الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بوبكر بلقايد –تلمسان–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: التحليل الاقتصادي

بعنوان:

الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية
الإمكانيات والواقع في موريتانيا

من إعداد الطالب

الهادي عبدو أبوه

تحت إشراف

أ.د: تشوار خير الدين

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

أ.د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د تشوار خير الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور بلعربي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
الدكتور أونان بومدين	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
الدكتور سحنون سمير	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى روح الأب عبدو.

إلى روح الخال عبد الله، رحمهم الله

إلى والدتي العزيزتين أطال الله عمرهما...

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء،

إلى زوجتي التي كانت محفزة لي ومعينة.

إلى ابنتي الصغيرة فاطمة.

حفظ الله الجميع.

إلى بقية أهلي وإخواني وأقاربي وأساتذتي وجميع أصدقائي في جميع المراحل (برينة، نواكشوط بموريتانيا، غينيا كوناكرى، تلمسان بالجزائر) وكل زملائي وزميلاتي، وأبناء وطني، أرجو أن أشرفهم جميعا وأن لا أخيب ظنهم أبدا.

في انتظار عطاءات أخرى لاحقة إن شاء الله.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

الطالب: الهادي عبدو أبوه

الشكر والتقدير

لله الحمد والشكر أولا وأخيرا وصل الله على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أتقدم بشكري الخالص وتقديري البالغ إلى الأستاذ الدكتور تشوار خير الدين على صبره وعلمه، وعلى المجهود الذي بذله، فكان نعم المشرف.

وإلى كل من بذل معي جهد ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عنيأحسن الجزاء.

الطالب: الهادي عبدو أبوه

المختصرات

ANEPEJ Agence Nationale de la Promotion de l'Emploi des Jeunes
BAFD Banque Afrique de Développement
BCM Banque Centrale de Mauritanie
CDHLCPI Commissariat aux Droits de l'Homme, à la Lutte Contre la Pauvreté et à l'Insertion
CEA Commission Economique des Nations Unies Pour l'Afrique
CNAM Caisse National d'Assurance Maladie
CNDH Commission Nationale des Droits de l'Homme
CNSS Caisse National de Sécurité Social
CPSSA Commission chargés de la Protection Sociale et de la Sécurité Alimentaire
CSA Commissariat à la Sécurité Alimentaire
CSLP Cadre Stratégique de Lutte Contre la Pauvreté
EPCV Enquête Permanente sur les Conditions de Vie des Ménages
ESAM Enquête sur la Sécurité Alimentaire des Ménages en Mauritanie
FAO Food and Agriculture Organization
GRET Groupe de Recherche et d'Echange Techniques
GTZ Coopération Technique Allemande
HIMO Haute Intensité de Main d'œuvre
IDH Indice de Développement Humain
ILO International Labour Organization
MAED Ministère des Affaires Economiques et du Développement
MAG Malnutrition Aigüe Globale
MASEF Ministère des Affaires Sociale, d'Enfant et de la Famille
MDEDD Ministère Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Environnement et du Développement Durable
MPFEF Ministère Chargés de la Promotion Féminine, de l'Enfance et de la Famille
MS Ministère de la Santé
MSAS Ministère de la Santé et des Affaires Sociales
OCDE Organisation de Coopération et de Développement Economique
ONMT Office Nationale de Médicine du Travail
ONS Office National du Statistique
OSC Organisations de la Société Civile
PAM Programme Alimentaire Mondial
PNUD Programme des Nations Unies pour le développement
PROCAPEC Promotion de Caisse Populaires d'Epargne et de Crédit
PSI Programme Spéciale d'Intervention
RIM République Islamique Mauritanie
SMART Standardized Monitoring and Assessment of Relief and Transitions
SONIMEX Société National d'Importation et d'Exportation

UNESCO Organisation des Nations Unies pour l'Education, la Science et la Culture
UNICEF United Nations Children's Fund

الأشكال

الشكل رقم 1: دورة السياسة–البرنامج: 87-88

الشكل رقم 2: هرم مفاهيم مستويات المعيشة 166

الشكل رقم 3: هيكلة وأداء أبرز هيئات المجتمع المدني في نواكشوط 2011 336

الشكل رقم 4: تطور معدل النمو الاقتصادي في موريتانيا 2003-2013 336

الشكل رقم 5: تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية لموريتانيا 1980-2013..... 336-337

الشكل رقم 6: تطور الفقر في موريتانيا 1990-2008..... 337

الشكل رقم 7: تطور الفقر في الوسطين الريفي والحضري في موريتانيا 1990-2008 337

الشكل رقم 8: تطور نسبة انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا 2011-2014..... 337-338

الشكل رقم 9: معلومات عن التعليم الابتدائي في موريتانيا 2011-2013..... 338

الشكل رقم 10: تطور عدد التلاميذ والأساتذة في التعليم الثانوي في موريتانيا 2011-2013..... 338

الشكل رقم 11: نسبة المساكن الهشة في موريتانيا 1990-2008 338-339

الجداول

الجدول رقم 1- نظريات التنمية: تصنيف هيرشمان 124-125

الجدول رقم 2: طبيعة المخاطر والمعرضون لها..... 136-137

الجدول رقم 3: مكونات مفهوم جودة الحياة في الوطن العربي حسب فرجاني 1992..... 171-172

الجدول رقم 4: الأولويات العالمية الخمس حسب التصويت. 206

الجدول رقم 5: معدلات النمو الاقتصادي الموريتاني خلال العقد الأخير..... 281

الجدول رقم 6: متوسطي معدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترات المختلفة. 331

الجدول رقم 7: مقارنة المرحلة الأولي بالثانية 331

الجدول رقم 8: مقارنة المرحلة الأولى بالثالثة 331-332

الجدول رقم 9: مقارنة المرحلة الثانية بالثالثة 332

الجدول رقم 10: الأهداف حسب الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001-2015 332-335

المقدمة العامة

يتسم الاقتصاد العالمي اليوم بانتكاسة كبيرة تلقي بظلالها على الفرد في كل أنحاء العالم مما أشاع ذعرا كبيرا يعيشه المجتمع البشري بكل مكوناته (الدول الغنية والفقيرة، الفرد الفقير والغني).

وكنتيجة لهذه الوضعية بدأت تتعالى الأصوات لإيجاد بديل للنظام الاقتصادي الحالي، أو إحداث إصلاحات في بعض جوانبه، وبدا العالم في الحديث عن جدوى النظام الاقتصادي الليبرالي السائد اليوم، وعن أطروحاته التي يقدم كحلول لمشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية.

فالسوق يثبت فشله، وكل يوم يتضح ذلك أكثر، ويستحضر "ستيغلتز" في تقديمه لكتاب "التحول الكبير"، فكرة "بولانيي" الخاصة فيما رآه نقيصة في الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي، و لم تكن محل نقاش إلا حديثا، وهي تتناول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وتنطوي على كيفية تأثير النظم الاقتصادية، أو الإصلاحات الاقتصادية على علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فمع ازدياد الوعي بأهمية العلاقات الاجتماعية فإن مفردات اللغة قد تغيرت أيضا، ويدور الحديث على سبيل المثال عن رأس المال الاجتماعي وندرك أن امتداد فترات البطالة واستمرار المستويات المرتفعة في التفاوت بين شرائح المجتمع، وانتشار الفقر والقذارة في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد كان له أسوأ الأثر على الترابط الاجتماعي وساهم بقوة في ارتفاع مستويات العنف والجريمة. وصرنا نلاحظ أن الأسلوب والسرعة التي وضعت بها الإصلاحات في موضعها في روسيا قد أضعفت العلاقة الاجتماعية، وهدمت الرأسمال الاجتماعي وأدت إلى وجود، وربما سيطرة المافيا الروسية.

كما لوحظ أن إلغاء الإعانات المالية للغذاء في إندونيسيا في الوقت الذي تهبط فيه الأجور وترتفع معدلات البطالة قد أدى إلى القلاقل الاجتماعية والسياسة المنتظرة(والتي تم التنبؤ بها)، وهو احتمال كان يجب أن يتضح بشكل خاص من قراءتنا تاريخ البلد، ففي كل من الحالات لم تساهم السياسات الاقتصادية وحدها في انهيار العلاقات الاجتماعية القائمة منذ زمن (وهي في بعض الحالات الهشة): انهيار العلاقات الاجتماعية ذاتها كانت له آثار سيئة على الاقتصاد، فأصبح المستثمرون يحذرون من توظيف أموالهم في بلدان تعج بالتوترات الملتهبة، وأصبح الكثير من أهل البلد يخرجون أموالهم إلى الخارج، فيخلقون بذلك فاعلية سالبة على الاقتصاد.[1]

ويكفي اهتزاز لفكرة" السوق ذو التنظيم الذاتي"، عدم قبول لجنة النمو والتنمية التابعة للبنك الدولي "الفلسفة الفكرية المؤثرة والتي ترى أن العديد من الأسواق المالية يمكن أن تترك للأدوات الخاصة بها لأن المصلحة الذاتية للمشاركين من شأنها أن تحد من المخاطر التي يواجهونها" وإعلان ذلك صراحة إبان الأزمة العالمية الأخيرة.[2]

1- كارل بولانيي، التحول الكبير، الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى كانون الأول/يناير 2009، ص. 16-17.

2- البنك الدولي، لجنة النمو والتنمية، النمو في البلدان النامية في فترة ما بعد الأزمة، التقرير الخاص حول تداعيات الأزمة العالمية عام 2008، 2010، ص.2.

والمعالجات التي اُنتهجت لمعالجة اختلالات السوق المنبثقة من آراء واشنطن تثبت قصورها، فالدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطردة، بل أنها حتى الآن عاجزة عن تحقيق أهداف الألفية التنموية المتواضعة.[1]

مما يأصل للإقرار بفشل آلية السوق في تحقيق خاصية الكفاءة، هذا بالإضافة للاعتراف الصريح بدور الدولة في عقلنة المسار الاقتصادي وتصحيحه بما يتناسب مع الأوضاع الخاصة لكل بلد، ويتأكد ذلك الدور في الدول النامية التي تتفاقم فيها مشاكل قصور السوق سواء من حيث مكوناته أو آلياته. هذا في الشق النظري، لكن في الواقع التطبيقي يبدو السوق أبرز الفاعلين مع هامش محدود للدولة.

وقد تعرض تقرير التنمية البشرية 2013 لثلاث محركات هامة للتنمية البشرية في معظم البلدان الصاعدة، تمثلت المحركات الثلاثة في: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية. وهذه المحركات لا تستمد من تصورات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحول الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة. والواقع أن هذه البلدان كثيرا ما تخلت عن النهج المحدد مسبقا وإملاءات النهج المتبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادي به توافق آراء واشنطن.

وفي موضوع ذي صلة بالابتعاد عن الإملاءات والوصفات المفروضة، وحسب تقرير التنمية البشرية 2014، ففي جنوب إفريقيا، بلغت كلفة منح دعم الأطفال 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008-2009، وأسهمت في خفض معدل الفقر بين الأطفال من 43% إلى 34%. وفي البرازيل بلغت كلفة برنامج دعم الأسرة (Bolsa Familia Programme) 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008-2009، وتراوحت نسبة مساهمته في الحد من عدم المساواة بين 20 و25%.[2]

ومن الرسائل الرئيسية التي أقرها تقرير التنمية البشرية 2013، أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل، هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدم الثابت.

فيما شددت الأمم المتحدة على أن الاعتراف بالعادات المحلية الثرية التي يسودها التطوع من أجل العون الذاتي والمعونة المتبادلة والبناء على تلك العادات من منحى استراتيجي يمكن أن يمهد السبيل أمام كسب مناصرين جدد لدعم الجهود الإنمائية.[3]

1- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مؤتمر " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، 20، 21 مارس 2006، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، ص.1.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، ص. ص. 6،5.

3- برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم 2011، لمحة عامة، الإطار رقم 1، ص.7.

ويمتلك التطوع إمكانات واسعة النطاق من أجل التنمية البشرية. ويتضمن هذا المفهوم للتنمية ــ حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين 2011ــ عوامل مثل "التضامن"، الاندماج الاجتماعي، والتمكين، والرضا الحياتي، ورفاه الفرد والمجتمع، حيث أن رفاه الأفراد مرتبط جوهريا بما يساهمون به لحياة الآخرين.[1]

وتزداد أهمية الجهد الأهلي في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية، ويضطر الفرد للجوء إلى علاقاته وروابطه الأولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الأساسية وهو ما أطلق عليه "فوكوياما" المجتمعات التي تنعدم فيها الثقة المجتمعية، وهي بدورها أساس تحقيق التقدم والازدهار في أي مجتمع.[2]

الفشل في المقاربات الاقتصادية البحتة للتنمية في مظاهرها واهدافها وحتى في محدداتها منذ ستينيات القرن الماضي، أدي أيضا إلى لفت الانتباه إلى جوانب أخرى للتنمية. فالخلل جعل المهتمين يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكا منهم أن عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الاقتصادي، لأن هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلا عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساسي للتنمية. وبناءا على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية فنجمت "التنمية الاجتماعية" التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية.[3]

أما بخصوص تعريف محدد لها، فإن ذلك يبقى حتى اليوم يخضع لاتجاهات وتيارات وزوايا نظر مختلفة. تتحدد تبعا للتخصصات والاهتمامات العلمية. وتدور أغلب التعاريف حول الجوانب الاجتماعية للتنمية، ورصد كيفية التأثير على تلك الجوانب والحالة المثالية التي ينبغي أن تكون عليها.

ومن هنا برزت أهمية المؤشرات الاجتماعية وضرورة تحسينها كأساس للنهوض بالمجتمعات وقدرتها على تقليص الفوارق التي تؤدى إلى تنمية اجتماعية.

ومن خلال ديباجة إعلان كوبنهاجن 1995 يمكننا استخلاص تعريف للتنمية الاجتماعية ينص على أنها إعطاء الأولوية في السياسات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع.[4]

1- برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم 2011، نفس المرجع السابق، ص .11.

2- أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008-2009، ص.5.

3- حسن بن إبراهيم الهنداوي، مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد الخامس، إبريل، 2008، ص.25.

4- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمارك، 6-12 آذار-مارس 1995، ص.10.

وقد أقرت غالبية الدول المشاركة في هذه القمة أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال الإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة.

ويذهب تقرير التنمية البشرية 2014 إلى أن الالتزام على المستويين الوطني والعالمي، بتأمين الخدمات الاجتماعية للجميع، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتأمين العمل اللائق للجميع، قرارا اجتماعيا وسياسيا حازما يضع الأساس الصلب لبناء منعة البلدان ومواطنيها على المدى الطويل. وهذا الالتزام يعزز قدرة الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصدي للانتكاسات والتعافي منها، بينما يعترف بأن بعض الفئات هي أكثر تعرضا للمخاطر من غيرها، وتحتاج إلى دعم إضافي.

وبناءا عليه، ومن منطلق الإصلاح والبحث عن أنظمة بديلة يمكننا تحديد مجموعة من الإجراءات تشمل بالإضافة لعمل الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحيلولة دون اندلاع الأزمات الاقتصادية، اتخاذ كل الخطوات الضرورية لرفع رفاهية مجتمعات العالم أجمع ورفاهية المجتمع الوطني وتعزيز التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد، فتخطى التفاوت الاجتماعي شرط ضروري لأن يتصف عالم المستقبل بالاستقرار.

وبإعطاء اعتبار للبيئة الاجتماعية التي يجب أن يكون لها دورا رئيسيا في تحديد الآلية، فالتغيير الاجتماعي ليس قرارا إداريا، وإنما يحدث عن طريق تراكمات متعددة ومحددة، وبالتالي فمعظم الأخطاء تنبع من المقاربة، التي تتجلي في انتهاج حلول بدون الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية، أو تعميم حل أو نهج معين على كل المجتمعات ومختلف طبقاتها، وفي الريف تماما كما في الحضر، وفي دول الجنوب كما في دول الشمال...بدون مراعاة الفوارق الاجتماعية وخصوصا الفوارق في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الفرص.

وتعد بعض الكتابات التي برزت في القرن الثامن عشر في أوروبا بمنزلة المنعطف الفكري الكبير لمفهوم الرفاه والتضامن الاقتصادي والاجتماعي في الغرب، فقد ظهرت مؤلفات "جون ستيوارت مل" وكتابات "بنتنام " المتعلقة بالمنفعة والمذهب القائل بأن هدف السلوك البشري هو تحقيق أعظم الخير لأكبر عدد من الناس.

مما فتح الباب لظهور إبداعات جديدة، أو العودة لابتكارات قديمة وتطوريها، بمسميات مختلفة كالاقتصاد "التضامني" أو "الاجتماعي" أو "الشعبي" أو "القطاع لغير ربحي"...إلخ، وهو حقل يكمل أدوار كل من الدولة والسوق، ويسعى إلى المساهمة في معالجة وتصحيح الاختلالات المترتبة عن الممارسات الخاطئة للقطاعين. كما يسعى هذا الحقل إلى مراجعة القيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم من خلال وضع الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية (أولية في الاستثمار، أولية في السياسات الرسمية...الخ)،

ونحو إرساء دعامة اقتصادية بديلة تعالج الخلل الاجتماعي المترتب عن الممارسات الاقتصادية الخاطئة، ويؤسس لمفاهيم العدالة والمساواة.

واصطلاحا، كلمة "التضامن" المعبرة عن نظام، أو مذهب اقتصادي ظهرت عند بيير لَرو (Pierre Leroux)، في كتابه (De l'humanité, 1840).[1]

ليستخدم المصطلح بعد ذلك عالم الاجتماع "إميل دوركايم" (1858-1917) في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي 1893)[2].

والفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو أي تعاون ثنائي بينهما، في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت، وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك. ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها. من دون أن ترمى من خلال ذلك إلى الربح الذاتي كهدف رئيسي.

ويعتبر الاقتصاد التضامني أحدث المقاربات الاقتصادية التي وجد فيها الكثير من علماء الاقتصاد المواصفات المنشودة وخاصة تركيزه على التنمية الاجتماعية التي كانت ومازالت مطلبا دوليا وحاجة عالمية ملحة وأساس للتنمية البشرية.

أطراف هذا الحقل أو المشاركين أو المتعاونين أو المتضامنين فيما بينهم أو مع من يحتاجون لذلك، يختلفون من بلد إلى بلد حسب الثقافة، والتنظيم الاجتماعي، وطبيعة النظام الحاكم. وبالنسبة للدولة الواحدة فهو يشمل الحكومات بإمكاناتها وعلاقتها بالمجتمع؛ بالإضافة إلى مجموعات الأعمال، التي تختلف حسب أبعاد كثيرة، فقد يكون منها العام والخاص؛ والوطني والمتعدد الجنسيات؛ والصغير والكبير؛ والرسمي وغير الرسمي؛ كما تشمل الأحزاب السياسية إذا كان مسموحا بها؛ ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية التي تختلف عن مجموعات المصالح، والنشطاء في المجال الاجتماعي، إلى المنظمات التي تقدم خدمات إنسانية، أو غيرها من المنظمات المشاركة في الدفاع عن القطاعات المحرومة بين السكان؛ والمهن القائمة بتنفيذ السياسات المتعلقة بالخدمات الإنسانية؛ والصحافة ووسائل الإعلام.

وتؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الاقتصاد الاجتماعي" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية.

---

1 - François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs ; Forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier 2008.

2- بشير محمد، مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر غي روشي Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان-الجزائر، 2009، ص.30-31.

إعلان منظمة العمل الدولية للعدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة المنبثق عن الملتقي الدولي للعمل في يونيو 2008، أكد أيضا أن "مؤسسات منتجة، ذات مردودية ومستديمة، بالتشارك مع اقتصاد اجتماعي متماسك وقطاع عمومي نشط، هذا التعاون أو التشارك ضروري من أجل التنمية الاقتصادية، ومن أجل عمل دائم (مستديم). [1]

فالمخاطر الجديدة والناشئة تحتاج إجراءات وطنية وعالمية عابرة للحدود وموارد وقيادات للتصدي. والعمل هو ضرورة تحديد الأولويات؛ وتوسيع نطاق التعاون إلى خارج الصوامع المقفلة على مشاكل معينة؛ وجميع الدول والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص مطالبة بتوفير الدعم المشترك لبناء أنظمة عالمية أكثر منعة. ومن الضروري أن يتخذ العمل الجماعي شكل التزام بالجميع، لتسهيل تأمين السلع والخدمات العالمية العامة، والحد من نطاق الصدمات العابرة ومن احتمال وقوعها بمعالجة القصور في بنيان نظام الحكم العالمي. (تقرير التنمية البشرية 2014).

وقد طرح كتاب "إقامة مجتمع التعلُّم (إنشاء مجتمع واعٍ): منهج جديد للنمو والتنمية، والتقدم الاجتماعي 2014" لـــ "جوزيف ستغليتز" و"بروس غرينوولد" ففي رأيهما "أن التغير الفني هو عملية تعلُّم وأن الشركات تنمو والبلدان تتطور لأنها تتعلم بثلاث طرق-الاختراع، والابتكار (تكييف الاختراعات على عمليات الإنتاج)، "وتعلُّم كيفية التعلُّم"، ويقول المؤلفان أن ما يميز الاقتصاديات الناجحة عن الاقتصاديات الأقل نجاحا هو عملية التعلُّم التي تتيح للشركات والقطاعات، وفي نهاية الأمر الاقتصاد ككل، تحقيق إمكاناتها الحقيقية.

بالإضافة لتقديم الكتاب منظور جديدا لدور الحكومة في تحفيز النمو والرفاهية. فالمعرفة سلعة عامة ولولا التدخل الحكومي لن تتوفر لها الموارد الكافية في اقتصاد السوق التنافسي. وتتوقف درجة التدخل الحكومي التي تؤدي إلى أكبر قدر من التعلُّم على الظروف القُطرية. وفي هذا الإطار قدم "فيليب أغيون"، نصيحة نصت على أنه، وعند القيام بتجربة، ينبغي التأكد من القدرة على إيقاف التدخل إذا تبين عدم كفاءته.[2] ويبدو التعلم هو المرتكز لتدارك الركب الحضاري ولن يتم ذلك إلا باستعراض مختلف التجارب وتمحيصها من أجل اقتناص مزاياها.

وما بين المشاركة في الفعل الاجتماعي والسعي إلى حياة كريمة التي يجسدها الاقتصاد التضامني والاستفادة من ذلك الفعل وانتشاره، كنتيجة مما ينعكس على تقليص الفوارق وتحقيق حياة كريمة، تتحقق التنمية الاجتماعية.

1 - Centre International de formation de l'Organisation internationale du Travail, «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, p.6.

2- تعلُّم النمو، قراءة في كتاب، مستقبل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2014، ص.56.

أمام هذه التغيرات الجديدة في الأدبيات التنموية والفكر الاقتصادي التي أفرزتها وضعية عالمية ليست مضيئة في أغلب مظاهرها، تحاول الدول الفقيرة –كموريتانيا مثلا–البحث عن حلول للمشاكل المتراكمة التي تهدد مجتمعاتها، وكيان الدولة.

وموريتانيا إحدى الدول الفقيرة الغنية بالموارد، التي تحاول جاهدة –على الأقل نظريا–اللهث وراء تحقيق التنمية المفقودة.

ففي النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي كانت موريتانيا على موعد مع أول برامج منظمات بريتون وودز، وتحديدا في العام 1985 إذ أطلقت ما سمي برامج "الإصلاح الهيكلي"، استمرت تلك البرامج 15 سنة، وطبقت تحت عنوانين مختلفة استقرت في الأخير على ما سمي بالوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية، فكانت البداية مع برنامج "التقويم الاقتصادي والمالي" الذي غطى الفترة "1985-1988"، ثم تلاه برنامج "الدعم والدفع" "1989-1991"، ثم بعد ذلك "برنامج التصحيح الهيكلي" "1992-1995" ثم الوثائق المذكورة أعلاه التي غطت الفترة ما بين "1996-2000".

وقد أدت إلى تحرير السوق الموريتانية في بداية التسعينات، وانضمت موريتانيا إلى منظمة التجارة، وكانت خير مطيع، ورغم ذلك لم تفلح الإصلاحات و لم تحقق أهدافها، وازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءا، وبدا وكأن موريتانيا تتجه إلى المجهول، وخُتمت تلك البرامج باستفادة موريتانيا من مبادرة تخفيف المديونية للدول الأكثر فقرا المثقلة بالديون.

بعد ذلك تبنت موريتانيا الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، بموجب القانون التوجيهي رقم 2001/050 بتاريخ 25 يوليو 2001، وتم برمجة تنفيذ هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل: الأولى من 2001 إلى 2004، الثانية من 2006 إلى 2010، والثالثة من 2011 إلى 2015.

ورغم تميز موريتانيا بوفرة الموارد الطبيعية، إذ تتوفر على مساحات معتبرة من الأراضي القابلة للزراعة، كما أن ثروتها الحيوانية من الممكن أن تضمن لها اكتفاء ذاتي من اللحوم الحمراء، فيما يخص الموارد البحرية، تعتبر سواحل موريتانيا من أغنى السواحل العالمية بالأسماك. ويصدر فرع الصيد الصناعي سنويا 800.000 طن من الأسماك، بينما ينتج الصيد التقليدي 80.000 طن سنويا.

كما تمتلك موريتانيا بنية جيولوجية غنية بالمعادن وخاماتها تتوزع على أربع مناطق أساسية، ويعمل في قطاع التنقيب عن المعادن 40 شركة في إطار 142 عنوانا معدنيا.

وفيما يخص النفط والطاقة فقد تم تحقيق حتى الآن 7 اكتشافات وقد قدرت الاحتياطات البترولية للحوض الساحلي لموريتانيا بحوالي 510 مليون برميل منها 120 مليون برميل مؤكدة في حقل شنقيط.

كما تتميز منطقة حوض "تاودني" بمساحة شاسعة تصل إلى 500.000 كلم مربع، يوجد بها 73 مقطع استكشافي، منها 60 حرة لم تمنح حتى الآن لأي من شركات التنقيب.[1]

آخر الإحصائيات (2013) تظهر أن سكان موريتانيا لا يتجاوزون 3.537.386 شخص، غالبيتهم من الشباب والنساء، حيث تزيد نسبة السكان دون سن العشرين على النصف ونسبة النساء حوالي 50,7%، بمعدل نمو سنوي متوسط ما بين تعدادي 2000 و2013 وصل إلى 2,77%.[2]

ورغم ذلك، وحتى 2008 ما زال ما يناهز 42% من سكان موريتانيا يأنون تحت وطأة الفقر، ولا يتجاوز الناتج الداخلي الخام للفرد في موريتانيا 1170 دولار حسب معطيات 2013.

وفي يونيو 2014، وصل عدد الذين يأنون تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا إلى 863.000 فرد، مقابل 800.000 شخص في نفس الفترة من العام السابق.

618.000 من المجموع يعانون من انعدام أمن غذائي متوسط، بينما يفترس انعدام الأمن الغذائي الحاد 245.000 شخص موريتاني.[3]

ومن الواضح أن موريتانيا عاجزة عن تحقيق معظم أهداف الألفية الإنمائية.

وفي وضعية كتلك التي تعيشها موريتانيا اقتصاديا واجتماعيا اليوم، ونتيجة لعمق الاختلالات التي تعصف بالاقتصاد والمجتمع الموريتانيين، يتبين أن المقاربة الرسمية والجهود بشقيها الرسمي والأهلي ما زالت قاصرة عن تحقيق التنمية الاجتماعية فضلا عن الاقتصادية.

في ضوء ذلك، تبدو حاجة موريتانيا أكبر إلى دولة تدعم وتنجز من جهة، وترعى من جهة وتدفع المجتمع إلى استغلال قواه التقليدية الذاتية من خلال رؤية رسمية تُشرك المجتمعات المحلية في الجهد التنموي في البلد.

فالثقافة التقليدية الموريتانية غنية بالمبادرات التضامنية، وحتى اليوم ما زالت بعض تلك الثقافة موجودة في بعض المجتمعات الفرعية التي ما زالت تعيش مستوى من التكافل الاجتماعي في الريف كما في الحضر وإن كان ذلك محدودا جدا. بالإضافة لبعض التنظيمات الحديثة الناشئة التي تسعى إلى تقليص الفوارق الاجتماعية على مختلف المستويات.

1- عبدوتي ولد عالي، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني (المسيرة والملامح، المؤشرات)، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2012، ص.46.

2- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013، سكان الولايات والمقاطعات والبلديات، ص.1.

3- Mauritanie : Enquête de suivi de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des ménages ; CSA et PAM, juin 2014.

➢ إشكالية البحث

مع هذا الفشل في النماذج الإنمائية التقليدية المعتمدة على النمو الاقتصادي مؤخرا، وفشلها في منع حدوث الكثير من الأزمات التي فاقمت من أوضاع الفقراء بل وضاعفت أعدادهم في بعض الأحيان، وفي إطار الدعوة لمعالجة جدية تستخدم أدوات شاملة وجامعة، كتلك التي يوفرها الاقتصاد التضامني، وباعتباره الأقرب إلى المجتمع الذي هو هدف المقاربات الإنمائية المتعددة، ولكونه (أي الاقتصاد التضامني) يستثمر التقدم والتطور لتحقيق وإرساء التنمية الاجتماعية، ويحاول من خلال أدوات اقتصادية تحقيق غايات اجتماعية.

منه، نطرح التساؤل الكبير كإشكالية لهذا البحث:

❖ كيف يمكن لآليات الاقتصاد التضامني أن تحقق تنمية اجتماعية؟

مما يقودنا للأسئلة التالية:

- ما هي حقيقة الاقتصاد التضامني وما هي إمكانياته؟ وما هي التنمية الاجتماعية وما هي مظاهرها ومؤشراتها؟ وما هو الدور الذي من الممكن أن تلعبه آليات الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية؟
- ما هي السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الدولة الموريتانية منذ العام 1985؟ وماذا حققت؟
- ما هي إمكانيات المجتمع الأهلي في موريتانيا التقليدية والحديثة؟
- ما هي وضعية التنمية الاجتماعية في موريتانيا؟

➢ الفرضية الأساسية:

إن الاقتصاد التضامني يضع الإنسان في مركز التنمية، ويلعب التضامن دورا في العملية الاقتصادية فيرتكز على المشروعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تزيد من فرص بناء علاقات سياسية واقتصادية جيدة قائمة على الإجماع وأفعال المواطنين.

هذا النوع من الاقتصاد يعطى الأولوية للعمل والناس أكثر من رأس المال المادي أو المالي كما أنه في أغلب جوانبه مبني على نظام ديمقراطي في عملية صنع القرار وعلى البعد الاجتماعي وجودة العلاقات الإنسانية ويساهم في خلق فرص عمل وبناء قدرا كبيرا من المشروعات الصغيرة كما انه يعمل في صالح الاقتصاد المحلي وتقوية المجتمعات في عملية التفاوض من خلال خلق فرص عمل وخدمات جديدة ودفع المستوى المعيشي للناس والحفاظ على البيئة.

ويعتبر انتشار آليات الاقتصاد التضامني من أهم معالم التنمية الاجتماعية لأن نمو حركتها واتساع قاعدتها، واشتراك عدد كبير من الأفراد يدلل على أن المجتمع استطاع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به.

ومنه تتضح أهمية الاقتصاد التضامني وتأثيره المباشر وارتباطه الوثيق بالقدرة على إرساء التنمية الاجتماعية.

➢ دوافع اختيار الموضوع:

تتعدد الدوافع التي أدت بي إلى اختيار البحث في هذا الحقل واختيار عنوانه، من بينها ما هو علمي وذاتي، ومن بين تلك الدوافع:

✓ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها آليات الاقتصاد التضامني في مناطق عديدة من العالم؛

✓ ندرة الرسائل العلمية باللغة العربية التي تتناول الاقتصاد التضامني؛

✓ الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ للفرد الموريتاني، والذي يحتاج جهود معتبرة ومتعددة القنوات والآليات؛

✓ هشاشة الدولة وضعفها، وقوة القبيلة وطغيان العلاقات الاجتماعية التقليدية في موريتانيا، مما يؤكد على أهمية آليات المجتمع الذاتية، وضرورة توجيهها؛

✓ الانتشار المعتبر للتكافل الاجتماعي في موريتانيا، ونجاحه في التعامل مع بعض مشكلات المجتمع، مع بعض مظاهر القصور لاعتبارات ذاتية.

➢ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- محاولة التأصيل النظري للتطور الفكري للاقتصاد التضامني وكذا التنمية الاجتماعية؛
- محاولة التوعية بأهمية الاقتصاد التضامني وإمكانياته بشكل عام؛
- محاولة لفت الانتباه إلى إمكانيات الاقتصاد التضامني وقدرته على تحقيق التنمية الاجتماعية؛
- محاولة الاطلاع على الجهود الرسمية التي بذلت وتبذل حاليا والقدرة الأهلية التضامنية في تحقيق التنمية الاجتماعية في موريتانيا، من خلال استعراض تلك الجهود ووضعية المؤشرات الاجتماعية في البلد.

بالإضافة لما سبق يهدف البحث في نهايته إلى التوصل إلى مقترحات وتوصيات مناسبة قد تمكن موريتانيا من خلال آليات الاقتصاد التضامني من إحداث تنمية اقتصادية –اجتماعية حقيقية ومستمرة تراعى خصوصية جميع فئات المجتمع وتعزز الأمن والسلام في البلد.

هذا الاستعراض سيكون عبارة عن مسح نظري في المتاح من الوثائق والمشاهدات مما يمكن من الوقوف على حقيقتها ومن ثم تقييمها من خلال أهدافها ووضعية المؤشرات الحالية.

➢ مناهج البحث

يرتكز بحثنا على مناهج البحث التاريخية والوصفية والاستقرائية في تناول التطور التاريخي للفكر الاقتصادي والتنمية، ثم التحليلية عن طريق الاستعانة بالتنظير المتعلق بمفهومي الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية ومن

ثم الربط بينهما عن طريق إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف وآليات عمل الاقتصاد التضامني والنتائج المرجوة منه وما حقق في بعض المناطق، ومؤشرات أو مكونات التنمية الاجتماعية. وكذا من خلال استعراض تجربة موريتانيا وسعيها لتحقيق التنمية الاجتماعية ومشاركة الدولة كطرف متضامن من خلالها الآلية التضامنية المتمثلة في السياسات الاجتماعية، والجهد الأهلي الذي نحاول تحسسه من خلال المخزون التقليدي وواقع اليوم وعرض وتحليل البيانات وتفسيرها، وبناء على ذلك يتم استخلاص جملة من النتائج والتوصيات.

- الدراسات والبحوث السابقة

تندر الدراسات المتعلقة بالاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية عموما، وتنعدم تلك المتعلقة بموريتانيا، وفي هذا الإطار يمكننا التعرض فيما يلي لأبرز ما أطلعنا عليه في هذا الإطار:

– العدد الخامس من مجلة الاقتصاد والمناجمنت الذي أصدرته كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، جوان 2006، تحت عنوان الاقتصاد التضامني: الحقل النظري والتطبيقي. الذي احتوى على 23 ورقة بحثية، استعرضت بالتحليل والتأصيل النظري لبعض جوانب الحقل، بالإضافة لاستعراض بعض الآليات التطبيقية للحقل. ومن خلالها يمكننا استخلاص وجود إمكانيات معتبرة للاقتصاد التضامني وفعالة في تقليص الفوارق المتعددة، لكنها غير مستغلة بشكل جيد وخصوصا في الدول النامية.

– Guide 2011 ‘Economie Sociale et solidaire : notre chemin commun vers le travail décent" Document de référence Deuxième édition de l’Académie sur l’Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada.

الذي اعتبر الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فرصة كبيرة لصانعي السياسات للمضي قدما في تطويره، من أجل دعم أفضل للعمال وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وكذا لتطوير القدرات التنافسية لمنظمي الأعمال في بيئة أكثر عدلا.

– هذا بالإضافة لدراسات قطرية وعالمية محدودة تستعرض إمكانيات هذا الحقل ونتائج ذلك على المجتمعات.

وكلها تجمع على دوره الريادي في تقليص الفوارق وسد النقائص المترتبة عن السلوك الاقتصادي لغير عادل.

وسعيا للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر سنفرد للبحث ثلاث فصول:

في الفصل الأول سنتناول "الإطار النظري للاقتصاد التضامني" الذي سنستهله بما رأيناه ضرورة، إذ سنستعرض التطور التاريخي للفكر الاقتصادي في المبحث الأول الذي سنحاول من خلاله التعرض لأبرز الأفكار الاقتصادية على مر التاريخ وخاصة تلك التي أثرت بشكل أو بآخر سواء فيما مضى أو تلك التي مازالت تؤثر حتى اليوم، في المبحث الثاني سنتناول الاقتصاد التضامني من خلال التأصيل النظري لهذا المصطلح،

فما قاربه من المصطلحات أو ما تشارك معه في الآليات أو الأهداف، بالإضافة لخصائصه وأهدافه، أما المبحث الثالث فسنخصصه للتعرض لآليات الاقتصاد التضامني، التي تنقسم إلى آليات رسمية وأخرى أهلية، وتتمثل الرسمية في السياسات الاجتماعية بشكل أساسي كجهد تضامني رسمي، أما الأهلية فهي تشمل عديد التنظيمات التي تسعى إلى هدف اجتماعي أو اقتصادي بدون تحديد الربح كهدف رئيسي، لنستعرض في ثنايا تناولنا للجهد الأهلي لأبرز تلك التنظيمات والذي في رأينا هي التعاونيات التي تنتشر بشكل كبير في كل أرجاء العالم، لنغوص في أشكالها وبنيتها، ثم حصيلة لإنجازاتها حسب آخر الاحصائيات المتوفرة. لنتناول بعد ذلك التجارة العادلة من خلال إبراز أهمية التجارة الدولية بشكل خاص ثم بعد ذلك نتناول مفهوم التجارة العادلة وتاريخها، فمبادئها وكيفية عملها.

الفصل الثاني سيكون تحت عنوان "الإطار النظري للتنمية الاجتماعية" الذي بدوره سنقسمه إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول مفهوم التنمية بشكل عام من خلال التطور التاريخي للفكر التنموي، الذي يشمل الفكر التنموي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية وتصنيف أبرز تلك الأفكار، فالتطور التاريخي لمفهوم ومحدد التنمية، فالجهد الأممي لتحقيق التنمية المفقودة. لنخصص المبحث الثاني لمفهوم التنمية الاجتماعية لنتناوله من خلال ماهيتها، فقواعدها والتخطيط لها ونماذجها، فمعايير قياس التنمية الاجتماعية ومؤشراتها. في حين أن المبحث الثالث سيتناول النهج العالمي لتحقيق التنمية الاجتماعية، التي يتصدرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سنتناوله بقدر من التفصيل رأيناه ضرورة لفهم الاتجاه العالمي لتحديد وتحقيق التنمية الاجتماعية، ثم أبرز الأسس القانونية والأجهزة التنفيذية المنبثقة عن الأمم المتحدة التي ترمي إلى إرساء التنمية الاجتماعية ودعمها، فأبرز المقاربات القطاعية والمؤسسية الدولية للتنمية الاجتماعية.

أما الفصل الثالث فقد ارتأينا أن يتناول "دور التضامن في التنمية الاجتماعية في موريتانيا" على أن يكون تناولنا لدور التضامن في موريتانيا يشمل الجذور التاريخية للتضامن الذي يطبع المجتمع الموريتاني اليوم، وكذا أنماط التضامن الحديثة التي تنتشر اليوم في موريتانيا بشقيه الرسمي والأهلي، فيكون شقها الرسمي موضوع للمبحث الأول من خلال تناول السياسات الاجتماعية في موريتانيا خلال الفترة 1985-2015، فالتضامن الاجتماعي الأهلي اليوم وجذوره التاريخية في المبحث الثاني، والذي قسمناه إلى تضامن أهلي تقليدي إسلامي، وتنظيمات حديثة، سنخصص لكل منهما مطلبا، بالإضافة لاستعراض آثار ومدى انتشار بعض التنظيمات الأهلية الحديثة في منطقة نواكشوط (العاصمة) في المطلب الثالث من نفس المبحث، ليكون المبحث الثالث من هذا الفصل والأخير عبارة عن استعراض للأداء الاقتصاد والاجتماعي لموريتانيا من خلال التعرض لواقع التنمية الاجتماعية، وحصيلة للجهود المبذولة في سبيل إرساء التنمية الاجتماعية من خلال المؤشرات الدالة، ففي إطار توصية برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995 بإجراءات ترمي في إطار النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، إلى إيجاد بيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر،

وزيادة فرص العمل المنتج، وتخفيض البطالة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي، والتأكيد على ترابط الإجراءات الموصي بها. ارتأينا أن نبحث في تهيئة البيئة الاقتصادية في موريتانيا المواتية للتنمية الاجتماعية من خلال التعرض للأداء الاقتصادي لموريتانيا بالتركيز على أبرز المؤشرات الاقتصادية وخصوصا في الفترة الأخيرة، لنستعرض بعد ذلك أبرز المؤشرات المحددة للوضع المعيشي في موريتانيا المتمثلة في مؤشر دليل التنمية البشرية، ووضعية الفقر في موريتانيا والأمن الغذائي والتغذية في المطلب الثاني، لنتناول في المطلب الثالث نتائج الاستثمار في البشر من خلال مؤشرات التعليم والصحة والشغل، لنحط الرحال في استعراض وضعية الخدمات الاجتماعية القاعدية المتمثلة في الماء والاتصالات والكهرباء والسكن في المطلب الرابع من المبحث الأخير.

على أن نخصص لكل فصل شبه خاتمة نحاول فيها تلخيص ما جاء فيه، لتكون خاتمة البحث العامة عبارة عن استنتاجات عامة استخلصناها مما استعرضنا في الفصول الثلاثة بالإضافة لمقترحات تتعلق بالحالة الموريتانية. التي رأينا أن تتضمن حصيلة للنتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث وإبداء آرائنا حول مسيرة الاقتصاد التضامني وآفاق التنمية الاجتماعية في الشق النظري بشكل عام، وبالتركيز على موريتانيا بشكل عام، وضَمَّناها بعض المقترحات العملية لاستغلال إمكانيات الاقتصاد التضامني، تأخذ في الاعتبار اتخاذ القرارات الاقتصادية-الاجتماعية بالمستويات الممارسة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تماشيا مع طبيعة المجتمع وإمكانياته، حتى يتم ذلك في إطار الرؤى الاستراتيجية لتحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاقتصاد التضامني

عندما يتعلق النقاش بنمط أو آليات محددة، وتتعدد الآراء حول ذلك، يكون للتاريخ وجود وظيفي واضح، فلن نستطيع أن نفهم الحاضر إذا أهملنا الماضي. ومن الصعب فهم علم الاقتصاد في هذا العصر إلا عندما نفحص ماضيه والظروف الطاغية في كل مراحل تطوره الفكري، وانعكاسها العملي على التصرفات العامة والخاصة. وعلى رأي مدرسة التاريخ الاقتصادي الحديث مثل كونراد وماير –وكذلك ديتروهيون وماكدوكل (Schumpeter; 111-113)–، التي ترى أنه ليس من الضروري أن دراسة الأحداث التاريخية وتحليلها منفردة تجعلها غير علمية، بل ترى أن التعرف على الأحداث التاريخية ودراستها علميا يمكننا من قياس الفجوة التي حدثت بالفعل، أو التي قد تحدث في ظروف مختلفة من خلال المقارنة أو المقابلة ومعرفة الفروق بينها وهذا ما يمكن تطبيقه في هذ البحث. كما يمكن في إطار هذ البحث، التعرف على علاقة الأثر المتبادل بين الحوادث التاريخية، وغيرها من الظروف الاجتماعية والسياسية. ولذلك في هذا الفصل لن نورد كل الحوادث الاقتصادية، بل سنركز على الأحداث التاريخية الاقتصادية المؤثرة من خلال أهم ملامحها والتغييرات التي أحدثت. وسنحاول الربط بين الأحداث والآراء المعاصرة لها من خلال التسلسل الزمني للأحداث والأفكار الرائدة، وذلك باستقراء العلاقات والقواعد التي انتهجتها ومحاولة الاستفادة منها في موضوع بحثنا هذا بشكل عام، على ان يكون هدفنا هو الاستعراض التاريخي من أجل التعرف على الأحداث التاريخية بشكل أعم، وربطها بالحاضر من أجل تقريبه أكثر.

لذلك، نحاول في هذا الفصل تتبع الجذور التاريخية للفكر الاقتصادي من خلال التعرض لأبرز الأفكار الاقتصادية على مر العصور، وكذا استعراض أبرز الأفكار الاقتصادية الحديثة وتفاعلاتها، وفي سياق التطور التاريخي للأفكار الاقتصادية نخصص جانب معتبر من الفصل لموضوع الاقتصاد التضامني، وقد حاولنا ذلك من خلال ثلاث مباحث، تناولنا في الأول التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، وفي الثاني ماهية الاقتصاد التضامني، لنتناول في الثالث آليات الاقتصاد التضامني.

المبحث الأول: التطور التاريخي للفكر الاقتصادي

ارتأينا تناول مختلف الآراء والأفكار الاقتصادية من خلال التصنيف القائم على أساس المنطلقات الفكرية والمنبع التاريخي لكل فكرة ومسيرة تطورها، وعليه وجدنا من الضروري التنبيه للصعوبة التي صادفتنا في طريقتنا لتزمين دقيق للأفكار الاقتصادية المتناولة. فالفِكر في الغالب لا تندرس بشكل نهائي، بل يتداولها المفكرون ويدرسونها من وجهات نظرهم المختلفة، وعليه فقد راعينا التنصيف المتعارف للمدارس الاقتصادية المختلفة، لكن قدمنا الأفكار بطريقة تراعي شيئا من التسلسل الزمني للأفكار، والتصنيف المتعارف عليه وما يخدم وجهة نظر بحثنا الخاصة.

وما نقصد بالفكر الاقتصادي هو الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية. ومن هنا فان المقصود هنا بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي حصل في الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.[1]

وكما أن لكل علم مفاهيم وأسس، ومن أبسطها أن أي نوع من المعلومات العامة تتعرض لمجهود ذهني بهدف تحسينها أو تنقيتها. ومثل هذا المفهوم يجعل تاريخ علم الاقتصاد في غاية القدم، يعود بنا إلى عصر المصريين القدماء والإغريق، والآشوريين، والبابليين، والحضارة الصينية القديمة. لذلك نجد أن هناك من حاول تمحيص المعلومات العامة حول الموضوع الاقتصادي وتنقيتها وتنسيقها والوصول إلى الحقائق.[2]

وبناءا على ما سبق، فقد حاولنا استعراض أبرز مراحل تطور الفكر الاقتصادي من خلال مطلبين، تناولنا في الأول التطور التاريخي للأفكار الاقتصادية الموازية للرأسمالية، وفي الثاني الفكر الاقتصاد الرأسمالي.

المطلب الأول: الأفكار الاقتصادية الموازية للرأسمالية

في هذا المطلب نتناول بشكل مقتضب أبرز الأفكار الاقتصادية التي سبقت ظهور الفكر الرأسمالي الاقتصادي وتلك التي تخالفه في مبادئه الرئيسية وتنتقد أبرز مسلماته، أو ترى أنها بديلة له، وقد خصصنا لذلك ثلاثة فروع، في الفرع الأول تناولنا الأفكار الاقتصادية في العصور البدائية والوسطى، وفي الثاني الفكر الاشتراكي الاقتصادي، بينما في الثالث تناولنا الفكر الاقتصادي الاسلامي.

الفرع الأول-الأفكار الاقتصادية في العصور البدائية والوسطى

أبرز الأفكار في العصور البدائية قدمتها الحضارة اليونانية، وبعض تلك الأفكار صنفت فيما بعد على أنها تدخل في نطاق الفكر الاقتصادي، وتأتي في مقدمة تلك الأفكار كتابات أرسطو المصدر الرئيسي لمناقشات المسائل الاقتصادية في العصور البدائية، ونتيجة لبدائية الحياة. طغت الأخلاق على النقاش الدائر آنذاك، واحتل الرق الأولوية، وأصبحت المسائل المهمة هي التبرير الأخلاقي للرق وشروط معاملة الرقيق. ويأتي بعد الرق مشكلة الفائدة في حال عدم وجود رأس مال. فقد أدان أرسطو بقوة الحصول على فائدة، وقد ظلت الفائدة عرضة للنقد الشديد حتى العصور الوسطى.

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص.20.

2- محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009 ص.8.

وثار أرسطو تساؤلا عما إذا كانت الأسعار سليمة أو عادلة، وقد سيطر هذا التساؤل خلال معظم الألفي عام التالية واحتل أهمية محورية في الفكر الاقتصادي.

هيمنة الأخلاق على الفكر آنذاك جعلت أرسطو أيضا يطرح السؤال: لماذا تكون بعض الأشياء الأكثر نفعا هي الأشياء الأقل قيمة في السوق، على حين أن بعض الأشياء الأقل نفعا تستحوذ على أعلى سعر؟ وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان الكتاب الاقتصاديون مازالوا يناقشون سبب الفرق بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

وقد انحاز أرسطو للزراعة وتبعه بعد ذلك الرومان، فاقترحوا تحسينات على النظام الزراعي والممارسات الزراعية.

وتعرض أرسطو للنقود، فتعرف على طبيعتها وسكها، فيصِفها بأنه ونتيجة لضرورات الحياة المختلفة وصعوبة الحصول على تلك الضرورات، وافق الناس على تداول شيئا مفيدا سهل الاستعمال في أغراض الحياة كوسيلة للتبادل، وفي أول الأمر كانت هذه القيمة تقاس بالحجم والوزن، ومع مرور الوقت أضافوا لها ختما، لتجاوز مصاعب الوزن وتحديد القيمة.

من خلال دراسة كسب النقود، تبين لأرسطو أنه في صورته الخالصة، باعث على الاشمئزاز.

كما أن هناك فيلسوف أخرى اسمه إكسينوفون (حوالي 440-355 ق.م)، وهو أحد تلامذة سقراط، انشغل بدرجة محدودة بعلم الاقتصاد، تحدث في كتاباته عن الميزة التي تتمتع بها المدينة الكبيرة بالنسبة لتلك الصغيرة، بفضل الفرصة التي تتاح للتخصص المهني، أي الفرصة لتقسيم العمل. وفي كتابه "حول تحسين إيرادات أثينا" درس الرخاء النسبي للمدينة ووسائل تعزيزه. ويعزو الرخاء إلى تفوق الزراعة المحيطة بها، واعتقد أنه بالإمكان تعزيز هذا الأمر عن طريق توفير حسن الضيافة والامتيازات للتجار والبحارة الأجانب؛ وعن طريق الرعاية السليمة للأشغال العامة، وإرسال كل ما يمكن من الأيدي العاملة لاستخراج الفضة التي يرى أنها بالنسبة لأثينا عنصر رئيسي في ميزان المدفوعات، كما يسمى الآن. وقبل كل شيء عن طريقة المحافظة على السلم. وفي لغة شديدة الوضوح يعزو "إكسينوفون" الفرق بين النجاح والإخفاق إلى الحرب"، وأكد أن الدول التي ظلت لأطول فترة في حالة سلم هي الأكثر رخاءا. ومن بين الدول جميعا تعد أثينا بطبيعتها الأكثر تهيئة للازدهار عن طريق السلم" وهي ميزة لهذا الكاتب إذ أنه وخلال الأعوام الألفين والأربعمائة الأخيرة لم يتعرض الاقتصاديون لدراسة التكاليف الاقتصادية للحرب والعائد الاقتصادي للسلم، ونادرا ما اتخذوا موقفا مهنيا قويا من الخيار بينهما[1].

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000، ص.29

وقد لاحظ جالبريت أن الحكم الأخلاقي، وليس التفسير الجاف من جانب علم الاقتصاد، هو الذي كان يحرك أرسطو وغيره من معلمي الإغريق. ولكننا نرى هنا اتجاها يتكرر طوال تاريخ الاقتصاد، ويعتبر جوهريا لفهمه: عن الرق، وضع المرأة، والمصلحة العامة في مواجهة المصلحة الخاصة. فالأحكام الأخلاقية لديها اتجاه قوي للتوافق مع ما يجده المواطنون ذوو النفوذ قابلا للتصديق، وهي تعكس ما أسماه "جالبريت" "الفضيلة الاجتماعية الملائمة"[1].

كانت إسهامات الرومان محدودة. فقد أطالوا في الثناء على الزراعة، وأضافوا لها مقترحات كثيرة بشأن الأساليب والإدارة. كما كانت هناك شكوك حول كفاءة الرق.

وتجلت عبقرية الرومان حسب جالبريت في تعريف مؤسسة الملكية الخاصة وإعطائها الشكل الذي سيكون، أكثر من أي شيء آخر، محوريا للإرضاء الشخصي، والتنمية الاقتصادية، والنزاع السياسي في القرون القادمة، وهذا الالتزام الروماني بقداسة الملكية الاقتصادية، يعد تراثا جوهريا للحياة الاقتصادية والسياسية، وكان مصدرا أساسيا للانتفاضات الفلاحية المتتالية ضد سلطة ملاك الأرض والأرستقراطيين، وفي نهاية الأمر لأكثر ثورة اجتماعية في العصر الحديث (الثروة الاشتراكية)[2].

آثار التراث المسيحي الباقية ثلاثة[3]: المثال الذي قدم سيدنا المسيح على سيدنا ونبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، المعتقدات والمواقف التي غرسها، القوانين الاقتصادية التي ساندها أو طالب بها، وقد أوضح سيدنا المسيح عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه لاحق مقدس للأثرياء، وان السلطة يمكن أن تكون مع من يعملون بأيديهم. وقد أضفى نبي الله عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام شرعية على الثورة ضد الشر أو السلطة الاقتصادية القاهرة.

وقد تركزت علاقة المسيحية الأكثر تحديدا بعلم الاقتصاد على القوانين المتعلقة بأخذ الفائدة. وكان العمل بوصفه أحد عوامل الإنتاج يعتبر أمرا طيبا، وقد تحدث سيدنا المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم وتلاميذه بفخر عن الكدح وبذل الجهد، ولم يكن الإيراد الذي يحصل عليه مالك الأرض يتعرض لنقد شديد. ولكن العقيدة المسيحية المبكرة أدانت بشدة انتزاع الفائدة.

جدلية مشروعية السعر من عدمها نجدها في أفكار القديس توما الأكويني الذي قال "إجابتي عن ذلك أنه لأثم عظيم أن يمارس الاحتيال من أجل بيع شيء بأكثر من سعره العادل...فبيع شيء بسعر أعلى مما يستحق، أو شراؤه بسعر أرخص مما يستحق، يعد في حد ذاته سلوكا غير عادل وغير قانوني"[4]

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص.31.
2- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص.32.
3- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.33.
4- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص.38.

بخصوص الفائدة فقد حظر القديس توما الفائدة، وربط ذلك بمراعاة صواب التجارة بوجه عام. و لم تكن إدانته للتجارة شاملة.

وخلال المائة عام التي فصلت القديس توما الأكويني عن الأسقف نيكول أوريسم (حوالي 1320-1382) تغير موقع التجارة-الرأسمالية التجارية-من هامشية وموضع ريبة في فكر القديس إلى محورية في فكر الأسقف أوريسم. وصارت السياسة التي يتبعها الأمير ينبغي أن تقوم على تشجيع التجارة وتهيئة الظروف التي يتطلبها هذا التشجيع.

وكان ذلك يعني من الناحية الأساسية بالنسبة لأوريسم الإدارة السليمة للنقود. وليس من المبالغة أن نعتبره رائد أنصار المذهب النقدي، وفي نظره توجد ثلاث طرق يمكن لشخص ما أن يحقق بها ربحا من النقود، علاوة على استخدامها الطبيعي. وأول هذه الطرق فن تبديل النقود أو تهريبها أو حجبها عن التداول، وثانيها الربا، وثالثها تغيير النقود. والطريقة، الأولى وضيعة، والثانية سيئة، والثالثة حتى أكثر سوءا".

ولما كان النحاس شديد الوفرة في أيام أوريسم، فقد كان من أنصار سك النقود من الذهب والفضة-نظام المعدنين-. ولأغراض المعاملات اليومية ينبغي أن توجد نسبة ثابتة بين المعدنين.

حاولنا من خلال هذه الإطلالة المرور بأبرز الأفكار في العهود القديمة والوسطى، البعد الأخلاقي في النقاشات الدائرة آنذاك ألقي بظلاله على ما يمكن تسميته ولو مجازا بـــ "الأفكار الاقتصادية" في تلك العصور، وتبرز الأخلاق المرجعية الأساسية لقبول الفكرة أو رفضها، مع بعض الاستثناءات، لكن بقيت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات آنذاك بعيدة عن التأثر بالأفكار المثالية في تلك العهود. فقد كان الرق هو المصدر الرئيسي للعمالة وكانت الثروة متركزة في أيدي الملوك والإقطاعيين. وقد صنفت تلك العصور في البداية على أنها أنظمة بدائية فعبودية لتصل بعد ذلك إلى إقطاعية.

الفرع الثاني-الاشتراكية

إن الأفكار والنظريات والتطبيقات ذات الصلة بالاشتراكية، جاءت كنتيجة من النتائج الأساسية التي أفرزتها عملية التطور في إطار النظام الرأسمالي، وما رافقها من سلبيات وعيوب ومساوئ، وبما وصف بمظالم اجتماعية شديدة الوطأة وخاصة اليد العاملة، وبالذات في بدايات نشوء النظام الرأسمالي سواء الذي تحقق قبل، أو خلال، أو بعد الثورة الصناعية، وهو الأمر الذي أدي إلى ظهور أفكار تنادى بالتخلص من العيوب والمساوئ والمظالم والسلبيات التي ترافق عمل النظام الرأسمالي، ومن خلال إيجاد نظام اقتصادي بديل أطلق عليه النظام الاشتراكي.[1]

1- فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص. 135.

ويمثل الفكر الاشتراكي عند عدد من المفكرين مجموعة متكاملة من الأفكار والمناهج والوسائل السياسية والاجتماعية التي تشترك، بصرف النظر عن الاختلاف في التفاصيل، في رفض المجتمع الاستغلالي، وتؤمن إيماناً لا يتزعزع بالتقدم الحتمي للمجتمعات، مؤكدة إرادتها في إقامة مجتمع أكثر عدلاً وكفاية وفي تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الناس وجميع الأمم.

وتستخدم الأفكار الاشتراكية مجموعات متباينة تختلف فيما بينها حول أسلوب تطبيقها، وقد تنوعت الاشتراكية حسب المكان والزمان والظروف ومن أشهرها:

- الاشتراكية الخيالية أو الطوبائية: سادت أفكارها في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر رداً على ما جلبته في رأيها الثورة الصناعية ونمط الإنتاج الرأسمالي من بؤس وظلم واستغلال، نادت بالقضاء على النظام الرأسمالي وبالتحول السلمي التدريجي إلى النظام الاشتراكي. وحلم الاشتراكيون الطوباويون بمستقبل يتم فيه بناء مجتمع تتعايش فيه مصالح الرأسماليين والعمال بطرق الإقناع.

ومن أشهر روادها[1] سان سيمون وفورييه وسيسموندي وروبرت أوين وليون بلانك.

- الاشتراكية الديمقراطية: مثلت تياراً في الحركة العمالية بعد الحرب العالمية الثانية ونوعاً من الاشتراكية الإصلاحية، وتقر بالطرق السلمية والتدريجية للتحول، وتفهم الاشتراكية على أنها مقولة أخلاقية أدبية.

- الاشتراكية الشعبية: وهي نوع من الاشتراكية الطوباوية البرجوازية الصغيرة التي ظهرت في روسيا القيصرية، وهي تلاقح ما بين أفكار الديمقراطية الزراعية الفلاحية والأحلام الاشتراكية والأمل في تجنب الرأسمالية.

- الاشتراكية العلمية: تؤكد مبادئ إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، والتطور المخطط للمجتمع من أجل تحسين الوضع المعاشي والحياتي للجماهير الشعبية بما يتفق عموماً مع تحسين وضع كل فرد في المجتمع. وتعد الاشتراكية العلمية نظرية في إثبات الحتمية والضرورة التاريخية للاشتراكية وقانونية تحولها التدريجي إلى الشيوعية.

ومن وجهة النظر الماركسية نسبة لـــ" كارل ماركس"، تمثل الاشتراكية المرحلة الأولى للشيوعية، وأساسُها الاقتصادي الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وقاعدتها السياسية الجماهير الكادحة بقيادة الطبقة العاملة. وقد استند التحليل الفلسفي الماركسي على مبدأين:

- نظرية التطور الديالكتيكي للفيلسوف هيجل؛
- نظرية التفسير المادي والاقتصادي للتاريخ.

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.159

الفرع الثالث-الفكر الاقتصادي الإسلامي

تستند الأفكار الاقتصادية الإسلامية إلى الشريعة الإسلامية، التي تُستمد قواعدها من مصادر الدين الإسلامي وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس والمصلحة المرسلة ونحوها من أدلة الشريعة. وتقوم تلك المبادئ على مبدأ استخلاف الإنسان في الأرض، ومبدأ أن المال وسيلة لطاعة الله، ومبدأ كفاية الخيرات لحاجات البشر، كما يتفق الفقهاء إلى حد الإجماع على أن الإسلام اقر مبدئيا حقوق الملكية.

وقد تشعبت الأفكار الاقتصادية الإسلامية في مواضيعها، وتختلف في بعض الأحيان مع علوم الاقتصاد الوضعي، إذ أننا نجد أنها تركز مثلا على القواعد الأخلاقية لترشيد السلوك الاقتصادي وعلى الحيلولة دون شيوع الإسراف والاكتناز.

وقد انصب اهتمام علماء المسلمين في شقه الاقتصادي على مر التاريخ على وضع السياسات الاقتصادية الملائمة كأحد واجبات الخليفة (ولي الأمر) وكذلك تحديد دور الدولة في إدارة الاقتصاد. وفي هذا الصدد ربط الإسلام الاقتصاد بالعقيدة، كما حرص على ترشيد السلوك الاقتصادي، وتحقيق المساواة والعدالة، وحسن استغلال الموارد الاقتصادية، وتشجيع العمل والإنتاج. كما تظهر كتابات العلماء المسلمين اهتمامهم بمحور صيانة الأموال العامة والمحافظة عليها، ومسئولية الدولة المالية في الإيرادات، أو المصروفات، أو الرقابة عليها، وكذلك على تعزيز دور القيم الأخلاقية في إدارة الاقتصاد والأمانة في أداء الأموال العامة. بالإضافة لوظيفة المال وما يتعلق به من حماية وتحريم للربا والاكتناز وحقوق كالزكاة ودور النقود. وكذا تنظيم السوق، وأهمية الملكية وكيفية تداولها.

وللإسلام خطة بخصوص توزيع الدخل والثروة، فالزكاة تأكيد لإعادة تنظيم الدخل والثروة وهناك نظام الإرث وله آثار واسعة. وهناك نظم أخرى، بعضها تطوعي وبعضها إلزامي أتى بها الإسلام. وهكذا نجد أن الإسلام أتى بنظم اختيارية (نحو الأوقاف) وأتى بنظم إلزامية كبعض الموارد الطبيعية قضى بتوزيعها بطريقة معينة واشتراك الناس فيها كنظام الإرث والزكاة.[1]

وتميز الفكر الاقتصادي الإسلامي بنظامه الخاص بالضمان الاجتماعي الذي يقوم على أساسين[2]:

الأول: هو التكافل العام، والثاني: هو حق الجماعة في موارد الدولة العامة. وإذا جاز لنا أن نلخص أهم آليات التكافل، فيمكن تحديد كل من الزكاة، والإرث، والوقف. وامتدادا لنظرة التكافل الاجتماعي من منظور

1- محمد أنس الزرقا، خطة الإسلام في إعادة توزيع الدخل والثروة (الزكاة والضمان الاجتماعي) البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ندوة رقم 36 1991، ص.461.

2- سمير عبد الرسول العبيدي، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، المستقبل العربي، العدد 414، أغسطس 2013، ص.183.

إسلامي تجاه المجتمع وأبنائه، فقد حرم الإسلام كافة طرق الكسب غير المشروعة، ومن ضمن هذه الطرق الاحتكار.

وفي تحليل لمحمد أنس للعلاقة بين الإسلام وعلم الاقتصاد، ذهب في تحليله إلى أن علم الاقتصاد يتكون من مقولات قيمية ومقولات وصفية. وكذلك في الإسلام هناك مقولات قيمية ومقولات وصفية، وأن هناك مقولات قيمية مشتركة بين الإسلام والاقتصاد، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الإسلامي سوف يضم المقولات القيمية التي لا تتعارض مع الإسلام، وتلك التي يختص بها الإسلام وسيستبعد المقولات التي تتعارض مع الإسلام، كما يضم المقولات الوصفية الإسلامية التي تتعلق بالاقتصاد والمقولات الوصفية الاقتصادية.[1]

ويذهب رفعت العوضي (1407 هـ) إلى أن التطور الفكري للاقتصاد الإسلامي يمكن تقسيمه إلى أربعة مراحل حسب طبيعة الحكم وهي: مرحلة التكوين (وتبدأ من عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وتنهي بخلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه) ومرحلة النضج (وتشمل العصر الأموي، والعصر العباسي الأول، وبدايات العصر العباسي الثاني) ومرحلة الركود (وتشمل العصر العباسي الثاني لحين احتلال أوربا للعالم الإسلامي) وأخيرا مرحلة التبعية للاقتصاد الغربي[2].

في حين قسم بعض الكتاب الغربيين التاريخ الاقتصادي للمسلمين إلى ثلاث فترات زمنية، بحسب توفر الوثائق التاريخية وهي المبكر، والوسط، والأخير (Cook, 1970:78). وكل هذه التقسيمات تقر بتفرد الاسلام بنظامه الاقتصادي الخاص.

وخلال المراحل المتعددة ظهرت مؤلفات عديدة تتعرض لبعض الجوانب الاقتصادية، من أبرزها:

كتاب "الخراج" للقاضي أبو يوسف الأنصاري الذي تناول فيه الإيرادات العامة للدولة الإسلامية وبعض جوانب نفقاتها، ودور التنمية الاقتصادية في زيادة الإيرادات والنفقات، فذهب إلى إبراز مذهب القدرة على الدفع بالنسبة لدافع الضرائب، بالإضافة لضوابط السلوك الاقتصادي للدولة، فذهب إلى منع الدولة من التدخل لتثبيت الأسعار أو التحكم فيها كما لفت الانتباه لأهمية العنصر البشري، وحاول الوصول إلى نظرية تحديد السعر، حيث أكد أن العرض لوحده لا يحدد السعر بل العرض والطلب معا.

في حين حاول محمد بن الحسن الشيباني في كتابه "الاكتساب" تفسير الكسب وأهميته، فتعرض للتخصص وتقسيم العمل والاستهلاك ومستوياته المختلفة، وكذا النقود والاحتكار ومساوئه على المجتمع. وأخيرا النظام الاقتصادي للإقراض والمال العام.

1- محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج (1986) بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

2- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 62، 2003، ص.96.

كما تعرض الغزالي في كتابه "إحياء علوم الدين" إلى تحليل فلسفة الاقتصاد، بالإضافة للإنتاج وأهميته وعناصره والعمالة والبطالة والإنفاق الاستهلاكي والادخار، وكذا التجارة والأسواق والأسعار ومخاطر الاحتكار والنقود ووظائفها في الضرائب والقروض العامة وأثرها على البيئة الاقتصادية[1].

كما أن القاضي والمؤرخ والعالم الشهير أبن خلدون(732-808هـ) أيضا له في الاقتصاد أفكار وقد تعرض له شومبيتر في كتابه التطور لتاريخ الاقتصاد (Schmpeter:788)[2]، ويمكن تلخيص أبرز أفكاره في:

- إثبات موضوعية الحياة الاقتصادية، وتحديد ظواهره الأساسية مع إبراز منهج أولي لإدراك الواقع الاقتصادي منعزلا أو متصلا مع الواقع المجتمعي بأكمله؛

- الإلحاح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض، وهذا فيما يخص تاريخية هذه الحياة وأسس انطلاقتها، مع الإقرار أنه قد يحصل شبه استقلال عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيرا على اختراعات الإنسان؛

- التأكيد بأن العمل الإنساني هو تقريبا مصدر كل المعاش، وأنه لا معنى للخيرات الأرضية بدون عمل إنساني. وقسم الأعمال إلى أعمال طبيعية هي الأعمال المنتجة، وغير طبيعية وهي الأعمال التي يعتمد أصحابها على استغلال إنتاج الآخرين؛

- إثبات أن الحياة المعاشية تمتد آثارها إلى مختلف النشاطات والميادين المجتمعية الأخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات؛

- التأكيد بأن الصراع مستمر بين المجموعات، التي يتباين ويتناقض معاشها؛

- تفسير الظواهر من خلال نظرية القيمة.

في حين حاول المقريزي تفسير الظواهر على أساس نقدي وقد اهتم بمشكلات النقود والغلاء وتوزيع المكاسب ومعاملات السوق وسعيا منه إلى تفسير أسباب المجاعة، قسمها إلى طبيعي كالجفاف إضافة إلى أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية أبرزها:

- الفساد السياسي كالظلم والجور الاقتصادي كالاحتكار الذي عملت عليه دولة المماليك والضرائب المجحفة؛

- الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج؛

- زيادة الكمية المطروحة من النقود للتداول، وبهذا القاعدة وضع المقريزي الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي[3].

كما اقترح حلولا تمثلت في التالي:

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.63-64.

2- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، مرجع سبق ذكره، ص.45.

3- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.71.

- إشاعة المنافسة في الأسواق التي ستؤدي للرخاء بعيدا عن تدخل الدولة الذي يضر بمصالح الناس؛

- واقترح لحل مشكلة النقود، سكها من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها؛

- كما أوضح أن ارتفاع الأسعار الكبير الناتج عن زيادة كمية النقود يؤثر على توزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة بأشكال مختلفة فمنهم من يستفيد ومنهم من يخسر.

ويظهر حاليا اهتمام كبير ومتزايد بالاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، إلا أنها في أغلبها ما زالت يطغي عليها الجانب الفقهي والمذهبي. وفي غياب منهجية واضحة للاقتصاد الإسلامي، والدعوة إلى إعادة النظر في المنهجية التي يتبعها الكتّاب في التأصيل للكتابة في الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما وعلما، قد اقترح مؤخرا بعض الباحثين منهجية تقوم على استنباط الاقتصاد الإسلامي من القرآن الكريم واقتراح تسميته بالاقتصاد القرآني، والاقتصاد القرآني يمكن وصفه–حسب المقترح– بأنه اقتصاد أخلاقي إنساني مبني على السلوك الاقتصادي الغريزي الإنساني وعلى مجموعة من القيم والأخلاق والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك الاقتصادي للإنسان لتحقيق توازنه المبني على مبدأ العدالة في العلاقات بين الأفراد وبين الوحدات الاقتصادية، والتوازن بين المصالح الخاصة العامة وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبذلك تتحقق وظيفة الإستخلاف التي خلق الله البشر لتحقيقها والتي تؤدي إلى التوازن بين الاحتياجات الروحية والمادية للفرد والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع[1].

وقد عبر بعض الاقتصاديين الإسلاميين المعاصرين عن إدراكهم لوجود دائم لإطار لعلم الاقتصاد يتسم بالصبغة الدينية، والأخلاقية والإنسانية، يجب إعادة إدماجه في تلك المادة وفي الدراسة الموضوعية. وإن إنكار العلاقة بين علم الاقتصاد والقيم الدينية الأخلاقية كان فشلا أو خطأ، ويستشهدون بما ذهب إليه "ميردال" وغيره، من أنه من المستحيل اقتراح إمكانية فصل علم الاقتصاد عن الأحكام القيمية الخاصة بالبشر، سواء بصفتهم أعضاء في مجتمع، أو أفراد أو علماء اقتصاديين. ومن ثم فقد شهدنا في السنوات الحديثة عودة واسعة النطاق إلى اتجاه أكثر إنسانية، ويعد العالم الاقتصادي التشيكي، إيوجين لوفل، الذي أنهى دراسته في هارفارد ممثلا لذلك الاتجاه في كتابه "الاقتصاد الإنساني". الذي عرفه أنه "اقتصاد بواسطة البشر ومن أجل البشر"[2].

وفي التاريخ المعاصر تسارعت وتيرة الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي وظهرت أبحاث ومؤلفات كثيرة وعديدة من أبرزها "النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة" لمنذر قحف الذي حوي 515 نصا قرآنيا و2361 نصا من الأحاديث النبوية والآثار. وقد ميز المؤلف بين ما أسماه النظام الاقتصادي الإسلامي الذي ينطبق على الدولة الإسلامية في وضعها الطبيعي وبين المقترحات التي يقدمها على ضوء الإسلام نفسه، لحل مشكلات اقتصادية

1- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، منهجية الاقتصاد الإسلامي(القرآني) الحديث ومعالمه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م24 ع1، 1432-2011، ص.57.

2- منذر قحف، حوارات القرن الحادي والعشرين، الاقتصاد الإسلامي (علما ونظما)، دار الفكر، دمشق، 1999، ص.4-5.

نشأت عن ميل بلدان إسلامية معينة إلى اليمين أو إلى اليسار في إجراءاتها الاقتصادية. ودعا الاقتصادي المسلم إلى أن يقدم نظرية في الاقتصاد ترسم الصورة الاقتصادية لمجتمع يطبق النظام الاقتصادي الإسلامي وكيف تتحدد فيه المتغيرات الكبرى من استهلاك عام وخاص واستثمار عام وخاص ومعدل النمو إلى غير ذلك، أي صورة مستقلة عما يراه من تغييرات لازمة في واقع اقتصادي لبلد معين حتى يقترب من عتبات النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تسود فيه الإخوة ولا تكون فيه الثروة دولة بين الأغنياء فقط.[1]

ومن خلال ما اطلعنا عليه بخصوص الفكر الاقتصادي الإسلامي يتضح أنه مازال يحتاج للكثير من البحوث التي تتجاوز التاريخ والتغني به إلى الاندماج مع الأفكار الاقتصادية المعاصرة والاستعانة بها للوصول إلى ما يفيد الأمة في تنميتها ونهضتها مع ما يتفق مع شريعتها السامية. لكي تكون بعد ذلك هذه الأفكار صالحة للتصدير للآخرين والمساهمة في حلول مشاكلهم والتخفيف من أعباء الحياة عنهم.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الرأسمالي

يصعب التحديد الدقيق لتاريخ بروز الأفكار الرأسمالية، ويربطه البعض بالفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد مر النظام الرأسمالي بمراحل مختلفة، أبرزها، المرحلة التجارية، والتي امتدت حوالي 300 عام طغت على اهتمامات روادها الاهتمام بالتجارة، ثم مرحلة النظام الطبيعي، الذي طغى عليه الاهتمام بالزراعة، فالمرحلة الصناعية التي اهتمت بالصناعة، فالمرحلة المالية الاحتكارية. واستند النظام الرأسمالي على أربعة أركان أساسية:

- الملكية الفردية (الخاصة) للسلع ولوسائل الإنتاج؛
- الأرباح التي تعتبر المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي؛
- السوق وهو المجال الذي يحدد فيه مصير المشروع الاقتصادي؛
- رأس المال: وهو ميزة النظام الرأسمالي، إذ أنه لم يكن موجود في الأنظمة ما قبل الرأسمالية.

ومنه، يتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع، تناولنا في الأول ما اسميناه "مرحلة التأسيس الفكري" التي في نظرنا عبارة عن مرحلة زمنية فكرية قدم فيها أوائل هذه المدرسة أبرز الأفكار التي كانت بمثابة أفكار تأسيسية، لنتناول في الفرع الثاني مرحلة الانتشار، وفي الثالث التيار التصحيحي وما بعده.

1- منذر قحف، النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1995، ص.26.

الفرع الأول-مرحلة التأسيس الفكري

في هذا الفرع سنتعرض كما أسلفنا أبرز الأفكار التأسيسية لهذا الفكر وذلك من خلال جزئين، الأول يتناول الجذور التاريخية وهي المرحلة التي سبقت التشكل الحقيقي لهذه المدرسة، والثاني يتناول تيار التأسيس وأبرز أفكاره.

أولا-جذور الفكر الرأسمالي

للفكر الرأسمالي جذور، سبقت الظهور الفعلي لما سمي "الرأسمالية" تلك الجذور تمثلها كل من:

1- الرأسمالية التجارية

نتيجة للتغيرات الكبيرة التي بدأت تحدث حوالي منتصف القرن الخامس عشر في بنية الدولة (ظهور الدولة المركزية ذات الطابع القومي)، والزيادة السكانية، مظاهر تمرد الرقيق وهروبهم من الإقطاعيات وظهور الاكتشافات الجغرافية، كلها عوامل أدت إلى ظهور بدايات ما اتفق على تسميته اصطلاحا "الرأسمالية التجارية" التي كانت ترتكز على التجارة باعتبارها محور النشاطات الاقتصادية، والتي تضمن تحقيق المصلحة القومية.

ويمكننا تحديد منطلقات الرأسمالية التجارية من خلال خمسة أساسية هي:

1- تقوية الدولة، ومقياس ذلك القوة الاقتصادية، التي تكون بالزيادة السكانية، وتراكم الثروة المعدنية؛

2- ثروة الأمة ما تملكه من المعادن النفيسة، لذلك حثوا على تجميع الذهب والفضة؛

3- ضرورة الفائض في الميزان التجاري؛

4- سعي الدولة إلى تحقيق فائض في الميزان، فالفائض لا يتحقق بشكل روتيني، فلابد من تدخل وتوجيه التجارة الخارجية من أجل ذلك؛

5- أفضلية التجارة والصناعة على الزراعة.

2- الفيزيوقراطيون

تسارعت الأحداث في القرن الثامن عشر، فاتساع نطاق التجارة الدولية، وتطور الصناعة، والأفكار التحررية التي بدأت في الظهور (استقلال الولايات المتحدة، والثروة الفرنسية في فترة لاحقة)، كلها أحداث تراكمت لتعصف بأفكار التجاريين، مؤذنة بقيام فكر جديد على المستوى الاقتصادي.

الفكر الاقتصادي الجديد، تمثل في ظهور "مدرسة الطبيعيين" أو "الفيزيوقراط"، وهي أول مدرسة حديثة من المفكرين الذين اعتبروا أنفسهم اقتصاديين أو أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي. وقد عرفوا باسم أنصار المذهب الطبيعي، على رأسهم الدكتور "فرانسوا كيناي". وقد مثلت آراء وكتابات هذه المجموعة بداية

ظهور علم الاقتصاد السياسي. وجوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي (Natural Order).[1] وقد استمد الطبيعيون أفكارهم من مبادئ القانون الطبيعي، فالطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وقد ترتب على ذلك أن النشاط الاقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط. في حين أن نواحي النشاط الاقتصادي الأخرى (مثل الصناعة والتجارة والخدمات) تعتبر نشاطات غير منتجة. وهذا يعتبر تحولا مهما عن الفكر التجاري[2]. وتدور أهم أفكار الفيزيوقراطيين حول مفهوم القانون الطبيعي، وفكرة الناتج الصافي.

ثانيا-تيار التأسيس

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية "ورسول" الليبرالية الاقتصادية على حد تعبير "إيرك رول" من خلاله سِفره الشهير "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر في العام 1776. أهم أفكاره يمكن تلخيصها في التالي:

أولا: فكرة القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية، بمعنى طبيعة النظام الاقتصادي، فأكد على دور المصلحة الذاتية في الدوافع الاقتصادية؛

الثاني: تحديد كيفية الأسعار، وكيف يتم توزيع الدخل الناتج عنها في شكل أجور وربح وريع. وخلص إلى أن الأسعار لها علاقة بكل من مكافأة رأس المال وصاحب الأرض وكان ذلك بمثابة الهيكل الحديث للاقتصاد؛

ثالثا: السياسات التي بموجبها تدعم الدولة وتعزز التقدم والرخاء في المجال الاقتصادي، فكانت أقوى توصياته فيما يتعلق بالسياسة العامة هي الدعوة إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية. مع السماح بفرض رسوم جمركية على الصناعات اللازمة للدفاع. كما كان له رأي أقل صرامة بخصوص سحب التأييد للمشروعات المحمية وعمالها. مع التأكيد على الالتزام بالمنافسة بوصفها أحد المبادئ الأساسية لكل المجتمعات الرأسمالية. وقصر أنشطة الدولة على النهوض بأعباء الدفاع، وإدارة العدالة، وتعهد الأشغال العامة الضرورية. كما دعا الأفراد إلى التقتير في المصروفات الشخصية.

وقد خلَف سميث بعد وفاته ثلاثة مفكرين، كادوا جميعا يكونون معاصرين لبعضهم بعضا، أحدهم فرنسي والآخران بريطانيان، وكان لثلاثتهم إسهام مذكور في تهذيب أعمال سميث وتوسيعها وهم: جان باتيست ساي(1767-1832)، وتوماس روبرت مالتس(1766-1834)، ودافيد ريكاردو(1772-1823)، وقد حاول الأخيرين من خلال معاصرتهم لازدهار الثورة الصناعية تحسين آراء سميث، وجعل الفكر الاقتصادي منسجما مع التطور الحاصل. ومعهم جاء ما أسماه البعض "الفكر الاقتصادي للنظام الصناعي".[3]

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.101.

2- د.عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص.173-175

3- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص.88.

ويعد "دور المنظم" من أبرز أفكار الفرنسي ساي، فيما يعد إسهامه الأهم هو قانون الأسواق الذي صاغه، وظل سائدا حتى الكساد الكبير.

أما مالتس فشاع له الإسهام الرئيسي الذي دخلت منه كلمة "مالتسية" إلى اللغات، المتمثل في القانون الذي رأي أنه يحكم نمو السكان، مع تأثيره على الكيفية التي تحدد بها الأجور.

ومن دراسته للسكان استنتج مالتس أن:

عدد السكان تحدده وسائل الرزق وفقا لمتتالية هندسية، في حين أن أفضل زيادة للأغذية تمكن أن تكون وفقا لمتتالية حسابية. مما سيترتب عنه نمو سكاني ما لم تكن هناك عوامل تحد من النمو السكاني. وفي أحلك تنبؤ للنمو السكاني ومآله، اقتصر مالتس تلك العوامل المحتملة في الوازع الأخلاقي، والرذيلة، والبؤس. ولم يتوقع الكثير من الوازع الأخلاقي، واستحالة توقع شيء منه تقريبا بعد الزواج. أما الرذيلة التي يعد دورها غير يقيني. فإن مالتس لا يرى فيها شكلا من أشكال ضبط النسل. بعد ذلك لا يتبقى إلا الجوع أو الموت جوعا، إلا إذا سبقتها موانع مهلكة في صورة حرب أو طاعون أو أمراض أخرى.

كما استبعد إيجابية العمل على تحسين الوضع. فإذا حاولت الدولة، أو حاول فاعل خير واسع القدرة، تحسين أحوال الجماهير، فإن غريزتها غير المكبوحة ستعود بها بسرعة إلى حالتها السابقة. وهكذا قدم مالتس حجة قوية ضد الأعمال الخيرية، عامة كانت أو خاصة، ودعما عظيم الفائدة لمن يجدون راحة في التغاضي عن مد يد العون للتعساء على النطاق العام، وكان مالتس حسب تفسيرات الكثير يسعى لإلقاء مسؤولية فقر الفقراء على عاتق الفقراء أنفسهم –أو إزاحة المسئولية عن عاتق من هم أكثر يسرا–وهو حي الآن بأفكاره هذه، لكونه المتنبئ بما يسمى "الانفجار السكاني".

شكك مالتس في قانون "ساي" المتعلق بالطلب، في حين دافع دافيد ريكاردو عنه، وكانت أفكار ريكاردو نقطة الانطلاق في النقاش حول الأجور والسعر وتوزيع العائدات، فقد ذهب إلى أن مصدر قيمة أو ثمن أي سلعة متجددة الإنتاج هو التكلفة التي تعود إلى العمل الذي يحتاج إليه المنتج في ظل الأوضاع الأقل ملائمة للإنتاج، وثمن العمل هو تكلفة الحفاظ على العامل، ونتيجة للزيادة السكانية المفرطة فإن أجور العمال تتوازن عند المستوى الذي يكفى للمحافظة على الحياة، والباقي يذهب ريعا لمالك الأرض، بدون إغفال نصيب المنتج أو الرأسمالي بدرجة أقل. والأجور هي عقد ككل العقود يجب أن تتبع المنافسة التامة، بعيدا عن التشريعات.

هكذا أسس هؤلاء المفكرين وبدرجات متفاوتة لما أصبح يطلق عليه "الفكر الرأسمالي"، الذي مازال الفكر الاقتصادي المعاصر يستمد منه مبادئه، مع انحصار بعض مسلماته التي أسقطتها الأزمات المتتالية والهزات الفكرية المتجددة.

الفرع الثاني–مرحلة الانتشار

قسمنا هذه المرحلة إلى تيارين، الأول كان يحاول التبرير والدفاع عن أفكار المؤسسين، فيما حاول الثاني التجديد من خلال اجتهادات فردية مع الاستمرار في الاستناد على المبادئ الرئيسية.

كما هو معروف كانت بدايات الفكر الرأسمالي من انجلترا، ثم بعد ذلك بدأت هذه الأفكار تنتشر في بقية أوربا وبعض مناطق العالم، وفي هذه المرحلة ظهرت كتابات اقتصادية تبرر وتدافع عن المبادئ الرأسمالية، إضافة لبعض الكتابات والأفكار التي حاولت السير تحت مظلة المنطلقات الرئيسية للرأسمالية مع بعض الآراء المتعلقة ببعض الظواهر الجديدة، وتشمل هذه المرحلة كل من التيار التبريري والدفاعي بالإضافة للذين جددوا في النظريات وتشمل ما سمي الكلاسيكيون الجدد، الحديون، المؤسسيون.

وقد أصبح للاقتصاد علماءه ومنظروه المتخصصين، بعد ريكادو ومالتس بسنوات، وقد صنف اتجاه النقاش الذي تلي أفكار مالتس وريكاردو إلى ثلاثة:

أولا: نتيجة للمنبع البريطاني لمعظم الأفكار الأولية (سميث، وأغلبية ما بعده)، طغت بعد ذلك الاختلافات والخصوصيات على النقاشات الخاصة بكل بلد؛

ثانيا: التبرير الاجتماعي والأخلاقي لأفكار الكلاسيك، وخصوصا المتعلق منها بالفروق الغير عادلة في الدخل؛

ثالثا: ظهور تعديلات وتنقيحات بخصوص نظريات الأسعار والأجور والفائدة والريع والربح. وصياغتها صياغة رياضية، مما أعطاها صلابة فكرية واتساق داخلي.

أولا–التيار التبريري والدفاعي

في نهاية القرن التاسع عشر برز التيار الدفاعي أو التبريري لأفكار السلف، فتسارُع الحياة وتطورها ألزما منظروا التيار المسيطر المعاصرين على الإجابة على أسئلة عديدة، كان أبرزها هو الفروق الشاسعة بين ما يتقاضاه العمال من أجور وما تتيحه لهم من مستويات معيشية، خصوصا إذا ما قورنت بأوضاع أرباب العمل والرأسماليين. كما أن خضوع العمال لسيطرة أرباب العمل أو ما سمي "عبودية الأجر" (مدى تحكم صاحب العمل في حياة العامل) صار أيضا موضوعا مثارا، يحتاج إلى تنقيح وتفسير.

وإلى يومنا هذا مازال الفكر الاقتصادي في نظر البعض يتجاهل السلطة وقدرة البعض في النظام الاقتصادي على الهيمنة، وكسب طاعة الآخرين –أو بالأحرى فرضها–وعبر عنه في بعض الكتابات بالثقب الأسود الكبير في التيار الرئيسي للفكر الاقتصادي.

وسعيا لتبرير العائد على رأس المال والعمل، ذهب وليم سينيور(1790–1864) إلى أنه وفضلا عن تكلفة العمل الذي يبذل في إنتاج السلع الرأسمالية، هناك ثمن في صورة فائدة أو ربح يتعين أن يدفع لإقناع الناس، ومن بينهم الرأسمالي، بالامتناع عن الاستهلاك الجاري. ومن هذا الامتناع عن الاستهلاك الجاري تأتي القوة

الشرائية اللازمة للتملك. فتكلفة القدرة على الامتناع عن الاستهلاك، وتكلفة العمل معا، تشكلان تكلفة إنتاج سلعة ما. وعلى ذلك تكون تكلفة الإنتاج هذه هي المستوى الذي تعود إليه الأسعار في اتجاه طبيعي مؤد إلى التوازن. وإذ ارتفعت الأسعار فوق هذا المستوى، فإن الإنتاج يزيد ويعيدها إلى مستوى التكلفة الذي يتحدد على هذا النحو. ويحدث العكس إذا كانت الأسعار أدنى من التكلفة. وقد صُنف على أنه تفسير بعيد عن الواقع.

المذهب النفعي أيضا كان دفاعا عن أفكار الكلاسيك وتبريرا، رائده هو جيرمي بنتام (1748-1832)، فقد ربط بين السعادة والمنفعة، والمطلوب –في نظره–هو السعادة لأكبر عدد من الناس ويتحقق ذلك بالسعي للحصول على السلع التي تسعد مقتنيها، والسعي لذلك يكون سهلا إذا انعدمت المعوقات سواءا كانت حكومية أو اجتماعية. والشفقة على القلة قد يضر بسعادة الأغلبية.[1]

وكان أقوي دفاعا عن فلسفة المذهب النفعي نجده في كتابات موظفي "شركة الهند الشرقية" جيمس مل الأب (1773-1836) وابنه جون ستيوارت مل (1806-1873)، فكان الأب يعتقد أن الخلاص الشخصي للفرد ملك يديه. ومن السعي وراء ذلك الخلاص يأتي خلاص الجميع. أما الابن فقد ألف كتابا ترك بصمته في التاريخ الاقتصادي. وبالإضافة لاتجاهه النفعي برزت لديه أفكار ذات بعد اجتماعي، فرغم تأكيده على قدرة النظام الاقتصادي على إنتاج السلع، إلا أن هناك من هم مشاركون في الإنتاج لكنهم يعانون ومهدوري الكرامة ولا يحصلون على جزاء شخصي. وافترض أن الأمور ستتحسن في المستقبل، فتقسيم البشر إلى طبقتين لن يستمر. وأبرز إسهاماته يمكن تلخيصها في التالي[2]:

1- تفنيد نظرية مخصص الأجور ونبذها؛

2- اتجاه معدل الربح والعوامل المؤثرة به؛

3- الفصل بين قوانين الإنتاج والتوزيع؛

4- الطلب المتقابل في تحديد نسب التبادل الدولي.

ومن المدافعين برز أيضا ويلفريدو باريتو[3] (1848-1923) ومن خلال نظرته لتوزيع الدخل واستنادا للبيانات الإحصائية والإيرادات الضريبية، خلص إلى نتيجة مفادها أنه في جميع البلدان، وفي جميع الأوقات، فإن الدخل يوزع بالطريقة نفسها تقريبا، وهو بعيدا جدا عن المساواة، ولكنه يعكس في رأيه توزيع الكفاءة والموهبة في النظام الاجتماعي. ومن يستحقون الثروة قليلون عند مقارنتهم بالجموع التي تستحق الفقر، إضافة لإعفاء الباحثين الاقتصاديين (بوصف الاقتصاد علم) من أي شعور بالالتزام الاجتماعي أو الأخلاقي مهما

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص.119، 129، 131.

2- محمد عمر أبو عبيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.249.

3- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.137

انحدرت الأوضاع وساءت، فواجب المختص في الاقتصاد أن يدرس ويصف، وأن يختزل الأمور إلى معادلات رياضية كلما أمكن، ولكن لا يجوز له أن يصدر أحكاما أخلاقية أو أن يتدخل في الأمر بطريقة أخرى.

ثانيا-التيار التجديدي

في مرحلة لاحقة وتحديدا في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت النظرية الحدية التي يطلق عليها "الرياضية"،[1] من أبرز روادها الأنجليزي ستانلي جيفونز(1835-1882)، والنمساوي كارل مينجر(1840-1921)، والأمريكي جون بيتس كلارك (1847-1938). والسويسري ليون فالراس(1834-1910)، فالحدية تجاوزت المنفعة والطلب إلى العرض. وهي كما قدمت تفسيرا للأثمان والأجور، قدمت تفسيرا آخر للفائدة. وأهم أفكار هذه المدرسة يمكن تلخيصها في التالي:

1- إمكانية بلوغ حد الإشباع من مختلف الحاجات؛

2- قيمة السلعة تتحدد تبعا للمنفعة التي يتحصل عليها من الوحدة الأخيرة.

أما أهم الملامح العامة للفكر الحدي فيمكن تلخيصها في الآتي[2]:

1- الاعتماد على المفهوم الحدي؛

2- التركيز على الوحدة الاقتصادية؛

3- الارتكاز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة؛

4- أصبح الاقتصاد شيئا غير موضوعي(Non-positive) ويخضع للأحكام الذاتية(Normative)؛

5- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر وليس تكاليف الإنتاج؛

6- آلية السوق تحقق دائما التوازن في الاقتصاد؛

7- افترضت السلوك الرشيد للفرد واعتمدت الحرية الاقتصادية؛

8- جعلت الاقتصاد علما قابلا للقياس.

وكان الاتجاه السائد هو تفسير الأسعار والقيمة، أو بشكل أدق تفسير العائدات الناتجة عنها. وتحول الاهتمام من البائع إلى المشتري، ومن التكلفة إلى منفعة المستهلك، ومن العرض إلى الطلب. أي تحول الاهتمام إلى الرغبة والطلب بدل التكلفة والعرض كمحددان للسعر وتجاوزاه إلى عوامل الإنتاج، وكان لألفريد مارشال (1842-1924) دور كبير في جمع الأفكار السابقة وإعادة الاهتمام إلى التوازن بين الطلب والعرض.

ومساهمات مارشال رائد المدرسة الكلاسيكية الحديثة الأبرز يمكن تلخيصها في التالي:

- أسلوبه الجديد في التحليل الاقتصادي الذي اعتمد فيه على التحليل الجزئي؛

- جمعه للمنفعة والنفقة في نظريته الخاصة بالقيمة والأسعار؛

1- محمد عمر أبو عبيده، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.339.

2- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.201-202.

- الاستعانة بفكرة المرونة في التحليل الاقتصادي، وتمييزه بين الفترات الزمنية (القصيرة، المتوسطة، الطويلة).

ومع مرور الوقت بدأ هم إيجاد فرص عمل للجموع العاطلة يحضر في النقاشات الفكرية، ومع ظهور النقابات تباينت الآراء، فالنقابات ترفع تكلفة اليد العاملة وبالتالي فهي تتسبب في بطالة أعضائها، وبذلك صنفت في نظر البعض على أنها تملك قوة احتكارية تمكنها من تحديد الأسعار. وبالتالي فالنقابات هي مثالا لعيوب الاحتكار وتمنع النظام من التكامل. وجذور تعاطي الرأسمالية مع نقابات العمال مثلا، نجدها في فكر المؤسس سميث، الذي كان يري أنه لا توجد قوانين تمنع التجار وأرباب العمل من عقد الاتفاقات البينية لتأكيد قوتهم الجماعية، في حين لا يسمح للعمال بتشكيل جمعيات من هذا القبيل.

وفي العقود الأولى من القرن العشرين، على الرغم من استمرار وجود الثغرات، وبخاصة الثغرات الموجودة في نظرية الأرباح، فإن أساسيات النظام الكلاسيكي-أو النظام النيوكلاسيكي (الكلاسيكي الجديد) الذي يفضل البعض استخدامه-لألفريد مارشال كانت عندئذ قد استقرت. وعلى الرغم من أنه كان يسمى نظاما من قبل، فقد أصبح الآن نظاما بحق. وإلى جانب التحسينات التقنية سالفة الذكر، فقد شهدت السنوات التالية تعديلات مهمة، وخاصة فيما يتعلق بفكرتي الاحتكار والمنافسة. ولكن فيما سيطلق عليه فيما بعد اسم "الاقتصاد الجزئي"[1].

أضيفت إلى اهتمامات الاقتصاديين بعناية أكبر في مرحلة لاحقة طبيعة النقود والصناعة المصرفية، ونشأت للنقود شخصية خاصة به، وفي فترة متأخرة بعد ذلك، نتيجة لتدفق الفضة والذهب إلى أوربا صيغ "قانون جريشام" و"نظرية كمية النقود".

من أبرز الاقتصاديين الأمريكيين النقديين "إيرفنج فيشر"(1867-1947)، ففي العام 1911 نشر فيشر كتابه "القوة الشرائية للنقود"، وتعرض إلى ما أسماه "معادلة التبادل"، فالأسعار في نظره تتغير تبعا لكمية النقود الموجودة للتداول وسرعة تداولها، ومن أجل تثبيت الأسعار أقترح النقديون (ميلتون فريدمان) التحكم بحزم في عرض النقود وعدم زيادته إلا بقدر الزيادة في حجم التجارة. وفي عام 1958 نشر الاقتصادي فيلبس دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي، مستخدما بيانات عن 98 سنة امتدت ما بين 1859 إلى 1957، خلصت إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدل البطالة ومعدل الارتفاع في الأجور (وهذا الأخير يمثل معدل التضخم)، وأطلق على تلك العلاقة اسم "منحنى فيلبس" الذي يشير إلى تعارض بين هدفي العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، فانخفاض معدل البطالة لا يكون إلا على حساب رفع معدل التضخم، والعكس صحيح[2].

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.127.

2- سمير عبد الرسول العبيدي، قراءة في كتاب "مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي"، المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص.187-188.

شمل النقاش أيضا الرسوم الجمركية، فقد كان يري هنري كاري أنه يجب تشجيع الصناعة بشكل متوازن مع الزراعة، وأن الصناعات الوليدة آنذاك في الولايات المتحدة-والتي لها مستقبل كبير-يجب أن تتمتع بالحماية. وفي 1930 دافع "كلير ويلكوكس"(من مهندسي الاتفاقيات العامة للتجارة والتعريفات "الجات") بقوة عن تنظيم التجارة الحرة. وقد لقي قرار إدارة روزفلت ما سمي "تأييد إجماعيا في الفكر الاقتصادي الأمريكي" بزيادة الرسوم الجمركية من خلال الاتفاقات التجارية للمعاملة بالمثل. وكان ذلك انعكاسا لهيمنة القدرة التنافسية الأمريكية في كل من الصناعة والزراعة وفي السبعينيات قد بات من المعروف بدرجة كافية أنه ليس هناك في الاقتصاد شيء يبقى إلى الأبد[1]. ونتيجة للمنافسة الشرسة للصناعة الشرق آسيوية اضطرت الولايات المتحدة الأميركية للتراجع عن بعض التزاماتها الخاصة بالتجارة الحرة، في نقض صارخ لاتفاقيات دولية.

وكان للاحتكار أيضا نصيبه من النقاش على الضفة الأخرى للأطلسي، فقد كان موقف البعض حازما من الاحتكارات، ولقي أصحاب الثروات الكبيرة هجوما من كل هنري جورج وتورشتن فبلن.

فالمنافسة التي كانت شعارا ومحل اتفاق، لم يكن لها على أرض الواقع تطبيق، فالاحتكارات شملت اتفاقات غير رسمية، وتجمعات يسلم لها شتى المنتجين السيطرة على الناتج والأسعار، ثم يتقاسمون الأرباح، أو احتكارات يسلم لها حملة الأسهم، أو المالكون للشركات التي كانت قبل ذلك متنافسة، وفي تطور لاحق تنشأ الشركات المتنافسة شركات قابضة يسيطر فيها الأقوى (الأكبر حصة).

ونُقل عن هنري جورج " مادامت كل الثروة المتزايدة التي يأتي بها التقدم الحديث لا تذهب إلا إلى تكديس الثروات الكبرى، وزيادة الترف، وتأكيد التناقض بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فإن التقدم لا يكون حقيقيا ولا يمكن أن يكون دائمًا". وكردة فعل على هذا الوضع اقترح إصلاحا تحت عنوان "الضريبة الواحدة".[2]

اشتهر تورشتين فبلن(1857-1929) بنقده للنظام الكلاسيكي، وهو مؤسس "المدرسة المؤسسية" وهي مدرسة تعرَّف على أنها مساهمة أمريكية صرفة في الفكر الاقتصادي، وقد تميزت أفكارها بنظرتها الشمولية للاقتصاد، وتركيزها على المؤسسات، كما أيدت الإصلاحات المتعلقة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخول، و أدانت استمرار فكرة الحرية الاقتصادية، ومالت إلى لعب الدولة لدور أساسي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

توصل فبلن من خلال بحوثه إلى أن الأفكار المحورية في النظام الكلاسيكي ليست انعكاسا للبحث عن الحقيقة والواقع، وإنما كانت احتفاء بالمعتقدات المسلم بها، وأن لدى كل مجتمع منظومة من الأفكار لا تقوم

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.173، 175.

2- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص.184.

على أساس من الواقع، بل على أساس من الأمور المقبولة والمناسبة للمصالح ذات النفوذ، وأن الرجل الاقتصادي الذي يجري حساباته بدقة ويسعى لتعظيم متعته كما يصوره الاقتصاد الكلاسيكي إنما هي صورة مصطنعة، وأن الدوافع البشرية أكثر تنوعا من ذلك بكثير، وأن النظرية الاقتصادية هي ممارسة "للملاءمة الاحتفالية"، لا تتأثر بالزمن، وتميل إلى السكون، والصدق العام والمستمر، ولكن الحياة الاقتصادية حياة تطورية، وهي نقطة مألوفة. فالمؤسسات الاقتصادية تتغير، وهكذا يجب أن تتغير مادة الاقتصاد. ولن يستطيع المرء أن يفهم إلا إذا كان متوافقا مع ما يحدث من تغيير. وفي كتابه "نظرية مؤسسة الأعمال" أشار إلى نزاع ملموس في التنظيم الحديث للأعمال بين المهندسين والعلماء ورجال الأعمال، فالأخيرين ينصب اهتمامهم أساسا على تحقيق أرباح أكثر. ويبقون مواهب وميول العلماء والمهندسين تحت سيطرتهم ويكبتونهم إذا تطلب الأمر، من أجل الحفاظ على الأسعار وتعظيم الأرباح[1].

ومن بنتام إلى فبلن تغيرت النظرة إلى الاستهلاك، ففي حين يراه الأول المصدر الأسمى للسعادة والمبرر الأخير لما يبذل من جهد كدح، يراه الأخير في أكثر صوره تطورا، شيئا تافها، يخدم الرغبة في الشعور بالتضخم الصبياني.

الفرع الثالث-التيار التصحيحي وما بعده

نتيجة لتطورات عديدة، وتفاقم الأوضاع، ظهرت الحاجة لأفكار تصحح الاختلالات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية. وتصلح ما أفسدته التصورات الخاطئة. وكانت عملية التصحيح الكبرى في الفكر الرأسمالي نجدها في الفكر "الكينزي" وفكر "الرفاهية"، ففي حين كانت الأفكار الكينزية تصحيحا للاختلالات التي أدت إلى أزمة الكساد، كانت أفكار الرفاهية ترمي إلى تصحيح اختلالات السوق الرأسمالية من خلال تخصيص الموارد وتوزيع الدخل. وفي هذا الفرع أيضا نضيف أبرز الأفكار التي شكلت الفكر الاقتصادي منذ أزمة الكساد حتى اليوم.

مع بزوغ القرن العشرين، هزت العالم أحداث مهدت لبروز أفكار جديدة، أبرزها أحداث الثورة الروسية في أكتوبر 1917، والذعر الذي دب في العالم من تداعيات الأزمة والكساد بعد ذلك، وما خلفا من بطالة وأوضاع مزرية، لا تتناسب نظريا مع النظام الكلاسيكي.

أولا-المنبع الكينزي

تعرضتا نظريتي القيمة (السعر-الأجر) والتوزيع لاختبار عسير، تماما كما تعرض له قانون المنافذ لساي. فالبضائع تتكدس، والطلب ينكمش، والقدرة الشرائية تضعف، فكان هناك توزيع غير عادل للدخل وللسلطة ماثل للعيان، وانكماش لم يكن في حسبان النظرية الكلاسيكية، مما أستوجب التصحيح لإنقاذ ما كان

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص.187.

يعتبر ناموسا فكريا مقدسا. هذه الوضعية المختلة كانت مصدرا لما سمي "الثورة الماركسية"، في حين أن عجز "قانون ساي" أدي لظهور الأفكار الكينزية.

ألتزم أغلبية الاقتصاديون الكلاسيكيون الصمت جراء انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929، وخرج اثنان فقط عن الصمت، هما جوزيف شومبيتر من جامعة هارفارد، وليونيل روبنز من مدرسة لندن للاقتصاد، فدعيا إلى عدم عمل أي شيء، فالكساد يجب أن يترك حتى ينتهي من تلقاء نفسه، فذلك هو السبيل الوحيد لعلاجه، وأن السبب هو تراكم نوع من السموم في النظام، وأن المشاق الناتجة عنه هي التي تخرج تلك السموم وتعيد للاقتصاد عافيته وسلامته، وأكد شومبيتر أن الشفاء يأتي دائما من تلقاء نفسه.

وتجلت أزمة الكساد في ثلاثة مظاهر رئيسية:

أ- الانكماش الشديد في الأسعار الذي تسبب في إفلاس الصناعة والزراعة؛

ب- البطالة؛

ت- تضرر الفئات الضعيفة.

وبذلك كانت سنوات الكساد كفيلة بدق ناقوس الخطر ووضع الفكر الاقتصادي الرأسمالي تحت الاختبار، فقانون ساي أثبت الواقع قصوره، تماما كما كانت عبارة أن "الاقتصاد يحقق توازنه في ظل العمالة الكاملة" أيضا تفقد مصداقيتها. وصدق توقع مالتس أن الإفراط في الإنتاج سيقابله قصور في الطلب".

كانت أفكار جون ماينارد كينز (1883-1946) المخرج من أزمة الكساد 1929، وارتكزت وصفة كينز لعلاج "أزمة الكساد" على إمكانية توازن العمالة الناقصة، والتخلي عن "قانون ساي"، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب. وحسب كينز، لم يكن في وسع الحكومة انتظار قوى التصحيح الذاتي لعلاج الاختلال، فتوازن العمالة الناقصة يمكن أن يكون ثابتا ومستمرا. كما لا يمكن التعويل على انخفاض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثماري. وبالتالي على الحكومة التدخل لرفع مستوى الإنفاق الاستثماري، وعليها الاقتراض لتغطية الإنفاق من أجل الأغراض العامة، أي "العجز العمدي"، ومنذ كينز أصبحت الدولة مسئولة عن الأداء الكلي للاقتصاد. كما أصبح يوجد فرعا مستقلا من فروع الاقتصاد يسمى "الاقتصاد الكلي" يدرس كيفية تحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار، ويقابله "الاقتصادي الجزئي" الذي احتفظ فيه السوق بمميزاته وخواصه حسب التراث الكلاسيكي، فبقي الاحتكار والمنافسة، والمنافسة غير الكاملة، ونظرية التوزيع، تماما كما احتفظت مؤسسة الأعمال والمنظم بخواصهما.[1]

وقد اعتمد كينز مفهوما يعد هو المفهوم المحوري في نظريته، وهو مفهوم "إدارة الدولة للطلب الفعال" الذي أعطى الوظيفة الاقتصادية للدولة مكانة بارزة. وقصد كينز بمفهوم "إدارة الدولة للطلب الفعال" اعتبار

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.252، 253.

دور الدولة في خلق الطلب وإدارته أمرا ضروريا كي يمكن الاقتصاد أن يستعيد قدرته على تحقيق التشغيل الكامل باعتباره أمرا مرغوبا فيه عموما في الاقتصاد القومي.[1]

كانت إنجازات فترة الحرب وما بعدها على المستوى الاقتصادي (خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا) في صالح الأفكار الكينزية.

وسعى الكينزيون في الدولتين إلى تحويل "الوصايا الكينزية" إلى قوانين، فالعمالة الكاملة لم تعد تعتبر الآن نتيجة تلقائية للاقتصاد القائم على المنافسة. وأصبح المفترض الآن هو توازن العمالة الناقصة، وبالتالي ستعمل الحكومات قصدا على كسر ذلك التوازن وضمان العمالة الكاملة مكانه.

ومن المهم الإشارة إلى أن النظرية الكينزية بكثير من استنتاجاتها تشكل بالفعل محاولة توفيقية بين المذهبين الفردي والجماعي، فكينز في مطالبته بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وضع الأساس الاقتصادي للعديد من الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية، أن تتدخل وأن تطالب بفرض ضرائب على الفئات الغنية لصالح الفئات الفقيرة، على أساس أن ميل هذه الفئات الفقيرة إلى الاستهلاك أعلى من نظيراتها الغنية، بما يعني زيادة كبيرة في قيمة المضاعف ومن ثم مزيد من تدفق السلع والنقود في عمليات مبادلة، لا يبدو أنها ستواجه ركوداً طالما أن جهاز الدولة يقبض على عملية إدارة الطلب.[2]

ومع رواج النظرية الكينزية، ظهر منظرون جدد، وقدموا العديد من المقترحات التي كانت تنطلق في مضمونها من الافتراضات نفسها التي انطلق منها كينز، وكانوا في ذلك يعبرون عن خليط من أفكار النظرية الديمقراطية الاجتماعية والنظرية المؤسسية والمنفعة الاجتماعية لجون ستيوارت مل "John Stuart Mill". ومن هنا ظهر مفهوم "العدالة الاجتماعية" في كتابات "بول سويزي" مثلا، باعتباره يعبر عن قيمة حاكمة من قيم المجتمع الرأسمالي وربطه بالديمقراطية، وكيف أن الرأسمالية وإن كانت تعني في كثير من قيمها الحرية وغياب القيود، فإن الديمقراطية، كالوجه الآخر لليبرالية، تقتضي أن يكون للدولة دور اجتماعي واقتصادي يزيد على حدود الحراسة والأمن العام.[3]

وعموما كانت فضيلة كينز هي انه اعترف بالحقيقة، المتمثلة في أن الرأسمالية تنطوي على وجود عدم استقرار وميل شديد نحو الركود والقصور المزمن في استخدام الموارد البشرية والمادية. وكانت المهمة الأساسية التي أنجزها هي أنه وصل بالاقتصاد الكلاسيكي إلى حافة الهاوية، وأثبت أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة، لما تتيحه للنشاط الاقتصادي من قدرات لمعالجة الأزمات والبطالة. وهكذا أعترف كينز بشكل ضمني أن رأسمالية الاحتكارات لا يمكنها أن تستمر إلا إذا ساندتها الدولة، وبذلك بشر كينز

1- عاطف قبرصي. دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص.176.

2 - P.A. Samuelson, Economists and the History of ldeas (Cambridge, MA: Harvard University Press; 1962) p.p. 190-195.

3- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.227- 228.

بملامح عهد جديد هو عهد (رأسمالية الدولة الاحتكارية) الذي يحدث فيها التحالف التام بين الدولة والقوى الرأسمالية[1].

ثانيا-تيار الرفاهية

كانت أفكار "دولة الرفاهية" في قعر الرأسمالية(الولايات المتحدة وبريطانيا) ردة فعل على آثار أزمة "الكساد الكبير"، وإن كانت ظهرت قبل ذلك بنصف قرن وتحديدا في عهد أوتون قون بسمارك (1815-1898) في ألمانيا استجابة لنضج الطبقة العاملة في الصناعة وثوريتها، ومحاولة من بسمارك لسد الباب على الثورة وسعيا للتخفيف من حدة المظالم الأكثر قسوة للرأسمالية، فسن تشريعات في ألمانيا في الفترة ما بين 1884-1887، توفر تأمينات ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والإعاقة، لتَتْبع ألمانيا بعد ذلك بعض الدول الأوربية، وتنتظر بريطانيا حتى العام 1911 لتعتمد بدورها تأمينات ضد المرض واعتلال الصحة، وأخرى ضد البطالة، وسبق ذلك قانون بشأن نظام للمعاشات التقاعدية[2].

في تلك الأثناء، أَنجزت بحوث وخطط، من أبرزها، انجاز جون كومنز (1862-1945) وبعض رجال الاقتصاد والسياسة آنذاك ما سمي "خطة وسكونسن" التي شملت قانونا للخدمة المدنية في ولاية وسكونسن الأمريكية، وتنظيما لأسعار خدمات المرافق العامة، وتقييد أسعار الفوائد الربوية، وتأييد حركة النقابات العمالية، وفرض ضريبة على الدخل في الولاية. وفي مرحلة لاحقة، تم وضع نظام للتعويض عن البطالة في الولاية.

وكان الخطوة الفيدرالية الأولى في الولايات المتحدة، التشريع الذي صاغه في العام 1935 توماس م.إليوت، الذي نص على توفير منح للولايات للمحتاجين كبار السن والأطفال الذين لا عائل لهم، وتعويض البطالة، ووضع نظام إلزامي على النطاق الوطني للمعاشات التقاعدية لكبار السن بالنسبة للعاملين في الصناعات الرئيسية والقطاعات التجارية من الاقتصاد، مواقف الاقتصاديين الأرثوذكسيين إزاء هذه القوانين "قوانين التأمينات الاجتماعية" لم تكن هجومية، فالتشريع المقترح لا يتضمن خروجا مباشرا عن المعتقدات الكلاسيكية، وفي الواقع توجد بطالة للعجز الاقتصادي الناشئ عن التقدم العمر، وربما يتطلب الأمر علاج هذه العيوب. وحدها "جماعة الأعمال" هاجمت القرار وأطلقت عليه توصيفات عديدة وحذرت منه ومن تبعاته التي-في نظرهم-قد تؤدي إلى انهيار الرأسمالية. ليأتي بعد ذلك التأمين الصحي والمساعدة الشاملة للأسر التي تعول أطفالا، وتوفير المساكن للأسر المنخفضة الدخل، وإعانات الإسكان، والتدريب على الوظائف، وغير

1-T.W.Hutchison, The politics and philosophy Economics: Marxians, keynesians, and Austrians (oxford:Blakwell), 1981,p.22.

2- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.230.

ذلك من مكملات الرفاهية للمحتاجين. وكما حدث ذلك في الولايات المتحدة، حدث ذلك في كل البلدان الصناعية[1].

وقد رأي آرثر بيجو(1877-1959) أنه مادام الإنتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الإجراء، فإن الرفاهية الاقتصادية أي مجموع الإشباع المستمد من النظام-تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة (القابلة للإنفاق) من الأغنياء إلى الفقراء. ورأى أن المنفعة الحدية للنقود تنخفض بزيادة الكمية. وعلى ذلك فإن الأسرة الفقيرة تحصل على استمتاع أكبر مما تحصل عليه الأسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل، وما توفره هذه الزيادة من سلع. وقد اعتبر هذه التحليل تأييدا قويا من بيجو لإعادة توزيع الدخل الذي تنطوي عليه تدابير الرفاهية.[2]

وفي روسيا لم تعد السوق هي المقررة لمستوى الإنتاج ونوعيته، بل أوكل ذلك إلى السلطة المركزية. وظهر البديل الجديد خيارا متاحا نتيجة لأزمة الكساد الكبير. وبدت بعض الأفكار الإصلاحية للنظام الليبرالي المتوحش تفاديا للثورة تبرز. وبدت الضرورة ملحة لمعاشات تقاعدية للشيخوخة، وتعويضات البطالة، ودعم نقابات العمال، وحد أدنى للأجور. فتلك الأحداث أفرزت البديل الاشتراكي للنظام الكلاسيكي كحقيقة جديدة في علم الاقتصاد[3].

وفي أوربا برزت رؤية للحد من تأثير النشاط الاقتصادي على المعسرين، وتحسين الإدارة الاقتصادية، تتمثل فيما وُصف آنذاك بنظام متطور للتأمينات الاجتماعية. وكذلك دعم الأسعار الزراعية، كما شمل ما اعُتبر استكمالا وتصحيحا للمؤسسات الرأسمالية والتنافسية المعتادة، وهو نظام محكم البنيان للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية.

كما كان استخدام الميزانية الحكومية لدعم الطلب والعمالة رهانا كبير في سبيل مواجهة الأزمة، وقد برزت تلك الفكرة من السويد، التي كان باحثوها يؤكدون على أنه وفي الأوقات الطيبة ينبغي أن تكون الميزانية متوازنة، ولكنها في أوقات الكساد يجب أن تكون غير متوازنة قصدا حتى تؤدي زيادة المصروفات على الدخل إلى دعم الطلب والعمالة، وكانت الحكومات هناك تنفذ. وقد كان ينظر للسويد آنذاك على أنها المثال الوسط ما بين الاشتراكية والرأسمالية، فنظامها المتطور للرفاهية الاجتماعية، وتعاونياتها الاستهلاكية والزراعية، وتقبلها العام للتعديل والتحسين على نهجها ذو المرجعية الكلاسيكية المتشددة، وميزانيتها الداعمة للطلب أعطاها كل هذا تلك الصفة، وأرجع بن ب. سليجمان تأخر انتشار أفكار المدرسة السويدية إلى حاجز اللغة. وصغر الدولة.[4]

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.233-234.

2- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.230

3- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.202.

4- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.243

كما دعا ثلاثة باحثين آنذاك (لورد كالدور(1908-1986)، لورد بالوخ (1905-1985)، إيريك رول (1907-2005) بقوة إلى إصلاح النظام الرأسمالي كبديل لتدمير نفسه بنفسه[1]. وكان من بينهم مشاركين في مخطط دولة الرفاهية في بريطانيا بعد الحرب.

وبالمجمل، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من أنظمة الرفاهية: (اسبينج اندرسون(1990): ثلاثة من الرعاية الرأسمالية العالمية. مكانداوي (2005): الاستهداف والعمومية في الحد من الفقر):

- الأنظمة الليبرالية التي توجه الرفاهية الفائضة وشبكات الأمان إلى الأفراد الذين لديهم حاجة ماسة؛ إنه النموذج السائد في البلدان الناطقة بالإنجليزية. وهو يمتد حتى القانون الإنجليزي للفقراء (1598) وبقي ذو نفوذ قوي داخل المؤسسات المالية الدولية؛
- الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية التي تؤيد العمومية، على أساس مبدأ التضامن الذي تصل فيه الفوائد/الخدمات إلى الجميع في ذات الوقت كما في السويد الحديثة وهولندا؛
- أنظمة المشاع "المشتركة" التي غالبا ما تكون شمولية، تربط المنافع الأولية بمساهمة الشعب في التنمية الوطنية، على أن تنشرها مع الوقت من خلال الإعانات المالية. في "معظم الدول الصناعية حديثا" مثل ألمانيا واليابان، تم توجيه حقوق منح الرفاهية أولا إلى الشمولية تدريجيا، مع مرور الوقت، تمت إضافة المستفيدين الجدد عن طريق تحديد معايير جديدة للأهلية.

وحسب التصنيف الشائع الذي قام به عالم الاجتماع "إسبينغ أندرسن" فهناك ثلاثة نماذج للدولة الراعية وهي:[2]

أولا: النموذج الليبرالي: الذي تتميز به بريطانيا والذي تكتفي فيه الدولة بتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى – المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى. وبالرغم مما قيل عن خطة لورد بيفريدج (Lord Beveridge)، يبقى أن هذه الأخيرة تشكل أساس ذلك النموذج لأنه تفرض تغطية للمجتمع بأسره لكنها متوقفة على الضروريات، وأهمها النظام الصحي.

ثانياً: النموذج التعاوني الشائع في فرنسا وألمانيا الذي يعتمد على مؤسسات تديرها وتمولها أطراف العلاقة الإنتاجية، ممثلة بالنقابات العمالية وبنقابات أرباب العمل، وتعتمد على الدخل الذي يحققه الأجراء داخل المؤسسة الإنتاجية. ولا تتدخل فيه الدولة مباشرة سوى في تأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج، مثل إعانة الأسر بحسب عدد الأولاد، وإعانة الشرائح الأكثر فقراً.

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص.206.

2 - Gosta Espihg Andersen, Social class, Social Democracy, and state policy, party policy and party Decomposition in Denmark and Sweden, New Social Science Monograph, E8(Copenhagen, New Social Science Monographs. 1980.

ثالثاً: النموذج الاجتماعي – الديمقراطي الذي تلعب فيه الدولة دورا محوريا مباشراً في تأمين المخاطر الاجتماعية المذكورة، من خلال سياسة ضريبية فعالة (اعتماد الضريبة التصاعدية)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة من أجل تأمين حد أقصى من تغطية الحاجات الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمرض والشيخوخة وحالات العسر والفقر المختلفة. وتنتمي الدول الإسكندنافية إلى هذا النمط.

ومما سبق، يبدو أن النقاش في هذه الفترة وداخل هذا التيارين ومعارضيهما قد تمحور أساسا حول التدخل الدولة، ففي حين يرمى الإصلاحيون إلى تصحيح آثار الاختلال الناتج عن الركود الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى الاختلال الناتج عن سوء توزيع الدخل، يرى معارضيهم أن ذلك خارج صلاحيات الدولة الراعية.

بعد الحرب العالمية الثانية، رسمت المجموعة الدولية لنفسها مسارا –في رأيها-يؤدي بها إلى التعايش السلمي في ظل رخاء واحترام متبادل، وبعد انجازات ما بعد الحرب من معدلات نمو مقبولة، وفرص عمل مشجعة. تحول الاهتمام إلى مشكلة تعمير أوربا واليابان بعد الحرب، كما طرأ اهتمام بطبيعة عملية التنمية في البلدان التي تحررت حديثا من قبضة الاستعمار. وأصبحت التنمية الاقتصادية ميدانا مستقلا للبحث والدراسة، إلا أن حالات الرخاء والنمو تلك لم تستمر طويلا، وظهرت اختلالات بأنماط جديدة أدت إلى أنماط فكرية معدلة لما سبق من الأفكار، ومسايرة لها في بعض الأحيان.

ثالثا-الفكر الاقتصادي المعاصر

تراجعت الأوضاع وساءت بدءا من منتصف السبعينات، فبدأت العجوزات تظهر في موازنات وموازين المدفوعات لاقتصاديات الدول الصناعية، وتراجع النمو الاقتصادي العالمي.

وخلال هذه الظرفية، اصطدمت الأفكار الكينزية بحواجز من أبرزها السياسة، فالانكماش والبطالة كانا يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضا للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماما من الناحية السياسية. من الناحية الأخرى كان تضخم الأسعار يتطلب تخفيضا للنفقات الحكومية وزيادة الضرائب، وهما أمران لم يكونا مقبولين سياسيا، بالإضافة أنه تبين أنه ليس من السهل إحداث أثرهما في مواجهة الشكل الحديث للتضخم؛ أي تضخم الأجور والأسعار، كما أصبح يسمى. فقد كانت السياسة الكينزية طريقا ذات اتجاه واحد.[1]

فأفكار كينز الأساسية كانت لمعالجة "أزمة الكساد"، التي تمثلت في انتشار البطالة وهبوط للأسعار، ولم يكن هناك اهتماما بالتضخم عند أوائل الكينزيين، ولا كيفية التحكم فيه سياسيا، فالتضخم لم يظهر بشكل قوي مثلا في الولايات المتحدة إلا بعد العام 1966، ليتجاوز في العام 1975 حاجز الرقم 10. فبدأ التنظير لزيادة الضرائب، بدل خفضها وخفض الإنفاق بدل رفعه، وبدأت الأسعار والأجور في الارتفاع، فنتيجة لتركز الصناعات سيطرت الشركات على الأسعار، وتمكنت أيضا النقابات من السيطرة على أجور

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.285.

ومزايا أعضائها، ونتيجة لذلك ظهرت قوة تضخمية جديدة وقوية سميت "الارتفاع الحلزوني للأجور والأسعار"، يمكن تتبعها من خلال ما يحدثه الضغط الصعودي لتسويات الأجور من أثر في الأسعار، وما يحدثه الجذب للأسعار وتكاليف المعيشة من أثر في الأجور.

كانت التجربة النمساوية في مواجهة المتغيرات السابقة الذكر هي الأكثر نجاحا وتقدما، فقد تم وضع ضوابط للأجور ونظام مقابل لها لكبح أسعار الشركات، ونفذت بشكل رسمي من خلال ما سمي "سياسة السوق الاجتماعية"[1]. وأدخلت إدارة نيكسون (الولايات المتحدة) في الفترة ما بين العامين 1971-1973 ضوابط رسمية للأجور والأسعار مقترنة بتساهل في السياسة المالية والنقدية. وطبعا لم تكن نظريات الاقتصاد الجزئي ترى تدخل الحكومة في الأجور قرار علميا ولا حتى سليما.

وابتداء من 1973، ارتفعت الأسعار نتيجة للاتفاق الاحتكاري للأوبك. فكان ما سمي بـــ"صدمات النفط"، التي يمكن إرجاع سببها للخارج، فالأرثوذكسية السائدة لا تتسق مع اعتبار الأسعار والأجور المحلية عوامل سببية للتضخم. وبرز آنذاك اتفاق مهني على علاج محدد تمثل في إعادة النظر في اللوائح الحكومية من أجل استبعاد أي معوقات ظاهرة للمنافسة السوقية.[2] هذا ما رصد على المستوي أبرز الأحداث التي طبعا لها انعكاس على الأفكار المزامنة لها.

وفي الحقيقة، فإن الفكر المعاصر يمكن تتبع أثره في السنوات الأولى من الخمسينات إذ تلاقحت الأفكار الكينزية بالأفكار الكلاسيكية، ليشكل التلاقح ما عرف بالاقتصاد الكينزي، الذي انقسم إلى مجموعتين: الكينزيون الجدد، الكينزيون ما بعد الكينزية، ومع أزمة الاقتصاد الكينزي ظهر النقديون، ثم الكلاسيكيون الجدد الذين عارضوا فكرة" التوقعات المعدلة" واستبدلوها بفكرة "التوقعات الرشيدة"، إضافة لمدارس أخرى فكرية منحصرة الانتشار والتأثير، أبرزها، اقتصاديات جانب العرض، المدرسة النمساوية.

وتتقاطع مختلف المدارس الفكرية في بعض المنطلقات والاستنتاجات، ويبدو جليا لنا أن التطور الفكر الاقتصادي هو نتاج لقصور بعض النظريات الاقتصادية وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشر.

فكما هو معروف، كانت آراء كينز في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين-كما سبق- استجابة لعجز الفكر الكلاسيكي لتفسير ومعالجة الكساد الكبير، في حين أن النقديون في نهاية الستينات والسبعينات من نفس القرن قدموا تفسيرا لظاهرة الركود التضخمي، كما أن الكلاسيكيون الجدد قدموا تفسيرات بديلة لنفس الظاهرة. وكلها آراء ساعدت على إيجاد مخرج مؤقت من أزمات كادت تعصف بالاقتصاديات المتقدمة.

1- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.288.

2- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ذكره، ص.289

والمدارس الفكرية المعاصرة الأربعة الشهيرة من الممكن تحديد اختلافاتها في أربع[1]:

1- سرعة تحقق توازن السوق: ففي حين يرى الكلاسيكيون الجدد أن التوازن يتم بسرعة كبيرة، يرى النقديون أن سرعة توازنه متوسطة، فيما يرى الكينزيون أن التوازن يتم بصورة بطيئة ويختلفون بدورهم في تحديد درجة البطيء؛

2- فيما إذا كان التوازن فريدا (Unique): حالة حدوث صدمة مؤقتة في توازن طويل الأمد، اختلف الاقتصاديون في تحديد حالة التوازن التي يؤول إليها الاقتصاد بعد الصدمة، هل يعود إلى نفس حالة التوازن السابقة للصدمة أم تكون هناك حالة توازن جديدة، الكلاسيكيون الجدد والنقديون يهتمون فقط بحالة التوازن بغض النظر عن شيء آخر، فيما اختلفت آراء الكينزيون، فيرى المعتدلون أن حالة التوازن الجديدة قد تكون مشكلة كبيرة، فيما ترى البقية أنها ليست مشكلة كبيرة؛

3- الطريقة التي يتم بها تشكل التوقعات: يرى الكلاسيكيون الجدد أن توقعات الأشخاص رشيدة وتتكيف بسرعة مع المستجدات، فيما يرى النقديون أنها تتكيف ببطيء، أما الكينزيون المعتدلون فيطرحون الاحتمالين السابقين معا، وفيما تميل الكينزية المتطرفة إلى رأي النقديين؛

4- الأهمية النسبية للأمد القصير والأمد الطويل: عند رسم السياسات، يرى الكلاسيكيون أنه لا فرق بين الأمد القصير والطويل، فيما يولي النقديون الأهمية للأمد الطويل، وبينما الكينزيون المعتدلون لا يهملون الأمد القصير، يشدد الكينزيون المتطرفون على أهمية قصوى للأمد القصير.

وفي ظل الرأسمالية المعاصرة صعدت الرأسمالية المالية الدولية إلى القمة المطلقة وتعددت أدواتها وآليات حركتها، وأعادت تشكيل الاقتصاد على المستويين المحلي والدولي لتجعل منه اقتصادا رمزيا-أعني أكثر رمزية مما كان-، وصارت الجماعات المالية الدولية أقوى من الحكومات القائمة، وصارت تسبغ عليها طابعا محافظا في السياسة يقابله طابع انكماشي في الاقتصاد[2]، مع نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل، إذ أنه يعاد نشر الصناعة على المستوى العالمي، كما يعاد توزيع الخامات، كما يعاد انتشار الزراعة عالميا، مما فرض على البلدان المنخفضة الدخل لمواكبة التحولات السريعة إعادة النظر جذريا في هياكل اقتصادها الحالية.

مما جعل التفكير الاقتصادي يأخذ بعدا جديدا، وتطغي عليه قوة المنظمات المالية الدولية وتوجهه، وقد حدد تقرير التنمية البشرية للعام 2003 مجالات رئيسية محددة للتدخل هي: الحكم الديمقراطي، الاستقرار الاقتصادي، الالتزام بالصحة والتعليم، فمن خلالها ينبغي أن توجه الجهود القطرية والمساندة الدولية نحو أهداف الألفية للتنمية، ففي دول الدخل المتوسط، يجرى دمج هذه التدخلات في عملية التخطيط المنتظم للميزانية

1- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص.312.

2- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، مارس 1990، ص.9.

ووضع استراتيجيات للتنمية على الأمد الطويل؛ بينما المرجح في أشد الدول فقرا أن يكون ما سمي آنذاك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر أكثر الأدوات الملائمة.

وفي بداية الأزمة الاقتصادية 2007-2008 أيد صندوق النقد الدولي اعتماد مجموعة من السياسات، حسب ظروف كل بلد على حدة، لدعم الطلب-من ثم فرص العمل-بما في ذلك التنشيط المالي المؤقت وخفض أسعار الفائدة الأساسية، وعلى المدى الأطول-وحسب رأي الفكر الاقتصادي السائد-فإن دفع النمو وإيجاد فرص العمل قد يقتضيان إجراء تغييرات في مجموعة أوسع من السياسات والمؤسسات التي تؤثر على أداء أسواق العمل ومدى ما يمكن توفيره من فرص عمل[1].

وحسب تقرير التنمية البشرية للعام 2010 فإن الأزمة أدت إلى تجريد 34 مليون شخص من وظائفهم، وأسقطت 64 مليون آخرين تحت خط الفقر. فدفعت بهم إلى العيش على 1,25 دولار في اليوم.

وحسب نفس تقرير، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في الفترة من 1970-2010 بمعدل 2,3% سنويا في البلدان المتقدمة. مقابل 1,5% في البلدان النامية. وفي عام 1970. كان دخل أي بلد يحل في الربع الأعلى من حيث توزيع الدخل العالمي أكثر بحوالي 23 مرة من دخل أي بلد ينتمي إلى الربع الأخير. وبحلول عام 2010. ارتفع هذا الفارق إلى 29 مرة.

واتسعت الفجوة بين أكثر البلدان ثراء وأشد البلدان فقرا. فأكثر البلدان ثراء اليوم(ليختنشتاين) يفوق في ثرائه أكثر البلدان ثراء في عام 1970 بثلاث مرات. وأشد البلدان فقرا(زمبابوي) هو أشد فقرا بنسبة 25% من أشد البلدان فقرا في عام 1970(زمبابوي). والمؤسف أن الترف المادي الذي تنعم به البلدان المتقدمة هو انخفاض إلى ما دون مستويات عام 1970. في متوسط الدخل الحقيقي للسكان في 13 بلدا في الربع الأخير من التوزيع العالمي.

فالطفل الذي يولد في النيجر يتوقع أن يعيش أقل من الطفل الذي يولد في الدانمرك بنحو 26 سنة. وأن تكون الفترة التي يمضيها في الدراسة أقل بتسع سنوات. وأن تكون كمية السلع التي يستهلكها أقل بحوالي 53 مرة. وبينما ينتخب الدانمركيون نوابهم بحرية منذ 1849. أمر رئيس النيجر بحل البرلمان والمحكمة العليا في عام 2009.

وفي إطار التوجه الفكري الاقتصادي العالمي، تتألف البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي في آخر نسخها من مجموعة من التدابير على مستوى السياسات، مقترنة بالتمويل المعتمد، ويتمثل الغرض منها في تنفيذ أهداف محددة، مثل التصحيح الخارجي المنظم، والنمو الشامل واسع النطاق، والحد من الفقر. وتتولى البلدان

1- صندوق النقد الدولي-التقرير السنوي 2013 "من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا" ص.34.

المعنية صياغة البرامج بالتشاور مع الصندوق ويتم دعمها في معظم الحالات باتفاق تمويلي معتمد من المجلس التنفيذي للصندوق[1].

وفي جدول أعمال السياسات العالمية حُددت التدابير التي يتعين اتخاذها على مستوى البلدان الأعضاء لضمان التعافي من الأزمة العالمية الراهنة ووضع الأسس لتشييد بنيان مالي عالمي قوي، وأيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ما ورد من ضرورة مواجهة الأزمة الراهنة وبناء أساس قوي للنمو في المستقبل. وتحديد الأولويات التي تمثلت في اعتماد سياسات لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو، واستمرارية تحمل الدين، وإصلاح النظم المالية، والحد من الاختلالات العالمية.

وتبرز خيارات عملية في تجربة بعض البلدان، مثلا وحسب توقعات تقرير التنمية البشرية 2013، انه وبحلول عام 2020، سيتجاوز مجموع الإنتاج لثلاثة بلدان نامية كبيرة، أي البرازيل والصين والهند، مجموع إنتاج ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. والمصدر الرئيسي لهذا النمو هو الشراكات الجديدة في التجارة والتكنولوجيا، القائمة بين بلدان الجنوب. نهضة الجنوب هذه، وحسب التقرير لم تكن نتيجة للتمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة. بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقا من الظروف والفرص المحلية، سياسات هي وليدة الاقتناع بضرورة تفعيل دور الدولة في التنمية، والإصرار على النهوض بالتنمية البشرية، ودعم التعليم والرعاية الاجتماعية، والانفتاح على التجارة والابتكار، ولتحقيق التقدم في المستقبل، سيكون على صانعي السياسات توجيه الاهتمام اللازم لقضايا المساواة، والاستماع إلى صوت الجميع، والمساءلة، ومعالجة المخاطر البيئية، ومواكبة التغيرات الديمغرافية. وقد تعرض التقرير لثلاث محركات هامة للتنمية البشرية في معظم تلك البلدان الصاعدة، والمحركات الثلاثة هي: الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسة الاجتماعية. وهذه المحركات لا تستمد من تصورات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية، لكنها كانت ثمرة التحول الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة. والواقع أن هذه البلدان كثيرا ما تخلت عن النهج المحدد مسبقا وإملاءات النهج المتبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد، وابتعدت عن نهج رفع الضوابط المطلق الذي نادي به توافق آراء واشنطن.

وقد خلص التقرير إلى أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدما تلقائيا في التنمية البشرية. فالسياسات المناصرة للفقراء والاستثمارات في إمكانات الأفراد، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل، هي التي تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدم الثابت.

وفي ظل تحديات عالمية تزداد تشعبا وتتجاوز حدود البلدان، رأي التقرير أنه لابد من تنسيق الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام عصرنا، من القضاء على الفقر، وتغير المناخ، والأمن

1- نفس المرجع السابق، ص.32.

والسلام. وبينما تزداد البلدان ترابطا، عن طريق التجارة والهجرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد من المستغرب أن يحدث أي قرار يتخذ في أي مكان آثارا بالغة على أماكن أخرى.

والأزمات التي ألمت بالعالم في الأعوام الماضية، أي أزمة المال وأزمة الغذاء وأزمة تغير المناخ، وأوقعت أضرارا بحياة الكثيرين، إنما هي تأكيد على واقع الترابط وضرورة العمل الجماعي من أجل تحصين الأفراد من تداعيات الصدمات والكوارث.[1]

وخلاصة الارتباط العالمي هذه والاستنتاجات المعاصرة، أن مبادئ الرأسمالية صارت على المحك، وبدأت نقاشات بخصوص دور الدولة فظهرت الدولة الإنمائية على أثر تجارب الاقتصادات الصاعدة، ودور الدولة من خلال الدولة الإنمائية يمتد إلى:

– تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات؛ ووجود قيادة ذات كفاءة؛ ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات الإنمائية؛ ووضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية؛ واكتساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية. ويظهر من خلال ما سبق أن الدولة تحتاج لإنجاز يعطيها شرعية، والدولة لا يمكنها الإنجاز من خلال الدور التقليدي.

والحرية الفردية حسب "آماريتا سن"[2] في جوهرها منتج اجتماعي. وثمة علاقة ذات اتجاهين بين: التنظيمات الاجتماعية لتوسيع نطاق الحريات الفردية، واستخدام الحريات الفردية ولكن ليس فقط من أجل تحسين حياة كل فرد، بل وأيضا من أجل النهوض بالتنظيمات الاجتماعية لتكون أكثر ملاءمة وكفاءة. وعلاوة على هذا، فإن المفاهيم الفردية عن العدالة والآداب الاجتماعية–التي تؤثر في الاستخدامات المحددة للحرية من جانب الأفراد–رهن ارتباطات اجتماعية؛ إذ تعتمد بوجه خاص على التكوين التفاعلي للتصورات العامة وعلى الفهم الجمعي التعاوني للمشكلات وعلاجها. لذلك يتعين أن يكون تحليل وتقييم السياسات العامة حساسا في إدراك وتناول هذه الروابط المتنوعة.

وبخصوص حرية السوق، فيتبنى الاتجاه السائد في الاقتصاد المعاصر ما يسمي "أطروحات فشل السوق"، مع بعض الاعتراضات مِن مَن عرفوا بالليبراليين والمدرسة النمساوية (مدرسة فيينا)، ومفهوم "فشل السوق" يصف الحالة التي يكون تخصيص الموارد والسلع، بواسطة الأسواق، غير كفؤ. مما برر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة، أو أشكال أخرى للتدخل.

ويحدث فشل السوق عموما (مقابل الوضع الأمثل والذي يطلق عليه وضع باريتو الأمثل، والذي يشير إلى أن أي مكسب لطرف لابد أن يقابله خسارة الطرف الآخر) بسبب ثلاث عوامل إجمالية[3]:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، مرجع سبق ذكره، ص.6.

2- أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، مايو 2004، ص.23.

3- أحمد الكواز، إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية العدد 69، يناير 2008، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، ص.5-4

أ- تمتع بعض الأطراف في السوق بمراكز قوى بالشكل الذي يحظر على الآخرين التمتع بمكاسب التجارة؛
ب- أن يكون لأحد الأطراف المتعاملين بالسوق آثارا جانبية يطلق عليها آثار غير مباشرة لا يمكن للسوق تقييم آثارها، مثل الأضرار والمنافع البيئية، أو غياب المعلومات أو حجبها؛
ت- قد تفشل بعض الأسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها، أو طبيعة تبادلها، فقد توصف بعض السلع بأنها سلع عامة (تلك التي إذا ما استهلكها طرف لا ينقص حق الطرف الآخر باستهلاكها مثل الهواء)، والسلع المتصفة بملكية الموارد العامة والتي تنظم موارد طبيعية أو موارد بشرية (مثل أنظمة الري، والمراعي، والغابات). حيث لابد من وجود نظم لحماية هذه السلع أو الموارد خوفا من إساءة التصرف بها أو تعريضها للمخاطر البيئية، ومخاطر الانقراض.

بالإضافة إلى هذه المصادر الثلاث لفشل السوق هناك مصدر رئيسي مرتبط بحقوق الملكية. حيث تعتبر السوق "مؤسسة"، كبقية المؤسسات يقوم الأفراد والشركات، من خلالها، بتبادل السلع والخدمات، وكذلك تبادل "الحقوق" لاستخدام السلع والخدمات لفترة من الوقت. بمعنى أن الأسواق هي عبارة عن مؤسسات تنظم تبادل السيطرة على السلع والخدمات، وباعتبار أن حق السيطرة ينبع من حق الملكية. وفي حالة عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال فإن سيطرة مالكي حقوق إنتاج السلع والخدمات وتبادلها يعتبر هو الآخر غير منضبط ولا يتصف بالكمال، أيضا. وبالتالي فإن هناك حاجة لتدخل الدول لضمان حقوق الملكية بدلا من الاعتماد على آلية السوق.

إضافة إلى نفي "Ha-Joon Chang ,2010" وجود حرية السوق أصلا، وخلص إلى أنها قرار سياسي وليس اقتصادي. وأورد أمثلة من قبيل رفض رغبة المصلحين الاجتماعيين عام 1819 لمنع عمل الأطفال (الأقل من 9 سنوات فقط) بدعوى توفر حرية الأطفال بالاختيار، وحرية أصحاب العمل بالاستخدام. وذلك بضغوط أصحاب المصالح. مع الازدواجية في النظرة لحرية السوق حاليا، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن أن تخصيص مبلغ (700) بليون دولار لشراء الأصول الفاسدة في سبتمبر 2008، بأنه استمرار بالمشروع الحر. في حين اعتبر النائب الجمهوري جيم بنك منح مبلغ (200) بليون دولار في يوليو 2008 لإنقاذ شركتين من شركات الرهن العقاري بأنها خطوة لا تحصل إلا في بلد اشتراكي مثل فرنسا.[1]

وتنطلق النظرية الليبرالية الجديدة من حقيقة مؤداها أن نماذج دولة الرفاه والسياسات الكينزية والنظرية المؤسسية، كلها تنزع نحو الاشتراكية أكثر من نزوعها نحو الرأسمالية، وأن الرأسمالية دونما حاجة لأي محاولات توفيقية، قادرة على أن تصحح أي اختلال يحدث داخلها، بل إنهم يرجعون الأزمات التي حدثت في المجتمعات

1- أحمد الكواز، مراجعة كتاب " 23 Things They Don't Tell You About Capitalism By : Ha-Joon Chang Allen lane, London (2010)"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر –العدد الأول، يناير 2011- المعهد العربي للتخطيط- الكويت، ص.100.

الرأسمالية ذاتها إلى تخلي الدولة عن دورها الأساسي. وتتركز حجة هؤلاء حول مفهوم أساسي هو مفهوم (الفشل الحكومي).[1]

وبصدد تقييم الليبرالية الجديدة، فما لا شك فيه أن هناك عودة مرة أخرى إلى الجدل القديم بين الفردية المتطرفة والجماعية المتطرفة. وإذا كان الليبراليون الجدد يتنبؤون بمزيد من الانتعاش في اقتصاداتهم بعد أن تتزايد قدرات الأفراد على الحركة، إلا أن بول جونسون (Paul Johnson) وجشوا كوهين(Joshua Cohen) يؤكدان على انه لا تزال هناك مقدمات أزمة ستواجهها الرأسمالية حتما، وإن لم تقدم لها إجابات مبتكرة، فإنها ستواجه المصير نفسه الذي واجهته في الثلاثينات. وهذه المقدمات ترجع إلى العوامل الثلاثة التالية:[2]

1- التفاوت في توزيع الدخل والثروة داخل تلك المجتمعات؛

2- البطالة الحادة التي تشمل العديد منها؛

3- تراكم المنتجات نتيجة الكساد الذي تشهده هذه الاقتصاديات،

بل أن توجه الليبرالية الجديدة يشير إلى حقيقة أن علاج مشاكل التضخم لا يمكن أن يتم إلا بقبول درجة من درجات البطالة، وأن التطور التكنولوجي يشير إلى أن مشكلة البطالة ستتفاقم بسبب أن قطاع الخدمات الذي كان ينظر إليه على انه البديل الذي يمكن أن يستوعب أعداداً متزايدة من العمالة قد اتجه أيضا، نتيجة التطور التكنولوجي، إلى الاعتماد على المعرفة الكثيفة نتيجة ما يسمى بـــ (تحول القوة)[3]، محل العمالة الكثيفة، وهو ما يشير إليه تطور معدلات البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، بل أيضا دخول الدول الصناعية الجديدة في هذا المأزق منذ منتصف الثمانينات على نحو متزايد، بما يجعل سياساتها التي تدعم المنافسة تنتهي بها إلى حرب اقتصادية لا تضمن الاستقرار.[4]

بل أكثر من ذلك، فإن تحول القوة هذا سيعني أن المجتمعات التي سينحصر فيها دور الدولة، متزامنا مع التطور التكنولوجي، ستواجه مشكلة حقيقية ليس على صعيد توفير العمل لمن يقدرون عليه ولا يجدونه، بل أيضا على مستوى فئة ليست بالقليلة ممن يعملون اليوم، القادرين الراغبين، ولكنهم سيفقدون شرط القدرة نتيجة التطور التكنولوجي، وبطبيعة الحال سينطبق عليهم مبدئي (سيادة العمل) و(البقاء للأصلح)[5].

1 - Howard Davis and Richard Scase,(western capitalism and state socialism) sociological inquiry, 1990 p.208

2 - Paul Johnson,(what ever happened to socialism?) readers digest, vol. 141, 1992,pp.111 and 114, and Cohen Joshua, (Maximizing social Welfare or instutionalizing democratic ideals), politics and society, 1991, pp. 39 -58

3- Paul Johnson, Ibid, p.157.

4 - Adam preworski, (could we feed everyone?, the irrationality of capitalism and the infeasibility of socialism), politics and society, vol. 19, 1991, pp. 1 - 38

5 - Cui Zhiyuan, (Market I incompleteness, Innovation and Reform),politics and society, 1991,pp. 59 - 69

وربما سيفضي هذا إلى إعادة النظر مرة أخرى في الوظيفة الاقتصادية للدولة بما سيجبر النظم الليبرالية حتما إلى إتباع نظام (التخطيط بالمشاركة) الذي تسترشد فيه الدولة بمصالح الجماعات والقوى المختلفة المكونة للمجتمع، والمتوقع كذلك أن تنبعث جماعات المصلحة والحركات العمالية مرة أخرى مطالبة بدور أكثر فعالية للدولة من مجرد وظيفة (الأمن المادي) وإنما ستطالبها بمزيد من (الأمن الاجتماعي)[1]. ومع أن الأوضاع الاقتصادية تظهر أن "الأمن المادي" مفقود لدى الكثير من السكان هذا الكون، تماما كما "الأمن الاجتماعي"، ويبدو أن هذا الوضعية تبرز بعض ملامحها على الأقل في الجانب المظهري لعالمنا اليوم. وبالتأكيد فإن مآلاته يجب أن تفضي إلى توفير "الأمنين" وإلا فإن عواقب وخيمة تنتظر هذا العالم عاجلا أو آجلا.

وفي النهاية، سعينا من خلال هذا المبحث إلى سبر أغوار الأفكار الاقتصادية على مر التاريخ وانعكاساها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ويظهر جليا أن الكثير من المنطلقات الفكرية الاقتصادية تتعرض مع مرور الوقت للتنقيح والتعديل، وقد يُلغي بعضها نتيجة لإثبات الواقع عدم صحتها.

والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية اليوم تدفع التفكير الاقتصادي إلى التحرك في اتجاه يضمن الحياة المستقرة والآمنة للبشر، مما يحتم مراجعة للمنطلقات الفكرية للأفكار السائدة والاستفادة من غيرها من أجل الوصول إلى تطور اقتصادي أكثر إنصافا.

ونستشهد هنا بما ذهب إليه "جوزيف ستغليتز" الذي نقل عن الاقتصادي الفرنسي "توماس بيكيتي" أن ارتفاع مستويات التفاوت يمثل الحالة الطبيعية للرأسمالية–فالأمور لم تكن مختلفة إلا خلال فترة وجيزة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتضامن الذي أتت به الحرب. ويؤكد بيكيتي ما لاحظه آخرون من أن الزيادة الهائلة في درجة انعدام المساواة في كل من الدخل والثروة في الثلث الأخير من القرن والأهمية المتزايدة للثروة الموروثة. ويتنبأ بيكيتي بأن هذه الاتجاهات العامة ستستمر.

في حين أن ستغليتز يعتقد أن هذا المستوى المرتفع والمتزايد من التفاوت ليس النتيجة الحتمية للرأسمالية ولا هو نتاج القوى الاقتصادية الجارفة. واستشهد ببعض البلدان بمستويات تفاوت أدنى بكثير–وبنفس قوة النمو–يتمتع مواطنوها، ولاسيما من هم في النصف الأسفل من الهرم، بوضع أفضل بكثير من نظرائهم في الولايات المتحدة، بل إن هناك بلدانا تمكنت في السنوات الأخيرة من خفض التفاوت حتى بدرجة كبيرة، مثل البرازيل، ويعزى ستيغليتز التفاوت المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة إلى سياساتها وديناميكية العمل السياسي فيها[2].

1 - Robin Hahnel, (participatory planning) science and society, 1992, p.p. 39 – 59.

2– جوزيف ستيغليتز، انعدام المساواة، ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع، التمويل والتنمية، سبتمبر 2014، ص.18، 19.

استرشاد الدولة بمصالح الجماعات والقوى المختلفة المكونة للمجتمع، ومشاركة تلك القوى المختلفة في تنمية مجتمعاتها، بالإضافة لسعي الدولة للقيام بدورها الاجتماعي، هي مفاهيم وحقل نظري وتطبيقي أصبح منتشرا بمختلف مفاهيمه في مناطق مختلفة ومتعددة وسنحاول التعمق فيه من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الاقتصاد التضامني

تتفاقم أوضاع الفقراء في عالم اليوم، مما عمق من معاناة الأغلبية من سكان العالم، فتسارع الأزمات الاقتصادية وتضخم العجز المالي الرسمي، وفتح الأسواق وتأثير العولمة، يستدعى إعادة النظر في كل من دور الدولة وتركيبة السوق. فالدولة في كثير من الحالات أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، والسوق تهزه من حين لآخر أزمات قوية تخفق آلياته الذاتية في معالجتها، مما فتح الباب لظهور إبداعات جديدة، أبرزها ما سمي الاقتصاد "التضامني" أو "الاجتماعي" أو "الشعبي" أو "القطاع لغير ربحي"...إلخ، وهو يكمل أدوار كل من الدولة والسوق، ويسعى إلى المساهمة في معالجة وتصحيح الاختلالات المترتبة عن الممارسات الخاطئة للقطاعين. كما يسعى هذا الحقل إلى مراجعة القيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم من خلال وضع الإنسان كأولوية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية (أولية في الاستثمار، أولية في السياسات الرسمية...الخ)، ونحو إرساء دعامة اقتصادية بديلة تعالج الخلل الاجتماعي المترتب عن الممارسات الاقتصادية الخاطئة، ويؤسس لمفاهيم العدالة والمساواة.

ففي الفترة الممتدة على نصف القرن الواقعة بين 1879-1929، تطورت المجتمعات الغربية إلى وحدات محكمة التماسك، كانت تكمن فيها إجهادات قوية قد تؤدي إلى تفككها. وكان المصدر الأقرب لهذا التطور هو تعطل التنظيم الذاتي لاقتصاد السوق. ولما كان المجتمع قد صار يتلاءم مع متطلبات آلية السوق، فقد جعلت الشوائب في عمل تلك الآلية الإجهادات تتراكم في كيانها الاجتماعي[1]. هذا الكيان الاجتماعي المثخن بالظواهر السلبية كمخلفات لنمط الحياة في بعدها الاقتصادي، أدى إلى ظهور مبادرات مجتمعية تسعى لإحداث نوع من التوازن في الكيان الاجتماعي. ولتقليص الفوارق التي تهدده.

ويرى البعض أنه لا حل للاختلالات التي أفرزها ولا يزال النظام الاقتصادي المهيمن يفرزها اليوم إلا بتشجيع التضامن بين كل أطراف المجتمع، وإعادة الاعتبار للتنظيمات التضامنية بما يضمن التكفل بضحايا البطالة والمهمشين من أفراد المجتمع، لأنه لا الدولة ولا السوق كلا بمفرده ولا هما معا استطاعا توفير المخرج من الأوضاع المتردية التي تتفاقم في عالم اليوم.

1- كارل بولانيي، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص.367.

الخيار المقترح كمخرج-أي حقل الاقتصاد التضامني-سنحاول تناوله في هذا المبحث، من خلال تحديد المفاهيم المرجعية له والتعرض لأبرز مفاهيمه المختلفة، وسياقاته المتعددة، ومتفرعاته عموما، بما تسمح به سعة هذا البحث.

هذا البحث يستعمل مصطلح "الاقتصاد التضامني" كمصطلح رئيسي، لكن هذا المصطلح ليس المصطلح الوحيد المستعمل للإحاطة بالواقع الذي نريد نتناوله. فالاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد التضامني، الاقتصاد الشعبي، المنظمات لغير ربحية، القطاع الثالث، كلها لها مواصفات مشتركة، وهي تمثل بعض الأصول الجغرافية وسياقات نظرية مختلفة لمفاهيم متقاربة، ولتسليط الضوء على البعد المحدد لهذا النوع من الاقتصاد، سوف نستعرض بعض من هذه المفاهيم المشتركة، ويمكننا تمييز تنظيمات الاقتصاد التضامني التي تشمل مختلف التكوينات، من حيث الأشكال التي تظهر بها، والأساليب التنظيمية التي تنتهج.

ومنه، قد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، سنتناول في المطلب الأول مفاهيم أساسية متعلقة بالاقتصاد التضامني، فيما نتناول في الثاني ماهية الاقتصاد التضامني، بينما نتناول في الثالث أهداف الاقتصاد التضامني.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية

تتعدد المصطلحات التي تطلق على توصيف حالة معينة أو نمط محدد ما، مما يستدعى منا استعراض أبرز المفاهيم التي تتقاطع أو تتطابق إلى حد ما مع الاقتصاد التضامني. وقد خصصنا لذلك هذا المطلب، من خلال التطرق لأبرز تلك المفاهيم، ويتصدرها الاقتصاد الاجتماعي الذي سنخصص له الفرع الأول، لنتناول في الثاني المؤسسات لغير ربحية، بينما نخصص الثالث لمفهوم الاقتصاد الشعبي.

الفرع الأول-الاقتصاد الاجتماعي

أولا-نبذة تاريخية

مر مصطلح الاقتصاد الاجتماعي بعدة مراحل، فقبل 1830 لم يكن مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" سوى مقارب لمصطلح "الاقتصاد السياسي"، الذي يعني دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، بدون دلالات إضافية معنوية أو سياسية.[1]

لكن منذ نشر الاقتصادي الليبرالي (Charles Dunoyer) في العام 1830، بحثه في الاقتصاد الاجتماعي أو عرضه البسيط لأسباب سلطة (تأثير) الإنسان التي تأتي من استعمال قواه بحرية وقوة أكبر-حين

1 - François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs ; Forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier 2008 p.2.

أتبع المؤلف نصائح أسداها له معلمه (Jean-Baptiste Say) بتفضيله تعبير "الاقتصاد الاجتماعي" عن "الاقتصاد السياسي"-. وبدأ المصطلح يتناول أبعادا جديدة.

أيضا، لا يعتبر "ليون والراس" فقط مؤسس الاقتصاد السياسي الحديث لكنه أيضا أنْشأ بصحبة "ليون ساي في العام 1865، صندوق الادخار لروابط الطبقة العاملة (اليد العاملة)، ونشر في 1896 دراسات في الاقتصاد الاجتماعي أو نظريات تقسيم الثروة الاجتماعي، وبتأطير أيضا من عناصر الاقتصاد السياسي المحض(1877) وضع قوانين واستنباطاته الرياضية للتوازن الاقتصادي، ودراساته في الاقتصاد التطبيقي(1898) بوضع قواعد إنتاج الثروة الاجتماعية، وتغير قيمة النقود.

وفي نفس السياق أيضا، يمكن فهم عنوان-المدارس الأربعة للاقتصاد الاجتماعي-المستمدة من المؤسسة المسيحية السويسرية للاقتصاد الاجتماعي من خلال التصنيف الذي أفرزته، في العام 1890، فعددت المدارس التالية: المدرسة التسلطية" أو "التحكمية"(المؤسسة تحت عقيدة دينية، لها أب أو سيد: وهي المدرسة المسيحية)، مدرسة "الحرية" الليبرالية، مدرسة الدولة الجماعية (الاشتراكية)، والمقدمة من طرف (Charles Gide)، المدرسة "الجديدة" أو (التضامن) (وهي مدرسة التعاون).

ويكتمل السياق العلمي لمصطلح الاقتصاد الاجتماعي، بالنظر في التعويض، من خلال سياق عقائدي:

من جهة، كاقتصاد يمثل وجهة نظر اعتبارية نصرانية، أو اقتصاد اجتماعي يتداخل مع "الاقتصاد الخيري "المتسامح" نكتشف ذلك من عنوان الاقتصاد الاجتماعي في بحث في الاقتصاد السياسي النصراني لـــ (Alban de Villeneuve-bargemon 1834)، الذي جرب في العام 1856، عن طريق (Frédéric le Play)، إنشاء مؤسسة دولية للدراسات التطبيقية للاقتصاد الاجتماعي.

من جهة أخرى، كتقديم أو إعداد لمشروع اشتراكي، مع سيطرة: مرجعية الروابط، بشكل محدد الروابط التعاونية: الخط يقدم بجيلين:

مع ذروة الغليان قبل الثورة الاجتماعية، قبل 1848، كذا التنظير الجديد للاقتصاد الاجتماعي والسياسي أو الأبحاث في تنظيم المؤسسات (1842)، لسان سيمون بعده (Fouriériste Constantin Pecqueur) الذي تعاون مع لجنة لوكسمبورغ، وزير العمل للجمهورية الثانية، بالإضافة لإعادة تقاسم الثروة، أو العدالة التوزيعية في الاقتصاد الاجتماعي (1846)، لـــ (Fouriéroste François Vidal)

الخط الثاني الفكر الاشتراكي الجديد نهاية القرن التاسع عشر، والذي نجده بشكل خاص في فكر (Benoit Malon) من خلال كتابه موجز في الاقتصاد الاجتماعي (1883)، بدمج تاريخه الاشتراكي (1879) و(الاشتراكية التكاملية(1889)، ونجد الجسر ما بين الخطين عن طريق المحامي (Buchézien Auguste Ott) وبحثه في الاقتصاد الاجتماعي، أو الاقتصاد السياسي من خلال وجهة نظر التطور، المنشور في 1851، والذي أعيد نشره في 1892.

ومصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" يعني بشكل دقيق ومحدد مجموع المبادرات والمؤسسات، مبادرات الطبقة العاملة، الخاصة أو العمومية، المتقاطعة مع التطور الاجتماعي-خاصة التطور في الحالة الاجتماعية لأفراد الطبقة العاملة الحضرية[1].

وبشكل عام ومحدد، يعتبر رواد الاشتراكية الأوائل من أول المنظرين لما يعرف اليوم بالاقتصاد الاجتماعي، ومن أبرزهم، سان سيمون (1760-1825)، شارل فوريي (1772-1837)، برودون (1809-1865)، ليون بلانك، الذين أبدوا معارضة شديدة للرأسمالية الصناعية، ودَعَوا ونظروا لانتهاج نظام اجتماعي جديد، منسجما مع العدالة، ويولى أهمية أكثر للإنسان.

منظرو الاقتصاد الاجتماعي الأوائل لم يستقلوا إلا في بداية القرن كردة فعل على الثورة الصناعية. وفي مواجهة الفكر الليبرالي الراديكالي.

وفي مقدمتهم سان سيمون (1760-1825) الذي يصنف كاشتراكي طوباوي، وبالنسبة له هدف النظام الصناعي سيكون إمداد الطبقات المهمشة المتوحدة في رابطات المواطنين بالضروريات الممكنة، وإعادة التوزيع العادل للثروة من مهام الدولة.

وفي ذلك الوقت ظهر شارل فوريي (1772-1837) الذي رأي أن توزيع السلع يتبع العمل المبذول.

وقد أدرك روبرت أوين-حسب كارل بولانيي-بعمق الفرق بين المجتمع والدولة، وكان ينظر إلى الدولة من زاوية ما يمكن أن تقدمه: التدخل المجدي الهادف إلى دفع الضرر عن الجماعة، وقطعا ليس تنظيم المجتمع، فلا آلية السياسة عند الدولة ولا المعدات التقنية أخفت عنه ظاهرة المجتمع ورفع المقاربة الحيوانية للمجتمع، داحضا حدود مالتوس وريكاردو عليهما، وتوصل إلى أنه مادام حقيقة المجتمع هو واقع، فيجب على الإنسان أن يخضع له.[2]

وأشار بولانيي إلى تعرض المجتمع للخطر من الأطراف المتنازعة في القرن التاسع عشر، (المتمثلة في طبقات التجار والأعمال من جهة ومن جهة أخرى رجال الصناعة) جعلت من الحكومة والتجارة والدولة والصناعة على التوالي موضع سيطرة لها. وكانت تستخدم وظيفتان حيويتان من وظائف المجتمع —السياسية والاقتصادية-ويساء استخدامها كأسلحة في صراع المصالح الطبقية. وكان من هذا الطريق المسدود الخطير أن نجمت أزمة الفاشية في القرن العشرين، فمن هاتين الزوايتين نحاول أن نلخص الحركة التي طبعت تاريخ القرن التاسع عشر بطابعها[3]:

1- François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs, op-cite ; p.3-2.

2- كارل بولانيي، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص.252.

3- كارل بولانيي، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، نفس المرجع السابق ص.263.

الأولى: طرحها الصراع بين المبادئ التي انتظمت بها الحرية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، التي أدت إلى تأزم المؤسسات تأزما عميقا، والأخرى هي صراع الطبقات الذي تفاعل مع الأولى، وحول الأزمة إلى كارثة.

ثانيا-أبرز التعاريف

حسب التهامي عبد الخالق فإن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي مصطلح غامض بعض الشيء من حيث أنه يجمع بين مفهومين واسعين: اقتصاد واجتماع. ويحيل إلى مجموع الأنشطة التعاونية والتضامنية ذات السياق الاقتصادي والاجتماعي في وقتنا الراهن.

ويعرف الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بكيبك في كندا أكتوبر 2001 الاقتصاد الاجتماعي على أنه" مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الهدف الاجتماعي، تساهم في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصادي جديدين، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال والجنوب... والتضامن في الاقتصاد يعتمد مشروعا اقتصاديا، وفي نفس الوقت هو سياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق والتصرف كمواطن فعلي"

أما حسب "فالون" للاقتصاد الاجتماعي ببلجيكا فـــ" الاقتصاد الاجتماعي يجمع جميع الأنشطة الاقتصادية الممارسة من طرف نوع محدد من المؤسسات وبصفة رئيسية التعاونيات، التعاضديات والجمعيات، حيث تتميز مبادئها بتوجه أهدافها لخدمة الفرد والأعضاء أو الجماعة بدلا عن الربح، واستقلالية التسيير، وتدرج القرار الديمقراطي وأسبقية الأفراد والعمل على رأس المال في تقسيم العائدات"

ويستخدم مفهوم الاقتصاد الاجتماعي على أساس واسع في أوربا للإشارة إلى المؤسسات الغير الحكومية التي لها غرض اجتماعي أو جماعي. ويندرج تحت هذا المفهوم عادة ثلاث أو أربع مجموعات من المؤسسات هي الصناديق المالية المشتركة، والتعاونيات، والجمعيات والمؤسسات؛ وهو مفهوم واسع يدمج التعاونيات التي تقوم بتوزيع الأرباح والمؤسسات المالية التعاضدية-وكثير من هذه المؤسسات تجارية كبيرة.[1]

ويشمل الاقتصاد الاجتماعي، المنظمات لغير حكومية ولغير خاصة بهدف الربح، هذه المنظمات من حقها كسب ربح، لكن تعيد استثمار الأرباح ولا يحق لها توزيعها على المساهمين.

وهي حسب قانون 1981 الفرنسي –مثلا-تشمل:

- التعاونيات: (الزراعية، الاستهلاكية، العمالية، البنكية)؛
- التعاضديات (التأمين الصحي والاجتماعي)؛
- أغلب الرابطات التسييرية، الهيئات بشكل خاص.

1- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دراسة في الأساليب، السلسلة واو، العدد 91، دليل الحسابات القومية، دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، نيويورك 2005، ص.11.

ويفرض القانون تطبيق:

حرية الاختيار، ليست للكسب الفردي، الاستقلال عن القطاع العام، التسيير الديمقراطي حسب مبدأ (شخص=صوت)، والأسبقية للفرد والعمل على رأس المال، هذه الفوارق الرئيسية ما بين الاقتصاد الاجتماعي في المؤسسات الخاصة. وهذه المؤسسات هي المسماة بالمنظمات لغير ربحية، وسنتعرض لها بقدر من التفصيل لأهمية دورها في هذا الحقل ولانتشارها.

وتستخدم منظمة العمل الدولية ما أسمته التعريف العلمي الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الثلاثي المُنعقد في جوهانسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر 2009 الذي يعرف الاقتصاد الاجتماعي حسب مكوناته التي تشمل المنشآت والمنظمات، لاسيما التعاونيات، ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن[1].

وبالتالي، توجد منشآت الاقتصاد الاجتماعي في مجموعة من الأشكال القانونية. ومن جهة أخرى، لا تنتمي بالضرورة جميع الكيانات المسجلة تحت هذا الشكل القانوني إلى الاقتصاد الاجتماعي. وبغية وصف منظمة أو مؤسسة بأنها من منظمات أو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، ينبغي لهذه الكيانات أن تتسم بالخصائص التالية[2]:

- ألا يكون هدفها الأساسي الحصول على عائد استثماري. وهي بطبيعتها جزء من اقتصاد أصحاب المصلحة، الذين تكون منشآتهم من صنع ذوي الاحتياجات المشتركة وموجهة لهم، وتكون مسئولة أمام من تخدمهم؛
- وتسلم كيانات الاقتصاد الاجتماعي بسيادة الشعب وأولوية العمل على رأس المال؛
- تكون مدارة بشكل ديمقراطي انسجاما مع مبدأ "كل عضو له صوت واحد"؛
- تقوم على المشاركة الطوعية والعضوية والالتزام وتشدد على المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات، فضلا عن الهوية المحلية.

وبالمجمل، يقوم الاقتصاد الاجتماعي على المبادرة المقدامة لمجموعة من الأشخاص للإشراف على مشاريع اقتصادية قابلة للتنفيذ ومستدامة، من شأنها تحسين المحيط الاجتماعي وتوفير تغطية لخدمات اجتماعية، أساسية لكافة المواطنين، متممة بهذا الشكل إصلاح السياسات الاجتماعية.

وفي أفريقيا يؤدي الاقتصاد الاجتماعي دورا واضحا بشكل خاص في مجالات التمويل بالغ الصغر والحماية الاجتماعية والتأمين بالغ الصغر والتسويق والتوريد الزراعيين والإسكان والعمل الجماعي في الزراعة والتجارة

1- المؤتمر الإقليمي الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 19-21 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

2- منظمة العمل الدولية، مناقشة مواضيعية موازية، الخروج من السمة غير المنظمة: دور الاقتصاد الاجتماعي، الاجتماع الأفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، أكتوبر 2011، ص.7.

والتصنيع. وقد أولت بلدان أفريقية عديدة اهتماما متزايد للاقتصاد الاجتماعي باعتباره مسارا بديلا وتكميليا للتنمية. وتشمل الأمثلة ما يلي[1]:

- في 22 بلدا أفريقيا قام 14.400 اتحاد ائتماني مرتبط بالمجلس العالمي لاتحادات الائتمان ويضم 15,6 مليون عضو، بتجميع ما يقدر بزهاء 4,4 مليار دولار أمريكي من الادخارات؛
- قرابة 7% من الأسر الأفريقية من بينها ما لا يقل عن عضو في تعاونية، مما يجعل العدد الإجمالي للأعضاء في التعاونيات يبلغ ما لا يقل عن 70 مليون عضو؛
- سلم مجلس الوزراء في جنوب إفريقيا بإمكانيات الاقتصاد الاجتماعي، بإقرار إدماجه كمحفز أساسي للوظائف في مسار النمو الجديد؛
- أنشأت بلدان من قبيل مالي والمغرب والكاميرون إدارات حكومية مخصصة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي و/أو اعتمدت سياسات وطنية بشأن هذا الموضوع؛
- أنشأت شبكات افريقية تضم منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي، بما فيها الشبكة الأفريقية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن(RAESS) التي أنشئت عام 2010 والشبكة الأفريقية لأصحاب المشاريع الاجتماعيين (ASEN) وشبكة المنشآت الاجتماعية في شرق أفريقيا (EASEN) والرابطة التعاونية للادخار والائتمان في افريقيا(ACOSCA) ومؤتمر التعاون للبلدان الأفريقية؛
- وفي حين تسجل منشآت ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي ويعترف بها رسميا وتندرج بالتالي في الاقتصاد المنظم، غالبا ما يبقى أعضاؤها والمستفيدون منها في القطاع غير المنظم، على الأقل لفترة وجيزة من الوقت. إلا أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية المستمدة من العضوية في منظمة من منظمات الاقتصاد الاجتماعي، من شانها أن تفضي على الأجل الأطول، إلى إضفاء السمة المنظمة تدريجيا على النشاط والأعمال غير المنظمة، على نحو ما تشير إليه العديد من الأمثلة في كافة أنحاء القارة وخارجها.

وتتحدث شبكة الاقتصاد الاجتماعي الأورو-متوسطي عن إنجازاتها خلال العشر سنوات الأولى من تأسيسها، إذ ضمت في عضويتها 10 دول، تمثل مصالح 410.781 من شركات وهيئات الاقتصاد الاجتماعي، و6.222.892 وظيفة وفاتورة قيمتها 558.920 مليون أورو، و134.120.663 شخص مشترك.[2]

وأخيرا أحيانا، يقترن الاقتصاد الاجتماعي عند البعض باقتصاد الفقراء أو" خاص بالفقراء والفئات الهشة"، كالنساء، الأشخاص المعاقين، العمال غير المهرة، المهاجرون والشباب العمال، لكن هذا التوصيف لا يتيح دائما تميزه عن سواه، الاقتصاد الاجتماعي لا يعرف بأنه اقتصاد الأكثر فقرا والأكثر هشاشة، بل يتيح

1- نفس المرجع السابق.

2- الشبكة الاورومتوسطية للاقتصاد الاجتماعي(ESMED)، الاقتصاد الاجتماعي في المتوسط، 2011، ص.27.

للأفراد اختيار تنظيم وتوفير حاجياتهم (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية وغيرها)، بدون تعظيم المردود عن طريق الاستثمار ووضع مكان ذلك حكم تشاركي.[1]

الفرع الثاني-المؤسسات لغير ربحية[2]

تزايد الاهتمام مؤخرا بالمؤسسات الغير ربحية من طرف صانعي السياسات العامة الذين يبحثون عن سبل لتحسين نوعية الخدمات العامة وتقليل حجم الدولة. فهي مؤسسات خاصة وتخدم أغراضا عامة، وهذه الميزة أدت إلى أن العديد من الدول والمنظمات من بينها الولايات المتحدة وعدة دول أوربية (المملكة المتحدة فرنسا إيطاليا وألمانيا) بالإضافة إلى أستراليا واليابان وشيلي وباكستان واللجنة الأوربية وغيرهم إلى تعزيز دور هذا النوع من المؤسسات.

وتعرف الأمم المتحدة "المؤسسات غير الربحية" على أنها كيانات قانونية أو اجتماعية منشأة بغرض إنتاج السلع والخدمات ولكن مركزها القانوني لا يسمح لها بأن تكون مصدرا للدخل أو الربح أو غير ذلك من أشكال الكسب المادي للوحدات التي تنشئها أو تشرف عليها أو تمولها. ومن الناحية العملية فإن هذه المؤسسات يتولد عن أنشطتها الإنتاجية إما فوائض أو عجز ولكن الفوائض التي تحققها لا يجوز أن تستولي عليها وحدات مؤسسية أخرى".

وهذا الأساس لتحديد المؤسسات غير الربحية، الذي يركز على خاصية مشتركة وهي أنها لا توزع أرباحا، هو من الملامح الرئيسية في معظم تعاريف "القطاع غير الربحي" في الأدبيات الاجتماعية القانونية وأدبيات العلوم الاجتماعية.

أولا-الملامح المميزة

للمؤسسات الربحية ملامح تميزها عن غيرها ويشترط توفرها حتى يطلق عليها المصطلح، وهي كالآتي:

أ- طبيعتها غير الربحية: فهي قد تحقق ربحا، ولكنها ليست منظمة لأغراض الربح ولا تستطيع أن توزع أرباح على المديرين أو المسئولين فيها، من هنا فهي ذات هدف مختلف عن أهداف المؤسسات الربحية التي تدخل في بعض الإحصاءات في عدداها. والذي يحرك المؤسسات غير الربحية أهداف اجتماعية أو أيديولوجية وليس أهداف ربحية أساسا؛

1-Centre International de Formation de l'Organisation Internationale du Travail 2011 : «Economie Social et Solidaire : Notre Chemin Commun Vers le Travail Décent » ; Deuxième édition de l'académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canda ; p27.

2- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دراسة في الأساليب، السلسلة واو، العدد 91، دليل الحسابات القومية، دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، نيويورك 2005.

ب- إنتاج السلع العمومية: رغم أن هذه المؤسسات تنتج عادة سلع خاصة تباع في السوق فإنها تنتج أيضا سلعا من سلع الإنتاج الجماعي الممولة بوسائل أخرى (مثلا من التبرعات الخيرية والجهد التطوعي). وتنشأ المؤسسات غير الربحية عادة حين تؤدي مشاكل في "السوق المفتوحة" إلى عرقلة ظهور منتجين في السوق ويؤدي عدم وجود دعم سياسي كاف إلى ابتعاد الحكومة عن التدخل؛

ت- هياكل الإدارة: تختلف هياكل الإدارة في المؤسسات غير الطبيعة الربحية عنها في قطاع الشركات أو الوحدات الحكومية. فمجالس إدارتها لا يتم انتخابها في انتخابات عامة، ونادرا ما تتقاضى أتعابا. من هنا فإن المؤسسات غير الربحية تختلف في إدارتها عن الوحدات الأخرى؛

ث- هيكل الإيرادات: يختلف هيكل الإيرادات أيضا في المؤسسات غير الربحية عنه في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الربحية. فإيراداتها تشتمل على جزء كبير من المنح الطوعية سواءً من ناحية الوقت أو المال، وهو مصدر غير متاح للمنتجين من أجل الربح كما أنه غير مستعمل تقريبا في الوكالات الحكومية، وهذا بدوره يتطلب استراتيجيات مختلفة لجمع الأموال وتوجهات مختلفة بالنسبة للسوق؛

ج- هيكل الموظفين: يختلف في المنظمات غير الربحية أيضا من حيث أنه يشتمل على أعداد كبيرة من المتطوعين؛

ح- الموارد الرأسمالية: بما أن هذه المؤسسات لا تستطيع أن توزع أرباحا فإنها لا تستطيع أن تجتذب رؤوس أموال. من أجل ذلك فإن تركيب مدفوعاتها من إيرادات الملكية يختلف عنه في المؤسسات الربحية.

خ- المعاملة الضريبية: المؤسسات غير الربحية معفاة عادة من ضرائب الدخل على الشركات، وقد تُعفى من أنواع أخرى من الضرائب مثل ضريبة المبيعات أو الضريبة العقارية. ثم إنها معفاة عادةً من الأحكام الضريبية التي تنطبق على المؤسسات الربحية؛

د- المعاملة القانونية: تخضع المؤسسات الربحية عادة إلى أحكام قانونية خاصة تتعلق بتكوين مجالس إدارتها وأهدافها وإيراداتها واشتراكها في الأنشطة السياسية وتركيب وظائفها ومتطلبات المحاسبة والمساءلة. وعلاوة على ذلك فهي معفاة عادة من الأحكام التي تنطلق على المؤسسات الربحية؛

ذ- ليس لها سلطات تنفيذية: رغم أن هذه المؤسسات قد تتلقى دعما ماليا حكوميا فإنها تفتقر إلى الملامح الأساسية للكيان الحكومي، مثل "السلطة التنفيذية" بالنسبة لجميع القاطنين في منطقة معينة أو الذين يقومون بنشاط في منطقة معينة؛

ر- غير خاضعة نسبيا للضغوط السياسية: تعمل المؤسسات غير الربحية إلى حد كبير بمعزل عن الضغوط السياسية، وتتمتع بحرية أكبر بكثير مما يتاح للوحدات الحكومية. وهذا في الواقع هو أحد الأسباب المعترف بها في نظام الحسابات القومية 1993، التي تجعل الحكومات تعتمد على المؤسسات غير الربحية في القيام ببعض الوظائف بدلا من القيام بها بنفسها؛

ز- طبيعة المعاملات التي تقوم بها: تقوم المنظمات غير الربحية بنوعين من المعاملات لا يمكن إدخالهما في قطاع الشركات في نظام الحسابات القومية: وهما أن لهذه المؤسسات نفقات استهلاكية نهائية، وأنها تتلقى تحويلات من المدفوعات في شكل هبات طوعية.

ثانيا-التمييز من حيث الخدمات

يميز نظام الحسابات القومية 1993 بين المؤسسات غير الربحية من حيث نوع الخدمات التي تنتجها. ويلاحظ نظام الحسابات القومية أن أسباب إنشاء المؤسسات غير الربحية تختلف، فمثلا "قد تنشأ المؤسسات غير الربحية من أجل تقديم خدمات لصالح الأشخاص أو الشركات التي تسيطر على هذه المؤسسات أو تمولها، أو قد تنشأ لأسباب خيرية أو تطوعية أو إنسانية لتقديم خدمات أو سلع لأشخاص آخرين يكونون في حاجة إليها، وقد يقصد من إنشائها تقديم خدمات صحية أو تعليمية مقابل رسوم، ولكن ليس لتحقيق الربح، ومع أن تعريف المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية يعترف بأن هذه المؤسسات " قد تقوم بتقديم خدمات إلى مجموعات من الأشخاص أو وحدات مؤسسية " فإنه يمضي إلي القول "أنها وفق العادة لا تقدم سوى خدمات فردية ولا تقدم خدمات جماعية" .

وهذا التعريف تتميز به المؤسسات لغير ربحية عن الشركات (المالية وغير المالية) والوكالات الحكومية والأسر المعيشية.

ثالثا-مفهوم القطاع لغير ربحي

مفهوم "القطاع لغير الربحي" هو مفهوم تم وضعه في مشروع القطاع غير الربحي المقارن الذي قامت به جامعة جونز هوبكينز وهذا المفهوم هو نتاج مناقشات في فريق واسع من علماء الاجتماع من أكثر من 35 بلدا، وهو مفهوم "هيكلي-تشغيلي" للقطاع لغير ربحي يتبع إلى حد كبير مفهوم التعريف المستخدم في نظام الحسابات القومية ولكنه يتوسع في ذلك التعريف من أجل توضيح بعض النقاط التي قد يكتنفها الغموض. وعلى وجه الخصوص يعرف هذا التعريف الهيكلي التشغيلي قطاع المؤسسات غير الربحية بأنه يشمل الكيانات التالية:

أ- المنظمات: أي ذات الهيكل المؤسسي إلى حد ما؛

ب- المؤسسات الخاصة أي المستقلة عن الحكومة؛

ت- التي لا تقوم بتوزيع أرباح: أي أنها لا تعيد توزيع الأرباح التي تتولد عن أنشطتها إلى الملاك أو المديرين؛

ث- ذات الإدارة الذاتية: أي أنها تتحكم في أنشطتها؛

ج- الطوعية: أي بمعنى أنها ليست إلزامية، وتنطوي على درجة معقولة من النشاط التطوعي.

ولأجل تمييزها عن الشركات والحكومات. توجد في التعريف الهيكلي التشغيلي ثلاثة عناصر لذلك:

أولا: معيار "الاستقلال المؤسسي عن الحكومة" يؤكد مرة أخرى على الطبيعة غير الحكومية للمؤسسات غير الربحية، وهي من الملامح الأساسية في معظم الأدبيات التي تتناول هذه المجموعة من المؤسسات؛

ثانيا: يميز معيار "الإدارة الذاتية" هذه المؤسسات لغير ربحية عن المنظمات التي تشرف عليها كيانات أخرى سواء حكومية أو من الشركات؛

ثالثا: عنصر "عدم الإلزام" المعيار التطوعي الذي يميز المؤسسات غير الربحية عن الكيانات الأخرى التي ينتمي إليها الناس بحكم المولد أو الضرورة القانونية، وهذا يميز المؤسسات غير الربحية عن الأسر والعشائر وسائر الكيانات ويمثل أحد الملامح الرئيسية للفهم العام لهذه المنظمات.

وعليه يعرف القطاع لغير ربحي على أنه:

منظمات، لا تسعى للربح ولا تقوم بحكم القانون أو العادة بتوزيع أي فوائض قد تتولد لديها على من يملكون المؤسسة أو يديرونها؛ منفصلة مؤسسيا عن الحكومة؛ ذات إدارة ذاتية؛ غير إلزامية.

والمقصود بالمنظمات أن تكون كيانات لها واقع مؤسسي. ويمكن تفسير الواقع المؤسسي على أنه نوع من الهيكل التنظيمي الداخلي، وثبات الأهداف والهيكل والأنشطة، وحدود تنظيمية واضحة، أو توثيق قانوني لها كمنظمة. ويستثني من ذلك التجمعات المؤقتة أو الخاصة لأشخاص التي لا يكون لها هيكل حقيقي أو شخصية مؤسسية. ويدخل في هذا التعريف المنظمات غير الرسمية التي ليس لها موقف قانوني واضح ولكنها مع ذلك تستوفي المعايير الأخرى من حيث كونها منظمات ذات درجة معقولة من الهيكل الداخلي والدوام، ويتفق هذا مع التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية 1993 للمؤسسات لغير ربحية وهو: "معظم المؤسسات غير الربحية هي كيانات قانونية تقام على أساس عملية قانونية ويعترف بها باعتبارها مستقلة عن الأشخاص أو الشركات أو الوحدات الحكومية التي تنشئها أو تمولها أو تشرف عليها أو تديرها". ويمكن أن تأخذ هذه الكيانات شكلا قانونيا باعتبارها جمعيات أو مؤسسات أو هيئات. "والغرض من المؤسسة غير الربحية منصوص عليه عادة في اللائحة الداخلية للمؤسسة أو في وثيقة مشابهة يتم إعدادها وقت إنشاء المؤسسة".

ومع ذلك فإن المؤسسة " المؤسسة غير الربحية قد تكون كيانا غير رسمي معترفا بوجوده في المجتمع ولكن ليس له أي صفة قانونية رسمية (نظام الحسابات القومية 1993 الفقرة 4-56أ).

وتعنى غير ربحية أن المؤسسات غير الربحية هي منظمات لم تنشأ أصلا من أجل توليد الربح سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا تستهدف أساسا أهداف تجارية أو لها اعتبارات تجارية. وقد يتجمع للمؤسسات لغير ربحية فائض في سنة معينة، ولكن هذا الفائض يجب أن يعاد للمؤسسة من أجل تحقيق مهمتها الأساسية ولا يوزع على الأشخاص المالكين للمؤسسة أو الأعضاء فيها أو المؤسسين لها أو الذين يديرونها. ويتفق هذا مع التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية 1993 للمؤسسات لغير ربحية، الذي يشير إلى أنه، في

الواقع" لا بد وأن تؤدي الأنشطة الإنتاجية للمؤسسات غير الربحية إلى توليد فائض أو عجز ولكن هذا الفائض أو العجز لا يمكن أن ينتقل إلى أي وحدات تنظيمية أخرى. (نظام الحسابات القومية 1993، الفقرة 4-54) ويشير نظام الحسابات القومية 1993 أيضا إلى أن تعريف "المؤسسة غير الربحية" يستند إلى أن "الأعضاء لا يسمح لهم بتحقيق مكاسب مالية من عمليات المؤسسة. ولا يعني ذلك أن المؤسسة غير الربحية لا يمكن أن تحقق فائضا تشغيليا من إنتاجها (نظام الحسابات القومية 1993، الفقرة 4–56 ه). وبهذا المعنى فإن المؤسسة غير الربحية يمكن أن تحقق ربحا ولكنها لا يمكن أن توزع هذه الأرباح، وهذا ما يميز المؤسسة غير الربحية عن الأعمال الربحية (فإذا وزعت أرباح إحدى المؤسسات غير الربحية على مؤسسة أخرى فإن المؤسسة الأولى تعتبر مؤسسة غير ربحية وفقا لهذا المعيار لأن الفائض يظل القطاع غير الربحي لاستخدامه في أعمال خيرية أو أغراض أخرى غير ربحية). وإذا كانت المؤسسة غير الربحية تدفع مرتبات كبيرة أو منحا كبيرة أخرى يبدو منها أنها تتفادى "شروط عدم التوزيع"، فحينئذ توجد أسباب تدعو إلى معاملة هذه المنظمة باعتبارها مؤسسة ربحية. وعادة ما تنص القوانين الوطنية على أحكام تسقط عن المؤسسة غير الربحية هذه الصفة على هذا الأساس، ولو أن تطبيق هذه القوانين لا يكون عادة تطبيقا صارما وهناك قوانين وقواعد في بعض البلدان تضيف مزيدا من القيود على استعمال دخل المؤسسات غير الربحية فضلا عن الفائض. مثلا ينص قانون ضرائب الدخل في كندا على أن الولايات التي تسجل الجمعيات الخيرية (وبعض المؤسسات الأخرى غير الربحية) يجب أن تضمن أن إيرادات هذه المؤسسات أو أي جزء منها "لا يمكن دفعها أو إتاحتها بأي طريقة بشكل يفيد أيا من مالكيها أو أعضائها أو المساهمين فيها أو أمنائها أو القائمين عليها فائدة شخصية". إحصاءات كندا 2001.

ويعني الاستقلال المؤسسي عن الحكومة أن المنظمة ليست جزءا من الجهاز الحكومي ولا تمارس أي صلاحيات حكومية. وقد تتلقى المنظمة دعما ماليا من الحكومة وقد يوجد موظفون عموميون أعضاء في مجلس إدارتها، ولكن يجب أن يكون لديها في أسلوب إدارتها سواء للإنتاج أو لاستخدامها للأموال ما يحول دون الإدماج الكامل لأنشطتها التشغيلية أو التمويلية في مالية حكومية. "والمهم من وجهة نظر هذا المعيار أن يكون للمؤسسة شخصية مؤسسية مستقلة عن الدولة، وألا تكون أداة لأي وحدة حكومية، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، وأنها لا تمارس بالتالي أي سلطة حكومية، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي (Anheier and Salamon 2000). وهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تمارس سلطة تفوض إليها من الدولة أو أن تنفذ مجموعة من القواعد التي تحددها، ولكن ليس لها سلطة سيادية في حد ذاتها. حيث مثلا يمكن أن يكون لنقابة مهنية سلطة وضع معايير للمهنة وتنفيذها، ولكن هذه السلطة يمكن سحبها إذا أسيء استعمالها أو لم تعد ضرورية. وفي مجال آخر يمكن للمؤسسات غير الربحية أن يُعهد إليها توزيع إعانة حكومية أو منح أو عقود إلى أفراد أو منظمات أخرى، ولكن ضمن مجموعة محددة من القواعد تحددها الدولة. وفي هذه الحالات تظل المؤسسة مؤسسة غير ربحية.

ويعني معيار الإدارة الذاتية أن المنظمة قادرة على إدارة أنشطتها وليست تحت مراقبة فعلية من قبل أي كيان آخر. والواقع أنه لا توجد منظمة مستقلة استقلالا كاملا، ولكن لكي يمكن تصنيف المنظمة بأنها ذات إدارة ذاتية لا بد أن تكون لها السيطرة الكاملة على إدارتها وعملياتها بقدر كبير، وأن تكون لها لوائحها الداخلية التي تنظم إدارتها وأن يكون لها درجة كبيرة من الاستقلالية. وليس التركيز هنا على أصل المنظمة، أي المؤسسة التي أنشأتها أو على درجة الإشراف الحكومي على أنشطتها أو على المصدر الغالب لإيراداتها، وإنما يتجه التركيز إلى قدرة المؤسسة على إدارة عملياتها وهيكلها. وعلى وجه التحديد:

قدرة المنظمة على التحكم في "مسيرها"، فإذا كانت تستطيع وضع لوائحها الداخلية وأهدافها وتغييرهما، بالإضافة لقدرتها على تغيير هيكلها الداخلي وحل نفسها، بدون الرجوع لأي سلطة أخرى غير موظفي التسجيل العاديين. فبذلك تعتبر منظمة غير ربحية.

إذا كان من بين أعضاء مجلس إدارة المنظمة موظفون حكوميون أو ممثلو شركات فهل لهم سلطة النقض؟، وإذا كان الأمر كذلك فهل هم أعضاء في مجلس الإدارة بحكم مركزها الرسمي أو كمواطنين عاديين؟ فإذا كان هؤلاء الممثلون يعملون بصفتهم الرسمية ولهم حق النقض فإن المنظمة لا تعتبر ذات إدارة ذاتية. ومن هنا فإن وجود ممثلين حكوميين أو من شركات في مجلس إدارة منظمة غير ربحية لا يعني بالضرورة بأن المنظمة لا تعتبر غير ربحية، وإنما العبرة بدرجة السلطة التي تحتفظ بها المؤسسة ودرجة الاستقلالية في إدارة أعمالها. ويعني هذا أن المؤسسة التابعة لشركة وللشركة سيطرة على أعمالها يجب أن تُستبعد من هذا التعريف. ومع ذلك فإن المؤسسة التي لها سيطرة على أنشطتها وليست خاضعة للإشراف اليومي من قبل الشركة التابعة لها يمكن أن تعتبر مؤسسة غير ربحية.

وبالنسبة لاختيار المدير التنفيذي، فإن كان موظف حكومي ويتم اختياره من طرفها، أو موظف في شركة أخرى، ويتم اختياره من طرفها، فإن الشركة لا تعتبر في الغالب مؤسسة غير ربحية.

وبالطبع يجب استعمال معيار الإدارة الذاتية بشيء من الحذر بحيث لا تبتعد أشكال المؤسسات غير الربحية في البلدان ذات الهيكل الحكومي غير الديمقراطي والتي يمكن فيها للدولة أن تقوم بإلغاء المؤسسات التي تتعارض مع سلطتها.

وتعني غير إلزامية أن عضوية المؤسسة أو الإسهام فيها بالوقت أو المال ليس مفروضا بحكم القانون أو يعتبر شرطا للمواطنة. فقد أشرنا من قبل إلى أن المؤسسات غير الربحية قد تقوم بوظائف تنظيمية مما يجعل الانضمام إليها ضروريا لأداء مهنة معينة (مثل نقابات المحامين التي تعطي المحامين تراخيص لممارسة المهنة)، ولكن طالما أن العضوية ليست شرطا للمواطنة لممارسة المهنة، فإن المؤسسة لا تزال تُعتبر غير إلزامية. وفي المقابل فإن المنظمات التي يشترط الانضمام إلى عضويتها او الاشتراك فيها أو دعمها بحكم القانون أو بحكم الميلاد (مثل العشائر والقبائل) مستبعدة من تعريف القطاع الربحي (Salamon et al 1999).

والقطاع غير الربحي، كما هو معرف أعلاه، يشمل المؤسسات غير الربحية التي تستوفي المعايير الخمسة الرئيسية المذكورة، بغض النظر عن القطاع الذي ينسبها إليه نظام الحسابات القومية 1993. لذلك فإن هذا التعريف يشمل المؤسسات غير الربحية التي قد تكون منتجة للسوق وقد تبيع بعض إنتاجها أو خدماتها بسعر اقتصادي، وهذه المؤسسات موجودة في قطاع الشركات غير المالية وفي قطاع الشركات المالية في نظام الحسابات القومية 1993، وإنما يتوقف ذلك على النشاط الرئيسي للمؤسسة (هناك بعض الغموض فيما يتعلق بالمؤسسات غير الربحية التي ينشئها قطاع الأعمال، وهي المنظمات التي تنشأ من أجل تعزيز وتنظيم وضمان مصالح مجموعة معينة من العاملين في قطاع الأعمال الذين هم أعضاء المؤسسة. وهذه المؤسسات ممولة من اشتراكات الأعضاء وتعامل هذا الاشتراكات باعتبارها مدفوعات مقابل خدمات. ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات سوقية لا تبغي الربح وهي مدرجة في قطاع المؤسسات غير المالية (S-11) أو في قطاع المؤسسات المالية(S-12) في نظام الحسابات القومية. ومع ذلك فإذا كانت هذه المؤسسات تمول بشكل أساسي من الحكومة فإنها تعامل باعتبارها مؤسسات غير ربحية وغير سوقية وتدخل في قطاع "الحكومة عموما" (S-13) كما يرد في نظام الحسابات القومية 1993، الفقرة 4-59). ويدخل في هذا التصنيف أيضا الكيانات الداخلة في القطاع الحكومي العام في نظام الحسابات القومية 1993 التي تتولى إدارتها بنفسها وتكون منفصلة مؤسسيا عن الحكومة، حتى لو كانت ممولة أساسا من الحكومة، وحتى إن وجد بعض الموظفين العموميين على مجالس إدارتها. وأخيرا فإن المؤسسات غير الربحية التي تتلقى معظم إيراداتها من الأسر المعيشية أو التي تندرج في نظام الحسابات القومية 1993 تحت المؤسسات غير الربحية التي تخدم القطاع المنزلي أو الأسر المعيشية، يجب أن تدرج في هذا التعريف.

وتشكل المؤسسات لغير ربحية قوة اقتصادية متنامية في العالم، ويتزايد الاعتراف بالمؤسسات غير الربحية باعتبارها ذات حضور اقتصادي قوي في بلدان العالم. ويبدو في الواقع، كما قال أحد المحللين، أنه توجد طفرة عالمية باتجاه تكوين الجمعيات الأهلية (Salamon 1994) وهي طفرة واسعة باتجاه النشاط الطوعي الخاص المنظم في كثير من أجزاء العالم في الوقت الحاضر، نتيجة للتغيرات الحاصلة في الاتصالات وللضغوط الشعبية الجديدة وللتساؤلات الجديدة حول قدرات الحكومات على المسائل الاقتصادية والاجتماعية الملحة. والواقع أن الأبحاث الحديثة تشير إلى المنظمات غير الربحية تمثل 8 إلى 12% من العمالة غير الزراعية في كثير من البلدان المتقدمة، وتمثل نسبا أعلى من ذلك من العمالة الرسمية في كثير من البلدان النامية.

والجزء الكبير من الإيرادات التي يعتمد عليها هذا القطاع غير الربحي يأتي من مدفوعات القطاع العام في أوربا الغربية ومن الرسوم والأتعاب في اليابان والولايات المتحدة وأستراليا (Salamon et Al.1994) وهذا التنصيف ذو الأبعاد المتعددة، استرسلنا فيه لأهميته وانتشاره الكبير.

الفرع الثالث-الاقتصاد الشعبي

نحاول في هذا الفرع تقديم الاقتصاد الشعبي من خلال التطرق أولا لمفهومه، فتنظيماته ثانيا، فمواصفاته ثالثا.

أولا: مفهوم الاقتصاد الشعبي

مصطلح "الاقتصاد الشعبي" أطلقه كل من التشيلي "لويس رازتو" والأرجنتيني "خوسى لويس كوراجيو" ويدل على أنه بني للطبقات المهمشة والهشة وتنظيمها لكي تتمكن من توفير حاجياتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي الغالب مجموعاته لديها نفس المستوى المعيشي ومن نفس المجتمع الديني والسياسي، وتبحث عن حل للمشكلات اليومية عن طريق الشروع في حلول تطبيقية جماعية. ويتميز الاقتصاد الشعبي بكونه يستمد جذوره من العادات والتقاليد المجتمعية، وبالتالي يتميز بإشاعة روح الانتماء والتساوي ونبذ الأنانية، وبالتالي ممارسته الغرض منها ليس الثراء وإنما تحسين ظروف الحياة والرفع من مستوى المعيشة.

وقد احتفظت مجتمعات كثيرة بخاصيتها الاقتصادية و لم تؤثر عليها الرأسمالية، وبالتالي البحوث في هذا النمط الاقتصادي تحاول استكشافه، وكيفية مسايرته للنمط الرأسمالي من حيث الإنتاج والتوزيع. من أجل تطوير المجتمع ذو الخصوصية.

ميزته في تسييره الذاتي من طرف العمال. فتنظيماته تستند في الغالب على مواردها لغير نقدية: اليد العاملة، السعة التنظيمية والتجميعية، التصورية، التطوير. ويتجاوز الموارد التقليدية (اليد العاملة، رأس المال)، فقد أقترح "رازتو" إضافة عامل (c) التي يمثل التعاون أو التعاضد، بحيث يحل التنظيم الشعبي بشكل تام محل رأس المال. كما يُلاحظ ترابط بين الاقتصاد الشعبي والنظام السياسي المغلق، إذ أن هذا النوع من الاقتصاد يعتبر نموذج اقتصادي وسياسي يعوض الاقتصاد النيوليبرالي المسيطر.[1]

وفي دول الجنوب يعرف الاقتصاد الشعبي على أنه" مجموع الأنشطة الاقتصادية والتطبيقات الاجتماعية المتبعة من طرف المجتمعات الشعبية من أجل استغلال قواهم الذاتية من العمل والموارد المتاحة عندهم، لتوفير الحاجات الأساسية، المادية والغير مادية) (Sarria Icaza et Tiriba 2006, P.59).

ثانيا-تنظيمات الاقتصاد الشعبي

عندما يتشكل العنصر الجماعي، يعرفون تنظيمات الاقتصاد الشعبي على أنها تنظيمات تجمع أشخاص يشتركون في نفس الوضعية (يعيشون في نفس الحي، يعملون في نفس المؤسسة، ينتمون إلى نفس الدين أو نفس الاتجاه السياسي)، يتحدون من أجل فكرة المواجهة التضامنية للمشكلات الاقتصادية المشتركة، وبشكل خاص القوت اليومي وتلبية الحاجات الأساسية، بتطوير أنشطة في مجالات الإنتاج، والتوزيع، واستهلاك السلع

1 - Centre International de Formation de l'Organisation Internationale du Travail 2011 :«Economie Social et Solidaire : Notre Chemin Commun Vers le Travail Décent » op, cite, p.32.

والخدمات، وهي إلى جانب مواصفاتها الأخلاقية التضامنية والتشاركية، فهي تمزج بين الوظائف والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والتعليمية (Razeto, 1990).

وتنظيمات الاقتصاد الشعبي يمكن تحديدها من خلال تقسيم فاردنان تونيز (1855-1936) للإرادة الإنسانية التي قسمها إلى نوعين مختلفين بل وحتى متناقضين، ويعنينا منها بشكل أكثر ما أسماه:[1]

الإرادة العضوية: والتي هي الإرادة الطبيعية من حيث أنها مرتبطة مباشرة بالجهاز البيولوجي. والعلاقات الاجتماعية المستوحاة من الإرادة العضوية هي التي يسميها بالجماعية. فالجماعية هي مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات طبيعية أو عفوية. لهم أهداف مشتركة تسمو على المصالح الفردية لكل شخص (تعريف بن بوزيان.م وز.طاهر للاقتصاد التضامني). حيث تتطابق المصلحة الشخصية مع المصلحة الجماعية.

مثلا: الجماعة التي أساسها الدم كالعائلة او القبيلة... إنها الأكثر طبيعية ذات الأساس البيولوجي أي الأكثر بدائية.

جماعية المكان: تتكون بواسطة الجوار، في قرية صغيرة، ونضيف، في حي من مدينة...إلخ.

جماعية الفكر: أساسها الصداقة، الاتفاق ونفس الأحاسيس في مدينة صغيرة أو وسط ريفي حيث يتعارف الأفراد فيما بينهم، في جماعة دينية...

وتعرف الأسرة المعيشية الوحدة الأصغر في تنظيمات الاقتصاد الشعبي والتي تصنف على أنها تختلف عن المؤسسة غير الربحية (حسب نظام الحسابات القومية 1993، الفقرتان 4-132 و4-133) على أنها "مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في مكان معيشة واحدة ويجمعون إيراداتهم أو ثروتهم أو جزءا منها معا، ويستهلكون أنواع معينة من السلع والخدمات معا، وأهمها المسكن والطعام..."

ثالثا-مواصفات الاقتصاد الشعبي

تتمايز أنماط الاقتصاد الشعبي حسب المجتمعات، بالإضافة إلى بعض الأنماط التي نتجت عن احتكاك المجتمعات ببعضها البعض وتأثيرات العولمة.

وحسب التشيلي "لويس رازتو 1996" فإن الاقتصاد الشعبي قد يشمل مبادرات فردية لعمال أحرار بالإضافة لشيوعه في مؤسسات صغيرة عائلية (مجموعة أفراد) أو حتى جماعات أو جمعيات (عدد أكبر من الأفراد أو العائلات).[2]

1- بشير محمد مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر غي روشي Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان الجزائر، 2009، ص.31.

2 - Hillenkamp Isabelle, L'approche Latino-américaine de l'économie Populaire, les inégalités et la pauvreté ; Revue de La Régulation, N°06, Paris, 2éme Semestre 2009, p.04.

وقد نصت الأمم المتحدة على أن الاعتراف بالعادات المحلية الثرية التي يسودها التطوع من أجل العون الذاتي والمعونة المتبادلة والبناء على تلك العادات من منحى استراتيجي يمكن أن يمهد السبيل أمام كسب مناصرين جدد لدعم الجهود الإنمائية[1].

وحسب صحيفة "الشعب" اليومية الصينية، فإن الاقتصاد الشعبي في الصين حافظ على نموه السريع حتى نوفمبر 2008 (ذروة الأزمة الاقتصادية)، حيث حققت المؤسسات الصناعية الشعبية الكبيرة (تجاوزت إيرادات المبيعات لكل منها 5 ملايين يوان سنويا) أرباحا قدرها 54,5 مليار يوان (حوالي 80,81 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 36,6% على أساس سنوي، وهذه الزيادة ارتفعت بـــ 37,71 نقطة مئوية عن معدل المستوى الوطني.

في الوقت نفسه، قدمت المؤسسات الشعبية 545,461 مليار يوان (حوالي 80,21 مليار دولار أمريكي) من الضرائب، بزيادة 25% على أساس سنوي. وارتفعت هذه الزيادة ب5,7% عن معدل المستوى السنوي. (شينخوا).[2]

وتعد بعض الكتابات التي برزت في القرن الثامن عشر في أوروبا بمنزلة المنعطف الفكري الكبير لمفهوم الرفاه والتكافل الاقتصادي والاجتماعي في الغرب، فقد ظهرت مؤلفات "جون ستيوارت مل وكتابات بنتنام " المتعلقة بالمنفعة والمذهب القائل بأن هدف السلوك البشري هو تحقيق أعظم الخير لأكبر عدد من الناس، ثم تطور الجانب الاقتصادي فنيا فيما بعد على أيدي " إدجورث وباريتو ومارشال وبيجو".

ويعتبر التكافل هو من الظواهر القديمة التي لازمت الإنسان على نحو أو آخر منذ فجر التاريخ، فالإنسان اجتماعي بالفطرة، وتجدر الإشارة إلى أن حضارة الصحراء العربية والأعراف القبلية والقيم الاجتماعية لحياة البداوة قد زخرت بمفاهيم راسخة تتعلق بمسائل التكافل الاجتماعي والاقتصادي داخل القبيلة الواحدة بوجه خاص، وفي حياة البداوة بوجه عام، ثم إن الديانات السماوية التي بزغت في شرقنا العربي أو الديانات الوضعية في الهند وجنوب شرق آسيا قد حملت معها مفاهيم وقيما سامية في أسس التكافل الاجتماعي وفي مفاهيم الرفاه والمساواة بين البشر.

وفي ختام هذا المطلب نشير إلى أنه توجد مصطلحات أخرى متقاربة مع ما تناولنا، من بينها القطاع الثالث الذي يصنفه البعض على أنه تقاطع ما بين الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وهو بديل للخاص والعام. وهو يتعلق بهيكلة الاقتصاد الاجتماعي (الرابطات، التعاونيات، التعاضديات)، و"الأسباب السياسية "للاقتصاد

1- برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم 2011، لمحة عامة، الإطار رقم 1، ص.7.

2-في تحديث بتاريخ 2008/10/28 الساعة 14:35 ونقلا عن الوكالة الرسمية (شينخوا): Arabic.people.com.cn/31659/6577475.htm

التضامني"، وهذا المفهوم للقطاع الثالث يقتضي الجمع ما بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي بدون "سبب تضامني"، ومن جهة أخرى، ومبادرات الاقتصاد التضامني التي لا تظهر بها مواصفات الاقتصاد الاجتماعي.

بالإضافة إلى مصطلح "رأس المال الاجتماعي" الذي يعرف على أنه "مجموع الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الأفراد في إطار بناء اجتماعي محدد يمتد من الأسرة، ويشمل جماعات الجيرة والأصدقاء ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية".[1]

المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد التضامني

سعيا إلى حسم تحديد المفهوم فإننا نحاول في هذا المطلب أن نبرز المفهوم الذي نعنيه في بحثنا فيما يتعلق بمفهوم "الاقتصاد التضامني"، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الاقتصاد التضامني في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نستعرض خصائصه.

الفرع الأول–مفهوم الاقتصاد التضامني

كما هو واضح فإن المفهوم يتكون من:

– الاقتصاد، ولغة هو من القصد وهو التوسط وطلب الأمد. ويقال هو على قصد: أي رشد وطريق قصد: أي سهل. وقصدت قصده، أي نحوه، واصطلاحا: هو علم اجتماعي موضوعه الإنسان ذو الإرادة. يهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة.[2]

ومنه يمكننا اقتصار التعريف على أنه هو العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع.

– التضامن، ولغة هو: تضامن على وزن فعل، تضامن يتضامن، تضامنا فهو متضامن؛ تضامنوا: التزم كل منهم أن يؤدي عن الآخر ما يقصر عن أدائه؛ تضامُن(اسم)، المصدر (تَضَامَنَ)، التضامن: التزام القوي أو الغني معاونة الضعيف أو الفقير بالتضامن بالتعاون المشترك والعمل المشترك، تضامن اجتماعي تعاون بين أفراد المجتمع، تضامنا معه تأييدا ومشاركة له، عرى التضامن روابطه (من معجم "المعاني الجامع").

واصطلاحا، كلمة "التضامن" المعبرة عن نظام، ومذهب اقتصادي ظهرت عند بيير لَرو (Pierre Leroux)، في كتابه (De l'humanité, 1840).[3]

1– إنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعية دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص.8.

2– مصطفى كامل السعيد، محاضرات في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة 1980، ص.165

3 - François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs ; Forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier 2008.

ليستخدم المصطلح بعد ذلك عالم الاجتماع "إميل دوركايم" (1858-1917) في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي 1893)، الذي قسم المجتمعات إلى شكلين على أساس التضامن السائد فيها:

1- تضامن آلي(ميكانيكي): يسود في المجتمعات القديمة، هنا تماثل بين أعضاء المجتمع، تسود قوة الضمير الجمعي والمقصود به المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة وهذا هو ضمير المجتمع الذي يختلف عن ضمير الفرد. ويتماشى هذا النوع من التضامن مع حالة قوية جدا من الوعي الجماعي، إذ أن هذا النوع من المجتمعات لا يسمح لكي يعيش بالمغاير(المختلف) والخصوصية(الانفرادية) والابتكار(الإبداع)[1].

2- تضامن عضوي: هو النتيجة الحتمية لظاهرة تقسيم العمل، ويسود في المجتمعات الأكثر تطورا، ويقوم على أساس التباين، تقل هنا فعالية الضمير الجمعي ويظهر دور القانون ويسود التعاقد.

وبمزج المصطلحين، واستنادا إلى المعنى اللغوي للكلمتين، يمكننا اعتماد التعريف التالي، كتعريف أولي ورئيسي للاقتصاد التضامني على أنه "الحقل"[2]، الذي يهتم بدراسة كيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع عن طريق أنواع التضامن الذي ينشأ بين مختلف وحدات المجتمع، وتلك الكيفية تشمل الإطار النظري والعملي.

والحقل هو نتاج سيرورة تمايزات طويلة، فالعالَم الاجتماعي يتجزأ إلى عديد كبير من العوالم الصغرى، إنها الحقول، حيث يملك كل واحد رهانات، ومواضيع، ومصالح خاصة (الحقل الأدبي، العلمين القانوني، المقاولاتي، الديني، والصحفي). فأقسام الفضاء هذه مستقلة نسبيا، أعنى حرة في إقامة قواعدها الخاصة ومنفلتة من نفوذ التبعية لغيرها من الحقول الاجتماعية (مثلا بعض المقاييس الاقتصادية أو السياسية للحقول الجامعية أو العلمية). "فسيرورة تمايزات العالم الاجتماعي التي تقود إلى وجود حقول مستقلة تهتم في الآن ذاته بالكائن والمعرفة: بالتمايز، يُنتِج العالم الاجتماعي تمايز طرق معرفة العالم، كل حقل يوافق زاوية نظر أساس حول العالم الذي يخلق موضوعه الخاص ويجد في نفسه مبدأ فهم وتفسير مناسب لهذا الموضوع.[3] ومنه فإن حقل الاقتصاد التضامني في رأينا له زاوية نظر خاصة، تستمد من مختلف الفروع العلمية ما يدعمها.

وعطفا على ما سبق في المطلب الأول من هذا المبحث، تتعدد تعاريف الاقتصاد التضامني وحتى مسمياته حسب الزمان (التاريخ) والمكان (الجغرافيا)، فيرجع ظهوره لثمانينات القرن الماضي نتيجة لبدايات تصدع المعسكر الاشتراكي كامتداد للاقتصاد الاجتماعي. والاقتصاد التضامني يبحث فهم وتطبيق وحركية

1- بشير محمد مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر غي روشي Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، مرجع سبق ذكره، ص.30-31.

2- مصطلح "الحقل" مقتبس من عنوان "الاقتصاد التضامني: الحقل النظري والتطبيقي " الذي استخدمته مجلة "الاقتصاد والمناجمنت" التي كانت تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير/جامعة تلمسان الجزائر، كموضوع لعددها الخامس، جوان 2006.

3 -Médiations Pascaliennes, coll, «Liber », Ed, du seuil, Paris 1997, p.119.

مبادرات المجتمع المدني التي تمتلك موارد مالية مختلفة: جزء من السوق، جزء من التبرعات، جزء من الدولة، وتنمية وتقريب الخدمة.[1]

وتستعمل التعاريف متعددة للاقتصاد التضامني بتركيزها إما على : توليفاته الثابتة وغير الثابتة(Desroche, 1983)، قوانينه التنظيمية (Vienney, 1980)، آليته التبادلية والتضامنية(Eme et Laville, 1994)، منطق عمله(Enjolras, 1994)، تسجيله في الاقتصاد الجمعي(Evers et Laville, 2004)، خصوصيته لغير ربحية (Ben-Ner et van Hoomissen,1991; Anheier et Ben-Ner, 2003)...إلخ، وفضلا عن ذلك تطبيقات الاقتصاد التضامني تتمايز حسب ما تقدم من ضروريات أو ما تطمح إليه من أنشطة سوقية وغير سوقية (Lévesque, 2002)، وطبيعتها التعاضدية أو التضامنية (Gui, 1992)، مصدر دخلها هو بشكل رئيسي، السوق، الحكومة، أو الخيرية (Salamon, Sokolowsi et List, 2003).[2]

ويمكن تقسيم الاقتصاد التضامني حسب العنصر المؤسسي (المفهوم الفرنسي) كقطاع لأنشطة معرفة تاريخيا حسب ثلاث شبكات عائلية أو أنظمة: تعاونيات، التعاضديات، الرابطات. أو حسب المفهوم الأنجلو-ساكسوني للقطاع الثالث (القطاع التطوعي).

وبحسب المكان أو "الجغرافيا"، فهو يأخذ مصطلحات متعددة بدءا من مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط. ومرورا بمصطلحات "المنظمات غير الربحية" بالولايات المتحدة الأمريكية، و"القطاع التعاوني" بإنجلترا انتهاء بتسميات "الاقتصاد التضامني" و"الاقتصاد الشعبي" و"اقتصاد التنمية الجماعية" بأمريكا اللاتنية.

وقد تشترك مناطق جغرافية في إطلاق مصطلح "الاقتصاد التضامني"، فالمصطلح متداول-مثلا-في فرنسا وفي كيبك (كندا) (Economie Solidaire) وفي بعض دول أمريكا اللاتينية (Economica Solidaria) وهو يدلل على التضامن كمبدأ وصفة لهذا الاقتصاد، الذي يعارض الاقتصاد الرأسمالي التقليدي.

وقد تناولنا في المطلب الأول بعض المصطلحات التي تقارب وتشترك وتتطابق في بعض الأحيان مع "الاقتصاد التضامني". وبالتالي فالاختلاف فقط في اللفظ، ولكنها قد تشترك في نفس نمط العمل وتتقارب في الآليات، وفي مجملها هي أنشطة ومؤسسات تضامنية. والدخول في سبر أغوار الاقتصاد التضامني يقتضي منا الإشارة إلى تطابق تلك المصطلحات، بالإضافة أيضا للمعنى اللغوي المتقارب لمصطلحات أخرى من قبيل التضامن والتعاون والتشارك حتى لا تشتت الأفكار عند التعرض لبعض هذه المصطلحات في سياق الحديث.

1 - Jacques Prades, Bernadette Costa-Prades ; l'économie solidaire prendre sa vie en main ; Édition Milan, France 2005 ; p.7

2 - Marie J. Bouchard ; Nadine Richez-Battesti : l'évaluation de l'économie Sociale et Solidaire : une perspective critique et internationale ; Economie et Solidarités, Volume 39, numéro 1, 2008.

والمعنى لهذه الكلمات الثلاثة هو متقارب جدا. وبالتالي يمكننا توحيد المفهوم لتكون كلمة "التضامن" هي الجامعة للمعان السابقة المتطابقة.

وحقيقة التضامن الذي نعنى هنا أنه تنظيم اجتماعي واقتصادي يسعى إلى رفع التهميش عن الإنسان، من خلال أنشطة متعددة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، الغرض منها جميعا هو إزالة كل العوائق التي تعترض الإنسان في حياته، وتحد من عيشه حياة كريمة. وبالتالي فنحن نتحدث عن ميدان واسع، سنحاول استيضاح ملامحه من خلال التعرض لطريقة عمل هذا التنظيم ومكوناته بعد أن تعرضنا لصوره المتعددة مسبقا.

وكتبرير لتأكيدنا على احتواء الاقتصاد التضامني للمبادرات التضامنية التي لا تسعى لهدف اقتصادي، كتلك التي يكون لها هدف اجتماعي أو ثقافي...الخ ويسعى لتقليص الفوارق، فنستند في ذلك لمصطلح " الرفاهية الاقتصادية" للمجتمع، الذي يعنى تحقيق أكبر قدر من إشباع حاجات المنفعة الاجتماعية.

وتتزايد أهمية "الاقتصاد التضامني" بمصطلحاته المتعددة، ويتطور نتيجة لعجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو مواز لسد النقائص، وهو يرتكز على مشاركة المواطنين من خلال وحدات التضامن المجتمعية، مما يجعل المواطنين ليسوا مستهلكين فقط وإنما يشاركون في صنع القرار ودفع عجلة النمو في بلدانهم. وهو يرتكز على قيم جوهرية كالعمل التشاركي والتضامن وإعطاء قيمة للرأسمال البشري بدل رأس المال المادي. وللاقتصاد التضامني محركات منها محاربة الإقصاء الاجتماعي، والدفاع عن الهوية المشتركة للمجتمع.

ويعرفه (ط.زياني، م. بن بوزيان) بأنه "الطرق المترابطة والمتعددة لخلق الثروة وتجسيد التضامن والتي تقاوم قوة المنافسة والفردية والاستقلال".

الاقتصاد التضامني يسعى إلى التخفيف من آثار "آلية السوق" على الفئات الهشة والضعيفة، وحسب ميلار(2004)" إن داخل اقتصاد السوق توجد علاقات اقتصادية لا تعتمد على المنافسة كمبدأ أساسي بل على التعاون، التكافؤ أو العدالة، التنوع والاعتماد على الذات وهذا ما يعرف بـــ "الاقتصاد التضامني" أو "الاقتصاد الشعبي".[1]

ويرتبط الاقتصاد التضامني بكل من المجتمع، الدولة والسوق، فقد تنبع المبادرة من أحد الأقطاب الثلاثة، ولها دورة حياة قد تشترك فيها الأقطاب الثلاثة، فإن كانت مثلا سلع وخدمات للبيع، فهي تباع في السوق من خلال قوانين الدولة وفي حمايتها. وكل المبادرات التضامنية الإنتاجية تتشكل من التبرعات وتحتاج للسوق للبيع ولمساعدة الدولة.

1- الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر: أية عقلانية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبوبكر القايد-تلمسان-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد "الاقتصاد التضامني: الحقل النظري والتطبيقي"، عدد 5 جوان 2006، ص.347.

والاقتصاد التضامني كمصطلح يكتسب مواصفات خاصة وآليات متعددة، حسب الحيز الجغرافي، فهو مجموع المبادرات الجماعية لتصحيح الاختلالات على مختلف الأصعدة، محليا (التعاونيات الاستهلاكية ...)، دوليا (التجارة العادلة، المساعدات الإنسانية).

كما يجمع مصطلح الاقتصاد التضامني، أيضا من يسعي للخدمة الاجتماعية، مثل إعطاء الأفضلية في التكفل بشخص لديه معاناة أو مساعدته في إنشاء نشاط خاص به، تنمية أنشطة مقاومة في مجال البيئة، أو تطبيق نوع من التبادل يحترم الترتيبات الاجتماعية والبيئية السامية، مثل التجارة العادلة.

وتعرف مثلا منظمة العمل الدولية "الاقتصاد التضامني والاجتماعي" على أنه يعنى المؤسسات والمنظمات-خاصة التعاونيات والتعاضديات والرابطات، والهيئات والمؤسسات الاجتماعية-التي تنتج بشكل خاص سلع وخدمات ومعارف تستهدف أهداف اقتصادية واجتماعية وتدعم التضامن أيضا.

ومن مختلف التعاريف وما أطلعنا عليه، يمكننا استنتاج أن "التضامن " هو كل جهد فردي إنتاجي (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) أو جماعي يسعى لرفع التهميش، أو تقليص الفوارق، ولا يهدف في الأساس للربح الفردي.

ومن مما سبق يمكننا تأسيس التعريف الهيكلي التشغيلي لقطاع الاقتصاد التضامني بأنه يشمل الكيانات التالية:

أ- الوحدات المجتمعية المختلفة (المنظمات أو الأسر أو الأفراد) التي تنشأ كيانات قانونية أو تقليدية لتقاسم أعباء الحياة؛

ب- المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة أو أي آليات تسعى لتقليص الفوارق مهما كانت؛

ت- ذات طبيعة تضامنية: الهدف من إنشائها هو تقاسم الأعباء والإيرادات، والهدف الأساسي ليس الربح الفردي.

وفي الغالب تكون:

- طوعية: أي بمعنى أنها ليست إلزامية، وتنطوي على درجة معقولة من النشاط التطوعي؛
- ذات الإدارة الذاتية: أي أنها تتحكم في أنشطتها.

وعليه، فإنه يمكن تحديد أهم أهداف الاقتصاد التضامني الرئيسية في التالي:

1- اجتماعية: يتصدرها القضاء على اللا مساواة والفقر؛

2- اقتصادية: من خلال اقتصاد إنتاجي تعددي وجماعي؛ يحد من الفردانية التي تتعمق في مجتمع اليوم؛

3- سياسية: تهدف إلى تحقيق بديل مجتمعي مبني على قيم التعاون والتضامن، بدل المنافسة والجشع والأنانية.

الفرع الثاني-خصائص الاقتصاد التضامني

حيث تتسع الهوة بين إمكانيات الدولة -وخاصة الفقيرة-والنمو السكاني واتساع تطلعات الشعوب الاقتصادية والاجتماعية، تبرز أهمية الاقتصاد التضامني وتنظيماته المختلفة لسد هذه الفجوة، ونظرا لضخامتها فإن تنظيمات الاقتصاد التضامني أيضا تتمدد وتتسع لتشمل وتسعى لسد كل تلك الثغرات على اختلافاتها المتباينة.

والفعل التضامني الاقتصادي الاجتماعي، الذي نعنيه هنا يشمل كل مساهمات وحدات المجتمع التضامنية كالأفراد أو المؤسسات أو الدولة أو أي تعاون ثنائي بينهما، في السعي لتقليص الفوارق مهما كانت، وترسيخ التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو بغير ذلك. ومن خصائصه أن تتعاون كل الوحدات المشكلة للمجتمع على تلبية احتياجات مجتمعها. من دون أن ترمى من خلال ذلك إلى الربح الفردي كهدف رئيسي.

ويتميز الاقتصاد التضامني وتنظيماته المتعددة بخصائص ذاتية، ويختلف في مقاصده عن سواه، وميزته الأساسية هي تخصصه الاقتصادي الاجتماعي حسب الفرنسي (Jean-Louis Laville)، ويمكننا تلخيص خصائصه في التالي:

- التسيير الديمقراطي: القرارات الاستراتيجي (المصيرية والمهمة) يتم أخذها بشكل جماعي(شخص=صوت)، مهما كانت مشاركته، إشراك الأفراد المنضوين أو المستفيدين في كل مراحل المشاريع من تصور وتسيير. وتتعدد مستويات المشاركة حسب المراحل المختلفة لأي فعل أو مشروع للوحدة التضامنية:

أ- المشاركة الجزئية: أي تلك مقتصرة على فئة معينة، أو على جزء أو مرحلة معينة؛

ب- مشاركة دور الفئات المستهدفة هو المصادقة فقط على خطوات وآليات المشروع، بدون المشاركة في المراحل الأولى كالتخطيط، وبدون المشاركة أيضا في الإدارة؛

ت- المشاركة التامة: تستشار فيها الطبقة المستهدفة من البداية في التخطيط، وتتاح لها أيضا المشاركة بصورة فعلية في الإدارة؛

ث- المشاركة الكاملة: تشارك فيها الفئات المستهدفة من بداية المشروع حتى نهايته، ويأخذ برأيها، لكن تبقى آرائها غير ملزمة؛

ج- مشاركة تتيح للفئات المستهدفة صنع القرارات على جميع المستويات، ويعتبر هذا المستوى هو أحسن المستويات وأكثرها فعالية في تطوير المستفيدين.

- حرية الانتساب: لا يفرض على أحد الانتساب من عدمه لأحد تنظيمات الاقتصاد التضامني

– عدم الربح الفردي: هذه الخاصية لا تنفى قانونية الربح–التعاونيات، التعاضديات، وبعض الروابط–تتيح فوائض معتبرة، لكنها تمنع الملكية الفردية أو الاستعمال الفردي للأرباح.

– المنفعة الجماعية أو المنفعة الاجتماعية للمشروع: هيكلة الاقتصاد التضامني توجب أن يكون المشروع يخدم المجتمع، وليس مشروع يديره فرد لمصلحته الشخصية. و"المنفعة الاجتماعية" عرفها (jean gadrey) في تقريره للجنة الوزارية الفرنسية للاقتصاد الاجتماعي "المنفعة الاجتماعية لمنظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي مثل "نشاط منظمة للاقتصاد التضامني من أجل نتيجة ملموسة(يمكن إثباتها)، أو بشكل عام هدف واضح، أو المراد من هدف آخر محتمل لإنتاج سلعة أو خدمة موجهة للاستعمال الفردي، يؤدى للتماسك الاجتماعي(خصوصا تخفيض عدم المساواة)، عن طريق التضامن،(وطنيا، عالميا، محليا: العلاقة الاجتماعية الجوارية)، بألفة ، وإلى تحسين الظروف الجماعية للتنمية البشرية المستديمة(بما فيها التعليم، الصحة، البيئة والديمقراطية)؛[1]

– الموارد مختلطة وهجينة: نعنى بمختلطة، الموارد من حيث المصدر، فموارد هذا الحقل متعددة. قد تكون خاصة، عامة أو مختلطة، أما هجينة، فالموارد هجينة تعني: موارد سوقية عن طريق منتجات للبيع، موارد غير سوقية عن طريق إعادة التوزيع من الدولة، موارد غير نقدية من الالتزامات الشخصية الطوعية أو طبيعة الإعارة؛

– اقتصار الحلقة عن طريق التبادل المباشر ما بين المنتج والمستهلك؛

– الهوية (الفلسفة) الأخلاقية المقاربة القيمية الكبرى المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي.

المؤسسات الاجتماعية هي المؤسسات التي تضم أشخاصا يعملون معا من خارج آليات السوق التي تتوخي الربح، ومن خارج الدولة. ومن المؤسسات الاجتماعية المهمة الشبكات الأسرية (بما في ذلك الشبكات الأسرية الدولية)، والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. ويبقى حجم الدعم الذي تقدمه المؤسسات الاجتماعية وقفا على عدد من الأعراف السائدة، كمدى اعتبار تقديم المساعدة في أوقات الشدائد واجبا اجتماعيا، وعلى كفاءة المؤسسات وقدرتها (تقرير التنمية البشرية 2014).

المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد التضامني

شهد التضامن ذو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عدة تطورات في مفهومه ووسائله ومنطلقاته مسايرة للتطورات المجتمعية، وخصوصا في أهدافه، فبعد أن كانت يقتصر على الرعاية والإعانة المجتمعية، أصبح اليوم

1- EFIGIP : Economie sociale et solidaire : quelques repères ; Mai 2011

يقوم بدور رئيسي في إحداث التنمية بكل مستوياتها في المجتمعات. ومقياسا لمستوى التطور الاجتماعي للمجتمع والفرد.

وتتعدد أهداف الاقتصاد التضامني، وتتشعب حسب انتشار تنظيماته، وشموليتها لمختلف مناحي الحياة. وسنحاول من خلال هذا المطلب إفرازها حسب الطبيعة الاجتماعية –الاقتصادية للحقل، من خلال فرعين، نتناول في الأول الأهداف الاجتماعية، بينما في الثاني نتناول الأهداف الاقتصادية.

الفرع الأول–الأهداف الاجتماعية

من الممكن تلخيص أهم الأهداف الاجتماعية لتنظيمات الاقتصاد التضامني في كونها تسعى من خلال أنشطتها وعملها إلى كل ما من شأنه تنمية الإنسان اجتماعيا، ويعتبر المجتمع هو الوسط الاجتماعي الذي تنصهر فيه تلك الجهود، وفي هذا الصدد ترتكز جهود تنظيمات الاقتصاد التضامني على:

– إشاعة مبدأ التضامن: فعند ما يشيع مبدأ التضامن بين أفراد المجتمع بشكل مقنن ومنظم فإن ذلك يكسب القضايا التي تحظي بتضامن الأفراد وتضافر جهودهم بقيمة تجعلها مقبولة ومسموعة، وبتزايد قوة التضامن واتساعه تتلاشي تلك المظالم تحت الضغط وتحل القضايا العالقة.

– التأسيس لتماسك اجتماعي قوي: التغييرات الاجتماعية المتسارعة التي تحدث في المجتمعات كنتيجة لتأثيرات العولمة، باتت تهدد العلاقات الاجتماعية وتضعفها. وهو ما يؤهل تنظيمات الاقتصاد التضامني للعب دور كبير في سبيل سد هذه الهوة، والتخفيف من آثار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في عالم اليوم، مما يضمن تماسك اجتماعي قوي في مجتمع إنساني يعترف بمحورية الإنسان.

وتعد منظمات الاقتصاد التضامني من خلال أنشطتها الخاصة اليوم أداة قوية وفعالة في سد الثغرات في العلاقات الاجتماعية مما يقوى التماسك الاجتماعي ويوسع من انتشاره (Jacques Defourny 1992)، فالتماسك الاجتماعي أو العودة إلى الهوية الجماعية، هو أحد العوامل التي تسعى منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى إعادة تأسيسه وترسيخه.[1]

وتسعى منظمات الاقتصاد التضامني إلى إشراك العناصر المهمشة في المجتمع في عملية تمكين ذاتي تؤدي بهم إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وإلى تحسين نوعية حياتهم في المجتمع. ويترسخ بذلك الانسجام الاجتماعي أكثر.

ويمكن قياس التماسك الاجتماعي ضمن نطاقين:

1 - Centre International de formation de l'Organisation internationale du Travail, «Economie sociale et solidaire : noter chemin commun vers le travail décent», Deuxième édition de l'Académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canada, p.14-15.

- نطاق أفقي: الثقة العامة بين الأفراد في شريحة معينة، ودرجة استعدادهم للتعاون فيما بينهم.
- نطاق عمودي: بين شريحة اجتماعية وبقية الشرائح صعودا إلى المؤسسات ومراكز صنع السياسات.

وحسب "الأسكوا" فتبني هذه المقاربة في الدول العربية، يوضح أن البنية الاجتماعية تعاني من ضعف وهشاشة العلاقة بين الأجيال ومن انعدام الثقة بين الأفراد والمؤسسات مما يهدد التماسك والسلم الاجتماعيين[1].

وبشكل عام، فإن خدمة الإنسان للإنسان، ومراعاة التنوع في المجتمعات وبالتالي احتوائه، وإيجاد ساحة حقيقة للتفاعل الاجتماعي الإيجابي، واحترام الحقوق. وتعدد مراكز القوة في المجتمع، هي جميعها أوتار تعزف عليها تنظيمات الاقتصاد التضامني وتبدع، وبدرجة تحققها، فالتقليل من الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه الطبقات المهمشة الفقيرة، كما أن التمكين للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، وتحقيق الذات، كل ذلك يوفر للفرد قابلية امتلاك المعرفة والخبرة، مما يزيد من وعي الإنسان بما يدور حوله من أحداث، ويتيح له مسايرته وبالتالي القدرة على ضمان مصالحه. ويؤدى بنا في النهاية إلى ترسيخ الديمقراطية على أساس المواطنة، من خلال التآزر والتقارب الإنسانيين اللذين هما روح الأنشطة التضامنية.

وبما أن وحدات الاقتصاد التضامني هي عمل جماعي مباشر، فالعمل الجماعي المباشر سبيلا آخر يتمكن من خلاله الناس العاديون، وبخاصة الفقراء، من التأثير على صنع القرار وتعريض السلطات للمحاسبة. ففي بلدان ناجحة نسبيا على أساس المعدل، لكنها موسومة بالتفاوتات البالغة، أوصلت الحركات الاجتماعية قضايا الاستبعاد والحرمان إلى الصدارة السياسية.

الفرع الثاني-الأهداف الاقتصادية

أما عن الأهداف الاقتصادية، فتنظيمات الاقتصاد التضامني تسهم كغيرها من القطاعات في الدخل القومي والحسابات القومية، وهي تسهم في تقديم خدمات ملموسة في مجال البيئة والصحة والتعليم وخدمة الفئات المهمشة والهشة خصوصا، بما في ذلك الفقراء والمعوقين والأطفال والنساء والعجزة والمقعدين وكبار السن، وقد اعتبرت قمة التنمية الاجتماعية أن أقصر وأنجع سبيل لتحقيق التنمية المستدامة هو تنمية مفهوم الشراكة بين مؤسسات الدولة وبين تنظيمات الاقتصاد التضامني.

ويمكن اقتصار تلك الأهداف في مختلف مستويات التنمية التي تسعى إليها تنظيمات الاقتصاد التضامني في الآتي:

1- كريمة القري، أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص.7.

– تنمية المجتمع المحلى باستشارة المواطنين المحليين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم عملية المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي التي تستخدم كجزء من استراتيجيات تنمية المجتمع المحلى، وتشمل تنظيمات الاقتصاد التضامني أشكال متنوعة وعديدة من هذه التنظيمات التي تقوم بدور كبير في تنمية المجتمعات المحلية.

– التنمية التشاركية: تتأسس التنمية التشاركية على المقاربة التشاركية والمبدأ المركزي في هذه التنمية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرارات وهذه يعنى أن نجاح التنمية رهين بتوفر المناخ الديمقراطي والدور الفاعل للمنظمات المحلية وحياد الإدارة واحترام الحقوق الفردية.

وتسعى تنظيمات الاقتصاد التضامني إلى ذلك، من خلال ما يعرف بالعمل المجتمعي الذي يشمل كل الأعمال التي تتم في أماكن خارج نطاق العمل الاجتماعي الرسمي من خلال أي مجهود لمنظمة كمنظمات الجيرة، والمعونة الذاتية التي تعتمد على المبادرة والمشاركة لدعم الأفراد والجماعات في المناطق المحلية، لمساعدة أنفسهم ولجعل السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي هي المجال الطبيعي لممارسة العمل المحلي.

وبرغم اتفاق الجميع على قدرة تنظيمات الاقتصاد التضامني على حشد جهود ضخمة ومنظمة لإحداث تغيرات في المجتمعات المحلية في الاتجاه الإيجابي في مختلف المجالات، إلا أن الخلاف قد بدأ واضحا حول أدوار المشاركين. حسب مستويات المشاركة التي تعرضنا لها سابقا في الخصائص، حيث أطلق البعض العنان لمشاركة المواطنين بمنحهم القدر الأكبر من المسئولية والقدرة على التغير، في حين أعطى البعض للعمل الرسمي وسياسات الدولة وتشريعاتها دورا هاما في مجال إحداث التغيرات المجتمعية لدرجة تقيد العمل المجتمعي بالحدود التي تسمح بها الدولة وهذا واضح في جزء كبير من الدول العربية تقريبا.

ويبدو واضحا أيضا الخلاف حول أهداف العمل المجتمعي. وتبرز التعريفات وتنوع العمل المجتمعي وفقا لتنوع الأهداف وأدوات المشاركين وأسباب التدخل.

وقد أكد روسى 1995 على ضرورة ارتباط أهداف التغير المجتمعي المادي بالأهداف غير المادية. وحدد توماس شيرارد في النموذج في التنسيق بين منظمات المجتمع المحلي (الذي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات التضامنية) أكد على أهمية وجود نظرية تقوم على أساس تحليل المهام التي يتطلبها التخطيط والعمل في المشروعات الاجتماعية (ويمكننا استحضار الاقتصادية أيضا) وتشخيص المجتمع قبل العمل لحل مشكلاته. أهم ما في هذه النظرية أنها حاولت تكوين وجهة نظر متكاملة حول العوامل المؤثرة على هذا التنسيق. في هذا الإطار المفهومي نري أن الأسلوب الأمثل للتنمية والوسيلة المنتقاة تتمثل في الوصل الديمقراطي والمشاركة القاعدية بكل مكوناتها الشعبية والتشاركية والمحلية على اختلاف مسمياتها والتي تمثل الحل الأمثل[1]، وأقرب شيء والذي تتوفر فيه خاصية المشاركة القاعدية العريضة هو تنظيمات الاقتصاد التضامني.

1- الأمين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة: الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2008، ص.10-11.

وفي قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في "كوبنهاجن" عاصمة "الدانمرك" أقرت غالبية الدول المشاركة أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال الإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة.

كما تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الاقتصاد الاجتماعي" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية، فمن خلال انتماء العمال والمشغلين في الاقتصاد غير المنظم إلى منظمة للاقتصاد الاجتماعي، يمكن لهؤلاء أن يحققوا وفورات في الحجم والنطاق وأن يعززوا إسماع الصوت والتمثيل، وأن يزيدوا قدرتهم على المفاوضة وأن يحققوا حدا أدنى من الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة المتبادلة والتضامن والمعاملة بالمثل. ويمكن أن تكون منشآت الاقتصاد الاجتماعي أيضا قنوات مهمة لنشر المعارف والمعلومات فيما بين أعضائها وتوفير الفرص بغية تطوير المهارات والتدريب. وتشمل الأمثلة بشأن منشآت الاقتصاد الاجتماعي التي تحقق أصلا هذه الأهداف فيما تشمل، منشآت التمويل بالغ الصغر، والتأمين بالغ الصغر، وبرامج الإعانات الصحية التآزرية، والمنشآت الاجتماعية الهادفة إلى إعادة إدماج مجموعات السكان المحرومة، أو الاضطلاع بعمل مجتمعي، إلى جانب طائفة من أنواع التعاونيات المختلفة. وللأسف – حسب تعبير المنظمة–، لم تعترف الحكومات والهيئات المكونة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية اعترافا كاملا حتى الآن بإمكانيات الاقتصاد الاجتماعي في بناء جسر بين الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد المنظم.

ويتزايد الدور الاقتصادي للقطاع التضامني، حيث يقوم هذا القطاع بشكل رئيسي بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص، ولعل أهم هذه المجالات هي:

1. توفير الخدمات الأساسية :تقوم منظمات الاقتصاد التضامني بدعم الفئات والمناطق المحرومة عبر تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية، كتوصيل مرافق البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف الصحي، وإنشاء شبكات الرعاية الصحية مثل بناء المجمعات الطبية وتوفير نفقات العلاج الاقتصادي، وتقديم المنح التعليمية للطلاب غير القادرين والمتفوقين، والدعم المادي والمعنوي للفئات الهشة والأكثر احتياجًا مثل اليتامى والمتشردين وذوي الاحتياجات الخاصة، وبما يقلل من الإنفاق الحكومي على هذا الجانب ويسمح بتوجيه هذه المبالغ الموفرة إلى قطاعات ومناطق أكثر أهمية.

2. تدعيم العدالة الاجتماعية :تساهم منظمات القطاع التضامني بشكل جزئي في عملية إعادة توزيع الدخول والثروات بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، من خلال تلقي التبرعات وتوجيهها إلى الصرف في مجالات تهدف بالأساس إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الأفقر، وبما يقلل من نسبة انتشار الفقر ويحد من تدهور الأوضاع المعيشية لقطاع كبير من المجتمع، الأمر الذي يأخذ أهمية خاصة في عالم اليوم الذي تتفاقم فيه اللامساواة؛

3.توفير فرص تشغيل: توفر تنظيمات الاقتصاد التضامني فرص تشغيلية متنوعة سواء داخل هيكلها المؤسسي أو من خلال مشروعات البرامج الاقتصادية التي ترعاها، ومن ثم تحد من ارتفاع نسب البطالة بين الفئات الأكثر هشاشة وخاصة بين الفئات الشبابية والنسوية (وخاصة المعيلات منهن)، وبما يصاحب ذلك من تأثيرات إيجابية متراكمة من حيث زيادة طلب هذه الفئات ذات الميول الاستهلاكية المرتفعة على السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم استمرار الطلب الفعال على هذه المنتجات وبما يضمن بقاءها، الأمر الذي يؤدي في المجمل إلى إنعاش الاقتصاد ومن ثم زيادة الدخل القومي.

ولهذه الأسباب، تعتبر الوحدات التضامنية محركًا أساسيًا لعملية النمو، وشريكًا لا غنى عنه في تنفيذ خطط الإصلاح الساعية نحو رفع مستويات معيشة المواطنين، ويتزايد هذا الدور في أوقات الأزمات التي يصاحبها تدهور في مؤشرات الاقتصاد وقصور في وظائف الدولة وتراجع في أداء القطاع الخاص، بما يساعد على التخفيف من وطأة الأعباء خلال الأزمات الاقتصادية.

وتنظيمات الاقتصاد التضامني أو وحدات الاقتصاد التضامني هي كل جهد تضامني (قد يكون له أكثر من طرف، أو طرف واحد متضامن) لا يهدف إلى منفعة فردية وذو هدف اجتماعي.

المبحث الثالث: آليات الاقتصاد التضامني

يعتمد الاقتصاد التضامني كحقل (نظري، عملي) في تأدية وظيفته "المجتمعية"، على بعض الآليات التي تتيحها المنافذ المتوفرة ضمن التفاعلات الاجتماعية الكونية الشائعة في عالمنا اليوم، كالسياسات العامة (السياسة الاجتماعية للدولة)، والأسواق، والتكنولوجيا، والخبرات العالمية العابرة للحدود (التجارة العادلة، المساعدات الدولية)، وما يقوم به المواطنون العاديون سواء فرادى أو جماعة. ومع أن هذه الآليات منفصلة عن بعضها، إلا أنها تؤثر على بعضها البعض تأثيرا كبيرا. وتتيح فرص عالية تمكن من تخفيف اللامساواة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

وبالتحديد-مما سبق-، فإن حقل الاقتصاد التضامني يشمل بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية (فردية أو جماعية)، إضافة كل الجهود الرسمية التي تبذل بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، وكذا الشراكة بين الفضاء العام(الدولة) والفضاء الخاص (فرد أو منظمة) التي لا تهدف إلى الربح، بل حافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة.

وسواءا كانت تلك الجهود رسمية أو مجتمعية أو عالمية، منظومة متكاملة، أو جهد جزئي ومقتصر على قطاع معين أو بيئة معينة. فهي آليات للتخفيف من حدة تأثير "آلية السوق" السالفة الذكر على المجتمع، التي

أثبتت عجزها من خلال ما يتداول على نطاق واسع، وقد تناولنا ذلك النقاش في المبحث الأول من هذا الفصل عن ما سمي ب"فشل السوق"، وبالتالي فهي منتمية لحقل الاقتصاد التضامني.

وتتعدد مستويات اللامساواة المتجذرة في عالم اليوم، فهي تنتشر في المجتمعات القطرية، كما تتعمق في المجتمعات العالمية بشكل عام، وتهدد التماسك الاجتماعي المحلي والدولي، وعليه تحاول آليات الاقتصاد التضامني التي تبرز مؤخرا معالجة تلك الفوارق على مختلف المستويات. فتسعى الدولة لذلك من خلال سياساتها الاجتماعية التي سنتناولها في المطلب الأول من هذا المبحث، كما يسعى أفراد المجتمع لذلك من خلال التعاون بينهم، الذي سنتناوله في المطلب الثاني، وتبرز "التجارة العادلة" كرأس حربة عابرة للحدود، ومحاولة لتقليص الفوارق ما بين الجنوب والشمال نتيجة لإمكانيات التجارة الدولية في أدبيات الاقتصاد اليوم. والتي خصصنا لها المطلب الثالث، ونتيجة لسعة حقل الاقتصاد التضامني وتشعبه، ومن أجل حصر الإمكانيات وتقديم صورة حقيقية وعلمية سنقتصر على الآليات الثلاثة السابقة.

المطلب الأول: جهد الدولة: السياسات الاجتماعية

تقوم الحكومة الحديثة على أساس عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة، والذي يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة. يقوم المواطنون بتقديم دعمهم للحكومة من خلال الضرائب وبذل الجهود لصالح بلدهم، وبالمقابل تحصل الحكومات على الشرعية عن طريق حماية حقوق الشعب ومن خلال السياسات العامة التي تضمن مصالح الجميع.

وسعيا من الحكومات للقيام بدورها المنوط بها حسب العقد الاجتماعي الذي بينها وبين المواطنين، تتبنى طرقا عديدة، تتمايز حسب أهدافها ومددها زمانية، وكذا حسب إطارها الطبقي والجغرافي، ويتصدر ذلك الدور اليوم ما يعرف بـــ "الدور الاجتماعي للدولة"، نتيجة للفوارق الكبيرة التي تتجذر في العالم بمختلف تصنيفاته، وقد مر الدور الاجتماعي للدولة في الغرب بمراحل متعددة.

ويرتكز دور الدولة الاجتماعي على ما يعرف بـــ"السياسات الاجتماعية". ومنه يمكننا الانطلاق من أن "السياسات الاجتماعية" هي "جهد تضامني" من الدولة مع مواطنيها، يحاول تقليص الفوارق فيما بينهم، وتوفير سبل حياة كريمة، وتحقيق الرفاهية لهم.

وعليه، سنحاول تحديد مفهوم السياسات الاجتماعية في الفرع الأول من هذا المطلب، بينما نخصص الفرع الثاني لتاريخها ثم الفرع الثالث لبنائها وطريقة عملها.

الفرع الأول-مفهوم السياسات الاجتماعية

المقصود بالسياسات الاجتماعية "Social Policy" أمر مازال محل جدل. فكلا الكلمتان المكونتان لهذا المصطلح تمثل إشكالية. فكلمة "سياسة" تشير بصفة عامة إلى مجموعة محددة –بقدر من الوضوح – من الأفكار الخاصة بما يجب عمله في نطاق أو ميدان معين، وهذه الأفكار غالبا ما تكون مدونة كتابة، ويتم تبنيها رسميا بواسطة الجهاز المعنى بصنع القرار في هذا النطاق أو الميدان. وتختلف عن الخطة حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف، في حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية، مشيرة فقط إلى الأهداف والاتجاه الذي يراد توجيه التغير نحوه. وعلى أي حال فإن مفهوم السياسة، كما يستخدم في السياق الأكاديمي، لا يكون قاصرا على السياسات المعلن تبنيها رسميا، حيث أن غياب الفعل واستمرار الحفاظ على الوضع القائم (حتى وان لم يتفق عليه رسميا) يعد في ذاته سياسة.

أما مصطلح "اجتماعي" فيمثل إشكالية أكبر، وأكثر التفسيرات شيوعا أن السياسات الاجتماعية هي سياسات حكومية (قومية ومحلية) موجهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان (الحاجات الاجتماعية والتي عادة ما تفسر على أنها حاجات الرعاية أو الرفاهية) متضمنة قائمة من السياسات تشمل مجالات الضمان الاجتماعي، والصحة، والإسكان، والتعليم و(أحيانا) القانون والنظام. وإن كان هناك من يعترض بالقول أن هذه النظرية للسياسة الاجتماعية نظرة ضيقة، حيث أنها توجه الاهتمام نحو السياسات التي تولدت تحديدا داخل القائمة العادية لميدان الرعاية. وهي بذلك تتجاهل ميادين أساسية في السياسة يكون لها تأثير عميق أيضا على الرعاية أو الرفاهية، خاصة الميادين التي تنسب إلى السياسة الاقتصادية، مثل السياسات النقدية أو المالية وسياسات مواجهة التضخم، والنمو الاقتصادي. ومع أن هذه تسمى بحق "سياسات اقتصادية"، إلا أنها أيضا "سياسات اجتماعية" أو هي-على الأقل-ذات تأثيرات وتطبيقات رئيسية في ميدان الرعاية، وبالتالي لا يمكن استبعادها من دائرة السياسات الاجتماعية. وعلى نفس القدر أيضا فإن التركيز الكلي على قصر السياسة على الحكومة يعد مضللا. فلابد أيضا من أن تتضمن السياسة الاجتماعية سياسات المنظمات الدينية للإحسان الخيري، وكذلك الشركات الخاصة (كما هو الحال –مثلا-بالنسبة لسياساتها إزاء من يحالون لديها للتقاعد) وذلك وضع تتزايد ضرورته بصفة خاصة نتيجة خصخصة إجراءات الرعاية[1].

وبشكل عام، في سبيل تحديد معنى السياسة الاجتماعية يمكن تحديد ثلاث مقاربات:

- أولا: التعريفات المبنية على المؤسسات، والفرق بينها، وتخصصها. فكثير من السياسات تخص بعض المؤسسات بعينها، مثل السياسات المتعلقة بمنح التصاريح للمستشفيات، واعتماد المدارس، والتي تدخل ضمن دائرتي الصحة والتعليم. لكن بسبب انتشار تأثير المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تنظم السلطة والموارد،

1- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، مجموعة من المترجمين، المشروع القومي للترجمة، مصر، الطبعة الثانية، 2011، ص.716-717.

فإنها تبدو واضحة للعيان أكثر من غيرها. وفي مقابل ذلك، فإن السياسات الموجهة إلى بعض، أو كل، المؤسسات الأخرى، يتم جمعها معا في فئة واحدة تحت مسمى "اجتماعية".

– ثانيا: نجد المقاربات المبنية على المشاكل والقضايا، والتي تُسمى "كلية" أو "تكاملية". ونحن نذكر هذه المقاربات لأن تفتيت التعريفات المبنية على المؤسسات لا يتمشى مع تحليل القضايا والمشكلات الاجتماعية الكبرى، التي تشمل ضمن ما تشمل، الفقر، والرفاهية، ونوعية الحياة، ومستويات المعيشة، والعدالة، وحقوق الإنسان. ولا يوجد تطابق بين هذه القضايا وبين المجالات المؤسسية؛ فهي تتقاطع مع كثير من المجالات، إن لم تكن معها كلها. ويبقى السؤال مطروحا حول مدى انطباق التعبير "اجتماعية" على مزيج من السياسات المتكاملة. ويبدو أن هذه المسألة تجد الحل من خلال تسمية المشاكل والقضايا مباشرة مثل "الفقر" أو "نوعية الحياة" مع عدم التشديد على استخدام تعبير "اجتماعية". وقد يفسر لنا ذلك ملاحظة "جاك بودو"، بأنه "في السنوات القليلة الماضية، قَلَّ استخدام وقلَّت رؤية تعبيري "السياسة الاجتماعية" و"التنمية الاجتماعية" في الأمم المتحدة[1]. وهذا التحول ونتائجه يعضدان استخدام تعبيري "السياسات العامة" و"التنمية المجتمعية".

– ثالثا: تحديد الطابع "الاجتماعي" للمشاكل أو القضايا لا يعتمد على مضمونها، بل يعتمد على انتشار آثارها. ومن هذا المنظور، فإن "المشاكل"، و"أهداف التنمية"، والسياسات"، تصبح "اجتماعية" عندما تؤثر على أعداد كبيرة من الناس. فالسياسات العامة عادة لا تخطط على أساس احتياجات فردية.[2]

ولتحديد أكثر، يمكننا اعتماد تعريف كلمة "اجتماعية" على أنها تلك السياسة: "المعنية، والمهتمة، بتكوين المجتمع، وبالمشاكل التي يطرحها ذلك"[3]

وهذه المقاربات لا تتناقض مع بعضها البعض؛ بل إنها في الواقع تكمل بعضها البعض بطرق كثيرة، ومدى سلامة استعمال هذه أو تلك إنما يعتمد على السياق[4].

ورغم هذا التوسع والشمول لمصطلح السياسة الاجتماعية، وهذه الآراء المختلفة، إلا أننا سنعتمد هنا على تعريف لمذكرة توجيهية صادرة عن "الأمم المتحدة" تعرف السياسة الاجتماعية على أنها أداة تعتمدها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية. وغالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والأمن الاجتماعي. ولكن، تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية. تكون السياسة الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز

1 -Baudot, Jacques. 2003 "International Forum for Social Development". UN/DESA. Internal Memorandum, p.4

2 - Chambers, Donald, E. 2000. Social Policy and Social Programs: A Method for the Practical Public Policy Analyst. Boston: Allyn and Bacon, p.2.

3 - The Oxford Dictionary, 1955. Third Edition with Revised Agenda. London: Oxford University Press, p.1935.

4– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(إسكوا)، الأمم المتحدة، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، نيويورك 2005، ص.11.

صنع السياسات، وليست عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية، ولكن عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي. والسياسة الاجتماعية أيضا هي أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين، وترقية النتائج الاقتصادية الإيجابية عن طريق تعزيز رأس المال البشري والوظيفة المنتجة. وكذلك تستطيع السياسات الاجتماعية أن تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي والذي-على المدى البعيد-سوف يفيد كل فرد عن طريق تشجيع الطلب المحلي بحماس وخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة.[1]

والسياسة الاجتماعية هي نهج ثابت وشامل تنتهجه الدولة، ويتطلب التزاما أخلاقيا. ويعمل ضمن أطر نظامية ومؤسسية على التدقيق في آثار أي سياسة من السياسات العامة على الإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وذلك في المجالات الاقتصادية والمالية والبيئية وغيرها من المجالات.

ويسعى هذا النهج منذ البداية إما إلى تحويل الآثار السلبية التي يمكن أن تلحقها أي سياسة بمجموعات أو فئات معينة أو إلى ضبطها. ونهج السياسة الاجتماعية يعالج ضرورات النمو الاقتصادي بطريقة تساعد الأفراد والمجتمعات المحلية على تخطيط حياتها وتنظيمها عن طريق وضع سياسات عامة قائمة على الإنصاف وإعادة التوزيع.[2]

وتتأكد ضرورة السياسة الاجتماعية باتساع الفوارق الاجتماعية والاختلال المتفاقم في توزيع الدخول الذي يعد سمة من سمات العصر اليوم، والذي يعتبر مثبط للجهود الدولية للتقليل من الفقر، فتقرير التنمية البشرية 2010، يشير إلى فجوات كبيرة على مستويات متعددة.

وفي تبريرها لضرورة السياسات الاجتماعية أوردت مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية أن فوائد النمو الاقتصادي لا تصل إلى الجميع تلقائيا، كما أشارت إلى أن السياسات الاجتماعية غير المناسبة تحصر النمو على الأمدين المتوسط والطويلة، ويتم تبرير السياسات الاجتماعية ليس فقط من وجهة نظر إنسانية، بل أيضا لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي، للحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم على الأقل.

ومن المفاهيم الخاطئة الشائعة حول السياسة الاجتماعية (UNRISD Financing Social Policy):

1- الاعتقاد بأن لا بد من المفاضلة بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي؛

2- الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية تقتصر على قطاعات معينة (كالصحة والرعاية، وما إلى ذلك)، ويستحسن حصر تطبيقها في وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية؛

1- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرات توجيهية، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة(UNDESA)، نيويورك، يونيو 2007، ص.7.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(إسكوا)، الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، نيويورك 2008، ص.10.

3- الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية هي مرادف للحد من الفقر.

والسياسة الاجتماعية المتكاملة تُعنى بما يلي[1]:

أ- بناء مجتمعات لجميع المواطنين؛

ب- تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء وضمان حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية التي تحسن صحتهم وتحقق رفاهيتهم، وتعزز بالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع؛

ت- ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة في المجتمع والاقتصاد؛

ث- تمكين الأنظمة والآليات المؤسسية المعنية من إزالة الحواجز التي تعوق تحقيق الاحتواء والمشاركة.

وتُؤمن السياسات الاجتماعية، كجزء لا يتجزأ من السياسات العامة، مجموعة من الأدوات لتنظيم وتكمل مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية، بتأمين إعادة التوزيع والحماية والتماسك والعدالة الاجتماعية. تكمل وتعزز السياسات الاجتماعية التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين رأس المال البشري والتوظيف المنتج[2].

وتكمن مخاطر السياسة الاجتماعية في أن وضع السياسات غالبا ما يتم عن طريق مجموعات ونخبة ذات نفوذ، مما يجعل سياسيات الحكومات متحيزة وغير مسئولة تجاه المواطنين. مع وجود نصف سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر بدخل يقدر بدولارين، يمكن أن تكون السياسات الحكومية غير الفعالة الشرارة لانهيار الدولة.

إن نقص الفرص والحكم الاستبدادي واللامساواة العامة والإقصاء والحرمان-يزيدوا جميعا من احتمال فقدان الدولة لشرعيتها وسحب دعم المواطنين لها، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والنزاع والعنف.[3]

ودعا تقرير التنمية البشرية للعام 2013 إلى خلق ما أسماه "علاقة تآزرية: بين النمو والسياسة الاجتماعية. فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة. وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية. واستطرد التقرير قائلا "غير أن الأدوات الأساسية للسياسات الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائما وصول الخدمات إلى كل فرد. فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأن هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي.

1- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، 2008، ص.ز.

2- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.53.

3- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، نفس المرجع السابق، ص.7.

وليس من الضروري أن يتولى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسئولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقومات الأساسية للتنمية البشرية"[1].

الفرع الثاني-تاريخ السياسة الاجتماعية

في أوائل القرن الحادي والعشرين، ظهر إجماع على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة، وأن هذه السياسة الاجتماعية هي أكثر من مجموعة محدودة من شبكات الأمان والخدمات لتغطية قصور السوق. وتستطيع السياسات الاجتماعية المصممة والمنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان ورعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الاستبعاد والتغلب على الصراع. وهي تشكل جزءا أساسيا من أي استراتيجية إنمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والنتائج الاجتماعية العادلة[2].

وبهذا الخصوص يمكن التمييز بين مراحل ثلاث مرت بها السياسات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة:[3]

- المرحلة الأولى: جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي عبارة عن (خروقات) محدودة لمفهوم (الدولة الحارس) أو (الدولة الشرطي) التي تسهر على الحفاظ على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر). هذه الخروقات هدفت إلى معالجة بعض المشاكل الاجتماعية التي رافقت عملية التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر، كالتخفيف من معاناة الطبقة العاملة والفقراء من جهة، وتحسين شروط العمل وظروفه من جهة ثانية؛

- المرحلة الثانية: جاءت فيها تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي بهدف معالجة الأزمات الاقتصادية التي أخذت طابعا حادا بلغت أقصاه مع أزمة عام 1929م، واستئناف عملية النمو الاقتصادي وجعلها قابلة للاستمرار. والمقصود بهذه التدخلات مجموعة الإجراءات ذات المنحنى الكينزي التي تهدف إلى دفع وزيادة الطلب الفعال وتأمين التشغيل الكامل، أي أن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي أصبح يشكل شرطا ضروريا لاستمرار النشاط الاقتصادي؛

- المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي يصح الكلام فيها عن دولة "الرفاه الاجتماعي" في أكثر البلدان الغربية تقدما، حيث أصبحت فيها وظيفة السياسة الاجتماعية، بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين (معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتأمين استمرار عملية النمو الاقتصادي)، وظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين، ما يجعل دولة الرفاهية الاجتماعية تتميز بارتفاع

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب. تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013، ص.5.

2- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

3- نجيب عيسى، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006، ص135-136.

حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع حصة الإنفاق الاجتماعي من الإنفاق العام، وآليات لإعادة توزيع الدخل بشكل يضيق من التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتستثمر اليوم الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع بقوة في التنمية الاجتماعية. وتشهد الشعوب في أوربا واليابان وأميركا الشمالية ونيوزيلندا ازدهارا غير مسبوق في التاريخ. وطبقا لهذا النموذج، حذت عدد من البلدان النامية (شرق آسيا (السياسة الاجتماعية)، أمريكا اللاتينية (نظم الأمن الاجتماعي الشامل)) حذو تلك الدول، وحسب رؤية هذه الحكومات فإن الاستثمارات الاجتماعية ضرورية، ليس فقط من أجل تطوير وتنمية الدولة، بل أيضا من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. إلا أن هذه الرؤية تأثرت في فترة الثمانينات ببرامج التصحيح الهيكلي التي استبعدت سياسات إعادة التوزيع، وحجمت بشكل كبير النفقات الاجتماعية بعد أزمة الديون في العام 1982، مما أدي باليونيسيف للمطالبة بما أسمته "تسوية ذات توجه إنساني"، وحتى العقد الأخير من القرن الماضي كانت تُستبعد السياسات الاجتماعية ويتم التقليل من شأنها باعتبارها مجرد شبكات أمان اجتماعي في مناطق، ونشر التعليم الأساسي في مناطق أخرى، ويلجأ إليها عند تفاقم الأزمة الاقتصادية كما في الأزمة الأسيوية.

وكانت برامج الاستثمار الاجتماعي الممولة من المتبرعين يسند إليها التكفل بسد تلك الفجوة، لكنها بطبيعتها لم تكن مناسبة للاعتماد عليها كحلول دائمة، فيما كانت قاصرة عن علاج الأسباب الهيكلية للتوتر الاجتماعي وفشلت في إنشاء مؤسسات لتأمين تنمية عادلة ومستدامة، وعمل لائق وتماسك اجتماعي.

الفرع الثالث–بناء السياسات الاجتماعية وكيفية عملها

تتمثل السياسات الاجتماعية في أطر مرجعية ومبادئ توجيهية تتبناها الحكومة لبناء العلاقة بين الدولة والمواطن، وتعني وجود عقد اجتماعي يحدد حقوق وواجبات كل طرف. كما ذكرنا سابقا، وعليه، فإن السياسات الاجتماعية ترسى المبادئ التي يجب على الدولة ومواطنيها الالتزام بها، مثل حقوق الإنسان والتسامح الديني وعدم التفرقة العنصرية والمساواة بين المرأة والرجل والديمقراطية.

والهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الجغرافية والعرقية. توجه هذه السياسة الحكومات في صياغة برامج كشبكات الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالة. ومن المسائل التي تبحثها هذه السياسات التوزيع العادل للفوائد والأضرار المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية الهامة كالتغيير في مدى انتشار الفقر،

والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع كلفة المعيشة قياسا بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان، وتدهور الأحوال المعيشية.[1]

وترتكز وظائف السياسة الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة، من خلال إرساء التنمية السياسية (القضايا السياسية والدستورية) والتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر وعدم المساواة) والتعليم (والمعرفة والمهارات)، وإدراج الحقوق والمفاهيم والتطبيقات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات، نظم الضمان الاجتماعي، شبكات الأمان، اعتماد الحد الأدنى للأجور، والاعتراف بدور نقابات العمال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن الحقوق، وازدياد مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والسياسات الاجتماعية هي إدارة المجتمع (المواطنين) إدارة عقلانية، تضمن التنمية المبنية على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والرفاهية للمواطنين.

وتحتاج إدارة المجتمع وتنميته إلى عدد ضخم من السياسات والبرامج ووسائل وطرق ضخمة، تترجم على الواقع من خلال مؤسسات معينة من أبرزها:

فبالإضافة للحكومات الوطنية، وقطاع الأعمال، وقطاع المهن، الجمعيات الوطنية (المنظمات غير الحكومية)، وسائر الحكومات، خصوصا حكومات الدولة المتقدمة، والمنظمات الدولية (الخارجية). ويختلف مستوى مشاركة وتأثير هذه الجهات الفاعلة من بلد إلى آخر حسب الثقافة السياسية، والتنظيم الاجتماعي، وأسلوب الحكم، ودرجة الانفتاح على الخارج.

تمتلك الحكومات الرسمية في بلدانها السلطة وترجع إليها المسئولية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج العامة، ولمعرفة مدى تأثير الحكومات عن طريق السياسات والبرامج بمختلف أنواعها، يستند المحللون في سبيل استيضاح ذلك إلى أمور كثيرة، من أبرزها قضيتين لهما أهمية خاصة:

أ- العلاقات بين الحكومات والمجتمع: وفي هذا الإطار ميز "إفانز" بين نوعين من الدول، دولة "النهب" ودولة "التنمية". ففي دولة النهب، تكون العلاقات بين الحكومة والناس أكثر فردانية ومبنية على المصالح الفردية والعلاقات بين الأشخاص، وهي تفتقر إلى القدرة على منع الأفراد أصحاب المناصب من السعي إلى تحقيق أهدافهم. وتكون الروابط الشخصية هي وحدها مصدر التماسك، ويكون تعظيم المصلحة الفردية مقدما على تحقيق الأهداف الجماعية. وتكون الروابط مع المجتمع روابط مع الأفراد أصحاب المناصب، وليست صلات بين الناخبين وبين الدولة كمنظمة.[2]

1- الإسكوا، سياسات اجتماعية متكاملة،2006، ص.2.

2 - Evans, Peter. Embedded Autonomy: States & Industrial Transformation. Princeton, New Jersey, Princeton University Press, p.12.

بينما في "دولة التنمية" تكون الحكومة أكثر مهنية، ومندمجة في المجتمع، لكن عن طريق جماهير من الناخبين جماعية ومنظمة. ويستطرد "إفانز"، فيرى أن "التعيين في الوظائف المعتمد على الانتقائية الشديدة والمبني على الاستحقاق والجدارة، ومكافآت الخدمة على المدى الطويل، تخلق التزاما وإحساسا بالتماسك المشترك. والتماسك المشترك يعطي هذه الأجهزة نوعا من "الاستقلالية". لكنها مع ذلك ليست بمعزل عن المجتمع...بل على العكس، هي مندمجة بمجموعة فعلية من الروابط الاجتماعية التي تربط الدولة بالمجتمع وتوفر قنوات مؤسسية لمواصلة التفاوض وإعادة التفاوض بشأن الأهداف والسياسات. وأي جانب بمفرده من جانبي التركيبة لا يمكن أن ينجح بمفرده. وأي دولة تكون فقط مستقلة ستفتقر إلى مصادر المعلومات وإلى قدرة الاعتماد على تنفيذ يقوم به "قطاع" خاص لا مركزي. والشبكات الكثيفة من العلاقات بدون أي هيكل داخلي قوي من شأنها أن تترك الدولة عاجزة عن حل المشاكل التي تتطلب "فعلا جماعيا"، وعن التسامي فوق المصالح الفردية التي يتمتع بها من يناظرونها في القطاع الخاص. ولا تعتبر الدولة "دولة تنمية" إلا إذا جمعت بين الاندماج والاستقلالية".

وهذا الجمع الذي قد يبدو متناقضا بين التماسك المشترك وبين الترابط، والذي سماه (إفانز) "الاستقلالية المندمجة"، هو مصدر الأساس البنيوي لنجاح تدخل الدولة في التحول الصناعي. لكن مع الأسف قلة من الدول فقط يمكنها أن تفتخر بأن لديها هياكل تقترب من النمط النموذجي.[1]

وبعض المحللين يرون أن الاستقلالية تساهم في زيادة "العقلانية" في أفعال الحكومة التي تصبح أكثر اتجاها نحو الجمهور العريض من الناس ونحو المصالح الجماعية. "ومن هذا المنظور، يكون الحكم على المسئولين في الدولة بأن لديهم قدرة خاصة على وضع استراتيجيات كلية وبعيدة المدى تعلو على أية مطالب جزئية قصيرة النظر من جانب الرأسماليين الباحثين عن الربح، أو المجموعات الاجتماعية المهتمة بمصالحها الضيقة"[2]، وتعتبر النرويج وكندا من الأمثلة الممتازة لدول التنمية، سواء من حيث التنظيم الداخلي لحكومتها أو علاقة الحكومة بمجتمعاتها في هذه الدول.

ب- قدرات المنظمات الحكومية: والمراد بالقدرات هنا هو التمكن من نشر السياسات وتنفيذها بالموازاة مع المحافظة على النظام العام استنادا إلى القبول بشرعية نظام الحكم، وتلعب الموارد البشرية والهياكل التنظيمية والموارد المتاحة دورا رياديا في ذلك. وتتعزز القدرات لدى الحكومات بتمتعها بالشرعية والقبول من جانب المواطنين وبابتعادها عن العنف والتهديد.[3]

1 - Ibid.,p.12

2 - Skocpol, Thead. 1985. "Bringing The state Back In: Strategies Of Analysis In Current Research". In Peter B. Evans; Dietrich Rueschemeyer; & Theda Skocpol, (eds.), Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press, p.14.

3- إسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، مرجع سبق ذكره، ص.28-29.

وتتفق الآراء على ضرورة انتهاج سياسات اجتماعية متكاملة، والتكامل المطلوب هنا يتعلق بمختلف مراحلها. وتمر السياسات الاجتماعية بمراحل متعددة، تبدأ بمشاورات التصميم، ثم التصميم فآلية التنفيذ، فالتنفيذ، فالتقييم الدوري.

ووظيفة السياسات والبرامج هي تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أُهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة. والسياسة الاجتماعية هي أيضا الآلية التي تشجع بها الحكومة فرص التنمية الاجتماعية.

وأدوات السياسة الاجتماعية الأساسية (التعليم، الرعاية الصحية، الحماية الاجتماعية، التمكين الاجتماعي التنظيم الاجتماعي) تتيح للفقراء المشاركة في النمو.

وعند تنظيم الخدمات الاجتماعية، نميز بين البرامج "المتخصصة" والبرامج "الفئوية": فكلا النوعين مهم والعلاقة بينهما يجب أن تكون محددة تحديدا جيدا،[1] وتراعي تلك البرامج طبيعة المشاكل، ومتطلبات الخدمة المتصلة، وهيكل الخدمات في نطاقه الواسع.

البرامج المتخصصة هي برامج موجهة لحل المشاكل، بصرف النظر عن الناس الذين يواجهون هذه المشاكل. ومن ثم، فإن برامج الرعاية الصحية تستهدف الأمراض والإصابات، بصرف النظر عمن يعاني منها، سواء كانوا أطفالا ضعفاء، أو أطفالا آخرين، أو كبارا. أما البرامج الفئوية، فتراعي احتياجات فئات معينة من السكان لتحديد الحالة وإدارتها عبر مختلف الدوائر المتخصصة.

وتقوم السياسة الاجتماعية على ثلاثة نماذج أساسية[2]:

- نموذج الصفوة: وفيه تتجه السياسات من أعلى، من القمة، إلى أسفل، ويكون فيه دور البيروقراطية بوجه عام هو التبرير والتنفيذ. وتكون المساءلة أساسا في يد الصفوة، وبالتالي تكون أقل تجاوبا مع قطاعات السكان الأكثر تضررا، إلا إذا كانت هذه المساءلة في صالح الصفوة أيضا.

- نموذج توازن المصالح: ويكون مبنيا على مجتمع مدني قوي، ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة. وهذا النموذج يسمح بالتواصل إلى الحلول الوسط والتنازلات اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والالتزام بالبرامج. لكن لا بد أن نلاحظ أن الفقراء والمحرومين هم أقل القطاعات قدرة على تنظيم الموارد وتعبئتها للتأثير على السياسات. ويكون متروكا لغيرهم أن يعبروا عن مصالحهم وأن يضعوها أمام متخذ القرار.

- نموذج العقلانية/العلمية: يفترض معرفة تامة بقيم المجتمع، وبدائل السياسات ونتائجها لتضمن تحقيق توازن مقبول بين مكاسب السياسات وبين التضحيات المطلوبة أثناء تطبيقاتها. لكن مثل هذه المعرفة التامة نادرا ما

1- إسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، مرجع سبق ذكره، ص.60-61.

2- إسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، مرجع سبق ذكره، ص.5.

تتوافر. كما أن النموذج لا يجمع بين فروق القيم والأفضليات. فأي تضارب في القيم والأفضليات يُحل من خلال العمليات السياسية التفاوضية والحلول الوسط، أكثر مما يحل على أسس علمية. وفي الواقع العملي، غالبا ما ينتهي هذا النموذج بتعبير المخططين عن مصالح الصفوة وتنفيذ هذه المصالح، أو بإحلال قيم المخططين محل قيم الصفوة.

وقد قدم تقرير الإسكوا "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن"، ما أسماه نموذج شامل، وهذا النموذج ينطبق على التدخل في المشاكل الاجتماعية وعلى متابعة الفرص السانحة للتنمية. وهذه العملية هي دورة من المراحل (ترتبط فيما بينها) التي تتدفق كل منها في الأخرى إن صح التعبير. ويحدد التقرير ثماني مراحل جنبا إلى جنب مع المؤثرات التي تساعد أو تعيق هي كالتالي: (أ) تحديد المشاكل والفرص؛ (ب) توصيف القضايا وتحديد أولوياتها؛ (ج) وضع القضايا على الأجندات العامة؛ (د) تحديد الأهداف والمرامي، وتحديد الأساليب البديلة؛ (ه) تقييم الأساليب البديلة؛ (و) اختيار البدائل؛ (ز) تنفيذ البدائل التي تم اختيارها؛ (ح) تقييم البرامج.

أما تمويل السياسات الاجتماعية فيتنوع من خلال:[1]

- دعم من الميزانية العامة: وهو أكثر طرق التمويل شيوعا، ويتم عادة من خلال إيرادات الضريبة العامة. أحيانا، يمكن زيادة ضريبة معينة لأغراض اجتماعية مثل: ضريبة الصحة على الكحول والتبغ، وتأمين أموال للخدمات الطيبة؛
- الرسوم والمساهمات المتعلقة بالدخل والتي تم توسيعها في الثمانينيات والتسعينات. ومع ذلك، فإن معظم البرامج وخصوصا تلك التي تستهدف الفقراء، تتطلب إما مساندة عامة أو إعانات من الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض. ما لم تكن رمزية، فإن رسوم المستخدم غالبا ما تؤدي إلى انخفاض حاد في مستوى الخدمات بين المجموعات ذات الدخل المنخفض ولا يوصى بها للخدمات الأساسية؛
- التبرعات الخيرية: غالبا ما يكون التمويل الناتج عن التبرعات متقطعا وبالتالي لا يسمح باستدامة البرامج الاجتماعية. يسمح مثل هذا التمويل بسد الثغرات بشكل مؤقت فقط.

شكل رقم 1: دورة السياسة-البرنامج:

1- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، مذكرات توجيهية في السياسات، مرجع سبق ذكره، ص.20.

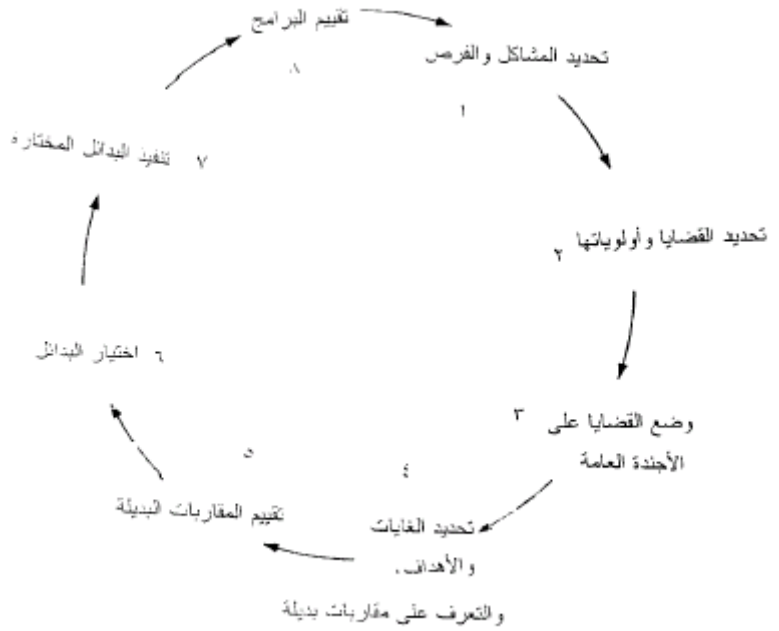

المصدر: (إسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، ص **73**)

المطلب الثاني: الآليات المجتمعية أو الجهد الأهلي

في إطراء واضح من كارل بولانيي لجهود "أوين" و"الحركة الميثاقية" وما يمثلانه من توجه، خلص إلى أنهما أظهرتا أن البعض ما زالوا يحملون أحلامهم، وأنهم يتخذون إجراءات ضرورية في مجتمع قد نسي شكل الإنسان. ومع ذلك لم يكن أيهما هو حقيقة الحالة، فالأونية لم تكن من وحي طائفة صغيرة، و لم تكن الحركية الوثيقية مقصورة على طبقة الصفوة من السياسيين، فكانت كلتا الحركتين تضم مئات الآلاف من الحرفيين، والعمال المهرة، والكادحين والعمال، فكانتا بما لهما من أتباع في مصاف أكبر الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث. ومع ذلك على الرغم من اختلافهما عن بعضهما وتماثلهما فقط في مدى فشلهما، فإنهما تعتبران برهانا منذ البداية على حتمية الحاجة إلى حماية الإنسان من السوق.[1] ولا نظن أننا اليوم أحسن حالا من عهديهما، فشكل الإنسان يتضرر ويختفى أمام طغيان الآلة ووحشية القوي وجشعه. وتتجدد الحاجة لمعالجة الاختلالات يوما بعد يوم، وخصوصا خلال وبعد الأزمات التي تتراكم في عالم اليوم.

وكانت الحركة الأونية دين الصناعة وكانت الطبقة العاملة هي المؤمنة به. وكان غناها بالصيغ والمبادرات لا يجارى. وعمليا كانت هي بداية حركة النقابات الحديثة[2].

1- كارل بولانيي، مرجع سبق ذكره، ص.317-318.

2- كارل بولانيي، نفس المرجع السابق، ص.319.

فالسوق الحرة التي حورب من أجلها في العام 1846 فيما يتعلق بقوانين القمح وانتصرت، دخل الناس في الحرب مرة ثانية حول نفس الأسباب بعد ثمانين سنة وخسروا. وكانت مشكلة الحكم الفردي المطلق تسيطر وترعب اقتصاد السوق منذ البداية. وبناء عليه، فإن الليبراليين الاقتصاديين تخلصوا من شبح الحرب. وأرسوا قضيتهم بكل براءة على فرضية اقتصاد السوق الذي لا يحطم. ولم يلحظوا ما أظهرته حججهم بكل وضوح من مبلغ الخطر على الشعب الذي اعتمد في تأمين سلامته على مؤسسة ضعيفة مثل السوق ذات التنظيم الذاتي.[1]

مؤسسة السوق الضعيفة حسب بولانيي، يقرها أيضا غيره، فنظام السوق في الرأسمالية يحول شبكة العلاقات الاجتماعية إلى شبكة من علاقات التبادل بين الأشياء، حيث تعكس القيمة النسبية للسلع المختلفة شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس.

ويذهب البعض إلى النظر إلى السوق بوصفه كائن حي يقوم بتحديد ما نقوم به-أي أنه قوة تهيمن علينا-ونلحظ هنا فكرة المستويات التي يتكون منها المجتمع: مستوى كامن من العلاقات الاجتماعية ومستوى ظاهر متعلق بعلاقات السوق، أي علاقات القيمة التبادلية التي تُخفي حقيقة العلاقة الاجتماعية وتهيمن عليها. [2]

يضاف لذلك أيضا، ضعف الدولة، فمؤلفا كتاب "فخ العولمة" وبعد سرد أحداث كثيرة واقعية تثبت فشل الدولة، لخصا الوضع في "إن قائمة فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلانهاية. إذ شيئا فشيئا تفقد الحكومات في أرجاء المعمورة قدرتها على أخذ زمام المبادرة في توجيه تطور أممها. فعلى كل الأصعدة يتضح للعيان الخطأ السائد في نظام التكامل العالمي: فمع أن تدفق السلع ورأس المال قد أتخذا أبعادا عالمية، إلا أن التوجيه والرقابة ظلتا مهمتان وطنية. لقد صار الاقتصاد هو المهيمن على السياسة.[3]

ويرى المؤلفان أن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع، دون وجود ما يسمى بـــ "التكافل الاجتماعي" الذي ترعاه الدولة. ويريان أن وجود نظام حكومي يرعى هذا التكافل، هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق.[4]

وتحدث طاهر حمدي كنعان (2012) في إطار حديثه عن المؤسسات التي تنظم النشاط الاقتصادي، وتحدد حركة المواطنين الناشطين اقتصاديا بين فضاءات ثلاث في المجتمع: الفضاء العام، الذي اصطلح على تسميته بـــ "القطاع العام"؛ وهو قطاع مؤسسات الدولة والحكم، والفضاء الخاص، الذي اصطلح على تسميته

1- كارل بولانيي، مرجع سبق ذكره، ص.350

2- إيان كريب، النظرية الاجتماعية "من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة: محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 1999، ص. 273،274.

3- هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، أكتوبر 1998، ص.328.

4- نفس المرجع السابق، ص.15.

بـــ "القطاع الخاص"؛ وهو الذي يضم جماع المواطنين خارج مؤسسات الدولة، لكن التباسا وقع في استعمال مصطلح القطاع الخاص، كما سنرى، فغلب على مفهومه "قطاع الأعمال" و"مؤسسات السوق الساعية إلى الربح".

بينما يقتضي التحليل فرز فضاء ثالث يضم المؤسسات التي تتعامل بالسلع والخدمات إنتاجا وتوزيعا، وتتعاطي مع المواطنين بصفتهم مستهلكين للسلع والخدمات؛ لكنها لا تسعى إلى الربح، بل إلى الخدمة العامة. إنها المؤسسات التي يطلق عليها المجتمع المدني.

وإلى وقت قريب، كان الجدل الأيديولوجي(العقائدي) منصبا على دور القطاع العام-الدولة، بالتركيز على الحكومة؛ وعلى دور القطاع الخاص بالتركيز على قطاع الأعمال الذي يتعامل مع السوق، ويحركه حافز الربح المادي. و لم يكن حيز الفضاء الخاص الذي يضم "المجتمع المدني" بارزا؛ وهو الذي لا ينشط بحافز الربح، بل بحافز المسؤولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، والذي تصح تسميته بـــ "الفضاء الثالث"، إلى جانب "الفضاء العام"، وفضاء الأعمال الخاص".[1]

فنتيجة لاتساع هوة عدم الإنصاف وغياب تكافؤ الفرص، والحاجة لتعبئة جهود إضافية لتقوية فرص التنمية، ظهر الفضاء الثالث الذي أطلق عليه "المجتمع المدني" وأنشطته كمكمل لأدوار الفضائين المذكورين، في سبيل الحد من عدم المساواة، ودعم تكافؤ الفرص في العالم اليوم، وهو مساعد على تحقيق المشاركة المجتمعية، التي هي مكون أساسي من مكونات التنمية بمفهومها الواسع.

وعليه، يتكون هذا المطلب من ثلاثة فروع، في الأول نستعرض مفهوم المجتمع المدني، وفي الثاني أهمية المجتمع المدني ودوره، بينما الثالث نخصصه للتعاونيات كأبرز جهد اقتصادي-اجتماعي للمجتمع المدني.

الفرع الأول-مفهوم المجتمع المدني

لقي مصطلح "المجتمع المدني" رواجا أكاديميا معتبرا في العقود الأخيرة، ومر بعملية تشكل وتطور تاريخية في بيئة نشأته الغربية، وأصبح يقدم على أساس أنه مرجعية اجتماعية خارج الدولة. وهو يلعب دور تشاركي وتكميلي مع مختلف التشكيلات المجتمعية الأخرى.

ويعرفه (على عبد الصادق 2004)[2] على أنه "جملة المؤسسات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسة كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية

1- طاهر حمدي كنعان، دراسة بعنوان: "الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج"، مجلة "عمران" العدد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2012، ص.46.

2- على عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني-قراءة أولية. القاهرة: مركز المحروسة، 2004.

كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتفاع بمستوى المهنة وللدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".

وفي تعريف آخر، هو "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الحاجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية"[1].

وتحصر بعض التعاريف المتعددة المجتمع المدني بتوافر العناصر الستة التالية:

أ- ميزة "الطوعية الذاتية": أي أن الانتماء أو المساهمة في تنظيمات المجتمع المدني ليس بالفرض؛

ب- ميزة "التنظيم المؤسسي" التي تميزه عن التنظيمات التقليدية او أي تنظيم لا يحتكم لهيكل مؤسسي وقانوني واضح؛

ت- ميزة "وضوح المقصد والدور" وترسم المقاصد وتحدد الأدوار بتوافق أعضاء بما يتماشى مع مصالح رؤاهم الخاصة بما يتماشى مع القانون؛

ث- ميزة "الاستقلالية": أن تكون قرارات هذه المنظمات مستقلة عن الدولة أو عن أي جماعات ضغط أخرى؛

ج- لا تستهدف الربح.

ويضيف إليها البعض (عبد الغفار شكر 2004)[2]:

ح- قبول التنوع والاختلاف مع الآخر؛

خ- وعدم السعي للوصول إلى السلطة.

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة على "أنه يتكون من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدينية والروحية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية. ومنظمات المجتمعات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص الخيرية".

1- محمد فهمي الشلالدة، المجتمع المدني، أبحاث ودراسات، عدد 23، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2003، ص.2.

2- عبد الغفار شكر. نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، القاهرة، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة-آمال 2004.

وقد تبنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة، والمصطلح حسب هذا التعريف يشير إلى "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري".[1]

وقد قسم البنك الدولي-مثلا-المنظمات لغير حكومية (التي هي جزء من المجتمع المدني) العاملة في مجال التنمية إلى ثلاث أنواع[2]:

- منظمات محلية Community-based Organizations (CBOs): وهي منظمات غير حكومية تخدم شريحة صغيرة من الناس في منطقة جغرافية محددة؛

- منظمات وطنية: وهي منظمات غير حكومية تعمل على مستوى الدولة؛

- منظمات عالمية: وهي منظمات غير حكومية عادة ما توجد في الدول الكبرى وتقوم بعمليات في دول نامية أو أكثر.

ويستخدم صندوق النقد الدولي مصطلح "منظمة مجتمع مدني"، للإشارة إلى طائفة واسعة من الجمعيات الأهلية القائمة في كل البلدان الأعضاء تقريبا، والهادفة إلى تحقيق منافع أو تقديم خدمات أو منح نفوذ سياسي لمجموعات محددة داخل المجتمع. وتضم منظمات المجتمع المدني منتديات الأعمال والجمعيات القائمة على العقيدة واتحادات العمال ومجموعات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومستودعات الفكر، وغيرها. وعادة ما يستبعد منها فروع منها فروع الحكومة (الهيئات الحكومية والتشريعية) وكذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للأفراد والأحزاب ووسائل الإعلام.[3]

فيما يصف المفكر العربي عزمي بشارة تعريف آدم سميث للمجتمع المدني، بأنه ضمن التصور التنويري للتجمع البشري المبني على عقلنة الأنانية أو دمجها في أخلاقية عامة[4]، المجتمع المدني في هذه الحالة هو الحيز الذي يتم فيه نسج العلاقة المتبادلة، أو للدقة، علاقة التبادل بين الأفراد. ولكن هذا الحيز ليس محايدا أخلاقيا أو ناجما

1- موقع البنك الدولي على الانترنت www.albankaldawli.org، آخر تحديث: مارس/آذار 2010

2 - World Bank. Categorizing NGOs. Operational Directive 14.70 (2001)

3- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، صندوق النقد ومنظمات المجتمع المدني، سبتمبر 2012، ص.1

4- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، كانون الثاني/يناير 2012، ص.118.

عن تلقائية أو صدفة التقاء الأعمال الفردية، بل هو حيز أخلاقي مبني على الاعتراف المتبادل. فالرغبة في إثارة الاحترام واكتساب العطف والمودة ولفت النظر والانتباه هي من الصفات الإنسانية.[1]

وفي المحصلة، فالمجتمع المدني يشمل المنظمات الأهلية المسجلة والتي لا تأخذ صفة قانونية محددة؛ إلى جانب التجمعات المدنية التي تتضمن تنظيمات صغيرة مثل مجلس كبار العائلة وتنظيمات أكبر مثل مجلس الحي أو منظمات مهنية أو شبابية أو خيرية أو تطوعية...إلخ. وفي رأي مقترحي هذا التعريف فهو يلاءم روح الإسلام الحنيف؛ وفق قاعدتين أساسيتين: أولاهما أن المسلم-لبنة من لبنات المجتمع المدني-مكلف بالمبادرة التطوعية التي تتجلى في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لعامة الناس وخاصتهم، سواء أكان عضو في منظمة أهلية أم لا: والقاعدة الثانية هي قوله تبارك وتعالى "وتعاونوا على البر والتقوى"(المائدة، الآية 2).[2]

الفرع الثاني-أهمية المجتمع المدني ودوره

تعتبر غالبية المجتمعات خصوصا في الدول النامية، فقيرة وتفتقد كأفراد إلى قوت يومها، فلازال أكثر من 2,2 مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أو يشارفون على الوقوع فيه. وهذا يعني أن أكثر من 15% من سكان العالم معرضون للفقر المتعدد الأبعاد. وفي الوقت نفسه، تفتقر 80% من سكان العالم للحماية الاجتماعية الشاملة. ويعاني حوالي 12% (842 مليون شخص) من الجوع المزمن. ويعمل نصف العمال، أي أكثر من 1,5 مليار عامل في القطاع غير النظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة.

وهذه الغالبية ضعيفة التمثيل وغير قادرة على إبداء آرائها في الموضوعات العامة التي تخصهم، ولا يمتلكون النفوذ الذي يمكنهم من مراعاة خصائصهم المتنوعة، وبالتالي تبرز هنا الحاجة لتشكيلهم مجموعات مدنية للتحرك في مصالحهم، وللدفاع عنهم، والإبداع في المبادرات التي تمكنهم من توفير حاجياتهم الأساسية التي تعتبر من الأولويات بالنسبة لعالم.

وتناول تقرير التنمية البشرية للعام 2014 التدابير العامة التي يمكن اتخاذها لمعالجة التمييز، وركز على ضرورة العمل الجماعي للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير المؤسسات الوطنية أو نقص في مقومات الحكم العالمي[3]، ويتأكد ذلك بما أفاده التقرير بأن وفي الواقع أن التقدم في التنمية البشرية يتباطأ منذ العام 2008.

ويتصدر العمل الجماعي اليوم ما يسمى منظمات المجتمع المدني، والذي ظهر تأثيرها في تشكيل السياسات العامة العالمية خلال العقدين الماضيين. ويتضح هذا النشاط جليا عن طريق الحملات الدعائية

1 -Adam smith, The Theory of Moral Sentiment, edited by D. D. Raphael and A. L. Macfie (Indianapolis, IN: Liberty Classics, 1982), p.50

2- جامعة الملك عبد العزيز، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، نحو مجتمع معرفة، سلسلة يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الثامن عشر، 1428، ص.13.

3 - برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره، ص.2.

الناجحة التي تشمل قضايا معينة مثل حظر زرع الألغام الأرضية. وإلغاء الديون، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان[1]، بالإضافة إلى نجاحها في جمع الكثير من الفقراء والمهمشين في تنظيمات مختلفة ومتنوعة، ونجحت في استقطاب آلاف المؤيدين في شتى أنحاء المعمورة.

وقد كان المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في بورتو اليجري، بالبرازيل في يناير من عام 2005 والذي حضره 150000 مشارك وأكثر من ألف منظمة غير حكومية بغرض مناقشة وطرح بدائل منصفة وقابلة للاستمرار لنماذج العولمة الاقتصادية الحالية، إشارة حديثة على مدى الحيوية التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني العالمية[2].

إن قطاع المجتمع المدني لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، لكنه يتسم كذلك بتنوع ثري في طبيعته وتركيبته. ولهذا السبب، تتفاوت تعريفات المجتمع المدني-كما رأينا فيما سبق-بدرجة كبيرة استناداً إلى اختلاف النماذج التصورية والأصول التاريخية والسياق القطري أو الإقليمي العام.

ومما يعكس هذا التقدير المتزايد —حسب البنك الدولي-لدور المجتمع المدني في التنمية أن مشاركة منظمات المجتمع المدني المتوقعة في المشروعات التي يمولها البنك ازدادت باطراد على مدى العقد الماضي من 21% من إجمالي عدد المشروعات في السنة المالية 1990 إلى نحو 81% في السنة المالية 2009. كما زادت منظمات المجتمع المدني مشاركتها في وضع استراتيجيات المساعدة القطرية واستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. ومع تحول منظمات المجتمع المدني إلى جهاتٍ تتمتع بقدر أكبر من النفوذ في السياسات العامة وجهود التنمية، تزداد دواعي استراتيجية البنك الدولي الرامية إلى إشراك المجتمع المدني قوةً حتى باتت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية مؤسسية فعالة لتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبخصوص تحديد مكونات المجتمع المدني، فتفرز الإسكوا مجموعات من القطاعات التخصصية التي ترتكز عليها منظماته وهي تضم:

- الجمعيات الدينية التي تقدم خدمات في المجالات الطبية والتعليمية وغيرها من مجالات التخصص وتعد من أقدم المنظمات لغير حكومية في المنطقة العربية؛
- منظمات الخدمات التي تقدم المساعدات الإنسانية على أنواعها وتتكامل مع الحكومات في أنشطتها؛

1 - Sunga, Lyal S. NGO Involvement in International Human Rights Monitoring. International Human Right Law and Non-Governmental Organizations; 2005, p.41-69.

2 -Vidal, John. Global Poverty Targeted as 100,000 Gather in Brazil. Guardian; (January 26, 2005); Agence France Press. More Than 1,000 NGOs Launch Anti-Poverty Appeal at Porto Alegere; (January 27, 2005).

– الاتحادات العمالية والنقابات والمنظمات ذات العضوية التي تقدم خدمات في المجال الاقتصادي وتدافع عن مصالح أعضائها؛

– الأخويات التي تشدد على التضامن والتعاضد ونصرة الأصدقاء والزملاء وتقدم خدمات فنية ورعوية؛

– منظمات المجتمع التي تركز على نشر الديمقراطية والإصلاح والتغيير الديمقراطي السلمي، وهي الأحدث من حيث النشأة والأكثر هشاشة لأن نشاطها يلامس العمل السياسي المباشر ويعرضها للملاحقة في بعض الحالات.[1]

وتتركز وظائف المجتمع المدني وأدواره حسب الإسكوا على المحاور التالية: مراقبة وتقييم سياسات الدولة وأداءها، والتأكد من سلامة تطبيق القوانين، ومكافحة الفساد وإساءة استعمال السلطة ومناصرة القضايا والدفاع عنها، والتوعية، والتأثير في السياسة العامة وإعلام الشعوب وصانعي القرار، والتكامل مع وظائف الدولة من حيث تقديم الخدمات كالتدريب والخدمات الإنسانية.[2]

الفرع الثالث–التعاونيات كأبرز جهد اقتصادي–اجتماعي للمجتمع المدني

تتعدد أطراف الهيكلة المجتمعية المكونة لهيكلة الاقتصاد التضامني، فهي تتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة للتعاونيات، والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والهيئات الأخرى التي تمارس نشاطا اقتصاديا، البنوك، تشمل أيضا تعاونيات الصحة، تعاونيات التأمين، مشاريع جمعيات دعم المقاولة والتنمية المحلية وأنشطة الجمعيات الناشطة في المجال الصحي والاجتماعي، وهي تعنى مجموعة حيوية ومتطورة من الفاعلين التي تدعم وتسير منظمات اقتصادية ترتكز على الإنسان، وتبرز التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية، وقد ركز عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، ونتيجة لاتساع وضخامة وكثرة تنظيمات الاقتصاد التضامني ـــ ارتأينا التركيز على التعاونيات في هذا الفرع حتى نبرز الدور الذي تلعبه، من خلال المفهوم المتداول والإنجاز المشهود.

أولا–مفهوم التعاونية

انطلقت الشرارة الأولى لما يطلق عليه "الفكر التعاوني" من طرف روبرت أوين (1771-1858)، الذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق تكاتف جهود العمال التعاونية، فاشترى سنة 1799 مصانع للغزل في مدينة نيولانارك على نهر كلايد ليديرها طبقا لنموذج مثالي أبتكره، يهدف من خلاله لمساعدة الطبقة العاملة، وتحسين حالتها عن طريق تخفيض ساعات العمل ورفع الأجور.

1- Amy Hawthorne, Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?, Middle East Series, Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, Number 44, March 2004, p.6-8.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة، ديسمبر 2010، ص.8.

وفي سنة 1834 أسس أربعة عمال من أهل باريس الجمعية المسيحية لعمال صناعة الحلي الذهبية، برأس مال قدره 600 فرنك، ونجح المشروع نجاحا كبيرا وبلغ عدد فروعه في باريس وحدها ثمانية فروع واستمر هذا المشروع حتى سنة 1873 وكان هذا المشروع أول "جمعية تعاونية للإنتاج".

بعد ذلك، جمع ثمانية وعشرون عاملا من عمال النسيج، في 15 أغسطس سنة 1843 في بلدة روتشديل وهي ضاحية صناعية من ضواحي مانشستر، من كل واحد مبلغ جنيه واحد، وأسسوا جمعية "رواد روتشديل العادلين" وكانت هذه أول جمعية تعاونية استهلاكية وقامت جمعيات على غرارها في جميع أنحاء انجلترا ثم في الخارج وتعتبر هذه الجمعية أصل الحركة التعاونية الحالية.

وبذلك تتابعت التعاونيات بأشكال متعددة وفي مناطق مختلفة، لتعزز قوتها بعد ذلك، وتحديدا في العام 1895، بتأسيس الحلف التعاوني الدولي.[1]

وقد عانت بعض الجمعيات التعاونية من بعض الضغوط في بداية نشأتها، فالجمعيات التعاونية الزراعية- مثلا-وإن عانت بدرجة أقل من النفوذ العقائدي تولدت في الناحية المقابلة من البؤس الذي يعانيه الفلاحون وبصفة عامة في فترات الأزمات العميقة ومن الشعور بالتضامن في البؤس ومن الحاجة نفسها إلى العمل المشترك، وعلاوة على ذلك فإن الزراعيين بإنشائهم لجمعياتهم التعاونية قد أعادوا روح وتقاليد المنظمات والجمعيات الزراعية القديمة التي كانت لا تزال آثارها في بعض الأحيان موجودة وإن بدرجات متفاوتة.

وكانت تلك التجارب والآراء بمثابة البذور الفكرية للتعاون كأسلوب للحياة يتلائم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالمنا اليوم.

ويرجع الفضل إلى "جون هيتشيل" في إدخال مبدأ قصر النشاط التعاوني على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، ورفض فكرة التضامن ما بين المنتجين والمستهلكين في إدارة واحدة، وقد جعل هيتشل من السيطرة الاستهلاكية هذه فلسفة جديدة وجدت رواجا جديدا، واستمرت هكذا حركة تعاونية يغلب عليها الطابع الاستهلاكي حتى يومنا هذا.

واعترف السياسيون بالتعاون كركن من أركان التنظيم الاجتماعي، وباركها رجال الدين، كما رأي فيها الاشتراكيون المعتدلون حليفا يتفق مع آرائهم، المتمثلة في تطوير المجتمع عن طريق الأداة التشريعية والاتجاه به نحو مثل العدالة الاجتماعية، والتقليل من الفوارق الطبيعية.

في حين كان الفرنسي فيليب بوشيه (1796-1865) يهتم بكيفية قيام المنتجين ببيع منتجات أعمالهم، وكان ذلك من الفوارق ما بين الفكر التعاوني ما بين فرنسا وانجلترا.[2]

1- جمال الرفاعي، التعاون في العالم، التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1964، ص.54-55.

2- جمال الرفاعي، التعاون في العالم، مرجع سبق ذكره، ص.ص.12-13، 22-23، 31-32.

وقد اقترحت اللجنة الخاصة لمراجعة المبادئ المنبثقة عن المؤتمر الثالث عشر في فيينا في العام 1930، في تقرير لها رُفع إلى المؤتمر الموالي الذي عقد في لندن في العام 1934، ما اعتبرته التفسيرات الحديثة لمبادئ روتشديل:

1. الباب مفتوح للعضوية؛
2. ديمقراطية الإدارة؛
3. رد عائد المعاملات على أساس المشتريات؛
4. وضع حد لسعر الفائدة على رأس المال؛
5. التعامل بالنقد؛
6. الحياد السياسي والديني؛
7. التعليم التعاوني.

وأوضحت اللجنة أن المبادئ الأربعة الأولى تعتبر أساسية في النظام التعاوني أكثر من المبادئ الثلاثة الأخيرة التي تعتبر طرقا وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادئ عامة. وأن عدم الأخذ بها قد يؤدى إل هدم مزايا التعاون.

وأقر المؤتمر الثالث للحلف الذي عقد في باريس سنة 1937 أهمية المبادئ السبعة وأنه إذا كان التطبيق العملي قد يلجئ بعض الجمعيات – لظروف تتعلق بها أو لظروف سياسية محيطة بها-إلى الانحراف عن الأخذ بالمبادئ الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها فان هذا لا يسلبها صفتها التعاونية[1].

ويشمل نشاط التعاونيات الشراء والبيع وتصنيع المبيعات والإقراض. بالإضافة لتقديمها لأنواع مختلفة من الخدمات سواء كانت اجتماعية أو مهنية لمصلحة أعضائها. ومن أبرز أنشطة التعاونيات:

ظهرت في يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الأولي (1914-1918) محطات صحية كبيرة تعاونية بعد الهزيمة، وانتشرت هذه المحطات في جميع مدن يوغسلافيا وقراها، واقتبس هذا النظام في بلغاريا وأماكن أخرى وزاد عدد الأطباء العاملين في هذا النظام بنسبة عالية؛

وفي المجتمع الريفي الأمريكي بالولايات المتحدة الأمريكية ظهر مستشفى المجتمع التعاوني بين الأمريكيين التعاونيين والهدف من هذه المستشفيات هو وجود طبيب خاص يشرف على عدد معين من المرضي؛

ويوجد نوع آخر من الخدمات التعاونية مثل إدخال الكهرباء إلى المناطق الريفية وقد ظهر هذا النوع في تشيكوسلوفاكيا؛

1- جمال الرفاعي، التعاون في العالم، مرجع سبق ذكره، ص.45-46.

وبدأت حركة جديدة في الانتشار، وهي قيام مجموعة من الجمعيات التعاونية لقرى متقاربة بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء، وذلك بالاشتراك مع السلطات المحلية. ويوجد هذا النوع في أنحاء متفرقة من العالم وخاصة في ألمانيا وفرنسا وشمال السويد والولايات المتحدة؛

وتواجد نوع آخر لإمداد المزارع وتتنوع في ذلك الجمعيات طبقا لإمكانياتها وشروطها ووُجد هذا النوع في انجلترا؛

وتواجدت جمعيات تعاونية خاصة بتربية الماشية والحيوانات والتلقيح الصناعي وظهرت هذه الجمعيات في انجلترا أيضا والولايات المتحدة وفي عدد من الدول الأوربية؛

وبدأت جمعيات تعاونية للري الحديث في التكوين في بلاد عدة وخاصة في أوربا والأجزاء الغربية من الولايات المتحدة (كلورادو-كاليفورنيا-مونتانا وغيرها)؛

وهناك نظام التعاون في المواصلات المحلية مثل الاتوبيسات والفيري بوت، كما في سيلان وفنلندا والتاكسيات التعاونية التي تحمل المنتجات إلى الأسواق كما في انجلترا والولايات المتحدة؛

وهناك جمعيات أخرى قامت بإنشاء الجسور التي تمر عليها عربات النقل؛

ويوجد نوع من التعاون في أمريكا وكان ينتظر آنذاك أن ينتشر في بقاع مختلفة من العالم في المستقبل القريب وهو نظام الخزانات الباردة أو الثلاجات المؤجرة، وكان ينتشر هذا النوع في أكثر من 700 منشأة في الولايات المتحدة؛

ووجد نوع من الجمعيات على هيئة مراكز تعاونية للتعبئة في الصلب وينتشر هذا النوع في بلغاريا؛

وعلاوة على ذلك وجدت جمعيات مختلفة مثل الجمعيات التعاونية للبناء في انجلترا وفرنسا وايطاليا والجمعيات التعاونية لخدمة الإسكان كما في سويسرا؛

وأخيرا، النظام التعاوني الخاص بإنشاء المدارس تعاونيا، وهذا النظام وجد في السويد، ووجد في الجمهورية العربية المتحدة (مصر، سوريا، سابقا) مشروع لإنشاء بعض المدارس عن طريق هيئة تعاونية؛

وتتصدر التعاونيات بكافة أنواعها جهود المجتمع المدني الاقتصادية الاجتماعية، نظرا لدورها ريادي الذي تقوم به في سبيل التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في العالم، ويتجلى ذلك في كثير من الخطوات التي أخذها المجتمع الدولي في سبيل لفت الأنظار إليها، فقد نشطت الأمم المتحدة بمختلف تشكيلاتها منذ الستينات من القرن الماضي لدعم دور وفكر وممارسات التعاون عبر العالم والتأكيد على الدور الريادي الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات وفي ضوء ذلك. أعلنت أول يوم سبت من شهر تموز/يوليه 1995 يوما دوليا للتعاون، احتفاء بالذكرى المئوية لإنشاء الحلف التعاوني الدولي.[1]

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، البند 93 (أ) من جدول الأعمال، الجلسة العامة 89، 16 كانون الأول /ديسمبر 1992، ص3.

وفي تقرير للأمين العام للأمم المتحدة مقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسون، مؤرخ بـــ 06 أغسطس 1996 والمعنون "مركز التعاونيات ودورها في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة"، أرفق بما سماه التقرير "بيان بشأن هوية التعاونيات".

جاء في البيان المرفق أن الحلف التعاوني الدولي أعتمد في مؤتمره المئوي، المنعقد في مانشستر، في المملكة المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1995 بيانا بشأن هوية التعاونيات تضمن مجموعة من المرجعيات الإرشادية. مستندا في ذلك إلى منظور فلسفي قائم على الاحترام التام لكل كائن بشري، وعلى الاعتقاد في قدرته على تحسين نفسه اقتصاديا واجتماعيا بمساعدة ذاتية متبادلة.

واعتمد البيان تعريف للتعاونية جاء فيه "إن التعاونية رابطة مستقلة من أشخاص اتحدوا طواعية لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، ولتحقيق تطلعاتهم عن طريق مشروع ذي ملكية مشتركة خاضع لمراقبة ديمقراطية". وتقوم التعاونيات على قيم المساعدة الذاتية، والمسئولية تجاه النفس، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والتضامن. ويؤمن أعضاء التعاونيات، وفقا لتقاليد مؤسسيها، بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة، والانفتاح والمسئولية الاجتماعية، ومساعدة الآخرين.

وفي قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2013، سلمت فيه بأن التعاونيات، بمختلف أشكالها، تعزز مشاركة الناس كافة، بمن فيهم النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية، على أتم وجه ممكن، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنها في طريقها لأن تصبح عاملا مهما من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في القضاء على الفقر والجوع.[1]

وحسب التحالف الدولي للتعاونيات، فإن للتعاونية مبادئ عبارة عن خطوط توجيهية لتحقيق قيم التعاونيات ووضعها موضع التنفيذ:

1. العضوية الطوعية والمفتوحة: التعاونيات منظمات طوعية ومفتوحة لكل الأشخاص المؤهلين للاستفادة من خدماتها والمستعدين لقبول مسئوليات العضوية من غير تمييز نوعي أو اجتماعي أو عنصري أو سياسي أو ديني؛

2. الإدارة الديمقراطية للأعضاء: التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها أعضاؤها ويشاركون مشاركة فعالة في وضع سياساتها واتخاذ قراراتها. والأعضاء من الرجال والنساء الذين يعملون كممثلين منتخبين مسئولون أمام العضوية. وعلى مستوى التعاونيات الأساسية فإن الأعضاء يمتلكون حقوق تصويت متساوية (عضو واحد، صوت واحد)، وتتم أيضا إدارة التعاونيات على المستويات الأخرى بطريقة ديمقراطية؛

3. المشاركة الاقتصادية للأعضاء: يساهم الأعضاء مساهمة عادلة في رأس مال تعاونياتهم ويديرونه إدارة ديمقراطية. ويكون عادة جزءا من رأس المال هذا على الأقل مملوكا مِلكية جماعية للتعاونية وعادة ما يتلقى

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، البند 27(ب) من جدول الأعمال، قرار، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، كانون الأول/ديسمبر 2013، ص.1.

الأعضاء مكافأة محدودة (إن تلقوها أصلا) على رأس المال الذي يساهمون به كشرط للعضوية. ويقوم الأعضاء بتخصيص فوائض لبعض هذه الأغراض أو كلها، بل ربما بتخصيص احتياطي يكون جزء منه على الأقل غير قابل للتقسيم؛ لتحقيق الاستفادة للأعضاء بما يتناسب مع تعاملاتهم مع التعاونية؛ ودعم أي نشاطات أخرى توافق عليها العضوية؛

4. الإدارة الذاتية والاستقلال: التعاونيات منظمات عون ذاتي، ذات إدارة مستقلة ويديرها أعضاؤها. وفي حالة دخولها في اتفاقيات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات، أو حصولها على تمويلها من مصادر خارجية، فإنها تفعل ذلك وفق شروط تضمن الإدارة الديمقراطية لأعضائها وتحافظ على الإدارة التعاونية الذاتية؛

5. التعليم والتدريب والمعلومات: تقوم التعاونيات بتوفير التعليم والتدريب لأعضائها وممثليها المنتخبين ومديريها ومستخدميها حتى يساهموا مساهمة فعالة في تطوير تعاونياتهم، وتقوم التعاونيات بتوصيل المعلومات للجمهور، خاصة الشباب وقادة الرأي، عن طبيعة التعاون ومنافعه؛

6. التعاون بين التعاونيات: إن التعاونيات تخدم أعضاءها خدمة فعالة وتعزز الحركة التعاونية بالانخراط في العمل المشترك من خلا بنيات محلية ووطنية وإقليمية ودولية؛

7. تعمل التعاونيات من أجل التنمية المستدامة لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها أعضاؤها.

وخلدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) يوم الأغذية العالمي في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، تحت عنوان "التعاونيات الزراعية تغذي العالم"، وعرفت التعاونية على أنها، نوع خاص من المشاريع. وهي مشروع اجتماعي يوازن بين هدفين رئيسيين:

1- تلبية احتياجات أعضائه،

2- السعي إلى تحقيق الربح والاستدامة.

وبعبارة أخرى، التعاونية هي جمعية من نساء ورجال يشكلون معا مشروعا يدار ديمقراطيا بشكل مشترك ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح. كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية.[1]

ثانيا-دور التعاونيات بالأرقام

وفقا للمعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالمنشآت التعاونية والاجتماعية، فإن عدد أعضاء الجمعيات التعاونية، في جميع أنحاء العالم، يعادل ثلاثة أضعاف الأفراد المساهمين في شركات مملوكة لمستثمرين. ففي

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، أكتوبر 2012، ص.2-3.

الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند، هناك نسبة أعلى من ذلك لأعضاء الجمعيات التعاونية مقابل المساهمين المباشرين: حيث تبلغ النسبة 1 إلى 4.

وللتعاونيات وجود بارز في العديد من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الزراعية والغذائية، والخدمات المصرفية والمالية، والتأمين، والسلع الاستهلاكية والبيع بالتجزئة، والصناعة والمرافق العامة، والصحة والرعاية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات، والحرف اليدوية. ولدى التعاونيات الزراعية حصة سوقية مرتفعة بشكل خاص في أوربا، حيث تستأثر بحصة مقدراها نحو 60% من تجهيز السلع الزراعية وتسويقها، وحصة تقدر ب 50% في توريد المدخلات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل الأرقام ذات الصلة حصة تبلغ نحو 28% في تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها، وحصة مقدارها 26% في توريد المدخلات[1]. وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعد التعاونيات الزراعية أيضا عنصرا بارزا في القطاع الزراعي. وعلى سبيل المثال، فقد جعلت التعاونيات من الهند واحدة من أكبر منتجي الألبان في العالم.[2]

وتعد التعاونيات المالية عناصر هامة في النظام المصرفي العالمي، حيث تصل إلى أفقر الناس ولها تأثير اقتصادي كبير. وتقدم خدماتها، في جميع أنحاء العالم، إلى ما يزيد على 857 مليون شخص، بمن فيهم 78 مليون نسمة يعيشون على أقل من دولارين يوميا، وتمثل 23% من جميع فروع المصارف[3].

تشمل التعاونيات المالية كلا من المصارف التعاونية (القائمة أساسا في أوربا) والاتحادات الائتمانية (التي أنشئت أصلا في أمريكا الشمالية والبلدان النامية)، وكذلك المصارف التي تملكها تعاونيات زراعية أو استهلاكية. ويمكن للمصارف التعاونية. وإن كانت مملوكة للأعضاء، أن يكون لديها عملاء من غير الأعضاء، في حين يرخص للاتحادات الائتمانية أن تقدم خدماتها للأعضاء فحسب.

وتتواجد تعاونيات عاملة في قطاع المرافق العمومية بشكل كبير في الولايات المتحدة، حيث يمتلك ما يقارب 1.000 تعاونية 42% من خطوط توزيع الكهرباء الوطنية وتقوم بصيانتها، وهي خطوط تغطي 75% من أراض البلد. وفي الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، تؤدي التعاونيات دورا رئيسيا في إدارة إمدادات المياه. وتقدم إحدى تعاونيات توفير المياه الكبيرة في المناطق الحضرية خدماتها لنحو 700.000 من العملاء.

1- المعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالمنشآت التعاونية والاجتماعية، تقرير المؤتمر المتعلق بتعزيز فهم التعاونيات من أجل عالم أفضل، الذي نظمه معهد البحوث والتحالف الدولي للتعاونيات، في البندقية، إيطاليا، يومي 15 و16 مارس 2012.

2- الأمم المتحدة، الجمعية العامة الدورة الثامنة وستون، تقرير الأمين العام، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات، 2013/06/22، ص3.

3- عرض قدم في اجتماع خبراء الأمم المتحدة المعني بتسخير ميزة التعاونيات لبناء عالم أفضل، أديس أبابا، 4-6 أيلول/سبتمبر 2012، قدمه دافيد غراس تحت عنوان "Five lessons for growing financial co-ops".

كما توجد التعاونيات في مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك الصناعة التحويلية والتشييد والنقل والخدمات. وهناك ما يزيد على 25.000 تعاونية للعمال في إيطاليا وما يزيد على 10 آلاف تعاونية للعمال في إسبانيا. [1]

ثالثا–الأثر الاقتصاد والاجتماعي للتعاونيات

تضمن الأنشطة التعاونية سبل العيش لما يناهز 3 بلايين شخص وتساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاديات الوطنية. ويفيد التحالف الدولي بأن التعاونيات تمثل ما يقدر بين 3 و10% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ إجمالي رقم الأعمال السنوي للتعاونيات الثلاثمائة الأكبر في العالم تريليوني دولار، وهو رقم أكبر من الناتج الإجمالي لإيطاليا، التي تحتل المرتبة السابعة من اقتصاديات العالم الكبرى.

وتساهم التعاونيات، إضافة إلى آثارها الكمية، في التنمية بعدة طرق:

أولا: أن هياكل ملكيتها وأهدافها تختلف عما هي عليه في المشاريع التي يملكها المستثمرون، مما يمكن التعاونيات من أداء دور هام في الحد من أوجه قصور الأسواق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للأسواق: ويمنع ذلك بدوره من تشكيل الاحتكارات ويخفض أسعار التجزئة ويتيح فرصا للابتكار ويحد من تباين المعلومات؛

ثانيا: يفيد المعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالتعاونيات والمشاريع الاجتماعية بأن التعاونيات تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق استقرار الاقتصاد، لا سيما في القطاعات المتسمة بدرجة كبيرة من عدم اليقين وتقلب الأسعار، مثل قطاعي المالية والزراعة، حسب ما يثبت ذلك تأثير المصاريف التعاونية في أوربا وأمريكا الشمالية على النظام المصرفي خلال الأزمتين المالية والاقتصادية الحاليتين بتحقيق استقراره؛

ثالثا: تركز التعاونيات على إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان الذين تقدم لهم الخدمات؛

رابعا: تعتمد التعاونيات منظورا طويل الأجل، وهو منظور تمس الحاجة إليه، لزيادة الاستثمار على الأجل الطويل؛

خامسا: وتساهم التعاونيات في توزيع الدخل بطريقة أعدل، فتساعد في الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.

ويبرز الأثر الاجتماعي الاقتصادي للتعاونيات في أوقات الأزمات الاجتماعية المتعددة. ومما قد يُأهل التعاونيات الزراعية للعب دورا حاسما في تحسين الأمن الغذائي، أن 70% من الجياع يعيشون في المناطق الريفية، وكذلك قد يكون لها دور حيوي في الممارسات الزراعية المستدامة في سياق الأزمات البيئية[2]. وتحسن

1– الأمم المتحدة، الجمعية العامة الدورة الثامنة وستون، تقرير الأمين العام، مرجع سبق ذكره، ص.4.

2- Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme. Agricultural Cooperatives: paving the way for food security and rural development (2012). Available from http://www.fao.org/docrep/016/ap431e/ap431e.pdf

التعاونيات الإنتاج الزراعي للمزارعين وتيسر الوصول إلى الأسواق والادخار والائتمان والتأمين والتكنولوجيا. وبرهنت التعاونيات على قدرتها على التعمير وإحلال السلام بفعالية في مناطق الكوارث، كما تجلي ذلك مؤخرا في استجابتها عقب الزلازل وأمواج تسونامي. وإضافة إلى ذلك قامت التعاونيات الاجتماعية بسد الفجوات الرئيسية التي تسبب فيها الكساد الاقتصادي، حيث خفضت العديد من الحكومات إنفاقها العام، بما في ذلك استحقاقات الرعاية الاجتماعية.[1]

وأثبتت التعاونيات المالية قوتها وقدرتها على التحمل منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الفترة 2007-2008، لفائدة أعضائها وموظفيها وعملائها. واحتفظت بتصنيفات ائتمانية جيدة وزادت أصولها وأرقام أعمالها وشهدت نمو قاعدة أعضائها وعملائها. وتحسنت أرباح المصارف التعاونية (عائدات متوسطها 7,5%) بين عامي 2003 و2010 مقارنة بأرباح المصارف المملوكة للمستثمرين (عائدات متوسطها 5,7%). وبين عامي 2007 و2010، تزايدت أصولها بنسبة 10% واتسعت قاعدة عملائها بنسبة 14%. وازداد ادخار الجمعيات الائتمانية بنسبة 1% في عام 2008 و15% في عام 2009 و7,3% في عام 2010؛ وتزايدت احتياطاتها بنسبة 13% وانخفضت قروضها انخفاضا طفيفا في عام 2008 ولكنها تزايدت بنسبة 7,6% و5,35%، على التوالي، خلال السنتين التاليتين.

ولم تعان في أوربا سوى أقلية من المصارف التعاونية (7%) من خسائر وتخفيضات في قيمة الأصول في الفترة الممتدة من الربع الثالث من عام 2007 إلى الربع الأول من عام 2011، في حين كان وزنها المتوسط في القطاع المصرفي أكبر بكثير (حوالي 20% من سوق الودائع). وجرى التعويض عن خسائر التعاونيات المالية بسرعة ولم تضطر إلا بضعة منها إلى قبول معونة حكومية.[2]

وأقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 بدور التعاونيات في المساهمة في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، وبصفة خاصة في البلدان النامية (قرار الجمعية العامة 288/66). وأدت التعاونيات إلى تمكين الناس مع حماية الكوكب (أحد أهداف خطة التنمية لما بعد 2015)، وتبين أنها وسيلة شاملة ومستدامة.[3]

وتوفر التعاونيات أكثر من 100 مليون وظيفة عمل في جميع أنحاء العالم، أي أكثر من الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 20%. وتشمل هذه الوظائف أعضاء التعاونيات، بالإضافة إلى العاملين في الشركات التي تقدم السلع والخدمات لها. ويقدر عدد الأعضاء في التعاونيات في جميع أنحاء العالم بمليار شخص.

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة الدورة الثامنة وستون، تقرير الأمين العام، 2013، مرجع سبق ذكره، ص.6-7.

2 - J. Mooij and W. W. Boonsta, eds. Raiffeisen's Footprint: The Cooperative Way of Banking; Amsterdam, VU University Press, 2012.

3- الأمم المتحدة، الجمعية العامة الدورة الثامنة وستون، تقرير الأمين العام، مرجع سبق ذكره، ص ,7.

وفي عام 2005، مثلت تعاونيات الألبان الهندية، التي يبلغ عدد أعضائها 12,3 مليون عضو، 22% من الحليب المنتج في الهند. ولا يملك 60% من الأعضاء أرضا أو لديهم قطع صغيرة جدا. وتشكل النساء 25% من مجموع الأعضاء.

وفي البرازيل، تعتبر التعاونيات مسئولة عن 40% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، و6% من الصادرات الزراعية الكلية.

وفي كثير من البلدان، التعاونيات الزراعية تحتل مكانة متقدمة. ففي فيتنام، 44% من جميع التعاونيات الفاعلة تعمل في قطاع الزراعة. وفي الهند، أكثر من 50% من كافة التعاونيات تخدم في المقام الأول المجتمعات بالقروض الزراعية أو توفير التسويق والتخزين وغير ذلك من الخدمات إلى الأعضاء المنتجة لها.

في عام 2008، كانت أفضل 300 تعاونية مسئولة عن إجمالي مبيعات قيمته 1,1 تريليون دولار أمريكي، وهذا يعادل حجم عاشر أكبر اقتصاد في العالم، أي كندا، ويعادل تقريبا حجم اقتصاد اسبانيا.

وفي كينيا، تتقاسم التعاونيات حصص السوق كما يلي: 70% من القهوة، 76% من الألبان، و90% من عاقر قرحا و95% من القطن.

وفي الولايات المتحدة، تسيطر تعاونيات الألبان على نحو 80% من إنتاج الألبان، وبينما في ولاية كاليفورنيا ينتظم معظم منتجي المحاصيل المتخصصة في تعاونيات.

وفي كولومبيا، يوفر الاتحاد الوطني لمزارعي البن إنتاج وتسويق الخدمات لخمسمائة ألف مزارع بن وهو يساهم في الصندوق الوطني للقهوة الذي يمول الأبحاث وتوسع مجتمعات زراعة البن.[1]

المطلب الثالث: التجارة العادلة

رغم التأكيد على إمكانيات التجارة الدولية في توفير فرص هائلة للتنمية البشرية، إلا أن النهج العالمي السائد في التجارة الدولية يعتبر بعيدا عن الانصاف، ويسير في عكس الاتجاه العالمي الرامي إلى تقليص الفوارق والإنصاف، زيادة حجم التجارة الدولية ضمن الظروف الصحيحة بوسعه أن يخفف الفقر، ويضيق شقة اللامساواة ويتغلب على الإجحاف الاقتصادي؛ لكن هذه الظروف لم تخلق بعد بالنسبة إلى الكثير من أفقر بلدان العالم، وللملايين من فقرائه.

نتناول في هذا المطلب مبادرة التجارة العادلة أو المنصفة التي تتصدر اليوم المبادرات الساعية لتصحيح الظروف المخلة على مستوى التجارة العالمية، فنتناول في فرعه الأول أهمية التجارة العالمية، ومفهوم التجارة العادلة وتاريخها في الفرع الثاني، وفي الثالث مبادئ التجارة العادلة وكيفية عملها.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، أكتوبر 2012، ص .7.

الفرع الأول-أهمية التجارة العالمية

يؤسس تقرير التنمية البشرية للعام 2005 نقاشه حول التجارة الدولية على نقطة مبدئية تتمثل في الاعتراف بكون ازدياد الانفتاح في التجارة، شأنه في ذلك شأن النمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته، بل هو وسيلة لتوسيع قدرات البشر. فمؤشرات زيادة الانفتاح-مثل نمو الصادرات ورفع نسب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي-أمور هامة، لكنها ليست بدائل عن التنمية البشرية. وأرجع التقرير لب المشكلة إلى قواعد اللعبة.

ففي الوقت الذي تشدد فيه الدول المتقدمة، على فضائل الأسواق المفتوحة، ومجالات التعامل الميسر، والتجارة الحرة؛ خصوصا في الوصفات التي تقدمها إلى البلدان الفقيرة، فإن هذه الحكومات نفسها تحتفظ بترسانة ضخمة من حواجز الحماية التجارية في وجه البلدان النامية، كما تنفق مليارات الدولارات على الإعانات المالية الزراعية، فتحول منافع العولمة لصالحها، وتحرم ملايين البشر في البلدان النامية فرصة المشاركة في منافع التجارة والاستفادة. ويخلص التقرير إلى أن "المراءاة وازدواجية المعايير ليستا أساسا متينا لنظام متعدد الأطراف. مبني على القوانين ومصمم لخدمة التنمية البشرية."[1]

ويتابع التقرير "من الخرافات السائدة عن العولمة أن زيادة التجارة كانت عاملا حافزا على بدء عهد جديد من التقارب، بحجة أن اتساع التجارة يضيق فجوة الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة، وأن العالم النامي يستفيد من وصوله إلى تقانات وأسواق جديدة.

وهذه الخرافة، مثل معظم الخرافات الأخرى، تجمع بين بعض عناصر الحقيقة وبين جرعة ثقيلة وقوية من المبالغة. صحيح أن بعض البلدان هي الآن على طريق اللحاق بالركب، وإن يكن ذلك من منطلقات منخفضة؛ إلا أن الاندماج الناجح هو الاستثناء لا القاعدة-لأن التجارة حافز على اللامساواة الكونية، بالإضافة إلى الازدهار العالمي. غير أن هذه العولمة، بالنسبة إلى أغلبية البلدان، هي قصة تباعد وتهميش.[2]

إن الوجود الظاهر جدا لمجموعة من البلدان النامية الفعالة في التصدير قد يخلق انطباعا مضللا ذلك أن سبعة بلدان نامية فقط تستأثر بما يزيد على 70% من صادرات التقانة البسيطة و80% من صادرات التقانة، ففي حين تنفرد المكسيك (طبقا لإحصائيات 2005) بنصف الصادرات المصنعة لمنطقة أمريكا اللاتينية، فيما تتعمق الهوة فيما يخص أفريقيا جنوب الصحراء، فرغم أن التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت – من 40% إلى 55% منذ العام 1990-انخفضت حصة المنطقة (باستثناء جنوب أفريقيا) من الصادرات العالمية

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، "التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو"، ص.113.

2- نفس المرجع السابق، ص.116.

إلى 0,3%. فمن هذه الصادرات، تقل حصة أفريقيا جنوب الصحراء التي يبلغ عدد سكانها 689 مليون، عن نصف حصة بلجيكا، ذات العشر ملايين نسمة. ويظهر التقرير مفارقة أخري، تبين بخصوص أفريقيا جنوب الصحراء وبكل وضوح كيف يمكن للخسائر في التجارة أن تطغى على المنافع المرتبطة بالمعونات وإعفاءات الديون. فلو أن أفريقيا تحظي اليوم بالحصة ذاتها من الصادرات العالمية التي حققتها في العام 1980، لكانت قيمة صادراتها اليوم أعلى بحوالي 119 مليار دولار (بالقيمة الثابتة لدولار العام 2000)؛ أي ما يساوي نحو خمسة أضعاف تدفقات المعونة والمبالغ الموفرة في الميزانيات نتيجة إعفاءات خدمة الديون المقدمة من البلدان الغنية في العام 2002.

في المتوسط، تجابه البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي تصدر إلى البلدان الغنية رسوما جمركية أعلى ثلاث أو أربع مرات من تلك المفروضة على التجارة بين البلدان الغنية ذاتها.[1]

فيما اعتبر التقرير أن القوانين التجارية غير المنصفة(العادلة)، وغير المتوازنة تعيق جهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[2].

وتتأكد أهمية التجارة العادلة كإصلاح لنمط التجارة السائد عالميا يوما بعد يوما، فيؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 2014 على أن معالجة أوجه القصور يتطلب اهتماما، إذا أريد للتكامل التجاري أن يتوسع بدون توليد صدمات ومخاطر إضافية:

قواعد تجارية مرنة، تحرير الزراعة، مراجعة قيود الملكية الفكرية، مراجعة قواعد توجيه التجارة في الخدمات، الأخذ في الحسبان التغيرات المناخية.

ومنه يتضح لنا كيف أن التجارة بقواعدها السائدة عالميا تساهم في تعميق اللامساواة، وتحد من فرص التنمية في الكثير من بقاع العالم وخصوصا الدول الفقيرة، التي تدخل في تنافس غير متكافئ مع دول تملك القوة المادية وفي بعض الأحيان تفرض تشريعات للحد من استفادة غيرها، في حين تحرم الدول النامية الفقيرة بحجة "حرية التجارة"!، وعليه فإن الحاجة لنمط عادل أو يسعى على الأقل للعدالة وتكافؤ الفرص يتأكد بوضوح، وهو ما يسعى إليه نمط "التجارة العادلة" المنتشر وإن كان بشكل ضعيف. الذي سنتناوله في هذا الجزء من البحث.

ففي ظل النظام التجاري العالمي القائم، يتعرض الكثير من المنتجين (دول، أفراد، مؤسسات) للتهميش نتيجة لصعوبات مختلفة تبدأ من صعوبات الوصول للسوق والفشل في الحصول على رؤوس الأموال على أسس تنافسية وعدم القدرة في الحصول على حقوقهم عند ممارسة الأنشطة. ويتحدد الدور الرئيسي للتجارة العادلة

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- نفس المرجع السابق، ص 147.

(المنصفة) في تأمين ظروف اقتصادية واجتماعية أكثر عدالة من خلال توفير شروط تجارية مقبولة وتضمن العيش الكريم لهم.

الفرع الثاني–مفهوم وتاريخ التجارة العادلة

ترجع جذور التجارة العادلة إلى نهاية الحرب الثانية، ففي ذلك الوقت، ظهرت في الولايات المتحدة نوع من التجارة مع بعض المجتمعات الفقيرة في دول الشمال (تجربة (Then Thousands Village) و ((serv).

في العام 1950، دعمت "أوكسفام" (المملكة المتحدة) في أبريطانيا تجارة المنتجات الحرفية للاجئين الصينيين.

ويعتبر العام 1964 تاريخ انعقاد المؤتمر الثاني للأونكتاد (UNCTAD)، تاريخ استثنائي، إذ طالبت دول الجنوب بضرورة اعتماد نهج تبادل أكثر عدالة، وإنصاف، مبنى على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة.

مبادرة "تجارة، لا معونة" (Trade Not Aid)، أو "تجارة أكثر، معونة أقل" (More Trade, Less Aid)، طبعا لم تكن تماثل دعوات بعض المؤلفين النيو–كلاسيك الذين واجهوا سياسة المعونات، أو عارضوا اقتصاد الهبات، لكن لإظهار حدود الدعم للاندماج المشروع في العلاقات التجارية الدولية...المعتمد على المكافأة العادلة.

شهدت سنوات العقد(1960-1970) خبرات متعددة من العلاقات التجارية العادلة (خصوصا: في العام 1964: تأسيس (ATO) منظمة التجارة المتبادلة(البديلة))، أول منظمة للتجارة البديلة من طرف منظمة أوكسفام البريطانية لغير حكومية.

برز في العام 1986، على يد الهولندي ف.فاندر هووف (بمساعدة منظمة غير حكومية مكسيكية Mexicain Solidaridad)، رمز تجاري لمنتوجات التجارة العادلة، وهذا الرمز (MAX HAVELAAR) هو مستعار من مؤلف في العام 1860 تناول اللامساواة التجارية ما بين هولندا وإندونيسيا.[1]

ويعبر مصطلح "التجارة العادلة" (Fair-trade) عن شراكة تجارية مبنية على الحوار والشفافية والاحترام وقدر أكبر من العدالة في التجارة الدولية، وبما يساهم في التنمية المستدامة عن طريق عرض شروط تجارية أفضل وتأمين حقوق المنتجين والعمال المهمشين وخصوصا في دول الجنوب.

1 - Pierre Llau, Vers une Economie Solidaire : L'expérience du Commerce Equitable, Revue Economie et Management, Université Tlemcen, N°5 Juin 2006, p.21-22.

وتعنى "عدالة التجارة"، تمكين الدول النامية من استخدام كل السياسات التجارية التي تكفل لها مصالحها بدون قيد أو شرط.

وهي نظام تجاري شفاف يدعم الناس المهمشين اقتصاديا بأسعار عادلة وظروف عمل جيدة وشراكة طويلة الأمد من خلال التجارة. (المنظمة العالمية للتجارة العادلة (World Faire Trade Organization)).

وقد أنشئت حسب نفس المنظمة لتمكين المنتجين، لا سيما الصغار منهم، وتحسين أحوالهم المعيشية بصورة مستدامة. وهي تسعى بشكل عام لإيجاد حل مستدام لمكافحة الفقر والتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية.

التجارة العادلة في يومنا هذا، خلقت تأثيرا كبيرا ليس فقط على المنتجين بل علينا جميعا[1]، والمنظمة العالمية للتجارة العادلة تضم أكثر من 350 منظمة تجارة عادلة، في أكثر 70 بلدا في جميع أنحاء العالم. ويمثل أعضائها سلسلة تزويد المنتجات، بما في ذلك منظمات التجارة العادلة، وشبكات التجارة العادلة ومنظمات دعم التجارة العادلة.

الفرع الثالث–مبادئ التجارة العادلة وكيفية عملها

تتصدر نظام التجارة العادلة، المنظمة الدولية للتجارة العادلة (WFTO)، وهي تضم أربع منظمات رئيسية في أوربا تمثل المنتجين والموزعين في الدول النامية، وهي الاتحاد الدولي للتجارة العادلة (IFTA) في هولندا، منظمات العلامة التجارة العادلة الدولية(FTL-I) في ألمانيا، والشبكة الأوربية للتسوق (NEWS) والتي تمثل أكثر من 2500 من محلات بيع سلع التجارة العادلة، والاتحاد الأوربي للتجارة العادلة (EFTA) في أوربا.

وقد تعاونت المنظمة مع الممارسين للتجارة العادلة لوضع وإرساء المبادئ التالية للتجارة العادلة، وتغطى مبادئ التجارة العادلة مختلف مراحل الإنتاج، والمنتجين، والعمالة، والبيئة، حسب الآتي:[2]

1. خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصاديا: تنشط التجارة العادلة في جهود مكافحة الفقر وإرساء تنمية مستدامة، فهي تعمل على خلق فرص للمنتجين المحرومين اقتصاديا أو المهمشين من جانب النظم التجارية التقليدية وتمكنهم من التغلب على مشكلة الفقر والاعتماد على النفس وضمان حد أدنى من العيش الكريم؛

1- منظمة التجارة العادلة، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للتجارة العادلة (السبت الثاني من شهر أيار من كل عام) الذي صادف 10 أيار/مايو 2014.

2- طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2013، ص.8-9-11.

2. الشفافية والمسئولية: تعتمد التجارة العادلة على الشفافية في عملية الإدارة والعلاقات التجارية والتعامل بعدالة واحترام مع الشركاء التجاريين. وضمان انسياب المعلومات لكافة الأطراف المعنية وتشجيع مشاركة صغار المنتجين والعمال والأعضاء الآخرين في عملية اتخاذ القرارات؛

3. بناء القدرات والإمكانات: تتميز التجارة العادلة بكونها وسيلة لتحقيق الاستقلال بالنسبة للمنتجين وتؤمن لهم علاقات التجارة العادلة الاستمرارية التي يستطيع من خلالها المنتجون ومنظمات التسويق أن يحسنوا قدراتهم الإدارية ومهاراتهم الإنتاجية وتمكينهم من أن يقتحموا أسواق جديدة؛

4. تشجيع التجارة العادلة: تعتبر الأولوية الرئيسية لمنظمات التجارة العادلة والحاجة إلى تجارة تحقق قدرا أكبر من العدالة في التجارة العالمية. حيث تقوم هذه المنظمات بتزويد عملائها بالمعلومات اللازمة عن المنظمات والمنتجات وظروف الإنتاج كما أنهم يستخدمون طرق إعلان وتسويق تتسم بالأمانة، كما يستهدفون أعلى مستوى من الجودة والتغليف ومراقبة احترام العقود التجارية والحرص على نيل المنتج الصغير فوائد منتجاته مباشرة دون استغلال من الوسطاء؛

5. تطبيق السعر العادل: وهو الذي يحدد على أساس الظروف الإقليمية والمحلية وذلك من خلال الحوار والمشاركة والرضا، ويغطي هذا السعر ليس فقط التكلفة الإنتاجية المباشرة ولكن أيضا يعوض بعدالة مقابل الإنتاج الذي يهتم بالبيئة والصحة والظروف الاجتماعية. ويعمل هذا المبدأ على ترويج مفهوم تطبيق السعر العادل للمنتجين مع الأخذ في الاعتبار مبدأ تساوي الأجر بين النساء والرجال عند أداء نفس العمل. كما يتم الالتزام بدفع الأجور فورا للعمال وبمساعدة المنتجين حسب حاجة مراحل الإنتاج الحالية أو اللاحقة؛

6. العدالة النوعية وحرية الاختيار السياسي: مساواة المرأة بالرجل في تقدير العمل وفي الامتيازات، كما تنبذ التجارة العادلة التمييز المبني على أساس الجنس أو العرق أو الانتماء السياسي، كما تضع في الحسبان الظروف الخاصة التي تتعرض لها النساء من حمل ورضاعة؛

7. ظروف العمل: تعنى التجارة العادلة بشكل أساسي بتوفير ظروف عمل صحية وآمنة للعمال، وعدم التمييز في شروط التوظيف والتدريب والمرتبات والأجور، وأن تراعى قوانين العمل الدولية والمحلية؛

8. عمالة الأطفال والإكراه: تحرص منظمات التجارة العادلة على مواثيق الأمم المتحدة الخاصة بعمالة الأطفال وأيضا القوانين المحلية والقواعد الاجتماعية، كما ترفض الإكراه في المشاركة في نشاطاتها. وتسعى لمراعاة أمان ومتطلبات التعليم والترفيه؛

9. البيئة: تعتبر أنشطة التجارة العادلة صديقة البيئة في كل ممارستها؛

10. العلاقات التجارية: تمارس منظمات التجارة العادلة العملية التجارية بأسلوب يعمل على تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لصغار المنتجين، كما أنها لا تعمل على جني الأرباح الطائلة على حسابهم. كما تنص على بناء علاقات طويلة الأجل مبنية على التضامن والثقة والاحترام المتبادل، والتي تساهم في تقدم ونمو

التجارة العادلة. وتقوم هذه المنظمات بمساعدة المنتجين في الحصول على تمويل لمرحلة ما قبل الحصاد أو الإنتاج. وتشجع عدم قيام العملاء بإلغاء الطلبات دون التشاور والاتفاق المسبق مع الموردين.

وتسمح الاتصالات التجارية المباشرة واحترام الشروط العادلة والحصول على الاعتماد، باعتماد التزامات طويلة الأجل بين الشركاء التجاريين. وتشجع الاستقلال الهيكلي للمنتجين الذين يستفيدون من الوصول المباشر إلى الأسواق، وتشجع مشاريع التنمية ذات الطابع الاجتماعي أو البيئي باعتبارها مسألة ذات أولوية مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم.

بالإضافة لذلك، فهناك هناك بعد آخر يتجلى في أن الفوائد والأرباح الناتجة عن التجارة العادلة لا تشكل هدية تقدم للمنتجين؛ بل تمثل ناتج التبادل، والالتزامات التعاقدية، وبالتالي فهي تقوى من ثقة المستفيدين بأنفسهم واعتمادهم على ذواتهم في تحقيق مستويات معيشة مرضية بما يراعى كرامة الإنسان.

أما طريقة عملها فهي تشمل مراحل الإنتاج والتسويق والتوزيع بحيث تضمن معايير محددة وتمر عبر نظام يضمن أهدافها ويراعي مبادئها. ويعتبر التصنيف أو التصديق أو ترميز المنتجات ذو أولية فهو يعطى مصداقية للمنتجات مما يمكن المستهلك من الثقة فيما يستهلك، وتعتمد التجارة العادلة إلى حد كبير على عملية "التصديق" التي تضمن للمستهلك تطابق السلعة لمعايير التجارة العادلة. وعموما لا يمكن الاستغناء عن شهادة المصادقة في حال رغبة أحد في الحصول على حق الوصول إلى شبكات التجارة العادلة. يسمح التصديق بالتحقق من الشروط التي يتم بموجبها إنتاج وتسويق المنتجات. كما أن هناك شروط تسويق وإنتاج مختلفة تتوافق مع كل منتج، تؤخذ معايير محددة بعين الاعتبار وذلك عند منح علامة تجارية تختلف من منتج واحد إلى آخر.

ويتم منح العلامات من قبل وكالات الشهادات المتخصصة والمستقلة والمنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التي لا تبيع المنتجات ولكنها بدلا من ذلك تؤثر في الضوابط في الظروف التي يمر بها الإنتاج والتسويق.

بدأ وضع العلامات التجارية في عام 1988 وذلك مع تقديم قهوة "ماكس هافلار" السابق الذكر في هولندا. ومنذ ذلك الحين، تتابع وضع العلامات لمنتجات أخرى (الشاي والكاكاو والعسل والسكر والموز وغيرها) من قبل نفس المؤسسة.

ويوجد هناك أربعة تصنيفات رئيسية للتجارة العادلة، وهي تحديداً "ماكس هافلار" (سويسرا، هولندا، بلجيكا، فرنسا والدنمارك والنرويج)، "العلامات التجارية" (أيرلندا والمملكة المتحدة)، "ترانس فير" (ألمانيا، النمسا، ايطاليا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واليابان)، "Rättvisemärkt " (فنلندا والسويد)، منذ 1997 اندمجت كل هذه الجمعيات معا، وعملت من أجل مواءمة المعايير حسب المنتج. وقد اتفقت منظمات العلامات عبر منظمة التجارية الدولية على أن مختلف شركاء التجارة العادلة يجب أن يفوا

بالتعهدات. ويستند النظام على إنشاء سجلات للمنتجين، يوافق المنتجين من خلالها على احترام بعض ظروف الإنتاج البيئية والاجتماعية في مقابل السعر الأدنى المضمون لمنتجاتها، وتمكنهم من الاستفادة من "منحة التنمية" لتمويل المشاريع الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن تلك المعايير المشتركة:

- الحد الأدنى من المعايير: ويضمن الحد الأدنى من الأسعار والأجور بالنسبة للمنتجين والعمال في بلدان الجنوب. هذه الأسعار والأجور يجب أن تغطي النفقات وتمكن من توليد دخل بما يضمن مستوى معيشة لائق للمعنيين؛
- الاستقلالية، بما يضمن مثلا، بأن يتخذ المنتجين أنفسهم قرار بشأن كيفية استخدام الأرباح الرأسمالية من التجارة العادلة؛
- ديمقراطية الهياكل؛
- قرار الاستفادة من الأرباح الإضافية ديمقراطيا داخل المنظمة؛
- يجب أن يكون للمنظمة هيكل إداري يتسم بالكفاءة والشفافية وكذلك أجهزة التحكم؛
- يفضل تنظيم الخدمات (التخزين، والتحول، والتغليف، والنقل، والائتمانات، والتدريب، وصحة العضو) بالشكل الذي يعزز الاستقلالية ويدعم عمليات التنمية المحلية؛
- تلتزم المنظمة ببذل قصارى جهدها للقضاء على الزراعات الأحادية وتنويع الإنتاج؛
- يقترح تنظيم الائتمان لأعضائها بأسعار مناسبة؛
- يجب أن تكون المنظمة مستعدة لقبول أعضاء جدد.

وتعتبر نقاط التوزيع ونقاط البيع إحدى حلقات التجارة العادلة التي تتسم بخواصها، وتتصدرها المتاجر العالمية (Magasin du Monde)، التي بدأت منذ حوالي 40 عاماً، وهي متاجر تبيع منتجات التجارة العادلة فقط. يدير هذه المتاجر متطوعون، مما يُجيز لهم أن يسلموا أكبر نسبة من إيصالات البيع للمنتجين في البلدان النامية. وتتركز معايير البيع حول 4 محاور رئيسية: العمل والعدل والتنمية والبيئة.

لذلك، وضعت المتاجر العالمية ميثاق مبادئ يلزم شركاءها بما يلي:

- استبعاد العمل القسري واحترام الكرامة الشخصية؛
- دعم المنظمات المشاركة؛
- العمل في ممارسات التجارة العادلة؛
- الحرص على الدفعات العادلة للمنتجين؛
- تشجيع المنتجين على المشاركة في مجتمعاتهم؛
- إعادة تقييم العمل التطوّعي وعمل المواطن؛
- ضمان الشفافية؛

- استخدام طرق توفير الطاقة والإنتاج السليم بيئياً.

وقد جمعت الشبكة الأوروبية للمتاجر العالمية (NEWS) منذ عام 1994، المتاجر العالمية في رابطات وطنية. وتمثل حالياً ما يزيد عن 2700 متجر في 13 بلدا، والمتاجر العالمية هي أكثر من مجرد متاجر، فهي أولاً أماكن للتوعية ولإعلام العامة بقضايا تتعلق بالاستهلاك.

ويشمل المشاركون غير المباشرون في التجارة العادلة، منظمات جماعات الضغط، ومرافق خدمات الدولة التي تدعم مالياً المشاريع المتصلة بتنمية التجارة العادلة، وهي تضم بالإضافة إلى ذلك؛ المنظمات التي تحشد المواطنين من أجل التضامن الإنمائي. وعليه، فإن هذا الأمر يتعلق بإطلاق حملات توعية بشأن التجارة العادلة أو تجميع شركات ونقاط بيع من أجل إدراج بنود اجتماعية في أعمال التبادل التجاري.

تموّل عدة وكالات تعاونية حكومية مشاريع التنمية المتصلة بالتجارة العادلة. وفي الوقت نفسه، تدعم عدة منظمات غير حكومية مشاريع تتعلق بالتجارة العادلة. هذا ما تسعى إليه التجارة العادلة، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي-الاقتصادي، الذي يتمحور حول الإنسان.

بلغ مجموع المصادق عليه والمسوق من التجارة العادلة في العالم في العام 2012، 4,8 بليون يورو (6,4 بليون دولار أمريكي (مستثنى منها تجارة العادلة الخيرية الأميركية)) بعقود مع 1,3 مليون عامل ومزارع من 70 دولة[1]. مما يؤكد على أن هذا النمط التجاري ينمو ويلقى رواجا عالميا، كما أن سعة انتشاره تعبر عن أولويته المتمثلة في صغار المزارعين الذين يتعرضون لآثار العولمة السيئة ولغير منصفة. ويحاول هذا النمط تخفيف تلك الآثار.

1- Peter Utting, Nadine Van DiJik and Marie-Adélaide Mathei, Social and Solidarity Economy Is There a New Economy in the Making?, Occasional Paper 10 Potential and Limits of Social and Solidarity Economy, United Nations Research Institute for Social Development(UNRISD), August 2014, p.3.

خاتمة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بالجزء الأول من البحث المتمثل في "الاقتصاد التضامني"، فقد كان المبحث الأول عبارة عن خلفية تاريخية لتطور الفكر الاقتصادي، تناولنا فيها الأفكار التي في رأينا ساهمت بشكل كبير في أبرز المسلمات الاقتصادية النظرية الشائع اليوم بمختلف تصنيفاتها، أما المبحثين المتبقيين فقد كانا محاولة لتحديد المفهوم، فكان الثاني تحديدا للمفهوم، من خلال المصطلحات المتعددة التي تبرز اليوم كتعبير عن حقل الاقتصاد التضامني المتشعب والواسع، أما الثالث فتناول أبرز تنظيمات الاقتصاد التضامني تبعا لأهميتها ودورها المشهود في العالم.

ومن الواضح مما سبق، بأن الاقتصاد التضامني ظهر بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي: التضامن، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها النظام الرأسمالي التقليدي.

فقد انطلقت ثقافة مضادة جديدة منذ الستينيات، شملت أنواع مختلفة من الاعتماد على النفس في ميادين مختلفة، أبرزها ثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الشخصية، كمحاولة للتخفيف من أزمة التشغيل العام التي عرفتها المجتمعات الغربية، وهو يشكل بمختلف تطبيقاته المعاصرة القاعدة الضامنة للاندماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة؛ وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية، حيث يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية، وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن أو "المصححة الموازية" للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة الرأسمال.

وتشكل تنظيمات الاقتصاد التضامني "مثلثا عمليا وعلميا" يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

الفصل الثاني:
الإطار النظري للتنمية الاجتماعية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، إذ أطلق مصطلح "عملية التنمية" على عملية تأسيس نُظم اقتصادية وسياسية متماسكة، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. كما أنه شهد تطورات عديدة منذ ظهوره وحتى اليوم، كان نتيجة ذلك التطور ظهور مفاهيم عديدة من قبيل التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية...ألخ.

نحاول في هذا الفصل الإحاطة بالإطار النظري لمصطلح التنمية عموما والتنمية الاجتماعية خصوصا من خلال التعرض للجذور التاريخية للمفاهيم وتطورها، بالإضافة لتعريفاتها ومحدداتها، وكذا الجهد الدولي الساعي للتحقيق، لكي يكتمل الإطار من خلال الشق النظري المتعلق بالتنظير، والجهود الدولية كشق عملي يختزل خبرة عقود من اللهث وراء حلم مازال مفقودا في أغلب بلدان العالم اليوم.

وقد قسمنا الفصل لثلاثة مباحث تناولنا في الأول التنمية، وفي الثاني التنمية الاجتماعية، أما الثالث فقد خصصناه للنهج أو المقاربة العالمية للتنمية الاجتماعية.

المبحث الأول: التنمية

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية لا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع .Industrialization[1]

ومنذ الحرب العالمية الثانية درجت الكتابات الاقتصادية على استخدام "التنمية" كمصطلح، لكنه مر بمراحل متعددة في تكوينه ومكوناته وتعدد مستوياته.

وعليه، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تناولنا في الأول التطور التاريخي للفكر التنموي، وفي الثاني التطور التاريخي لمفهوم ومحدد التنمية، وفي الثالث جهد الأمم المتحدة التنموي.

1- نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008.

المطلب الأول: التطور التاريخي للفكر التنموي

كانت البلدان المتطورة قبل الحرب العالمية الثانية تهتم فقط بالتغيرات المرسومة، إما لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية في البلدان النامية، أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية على عملية "التحضر". بما فيها توفير بعض الخدمات الأساسية. و لم يستعمل تعبير "التنمية" للدلالة على الأقطار أو على المجموعات من الناس إلا بعدها.

وتنبع اختلاف وجهات النظر حول التنمية لاختلاف وتعدد مستويات المنظرين وانتماءاتهم الجغرافية وحتى حقب حياتهم التاريخية.

وفي هذا الإطار، يذهب البعض إلى أن معظم النقاش حول التنمية إن لم يكن كله، يأتي من ثلاث فئات مصالح هي:[1]

- الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في العالم الثالث؛
- الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي؛
- الأكاديميين في العالم المتقدم.

وتنفرد المجموعتين الأخيرتين بالقسط الأكبر من المنشورات عن التنمية، مع وجود بعض البحوث القليلة للمجموعة الأولى، التي تتميز بكونها تنتمي للمجتمعات المتضررة من انعدام التنمية مما يمكنها من الإلمام بتركيبة تلك المجتمعات، والفرص والعوائق الحقيقية التي من شأنها دفع التنمية أو إعاقتها في المجتمعات المتضررة من فقدان التنمية. مما ألقى بظلاله على نجاعة الوصفات المتعلقة بالتنمية المصدرة من المجموعتين الأخيرتين.

وبناءا عليه، تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، تناولنا في الأول الفكر التنموي قبل الحرب العالمية الثانية، وفي الثاني الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية، بينما في الثالث تناولنا تصنيف أبرز الأفكار التنموية.

الفرع الأول-الفكر التنموي قبل الحرب العالمية الثانية

لم يوفق الفكر التنموي –إن جاز التعبير-قبل الحرب العالمية الثانية في استكمال نظرية للنمو أو التنمية تناسب ظروف الدول التي تحتاجهما (الدولة المستعمرة، النامية، المتخلفة، العالم الثالث، ... الخ)، وقد مثل الفكر التنموي أو المقابل له في هذه الفترة، فكر التجاريين، والفكر الكلاسيكي، ويشمل آدم سميث وميل وريكاردو، وكذا الفكر التنموي عند كارل ماركس وشومبتير، وكينز.

1- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، جسر التنمية، العدد الأول، كانون الثاني 2002، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.1.

بينما أقتصر آدم سميث عناصر النمو على المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، وحسب سميث فإن حرية التجارة والمنافسة تقودان عناصر النمو (المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال) إلى التوسع في أعمالهم مما يؤدى إلى زيادة(انتشار) النمو الاقتصادي. بالإضافة للنمو السكاني.

ويرجع آدم سميث عوامل النمو تحديدا إلي[1]:

- تجميع رأس المال؛
- نمو السكان؛
- رفع إنتاجية العمل؛
- حرية التجارة الدولية.

أكد "شومبيتر" على أهمية دور المنظم في دفع التقدم الاقتصادية، إذ أنه يكسر حلقة التدفق الدائري المنتظمة نتيجة للتجديدات الابتكارية التي يقوم بها بهدف الربح. تتمثل ابتكارات المنظم في إدخال منتج جديد أو تحسين مستمر في الموجود، أو طريقة جديدة للإنتاج، أو إقامة منظمة جديدة، لصناعة أخرى، وخص شومبيتر "المنظم" بصفة المبتكر حصرا بدون الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، وإنما قادر على تقديم شيء جديد تماما، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

و لم يتعرض "كينز" لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنه اهتم بالدولة المتقدمة فقط، حيث أن سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تتطلب تدخلات حكومية كبيرة، مما يتطلب أموال كبيرة، وهذا الأمر غير متوفر للدول النامية. كما أن سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى (مثل أزمة الركود التضخمي). ومن ثم فإنها سياساته المقترحة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك بسبب:

- عدم رشد الإنفاق الحكومي؛
- عدم مرونة الاستثمارات لتغيرات أسعار الفائدة؛
- عدم كمال الأسواق؛
- عدم مرونة العرض.

ومن الملاحظ أن هذه الآراء كانت لمعالجة أو تحسبا لاختلال على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة.

وقد مارست الكينزية[2] تأثيرا كبيرا على الفكر التنموي، إذ كانت قاعدة المحاسبة القومية والنماذج الاقتصادية الكلية تشكل مبادئ التخطيط التأشيري وإدارة اقتصاد مخطط، وتُركِّز على دور القطاع العام

1- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973، ص.82.

2- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، جسر التنمية، العدد 76، أكتوبر/ تشرين الأول 2008، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، ص.5.

واستثماراته في تحفيز الطلب الفعال لامتصاص البطالة، وعلى الروابط بين التراكم والنمو وضرورة العون الخارجي. وكانت الكينزية تعتبر التخلف (القصور في التنمية) توازنا مستقرا لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي وبتفضيل شديد للسيولة، وبفاعلية حدية ضعيفة لرأس المال مما يقلص عمل المضاعف. وبالتالي، فإن التنمية تفترض سياسة معدل فائدة منخفض وعرض فائض من النقود ورؤوس أموال خاصة واستثمارات عمومية.

الفرع الثاني–الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية

في مرحلة لاحقة، وتحديدا في نهاية القرن العشرين، احتل مفهوم التنمية صدارة الاهتمامات، إذ أطلق مصطلح "عملية التنمية" على عملية التأسيس لنظم اقتصادية وسياسية متماسكة، ضمن مسار التحول الذي عاشته في تلك الفترة مجموعة من الدول وخصوصا الدول الحديثة عهد بالاستعمار أو تلك التي تعيش تحت وطأته.

إن أهم الأفكار فيما يتعلق بكيفية إحداث التنمية في الدول النامية، أو الدول الفقيرة، لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، قد تطورت على أيدي الجيل الأول من إقتصاديي التنمية، ذلك الجيل الذي سادت مقولاته منذ أربعينيات القرن الماضي، وحتى بداية سبعينياته، وهو الجيل الذي قام بوضع الأساس النظري والتطبيقي لاقتصاديات التنمية بوصفها فرعا متخصصا من علم الاقتصاد.

بناءا على رأي "كينز" القائل بأن علم الاقتصاد التقليدي ربما كان ملائما للحالات التي يتمتع فيها الاقتصاد بعمالة كاملة وأنه في ظل ظروف البطالة هناك حاجة لتطوير أطر نظرية مختلفة. على أساس هذه الملاحظة، نشأ علم "اقتصاديات التنمية" تحت زعم أن الدول المتخلفة كمجموعة تتميز عن الدول المتقدمة كمجموعة بعدد من السمات، ومن ثم تحتاج إلى أطر نظرية مغايرة لتلك السائدة في تحليل مشاكل الاقتصاديات المتقدمة وأن أدوات التحليل الاقتصادية التقليدية تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الدول المتخلفة.

بروز هذا التخصص المستقل لاقتصاديات التنمية، اهتم ببناء استراتيجيات، وإحداث تحولات هيكلية، ودور أساسي للدولة، وبتراكم رأس المال.[1]

فَفِيما نقلت نماذج النمو بعد الكينزية، (هارود–دومر)، المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للادخار، المضاعف) إلى الأمد الطويل، وأعادت تفسير التخلف أساسا بالنمو الديموغرافي الشديد، إضافة إلى ضعف التراكم ونقص رأس المال، وعدم مرونة التقنيات ونقص المستحدثين المخاطرين.

1– أحمد الكواز، تطور مفهوم التنمية، برنامج اقتصاديات التنمية والنمو، برنامج التدريب الذاتي عبر الإنترنت، برنامج رقم 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2008، ص.1.

استند تحليل النيوكلاسيك على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وريوع الشركات التجارية واحتكاراتها والتفضيلات الإمبريالية وهروب رؤوس الأموال. واهتم أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها، مثل ضعف المؤهلات وندرة الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة، وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية، كما يهتم هذا التيار بدور العقليات السلبية وضعف روح المبادرة والمخاطرة وبعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يمنع التخصيص الأمثل للموارد. وركز النقديون، على التضخم واصله النقدي أساسا، ودعوْ إلى مراقبة الكتلة النقدية لتقليص النزعات التضخمية.

وقدم التحليل الثنائي (Lewis 1954) إسهاما في اقتصاد التنمية وفي تصور التخلف وعلاجه مختلفا عن التفكير الكينزي والماركسي حول عرض العمل (لا محدوديته، وتجانسه، ومرونته تجاه الأجر) وإنتاجيته. فالتخلف يسمح بتعايش بين منظومة محلية ومنظومة أجنبية عصرية.

ويظهر نموذج (Slow 1956) أن اقتصادا ما، يتميز بمعدلات نمو ديموغرافي وادخار محددة يمكن أن يعرف نموا منتظما، إذا توفرت له مرونة تقنية ورأسمال متجانس مطواع ومعلومات شفافة، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات الأسواق.[1]

وهكذا، كانت التنمية ولسنوات عديدة، ليست سوى تشخيص أو اجترار للأوضاع الذي تعيشه المجتمعات المتقدمة، وكان ذلك مرادفا لنمط مجتمع الاستهلاك الجماهيري المرتفع (Rostow 1960). مما يعني دخلا قوميا مرتفعا مرافقا لاقتصاد سوق ومجتمع متخصص يعمل فيه معظم الناس ليس لمواجهة حاجات استهلاكهم الخاصة المباشرة، ولكن لإنتاج سلع وخدمات يحتاجها أناس آخرون ويشترونها نقدا.

وبعبارة أخرى، فإن التنمية هي النمو في الاقتصاد الوطني وهيكله. وآنذاك، كانت التنمية تقاس في الغالب بمؤشرين شائعين هما دخل الفردي ومعدل النمو السنوي المتوسط للدخل القومي.

وفي الحقيقة كانت تلك الحقبة المرحلية من مفهوم التنمية، تقع تحت سيطرة واقع معاش أفرز بعض المسلمات –إن جاز التعبير–يمكن تلخيصها في الآتي:

- الفرق الشاسع ما بين حجم وهياكل ومعدلات النمو الاقتصادي في كل من الدول المتخلفة والمتقدمة؛
- الاعتقاد بأن أساس التطور هو التطور الاقتصادي، الذي ينبغي أن يتحقق كبداية؛
- العامل الاستعماري، فالقوى الاستعمارية كانت تشجع النمو الاقتصادي في بعض مستعمراتها، لتمويل الخدمات الاجتماعية التي تزايد عليها الطلب، وكذلك للرفع من القوة الشرائية التي تدعم الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدول الكبرى وشركاتها.

ومازال أغلبها موجود حتى يومنا هذا إن لم نقل كلها.

1- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، مرجع سبق ذكره ص.5.

وتميز التيار البنيوي عن النيوكلاسيك والكينزيين والماركسيين، وهو الذي ضم كلا، من مدرسة أمريكا اللاتينية CEPAL (Prebisch1950) والمدرسة السويدية (Myrdal 1959) والفرنسية (Perroux 1958) والأمريكية (Hirschman 1964)، ومن أبرز إسهاماتها، النظر إلى اختلال التوازن على أنه عملية تراكمية وتنمية أعناق الزجاجة البنيوية وتفكك وتجزؤ الأسواق، وكذلك رؤيته المتشائمة للتجارة الخارجية (Singer 1950, Lewis 1956)، ودور السلطة والصراعات في عملية التنمية (استثمارات مخططة، تخطيط مركزي)، وخرق التوازن المستقر والإقلاع (Rostow 1960)، ودور العون الخارجي في التغلب على ضغوط مستوى تأهيل السكان وقصور الادخار الداخلي ونقص القطع الأجنبي. كما بحث التيار البنيوي السببية الدائرية والحلقات الشريرة، وحلقة الفقر المفرغة التي تعني أن الفقر ينجب الفقر. وعرض هذا التيار "التنمية غير المتوازنة" مقابل أنصار "النمو المتوازن" الذين يرون ضرورة توزيع قطاعي كبير في الاستثمارات من أجل السماح للسوق بأن تلعب دورها في التسوية ولخلق وفورات خارجية.

كما ناقش "التيار البنيوي" أطروحات التبعية والهيمنة واهتمام الاقتصاد بالخارج، والتبعية وتدهور حدود التبادل، فَرَأوْا أن التبادل الدولي يميل إلى نشر تفاقم اختلالات التوازن، كما أن التوزيع غير العادل بين الأمم لرأس المال والأنشطة والثروات يوضح الهيمنة والعلاقة غير المتكافئة بين القوى الاجتماعية.

وقاد استقلال أفريقيا وبعض الدول الأسيوية والكاريبية إلى تدويل وإجمالي المشاكل. وتجذر الفكر التنموي تحت اسم "تيار العالم الثالث" حول مشكلات الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ واستغلال الطبقات من قبل البورجوازيات والإقطاعيات، والصراعات الاجتماعية. ونشطت في هذه الفترة كتابات تشرح أو تدين التبادل لغير متكافئ أو ترد على أفكاره (Palloix, Amin, Emmanuel).

وتشكل "التيار البنيوي" مقابل الفكر الاقتصادي السائد في التنمية. كما تشكل تيار ""الفكر الماركسي الجديد (الراديكالي) كرد فعل مقابل "التيار الإصلاحي" ومقابل "التصورات التطورية" لروستو. وقد انتقد "الفكر الراديكالي" خطاب البورجوازية المحيطية أو التحليلات المهتمة بالعناصر السياسية والثقافية عوضا عن اهتمامها بصراع الطبقات. واعتبر أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال المالية بقدر ما هو استحالة استعمال الفائض الاقتصادي لأغراض إنتاجية. لأن الفائض الاقتصادي في العالم الثالث يمتصه ملاك العقارات والتجار والدولة والمشاريع الأجنبية على حساب التجهيزات الإنتاجية الوطنية.

وحسب بيتلهايم فان بلدان العالم الثالث تتميز بالتبعية والاستغلال، والمنقذ الوحيد هو التخطيط الشامل طويل الأمد يمكن من ضمان الخيار التقاني والتوزيع القطاعي للاستثمارات وتحسين القسمة بين التراكم والاستهلاك.

أما مدرسة "التبعية الأمريكية اللاتينية" فإنها تركز على أن الاندماج في الرأسمالية هو العامل الحاسم في التخلف، وترفض على العموم مشروع العصرنة الرأسمالي، وتعرض قطيعة مع التكامل الخارجي. ويرى هذا

التيار، أنه في دول المحيط في النظام الرأسمالي الخاضع للتبعية التكنولوجية يتم تركيز الدخول لصالح الرأسماليين، وينجم عن تشوهات قطاعية مواتية لسلع الرفاه وسلع التجهيزات. وأن الأنشطة الرأسمالية تقود إلى بطالة حضرية وتضخم في القطاع الثالث ونقص في التصريف.[1]

وتعد التبعية حتى اليوم —حسب رأي البعض–أبرز مظاهر العلاقة ما بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، ومن هنا يمكن القول بأن التبعية هي جوهر التخلف وأن التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية.[2]

وفي هذا الاتجاه يبرز نموذج التنمية المستقلة/المعتمدة على الذات كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التي يرى أصحابها أنها في حكم المسلمات، ويبررون ذلك بما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية، كما يثير أصحاب هذا الاتجاه قضيتين أساسيتين في بناء نموذجهم البديل، وهما:[3]

– الاستقلال والاعتماد على الذات: فالمقصود عندهم بالاستقلالية ليس الانعزال أو القطيعة الكاملة مع القطاع الخارجي. كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي. فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلا عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم. وإنما جوهر استقلالية التنمية–حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله–هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي. ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية؛ فلا تنمية في غياب السيادة الوطنية، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتيات على التنمية وانتقاص من "الحق في التنمية". وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية، واعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول؛

– التعامل مع العولمة: يقتضي تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك حقا ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي (باعتبار أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى). ومع ذلك، فإن هذه الدول لا

1– محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.5-6.

2– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق –مصر، الطبعة الثانية 2001، مرجع سبق ذكره، ص.23.

3– إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، المؤتمر الدولي "مقاربة جديدة لصياغة السياسات التنموية" المعهد العربي للتخطيط، بيروت، مارس 2006، ص.ص. 35، 36.

تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عند ما يكون ذلك في صالحها. فهي لا تلتزم دوما بما تطلب من الآخرين الالتزام به. وهي تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلا بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء باستمرار الدعم الزراعي لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع، أم بالتشدد في فرض القيود التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها.

ويُستشهد على ذلك بما ورد في ملخص تقرير التنمية البشرية 2005 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أن الدول المتقدمة قد تحايلت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعي، وذلك بإعادة هيكلة هذا الدعم بدلا من تخفيض إجمالي مخصصاته. فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعي إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى في اتفاقية الزراعة، أي من الصندوق البرتقالي (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح له طالما اقترن بتخفيض للمساحات المزروعة). والحق أن مخصصات الدعم الزراعي قد ازدادت في الدول المتقدمة. وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة في الدول الفقيرة تزيد قليلا عن مليار دولار في السنة، فإنها تقدم دعما لمزارعيها بما يقل قليلا عن مليار دولار في اليوم.[1]

وكان للفشل في تحقيق التنمية في البلدان النامية عبر العامل الاقتصادي، كأساس للتطور، كان له دورا كبير في الانفتاح والبحث عن الهدف المنشود ضمن مقاربات جديدة.

واقترنت أغلب تلك النماذج السابقة بتطبيقات في مجال السياسة الاقتصادية، والإيمان بفشل السوق في البلدان النامية، ولذلك لابد من دور إنمائي للدولة (Development State)، بالإضافة لأولوية التوجه للسوق المحلية.[2]

واعتبرت الفترة الزمنية ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1973 العهد الذهبي للنمو الاقتصادي. ولوحظ أن القصور الحقيقي لنظرية التنمية لم يكن في اختيارها للوسائل اللازمة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي (كتراكم رأس المال والتصنيع واستنفار فائض العمال في القطاع الريفي والتخطيط والدول النشطة اقتصاديا) وإنما تمثل في الإدراك غير الكافي بأن النمو الاقتصادي ليس إلا وسيلة من بين الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف كبرى[3]، بالإضافة إلى أنه أي النمو الاقتصادي في حقيقة الأمر، لا يمثل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف تنموية حيوية.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005_ملخص، ص. ص. 32-34.

2- أحمد الكواز، تطور ومفهوم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص.ص.3-4.

3- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.9.

وجاء الجيل الثاني منذ 1973 بمقولة أنه يمكن تحليل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية باستخدام الإطار التحليلي الذي توفره النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، ومن ثم فإنه ليس هناك من داع لفرع متخصص لاقتصاديات التنمية. وبحلول نهاية تسعينات القرن الماضي، فإنه يمكن القول بأن الجيل الثاني من اقتصادي التنمية قد أعاد اكتشاف أهم مقولات اقتصاديات التنمية التي أخذت تعرف "بالنظرية الراقية للتنمية" (كروغمان 1993).[1]

ولم يكن البناء النظري لنظريات التنمية لوحده عرضة للنقد، بل أيضا المشاهدات الواقعية لنتائج السياسات والاستراتيجيات التنموية التي أفرزتها تلك التحليلات كانت عرضة للنقد.

ولم يستغرب البعض (على عبد القادر على 2008) تعرض نظرية التنمية الاقتصادية، وتحديدا، من وجهة النظر التطبيقية، إلى الهجوم من مدخلي التصنيع والتخطيط، وذلك استنادا على الشواهد التجريبية لمسار النمو في عدد من الدول المختلفة خصوصا دول أمريكا اللاتينية وآسيا. ففي أوائل الستينات أبرزت بعض النتائج التطبيقية فشلا، فمثلا، فشلت الدول التي اتبعت سياسات التصنيع لإحلال الواردات تحت مظلة التخطيط والحماية (الهند والصين) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة-وإن كان وضع الهند والصين اليوم مغاير-، بينما استطاعت دول أخري (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بإتباعها سياسات اقتصادية تحريرية استهدفت تحقيق مصفوفة للأسعار التنافسية بغرض تحفيز المنتجين للإنتاج للسوق العالمية.

أعيد، في مناخ الأزمة، طرح تساؤلات حول التصورات الإجمالية للتنمية، فحصل، من جهة، تراجع الرؤية الخطية عن مكانها لصالح تحليلات لمسارات متعددة موسومة بإمكانية انقلاب النزعات ولتصبح المحددات الهيكلية ثانوية تجاه أدوار "اللاعبين" والهياكل الاجتماعية. ومن جهة ثانية، عرفت التيارات النظرية بعض التلاقي بإدماج معالم هيكلية وعناصر غير سوقية في التيار النيوكلاسيكي، وبالأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النقدية والمالية وسلوكيات الأطراف على المستوى الجزئي في التيار البنيوي. كما أُعتمد على نمذجة اقتصادية كلية تدمج المتغيرات البنيوية (Taylor 1983)، وتأخذ بالاعتبار الأسعار النسبية وتحليل الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح.

أخذت المدرسة الفرنسية التنظيمية ذات الجذور الماركسية والكينزية والمؤسسية (Boyer, Aglietta, Tissier) تعيد الاهتمام بالأشكال المؤسسية وآثارها. وكانت قد أخذت المجتمعات الصناعية كحقل أساسي لها، غير أن بعض مؤلفيها أخذوا بعين الاعتبار المجتمعات المحيطية (Lipietz, Ominami, Tissier).

وركزت المؤسسية الجديدة (Coase, Williamson) على دور المعلومات عن السوق التي بقيت المرجع الوحيد للفاعلية وتكلفة تبادلها وأنماط تنظيمها وتحليلها وأنماط تنسيق الأنشطة من خلال القواعد الخاصة

1- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، نفس المرجع السابق، ص.2.

بمختلف المجتمعات. ويلاحظ المرء في هذه الحقبة نقدا مزدوجا لاقتصاد التنمية الأول من داخل الاقتصاد، وتحديدا من قبل التيارات التقليدية التي ترفض مخصوصية اقتصاد التنمية مشيرة إلى التقدم في المجالات النظرية والتخصصية في التحليل الاقتصادي. والثاني من التيارات التي تدين "التمركزية" و"الاقتصادوية".

وعلى الرغم من تأكيد بعض الكتاب على تراجع اقتصاد التنمية (Hirschman, Sears)، فإن الدراسات المتنوعة لم تثبت صحة هذا الرأي، ولكن يلاحظ أن هذا الاختصاص قد شهد تفتتا إلى مجموعات فرعية من الاختصاصات؛ الأمر الذي سمح له أن يستند على أوجه التقدم النظرية الخاصة بمختلف الاختصاصات. كما فقد الاختصاص أيضا مخصوصيته، من حيث، أن الأسئلة الرئيسية التي طرحها قد انتقلت أيضا إلى المجتمعات المصنعة مثل قضايا الثنائية، وتجزؤ السوق وعدم تناسق المنظومات الإنتاجية في اقتصاد مفتوح...الخ. ومع مسار الاختلاف المتصاعد بين أوضاع أمم العالم الثالث، فإن الفروق بين اقتصاد التنمية والفكر الاقتصادي العام بدت على أنها فروق بالدرجة وليس بالطبيعة.[1]

ويبرز انتقاد اقتصاد التنمية دور القوى المحلية والأشكال اللانظامية وغير المؤسسية. ويأخذ بعين الاعتبار خصائص عدم الاستقرار في العالم وما يفرضه من تفضيل التنويع والأمد القصير (السيولة والفورية)، والتزاحم على البقاء، وانتشار "اللانظامية" في الأنشطة الإنتاجية والتمويلية، والهيكلة الاجتماعية.

ونتيجة للأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في سبعينيات القرن الماضي، وهيمنة منظمتي "بريتون وودز" (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على عملية صياغة السياسات التنموية في العالم، كانت الفكرة المحورية لقضايا التنمية، ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في "الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في "فقر السياسات"، ومن ثم فإن اهتمام صناع القرار لا بد وأن يركز على الأسواق والأسعار والحوافز. بالإضافة لنزوع (الجيل الثاني 1970-إلى اليوم) لعالمية النظرية الاقتصادية الحديثة بمعنى أن ما يسمي "اقتصاد التنمية" ليس سوى فرع من "الاقتصاد التطبيقي" للنظرية التقليدية الحديثة ولا يحتاج لعلم فرعي خاص بها.[2]

وأصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية، ووفرت تبريرا لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة عن هذه المظاهر.

وقد طرح كتاب "إقامة مجتمع التعلُّم (إنشاء مجتمع واعٍ): منهج جديد للنمو والتنمية، والتقدم الاجتماعي 2014" لـــ"جوزيف ستغليتز"و"بروس غرينوولد" فكرة مفادها أن التغير الفني هو عملية تعلُّم وأن الشركات تنمو والبلدان تتطور لأنها تتعلم بثلاث طرق-الاختراع، والابتكار (تكييف الاختراعات على عمليات الإنتاج)، "وتعلُّم كيفية التعلُّم"، ويقول المؤلفان أن ما يميز الاقتصاديات الناجحة عن الاقتصاديات

1- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.6-7.

2- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.12.

الأقل نجاحا هو عملية التعلُّم التي تتيح للشركات والقطاعات، وفي نهاية الأمر الاقتصاد ككل، تحقيق إمكاناتها الحقيقية.

بالإضافة لتقديم الكتاب منظور جديدا لدور الحكومة في تحفيز النمو والرفاهية. فالمعرفة سلعة عامة ولولا التدخل الحكومي لن تتوفر لها الموارد الكافية في اقتصاد السوق التنافسي. وتتوقف درجة التدخل الحكومي التي تؤدي إلى أكبر قدر من التعلُّم على الظروف القُطرية. وفي هذا الإطار قدم "فيليب أغيون"، نصيحة نصت على أنه، وعند القيام بتجربة، ينبغي التأكد من القدرة على إيقاف التدخل إذا تبين عدم كفاءته.[1]

هذا ما كان من التطور التاريخي للفكر التنموي، حسب التسلسل الزمني للأفكار وارتباطها فيما بينها، ومن الواضح أن الفكر التنموي اليوم في شقه النظري، يتجه إلى الاعتماد على الإنسان، وانحسار للسوق ودخول الدولة على الخط بشكل أو بآخر، على الرغم من أنه خلال الأزمات الاقتصاد التنموية في العقدين الأخيرين برزت هيمنة الفكر التقليدي وحصرية السوق على مستوى الشق العملي والواقع الاقتصادي العالمي، رغم النداءات الفكرية وحتى بعض الرسمية التي تدعوا لوقف هيمنة السوق وآلياته الذاتية على تحديد مصير البشرية.

الفرع الثالث-تصنيف أبرز الأفكار التنموية

في الجزء السابق من هذا الفصل تعرضنا لمختلف الأفكار التنموية على شكل مسح شامل لأبرزها اعتمادا على التسلسل الزمني والارتباط الفكري فيما بينها، بينما في هذا الجزء نحاول تصنيفها حسب المدارس الفكرية مما يعطينا صورة أكثر وضوحا لطبيعتها ومنطلقاتها الفكرية إضافة لتأثيرها حسب المراحل المختلفة لتطور الفكر الاقتصادي.

وبشكل عام، تمحور الفكر التنموي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حول ملائمة النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة لظروف الدول المختلفة وحول وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة من جانب والدول المتقدمة من جانب آخر.[2]

وعلى هذا الأساسين تم تصنيف نظريات التنمية الاقتصادية في أربعة أنواع على نحو ما يوضح الجدول التالي: (هيرشمان 1981).

الجدول رقم 1-نظريات التنمية: تصنيف هيرشمان

أسس التصنيف	رفض مقترح وجود منافع متبادلة	قبول مقترح وجود منافع متبادلة

1- تعلُّم النمو، قراءة في كتاب، مستقبل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2014، ص.56.

2- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مرجع سبق ذكره ص.2-3.

	بين الدول	بين الدول
رفض مقترح شمولية النظرية الاقتصادية	نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الجديدة	نظريات اقتصاديات التنمية
قبول مقترح شمولية النظرية الاقتصادية	النظرية الماركسية	النظرية التقليدية الحديثة للتنمية

أهم الملاحظات حول هذه النظريات لتي تم تصنيفها اقتصرها على عبد القادر على حسب الآتي[1]:

1- نظرية اقتصاديات التنمية: تبلور خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي ما أسماه "تقليد علمي عام" ترتب عليه رفض قابلية تطبيق نتائج ومقولات النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة على كل الدول بغض النظر عن مرحلتها التنموية، من جانب؛ وقبول مقترح وجود منافع متبادلة بين مختلف الدول، استعمارية كانت أو متخلفة، من جانب آخر. هذا وقد كان من أهم أسباب تبلور هذا "التقليد العلمي العام" ما اختص به عدد من الدول المتخلفة من خصائص ثقافية تحدد أنواع السلوك الاقتصادي والاجتماعي وتختلف اختلافا جوهريا عن الخصائص الثقافية في الدول المتقدمة؛

2- النظرية التقليدية الحديثة للتنمية: تستند هذه النظرية على القول بوجود نظرية واحدة للاقتصاد هي النظرية التقليدية الحديثة والتي تتكون من عدد من النظريات البسيطة ولكنها ذات قوة تفسيرية عالية، قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان. كذلك تستند هذه النظرية على قبول مقترح المنافع المتبادلة بين الدول وذلك بحكم النتيجة القائلة بأن المنافع المترتبة على اقتصاديات السوق (بمعنى تعظيم دالة رفاهية المشاركين في الحياة الاقتصادية) تنطبق على الأفراد والدول على حد سواء؛

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البناء النظري للتقليدية الحديثة قد استند على الأفكار الأساسية التي قام بها آدم سميث، الذي لاحظ فيها أن الدوافع الاقتصادية للأفراد تتركز حول المصلحة الذاتية، وأن السعي نحو تحقيق المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام وأن الفرد في سلوكه نحو تحقيق مصلحته "الذاتية تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزءا من مقصده". وقد كان لهذه النظرية ممثلين في أوساط المهتمين بقضايا التنمية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لعل أشهرهم لورد بور وفاينر، وشولتز.

3- نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية الحديثة: هي نظرية تستند على رفض مقترحي عالمية علم الاقتصاد ووجود المنافع المتبادلة. ويستند هذا الرفض على ملاحظة أن أهم السمات الجوهرية للعلاقات بين الدول المتخلفة والمتقدمة. في إطار النظام الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا هي الاستغلال والتبادل اللامتكافئ، وأنه

1- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، نفس المرجع السابق ص.3-4.

كنتيجة لعملية الاستغلال التي طال أمدها فقد أصبحت التركيبة السياسية والاقتصادية للدول المتخلفة مختلفة كل الاختلاف عن أي وضع هيكلي شهدته الدول المتقدمة في ماضي أيامها، ومن ثم فإنه سيكون من المستحيل على الدول المتخلفة أن تسلك في مسار تنميتها نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة مما يعني أنه سوف لن يتاح لها إحداث نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي. وبمعنى آخر، إذا كان مقترح أحادية علم الاقتصاد في الخطاب الماركسي يعني أن الدول المتقدمة تعكس صورة المسار الاقتصادي للدول المتخلفة، فإن النظرية الماركسية الحديثة ترفض مثل هذا المقترح. هذا وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هذه النظرية قد تبلورت تحت تأثير "باران" في كتابه الهام " الاقتصاد السياسي للنمو". وكما هو معروف، فقد تبلورت نظرية التبعية المشهورة لتفسير تطور الرأسمالية في أمريكا اللاتينية؛

4- نظرية التنمية الاقتصادية الماركسية: هي نظرية ترفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة (بسبب الاستغلال كما في النظرية الماركسية الحديثة) إلا أنها تقبل مقترح أحادية علم الاقتصاد (الماركسي في هذا الحال)، التي استشفت من ملاحظة ماركس الشهيرة القائلة بأن "الدول الصناعية الأكثر تقدما لا تفعل شيئا سوى رفع صورة مستقبلها هي لتلك الدول التي تعقبها على السلم الصناعي".

وعطفا على تصنيف "هيرشمان" أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الفكر التنموي المعاصر لاقتصاد عالمي، يتسم بعدم الاستقرار وبتعاظم الضغوط المالية ومواجهة الضغوط الخارجية، استعادت فيه النظرية النيوكلاسيكية مكانا مهيمنا في البلدان النامية... وهكذا فان القيادة العقائدية التي لعبتها مؤسسات بريتون وودز أدت إلى تنشيط فكر ليبرالي يدعو إلى العقلانية والى تنسيق السلوكيات الفردية من خلال السوق التي أعيد الاعتبار لها بأنها المرجع والمثال. كما اعتبرت المؤسسات والقواعد والمعايير الاجتماعية كتشوهات تخرب السوق في أحسن الفروض ليست إلا علاقات تعاقدية بين إرادات فردية.

وأحدثت مشكلات برامج الإصلاح ميلا إلى إعادة التركيز على الآثار السيئة لتدخل الدولة، وبالتالي تجديد الأدوات النيوكلاسيكية حول الأسواق الفعالة، وإدارة المخاطر ودور المضاربات التثبيتي والتنبؤات الرشيدة. كما تميزت هذه الفترة بعودة الاقتصاد الكلي بشكل جديد.

وقد شهدت الفترة أيضا، إدماج العناصر السياسية في التحليل الاقتصادي والنمذجة، كالديمقراطية والخيارات العمومية. ولم يعد مقبولا أن تتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وفي آليات عمل الأسواق، أو أن تقوم بتملك وإدارة الأصول، وبات ينظر إلى الدولة على أنها مجموعة من الأعوان ذوي المصالح والسلوكيات الرشيدة.

وفي المرحلة الأخيرة، برز فهما أكثر تقدما لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق، التي اشتملت على وجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و"الأسواق غير الكاملة" و"تكاليف التبادل" و"انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات". تؤدي كل هذه الظواهر في نظام الأسواق إلى توسع مدى

"إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و"التأثيرات الخارجية" التي كانت تتطلب تدخلا انتقائيا بواسطة الدولة، على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية في تحليل التنمية، ووفرت تبريرا لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم ومحدد التنمية

برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، وذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[2] وقد أخذت مفاهيم ومقاربات محددة على فترات، نستعرض أبرزها في هذا المطلب من خلال فرعين، نتناول في الأول التعاريف المتعددة لمفهوم التنمية، وفي الثاني المقاربات المحددة للتنمية.

الفرع الأول–التعاريف المتعددة لمفهوم التنمية

يصف البعض مفهوم التنمية بالغموض ويبرر ذلك بكونه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة في كل جهد يبذل من أجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معها وهي التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور...

ولتمييز مفهوم النمو الاقتصادي عن مفهوم التنمية الاقتصادية، عرف كلا من "شومبيتر" و"مسز يورسولا هيكس"، الأول على أن المراد به تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو عليه في الدول الرأسمالية المتطورة، أما الثاني فيتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد.[3](نقلا عن ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الطبعة الثانية 2013، ص.72)

1- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.12.

2- فولفجانج ساكس، قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، جمهورية مصر العربية، العدد 1252، 2009، ص.25.

3- Schumpeter and Mr Usule Hick: Schumpeter J.A The theory of economic development, pp63-66, lerning about economic development, Oxford economic paper, Fubruary, 1957, p.1 in M.L Jhingan, p.4.

كما كانت التنمية تعرف بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن. بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية. فعرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي (الذي ظل في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادر على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا. وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا (بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا).[1]

وانتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية، بالإضافة اُستحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.[2]

وتعرف التنمية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.[3]

والمهم من منظور تحديد مفهوم التنمية هو أن خبرة التنمية في الخمسينيات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل. وبعد ما كان النمو الاقتصادي هو الملك المتوج الذي ينفرد وحده بعرش التنمية، اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه من العرش أو على الأقل بإفساح مكان على عرش التنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية، وذلك إلى جانب النمو الاقتصادي.[4]

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص.13.

2- جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص.21.

3- كامل عبد الملك، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2008، ص.20.

4- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص.16.

فيما عرف "مفهوم التنمية" المؤتمر الدولي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية الذي عُقد في البرازيل عام 1962، بأنه يعنى "النمو زائدا التغيير في الاتجاهات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية".[1]

وعرفت الأمم المتحدة "التنمية" في الإعلان العالمي "الحق في التنمية" بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[2]

وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية للعام 1992، فإن التنمية هي: "عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية لتفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية. ومع ذلك فالتنمية تتطلب المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع كما أنها تشمل عناصر الإنتاجية والإنصاف والعدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين حيث أن:[3]

1. عنصر الإنتاجية يعني توفير الظروف للإنسان ليتمكن من رفع إنتاجيته وإشراكه مشاركة فاعلة في توليد الدخل وفي العمالة بأجر؛
2. عنصر الإنصاف والعدالة يعني تساوي الناس في الحصول على نفس الفرص؛
3. الاستدامة وهي مأسسة بمفهومها الشامل من خلال تعزيز دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية؛
4. ويقصد بالتمكين تعزيز قدرات الأفراد في مختلف المجالات والمستويات حتى يستطيعون المشاركة الفاعلة في التنمية.

فيما أن المفهوم الحديث للتنمية (حسب معتز بالله عثمان 2013) يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة، ومظاهر القمع السياسي والاقتصادي. وعليه فإن المؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية تتعلق بقياس الفقر والفقراء ومعدلات البطالة واللامساواة والحرمان من الخدمات والسلع العامة، وليس بالاعتماد على مؤشرات دخل الفرد الحسابي والناتج القومي وحدها، فما هي جدوى التنمية إذا زاد دخل الفرد وبقيت مؤشرات الفقر والبطالة واللامساواة كما هي؟.

ويعزز هذا المفهوم الحديث من دور الناس في المشاركة في إحراز التقدم باعتبارهم شركاء فيه وليسوا فقط كفئات مستفيدة من برامج التنمية التي يطبقها من برامج التنمية التي يطبقها أشخاص آخرون، وتقييم ما إذا كانت هذه التنمية قد ساهمت في تعزيز وتوسيع الحريات التي يتمتع ها الناس.

1- محمد أحمد داني، اللامركزية والتنمية في الألفية الثالثة الميلادية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد الخامس إبريل 2008، ص.67.

2- الأمم المتحدة، "إعلان الحق في التنمية"، قرار الجمعية العامة رقم 128/41، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986، ص.1.

3- الجمهورية اليمنية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، الخلفية النظرية في أساسيات العمل التنموي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الإصدار الأول 5 فبراير 2011، ص.14.

وتلعب الحرية دورا مزدوجا بوصفها غاية ووسيلة في إثراء حياة البشر، وتشمل القدرة على تفادى أنواع الحرمان، كالجوع واعتلال الصحة والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.[1]

أما التنمية من منظور إسلامي فتعنى "عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهارته المادية والمعنوية تحقيقا لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض برعاية ولي الأمر ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي بعيد عن أي نوع من أنواع التبعية".[2]

الفرع الثاني-المقاربات المحددة التنمية

تعددت المقاربات المحددة للتنمية ففي البداية كانت التنمية تعنى مجرد تحقيق معدل نمو اقتصادي مرضي، لتبرز التقانة بعد ذلك كمحدد، لتدخل الجوانب الاجتماعية بعد ذلك في تحديد التنمية، هذا الفرع هو محاولة لاستعراض التطور التاريخي لمحددات التنمية

أولا-مقاربة النمو

كان (Rostow 1960) يرى أنه على الدول النامية أن تمر بمجموعة من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي، استخلصها من تجارب الدول الأوربية، في هذه المرحلة اقتصرت جهود التنمية على تجاوز المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية (المناخ غير المواتى، التربة الفقيرة، ندرة الموارد المعدنية (الفحم فلزات الحديد))، ونقص رأس المال والبنية التحتية الاقتصادية، لتشمل الجهود بعد ذلك متغيرا جديدا تمثل في الموارد البشرية.

لاقت فكرة النمو الاقتصادي بعد نهاية الحرب العالمية رواجا كبيرا، حيث فسرت ظاهرة النمو الكبير بما حققته بعض الأقطار الأوربية بعد سنوات الحرب من معدل نمو في دخل الفرد ما بين 4% إلى 5% بالقياس إلى نموه الثاني في الثلاثينات والذي تراوح فيه معدل النمو ما بين 3% إلى 4% ثم تحققت معدلات أفضل في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين. ولكن منذ انتشار ظاهرة الفقر في أواخر الخمسينات جعل ذلك الاهتمام أقوى بقضية التنمية في الدول النامية حيث كانت وما زالت تعيش حلقة فقر مفزعة Vicious Circle والتي أملت أهمية كسر حلقاتها عبر طريق الاستثمار الرأسمالي والتكوين الرأسمالي Capital Accumulation بمعدل يفوق وباستمرار معدل الزيادة السنوية لعدد السكان، ولذلك فإن ضعف الاستثمار يؤدى بدوره إلى ضعف النمو.[3]

1- معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 9-10 مايو/أيار 2013، مقر الجامعة العربية، ص.92.

2- حسن بن إبراهيم الهنداوي، مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد الخامس إبريل 2008، ص.26.

3- إسماعيل صبري عبد الله، نحو اقتصاد عالمي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 1988، ص.15.

وبدأت بعض الجهود تبرهن على أن هناك جوانب قصور اجتماعية تعيق التقدم في التنمية، لكن مع التأكيد على أن التطورات الهيكلية والتنظيمية المجتمعية كتغيرات تابعة للنمو الاقتصادي ستطابق تلك التي سبق وأن تحققت في الدول المتقدمة، فيما تم التركيز على التصنيع والتحضر وعلى اصطلاحات مثل التغريب والتحديث والعصرنة، التي كانت تتداول كوصف لعملية للتنمية.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية، وبدأت القوى الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي للأراضي التي تحكمها. وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية والاقتصاد من مواطني هذه البلدان ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم.[1]

ثانيا–مقاربة النظرية الراقية للتنمية

التغير الثاني الجوهري هو انتقال التفكير من التشخيص النظري إلى البحث العملي عن طرق للتنمية، تكون ملائمة بشكل أفضل لظروف ولموارد العالم الثالث. ودخول "التقانة" كمعطى جديد وتفضيلي.

والمظهر الأكثر وضوحا لهذا هو التركيز الذي أعطته حكومات العالم الثالث والوكالات الدولية والأكاديميين لتصميم واستعمال أشكال من التقانة (التكنولوجيا) المناسبة، ولعدد من الطرق الأخرى بما فيها السعي لإيجاد أنظمة سياسية وإدارية أكثر ملائمة، وإصلاح المناهج التعليمية، وإعادة تعريف المعايير للتزويد ببعض الخدمات، وتشجيع أو إعادة تنشيط الأشكال الثقافية التقليدية بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالتناسق مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعلى الرغم مما يمكن إثارته من تحفظات حول الإطار التصنيفي الذي اقترحه "هيرشمان" السابق الذكر. إلا أنه من الممكن قبول التصنيف الذي أفضى إليه كممثل للحالة المعرفية السائدة في مجال التنمية. وركز "على عبد القادر على" بالتحديد على الإسناد النظري في مجال تطور نظرية اقتصادية التنمية. ولعله من المعروف أن معظم رواد اقتصاديات التنمية قد ركزوا على اعتبارين في مجال تميز مجموعة الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة هما وجود بطالة مقنعة في الريف وتأخر عملية التصنيع.

وقد لعب هذان الاعتباران دورا محوريا في كل المحاولات التنظيرية التي بذلت خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي. وقد أطلق على مجموعة الأفكار المحورية لاقتصاديات التنمية التي تبلورت استنادا على هذين الاعتبارين صفة "النظرية الراقية للتنمية".[2]

تبلور خلال أربعينيات القرن الماضي اتفاق المهتمين بالتنمية آنذاك أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات

1– محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.1.

2– على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.7

السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب بذل جهود واعية ومكثفة عبر عنها بعدد من الأطروحات الشهيرة:

أطروحة "الدفعة القوية" (روزنستين-رودان، (1943))، أطروحة "الجهد الأدنى الحرج" (لبنستاين، 1973)، أطروحة "النمو غير المتوازن" (هيرشمان 1958)، و"إستراتيجية إحلال الواردات" (بريبيش، 1950)، وأطروحة "الحلقة المفرغة للفقر" (نيركوسة 1953).[1]

وفي نهاية الستينات، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور الفكر التنموي، وتحديدا حول مفهوم "مجتمع الاستهلاك الجماهيري الواسع"، فمن خلال المشاهدات لم يعد هو فعلا "الغاية" أو "النموذج" الأوحد الذي من خلاله تستطيع الدول المتخلفة اللحاق بالمتقدمة. وكان من أبرز المشاكل التي ألغت هذا المفهوم:

- خدمة الدين التي كانت تتجاوز 50% من صادرات بعض الدول (المكسيك، البرازيل)، حسب البنك الدولي 1974؛

- إهمال الجوانب الاجتماعية لصالح الجوانب الاقتصادية: مما أدي إلى مخلفات اجتماعية خطيرة تمثلت في تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالصحة والبيئة؛

- تفشي اللامساواة بشكل كبير بين مختلف فئات المجتمع؛

- تجارب الدول الاشتراكية التي صدرت لدول أخرى.

وبدأت بعض الدول المتقدمة تتحرك لمعالجة بعض الجوانب الاجتماعية والبيئية التي بدأت تزحف على مجتمعاتها؛ مما أسس لمفاهيم جديدة بخصوص التنمية.

وكان أبرز الأسس التي تم التركيز عليها، الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعة الوليدة، والتراكم لرأس المال، واستغلال مخزون فائض العمالة في الريف، وتفعيل التخطيط ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للأفراد بأقل التكاليف.

وفي وقت لاحق، تم التركيز على اخذ البيئة بالحسبان التنموي نظرا إلى سرعة تدمير البيئة بواسطة التقنيات القديمة أو الصناعية وضعف السيطرة على التقانات الأحدث. وتوسع النقاش بين أنصار التقانات المتطورة (Emmanuel) وأنصار التقانات المكيفة المرتكزة على طيف واسع من الابتكارات المحلية. وظهور مصطلح التنمية البيئية (Saches 1981) التي تهدف إلى تحقيق تناسق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. والايكولوجية وتهتم بالأمن الغذائي والطاقة وإشباع الحاجات الأساسية، كما تحبذ نمطا جديدا في التنمية يفترض نموذجا داخليا ومستقلا في قراره وحذرا في الآثار على البيئة في خياراته التكنولوجية.[2]

1- نفس المرجع السابق، ص.7.

2- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.7.

ثالثا–مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية

لقد اهتم الفكر الاقتصادي ومنذ زمن طويل بالإنسان كعامل في دالة الإنتاج أو كمستهلك (بقدر ما يمتلك من قدرة في سوق الاستهلاك وليس بقدر احتياجاته وتنوعها). ويعود انتشار مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية إلى تبنى هذه المقاربة من مؤتمر منظمة العمل الدولية عن الاستخدام في العالم المنعقد عام 1976. ورأي المؤتمر أنها بديل تنموي يهدف بصراحة إلى إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية إلى ترقية فرص الاستخدام الدائم المرضي مجتمعيا والمجزي عائدا، وتوجيه الناتج القومي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية، والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من سكان البلد.

ولا تعني مقاربة الحاجات الأساسية أن تكون بديلا عن النمو الاقتصادي بل على العكس هي تكمله وتسعى إلى توجيهه. وبذلك فهي تتطلب بالضرورة تغيرات في نمط المخرج ليكون أكثر توجها نحو إشباع الحاجات الأساسية وتغيرات هيكلية في تعبئة الموارد الإنتاجية وتخصيصها بما في ذلك إعادة توزيع الأصول وتبني أنماط الإنتاج المستعملة بشكل أكبر للموارد المحلية وللتقنيات كثيفة العمالة.

ومن الواضح أن تعريف الحاجات الأساسية أمر مرتبط بالمكان والزمان وبالثقافة والقيم. وقد بذلت جهود أكاديمية وتطبيقية لتحديد مجموعات من هذه الحاجات ومكوناتها. وعلى الرغم من الخصوصية المكانية والاجتماعية والزمنية فإن قاسما مشتركا يمكن إيجاده في العديد منها باعتباره معيارا دوليا في التعليم أو الصحة أو الدخل أو التغذية...الخ.

وعلى العموم يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

1– الحاجات الأساسية المادية الفردية وتضم عناصر مثل: الغذاء واللباس والمأوى؛

2– الحاجات الأساسية المادية العمومية وتضم عناصر مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة؛

3– الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الإنسانية. والهوية الثقافية والحق الفردي في المساهمة في التنمية الذاتية (Ghai 1977) وفي العمل المنتج. لأن العمل هو وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن أن يستعمل لشراء السلع والخدمات الأساسية ولأنه يعطي الإحساس بالرضا الشخصي (Lisk 1979, Drewnowski and Scott 1966).

إن لمقاربة الحاجات الأساسية للتنمية عددا من نقاط الضعف بما فيها المشكل المفاهيمي لتعريف الحاجة الأساسية وتطورها وأولوياتها، والمشكلة العملياتية في اعتمادها على الأقلية الثرية من السكان في تخصيص الموارد لمواجهة حاجات الأغلبية الفقيرة وسهولة انحراف الحاجات، فيصبح، على سبيل المثال، التمدرس عوضا عن التعليم والتداوي عوضا عن الصحة.[1]

1– محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.7-8.

رابعا–مقاربة التنمية البشرية

إن الملامح الأكثر أساسية لما يمكن أن ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هي تلك المهتمة بالجنس البشري، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشري أكثر من كونها حالة نمو الاقتصاد الوطني. وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام صراحة في البيان المعروف بـــ"إعلان كوكويوك" 1974 (Conyers & Hills 1984, Ghai 1977).

والمظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية المتمركزة على الإنسان هي الاهتمام بتوزيع منافع التنمية. فان تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الأقاليم يعتبر معيارا لقياس التنمية واحد أهدافها (Conyers & Hills 1984, Sears 1969). وتم في هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان والحرية. لقد وصفت التنمية بأنها رديفا للحرية (Sen 1999).[1]

فقد أدت إعادة اكتشاف القضايا الرئيسية لاقتصاديات التنمية في إطار النظرية التقليدية الحديثة، إلى تطوير فهم عريض لعملية التنمية. وفي هذا الصدد يعد "أمارتيا سن" الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 1998، من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي التقليدية التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة المترتبة على استهلاك السلع والخدمات.

وقد حدد "سن" جانبا له اهتمام خاص ومباشر في نظر الاقتصاد ولفهم طبيعة التنمية، ويتعلق هذا الجانب بالعلاقة بين الدخول والإنجازات، بين السلع والقدرات، بين ثروتنا الاقتصادية وقدرتنا على أن نحيا كما نشاء أن تكون الحياة.[2]

والتنمية عند "سن" يمكن أن ينظر إليها على أنها "عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر"، وهذا المفهوم تجاوز تلك المقاربات القاصرة، التي كانت تركز على نمو الناتج القومي الإجمالي، وزيادة متوسط دخل الفرد، أو التصنيع أو التقدم التقني، أو التحديث الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن بعض تلك المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر.

وتتأتى الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية من مصدرين[3]:

الأول: يُعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لابد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها؛

1– محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.8.

2– أمارتيا سن، التنمية حرية، مرجع سبق ذكره، ص.5.

3– على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.13-14-15.

الثاني: يُعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد وأن يكون مرتكزا على التفاعل الحر بواسطة البشر واشتراكهم في إحراز التقدم المعنى كشركاء، وليسوا كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.

ومن الواضح أن هذا المفهوم للتنمية يرمى إلى توسيع استطاعة الفرد العيش بحرية، وفي سبيل ذلك تم التركيز على خمس جوانب ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصا، ويطلق عليها "الحريات الوسائلية" وتشمل ما يلي:

الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، الأمان الوقائي (الحمائي).

بينما يبرز مفهوم التنمية "كعملية لتوسيع خيارات النشر (التوزيع)" إلى اختلافات جذرية في طرق تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا الصدد، أن مختلف الطرق تستند على هدف للرفاه الاجتماعي ينطوي بدوره على قيم أخلاقية، كاستناد مقاربة "المنفعة"، التي تشكل الأساس الفلسفي للنظرية التقليدية الحديثة، على تفضيلات الأفراد. ويلاحظ أيضا أن كل هدف للرفاه الاجتماعي ينطوي على مفهوم للعدل الاجتماعي يتم من خلاله الحكم على الحالة الاجتماعية ومن ثم على رفاه الناس، وأن الحكم على الحالة الاجتماعية باستخدام أي من الطرق التي يعتمد على محتوى المعلومات المستخدمة في صياغة هدفها الاجتماعي.

فيما يستند مفهوم التنمية "كعملية لتوسيع خيارات البشر" على "الحريات الحقيقية" التي يتمتع بها الناس كهدف للرفاه الاجتماعي. وقد عرف هذا البديل الجديد لتقييم الرفاه بمقاربة "الاستطاعة" بمعنى الحريات الحقيقة المتاحة للناس التي تجعل في استطاعتهم القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون فيها. وتتراوح "الاستطاعة" بين تحقيق أهداف أولية وأساسية كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكاحترام الذات. ومن ثم فإن مفهوم "الاستطاعة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة.

ويلاحظ أن استخدام مقاربة "الاستطاعة" في الحكم على الأحوال الاجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان سيتطلب، مثله في ذلك مثل استخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الطيبة: الصحة، التغذية، التعليم، الأمان والمشاركة. وكما هو الحال بالنسبة لبقية المقاربات، فإنه يلاحظ أن هناك عدد من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عدد كبير من مكونات "الاستطاعة"، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي.[1]

ويجب أن يلاحظ أيضا أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية للتنمية لا ينعكس فقط في زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية منفصلة، بل أيضا في مفهوم التنمية المتكاملة، الذي يركز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وهذا موضح بالانتباه المكرس لبرامج

1- على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر التنموي، مرجع سبق ذكره، ص.17.

التنمية المتكاملة ولإدخال مفاهيم مثل التنمية البيئية (Saches 1981) والتنمية المستديمة (Pearce et al 1990) والتنمية البشرية المتكاملة (Misra 1981, UNDP).

ومهما يكن الأمر، فان هناك توسعا في مفهوم التنمية واعترافا متزايدا بعدم نمطيتها إذ لا يوجد نموذج للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمه لاختلاف الهموم التنموية وبالتالي التوجهات والسياسات.[1]

وحسب تقرير التنمية البشرية 2014، فإن نهج التنمية البشرية يبقي غير مكتمل ما لم يشمل مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة.

ويعود مفهوم التعرض للمخاطر والمنعة بالكثير من الإضافة على نهج التنمية البشرية، إذ لا يكتفي بتقييم الإنجازات فحسب بل يتناول جميع الاحتمالات المطروحة وعوامل الخطر. فمن خلال المفهوم، تتبين الشوائب على أي مستوى من التنمية البشرية وتصميم السياسات تحمي التقدم وتجعله أكثر منعة. ويركز هذا المفهوم على التنمية البشرية المستدامة والآمنة. فعندما يواجه الأفراد مخاطر، وتتعرض حياتهم لقيود دائمة على أثر أزمة ما، تتراجع إمكاناتهم على الأمد الطويل. ولهذه الظروف المتردية، ولاسيما في حالة النساء والأطفال، وتداعيات تنتقل عبر الأجيال.[2]

قد يبدو مفهوم التعرض للمخاطر مفهوما واسعا فيه الكثير من التجرد. ففي الواقع، يواجه معظم الأفراد ومعظم المجتمعات، بما هم عليه من مستويات متفاوتة في التنمية، مخاطر مختلفة جراء أحداث وظروف مختلفة لا يمكن توقع الكثير منها ولا تفاديها. فمواطن الضعف في الاقتصاد تمعن في تقويض أسس العقد الاجتماعي حتى في البلدان المتقدمة صناعيا، وآثار تغير المناخ لن تقتصر على بلد دون آخر على المدى البعيد. ولكن مفهوم التعرض للمخاطر يصبح أقرب على الواقع، عندما يفكك من حيث المعرضين للمخاطر وطبيعتها وأسباب التعرض لها.

الجدول رقم 2: طبيعة المخاطر والمعرضون لها

من هم المعرضون؟	لأي المخاطر؟	لماذا؟
الفقراء العاملون في القطاع غير النظامي. المستبعدون اجتماعيا	الصدمات الاقتصادية الصدمات الصحية	إمكانات محدودة

1- محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، نفس المرجع السابق، ص.8.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، تقرير التنمية البشرية 2014، ص.18.

المرأة، ذوو الإعاقة، المهاجرون، الأقليات، الأطفال، المسنون، الشباب.	الكوارث الطبيعية. تغير المناخ. المخاطر الصحية	المكان، الموقع الاجتماعي، المراحل الحساسة من دورة الحياة
المجتمع ككل	النزاعات. الاضطرابات المدنية	ضعف التماسك الاجتماعي. المؤسسات غير المسئولة. ضعف مقومات الحكم

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014.

يستخدم مفهوم المنعة بطرق مختلفة حسب مجالات الاختصاص. ففي علم البيئة والعلوم الطبيعية، اعتُبِرت المنعة تقليديا من الخصائص التي تسمح لنظام بأن يتعافى ويعود إلى سابق عهده بعد تعرضه لصدمة (Miller and others 2010; Holling 1973). إلا أن المصطلح اكتسب اليوم بعدا أكثر دينامية مع ما يدور حوله من جدل. فالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يحدد المنعة على أنها "قدرة النظام وعناصره المكونة على توقع آثار أي حدث خطير أو استيعابها أو التكيف معها أو التعافي منها في وقت قصير وبطريقة فعالة" (IPCC 2012, p.2). أما المنعة الاجتماعية فتحدد بقدرة الأفراد أو المجموعات على تحقيق نتائج إيجابية في ظروف جديدة وبسبل جديدة عند الاقتضاء (Hall and Lamont 2013).

ونظرا إلى أن أصول المنعة تعود إلى دراسة الأنظمة الطبيعية والهندسة، لم تتناول بتحديدها التقليدي بصورة ملائمة مسألة التمكين أو قدرة الإنسان على التغيير أو الدلالات المضمنة ذات الصلة بالسلطة (Cannon and Muller-Mahn 2013). وقد تتمتع مجموعة أو مجتمع بالمنعة على حساب مجموعة أخرى (فقد تعزز الأسر والمجتمعات منعتها على حساب رفاهيتها واحترامها ذاتها) (Bene and others 2012). ويجب أن تأخذ عمليات تقييم منعة الأنظمة بعين الاعتبار معايير التبادل وعدم التوازن بين مختلف الجماعات والأفراد ضمن النظام الواحد.

ويركز نهج المنعة في مفهوم التنمية البشرية على الأشخاص وتفاعلاتهم، حيث تكون السلطة والوضع الاجتماعي من العوامل المؤثرة. والجدير بالذكر أن بناء المنعة يكون على مستوى الأفراد والمجتمعات، أي ببناء الإمكانات الفردية والكفاءات الاجتماعية.[1]

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره، ص.16.

ومفهوم المنعة يوضح طبيعة الأنظمة والتفاعلات بين العناصر والحلقات المغلقة. ومن المهم النظر في هيكل الأنظمة ومنطقها الداخلي، لاسيما وأن بعض الأنظمة قد تكون هي نفسها مصدرا للمخاطر (Stiglitz and Kador 2013a). ومن المجدي إدراك ما يجري عندما تتفاعل عناصر مختلفة من النظام، وكيف يؤدي تفاعلها إلى تبعاتها غير مقصودة أو لا يمكن التنبؤ بها (Gallopin 2006). فمن المستحسن مثلا أن تتضمن دراسة حول الكوارث الناتجة من تغير المناخ شرحا للديناميات الريفية والحضرية وديناميات الهجرة.

والمنعة تعني تمكين الأفراد من ممارسة خياراتهم بأمان وحرية، بما في ذلك الثقة في أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن تضيع غدا.

وكثيرا ما يترافق الحد من التعرض للمخاطر مع مزيد من المنعة، لكن المنعة ليست مجرد انعكاس للتعرض للمخاطر. وقد يكون من الممكن درء المخاطر بالتخفيف من حدة الصدمات والتهديدات.

ولكن منعة المجتمع قد لا تتغير إلا في حال اتخاذ إجراءات أخرى. فالسياسات النشطة لبناء المجتمعات، ورفع القيود عن قدرة الفرد على التعبير، ووضع المعايير لمساعدة المحتاجين، جميعها ضرورية لبناء المنعة وربما من المجدي تصوير العلاقة بين المخاطر والمنعة بأنها الانتقال من هذه إلى تلك.[1]

والناس بمعظمهم عرضة لنوع أو لآخر من المخاطر لكن تقرير التنمية البشرية 2014 ركز على أكثر الناس تعرضا لتدهور حاد في الرفاه والتنمية البشرية بفعل الصدمات وقفا على قدرة الإنسان على التكيف مع الصدمات ومواجهتها. ويمكن الحد من التعرض للمخاطر بالوقاية من الصدمات أو ببناء منعة الأفراد والمجتمعات. وبسبب تركيبة المجتمع، قد تبقى خيارات بعض الأفراد وإمكاناتهم محدودة. وتهدف المنعة البشرية إلى رفع الحواجز التي تعوق حرية العمل، وإلى تمكين المجموعات المحرومة والمستبعدة من التعبير عن شواغلها، وإعلاء صوتها والمشاركة بفعالية في تقرير مصيرها.

وقدم التقرير (تقرير التنمية البشرية 2014) اقتراحين بهذا الخصوص:

الأول: يشير إلى أن تعرض الأفراد للمخاطر يتأثر كثيرا بالإمكانات والظروف الاجتماعية؛

الثاني: يشير إلى أن الإخفاق في حماية الأفراد من المخاطر هو نتيجة لعدم فعالية في السياسات وتردٍ وخلل في المؤسسات الاجتماعية.

وفي حين يعاني البعض من مخاطر محددة، يركز التقرير على المخاطر التي يتعرض لها الفرد نتيجة لتغيرات في الظروف الشخصية والصدمات الخارجية، ولاسيما المخاطر المستمرة أو المستحكمة التي تهدد التنمية البشرية، كتغير المناخ، والعنف والحواجز المجتمعية التي تمنع الفرد من التصرف بكامل قدراته.

وينطلق التقرير من فكرتين محوريتين[1]، هما أن الاستدامة في تعزيز خيارات الأفراد وإمكاناتهم وكفاءاتهم المجتمعية وحمايتها ضرورية، وأن هدف استراتيجيات التنمية البشرية وسياساتها يجب أن يكون درء

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره، ص.17.

المخاطر وبناء المنعة. كما يسمح التوسع في مفهوم المخاطر والمنعة من منظور التنمية البشرية المتعددة الأبعاد بالتعمق في تحليل العوامل والسياسات الأساسية التي تزود بعض الأفراد أو المجتمعات أو البلدان بمنعة أكبر وبقدرة على مواجهة الأزمات.

أما نهج التنمية البشرية حسب تقرير 2014، فيتجاوز سياسات التأمين للتحكم بالمخاطر، على أهميتها، إلى شبكة أوسع من السياسات لبناء قدرة الأفراد والمجتمعات، ويشمل مبادئ أساسية يمكن إتباعها وإدراجها في سياسات محددة لدرء المخاطر وبناء المنعة.

ومن الواضح أن مفهوم التنمية قطع أشواطا كبيرة من ضيق مفهوم "النمو الاقتصادي" إلى رحابة مفهوم "المنعة الاجتماعية"، وهو اليوم أصبح شاملا ويتعدى الظواهر الجانبية ليشمل تقريبا كل مناحي الحياة حسب المقاربات التالية:

- مقاربة اقتصادية: ونميز هنا بين درجات مختلف من التنمية حسب مؤشرات محددة كالناتج الداخلي الخام، معدل الدخل الفردي، بنية الاقتصاد؛

- مقاربة اجتماعية: وتشمل المؤشرات الخاصة بالفوارق الاجتماعية، كنسبة الفقر، نسبة الأمية، المساواة بين الجنسين، التغطية الصحية وجودتها...الخ؛

- مقاربة سياسية: وتشمل تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان المتخلفة؛

- مقاربة بيئية: الأخذ في الحسبان البعد البيئي؛

- مقاربة الثقافية التعليمة: نسبة تعليم الكبار لدى الفئة العمرية 15 سنة، فما فوق، نسبة التمدرس لدى الفئة التي تقل أعمارها عن 15 سنة؛

- مقاربة اجتماعية-اقتصادية: دمج كل المؤشرات السابقة في مؤشر التنمية البشرية.

المطلب الثالث: جهد الأمم المتحدة التنموي

تعتبر التنمية منذ أمد مطلبا عالميا، وأساسا للاستقرار والأمن العالميين، إضافة لاعتبار تحققها مظهر حضاري يواكب المظهر العام لعالم اليوم، وعليه فقد أخذ المجتمع الدولي-حسب مصطلحاته المنتشرة اليوم- على عاتقه إرساء التنمية في أرجاء المعمورة، ولتحقيق ذلك، عُقدت المؤتمرات واُخترعت البرامج وطُبقت، وكانت تأثيراتها الإيجابية محدودة، ومتركزة في مناطق جغرافية معينة.

1- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره، ص.16.

ولتسليط الضوء على جهود المجتمع الدولي، نحاول ذلك من خلال تناول جهد الأمم المتحدة كأبرز جهاز دولي وأعلاه سلطة حسب المفهوم العالمي النظري للسلطات.

وقد قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول مراحل تطور الجهد التنموي للأمم المتحدة، وفي الثاني الإعلان العالمي للحق في التنمية، وفي الثالث إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

الفرع الأول-مراحل تطور الجهد التنموي للأمم المتحدة

تظهر الأمم المتحدة –على الأقل نظريا-اهتمامها بالتنمية وبتحقيقها، وما بين الميثاق العالمي للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول 1974 والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 "ريو+20"، "المستقبل الذي نريد"، حاولت الأمم المتحدة جاهدة تقليص الفوارق وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من أجل دفع التنمية للأمام. وأبرز جهود الأمم المتحدة يمكن اختصارها حسب التسلسل الزمني التالي:

1961_1970: تركز جهد الأمم المتحدة في هذه العشرية على الجانب الاقتصادي للتنمية وذلك بتبني سياسات تنموية قطرية تحقق من خلالها الدول المتخلفة معدل نمو سنوي لا يقل عن 15%، لتشمل في العام 1969 الجوانب الاجتماعية بالإضافة للعامل الاقتصادي؛

1971_1980: اتسم هذا العقد بالتركيز على تطوير التعاون الاقتصادي الدولي بما يتماشى مع المساواة والعدالة، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام 1974 تم تبني الميثاق العالمي للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، الذي يقوم على حق الدول في ممارسة السيادة التامة على ثرواتها ومواردها الطبيعية؛

1981_1990: طغى على هذا العقد التوعية بضرورة الحوار والتشاور الجماعي للتصدي للتحولات الاقتصادية الجديدة، وفي العام 1986 تم اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية من قبل الجمعية العامة في قرارها 128/41، وفي العام 1990 تبنت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي ركز على إنعاش النمو الاقتصادي وتنمية الدول السائرة في طريق النمو؛

1991_2000: أُعيد تأكيد الحق في التنمية في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام 1992، وإعلان وبرنامج عمل فيينا عام 1993 (الذي أعاد تأكيد الحق في التنمية بالإجماع بوصفه حقا عالميا غير قابل للتصرف، وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية) وخلال هذا العقد تبنت الأمم المتحدة الاستراتيجية الدولة للتنمية التي ارتكزت على أربعة تحديات رئيسية:

- تحدي القضاء على الفقر؛
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المؤسسات؛
- المسألة السكنية؛

- مشكل البيئة.

2000- حتى اليوم :كان إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بداية لاهتمام خاص بالتنمية، تعزز بتوافق آراء مونتيري 2002 الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وإعلان الأمم المتحدة لعام 2008 بشأن حقوق الشعوب الأصيلة، والوثيقة الختامية لعام 2010 للاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج اسطنبول عام 2011 للعمل لصالح أقل البلدان نموا في العقدين 2011-2020، والوثيقة الختامية لعام 2012 للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 "ريو+20"، "المستقبل الذي نريد".

الفرع الثاني-الإعلان العالمي للحق في التنمية

في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 41/ 128 تحت عنوان "الحق في التنمية". وبموجبه رأت أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما، بالإضافة إلى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال هذا الحق، وأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسئولية الأولى لدولهم.

وأكدت الأمم المتحدة على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم والأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.[1]

تكون الإعلان من 10 مواد، تضمنت التأكيد على حق الإنسان في التنمية وكونِه هدفها الأول، بالإضافة للتأكيد على مسئولية الدول القُطرية في تحقيقها لمواطنيها وعلى التعاون العالمي في سبيل إرساءها في كل أنحاء العالم دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ويعكس المضمون المعياري للحق في التنمية —حسب الأمم المتحدة-مبادئ ينبغي لها أن توجه وتشكل سياسات وممارسات في جدول أعمال تنموي جديد للمستقبل. حيث أظهرت جميع الأزمات الراهنة، وأبرزها أزمة المناخ، أن للتنمية بحد ذاتها محددات. ويجب علينا إعادة التفكير بالكيفية التي تمكننا من إحراز نوع من التنمية التي لا يقتصر هدفها على خلق وتوزيع ثروات مادية مصحوبة بمختلف ضغوطها على الموارد البيئية لكوكبنا المشترك فحسب، بل تأخذ في الحسبان حقوق الإنسان واحترام الفرد والشعوب في جميع البلدان.

وتولى الأمم المتحدة اهتماما خاصا للسياق الذي نشأ فيه حق التنمية والمبادئ التي يقوم عليها، بما فيها المشاركة النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع للفوائد الناجمة عنها؛ والإنصاف والمساواة وعدم التمييز؛

1- الأمم المتحدة، الحق في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص.2.

وتقرير الشعوب لمصيرها وسيادتها التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية؛ والإدارة الديمقراطية والمناهج القائمة على حقوق الإنسان في التنمية؛ والتضامن الدولي والحوكمة العالمية؛ والعدالة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالفقر، والنساء والشعوب الأصلية. علاوة على ذلك، يتحقق من هذه المبادئ بتطبيقها على كل من قضايا المساعدات، والديون، والتجارة ونقل التكنولوجيا، والملكية الفكرية، والحصول على الأدوية، وتغير المناخ والتنمية المستدامة في كل من سياق التعاون الدولي، والهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي رد للأمم المتحدة على جدلية الحق في التنمية أوردت "...ولا ينبغي لنا أن نسمح لضباب الجدل السياسي أن يُحدث لُبسا في هوية صاحب الحق الذي يود له الحق في التنمية: أصحاب الحقوق هم أنفس بشرية، كما هو الحال مع جميع حقوق الإنسان. ليسوا حكومات، ولا دول، ولا مناطق، وإنما بشر-أي أفراد وشعوب. ولأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية، فإن الحق في التنمية ملك للبشرية جمعاء، أينما كانوا-من نيويورك إلى نيودلهي، من كيبتاون إلى كوبنهاجن، ومن أعمق غابات الأمازون إلى أقصى الجزر النائية في المحيط الهادئ. وأينما ولدوا، وأيا كان عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو ديانتهم، فإن جميع البشر يولدون أحرارا ويتساوون في الكرامة والحقوق، بما فيها الحق في التنمية.

والحق في التنمية هو حق في "المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية"، ويتضمن ذلك:

- التنمية التي محورها البشر. ويحدد الإعلان "الإنسان" بوصفه الموضوع الرئيسي للتنمية، كمشارك ومستفيد؛
- النهج القائم على حقوق الإنسان. حيث يشترط الإعلان، على وجه التحديد، أن تتم التنمية بطريقة "يمكن من خلالها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما"؛
- المشاركة: حيث يدعو الإعلان إلى "مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة" في التنمية، أي البشر؛
- الإنصاف: حيث يؤكد الإعلان على ضرورة "التوزيع العادل للفوائد" الناجمة عن التنمية؛
- عدم التمييز: حيث يصرح الإعلان "دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين"؛
- تقرير المصير: حيث يدمج الإعلان حق تقرير المصير، بما في ذلك السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية، بوصفه أحد مقومات الحق في التنمية.[1]

1- الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مقدمة قصيرة للمنشور" إعمال الحق في التنمية"، جنيف، أكتوبر 2013، ص.1-14.

الفرع الثالث-إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

أوردت الأمم المتحدة في إعلانها الخاص بالألفية، أن رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا في مقرها بنيويورك من 6 إلى 8 أيلول سبتمبر 2000، وأنهم يعتقدون أن التحدي الأساسي الذي يواجهه العالم اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساوٍ.

اشتمل الإعلان على 32 فقرة، وحسب الإعلان فإن هناك قيما أساسية ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ومن هذه القيم:

الحرية، المساواة، التضامن، التسامح، احترام الطبيعة وتقاسم المسئولية، ومن أجل تحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات، وحددت الأهداف الرئيسية التي تُعلَق عليها أهمية خاصة، هذه الأهداف شملت كأهداف شاملة للتحقيق عالميا:

تحقيق السلم والأمن ونزع السلاح، تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، حماية البيئة، إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق الديمقراطية، وإرساء الحكم الرشيد، حماية المستضعفين، تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، تعزيز الأمم المتحدة.[1]

وتعد أهداف الألفية الإنمائية أبرز جهد أممي لدعم التنمية، وهي وليدة إعلان الألفية التاريخي الذي تبنته 189 دولة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة الألفي في سبتمبر/ أيلول عام ألفين، وتتدرج من تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السيدا)، وإدخال جميع الأطفال الذكور والإناث في كل مكان إلى المدارس الابتدائية. وينجم عن أهداف الألفية تغيير لهيئة التنمية، إذ تعمل الحكومات ووكالات الإعانة ومنظمات المجتمع المدني في جميع الأرجاء على إعادة توجيه أعمالها لتتمحور حول تلك الأهداف الثمانية.

ضمت أهداف الألفية الإنمائية جل الأهداف الدولية للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقمم العالمية التي عُقدت في بحر تسعينيات القرن الماضي وقد قبلت هذه الأهداف إجمالا-البالغ تعدادها ثمانية- كمرجعية لقياس التقدم في التنمية. وهي بذلك مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة، أي خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2015، ومؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل مجال من المجالات.

وتتكامل الأهداف السبعة الأولى فيما بينها، وترمي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع إلى النصف.

1- الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، نيويورك، الجمعية العامة، الجلسة العامة 8 أيلول/ سبتمبر 2000.

أما الهدف الأخير-أي الشراكة العالمية من أجل التنمية-فقد جدد التأكيد على ما تم التوصل إليه خلال مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ والمتمثل في دعوة الدول الغنية إلى الإعفاء من الديون، وزيادة حجم مساعداتها، وإتاحة فرصة منصفة أمام البلدان الفقيرة للوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا.

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية اختبارا يجسد مستوى الإرادة السياسية المكرسة لبناء شراكات أكثر قوة وفاعلية. وتتحمل الدول النامية مسئولية تبني إصلاحات سياسية وتعزيز الحكم بغية تحرير القدرات الإبداعية لشعوبها. بيد أنه ليس بوسع الدول النامية تحقيق الأهداف بمفردها ما لم تتم زيادة حجم الالتزام بتقديم مساعدات تنموية وخلق نظام تجاري منصف وإعفاء الديون. وتقدم الأهداف الإنمائية للألفية للعالم الكيفية التي يتم من خلالها تعجيل وتيرة التنمية وقياس نتائجها.[1]

إلا أن تقرير التنمية البشرية 2003 يرى أن ذلك التعهد الجديد-القديم، سعى إلى تسليط الضوء على مجالات التدخل الرئيسية-من الحكم الديموقراطي، إلى الاستقرار الاقتصادي، إلى الالتزامات بالصحة والتعليم- التي ينبغي أن توجه الجهود القطرية والمساندة الدولية نحو أهداف التنمية الألفية.

وقد أوضح التقرير أن تصنيف الدول كان حسب دخولها لتحديد التدخل المناسب، ففي الدول ذات الدخل المتوسط، يجري دمج هذه التدخلات في عملية التخطيط المنتظم للميزانية ووضع استراتيجيات للتنمية على الأمد الأطول، بينما المرجح في أشد الدول فقرا أن تكون الأوراق البحثية لاستراتيجيات تخفيض الفقر أكثر الأدوات الملائمة.

وتبريرا للزخم الذي أعطي للأهداف، ذكر التقرير أن "ثمة أسباب تكنوقراطية جيدة لاتخاذ هذا المنحى. فالأهداف، كما يوضح هذا التقرير، لا تدعم التنمية البشرية فحسب، وإنما هي أيضا قابلة للإنجاز بوجود السياسات الصحيحة والموارد الوافية. لكن القوة الحقيقية لأهداف التنمية للألفية هي سياسية؛ إذ أنها أول رؤية عالمية شاملة للتنمية تجمع بين موافقة سياسية من العالم بأسره وبين التركيز الواضح على فقراء الأرض، وتوفر الوسائل للتعامل معهم على نحو مباشر.

وكخلاصة رئيسية لتقرير التنمية البشرية للعام 2003، فإن خطوات إعادة توزيع الموارد المحلية وتعبئة المزيد منها لصالح الغايات المتعلقة بالأهداف، وتعزيز الحكم الصالح والمؤسسات، وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية سليمة، هي كلها خطوات ضرورية لتحقيق الأهداف؛ لكنها غير كافية بتاتا. فالتقرير مليء بالأمثلة عن بلدان نموذجية في الإصلاح-لكنها لم تحقق نموا قويا؛ لأن العزلة الجغرافية، أو البيئات الصعبة، أو عوائق أخرى تعني أن الدعم الخارجي المستدام، الذي يتجاوز المستويات الموجودة بكثير، حاسم لدفع تنميتها إلى الأمام.[2]

1- رياض بن جليلي، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، جسر التنمية، العدد 65، يوليو/تموز 2007، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، ص.3.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، ص.7.

أهداف الألفية وحسب أحدث التقارير لا تخلو من نقاط ضعف أهمها:

1- إغفال عدد من المفاهيم الواردة في إعلان الألفية وعدد من القضايا الاستراتيجية للتنمية؛

2- عدم ارتكازها على مشاورات وافية مع ممثلي الدول النامية، مما أضعف الالتزام بها على المستوى الوطني، وعزز الاعتقاد بأنها منحازة لوجهة نظر الدول المانحة؛

3- عدم إيلاء الاهتمام اللازم للتفاوت في مستويات التنمية البشرية بين البلدان والمناطق قبل بدء العمل على تحقيق الأهداف؛

4- عدم إعطاء الأولوية للعوامل المؤازرة لتحقيق التنمية، مثل الدعم الدولي ووضع السياسات الوطنية الفاعلة.

ويستخلص من هذه النقاط أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية ركز على نتائج التنمية، وليس على سبل تحقيقها. بالإضافة لإهماله الخصوصيات الوطنية. وعدم تخصيصه حيزا كافيا للفئات الضعيفة، و لم يتناول الأبعاد المتصلة بنوعية الخدمات التي يتعين توفيرها.[1]

وأكد تقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الألفية الإنمائية 2014،[2] في مقدمته أن تلك الأهداف أحدثت فارقا عميقا في حياة الناس. فقد تم تخفيض الفقر في العالم إلى النصف وذلك قبل خمس سنوات من موعد 2015 النهائي. وبات 90% من أطفال المناطق النامية يتمتعون الآن بالتعليم الابتدائي، وانخفض حجم التباين بين البنين والبنات في التسجيل في المدارس. كما تحققت مكتسبات مذهلة في مكافحة مرضي الملاريا والسل، واقترن ذلك بتحسن في جميع المؤشرات الصحية الأخرى. وخلال العقدين الماضيين، تناقصت إلى النصف تقريبا احتمالات وفاة الطفل قبل بلوغه الخامسة من العمر. ويعني ذلك إنقاذ حياة 17.000 طفل يوميا. كما تحققت الغاية المتمثلة بتخفيض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مصادر محسنة للمياه إلى النصف. لكن هذا الإنجازات تخفى تباينات عديدة، مما يؤكد على أنه مازالت هناك حاجة إلى فعل المزيد للتعجيل بالتقدم، مما يجعل الحاجة إلى عمل أكثر شجاعة وأشد تركيزا قائما حيثما وجدت ثغرات كبيرة وأوجه تباين هامة.

وفي رأينا أن التباينات التي تحويها هذه الإنجازات تظهر وبوضوح أنه مازال هناك من يعانون وبأعداد ليست بالقليلة وفي مناطق جغرافية محددة، مما يؤكد على أهمية انتهاج مقاربات أكثر تصالحا مع الإنسان وطبيعته، وإيلاء اهتماما للخصوصيات الثقافية للمجتمعات الفقيرة.

وتقر "خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015: منظور إقليمي" بضعف عنصري التفاؤل والنية اللذين كانا من عناصر القوة في الماضي. وتوضح الخطة اليوم إزاء ما أسمته الخطة "تحديات عالمية ناشئة"، وأهمها التغير في الديناميات السكانية، والتغير في العلاقات الاقتصادية السياسية بين بلدان الشمال والجنوب، وعدم

1- الأمم المتحدة، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، منظور إقليمي، أكتوبر 2013، ص.23.

2- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014، "بإمكاننا إنهاء الفقر 2015"، نيويورك 2014، ص.5.

الاستقرار في أسواق الغذاء والمال العالمية، ومطلب العدالة الاجتماعية والحقوق والحريات، وتزايد الحذر والقلق من النزاعات وانعدام الأمن، وهواجس عدم المساواة داخل البلد الواحد وبين البلدان، وقضايا العمل وتغير المناخ ومختلف أشكال التدهور البيئي.

بالإضافة لإعطاء أولوية لعدم استقرار الأسواق العالمية وضرورة إعادة النظر في البنيان المالي الدولي، ولاسيما إثر الأزمة المالية العالمية والتقلبات في أسعار السلع الأساسية وآثارها على ارتفاع مستويات الفقر وإعاقة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.[1]

ومن الواضح أن مفهوم التنمية والتحرك لإرسائها حسب الأمم المتحدة مر بمراحل عديدة، ففي البداية كانت الأمم المتحدة تركز على إقرار الحق في التنمية كحق قانوني بدون تحرك عملي، لكن مؤخرا بدأت في التحرك العملي من أجل تحقيق التنمية، بعد استنفادها للأسس القانونية النظرية للتنمية، لكن هذ الجهود تبقى أقل من تلك مثلا المبذولة في قضايا أخرى (كالسلاح النووي الذي غيرت من أجله أنظمة ومهددة أخرى بالتغيير، بينما يتم تجاهل أخرى.)، هذه الازدواجية والمراءاة لا تطمئن على الجهد الأممي في سبيل إرساء التنمية.

وبشكل عام كوحصلة لهذا الجزء، فإن حصيلة تطور الفكر التنموي هي الإقرار بفشل آلية السوق في تحقيق خاصية الكفاءة. والاعتراف الصريح بدور للدولة في عقلنة المسار الاقتصادي وتصحيحه بما يتناسب مع الأوضاع الخاصة لكل بلد، ويتأكد ذلك الدور في الدول النامية التي تتفاقم فيها مشاكل قصور السوق سواء من حيث مكوناته أو آلياته. هذا في الشق النظري، لكن في الواقع التطبيقي يبدو السوق أبرز الفاعلين مع هامش محدود للدولة.

ويمكن القول بان كتابات "هيرشمان 1958" عن التنمية المتوازنة، و"روستو 1953" عن مراحل النمو الاقتصادي، و"روزنشتاين رودان 1943" عن الدفعة القوية، و"نيركسه" وغيرهم من جيل الخمسينات، هي قوام نظريات التنمية بالذات في الدول النامية، والتي لعبت فيها الدولة دورا رائدا من بناء مؤسسات التنمية وإقامة هياكل البنية الأساسية إلى التحكم المباشر في العملية الإنتاجية والتصنيع والحماية والدعم والتوزيع.[2]

فيما أدى تطور مفهوم التنمية إلى تطوير عدد من المبادرات الدولية حول المناهج التطبيقية التي يمكن استخدامها لتقييم جهود التنمية، ولصياغة سياسات ملائمة للتنمية، تتصدرها أهداف الألفية الإنمائية.

1- الأمم المتحدة، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، منظور إقليمي، مرجع سبق ذكره ص.64.

2- مصطفى كامل السيد وآخرون، قضايا التنمية: الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد 14، الطبعة الأولى، 1999، ص.230.

وقد صيغ الهدف الأول "خفض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015" على أساس المنهجية المهيمنة للقياس الكمي لظاهرة الفقر، بينما تمت صياغة بقية الأهداف حول التعليم والصحة والمرأة على أساس منهجية "الاستطاعة".

بالإضافة، لاتفاق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تنسيق الجهود فما بينهما، من أجل تحقيق التنمية من خلال دعم الصياغة الشاملة والذاتية لـــ "لوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر" لكل بلد نامي، بما يحقق أهداف الألفية الإنمائية.

إلا أن كل تلك الجهود تسير بخطى متذبذة، فرغم بعض الإنجازات إلا أنها تبقى متواضعة، بالإضافة لاحتوائها فوارق كبيرة جغرافية في الأساس.

المبحث الثاني: التنمية الاجتماعية

يذهب مؤلف كتاب "التنمية في عالم متغير" إلى أن خبرة التنمية في الخمسينيات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل.[1]

فبعد فشل المقاربات الاقتصادية البحتة للتنمية منذ ستينيات القرن الماضي، بدأت جوانب أخرى للتنمية تثير اهتمام بعض الباحثين. هذا الخلل جعل المهتمين يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكا منهم أن عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الاقتصادي، لأن هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلا عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساسي للتنمية. وبناءا على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية فنجمت "التنمية الاجتماعية" التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية.[2]

بعد استطراد في رأينا ضروري في مفهوم التنمية كأساس نظري أدي إلى ظهور مصطلح "التنمية الاجتماعية"، نحاول في هذا المبحث التركيز بشكل أكثر على المصطلح من خلال ماهيته في المطلب الأول من هذا المبحث، فقواعدها والتخطيط لها في المطلب الثاني، فمعاييرها ومؤشرات قياسها في المطلب الثالث.

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 2001-1422، ص.18.

2- حسن بن إبراهيم الهنداوي، مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص.25.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية

نتيجة للتطورات على المستوى النظري وكذا المشاهدات المرتبطة بالفشل في تحقيق التنمية، دخل مصطلح التنمية الاجتماعية حيز التداول-كما أسلفنا سابقا-. أما بخصوص تعريف محدد للمصطلح، فإن ذلك يبقى وحتى اليوم يخضع لاتجاهات وتيارات وزوايا نظر مختلفة. تتحدد تبعا للتخصصات والاهتمامات العلمية.

وتدور أغلب التعاريف حول الجوانب الاجتماعية للتنمية، ورصد كيفية التأثير على تلك الجوانب والحالة المثالية التي ينبغي أن تكون عليها.

في هذا المطلب سنتناول التعاريف العلمية للتنمية الاجتماعية في الفرع الأول، بينما نتناول في الفرع الثاني تعاريف مؤسسات الأمم المتحدة وبعض الدوائر الرسمية الإقليمية والقطرية، بينما في الثالث نستعرض أهداف التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول-التعاريف العلمية

يعتبر المتخصصون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية التنمية الاجتماعية أنها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الاشباع البيولوجي والنفسي الاجتماعي. بينما لدى المختصين في العلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ويُعرفها المصلحون الاجتماعيون على أنها توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الانسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، في حين يرون الرجال الدين أنها الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة لله في أرضه، وتحقيقا للعدالة.

وتعرف أيضا على أنها تدل على عمليات التغيير الاجتماعي "Social Change" التي تصيب البناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي. واستخدام مفهوم التنمية في المجال الاجتماعي يشير إلى الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع عن طريق زيادة قدرة أفراد المجتمع على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية للأفراد وبأسرع من معدل النمو الطبيعي.

وتعرف التنمية الاجتماعية حسب مجالاتها ومبادئها على أنها "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في مختلف نواحيها.

وعلى هذا الأساس تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجا يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية ريفية وحضرية مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقتها البشرية بأسلوب يوائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمة الحضارة والمدنية.[1]

في حين يرى علماء الاجتماع في التنمية الاجتماعية ما يخالف ذلك فهي في نظرهم " العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات."[2]

وقصدت بعض الدراسات بالتنمية الاجتماعية ما أسمته ذلك المعنى المتعارف عليه في أدبيات علم اجتماع التنمية الذي يعرف التنمية الاجتماعية بأنها تغيير الأبنية الاجتماعية التي أصبحت غير قادرة على مسايرة أنماط الحياة المتطورة، وما يتبع ذلك من نشوء علاقات اجتماعية جديدة تحقق لأفراد المجتمع كل ما يطمحون إليه من إشباع حاجاتهم المعنوية والمادية.[3]

وعطفا على التعريفات السابقة، تعرف التنمية الاجتماعية أنها العملية الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية ليتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى مرتفع من الحياة الكريمة، التي تزول في ظلها بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ويتوفر للمواطن قدرا أكبر من فرص المشاركة في توجيه مسار وطنه ومستقبله، أي أنها عملية تغيير بنائي شامل، مقصودة ومخططة، ترمي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تحسين خصائص الأفراد المتنوعة، وبالتالي فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم نوع معين من الخدمات وإنما تشتمل على حلقتين أساسيتين هما[4]:

- تغيير الأوضاع القديمة التي لم تعد تساير الأنماط الجديدة؛
- إقامة بناء اجتماعي يختلف عن البناء الاجتماعي القديم.

كما يلخصها البعض في المحاور التالية:

- تحقيق التوافق الاجتماعي (بمعنى تخفيف حدة الصراع داخل الشخص وبينه وبين البيئة إلى أقل حد ممكن)؛
- تنمية طاقات الفرد، واكساب وتعميق القيم الروحية بما يؤدي إلى احداث تأثيرات عميقة وإيجابية في بناء الشخصية وبالتالي في أنماط الممارسات السلوكية؛

1- فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 8/7 أفريل 2008، ص.8.

2- شوقي، عبد المنعم، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، الطبعة 2، 1961، ص.43.

3- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، بيروت، دار النهضة، 1970، ص.119.

4- فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة نفس المرجع السابق، ص.9.

– تأكيد الامن والتأمين الاجتماعي؛

– تحقيق العدالة واتاحة سبل تكافؤ الفرص؛

– تعديل الاتجاهات بما يتفق مع القيم الروحية ...، كل ذلك في إطار أيديولوجية علوية غير وضعية تستهدف تكريم الانسان كخليفة لله على الأرض.

في بعض التعريفات نتلمس تبعية التنمية الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، بحيث أنها استثمار من أجل التنمية الاقتصادية، وهذا التصور للتنمية الاجتماعية يمكن ملاحظته بسهولة عند هيجنز (Higgins) الذي عرفها بأنها "عملية استثمار إنساني تتم في المجالات والقطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية....الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع"[1]، وفي هذا التعريف يبرز التأثير الطاغي للمفهوم المتعلق بالنمو الاقتصادي كهدف أساسي وغرض للتنمية الاجتماعية.[2]

في حين يستبعد البعض الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، فعملية التنمية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلا داخل إطار اجتماعي تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميز.[3]

ومنه يمكننا استخلاص أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. وهذه الأطراف بتفاعلها الإيجابي والفعال تنطلق التنمية الاجتماعية.

وقد ميز محمد الجوهري[4] بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية حددها في ثلاثة مستويات هي المستوى التكنولوجي، المستوى الاقتصادي، والمستوي الثالث حدده بالمستوى الاجتماعي الذي يتشعب إلى ثلاث نقاط فرعية:

1- تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما في ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقيدا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال (التكيف والملاءمة بين أفراد تلك الوحدات الاجتماعية وعلى أساس النمو في إعداد السكان.)؛

2- الحراك الأفقي أو الجغرافي (أي المكاني) الذي يتمثل في هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان إلى آخر؛

1- إبراهيم حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعين مصر دار المعرفة، 1990، ص.70.

2- فالي نبيلة، التنمية من النمو على الاستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.9.

3- على غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، ط2(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص.35.

4- محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالث 1982، ص.164.

3- الحراك الرأسي أي الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى أعلى أو أسفل السلم الاجتماعي وكذلك تغيير العوامل المؤثرة على البناء الطبقي مثل توزيع القوة، والهيبة، والتعليم والملكية والدخل...الخ؛

ويقسم عبد الباسط محمد حسن[1] الاتجاهات التحليلية لمختلف تعريفات التنمية الاجتماعية إلى ثلاث:

- الاتجاه الأول: يُرادف بين مصطلحي التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية (التي تعتبر أضيق)؛

- الاتجاه الثاني: يقتصر هذا الاتجاه مصطلح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية. وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية من أكثر المفاهيم شيوعا واستخداما، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال في الطاقات البشرية وتسعى إلى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى؛[2]

- الاتجاه الثالث: يذهب منظور هذا الاتجاه إلى مفهوم أوسع، يناقش التنمية الاجتماعية في ضوء هدفها الرئيسي المتمثل في إشباع حاجات الأفراد وما يمكن أن يحدثه ذلك من تغيير على مستوى البناء الاجتماعي؛

وهذا الاتجاه يتجاوز الخدمات الاجتماعية التي أقتصر الاتجاه الثاني التنمية الاجتماعية عليها، فيضيف عليها:

– تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر؛

– تأسيس بناء اجتماعي جديد يؤسس لعلاقات جديدة، وقيم حديثة، مما يمكن الأفراد من تحقيق أكبر قدر ممكن من رغباتهم.

وبعض التعاريف تدمجها في التنمية البشرية، وهي حسب ذلك الدمج، تعنى باختصار تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، والإنسان كما هو معروف كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكلياته البيولوجية وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه وحاضره وتطلعا لمستقبله[3]، كما أنها توجز أحيانا محصلتها في العدالة الاجتماعية، والمسئولية الاجتماعية.

الفرع الثاني-تعاريف مؤسسات الأمم المتحدة وبعض الدوائر الرسمية الإقليمية والقُطرية

يمكننا تحديد ثلاثة مفاهيم تدور حولها تعاريف الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في مواثيقها:

– المفهوم القطاعي: يتصدر مفاهيم الأمم المتحدة المفهوم القطاعي، الذي يهتم بشكل خاص بالخدمات كأحد غايات التنمية ومرتكزاتها، والتي هي هدف الاستراتيجيات التنموية، وتعبر عن علاقة وثيقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية؛

1- عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1982، ص.92-95.

2- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية –المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان 2001، ص.28.

3- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1991، ص.37.

– المفهوم الفئوي: يعتبر المفهوم الفئوي أحد المفاهيم الذي تسعى الأمم المتحدة من خلاله إلى معالجة التهميش المبني على أساس فئوي. وتدخل في الفئات المستهدفة النساء والأطفال والشباب والعجزة، وأصحاب الاحتياجات الخاصة والمهاجرين والأقليات؛

– المفهوم الإشكالي: الذي يتناول مشاكل معينة متراكمة وبلغت حد الخطر يطلق عليها المواضيع ذات الأولوية، التي أخفقت الاستراتيجيات التنموية في معالجتها، وتفاقمت حتى أصبحت تشكل خطر حقيقي.

ينص أحد تعاريف الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية على أنها مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأفراد مع السلطات من أجل تحسن مستوى المعيشة وإخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية والتقدم الإنساني."

وتعرفها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة على أنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات. حيث يمثل كل هذا أبعادا أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي.[1]

ومن خلال ديباجة إعلان كوبنهاجن يمكننا استخلاص تعريفا للتنمية الاجتماعية يشير إلى أنها إعطاء الأولوية في السياسات والتدابير الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالتقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين حالة الإنسان، على أساس المشاركة الكاملة للجميع.[2]

وبشكل أكثر تحديدا، ومن وثائق مختلفة ومتعددة للأمم المتحدة، يمكننا استخلاص أن التنمية الاجتماعية عند الأمم المتحدة، تتمثل في معالجة ثلاث قضايا رئيسية هي الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي. وهي ترمى من خلال تلك المعالجة إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين أفراد المجتمع بمختلف أجناسهم وأعراقهم وفئاتهم.

وحسب مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية في أفريقيا (إبريل 1967) والذي عُقد بالقاهرة فإن التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغيير والنمو"، حيث تقتضي علاجا متكاملا ومتوازنا بالنسبة لجميع مظاهر الرفاهية الخاصة بأعضاء المجتمع مع إدخال التغييرات في البناء الاجتماعي للوصول إلى هذه الغاية"

التنمية الاجتماعية حسب فلسفة وزارة التنمية الاجتماعية العمانية هي تحقيق التنمية والرعاية عن طريق المشاركة في عملية تكوين القدرات وبناء الطاقات للأفراد من خلال التعليم والتعلم وإكساب المهارات والعمل على توفير الجو الطبيعي الملائم للأفراد لتمكينهم من المشاركة الفعالة في الجهود التنموية وإنتاجية العمل.[3]

1- فالي نبيلة، التنمية من النمو على الاستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.8.

2- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمارك، 6-12 آذار-مارس 1995، ص.10.

3 - http://www.mosd.gov.om/about_mosd.asp

بينما تراها وزارة التنمية البحرينية أنها تتمثل في تنفيذ منظومة متكاملة من الخدمات لمختلف شرائح المجتمع؛ والعمل على تحقيق الرفاه والأمن الاجتماعي للمواطنين؛ وإطلاق الطاقات الكامنة في الاقتصاد عبر اعتماد سياسات وتشريعات محفزة للتنمية من خلال الشراكة والمشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لإطلاق طاقات المجتمع المدني؛ وتفعيل قواه وتحديث الأطر القانونية والإدارية للعمل التنموي، والتركيز على العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تطوير البنية المؤسسية والتوزيع الجغرافي العادل للخدمات عبر مناطق المملكة المختلفة والسعي إلى بناء مجتمع متكافل متماسك مكتسب للمتغيرات الايجابية، ومشارك رائد في التنمية عبر نشر الوعي الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وبما يسهم في رفع مستوى المعيشة ويحقق الاستقرار الاجتماعي للأسرة وحرصها على تنمية الفرد والمجتمع والنهوض به اجتماعيا وتربويا واقتصاديا وفكريا وثقافيا، وتقديم كافة أشكال الدعم والرعاية له وبما يمكنه من تأدية دوره على أفضل نحو ممكن تجاه وطنه ومجتمعه.[1]

ومما سبق، يمكننا تلخيص التنمية الاجتماعية كحالة في تحقيق مستوى معيشي لائق مع ضمان تكافؤ الفرص بما يحقق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثالث–أهداف التنمية الاجتماعية

تهدف التنمية الاجتماعية في الأساس إلى تطوير التفاعلات المجتمعية في الاتجاه الإيجابي بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.[2]

وتستهدف التنمية الاجتماعية بشكل محدد ومجمل، التغيير على المستوى البنياني من خلال استحداث أدوات اجتماعية تعمل بشكل إيجابي بما ينعكس على النظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

ويرتبط التغيير البنائي بالتنمية الشاملة، والمقصود أن تحدث تنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير النمط الاجتماعي لهذا المجتمع طبقا لخصائص الدول النامية والتي تمثل تحديات بالنسبة لها، فتحقيق معدلات نمو سريعة لهذه البلاد لا يمكن أن يحقق إحداث تغيرات بنائية لها صفة العمق ولها طابع الشمول.[3]

وتعرف عملية التغيير الاجتماعي على أنها عملية شاملة تطال جوانب المجتمع كلها، ومن ثم تتطلب أو تفرض مشاركة جماعية وشاملة، والحياة الاقتصادية أو الجانب الاقتصادي من حياة المجتمع بما يشتمل عليه من عمليات إنتاج واستهلاك وتوزيع ومستوى معيشة...الخ، يعد مكونا أساسيا من مكونات المجتمع، بل إن هناك بعض التوجهات الفكرية كالماركسية مثلا التي عدت الحياة الاقتصادية أو العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي والحاسم في أي عملية تغير اجتماعي.

1-http://www.social.gov.bh/theministry/about_mosd

2- فالي نبيلة، التنمية من النمو على الاستدامة، مرجع سبق ذكره، ص.5.

3- جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى 2009، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ص.148.

وقد حدد مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية في أفريقيا إبريل 1967، أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي:[1]

– محو الأمية، وتعميم وتحسين التعليم، والتدريب المهني والعام على جميع المستويات، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان؛

– ضمان حق كل فرد في العمل، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية، مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل؛

– النهوض بمستويات الصحة، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم؛

– القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية؛

– النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض؛

– القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث؛

– تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية، والقضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية؛

– مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم وطموحاتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي في النضال من أجل التنمية.

وتعتمد التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق في تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع، تتمثل تلك الحقائق في الآتي:[2]

1- إن الإنسان هو هدف التنمية وهو بؤرة التركيز في كل عملياتها؛

2- احترام كرامة الفرد والإيمان بقدرة الفرد والجماعة على تحقيق مستوى معيشي أفضل؛

3- محور التنمية هو شخصية الإنسان ذاته وشخصية المجتمع من جميع النواحي، فالتنمية عملية متكاملة؛

4- إن المشاركة في السلوك الحقيقي للديمقراطية-المشاركة في الحكم والعمل وتحقيق الاتجاهات-هي أساس التنمية الاجتماعية الشاملة؛

5- الاعتماد على النفس كوسيلة للتعبير عن إيمان الفرد بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه؛

6- التنمية الاجتماعية عمل إنساني ينسجم وطبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي سياسي يسعى دائما إلى البقاء والاستمرار مستعينا في ذلك بما يتمتع به من صفات اجتماعية؛

7- إن أهداف ومبادئ التنمية تنبع أساساً من مبادئ وأهداف الأديان السماوية من حيث احترام كرامة الإنسان والالتزام بكل ما يفيد التكامل الاقتصادي؛

1- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.96،97.

2- جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 145.

8- إن التنمية هي الترجمة الحقيقية والتعبير الإنساني لمفهوم الاشتراكية حيث تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والتي بها يتحقق تقدم المجتمع؛

9- الإيمان بفاعلية التخطيط الموجه نحو عمليات التعامل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والهيئات داخل المجتمع بشكل يسهم في معالجة مشاكل هذا المجتمع؛

10- ترتكز الدعوة إلى بناء مجتمع سليم يحقق لأبنائه توافقهم الاجتماعية، فالتنمية الاجتماعية هي محصلة الفضائل التي عرضها الإنسان منذ بدء الخليقة وعلى مر العصور والأجيال، والتي تتمثل بعلاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبأسرته وجماعته ولتحقيق هذه العلاقات يتجلى دور التنمية الاجتماعية في ذلك من خلال العمل على تغيير النظم بما يتفق واحتياجات الإنسان؛

11- تؤمن التنمية الاجتماعية بأن المجتمع بناء وكيان اجتماعي يتكون من عناصر وأجزاء ونظم متماسكة ومترابطة وأن أي خلل في أي جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى، وكذلك أي تغيير في أي جزء منه يعود على الأجزاء الأخرى بالأثر القوي والتطور.

مما سبق، يمكننا استنتاج أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى بناء وتقوية قدرات المجموعات الهشة وإدراجهم في برامج التنمية. من خلال تحسين مستوياتهم الصحية والتعليمية، وهي تهدف إلى معالجة مظاهر انعدام المساواة حسب المستويات:

1- توزيع الدخل؛

2- توزيع الأصول؛

3- توزيع فرص العمل، التوظيف مقابل أجر؛

4- توزيع المعارف، وإمكانية الوصول إليها؛

5- توزيع الخدمات الصحية وتقديم الضمان الاجتماعي، وتوفير بيئة آمنة؛

6- توزيع فرص المشاركة المدنية والسياسية.

كما تركز على الفئات الهشة حسب الفئة العمرية:

- الأطفال؛ الشباب؛ المسنين.

العناصر الهشة حسب الخصائص الخلقية: النساء، الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحسب التقسيم الجغرافي، بالتركيز على الريف؛ سكان الأحياء الهامشية في الحضر.

المطلب الثاني: قواعد التنمية الاجتماعية والتخطيط لها

ترتكز التنمية الاجتماعية على قواعد مهمة، كما يعتبر التخطيط لها عنصرا مهما في سبيل تحقيقها وحاسما، في هذا المطلب نتناول القواعد في الفرع الأول، بينما نتناول التخطيط لها في الفرع الثاني، والنماذج في الفرع الثالث.

الفرع الأول-قواعد التنمية الاجتماعية

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الأساسية، في تكاملها، تساهم في الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، نوضحها فيما يلي[1]:

1- مشاركة أفراد المجتمع في برنامج التنمية الاجتماعية: إن من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المنشودة، بالقدر المطلوب وخاصة في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة في برامج التنمية، ولذلك يجب العمل دوما على تدعيم المشاركة عن طريق:

- إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر إلى مستوي أفضل؛
- استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة؛
- التدريب على الوسائل الحديثة في الإنتاج؛
- إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه.[2]

2- التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية:

.بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته من خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد مدى التساند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ويهدف التكامل الاجتماعي إلى تسهيل نشوء "مجتمع للجميع يكون متماسكا ومنصفا بإشراكه الناس على اختلاف فئاتهم، لاسيما منهم الفئات الضعيفة كالنساء أو الشباب أو المسنين أو المعوقين، في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي العمل الإنمائي. لذا يعتبر التكامل الاجتماعي غاية وعملية على حد سواء. إنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الأهداف والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[3]

3- الوصول إلى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع:

1- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية، المثال والواقع، مرجع سبق ذكره، ص.ص.38-39.

2- وفيق أشرف حسونة، سيسولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي-مصر، مذكرة داخلية رقم 295، 1973، ص.ص.9-10.

3- الإسكوا، التكامل الاجتماعي في غربي آسيا، بيروت، 2010، ص.1.

إن الوصول إلى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية، تحقق ثقة أفراد المجتمع، فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لنجاحها، باعتبار إنها عملية إنسانية، لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.[1]

4- الاعتماد على الموارد المحلية:

ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع بكل أنواعها، سواء المادي منها والبشري، مما يقلل من تكلفة البرامج[2].

وأضاف هوبهاوس L.T.Hobhouse قواعد التنمية التالية:

1- تطور وتعديل النظم القائمة في بناء المجتمع، بما يساهم في ملائمتها للأهداف المنشودة؛

2- التأكيد على الاهتمام بالعملية التبادلية بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية؛ يتضح ذلك في أن مخرجات برنامج تعتبر مدخلات لبرنامج آخر، وهكذا تتكامل برامج التنمية الاجتماعية؛

3- تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية؛

4- تدعيم الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية الاجتماعية؛

5- التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضا الأجهزة المسئولة على مختلف المستويات القومية، والإقليمية، والمحلية، أيضا التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية؛

6- التوسيع في برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقياس للتنمية الاجتماعية يرتبط بعدد السكان المجتمع.

الفرع الثاني-التخطيط للتنمية الاجتماعية

يواجه "التخطيط" في معناه الاصطلاحي تفسيرات متعددة، إذ تتعدد تعاريفه وتتنوع، ويعزى ذلك إلى تطوره السريع منذ نشأته الأولى في عشرينيات القرن الماضي. هذا التطور رافقه تغيُّر في أسس بنائه وأساليبه وتقنياته حتى يستجيب لواقع البلدان وظروفها.

ويقوم التخطيط على أساس الايديولوجيا الاقتصادية والسياسية التي تختلف من بلد إلى آخر، وتتميز بسمات فريدة ناشئة من واقع اجتماعي أو سياسي ويتجزأ إلى خطط قطاعية مختلفة، ويتشكل وفقا لنوع الأنشطة في المنظمات والمؤسسات والشركات. ويقوم على جهود أفراد كثيرين ومشاركين في مختلف جهات أشغالهم ينتمون إلى فروع عملية وتخصصات عديدة واهتمامات ومجالات الأشغال. ومنه يمكن تعريف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كنشاط علمي ينطوي على تدخل إداري من جانب هيئة مركزية في مجريات

1- وفيق أشرف حسونة، سيسولوجية التنمية والتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص.ص.10-12

2- نفس المرجع السابق، ص.ص.11-12

الأمور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التأثير عليها ودفعها في مسار معين يعد مرغوبا فيه وانطلاقا من نظرة استراتيجية شاملة، بغية تحقيق أهداف مخصوصة. وفي التخطيط للتنمية يتفاعل التخطيط والسوق، كل وفق مزاياه، وبمزيج يختلف من دولة إلى أخرى، من اجل تخصيص الموارد وإرسال الإشارات وتصحيح الانحرافات.

إن وقوع الدول النامية في "التوازن عند الحد الأدنى" تنمويا من حيث ضعف الإنتاجية وضعف البيئة المؤسساتية وعدم العدالة في التوزيع، يخلق الحاجة إلى سياسات متكاملة بعيدة المدى لاتخاذ قرارات متناسقة ومنسجمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتجنب التشتت أو التناقض في السياسات الحكومية، ووضع إطار متكامل للأهداف التنموية المطلوبة وطيف من الخيارات الأدواتية (السياسات) لمعالجة التحديات والارتقاء بالمجتمع على الأجل الطويل.

ونظرا لوجود أدوات عديدة لتحقيق كل هدف تظهر ضرورة المفاضلة بين البدائل المتاحة من حيث الفعالية والوقت المطلوب لتحقيق الأثر والعوائق أمام استخدم الأداة (السياسة) مما يتطلب نظرة متكاملة لفعالية السياسات المتبعة.

وللتخطيط الحديث سمات يتعين مراعاتها، ومن أهم هذه السمات التشاركية والتأشيرية. فالخطة الوطنية المتكاملة تعد وتنفذ من قبل القطاعات الثلاثة العام والخاص والأهلي. وهذا ما يفسر الطابع التأشيري حيث يترك للقطاعات مرونة التصرف وفقا للمعطيات المتوفرة ويتم التأثير على الأداء من خلال الحوافز.[1]

ولكل نوع من التخطيط فلسفته الخاصة به كما يلي[2]:

1- التخطيط الاقتصادي: ترتكز فلسفته على تحقيق الرفاهية الاقتصادية؛

2- التخطيط الثقافي: ترتكز فلسفته على توفير أسباب تكافؤ الفرص في الحصول على الغذاء الفكري والعقلي؛

3- التخطيط الإداري: ترتكز فلسفته على توفير أقصى أسباب المنفعة للبيئة المحلية؛

4- التخطيط التعليمي: ترتكز فلسفته على توفير خدمة التعليم بكافة مراحله ولكافة أبناء المجتمع دون أي اعتبار لجنس أو دين أو عرق أو جماعة؛

5- التخطيط الاجتماعي: ترتكز فلسفته على مجموع هذه الفلسفات بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعية من جانب وتوفير التربية الأخلاقية لمجموع المواطنين من جانب آخر.

وهناك أنواع أخرى متعددة للتخطيط حسب النشاط الذي تتعرض له الخطة كالتخطيط المالي والتخطيط الصناعي والتخطيط الزراعي.[3]

وتتضمن أهداف خطط التنمية الاجتماعية جانبين[1]:

1- وليد عبد مولاه، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، يونيو حزيران 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.4-5.

2- جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص.96.

3- أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص.162-168.

أولهما: إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته الديموجرافية والآيكلوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى تغير العلاقات والقيم التي تتصف بالجمود وتدعو إلى التواكل والسلبية والتبعية؛

ثانيهما: العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاء على الظروف التي تؤدى إلى الانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية.

وبعد أن يتم تحديد الأهداف، يتم ترجمتها إلى برامج ومشروعات، ثم الربط بينهما في نسق متكامل يتضمن الإطار المبدئي للخطة.

والتخطيط هو الضامن لاستغلال الوسائل بشكل جيد لتحقيق الأهداف المرجوة، وفي حالة التخطيط للتنمية الاجتماعية يجب أن يأخذ في الاعتبار وظيفتا التنمية الاجتماعية المتمثلتين في التغيير الاجتماعي وتنمية الموارد البشرية.

إن تحقيق المجتمع لأهدافه مرتبط بقدرته على البقاء والنمو، من خلال قيامه بمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى تنميته وتقدمه. وبذلك نجد أن هناك ارتباط بين:

1- حجم ونوعية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛

2- القدرة على الوصول إلى التنمية والتقدم.

هذا الارتباط يسعى المخطط للتنمية الاجتماعية إلى استقلاله بما يضمن تنمية المجتمع، ويعرف التخطيط للتنمية الاجتماعية في أنه التدخل الإرادي للمجتمع في توجيه وتنظيم وتنسيق الأنشطة المجتمعية المختلفة ليتمكن المجتمع من تحقيق أقصى درجة ممكنة من النمو في فترة زمنية معينة من خلال التحكم في تفاعل الطاقة التنموية والتنسيق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ويتركز التخطيط في التنمية الاجتماعية على التدخل لتغيير حجم ونوعية أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى إحداث تغييرات هيكلية وظيفية ضرورية لتنمية وتقدم المجتمع.

ويشتمل التخطيط للتنمية الاجتماعية على عنصرين أساسيين:

- العنصر الأول: الثالوث التنموي
  - حجم ونوعية الطاقة المجتمعية البشرية والمادية؛
  - الأساليب والأدوات المستخدمة؛ والأسلوب هو المعرفة الإنسانية التي يمكن أن يستخدمها الإنسان لتغيير القيم والمحافظة عليها، والأدوات تتضمن الموارد البشرية التي هي مجموعة المتغيرات الحيوية التي تحدد القدرات

1- طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرج سبق ذكره، ص.76.

والمهارات الفيزيقية والعقلية والنفسية لاستيعاب الأساليب واستخدام الموارد المادية. للإسهام في إحداث التغيير. والموارد المادية تشمل السلع والمواد اللازمة التي تستخدمها الموارد البشرية في إحداث التغيير المطلوب؛

- القيم المجتمعية؛ ويطلق عليها قاعدة الثالوث التنموي وتمثل سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعايير تفضيلاتهم، وصولا إلى أقصي درجات الإشباع لاحتياجاتهم.

➢ العنصر الثاني: النسق الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع:

- العمليات التحويلية: يستخدمها النسق بهدف تحويل الطاقة المجتمعية إلى موارد ثم إلى إنتاج سلع وخدمات يستفيد منها المجتمع في إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية لازمة لنموه والمحافظة على بقائه؛
- العمليات التيسيرية: وهي التي يقوم بها النسق الاقتصادي والاجتماعي لزيادة فعالية العمليات التحويلية؛
- أجهزة العمل: وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بالعمليات التحويلية والتسييرية وتشمل: جهاز البحث العلمي، جهاز التخطيط، جهاز التنفيذ، جهاز المشاركة.

ويهدف التخطيط إلى قيام النسق الاجتماعي من خلال أجهزة العمل (جهاز البحث العلمي، جهاز التخطيط، جهاز التنفيذ، جهاز المشاركة الاجتماعية)، باستغلال الطاقة المجتمعية (بشرية ومادية)، عن طريق العمليات التحويلية والتسييرية، وتحويلها إلى موارد بشرية وموارد مالية ثم إلى إنتاج خدمات وسلع يساهم هذا الإنتاج في إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية للمجتمع، تحقق له نموه وبقاءه.[1]

مما يعني أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد أداة تقديم خدمات اجتماعية، وإنما هي عملية هادفة ومخططة وبناء تعمل على تفعيل الطاقات والإمكانيات والموارد المتاحة من أجل إحداث تغييرات في المجالات الاجتماعية، وتوفير كل ما من شأنه خدمة الإنسان ورفاهيته.[2]

وتبرز نماذج التنمية الاجتماعية كخيارات تطبيقية بالنسبة للمخطط، نوجزها في الفرع الموالي.

الفرع الثالث-نماذج التنمية الاجتماعية

تتعدد آراء المفكرين والعلماء والمهتمين بالتنمية الاجتماعية في وضع نماذج أو اتجاهات تتفق ومسار مراحل التنمية الاجتماعية بقصد الوصول إلى تنمية وتقدم المجتمع بما يتفق مع أيديولوجيته السائدة وتختلف وجهات النظر حول المسمى ما بين "النموذج" أو "الاتجاه"، ويعتبر مصطلح "النموذج" الأكثر شيوعا.

وتتمايز النماذج حسب طريقة معالجتها للمشاكل المجتمعية، ونظرتها للمجتمع، ويمكننا تفريق بين النماذج التالية حسب الآتي:

1- طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرج سبق ذكره، ص.44-50

2- عبد الباسط أحمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1981، ص.39.

1- النموذج المرحلي: الذي يركز على مراحل سير العملية التنموية والطريقة الأمثل للتعامل مع وضعيات المجتمع المستهدف المختلفة، بدون إهمال البناء الثقافي للمجتمع المستهدف، ويتشكل هذا النموذج من مجموعة مراحل كالتالي:

أ- مرحلة ثبات المجتمع: في هذه المرحلة يكتفي المجتمع بأنماطه الثقافية السائدة فيه، ويرفض غيرها؛

ب- مرحلة التركيز على العوامل الفردية: بتزايد احتياجات أفراد المجتمع تتزايد قدرته على إشباعها، بتوازي مع نمو الأنماط الثقافية وتطورها. مما يؤدى إلى قبول استخدام البرامج التنموية اللازمة؛

ت- مرحلة دخول بعض الأنماط الثقافية الجديدة: تبرز في هذه المرحلة حاجة المجتمع وتقبله أيضا لأنماط ثقافية جديدة، لكن هذه الأنماط الوافدة تحتاج إلى عملية معالجة بما يتوافق مع ثقافة المجتمع المستهدف حتى يستفاد منها في برامج التنمية؛

ث- مرحلة التوازن: يسعى المجتمع في هذه المرحلة إلى معالجة الأنماط الثقافية الوافدة والاستفادة منها بما يتماشى مع ثقافته الأصيلة. مما يدعم برامج التنمية المختلفة؛

ج- مرحلة الاستقرار: يستقر المجتمع في هذه المرحلة، ويسعى لإشباع احتياجات أفراده بما يتماشى مع إيديولوجيته، مستفيدا من مراحل التطور التي مر بها، بما يحقق الأهداف التنموية.

2- النموذج السلوكي: الذي يركز على الفرد في اتجاهاته وسلوكه، ودرجة مشاركته ومساهمته في فعاليات المجتمع. وينطلق من فكرة "تالكوت بارسونز" في الفعل الاجتماعي، على أساس ما يصدر من الفرد ويكون له معنى لدي الآخرين ويتحدد هذا الفعل في ضوء معايير الجماعة والمجتمع.

ويتم التركيز في هذا النموذج على الأفعال الاجتماعية لأفراد المجتمع والتي تتجسد في المشاركة في برامج التنمية والمساهمة في تحقيق الأهداف، مما يتطلب دراسة وتحليل نسق المجتمع لتحديد الأنماط السلوكية لأفراده.

3- النموذج البنائي: يركز هذا النموذج على بنية المجتمع وكيفية تحسينها، بتكامل مع أجزائه المختلفة وأنساقه الفرعية. ويركز هذا النموذج على دراسة العناصر البنائية التالية:

- احتياجات أفراد المجتمع وضرورة إشباعها؛
- دراسة الاحتياجات الجديدة المتوقعة، وإمكانية إشباعها؛
- دراسة المشكلات المتوقعة؛
- دراسة الآثار المترتبة عن المشكلات المتوقعة، وكيفية حلها.

وتترابط النماذج الثلاث فيما بينها، فيعتمد كلا من النموذج المرحلي والنموذج السلوكي على النموذج البنائي، إذ يوضح طبيعة الهيكل البنائي للمجتمع، مما يساهم في التعرف على المجتمع ووضع برامج التنمية، التي تحقق له أهدافه وتقدمه.

4- النموذج المثالي: يحيل هذا النموذج إلى إمكانية تشكل نمط مثالي من خلال دراسة وتحليل المجتمع وتغيره الاجتماعي. مما يمكن من تحديد العوامل الإيجابية في تنمية المجتمع، ومعوقات التنمية، ثم إيجاد الحلول المفضية إلى نمط مثالي يحقق أهداف المجتمع.

وقد أثير جدل بين العلماء حول النمط المثالي لجميع المجتمعات وأنه من الصعوبة وضع نموذج مثالي لجميع المجتمعات لاختلاف ظروفها، ولنسبية المثالية.

ويؤكد بعض العلماء والمفكرين والمهتمين بالتنمية الاجتماعية أن الوصول إلى نمطية واحدة لجميع المجتمعات أمر بالغ الصعوبة مما يبرر فكرة الأنماط المتعددة، ورغم وجود سمات وعوامل مشتركة بين المجتمعات إلا أن لكل مجتمع سماته الخاصة به، مما يصعب معه وجود نموذج عام، أي أن كل مجتمع يتناسب معه نمط متسق مع ظروفه وأيديولوجية ليحقق له تنمية وتقدم.[1]

وتسعى الحكومات إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوياتها المختلفة من خلال السياسات الاجتماعية، كما تسعى تنظيمات الاقتصاد التضامني إلى ذلك من خلال الأعمال التعاونية والتطوعية فيما بين أفراد الطبقات الهشة، أو بالتشارك فيما بينهم وغيرهم من الأفراد الميسورين حالا، وبالتنسيق بين هذه الأطراف تتعزز التنمية والتقدم بشكل أعمق.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس التنمية الاجتماعية

أفرز التشعب الحاصل في اهتمامات التنمية الاجتماعية تقسيمات عديدة ومؤشرات متعددة تتوزع بتعدد جوانب الحياة.

وفي الواقع لا يوجد معيار أو مقياس دقيق لحالة التنمية الاجتماعية، ولكن هناك عدد من المعايير الجزئية التي تتكامل مع بعضها البعض لإلقاء الضوء على ما تحقق من تقدم اقتصادي واجتماعي في بلد ما نتيجة عملية التنمية؛ فهناك معايير كمية تركز على التحسن في مستوى الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منه، وأخرى اجتماعية تركز على التحسن في مستوى الصحة والتغذية وهناك ما ينصب تركيزه على التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي للمجتمع.[2]

ويذهب البعض إلى عدم وجود مقياس سهل يمثل التنمية الاجتماعية، ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية.[3]

1- طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2- هشام محمد الاقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2010، ص.56.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا)، أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، يناير 2005، ص.9.

وقد ظهرت المؤشرات الاجتماعية نتيجة لقصور المؤشرات الاقتصادية عن إعطاء صورة حقيقية عن الأوضاع والتغيرات الاجتماعية. فمنذ أواخر الستينات، بدأت الدراسات تتجاوز المؤشرات الاقتصادية، وتستخدم معايير غير نقدية تتعلق بالحاجات الأساسية وتلبيتها لحاجات الفرد كالتعليم والصحة والتغذية. التي تعطى صورة عن تأثر المجتمع بالتطورات المختلفة التي تتسارع في عالم اليوم. وهي مؤشرات تحاول قياس ورصد إنجازات وتطبيقات عملية التنمية الاجتماعية في الدول المختلفة، وتتشعب هذه المؤشرات بتشعب اهتمامات التنمية الاجتماعية.

تمتاز المؤشرات الاجتماعية عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة للمتوسط. إضافة إلى أنها من حيث من المبدأ لا ترتبط بفقر البلد. وهكذا يختلف معنى فجوة التأخر. وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع منالا من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

وهي تستعمل كتقريب وقياس جزئي لأمور العدالة والأمن والتعليم بالإضافة لعناصر أخرى، كما تعاني من بعض الهشاشة في قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو استنادها إلى مسرح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.[1]

وتتسع المؤشرات الاجتماعية لتشمل القضايا الاجتماعية من قبيل التخطيط للتنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة، بالإضافة إلى ما سمي بمناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

وتبقى نقطة ضعف المؤشرات الاجتماعية في كونها عبارة عن مؤشرات متعددة، في حين مثلا في الجانب الاقتصادي يُتداول بشكل أكبر معدل الدخل الفردي لتكوين صورة عن اقتصاد ما. بينما نحتاج لمجموعة من المؤشرات في الجانب الاجتماعي لتكوين صورة مقارِنة عن الوضعية الاجتماعية لبلد ما.

ويتسم مصطلح "المؤشرات الاجتماعية" بالغموض ويشمل طيفا من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقانية والسياسية. وقد اختلطت الحاجة إلى استعمال متوسط الدخل الفردي كمؤشر للتنمية الاقتصادية مع البحث عن مؤشرات لجوانب أخرى من التنمية.[2]

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكاملا لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها. وعندما يكون هذا

1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 1432-2011، ص.54،55.

2- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، جسر التنمية، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.4.

الهدف أو العنصر غير قابلا بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة، بأفضل ما يمكن، لهذا الهدف أو العنصر. مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.[1]

وفي هذا الجزء من بحثنا؛ نتناول المعايير الكمية والكيفية لقياس للتنمية الاجتماعية، مما تطلب منا اختصار مضامين عديدة نتيجة لتشعب الموضوع، فقياس التنمية الاجتماعية يشمل بشكل عام، كافة قدرات تحسين رفاه الإنسان، ويتمحور النقاش الخاص بمؤشرات التنمية الاجتماعية حول نوعية الحياة ومعايير الحاجات الأساسية، بالإضافة لأساليب تعتمد على معايير الأمن الغذائي، ومعايير الرفاه النسبي ودليل التنمية البشرية Human Development Indicators الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وغيرهم، وجميع هذه المعايير تندرج ضمن مستوى المعيشة، ويشيع تناول المؤشرات الجزئية الخاصة بالتعليم والصحة والتغذية كمؤشرات محددة لحالة التنمية الاجتماعية في مفهومها الضيق.

ومنه، قسمنا هذا المطلب إلى فرعين تناولنا في الأول معايير قياس التنمية الاجتماعية، وفي الثاني مؤشرات التنمية الاجتماعية.

الفرع الأول-معايير قياس التنمية الاجتماعية

أولا: معايير كيفية لقياس التنمية الاجتماعية

1- معيار نمط المعيشة

من الواضح أن الارتكاز في قياس التنمية الاجتماعية ينطلق من مفهوم مستوى المعيشة كمحدد متعدد الأبعاد لمستواها. وهو مفهوم أثار جدلا واسعا على مستوى الفكر الاقتصادي ويكتسب أهمية كبيرة على المستوى العالمي، ويعتبر رفعه تحديا كبيرا من تحديات التنمية اليوم.

ويقر العهد الدولي لحقوق الإنسان بحق كل فرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن، كذلك في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة. (المادة 11)

وبمقتضى قرار الأمم المتحدة رقم 65/309 بتاريخ 19 يوليو2011، فإن "إن الدول الأعضاء مدعوة إلى العمل على وضع تدابير جديدة تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والعيش الكريم من أجل التنمية، ولتوجيه سياساتها العامة"

وتضمنت الخطة العملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ما يقارب المستوى المقبول للمعيشة أطلق عليه إطار سبل الحياة المُنتجة[2]:

1- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص.1.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، عرض عام، ص..16.

تتضمن العناصر الأساسية لرأس المال البشري الكافي ما يلي:

- التغذية الأساسية؛
- نظام صحي يمكن الناس من أن يحيوا حياة مديدة وصحية؛
- الصحة الجنسية والإنجابية؛
- معرفة القراءة والكتابة، والقدرة على العد، ومهارات يمكن تسويقها من أجل الوظائف في القرن الحادي والعشرين؛
- مهارات تقنية ومهارات تنظيم المشاريع الخاصة من أجل الأخذ بالتكنولوجيات والدراية الفنية العلمية التي تستخدم أقل مما يجب وذلك تعزيزا للمعارف الجديدة.

وتتضمن الخدمات الضرورية في مجال البنية التحتية ما يلي:

- مياه شرب مأمونة وصرف صحي أساسي؛
- بيئة طبيعية مصونة وتدار إدارة مُستدامة؛
- مدخلات للمزارع، من بينها مغذيات التربة، والمياه الموثوقة لأغراض الزراعة، وأنواع بذور محسنة، إلى جانب اللقاحات، والمواد الصيدلانية البيطرية، والأعلاف للثروة الحيوانية؛
- الطاقة، بما في ذلك الكهرباء ووقود الطهي المأمون؛
- طرق معبدة وخدمات نقل مأمونة ويمكن الاعتماد عليها، بما في ذلك خيارات وسائل النقل التي لا تعمل بمحركات؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

وتتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية ما يلي:

- المساواة في الحقوق للمرأة والفتاة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية؛
- التحرر من العنف، وخاصة فيما يتعلق بالفتاة والمرأة؛
- منح الصوت السياسي لكل مواطن، غالبا من خلال منظمات المجتمع المدني؛
- المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات العامة؛
- أمن الملكية وحقوق التملك فيما يتعلق بالمأوى ومشاريع الأعمال والأصول الأخرى.

وتتكون أنماط مستوى المعيشة من مستويات مختلفة حدد أدناها بالاحتياجات الأساسية، مرورا بمستوى العيش الكريم...إلخ.

لقد ظل مفهوم الدخل هو المعبر عن مستويات المعيشة، وبالتالي ظل مقياسي نصيب الفرد من الدخل الوطني أو من الناتج المحلي الإجمالي هما المقياسان المعبران عن مستويات المعيشة (ولا يزالا كذلك في العديد من الأدبيات الحديثة أيضا). أما الجانب الخاص بالاستهلاك فقد ظل دوما محل جدل واسع.

وحسب "الأسكوا"، يتحدد مستوى معيشة الفرد بمعناه الشامل بما يمتلكه الفرد من الأصول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

الأصول الاقتصادية: الأصول المادية والأصول البشرية التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو في المستقبل؛

الأصول الاجتماعية والسياسية: قدرة الناس على الاعتماد على العلاقات بغيرهم من الناس. العلاقات المتبادلة من الثقة تشكل الأساس لتنظيمات المجتمع المحلى التي يمكن أن تتفاوض مع الوكالات الحكومية بشأن خدمات أفضل؛

الأصول البيئية: وأصول الهياكل الأساسية: الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية لتأمين الصحة وسبل المعيشة. وتوفر الطرق ووسائل النقل سبل الوصول إلى الأسواق والوظائف والحد من العزلة.

في حين أن انخفاض مستوى المعيشة بمعنى الشامل حسب الإسكوا أيضا هو:

أولا: انعدام توافر الفرص المادية: بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية، وضعف الحالة الصحية، وقصور التدريب، أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة لدى الشخص الجزاء الأوفى. ويعني أيضا انعدام توفير الائتمان، والطرق، والكهرباء، والأسواق؛

ثانيا: الضعف وانخفاض الأمن والأمان وزيادة التعرض الخارجي للصدمات والمخاطرة: مثل اعتلال الصحة والعجز والعنف الشخصي والافتقار إلى الموارد اللازمة للمواجهة دون التعرض لخسائر فادحة.

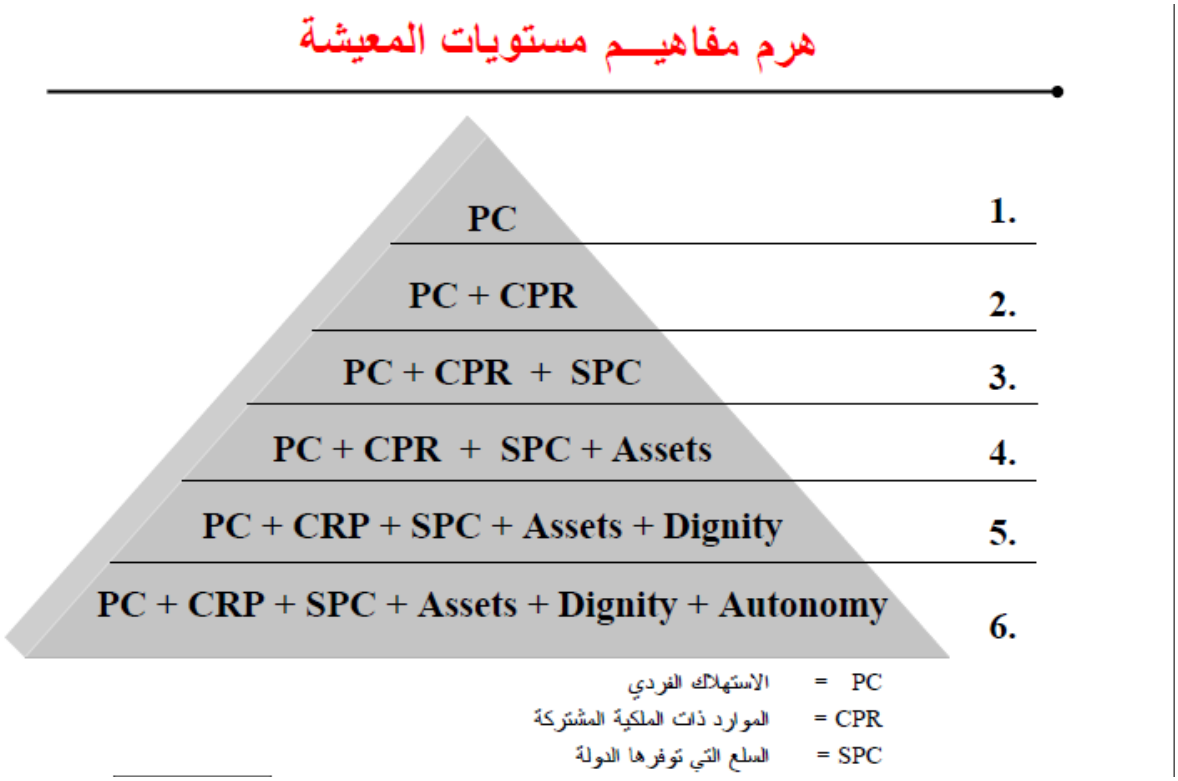

الشكل رقم 2: هرم مفاهيم مستويات المعيشة

2- معيار الحاجات الأساسية

ظهرت في أوائل السبعينات من القرن الماضي نظرية إشباع الحاجات الأساسية (1971، عن مؤسسة داج همرشولد بالسويد) وقد لاقت قبولا واسعا لدى الاقتصاديين، خاصة في البلدان النامية، لكي تزيح اللبس الموجود حول مكونات الاستهلاك.[1]

إلا أنه وحسب عابدين أحمد سلامة (1984م) فإن الإسلام هو أول نظام سعى لتحقيق الحاجات الأساسية الفردية والاجتماعية، وناقشها علماؤه بكثير من التفصيل. وقد سمى الشاطبي حاجات الإنسان الأساسية ب "الضروريات" وهي التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا، بحيث "... إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفى الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين...".[2]

يتصف مفهوم الحاجات الأساسية بالدينامية وبقابليته للتغير بتغير الزمان والمكان، وبأنه يتسق مع الكفاح من أجل إقامة مجتمع حديث له هويته الثقافية المتميزة وأسلوبه الخاص في الحياة. والحاجة تدعو لإجراء تحليلات مفصلة لمستويات إشباع الحاجات الأساسية، والتعرف على مواقع الثغرات في عملية إشباع تلك الاحتياجات سواء في الحاضر أوفي المستقبل.

وتبرز المعالجة النظرية لمفهوم الحاجات الأساسية، ثلاث حاجات نوعية (الغذاء، الصحة، والمسكن) بوصفها أمثلة جزئية، ونظرا للجدل الذي أثاره التعبير، وفي ضوء البيان الصادر عن مجموعة "عدم الانحياز" تم التأكيد على ضرورة أن لا يكون هناك تعريف وحيد للحاجات الأساسية ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات. إذ إنه مفهوم دينامي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان. كما أن الحاجات الفردية هي شيء مستقل عن الحاجات الاجتماعية. ويتعين وضع كل منهما في الاعتبار في عملية التخطيط. والواقع أن النقطة الهامة في الموضوع بتحديد مستوى مطلق أو مجرد يتم تعيينه لإشباع حاجة ما، بل تتمثل بالأحرى في إدراك هذه الحاجة والعمل على إشباعها من جانب الشعب المعني. ويتعين أن يكون الهدف من مناقشة الحاجات الأساسية هو التركيز على الدراسة النقدية لقضية إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن الاستهلاك المسرف والترفي والمبذر من جانب الأقلية، وفي اتجاه إفادة الأغلبية الفقيرة بطريقة قابلة للاستمرار. وهو ما يشمل بالضرورة زيادة دخول وفرص عمل وإنتاجية الأغلبية الفقيرة من أفراد الشعب وتوفير السلع والخدمات لها.

1- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، دولة الكويت، رؤية استراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية، مارس 2007، ص.3.

2 – عابدين أحمد سلامة. 'توفير الحاجات الأساسية في ظل الدولة الإسلامية' مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي 2،1 (1983)، ص.39.

ويشتمل إشباع الحاجات الأساسية على ثلاث مهمات: توفير السلع والخدمات المطلوبة بكميات كافية، والحفاظ على أنماط التنمية القابلة للاستمرار بيئيا، وكفالة التوزيع العادل للمزايا أو الفوائد التي تترتب عليها تغييرات في أنماط الاستهلاك بعيدا عن الأنماط المغالية في الإسراف، وفي اتجاه الأنماط الأساسية. وعلينا ألا نساوي بين ذلك وبين المستوى المعيشي "المنخفض"، أو الحياة "البسيطة" الخالية من أي ترف. والحاجات الأساسية بكل أنواعها، منصوص عليها بوصفها حقوقا أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 23،25،26).

على أن إشباع هذه الحاجات لا يقبل التحقق إلا من خلال مشاركة الأفراد والمجتمعات المعنية، بطريقة تساعد على تجديد وحفظ وتحسين البيئة تحسينا فعالا، وتنمية الموارد، فضلا عن كفالة أفضل تفاعل ممكن مع مصادر التمويل والتزويد الأخرى خارج المجتمع.[1]

وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:[2]

أ. مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطقي، أي خارطة للحاجات الأساسية؛

ب. أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي؛

ت. نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد؛

ث. قياس جهود منظومة من الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة)؛

ج. قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير لدينا؛

ح. تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح؛

خ. تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها. وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم للبلدان وفقا لذلك.

3- معيار الرفاه

بخصوص الرفاه، تختلف وجهات النظر حول المعيار الأنسب لقياسه، فيذهب البعض لتفضيل الدخل على الإنفاق في ذلك، ويرجع ذلك إلى أن بيانات مسوح العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90% من السكان. ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو فيهما معا.

يطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي والدخل الكامل. وفي دراسة أخرى (Anand & Harris 1994) استعملت خمس مؤشرات محتملة

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990، ص.13،14.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص.57،58.

لقياس الرفاه الفردي: دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.[1]

ولا يتوقف الرفاه –حسب لجنة ستيغليتز–على توفر موارد اقتصادية وحسب، كالدخل مثلا، بل يتوقف كذلك على الخصائص غير الاقتصادية لحياة الأشخاص: أي ما يقومون به وما يستطيعون القيام به، وتقييمهم لحياتهم وبيئتهم الطبيعية. وتتوقف استدامة مستويات الرفاه على قدرتنا على نقل الرصيد الرأسمالي الأساسي لحياتنا (الرأسمالي الطبيعي والمادي والإنساني والاجتماعي) للأجيال القادمة. وبذلك يكون مهما التمييز بين تقييم الرفاه الحالي وتقييم استدامته، أي قدرته على الاستمرار عبر الزمن.[2]

بالإضافة، للدليل القياسي للأصول البشرية الذي يقاس بمؤشرات تتصل بحالة الصحة والتغذية وحالة التعليم. وتستخدم في الوقت الحاضر أربعة مؤشرات ذات معاملات ترجيح متساوية في حسابه:

أ- النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية؛

ب- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛

ت- النسبة الإجمالية للتسجيل في المدارس الثانوية؛

ث- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

4- معيار نوعية الحياة

إن الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبيا. وقد يكون مصدر هذا الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني.

ونوعية الحياة تعبير ذاتي جدا عن رفاه الفرد أو شعوره به. وقد تعبر عن جملة من "الرغبات" التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا أو راض عن حياته. لكن من النادر جدا أن يصل الإنسان إلى رضا كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته، لذلك فإن مفهوم الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.[3]

ويرتبط الموقف بنوعية الحياة في الأساس بالعوامل الذاتية المتعلقة بالفرد، ويرى الأنصاري (2006)[4]، أن مفهوم جودة الحياة (المعبر عن أحد مستويات المعيشة ونوعية الحياة) يرتبط بصورة وثيقة بمفهومين آخرين أساسيين وهما: الرفاه Welfare، والتنعم Well-being. كذلك يرتبط مفهوم جودة الحياة بمفاهيم أخرى،

1- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص.7.

2- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اللجنة الإحصائية، الدورة الثانية والأربعون، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، مذكرة من الأمين العام، ديسمبر 2010، ص.2.

3- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، سلسلة جسر، التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد الثاني، ص .8.

4 - بدر محمد الأنصاري، استراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. جامعة السلطان قابوس–سلطنة عمان، 17-19 ديسمبر2006، ص.ص.1-19.

مثل: التنمية Development (توسيع خيارات متعددة تضم حريات الإنسان، وحقوق الإنسان، والمعرفة، وتعتبر هذه الخيارات ضرورة لرفاه الإنسان)، والتقدم Progress (الترقي في حال الإنسان في الحياة نتيجة للتطور المعرفي والعلمي)، والتحسن Betterment، وإشباع الحاجات Satisfaction of needs (الشعور بالرضا والارتياح، والأمن عند إشباع الحاجات والدوافع)، فضلا عن الفقر Poverty (أي فقر الدخل، أو اللامساواة الاقتصادية، وفقر التنمية الإنسانية الذي يحد من قدرات الإنسان والبلدان على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء).

بينما يرى منسي وكاظم (2006)[1]، أن الشعور بجودة الحياة يمثل أمراً نسبياً، لأنه يرتبط ببعض العوامل الذاتية Subjective مثل المفهوم الايجابي للذات، والرضا عن الحياة وعن العمل، والحالة الاجتماعية، والسعادة التي يشعر بها الفرد، كما يرتبط ببعض العوامل الموضوعية Objective مثل الإمكانيات المادية المتاحة، والدخل، ونظافة البيئة، والحالة الصحية، والحالة السكنية والوظيفية، ومستوى التعليم، وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في الفرد. وهذه العوامل الذاتية والموضوعية تجعل أمر تقدير درجة جودة الحياة لدى الفرد أمراً ضرورياً لأن الفرد الذي يتفاعل مع أفراد مجتمعه، يحاول دائماً أن يحقق مستوى معيشي أفضل والحصول على خدمات أجود، أو يحافظ على حياة أو مستوى معيشي لا يقل عن مستوى الحياة التي كان يعيشها في الماضي، لكن على الرغم من ذلك التداخل بين مفهوم جودة الحياة والمفاهيم ذات الصلة.

وتوصلت دراسة صالح (1990)[2] إلى أن جودة الحياة ترتبط بمستوى المعيشة، مثل: الدخل والاستهلاك والخدمات الاجتماعية المتاحة، كما ترتبط بنمط الحياة التي يعيشها الفرد. وتتبدى جودة الحياة في أي مجتمع بالعديد من المؤشرات الموضوعية، مثل: نظافة البيئة، وسهولة المواصلات، وتوافر السلع، وزيادة الدخل، وتوافر فرص التعليم والعمل، وتوافر الخدمات الصحية المناسبة، وحرية التعبير وحرية الاعتقاد، وتوافر أماكن الترفيه والاستجمام، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لدى كل المواطنين، كما تتبدى جودة الحياة أيضاً بالعديد من المؤشرات الذاتية للأفراد في المجتمع، مثل: السعادة، والرضا عن الذات وعن الآخرين، والعلاقات الاجتماعية الإيجابية، والوعي بمشاعر الآخرين، وضبط الانفعالات، والضبط الداخلي للسلوك، والمسئولية الشخصية والمسئولية الاجتماعية، والمشاركة في الأعمال التعاونية، والولاء والانتماء للأسرة والمدينة والوطن، والتوافق الشخصي والاجتماعي والصحي والأسري والمهني، والتفاؤل.

وقام فرجاني[3]، بتحديد وقياس مفهوم جودة الحياة في البلدان العربية في السياق الدولي، وذلك من خلال اعتماد مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي أساسا لبلورة مفهوم عربي لجودة الحياة

---

1 – محمود عبد الحليم منسي، علي مهدي كاظم، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. جامعة السلطان قابوس–سلطنة عمان، 17–19 ديسمبر 2006.ص.ص.63–78.

2 – ناهد صالح، (1990). مؤشرات جودة الحياة نظرة عامة على المفهوم والمدخل. المجلة الاجتماعية القومية. 28 (2)، 1990، ص.ص.85–105.

3 – نادر فرجاني، عن نوعية الحياة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

عن طريق انتقاء مفردات أساسية في الدراسة وإعادة ترتيبها وتصنيفها، وتفصيل بعضها أو الإضافة إليه عند الضرورة مع مراعاة عدم التفرقة بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الاعتماد على الوطن العربي، كنطاق الدلالة للحقوق والحريات. وتشكّل الحقوق المتضمنة في المفهوم المقترح منظومة متضافرة من المكونات، تعني أنها تتسم بالاتساق الداخلي، وبعدم إمكان التضحية ببعضها من أجل البعض الآخر. والافتراض الأساسي الذي تستند إليه الدراسة هو أن الحقوق والحريات المتضمنة في هذا المفهوم تشكل عناصر مفهوم عربي لجودة الحياة، بمعنى أن هذه العناصر تكوّن معايير الحكم على تغير جودة الحياة في الوطن العربي زمانيا ومكانيا.

الجدول التالي يشمل مكونات مفهوم جودة الحياة في الوطن العربي حسب فرجاني 1992[1].

الحقوق الفردية	الحقوق الجمعية
1 – الحياة (يكون الحكم بالإعدام قضائيا وفي جناية القتل فقط).	1 – تكوين أسرة (برضا الرجل والمرأة وإرادتهما الحرة).
2 – السلامة الشخصية (حظر التعذيب والإيذاء البدني والنفسي والمعاملة غير الإنسانية والعقوبات القاسية أو المهينة أو المحطة بالكرامة)	2 – الرعاية الاجتماعية والصحية (خاصة للأطفال والمسنين والمعوقين).
3 – الحرية والأمن (حظر القبض على إنسان أو احتجازه بغير سند من القانون).	3 – مستوى معيشي لائق (الغذاء والكساء والمسكن).
4 – حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنهما.	4 – العمل (المنتج والمجزي، حرية الاختيار، شروط عمل عادلة، ظروف عمل تضمن السلامة والصحة، حق التنظيم النقابي، حق الإضراب).
5 – حرية الرأي والتعبير والبحث عن المعلومات والأفكار والحصول عليها ونقلها ونشرها.	5 – التعليم (المجاني في المرحلة الأساسية، والمكسب للقيم والمهارات والتوجهات الاجتماعية المحفزة للنهضة، والمستمر مدى الحياة).
6 – حرمة الحياة الخاصة.	6 – مناخ ثقافي حر.
7 – التنقل داخل الوطن (داخل أي قطر عربي، بين الأقطار العربية، العودة إلى أي قطر عربي، عدم الإبعاد	7 – حق الجماعات العرقية في الحفاظ على ثقافتها الخاصة وتنميتها.

1 – على مهدي كاظم، عبد الخالق نجم البهادلي، جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العُمانيين والليبيين، دراسة ثقافية مقارنة، دورية محكمة نصف سنوية، ص.ص 4-2

من قطر عربي).	
8 – الحق في الجنسية، وتغييرها ونقلها إلى الأبناء.	8 – التجمع والاجتماع السلمي.
9 – الملكية الخاصة.	9 – تكوين الجمعيات والمنظمات السياسية، وممارسة نشاطها بحرية.
10 – سيادة القانون (لا جريمة ولا عقاب إلا بقانون سابق على الحدث، المتهم برئ حتى تثبت إدانته قضائيا، المساواة أمام القانون، استقلال القضاء، قصر التشريع على مجلس نيابي منتخب).	10–المشاركة في إدارة الشؤون العامة في المجتمع (الترشيح والانتخاب بحرية ونزاهة، تقلد الوظائف العامة).
	11 – توزيع عادل للثروة وللدخل.
	12 – بيئة خالية من التلوث.

الجدول رقم 3: مكونات مفهوم جودة الحياة في الوطن العربي حسب فرجاني 1992.

وقد وضع المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية الفرنسي مقاييس موضوعية لنوعية الحياة لا تنحصر في الأوجه المادية أو النقدية البحتة، بل تأخذ في الاعتبار أيضا ظروف العمل، ودرجة الاندماج في المجتمع، والصحة والتعليم، وانعدام الأمن الاقتصادي (كالبطالة على سبيل المثال) والبدني. وتتوافق معظم هذه الأبعاد وتوصيات لجنة ستيغليتز.

ويقوم كل بعد من أبعاد نوعية الحياة على نموذج محدد انطلاقا من قائمة مؤشرات ثنائية أساسية. فالفرد لا يحقق مستوى معيشيا معينا من حيث بعد من أبعاد المعيشة إذا كان واقعا تحت تأثير عدد من الصعاب (يُقاس كل منها بمؤشر أساسي) يتجاوز عتبة محددة بطريقة اعتباطية. وتُحسب المؤشرات المختلفة على المستوى الفردي، الأمر الذي يسمح بالتوصل إلى مؤشرات لنوعية الحياة لجميع الفئات الاجتماعية الممكنة. ثم يحدد المؤشر الكلي للبعد المقصود من أبعاد المعيشة باعتباره يتشكل من نسبة الأفراد الذين يقعون دون العتبة المحددة لهذا البعد. ويتيح رسم بياني شبكي تركيبا لموقع أي فئة من السكان مقارنة بالبقية.[1]

ويشمل مفهوم نوعية الحياة، مفهوم العيش الكريم الذي يتحقق من خلال الاستجابة لمختلف الاحتياجات الإنسانية والتي تعتبر بعضها أساسية (كالصحة مثلا)، وكذا عبر إمكانية متابعة الأهداف الخاصة والانفتاح والشعور بالرضا على حياته (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011، كيف تسير الحياة؟ قياس العيش الكريم). وتتوزع أبعاده حسب المجموعات الثلاثة التالية:

1– الأمم المتحدة، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص.6.

أ- الحياة المادية: السكن والدخل؛
ب- المجالات الاجتماعية: الشغل والصحة والتعليم؛
ت- المجال المجتمعي: الحياة العائلية والمحيط المجتمعي والذي يشمل الحياة الثقافية والروحية والترفيهية.

الفرع الثاني-مؤشرات التنمية الاجتماعية

يرى قدري جميل أن مستوى المعيشة كمؤشر هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين هما: مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور، وهما بآن واحد شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة. ومن الناحية العلمية هو يهدف إلى عقلنة التطور الاقتصادي عبر قياس درجة حرارة المجتمع بشكل مستمر من أجل تجنب المفاجآت، بل إنه يسمح بأكثر من ذلك، عبر قدرته على التنبؤ بالميل العام للتطور العام الاقتصادي-الاجتماعي. ويعود ذلك أساسا إلى توفر البيانات للمقارنة فيما بين الدول.

ومستوى المعيشة كنمط أو مؤشر يعتبر مرجع يوفر قياس للحالة الاجتماعية-الاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات-وبالتالي يمكن اعتباره كأحد مؤشرات التنمية الاجتماعية، ويمكننا من تقييم الحالة ومقارنتها بغيرها، وهو يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره.

ومن المعروف انه يمكن اللجوء إلى أساليب إحصائية مختلفة لقياس وتحليل مستويات المعيشة، ومن الأساليب التي يشيع استخدامها لهذا الغرض أسلوب مؤشرات فقر الدخل الذي يبنى على أساس حساب خط للفقر يميز ما بين الفقراء وغير الفقراء ويستخدم لحساب مؤشرات الفقر كنسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر. إلا أن لهذا الأسلوب العديد من المحددات، فهو يهتم بفقر الدخل دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد الأخرى لمستوى المعيشة، وهو يركز على الفقراء من السكان دون أن يهتم بشكل كاف بتحديد وقياس مستوى معيشة بقية فئات السكان، ويتم تطبيقه باستخدام بيانات الدخل والإنفاق دون الاستفادة من بقية البيانات المتاحة عن مستويات المعيشة والتي غالبا ما تكون أكثر توافرا ودقة من البيانات المذكورة.

ويمتاز دليل مستوى المعيشة، بالمقارنة مع مؤشرات فقر الدخل مثلا، في أنه يقوم على قياس مدى ما يتحقق من إشباع فعلي من الحاجات الأساسية وليس على قياس الدخل المتاح للحصول على هذه الحاجات. ويعني هذا، من جهة، اعتبار الأسرة محرومة من الحاجة الأساسية إذا تعذر عليها الحصول على الحاجة حتى لو كان مستوى دخل الأسرة يؤهلها لذلك، وكما هو الحال مثلا بالنسبة للحرمان من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه الخدمات. ومن جهة أخرى، لا يقتصر الدليل على الحاجات الأساسية التي تشترى، إنما يشمل أيضا الحاجات الأساسية الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابل

المال فقط كالأمان الشخصي والخلو من الأمراض المزمنة والإعاقات وتوفر الخدمات العامة وخلو البيئة من التلوث.

كما يمتاز دليل مستوى المعيشة بأنه مقياس شامل لا يقتصر على تشخيص وقياس المستوى المعيشي للأسر المحرومة فقط، وإنما يشمل في القياس كامل سلم مستوى المعيشة بما في ذلك المستويات المعيشية المتوسطة والمرتفعة. كذلك يمتاز الدليل بأنه يحسب من خلال استخدام بيانات متنوعة تخص مستوى المعيشية ولا يعتمد حسابه على بيانات الدخل أو الإنفاق التي كثيرا ما تكون ذات دقة أو مصداقية محدودة لأسباب تتعلق بالبيانات المصرح بها من قبل الأسرة أو بالتقلبات الموسمية أو بإشكالات عملية أو منهجية أخرى.[1]

وتتعدد مؤشرات قياس مستوى المعيشة حسب وجهات النظر المختلفة والمتباينة في الفكر الاقتصادي على مر الزمن:

أ- مؤشر قياس الأحوال المعيشية (Index of Living Conditions): وهو يعتمد على المنهج النظري لآمارتيا سن الخاص بالقدرات، فمستوى المعيشة لشخص ما يتوقف على ما يمكن تحقيقه أو الوصول إليه في ضوء نوعية الحياة التي يتمتع بها هذا الشخص حيث أنها ستختلف من شخص لآخر. ونظرا لصعوبة تحديد ما يمكن للفرد فعله يكون من الضروري اختيار قيمة محددة ملموسة يمكن استخدامها لتقييم مستوى المعيشة للأسر إلا أنه لا يعكس عدم المساواة بين الأسر المختلفة، مثل التفرقة حسب النوع ذكر أو أنثي، واستغلال الأطفال بأشكاله المختلفة، وغيرها من الأمور.

ب- مؤشر قياس التفاوت في مستويات المعيشة: أضاف ديفيد ما كينزي(2003) (David J.Mckenzie) متغيرات أخرى لمقياس جديد لتحديد مستويات المعيشة، وقد شملت المتغيرات الإضافية، البنية التحتية المتاحة للأسرة إلى جانب مواد البناء المستخدمة وامتلاك بعض الأصول المعمرة، وذلك في حالة عدم توافر بيانات عن دخول ونفقات الاستهلاك للأسر. وقد سبق أن قدم كل من فيلمر وبريتشيت Filmer and Pritchett(2001) ومنوجيان وبانج Minugin and Bang (2002) مقياس عبارة عن المكون الرئيسي الأول لمؤشر الأصول (The First Principle Component) وذلك للوصول إلى تقديرات مقبولة عن آثار مستويات الثروة على مستويات المعيشة. وتم الاستعانة بالبيانات السكانية الهامة في هذا المنهج، كالمسوحات السكانية والصحية والتي لا تتضمن بيانات عن الدخل أو الاستهلاك، ولاختبار اختلاف مستوى الحضور التعليمي باختلاف الثروات في الدول المختلفة.

بالإضافة إلى أخرى من أبرزها:

ت- مؤشر قياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد: وهو مقياس يعبر عن ما هو متاح من سلع وخدمات للمواطنين، ويعتبر البعض أن الدولة التي يرتفع فيها مستوى الدخل للفرد تكون اقدر على توفير حياة أفضل

1- جمهورية العراق، برنامج الأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء 2011، طبعة 2011، ص 11،12.

لمواطنيها ومستوى مرتفع لمعيشتهم، بينما يعتبره البعض غير كاف للتعبير عن مستوى المعيشة وأن عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية في التعبير عن مدى تحسن في نوعية الحياة إلا أنها في النهاية قد تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بنصيب الفرد من الناتج.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يعد معطى أساسيا لقياس النشاط الاقتصادي لكنه غير كاف لقياس الرفاه الاقتصادي. وبالتالي دعت لجنة ستيغليتز الاحصائيين في إطار الحسابات القومية إلى التركيز أكثر على منظور الأسر المعيشية ومتغيرات حسابها التي تعكس بشكل أفضل متغيرات الإنتاج، والمكونات النقدية لرفاه الأسر المعيشية. (التوصيات 1 و2 و3).

ومن الواضح أن تغيير في المنظور (نهج الإنتاج مقابل نهج الدخل) يغير المقارنات الدولية. ومن حيث نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، تصنف البلدان الأوربية الرئيسية واليابان في مستوى يقل بحوالي 25% عن المستوى المسجل في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بصافي الدخل التصرفي، الذي يشمل الدخل التي تحصل عليه الأسر المعيشية المقيمة فعليا وكذا المصروفات العامة الموجهة للأسر المعيشية (التعليم والصحة وما إلى ذلك)، تصنف فرنسا في مستوى يفوق درجة ألمانيا وإيطاليا واليابان وفي نفس درجة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.[1]

ث- مؤشر عدم المساواة أو التفاوت (Inequality) في توزيع الموارد الاقتصادية: وهو يحدد الحالة التي يكون عندها مدى أو حجم التفاوت شاسع بين الدخول المرتفعة وتلك المنخفضة. وهو مكمل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لتوضيح مستوى العدالة في توزيع الدخول، ويقاس التفاوت من خلال حساب معامل جيني، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، وكلما زادت قيمة هذا المعامل كلما كنت دليلا على تدهور مستويات المعيشة للطبقات الوسطى والفقيرة بحكم أن القسم الأكبر من الثروة الوطنية يستحوذ عليه الطبقات الأعلى دخلا.

ج- دليل التنمية البشرية: هو قياس يختصر الإنجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحياة المديدة والصحية، واكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. وبذلك يعتبر الدليل المتوسط الهندسي لمجموعة من الأدلة المعروفة التي تقيس الإنجازات المعروفة التي تقيس الإنجازات المحققة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.[2]

ح- دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة: يعتبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، معالجة للتفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. وهو قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد اقترحها فوستر ولوبيز-كالفا وشيكيلي (2005). على أساس مجموعة

1- الأمم المتحدة، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.4،3.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سبق ذكره، ص.220.

مقاييس عدم المساواة التي وضعها أتكينسون (1970). والدليل في هذه الحالة هو المتوسط الهندسي للمتوسطات الهندسية لجميع السكان في كل بعد على حدة (Alikre and Foster 2010). ويبين دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق "حسم" متوسط القيمة لكل بُعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه. وتساوى قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي حيث تكون المساواة تامة بين الناس. وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة أقل من قيمة الدليل الأصلي في حالة عدم المساواة. وبهذا المعنى، يكون دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة تعبيرا عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية (يقيس عدم المساواة)، بينما يمكن اعتبار دليل التنمية البشرية مؤشرا للتنمية البشرية "المحتملة" (أي المستوى الأقصى لدليل التنمية البشرية) الذي يمكن تحقيقه في حال انتفاء عدم المساواة.

و"الفارق" في التنمية البشرية الذي يعزى إلى عدم المساواة هو الفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة بالنسبة المئوية.

ومع أنه (أي دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة) يهدف إلى قياس الفارق في التنمية البشرية الناتج من عدم المساواة. فهو يمزج ضمنا بين عدم الإنصاف وعدم المساواة في كل بعد، نتيجة للصدفة والخيارات والظروف المختلفة. وهو لا يعالج المسائل الأخلاقية والمرتبطة بالسياسة العامة من حيث ضرورة التمييز بين هذين المفهومين لعدم المساواة في عملية القياس (رومر1998، البنك الدولي 2005).

وبخصوص شوائبه، فقد أشار تقرير التنمية البشرية للعام 2010 إلى عجز الدليل عن تبيان الترابط بين الأبعاد وبالتالي عجزه عن قياس الفوارق المتداخلة. ولتفادي هذه المشكلة. يجب أن يكون قياس جميع البيانات المتعلقة بكل فرد مستمدة من مسح واحد، لكن التقرير أشار إلى استحالة ذلك في الوقت الراهن.

خ- دليل الفوارق بين الجنسين: وهو يقيس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، التمكين، سوق العمل. وذلك في البلدان حيث تتوفر البيانات بنوعية مقبولة. ويبين الدليل الفرق في التنمية البشرية في الإنجازات بين المرأة والرجل في الأبعاد الثلاثة. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر حيث المساواة بين المرأة والرجل. والعدد واحد حيث عدم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأبعاد موضع القياس.

ويرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه (Seth 2009) لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد.

ويرتكز الدليل على المتوسط العام لمتوسطات عامة تُحسب على النحو التالي: يُحسب المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد، ثم تحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدة. وتجمع باستخدام متوسط واحد للجنسين، ويتم حسابه على خمس مراحل.

د- دليل الفقر المتعدد الأبعاد: وهو يحدد أوجها مختلفة من الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهو يستند إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية. ولحسابه تؤخذ جميع المؤشرات المستخدمة من المسح نفسه خلافا لحساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حيث تؤخذ المؤشرات من مصادر مختلفة.

ويصنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر أو عدمها استنادا إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته. ومن ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني.[1]

وبشكل شامل، تشمل المؤشرات الاجتماعية ستة مواضيع رئيسية حوت 16 موضوع فرعي، حسب التصنيف الذي وضعته مجموعة من الخبراء العرب لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، في العام 2005 بتكليف من مجلس الوزراء العرب المعنى بالبيئة، تتوزع كالآتي:

الموضوع الأول: الفقر، المواضيع الفرعية: فقر الدخل؛ عدم المساواة في الدخل؛ نظام الصرف الصحي؛ مياه الشرب؛ الطاقة المتاحة (نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء أو على خدمات الطاقة الحديثة الأخرى)؛ ظروف المعيشة.

الموضوع الثاني: الحكم، المواضيع الفرعية: الحكم الرشيد؛ الجريمة.

الموضوع الثالث: الصحة، المواضيع الفرعية: الرعاية الصحية عند التوليد؛ الحالة الغذائية؛ الحالة الصحية ومخاطرها.

الموضوع الرابع: التعليم، المستوى التعليمي؛ الإلمام بالقراءة والكتابة.

الموضوع الخامس: التركيبة السكانية، التغير السكاني؛ النزوح (نسبة النزوح من الريف إلى المدينة).

الموضوع السادس: السلام والأمن، الموضوع الفرعي: غياب السلام والأمن.

ويركز برنامج الأمم المتحدة لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشكل خاص الهدفين 2 و4 على المؤشرات الفرعية التالية:

مؤشرات لقياس النتائج التعليمية: وتشمل هذه المؤشرات:

- المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي؛
- معدل اللا أمية للبالغين؛

مؤشرات لقياس النتائج الصحية:

- الأجل المتوقع عند الولادة؛
- معدل وفيات الرضع؛
- معدل وفيات دون سن الخامسة.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 221-226

وفي ظل سياق عالمي يتسم باتساع الفوارق الاجتماعية وظهور تحديات مجتمعية وبيئية جديدة وتصاعد وثيرة الاحتجاجات الاجتماعية؛ وعدم كفاية مؤشرات المحاسبة الوطنية لقياس تقدم المجتمعات واتساع الفجوة بين المؤشرات الكمية والواقع الاقتصادي والاجتماعي كما يحسه السكان؛ برز تفكير وجدل مؤخرا خلال السنوات الأخيرة، داخل عدة هيئات وطنية ودولية، يناقش محدودية المؤشرات الكمية لوحدها في تنوير صانعي القرار والمساهمة في وضع سياسات عمومية ناجعة (لجنة ستيغليتز، المشروع الشامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ؛ بالإضافة إلى ظهور نموذج تنموي جديد يرتكز على جودة الحياة والعيش الكريم للمواطنين، والذي أصبح اليوم، في صلب كل استراتيجيه تنموية.

و"لجنة ستيغليتز" هي لجنة معنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، أنشئت في شباط فبراير 2008، بمبادرة من الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي، وقد تمثلت مهمتها في تبيان حدود الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، واستعراض المعلومات التكميلية التي قد تكون ضرورية لإعطاء صورة أوضح، ومناقشة عرضها بالطريقة الأنسب والتأكد من جدوى أدوات القياس المقترحة. وقدمت اللجنة تقريرها في 14 أيلول/سبتمبر 2009.

وانقسمت اللجنة إلى ثلاثة فرق عاملة بغية تنظيم أعمالها. فكرس الفريق الأول جهوده لدراسة الأسئلة التقليدية المتعلقة بقياس الناتج المحلي الإجمالي، ودرس الفريق الثاني نوعية الحياة، في حين تناول عمل الفريق الثالث مسألة الاستدامة. وصاغت كل فرقة توصيات تخص مجالها. وقد خلصت لجنة إلى اثني عشرة توصية:[1]

التوصية رقم 1: تقييم الرفاه المادي بالرجوع إلى الدخل والاستهلاك عوضا عن الإنتاج؛

التوصية رقم 2: التشديد على منظور الأسر المعيشية؛

التوصية رقم 3: مراعاة الممتلكات وكذلك الدخل والاستهلاك؛

التوصية رقم 4: إيلاء المزيد من الأهمية لتوزيع الدخل والاستهلاك والثروات؛

التوصية رقم 5: توسيع نطاق مؤشرات الدخل بحيث يشمل الأنشطة غير التجارية؛

التوصية رقم 6: ترتبط نوعية الحياة بالظروف الموضوعية التي يعيش فيها الأشخاص و"إمكانياتهم" (القدرات الدينامية). ويتعين تحسين مقاييس الصحة والتعليم والأنشطة الشخصية والظروف البيئية. وفضلا عن ذلك، يتعين أن تبذل جهود خاصة لتصميم أدوات قوية وموثوقة وتطبيقها من أجل قياس العلاقات الاجتماعية والمشاركة في الحياة السياسية، وانعدام الأمن، أي مجموعة العناصر التي يمكن التدليل على أنها تشكل مؤشرا جيدا على رضا شعور الأشخاص بأحوالهم المعيشية؛

التوصية رقم 7: ينبغي أن توفر مؤشرات نوعية الحياة، بجميع أبعادها، تقييما مفصلا وشاملا لأوجه عدم المساواة؛

1- الأمم المتحدة، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.2، 13،14.

التوصية رقم 8: يتعين وضع دراسات استقصائية لتقييم العلاقات بين مختلف جوانب نوعية حياة كل فرد، ويتعين استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها لتحديد السياسات في مختلف المجالات؛

التوصية رقم 9: ينبغي أن توفر معاهد الإحصاء المعلومات اللازمة لتجميع مختلف الأبعاد المتعلقة بنوعية الحياة، بما يتيح تكوين المؤشرات المختلفة؛

التوصية رقم 10: تقدم مقاييس الرفاه، الموضوعية منها والذاتية، معلومات أساسية عن نوعية الحياة. وينبغي أن تدمج معاهد الإحصاء في دراساتها الاستقصائية المسائل الرامية إلى معرفة تقييم كل شخص لحياته وتجاربه وأولوياته؛

التوصية رقم 11: يستلزم تقييم الاستدامة مجموعة محددة جيدا من المؤشرات، ويتعين أن تكون السمة المميزة لعناصر هذا السجل المتكامل القدرة على أن يتم تأويلها كأشكال متنوعة لبعض "المخزونات" الكامنة. ويدخل المؤشر النقدي للاستدامة في هذا السجل المتكامل؛ غير أنه ينبغي أن يبقى متمحورا بصفة أساسية، في ضوء المعلومات المتوافرة، حول الجوانب الاقتصادية للاستدامة؛

توصية 12: تستحق الجوانب البيئية للاستدامة متابعة مستقلة تقوم على مجموعة من المؤشرات المادية المختارة بعناية. ومن الضروري، بشكل خاص، أن يشير أحدها بوضوح إلى مدى اقترابنا من مستويات خطرة من إلحاق الضرر بالبيئة (نظرا إلى تغير المناخ أو استنفاد الموارد السمكية على سبيل المثال).

المبحث الثالث: "النهج" أو "المقاربة" العالمية لتحقيق التنمية الاجتماعية

تعتبر دراسة الظروف والمؤثرات المتعلقة بفكرة ما، أهم عنصرين لفهمها، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث، البحث في تطور الاهتمام العالمي بالتنمية الاجتماعية لفهم المقاربة أو النهج المعتمد لتحقيقها، الذي يعكس الاهتمام العالمي الرسمي وخصوصا الأمم المتحدة بالجوانب الاجتماعية للتطور العالمي وتأثيره على حياة البشر. مما فرض على العالم تدارك الأوضاع التي بدت وكأنها تؤول به للانهيار، وهو وضع نرى أنه مازال مستمر حتى اليوم، واحتل مشكلي انتشار الفقر وإخفاق التنمية صدارة المواضيع المستعصية التي حاولت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية من خلال قرارات عديدة ومؤتمرات متتالية واستراتيجيات متنوعة التصدي والبحث لها عن حلول. ومنذ مدة والعالم يبتكر في الآليات التطبيقية والنظرية ويسن في القوانين في إطار سعيه لتمكين الإنسان بدون تمييز، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، في الأول سنتناول مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وفي الثاني أبرز الأسس القانونية والأجهزة التنفيذية للتنمية الاجتماعية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وفي الثالث أبرز المقاربات القطاعية والمؤسسية الدولية للتنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

يعتبر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مؤتمر كوبنهاجن 1995) نقطة تحول في التركيز العالمي على التنمية الاجتماعية نتيجة للزخم الذي أحيط به وللآمال التي علقت عليه، وللالتزام الرسمي الذي خص به، وقد كان استجابة لتطورات خطيرة وظروف صعبة عاشها العالم، مما دفعنا لتخصيص هذا المطلب له، الذي سنتناول في فرعه الأول ما قبل كوبنهاجن (ما قبل المؤتمر)، وفي الثاني المؤتمر نفسه، فيما خصصنا الثالث لمتابعة تنفيذ نتائجه.

الفرع الأول-ما قبل كوبنهاجن

شهدت فترة الثمانينات ومرحلة ما بعد أزمة الديون تحولا كبيرا في النهج العالمي للتنمية، وتعاظم نفوذ المؤسسات الدولية وخصوصا البنك وصندوق النقد الدوليين اللذين كان لهما الباع الأكبر في تحديد الاتجاه العالمي لمعالجة مشكلي انتشار الفقر والإخفاق في التنمية. والسبب في ذلك أن هذه المؤسسات باتت مصدرا رئيسيا لمد البلدان النامية المثقلة بالديون بالتمويل في إطار برامج التكييف الهيكلي. وكان انهيار الاتحاد السوفيتي بداية لأزمات اجتماعية واقتصادية في البلدان التي باتت اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، إذ شهدت البلدان مجددا، تراكما أوليا لرأس المال في أعقاب هذا الانهيار، وذلك في ظل اهتزاز نظم الرعاية الاجتماعية فيها[1]، وهذا التحول نحو النظام الاقتصادي الرأسمالي، خلق شعورا بانتصار لصالح السوق، مما أدي إلى هيمنة الأطر الأيديولوجية المؤيدة للسوق على النهج الاقتصادي والسياسي.[2]

الدور المتعاظم للمؤسستين اللتين فشلت برامجها في تحقيق أهدافها الاقتصادية، أدى إلى انكماش وانحسار دور المؤسسات الفرعية للأمم المتحدة لغير مُمَوِلة وخصوصا تلك التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والإنسانية. مما أدى إلى تراجع خطير على المستوى الإنساني.

1 - Saith, A 2006 From Universal Values to Millennium Development Goal: Lost in Translation. Development and change, Vol. 37, No.6, p.1168.

2- الأمم المتحدة، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، منظور إقليمي، ص.8.

وفاقم من حدة تدهور الظروف الاجتماعية الأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية التي عصفت بالعالم في بداية التسعينات من قبيل حرب الخليج الثانية 1991، الحرب في أفغانستان، والصراعات الأفريقية ذات الطابع العرقي والسياسي، والأزمات والانهيارات ذو الطابع المالي والاقتصادي التي هددت مناطق عالمية متعددة انطلاقا من اليابان والمكسيك 1994، إضافة للكوارث الطبيعية التي شملت مناطق إفريقية (فيضانات موزمبيق) وأخري أسيوية (زلازل الهند، إيران والصين)، وخطر الإيدز.

أمام هذا الفشل والتراجع الخطير على المستوى الإنساني لم تجد الأمم المتحدة بدا من الأخذ بزمام المبادرة في سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، من خلال مقاربة تحقيق التنمية البشرية ومحاربة الفقر.

كان تقرير التنمية البشرية للعام 1990 نقلة في اتجاه توفير المعلومات التي ترصد التطور الإنساني بالمفهوم الضيق، فكان بذلك بمثابة جرس إنذار إحصائي لتبعات السير على غير هدى الذي تقوده منظمتي بريتون وودز.

تماما، كما اعتبر مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (باعتبار الأطفال أحد الفئات المستهدفة ببرامج التنمية الاجتماعية) في العام 1990 حدثا آخر بالغا الأهمية لتسليطه الضوء على تحديات الفقر والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والدفع باتجاه الالتزام سياسيا وماليا لمعالجتها. وولد زخما قويا وثقة متجددة في فعالية الأمم المتحدة، باعتبارها ملتقى لتفعيل النقاش وتجديد الإعلان عن الالتزام بقضايا التنمية العالمية.

وتوالت المؤتمرات التي تعنى بالتنمية عموما، فكان مؤتمر البيئة والتنمية (قمة ريو)، الذي يعتبر نقطة الانطلاق لتوجه الأمم المتحدة لقضايا التنمية، فمؤتمر روما الدولي للغذاء والتغذية، في العام 1992. فالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا الذي كان مناسبة لتجديد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة 1994، الذي كان واضحا من عنوانه أنه يربط بين التنمية والسكان. لنصل بعد ذلك للمؤتمر الذي كان نقطة تحول في التركيز على التنمية الاجتماعية بوصفها أساسا للتقدم الاجتماعي.

الفرع الثاني–مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية **(مؤتمر كوبنهاجن 1995)** [1]

عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الفترة ما بين 6 إلى 12 آذار مارس 1995 في العاصمة الدانمركية كوبنهاجن، وقد أُعتمد خلال المؤتمر ما عرف بإعلان كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية.

ركز مؤتمر القمة على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحا بالنسبة للأفراد –أي سبل المعيشة، والدخل، والصحة، والتعليم، والأمن الشخصي–وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق

1– الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (النسخة الأولية)، كوبنهاجن 6–12 آذار، مارس 1995، 16 إبريل 1995، 9/166، ما ورد في هذا الجزء هو قراءة للباحث في نص التقرير، ما لم يرد خلاف ذلك.

التقدم الاجتماعي. ونبه أيضا المؤسسات المالية الرئيسية في العالم إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية.

وافقت البلدان، على وجه الخصوص على الإعلان الخاص بالمؤتمر، وقد تضمن الإعلان 10 التزامات بتحقيق التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤلفا من 100 فقرة حدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة للناس في كل مكان.

وقد ذكر الإعلان في مقدمته أنه ولأول مرة في التاريخ يجتمع رؤساء الدول والحكومات بدعوة من الأمم المتحدة للإقرار بأهمية التنمية الاجتماعية وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر، ولكي يضعوا هذين الهدفين في أعلى سلم الأولويات منذ ذلك الوقت.

حدد الإعلان مشاكل بحاجة ماسة للمعالجة نظرا لتجذرها وخص مشاكل الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي التي تنتشر في العالم، وحدد مهمة الدول في معالجة الأسباب الجذرية والهيكلية لتلك المشاكل الرئيسية.

وأشار الإعلان إلى أن الديمقراطية وشفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة في جميع القطاعات من دعائم التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الناس.

كما أكد الإعلان على ضرورة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها.

ونصت الفقرة 6 من الإعلان على القناعة التامة بترابط كلا من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وأن كلا منهم تعزز الأخرى في إطار التنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي تبذل لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع شعوب العالم. فالتنمية الاجتماعية المنصفة التي تعترف بتمكين الفقراء من استخدام الموارد البيئية استخداما مستداما هي أساس لا غنى عنه للتنمية المستدامة. كما اعترف الإعلان على لسان رؤساء الدول والحكومات بان النمو الاقتصادي العريض القاعدة والمتواصل في سياق التنمية المستدامة يعتبر ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

إن غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها تتطلب بذل جهود مستمرة لتقليل وإزالة المصادر الرئيسية للكرب الاجتماعي وعدم الاستقرار في الأسرة وفي المجتمع.

وتعهد الإعلان بالتركيز على مكافحة ما أسماه الأوضاع التي تتفشى في العالم وتهدد على نحو خطير صحة الشعوب وسلامتها وسلامها وأمنها وراحتها، وأن تكون لها الأولوية، وحدد من بين تلك الأوضاع:

الجوع المزمن، سوء التغذية، مشاكل المخدرات لغير مشروعة، والجريمة المنظمة، الفساد، الاحتلال الأجنبي، الصراعات المسلحة، الاتجار لغير مشروع بالأسلحة، الإرهاب والتعصب، وإثارة الكراهية العنصرية والإثنية والدينية وغير ذلك من أشكال الكراهية، وكره الأجانب، والأمراض المتوطنة والمعدية والمزمنة،

ولتحقيق ذلك ينبغي -حسب الإعلان-تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني وبصفة خاصة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولا-إطار عمل القمة والتزاماتها

1- إطار عمل القمة

وضعت القمة إطارا للعمل من أجل ما يلي[1]:

أ- جعل الناس محور التنمية، وتوجيه الاقتصاديات إلى تلبية الاحتياجات البشرية على نحو أكثر فعالية؛

ب- الوفاء بالمسؤوليات تجاه الأجيال الحاضرة والمقبلة، بضمان العدل بينها، وبحماية سلامة البيئة واستخدامها المستدام؛

ت- الإقرار بأن التنمية الاجتماعية وان كانت مسؤولية وطنية فإنها لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا بالالتزام الجماعي والجهود الجماعية للمجتمع الدولي؛

ث- تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كي تدعم كل منها الأخرى، والإقرار بترابط مجالات النشاط العامة والخاصة؛

ج- الإقرار بأن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة يتطلب إتباع سياسات اقتصادية سليمة عريضة القاعدة؛

ح- النهوض بالديمقراطية وكرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والتضامن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وضمان شيوع التسامح وعدم العنف والتعددية وعدم التمييز في ظل الاحترام الكامل للتنوع داخل المجتمعات وفيما بينها؛

خ- العمل على عدالة توزيع الدخل وتيسير الوصول إلى الموارد بتوخي العدل وتكافؤ الفرص للجميع؛

د- الإقرار بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع والاعتراف بأنها تؤدي دورا رئيسيا في التنمية الاجتماعية ومن ثم ينبغي تعزيزها، مع مراعاة حقوق أفرادها وقدراتهم ومسؤولياتهم. وتوجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية، ومن حق الأسرة أن تلقى كامل الحماية والدعم؛

ذ- ضمان مشاركة المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا، في التنمية الاجتماعية، واعتراف المجتمع بتبعات العجز واستجابة لها بضمان الحقوق القانونية للفرد وتيسير تعامله مع البيئة المادية والاجتماعية؛

ر- تشجيع احترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، ومراعاة تلك الحقوق والحريات وحمايتها على الصعيد العالمي؛ وتشجيع الممارسة الفعلية للحقوق وأداء المسؤوليات على جميع مستويات المجتمع؛ وتشجيع المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛ وحماية حقوق الأطفال والشباب؛ وتشجيع تعزيز التكامل الاجتماعي والمجتمع المدني؛

1- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (النسخة الأولية)، كوبنهاجن 6-12 آذار، مارس 1995، 16 إبريل 1995، 9/166، ص.10:12.

ز- إعادة تأكيد حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وخاصة الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو غير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، وأهمية الإعمال الفعلي لهذا الحق كما جاء، في جملة أمور، في إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛

س- دعم التقدم والأمن للشعوب والمجتمعات المحلية لكي يتسنى لكل فرد من أفراد المجتمع أن يلبي احتياجاته الإنسانية الأساسية ويحقق على المستوى الشخصي كرامته وسلامته وإبداعه؛

ش- الاعتراف بالسكان الأصليين ودعم سعيهم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاحترام الكامل لهويتهم وتقاليدهم وأشكال تنظيمهم الاجتماعي وقيمهم الثقافية؛

ص- تأكيد أهمية شفافية الحكم والإدارة وخضوعهما للمساءلة في جميع المؤسسات العامة والخاصة على الصعيدين الوطني والدولي؛

ض- التسليم بأن تمكين الناس، ولاسيما المرأة، من تعزيز قدراتهم الشخصية هو هدف رئيسي من أهداف التنمية ومواردها الأساسي. ويتطلب هذا التمكين مشاركة الناس بصورة كاملة في صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات التي تتحكم في سير مجتمعاتنا ورخائها؛

ط- تأكيد الطابع العالمي للتنمية، ورسم نهج جديد ومعزز للتنمية الاجتماعية، يقترن بزخم متجدد وتشارك الدوليين؛

ظ- زيادة تمكين المسنين من العيش حياة أفضل؛

ع- الاعتراف بأن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والنهج الجديدة التي تتيح للفقراء الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛ ومن الاعتراف بالحاجة على تسيير الوصول إلى التكنولوجيا؛

غ- تعزيز السياسات والبرامج التي تتيح وتضمن تحسين وتوسيع مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس الندية الكاملة، وزيادة تيسير وصولها إلى جميع الموارد اللازمة لكي تمارس حقوقها الأساسية ممارسة كاملة؛

ف- تهيئة الظروف السياسية والقانونية والمادية والاجتماعية التي تتيح عودة اللاجئين طواعية إلى بلدانهم الأصلية سالمين مكرمين، وسلامة عودة المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم الأصلية طواعية وإعادة إدماجهم بيسر في مجتمعاتهم؛

ق- التشديد على أهمية عودة جميع أسرى الحرب والأشخاص المفقودين في المعارك والرهائن إلى أسرهم وفقا للاتفاقيات الدولية، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية الكاملة.

2- الالتزامات

على أساس السعي المشترك إلى تحقيق التنمية الاجتماعية التي تستهدف العدالة الاجتماعية والتضامن والوئام والمساواة داخل البلدان وفيما بينها، تم الإعلان عن بدء الحملة العالمية لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعيين، بنيت تلك الحملة على 10 التزامات وفي سبيل تحقيق تلك الالتزام تم تحديد خطوات يتوجب القيام بها على المستويين الوطني والدولي، وتنص الالتزامات على:[1]

- الالتزام رقم 1: الالتزام بتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية اجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية؛

- الالتزام رقم 2: الالتزام بالقضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية؛

- الالتزام رقم 3: الالتزام بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية، وبتمكين جميع الناس رجالا ونساءا من الحصول على سبل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية؛

- الالتزام رقم 4: الالتزام بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا؛

- الالتزام رقم 5: ينص على تشجيع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وبتحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل، وبالاعتراف بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار؛

- الالتزام رقم 6: نص على تعزيز وبلوغ أهداف توفير حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة، والتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية، وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية، باذلين في ذلك جهودا خاصة لتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية، وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الجنس أو السن أو العجز؛ كما تم الالتزام باحترام وتعزيز الثقافة المشتركة والخاصة؛ والسعي إلى تعزيز دور الثقافة في التنمية؛ وصيانة الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان؛ والمساهمة في التنمية الكاملة للموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية. والغرض من هذه الأنشطة هو القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي؛

1- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (النسخة الأولية)، كوبنهاجن 6-12 آذار، مارس 1995، 16 إبريل 1995، 9/166، ص.ص.31:13.

- الالتزام رقم 7: نص على الإسراع بخطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في إفريقيا وفي أقل البلدان نموا؛

- الالتزام رقم 8: نص على ضمان أن يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج للتكيف الهيكلي أهدافا للتنمية الاجتماعية، ولاسيما أهداف القضاء على الفقر، والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي؛

- الالتزام رقم 9: نص على زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو باستخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي والإقليمي؛

- الالتزام رقم 10: نص على تحسين وتعزيز إطار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ثانيا-برنامج العمل[1]

حدد برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر السياسات والإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ المبادئ والوفاء بالالتزامات في الإعلان.

كما أوصى بإجراءات ترمي في إطار النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، إلى إيجاد بيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل المنتج، وتخفيض البطالة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي، وأكد على ترابط الإجراءات الموصي بها.

وفي سبيل ترسيخ التنمية الاجتماعية ونشرها حدد المؤتمر الأهداف التالية كداعمة ومؤسسة لتنمية اجتماعية:

1- إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

نص تقرير المؤتمر على أنه لا يمكن فصل التنمية الاجتماعية عن البيئة الثقافية والإيكولوجية والاقتصادية والسياسية والروحية التي تجرى هذه التنمية في سياقها ولا يمكن الاضطلاع بها باعتبارها مبادرة قطاعية. كما أنها ترتبط ارتباطا واضحا بتعزيز السلم والحرية والاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي معا. ويتطلب تعزيز التنمية الاجتماعية توجيه القيم والأهداف والأولويات نحو توفير أسباب الراحة للجميع وتقوية وتشجيع المؤسسات والسياسات التي تفضي إلى تحقيق هذا الغرض. إن كرامة الإنسان وجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية تشكل القيم الأساسية لكل المجتمعات. وطلب هذه القيم وغيرها وتعزيزها وحمايتها هو الأساس الذي تقوم عليه جميع المؤسسات وكل ممارسة للسلطة وهو

1- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (النسخة الأولية)، كوبنهاجن 6-12 آذار، مارس 1995، 16 إبريل 1995، 9/166، ص.ص.35-97.

الذي يعمل على قيام بيئة يكون البشر في ظلها هم محور الاهتمام في مجال التنمية المستدامة. فهم أصحاب حق أن يعيشوا أصحاء منتجين في وفاق مع الطبيعة.

إن الهدف النهائي من التنمية الاجتماعية حسب إعلان "كوبنهاجن" هو تحسين وتعزيز نوعية الحياة للناس كافة. وهو يتطلب إقامة مؤسسات ديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وزيادة الفرص الاقتصادية وتكافؤها، وسيادة القانون، وتشجيع احترام التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني. كما أن تمكين كل فرد من أداء دور فعال وقيامه بهذا الدور أمران جوهريان للديمقراطية والوئام والتنمية الاجتماعية. وينبغي أن تكون لجميع أفراد المجتمع القدرة على المساهمة بنشاط في شؤون المجتمع الذي يعيشون فيه وأن تتاح لهم الفرصة لعمل ذلك باعتباره حقا لهم وواجبا عليهم. بالإضافة لعدم إغفال عامل المساواة والعدل بين الجنسين.

وقد حدد برنامج العمل مجموعة سمات تعمل على تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان. بالإضافة لمجموعة من الإجراءات التي تؤدى إلى بناء بيئة اقتصادية وسياسية وقانونية وطنية ودولية مواتية لترسيخ التنمية الاجتماعية.

وقد شملت الإجراءات:

- إيجاد بيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية؛
- إيجاد بيئة سياسية وقانونية وطنية ودولية مواتية.

2- القضاء على الفقر

أقر برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر القمة، بوجود الفقر بأشكال شتى، من بينها الافتقار للدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ وسوء الصحة، والوصول المحدد إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما؛ وازدياد معدل الاعتلال ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض؛ والتشرد والسكن غير الملائم؛ والبيئات غير المأمونة؛ والتمييز والإقصاء الاجتماعيين. بالإضافة لغياب المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. فهو يوجد في جميع البلدان: على هيئة فقر جماعي في كثير من البلدان النامية، وجيوب للفقر وسط الثراء في البلدان المتقدمة النمو، وفقدان وسائل العيش نتيجة للكساد الاقتصادي، وفقر مفاجئ نتيجة للكوارث أو الصراعات؛ وفقر العمال الذين يتقاضون أجورا منخفضة. وعوز مطلق للأشخاص الذين لا تشملهم النظم الداعمة للأسرة والمؤسسات الاجتماعية وشبكات الأمان. إلى آخر ذلك من حالات الفقر الفئوية والجنسانية.

وقد أقرت القمة في سبيل القضاء على الفقر كأحد أهداف برنامج التنمية الاجتماعية، بتعدد الحلول حسب كل دولة لمعالجة الفقر، على أن تبذل جهودا عالمية داعمة للجهود الوطنية وإيجاد عملية موازية لتهيئة بيئة دولية مساندة.

ويتطلب القضاء على الفقر وصول الجميع إلى الفرص الاقتصادية التي تعزز وسائل العيش المستدامة والخدمات الاجتماعية الأساسية فضلا عن بذل جهود خاصة لتيسير وصول المحرومين إلى الفرص والخدمات.

وبخصوص الإجراءات الخاصة بالقضاء على الفقر فهي كالتالي:

- وضع استراتيجيات متكاملة؛
- تحسين إمكانية الوصول إلى موارد الإنتاج وإلى الهياكل الأساسية؛
- تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية وخفض التعرض.

3- توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

وفي الفصل الثالث تعرض برنامج العمل لـــ"توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة"، فالعمل المنتج والعمالة المنتجة عنصران أساسيان في التنمية فضلا عن كونهما عنصرين حاسمين في تكوين الشخصية الإنسانية. وينبغي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وكذلك توسيع العمالة المنتجة أن يسيرا جنبا إلى جنب. وتشكل العمالة الكاملة لقاء أجر كاف ومناسب وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي. على أن تحقيق هدف العمالة يقتضي أن تبادر الدولة والشركاء الاجتماعيون وجميع العناصر الأخرى في المجتمع المدني على الصعد كافة إلى التعاون معا لتهيئة الظروف التي تتيح للجميع المشاركة في العمل المنتج والاستفادة منه. وفي عالم يخطو بصورة متزايدة نحو العولمة والترابط فيما بين بلدانه تحتاج الجهود الوطنية إلى تعزيز من خلال التعاون الدولي.

وبخصوص الإجراءات في سبيل توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة فتشمل الآتي:

- محورية العمالة في صياغة السياسات؛
- سياسات التعليم والتدريب والعمل؛
- تحسين نوعية العمل والعمالة؛
- تعزيز فرص العمالة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛
- الاعتراف بالعمل والعمالة وفهمها على نحو أوسع.

4- تحقيق التكامل الاجتماعي

الهدف من التكامل الاجتماعي هو إقامة "مجتمع للجميع"، يكون فيه لكل فرد بماله من حقوق وعليه من مسئوليات، دور نشط يلعبه، وهذا المجتمع المفتوح لا بد وأن يتأسس على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنوع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون وفي بعض الأحيان أدت الطبيعة التعددية لمعظم المجتمعات إلى خلق مشاكل لمختلف الفئات في تحقيق وصون التواؤم والتعاون، وفي الوصول بصورة متساوية إلى جميع موارد

المجتمع. فالاعتراف التام بحقوق كل فرد في سياق سيادة القانون لم يكن على الدوام أمرا مضمونا تماما. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة لم يسفر هذا السعي وراء إقامة مجتمعات تتميز بالإنسانية والاستقرار والأمان والتسامح والعدالة إلا عن نتائج ملتبسة في أفضل الأحوال.

وتحقيق التكامل الاجتماعي يتطلب الإجراءات التالية:

- تجاوب الحكومة والمشاركة الكاملة في المجتمع؛
- عدم التمييز، والتسامح والاحترام المتبادل للتنوع وقيمته؛
- المساواة والعدل الاجتماعي؛
- الاستجابات للاحتياجات الاجتماعية الخاصة؛
- الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المحددة للاجئين والنازحين وملتمسي اللجوء، والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق؛
- معالجة العنف والجريمة ومشكلة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة؛
- الاندماج الاجتماعي ومسؤوليات الأسرة.

فيما خصص الفصل الخامس لمسألتي التنفيذ والمتابعة، فحسب التقرير لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية إلا بتوافر إرادة سياسية مجددة وجماعية، على الصعيدين الوطني والدولي، للاستثمار في السكان وفي رفاهيتهم. فالتنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة هما في المقام الأول مسؤولية الحكومات، وإن كان التعاون والمساعدة الدوليان ضروريان من أجل تنفيذهما بالكامل، وتتعلق الإجراءات الخاصة بذلك فيما يلي:

- الاستراتيجيات والتقييمات والاستعراضات الوطنية؛
- مشاركة المجتمع المدني؛
- تعبئة الموارد المالية؛
- دور منظومة الأمم المتحدة.

ونتيجة للمؤتمر، تعهدت البلدان المتقدمة والبلدان النامية بتخصيص كل منها 20% من ميزانياتها الوطنية و20% من المساعدات الإنمائية الرسمية لتأمين الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع بكفاءة وبشكل مستدام؛ ويتضمن ذلك المساهمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وهي تعنى أن يتمتع أكثر شرائح السكان فقرا وضعفا بالقدرة اللازمة على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.[1]

الفرع الثالث–متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

1- الإسكوا، إدراج الإنصاف على أجندة التنمية، نشرة التنمية الاجتماعية نوفمبر 2006، ص.6.

عَقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجنيف/سويسرا، في يونيه /حزيران 2000 دورة استثنائية، كان الهدف منها حسب تعبيرها هو النهوض بالبرنامج العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تم وضعه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن/ الدانمارك 1995. من خلال استعراض النجاحات والإخفاقات في تنفيذ نتائج المؤتمر السابق، ووضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية.

وقد وصفت الأمم المتحدة التطورات منذ انعقاد مؤتمر كوبنهاغن 1995 وحتى الدورة الاستثنائية 2000، بأنه كانت هناك بعض الأحداث المقلقة –من بينها أزمات مالية وصراعات داخلية –أدت إلى بعض التراجع عما أحرز من تقدم صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة. ففي غضون شهور قليلة أدت الأزمات المالية التي وقعت في آسيا في عام 1997 إلى القضاء على معظم المكاسب التي تحققت خلال العقد الأخير في مجال التنمية في شرق آسيا، وزادت بالملايين أعداد الناس الذين يعيشون دون خط الفقر. ورغم أن هناك دلائل على أن اقتصاديات شرق آسيا قد بدأت منذ ذلك الحين في عكس مسار انحدارها النزولي، فإن الأزمات المالية في آسيا، وإلى حد ما في أمريكا اللاتينية، كانت بمثابة تنبيه للنظام الاقتصادي الدولي الجديد بأن أي نظام اقتصادي لا بد أن ينطوي على ضمانات اجتماعية.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا تزال الصراعات الداخلية العديدة–آنذاك–تتسبب في وقوع خسائر، يعتقد أن ما يربو على نصف السكان يعيشون دون خط الفقر المحدد بمبلغ 34 دولارا شهريا. ويتعرض التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية للخطر حيث يتجاوز معدل البطالة عادة نسبة 10 في المائة وإن كان عدد الأسر المعيشية التي تعيش في حالة من الفقر قد انخفض من نسبة 41 في المائة إلى 36 في المائة.

وزاد مستوى التجارة على مدى الأعوام القليلة الماضية، غير أنه كان هناك عموما انخفاض مطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. إلا أن عددا من البلدان المتقدمة النمو، كالمملكة المتحدة وكندا، زادت من مساعدتها المقدمة لأغراض التنمية.

وقد بذلت جهود كثيرة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. واعتمد أكثر من 75 بلدا، منذ قمة كوبنهاغن، خططا للتخفيف من حدة الفقر، وحدد 38 بلدا أهدافا محددة للتخفيف من حدة الفقر. وهناك 40 بلدا آخر في سبيلها إلى وضع خطط واستراتيجيات لمكافحة الفقر.

وفي عام 1996، قام أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسترشدين بتوجيهات مؤتمر القمة، باعتماد عام 2015 كموعد مستهدف لخفض عدد الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع إلى النصف. ومنذ ذلك الحين اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضا ذلك الموعد المستهدف.

ومع تسارع وتيرة العولمة، اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء فيما بين البلدان وداخلها. وحسب تقرير التنمية الاجتماعية لعام 1999 الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن موجودات ثلاثة من أغنى

أصحاب البلايين في العالم تتجاوز، من حيث القيمة مجموع الناتج القومي الإجمالي لجميع أقل البلدان نموا بعدد سكانها البالغين 600 مليون نسمة. وأفاد التقرير بأن الهوة في الدخل بين خُمس سكان العالم الذين يعيشون في أغنى البلدان وخُمس السكان في أفقر البلدان التي كانت في عام 1960 بنسبة 30 إلى 1. اتسعت في عام 1997 لتصبح 74 إلى 1.

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي عرض على اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية 2000، وهو تقرير شامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وثق التقرير، بالاستناد إلى إفادات من 74 دولة عضوا، ما أحرز من تقدم وما صودف من عقبات في النهوض بالتنمية الاجتماعية خلال السنوات الخمس الأخيرة. فإن الصورة قاتمة، وبعض الأوضاع المزرية تفاقمت حالتها، وخلص التقرير إلى أن "فترة السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد القمة سجلت قدرا كبيرا من اللامساواة في توزيع الدخل".

واعتمد مؤتمر القمة أهدافا كمية جرى التأكيد على أهميتها في مجال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن جملة ثلاثة عشر هدفا اعتمدها مؤتمر القمة، تحدد عام 2000 بوصفه التاريخ المقرر لإنجاز تسعة أهداف منها شملت المجالات التالية: التعليم؛ ومعدل محو أمية البالغين؛ وتحسين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ووفيات الأمهات ومعدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والعمر المتوقع؛ والوفيات والاعتلال بالملاريا؛ وتوفير المأوى الميسور والمناسب للجميع. وتشير البيانات المتاحة إلى أن التقدم المحرز في هذه المجالات لا يزال غير مرض. ففي مجال التعليم مثلا وُجد آنذاك تسعة وعشرون بلدا تقل فيها نسب الالتحاق بالمدارس عن 50%، بدلا من 80% النسبة المستهدف للأطفال في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي.[1]

في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون بجنيف، بقيت الالتزامات العشر بتحقيق التنمية الاجتماعية المنبثقة عن إعلان كوبنهاجن على عددها، بينما زادت فقرات برنامج العمل لتصل إلى 156 فقرة حددت الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة للناس في كل مكان انطلاقا من تجربة السنوات الخمس. شملت دعوة جميع الهيئات والوكالات المتخصصة ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية لوضع تقارير استعراضية ومقترحات لاتخاذ تدابير ومبادرات إضافية، وتقديمها، مع مراعاة التقارير الوطنية التي تقدمها الحكومات.

ومنذ انعقاد اجتماع القمة في عام 1995 والجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر كل عام في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فتقيم أنشطة المتابعة التي تجرى على المستوى الوطني وضمن الأمم

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، البند 9 من جدول الأعمال، مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية، 15 ديسمبر 2000، ص.5.

المتحدة، بما في ذلك هيئاتها الفرعية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية، حيث يجري تبادل التجارب والدروس المستفادة والمعلومات عن مختلف العقبات والتحديات التي برزت خلال عملية تنفيذ نتائج المؤتمر.

ويستمر مؤتمر قمة كوبنهاجن في توجيه عمل الأمم المتحدة في مجال التقدم الاجتماعي على ثلاثة أصعدة محورية هي تحديدا القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي.[1]

في الدورة العادية الثانية والخمسين، المعقودة في 15 شباط/فبراير 2013 ومن 11 إلى 21 شباط/ فبراير 2014، وهي سنة إقرار السياسات من دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين، نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في الموضوع ذي الأولوية المعنون بـــ "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع". واستعرضت أيضا خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

كما حث التقرير الصادر عن الدورة، على التركيز على الهياكل والمؤسسات والسلوكيات والعوامل الاجتماعية عند صياغة السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وأن يعزز قدرة السياسات على إحداث التحولات المطلوبة وأن يمكن من التعامل مع التعقيدات الاجتماعية وتنوع السياقات.[2]

إلا أن هذه الجهود تبقي حبرا على ورق مالم تُقرن بآليات أكثر قدرة على تحويلها إلى واقع على المستويين الوطني والدولي.

المطلب الثاني: أبرز الأسس القانونية والأجهزة التنفيذية للتنمية الاجتماعية المنبثقة عن الأمم المتحدة

تجند الأمم المتحدة وسائل وآليات متعددة من أجل إرساء تنمية اجتماعية شاملة، وتنقسم ما بين قانوني وتنفيذي نستعرضها في هذا المطلب الذي قسمناه إلى فرعين، سنتناول في الأول أبرز الأسس القانونية الدولية للتنمية الاجتماعية، وفي الثاني أبرز الإدارات التنفيذية والبحثية المهتمة بالتنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.

1- الإسكوا، تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 1، المجلد 3، 2010، ص.1.

2- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الثانية والخمسين، 15 شباط/فبراير 2013 و11-12/شباط/فبراير 2014، نيويورك 2014، ص.ص.3، 4.

الفرع الأول-أبرز الأسس القانونية الدولية للتنمية الاجتماعية

تحاول الأمم المتحدة منذ تأسيسها تحسين سبل العيش وإرساء التعايش السلمي بين شعوب العالم، من خلال ضخ كما هائلا من المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشمل كافة مناحي الحياة. استطاعت أن تترجم قدرا كبيرا منها إلى عهود واتفاقيات ومواثيق دولية ملزمة للدول الأطراف فيها، فيما أصبح يعرف اليوم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للعمل، وتطور بعضها مع اتساع نطاق التوافق الدولي حوله إلى ما بات يعرف بالقانون الدولي العرفي، الذي يمد مبدأ الإلزام حتى إلى الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقيات.[1]

أهم هذه المواثيق الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تسع اتفاقيات على سبيل الحصر، وهي : العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية (1948) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري (اعتمدت 1965 وبدأ انفاذها 1969)، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب(اعتمدت 1984 وبدأ انفاذها 1989)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اعتمدت 1979، وبدأ انفاذها 1981)، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (اعتمدت 1989، وبدأ انفاذها 1990)، والاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اعتمدت 1990، وبدأ انفاذها 2003)، والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة التي دخلت حيز النفاذ 2006، والاتفاقية الدولية لحماية الأفراد من الاختفاء القسري، التي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا في العام 2010.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البنود 22 إلى 27 على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة حقوق[2]:

- الحق في الضمان الاجتماعي (المادة 22)؛
- الحق في العمل (المادة 23 والمادة 24)؛
- الحق في مستوى معيشي كاف لضمان الصحة –التغذية-المسكن ورعاية الطفولة والأمومة (المادة 25)؛
- الحق في الثقافة والتقدم العلمي والتقني (المادة 27).

أما العهد العالمي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيمكن اقتصاره فيما يلي:[3]

- فيما يخص الالتزام باحترام الحقوق فوردت النصوص الصريحة الآتية:

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى 2013، ص.81.

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم الإنمائي، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، الطبعة الأولى 2005، ص.108.

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم الإنمائي، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، نفس المرجع السابق، ص.ص.112-113.

أ- المادة 13 الفقرة 3 والخاصة بالحق في التربية والتعليم: أن تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء أو الأوصياء، عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعتهم الخاصة"؛

ب- المادة 15 فقرة 3 حول الحقوق الثقافية إذ تتعهد الدول الأطراف: "باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي"؛

ت- المادة 8 فقرة 3 بشأن الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي (تنص على أنه لا يجوز للدول الأطراف (أي "يجب أن تمتنع عن") اتخاذ تدابير... من شأنها أن تخل بالضمانات المتعلقة بالحرية النقابية وحرية النشاط النقابي؛

ث- أما فيما يخص الالتزام بحماية الحقوق، فيتفق الخبراء على أنه ولو لم ينص عليها بصفة جلية في العهد، فالإلزام ضمني ويعد في نفس الوقت طرفا لازما وطبيعيا لاحترام الحق وكذلك عنصرا أو شرطا أوليا ومسبقا لتفعيل وإعمال الحق؛

أما بخصوص الالتزام بتفعيل أو إحقاق الحقوق وإعطائها مضمونا حيا على أرض الواقع، فهنا يجب أن نكون أكثر تدقيقا، حيث إن الوضوح قد يسهل علينا فيما بعد عملية التقييم.

ج- تنص المادة 2 على: أن "تتعهد كل دولة في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدولي ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق والمعترف بها في العهد سالكة إلى تقديم جميع السبل المناسبة وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية".

هناك إجماع حول فهم نوعية هذه الالتزامات حيث إن بعضها يخص جزءا من الحقوق التي لا تتطلب تدرجا في إعمالها بل تستوجب الإعمال الفوري. فمثلا إذا طرحنا ضمان مبدأ عدم التمييز أو مبدأ المساواة بين الذكور والإناث، فالالتزامات هنا غير مشروطة بالموارد المتاحة وتتطلب التنفيذ الفوري بدون تأجيل...كذلك الشأن بالنسبة لاحترام الحريات التي وقع ذكرها سابقا.

أما الالتزامات التي تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فالدولة مطالبة وملزمة بأن تشرع في الإعمال (بدون تأجيل) باتخاذ التدابير لضمان التمتع التدريجي بالحقوق (تقييم الوضع، اتخاذ تدابير من بينها تشريعية، رصد الموارد اللازمة).

ومنه، الدولة ملزمة باتخاذ الخطوات بدون تأخير وفي أجل سريع معقول لضمان التمتع الذي يتم شيئا فشيئا. هناك التزام في مستوى السلوك غير مشروط ولا يقبل التأخير، في حين الالتزام بالنتيجة أو الإحقاق الفعلي للحقوق مرتبط بالإمكانيات ويقتضي التدرج. ومن الظاهر أن الالتزام بالنتيجة (الإحقاق الفعلي) معلق بالالتزام بالسلوك (التحرك والعمل بالنجاعة والفاعلية...)

إن فكرة التدرج لضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أوحت إلى إبراز مفهوم الالتزامات الأساسية الدنيا.

في سنة 1990، أقرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن هذه الالتزامات تتمثل في ضمان على الأقل التمتع بما يعتبر أساسيا في كل من الحقوق، وبالتالي، اعتبرت اللجنة أن الدولة الطرف التي نجد عندها مثلا عديد من الناس يفتقرون إلى ما هو أساسي من غذاء وصحة أساسية ومسكن وتعليم، تكون قد أخلت بالالتزامات التي تعهدت بها. وبالتالي فحتى في الحالات الصعبة، ينبغي على كل دولة طرف أن لا تتخلى عن هذه الالتزامات الأساسية في حق الفئات الضعيفة والمحرومة. وبالتالي يشكل هذا الطرح مدخلا منهجيا يسهل عملية التقييم حيث إن التدرج في التمتع بالحقوق يستوجب الوفاء في كل الحالات بالالتزامات الأساسية الدنيا من منظور الفئات الفقيرة.

لا بد إذن من تحقيق الالتزامات الأساسية الدنيا من حيث ضمان حد أدنى من التمتع بالحقوق خاصة بالنسبة للفقراء. وهذا لا يتناقض مع الإقرار بمبدأ التدرج في ضمان التمتع الكامل بالحقوق.

بموجب المادتين 16 و17 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير حول التدابير التي تكون قد اتخذتها وعن التقدم المحرز على طريق احترام الحقوق المعترف بها في العهد. كما أن على الدول الأطراف أن تشير في تقاريرها إلى العوامل والمصاعب التي تمنعها من الوفاء الكامل بالالتزامات المنصوص عليها في العهد. ومن أجل ضبط وتسهيل عملية تقديم التقارير الدولية، صُمم دليل من طرف المؤسسات المختصة في الأمم المتحدة يحتوي على جملة من المبادئ المنهجية والتراتيب العملية التي يجب الاعتماد عليها للإجابة عن جملة من التساؤلات الدقيقة حول التدابير الذي اتخذت والتقدم المحرز.

وتنظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة في التقارير المقدمة وتدلي بكل استقلالية بملاحظات ختامية توضح فيها الجوانب التي اعتبرتها إيجابية، ثم تتناول العوامل والصعوبات التي تُعيق تنفيذ العهد ثم تعبر عن شواغلها الرئيسية قبل أن تعطي توصياتها.[1]

وبينما تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية آلية لمتابعة تطبيقه وهي تأسيس لجنة حقوق الإنسان التي تعني بمتابعة التقدم المحرز، وتتلقى تقارير الدول الأطراف في العهد وتناقشها وتُعنى توصياتها بمتابعة التقدم في تطبيق أحكامه، فقد خلا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من مثل هذه الآلية لمدة قاربت العقد، و لم تتشكل اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا في العام 1985 لمراقبة التزام الدول الأطراف بالعهد، أي: بعد مرور قرابة عشر سنوات من تأسيس اللجنة المماثلة المعنية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم الإنمائي، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره ص114.

ورغم حرص المجتمع الدولي-النظري على الأقل-على التطوير المستمر لسبل إنفاذ أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإصدار بروتوكولات اختيارية لحفز التوجهات الواردة في العهد بالشكاوى الفردية الصادر عامي 1966 و1989-فقد تعذر إصدار بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنوات عديدة، فلم يصدر إلا في العام 2008 ولا يزال يعاني من تقاعس الدول في الانضمام إليه وخاصة البلدان العربية.[1]

ويُنتقد على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعض الأحكام وصفت بـــ"الحق المراوغ"، ففي حين طلب من الدول في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية "احترام" الحقوق المدنية والسياسية وضمانها، فإنه لم يُطلب من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية سوى "تحقيق التمتع التدريجي" بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ربط العهد تطبيق الالتزامات الواردة فيه بالمقدرة. ولم يورد أي نظير لنص صريح للفقرة 3 ب من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يلزم الدول الأطراف "بأن تنمي إمكانية التظلم القضائي"،[2] كما أن العهد الدولي لم يورد صراحة قضية الفقر التي تعد الآفة الرئيسية التي تحول دون حصول الناس على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.[3]

وقد لجأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى سد الذرائع أمام المرونة التي أبداها العهد بإقرار مبدئي التدرج والقدرة للتحلل من الالتزامات الواردة في العهد؛ فأوردت في التعليق رقم 3 لعام 1990 بشأن طبيعة التزام الدول الأطراف أنه يقع على عاتق هذه الدول التزام أساسي بضمان الوفاء-على أقل تقدير- بالالتزامات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد، وبدون هذا الالتزام الأساسي يصبح العهد-في رأي اللجنة-مجردا إلى حد كبير من مقوماته الرئيسية.

ضمن تحديد اللجنة للالتزامات التي ترتبها "المستويات الأساسية الدنيا للحق في الغذاء والتعليم والصحة، وفي تعليقاتها العامة رقم 11 لعام 1999 بشأن خطة العمل للتعليم الابتدائي ورقم 13 لعام 1999 بشأن الحق في التعليم، وفي تعليقها العام رقم 14 لعام 2000 بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه باعتبار أن هذه الالتزامات الأساسية غير قابلة للانتقاص، كما شددت" على جميع الأطراف التي يسمح لها وضعها بتقديم المساعدة أن تقدم" من المساعدة والتعاون الدوليين، ما يُمكّن البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها الأساسية.

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التمكين القانوني للفقراء، نفس المرجع السابق، ص ص 82، 83، 84.

2- مركز الميزان لحقوق الإنسان، مجموعة التعليقات المتعلقة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غزة 2005، ص.ص.12، 13.

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التمكين القانوني للفقراء، مرجع سبق ذكره، ص.ص.84،85.

ومن بين الجهود المهمة في هذا الشأن وثيقة مبادئ "ماسترخت" التوجيهية المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أعدها مجموعة من الخبراء في القانون الدولي، وقد صممت هذه المبادئ لاستخدامها من قبل المهتمين والمعنيين فيما يخص الوقوف على انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم التعويض للضحايا.[1]

تبين الوثيقة ثلاث فئات من الالتزامات على الدول وهي: الالتزام بالاحترام، والالتزام بالحماية، والالتزام بالأداء، ويشكل عدم الوفاء بها انتهاكا لهذه الحقوق. ويعني الالتزام بالاحترام أن تمتنع الدولة عن عرقلة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الطرد التعسفي من السكن، ويتطلب الالتزام بالحماية أن تمنع الدولة انتهاك هذه الحقوق من جانب أطراف ثالثة، مثل عدم تقيد صاحب العمل في القطاع الخاص بمعايير العمل الأساسية. ويتطلب الالتزام بالأداء أن تتخذ الدول التدابير اللازمة-التشريعية، والإدارية والمالية والقضائية وغيرها-من أجل إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا.

وتتضمن هذه الالتزامات الثلاثة عناصر من الالتزام بالسلوك وبتحقيق نتائج، ويقتضي الالتزام بالسلوك اتخاذ إجراءات محسوبة بشكل معقول لتحقيق التمتع بحق معين. فعلى سبيل المثال فيما يخص الحق في الصحة، قد يشمل الالتزام بالسلوك اعتماد خطة عمل لخفض وفيات الأمهات وتنفيذها. فيما يستدعي الالتزام بتحقيق نتائج من الدول بلوغ أهداف محددة للوفاء بمعيار موضوعي مفصل، وعلى سبيل المثال أيضا فيما يخص الحق في الصحة يتطلب الالتزام بتحقيق نتائج خفض معدل وفيات.[2]

الفرع الثاني-أبرز الإدارات التنفيذية والبحثية المهتمة بالتنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة[3]

تجند الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها على مستوى التنمية الاجتماعية مجموعة من الإدارات التنفيذية والبحثية وتعقد أنشطة متعددة لمراجعة النتائج والاستفادة من التطورات المتسارعة، والحد من تأثيراتها السلبية على الإنسان ضمن مقاربة تُطلق عليها "تنمية محورها الإنسان"، وسنحاول في هذه اللمحة استعراض أبرز تلك الإدارات والفعاليات التي تدخل التنمية الاجتماعية وتحقيقها والتنظير لها ضمن المهام الموكل لها.

1- صدرت هذه الوثيقة عن ورشة عمل حول مضمون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمقصود بانتهاكها والمسئولية عن ذلك وسبل الانتصاف، عقدت في ماسترخت، هولندا في يناير 1997.

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التمكين القانوني للفقراء، مرجع سبق ذكره، ص.104.

3- www.un.org معلومات هذا الجزء مستخلصة من موقع الأمم المتحدة على الانترنت ما لم يرد خلاف ذلك :

أولا-اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أنشئت اللجان التنفيذية ضمن عملية إصلاح شرعت فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة في العام 1997، واعتبرت عنصرا هاما في تلك العملية، شملت اللجان المجالات القطاعية الرئيسية لأعمال المنظمة: السلم والأمن، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عمليات التنمية والشؤون الإنسانية.

ولكل لجنة تنفيذية منظمها الخاص. وتعّد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إحدى هذه اللجان الأربع، ويقوم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمهام منظم الاجتماعات.

ويتمثل هدف هذه اللجان التنفيذية في تعزيز مساهمة وحداتها في جميع أهداف المنظمة بواسطة التقليل من ازدواجية الجهود وتيسير المزيد من التكامل والاتساق. ولذا تصمّم اللجان التنفيذية كأدوات لرسم السياسات واتخاذ القرارات والإدارة. ويتشاور رؤساء كيانات الأمم المتحدة فيما بينهم بشأن برامج العمل فضلا عن الشؤون الجوهرية والإدارية الأخرى ذات الاهتمام المشترك من أجل تحديد واستغلال سبل تجميع الموارد والخدمات بغية بلوغ الحد الأقصى لتأثير البرامج وتقليل التكاليف الإدارية إلى أدنى حدّ ممكن وبصفة عامة، لتسهيل التخطيط الاستراتيجي المشترك واتخاذ القرارات بصورة مشتركة.

وتشمل عضوية اللجنة التنفيذية للشؤون الإقتصادية والاجتماعية ما يلي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللّجان الإقليمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث والتدريب كالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار).

يمكن تصنيف عمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أبرز الإدارات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى ثلاثة مجالات وهي وضع المعايير والتحليل وبناء القدرات. وقد بلغ تأثير إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى ما وراء أبواب الأمم المتحدة، سواء من خلال دعم هيئات صنع القرار أو تسيير عقد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية أو إبراز الاتجاهات في علم السكان أو نشر التحليلات الاقتصادية ذات الجودة العالية أو مساعدة البلدان على تطوير القدرات.

ويتمثل أحد أهم مساهمات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تقديم البحوث والتحليلات السياسية للحكومات الأعضاء قصد استعمالها في مداولاتها واتخاذ القرارات. وقد ساعد التحليل المتعمق للسياسات الذي اضطلعت به إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية طوال العقود الأخيرة في حل العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحا في العالم. حسب الموقع الرسمي للأمم

المتحدة، وتساعد إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية البلدان على إيجاد أرضية مشتركة واتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام من خلال تيسير عقد المؤتمرات ومؤتمرات القمم العالمية الرئيسية حسب ما فوضت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتدعم المشاورات مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتقدم الإدارة أيضا المشورة للحكومات، بناء على طلبها، وتساعدها على تنفيذ السياسات والبرامج التي وضعت في مؤتمرات الأمم المتحدة، في بلدانها الأصلية.

وتتولى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على وجه التحديد دعم المداولات في هيئتين من كبرى هيئات ميثاق الأمم المتحدة وهما الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، فضلا عن الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، تتمثل الأولويات الرئيسية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز التقدم والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تتحمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية كفالة انخراط المجتمع المدني في رؤى الأمم المتحدة عن طريق هيئة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(UNRISD) هو "معهد أبحاث مستقل داخل الأمم المتحدة يقوم بالبحوث متعددة التخصصات وتحليل السياسات للأبعاد الاجتماعية لقضايا التنمية المعاصرة"، وقد تم تأسيسه في عام 1963 لإجراء البحوث ذات الصلة بالسياسات في مجال التنمية الاجتماعية التي هي ذات الصلة بعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة، والمؤسسات الوطنية.

– وقد وضع المعهد في عام 2010 إطار بديلا لمكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس ثلاثة عناصر ضمن استراتيجية للتنمية الشاملة، وهي:

1- أنماط النمو والتغير الهيكلي التي تولد وظائف لائقة؛

2- سياسات اجتماعية شاملة تركز على حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والحكم الديمقراطي؛

3- حماية الحق المدني.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو هيئة رئيسية لاستعراض السياسات، والحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل آلية مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والإشراف على الهيئات الفرعية التابعة له ولاسيما لجانه الفنية، ولتشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن 21 بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. ويؤدي دور رئيسي في التنسيق بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة عموما، بما يكفل الاتساق فيما بينها وتجنب ازدواجية

المهام المسندة والأنشطة المنفذة. كما أنه أيضا هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمم التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها.[1]

ثانيا-مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يسهم مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تطوير الحوار حول السياسات العالمية وتحقيق توافق الآراء بشأن قضايا التنمية في محافل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يدعم المجلس في تعزيز وضع السياسات واتساقها وتنسيقها. كما يساعد الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها من خلال استعراضات سنوية على المستوى الوزاري، يقيّم فيها مدى التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية. وعبر منتدى التعاون الإنمائي، يستعرض المكتب ويحلل الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ويسهّل اتساق السياسات بين مختلف الجهات الفاعلة، ويحدد أفضل الممارسات لتوجيه عملية رسم السياسات على المستوى القطري. ويقوم المكتب أيضا بإعداد وتقديم المشورة فيما يخص الاستعراض الدوري للجمعية العامة بشأن تمويل ما تضعه الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية ومدى أداء وفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل المكتب على إيصال أصوات جميع أصحاب المصلحة إلى مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها مداولات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والشباب والبرلمانيين، والسلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب المشورة إلى المجلس فيما يتصل بعلاقته مع هيئاته الفرعية وهيئات الميثاق.[2]

وتتصدر شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جهد الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاجتماعية، فهي تعزز الوعي والفهم حول القضايا الاجتماعية الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتوليد العمالة والاندماج الاجتماعي من خلال عملها التحليلي والمعياري. وتساعد الشعبة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات الاجتماعية التي تكرس مجتمعات أكثر أمنا وعدلا وحرية وشمولية: مجتمعات يكون فيها جميع أفرادها – صغارا وكبارا، أغنياء وفقراء، معوقين وسكان أصليين، على حد سواء – مشاركين نشطين. ويعد عمل الشعبة حيويا للدعامة الاجتماعية للتنمية المستدامة. كما أنها تقوم مقام أمانة لجنة التنمية الاجتماعية، والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتضطلع لجنة التنمية الاجتماعية بمسئولية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واستعراض وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن، ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة. وتستعرض

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار A/RES/66/288، الدورة السادسة والستون، البند 19 من جدول الأعمال، سبتمبر 2012، ص21.

2 - http://www.un.org/ar/ecosoc/

في دوراتها خطط وبرامج العمل المتصلة بالفئات الاجتماعية، على أن يشمل ذلك ما يتعلق منها بالموضوع ذي الأولوية الذي يتجدد في كل سنة. وهي تقدم مشاريع قرارات وتوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي كل سنة تخص اللجنة موضوع بالنقاش ويطلق عليه الموضوع ذو الأولوية، وفي آخر دورة في العام 2014، كان الموضوع ذو الأولوية تحت عنوان "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع"، بالإضافة لاستعراضها لخطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية، والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.[1]

ثالثا–شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي

تسهم شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي في تعزيز دور التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، وتعزيز اندماج الدول الفعال في الاقتصاد العالمي في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتشمل مهام الشعبة الأساسية رصد وتحليل الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية العالمية لتقديم توصيات بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي العالمية، وتحليل اتجاهات وتوقعات التنمية طويلة الأجل لتقديم المشورة في مجال سياسات خطة التنمية الدولية؛ وتولي مهام أمانة لجنة السياسات الإنمائية؛ وهي هيئة استشارية للسياسات تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير القيادة لفائدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تطوير القدرات في المجالات ذات الأولية المتصلة بقضايا الاقتصاد الكلي[2].

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات(QCPR) هو الأداة الرئيسية على صعيد السياسات للجمعية العامة لتحديد الطريقة التي يعمل بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البلدان المشمولة ببرامج في جهودها الإنمائية.

وفي خريف عام 2012 أعطت الجمعية العامة اتجاهات جديدة للسياسات لتحسين دعم منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية نتيجة لأول استعراض رباعي السنوات أجرته لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

يتناول الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (QCPR) الوضع الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة، وهيكلها، ووجودها الميداني، وتمويلها، وطرق عملها وذلك بهدف تحسين أهميتها وفعاليتها وكفاءتها وأثرها.

1– الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الثانية والخمسين، مرجع سبق ذكره ص.3.

2 - http://www.un.org/en/development/desa/policy/index.shtml

ومنذ عام 1980 كان الاستعراض الشامل للسياسات يجري كل ثلاث سنوات. وفي عام 2008، قررت الدول الأعضاء أن تصبح دورته رباعية السنوات، لاسيما لضمان توجيه الاستعراض لعملية وضع خطط استراتيجية للمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة.

وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ملزم لكيانات الأمم المتحدة التي تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة، بما في ذلك 11 صندوقا وبرنامجا، ومؤسسات البحث والتدريب (معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة) و3 كيانات أخرى (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمانة المشتركة بين الوكالات التابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، ويوفر قرار الاستعراض أيضا توصيات موجهة إلى الوكالات المتخصصة. وقد قررت بعض الوكالات المتخصصة أن تقدم تقارير إلى هيئات إدارتها عن تنفيذ توجيهات الجمعية العامة، حسب طلب الاستعراض.

تتيح أيضا عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة هامة للدول الأعضاء للانخراط في حوار بشأن كيفية تكييف الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة حسب سياق التعاون الإنمائي العالمي المتغير.

وييسر الأمين العام عملية الاستعراض بتزويده الدول الأعضاء بتحليل محايد ومتوازن واستشرافي للمستقبل بشأن تنفيذ السياسات القائمة[1].

المطلب الثالث: أبرز المقاربات القطاعية والمؤسسية الدولية للتنمية الاجتماعية

في داخل منظومة الأمم المتحدة وفي العديد من المنظمات الدولية تبذل جهود كبيرة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقام كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجعل التخفيف من حدة الفقر أحد الأهداف الغالبة. أما منظمة العمل الدولية، فقد جعلت من إنشاء الوظائف جيدة النوعية إحدى أولوياتها. وتقوم منظمة الصحة العالمية حاليا بالتأكيد على ضرورة اعتبار الصحة، وليس فقط الخدمات الصحية، أحد العناصر الضرورية للخطط الإنمائية.

1 - http://www.un.org/esa/coordination/2012qcpr.htm.

قبل مؤتمر إعلان كوبنهاجن وجهت تحديدا لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انتقادات لتركيزهما على قضايا الاقتصاد الكلي على حساب التنمية الاجتماعية، وبعد القمة أصبحت المنظمتان تتخذان ما تسميانه خطوات رئيسية للتركيز على القضايا الاجتماعية. فقد اعتمد البنك الدولي الحد من الفقر كأحد أهدافه الرئيسية. وتشمل برامجه التخفيف من عبء الديون عن أفقر البلدان فضلا عن تنقيح برامج التكيف الهيكلي بما يراعي الاحتياجات الاجتماعية للبلد. أما صندوق النقد الدولي فقد غير اسم المرفق الذي يقرض أفقر البلدان بحيث أصبح يسمى مرفق "الحد من الفقر وتحقيق النمو".

وقد كان نشاط جنيف في رأي الكثير فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإن كانت كل هذه الإجراءات حسب البعض لا تتعدى كونها حبر على ورق، فإنها لا يكاد يخلو منها أي منشور للمنظمتين.

وتتعدد المقاربات المنتهجة لتحقيق التنمية الاجتماعية من مؤسسة إلى أخرى، كما تختلف الأولويات القطاعية للتنمية عموما وللتنمية الاجتماعية خصوصا، وتميل أغلب التحليلات إلى أفضلية الاستثمار في الرأسمال البشري عن طريق الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم.

وعليه فقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول الأولوية القطاعية المتمثلة في الاستثمار في الرأسمال البشري، وفي الثاني أولوية التنمية الاجتماعية بالنسبة للبنك الدولي بوصفه مؤسسة دولية لا تكاد تخلو دولة من برامجه وله تأثير كبير على المستوى العالمي.

الفرع الأول-الأولوية القطاعية للتنمية الاجتماعية: الاستثمار في الرأسمال البشري كأولوية للتنمية الاجتماعية

يعتبر الإنسان محور التنمية الاجتماعية، فهو هدفها وتثبت التجارب العملية والدراسات العلمية محورية الإنسان في تحقيق التنمية الاجتماعية الراسخة. فقد شهدت الحياة على مر العصور انجازات مذهلة دلت على القدرة البشرية في تشييد الصروح الهائلة للحضارة البشرية (بوجهيها الإنساني واللا أنساني) من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشري كوحدة اقتصادية واعتباره منذ القدم جزء من ثروة الأمم لما يسهم به العمل البشري في عملية الإنتاج، واستنادا لتمايز الطاقة الإنتاجية للإنسان وتفوقها على جميع أشكال الثروة الأخرى الأمر الذي يضع العمل البشري كأهم عنصر من عناصر الإنتاج على الإطلاق حتى في ظروفه الممكنة.[1]

1- تقي عبد سالم العاني، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر، 9-13 فبراير 2002.

وتؤكد أغلبية المنظمات الدولية وقدر لا بأس به من الأبحاث العلمية والتجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

هذه الأولوية أكدها تقرير التنمية البشرية 2010، فحسب التقرير، وبعد عشرين عاما ها هو مفهوم هذا النموذج للتنمية البشرية يزداد تألقا وترسخا في الحقيقة والواقع، بحيث أصبح لا يرقى إليه شك. وها هو العالم بأسره يقر اليوم بأن نجاح أي بلد أو فرد في تحقيق الرفاه لا يمكن تقييمه بالمال فقط. فلا شك في أن المال ضروري، وبدون توفر الموارد يتعذر تحقيق أي تقدم. غير أن قياس التقدم لا بد أن يشمل عناصر أخرى لا تقل أهمية عن المال في تقييم الرفاه، وهي حق الإنسان في عيش حياة صحية ومديدة. وحقه في فرصة للحصول على التعليم، وحقه في حرية استعمال المعارف والمواهب في تقرير مصيره.[1]

وقد نص الالتزام السادس من التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995 على تعزيز وبلوغ أهداف توفير حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة، والتمتع بأقصى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية، وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية، وبذل في ذلك جهودا خاصة لتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية، وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الجنس أو السن أو العجز؛ كما تم الالتزام باحترام وتعزيز الثقافة المشتركة والخاصة؛ والسعي إلى تعزيز دور الثقافة في التنمية؛ وصيانة الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان؛ والمساهمة في التنمية الكاملة للموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية. والغرض من هذه الأنشطة هو القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

نحاول من خلال هذا الجزء إظهار مدى أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري الذي يعتبر أولوية عالمية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال التعرض لمحور التنمية الاجتماعية الأساسي المتمثل في الإنسان وسبل تطوير قدراته وبنائها، وفي مجال تطوير الإنسان تركز الاستراتيجيات التنموية على أهداف الألفية الإنمائية وخصوص تلك المتعلقة بالتعليم والصحة.

وتعتبر أهداف الألفية الإنمائية أهم المقاربات العالمية اليوم في سبيل إرساء التنمية بمختلف تقسيماتها، وقد خُصص التعليم والصحة مجتمعيين بنصف تلك الأهداف (أربعة من أصل ثمانية)، الأهداف (الثاني، الرابع، الخامس، السادس).

ينص الهدف الثاني على تحقيق شمولية التعليم الابتدائي (ضمان إنهاء جميع الصبيان والبنات مقررا تعليميا كاملا في المدارس الابتدائية). وقد أقر ذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كلا من المادتين: المادة 13أ التي تنص على الحق في التربية والتعليم، بينما تنص المادة 14 على الحق في مجانية التعليم الابتدائي.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سبق ذكره ص. iv.

في حين نص الهدف الثالث على تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين ما بين 1990 و2015، بالإضافة للهدف الخامس؛ تحسين صحة الأمومة من خلال تخفيض نسبة وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين 1990 و2015، وقد نص العهد على الحق في حماية خاصة للأمهات قبل الوضع وبعده؛ المادة 2,10

كما نص العهد كذلك على الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة في المادة 12، العمل على خفض معدل وفيات المواليد ومعدل وفيات الرضع المادة 12.2.أ

الهدف السادس مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من خلال وقف انتشار الملاريا ومرض السل والبدء في عكس اتجاههما. ونص العهد على الحق في الوقاية من الأمراض الوبائية المادة 12-2.ج.[1]

ويعتبر مدخلي التعليم والصحة من الشواغل الرئيسية التي تعتبر أولوية في مختلف الاستراتيجيات التي تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستديمة في عالم اليوم. وتعتبر الاختلالات في هذين القطاعين من أكبر العوائق الهيكلية التي تقف حاجز أمام تحقيق التنمية الاجتماعية في المدين المتوسط والبعيد.

الأهمية التي أولتها أهداف الألفية الإنمائية للصحة والتعليم تتأكد يوما بعد يوما، فالآن يجري نقاش عالمي واسع بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، ومع نهاية الربع الأول من عام 2014. كان أكثر من 1,8 مليون شخص من 190 بلدا قد "اختاروا" أولوياتهم الإنمائية في استقصاء "عالمي". وانخرط نحو 300000 شخص آخر في حوارات حول الأولويات الوطنية في 88 بلدا و11 عملية تشاورية دولية بشأن قضايا من قبيل الأمن الغذائي والحوكمة.

واتجهت جهود إضافية نحو إشراك أناس لا يتم الاستماع إليهم في الغالب في نقاشات السياسات العالمية. ويجمع الاستقصاء. الذي من المقرر أن يستمر طيلة عام 2015 الأصوات عبر شبكة الانترنت والرسائل النصية. غير أن أعضاء ينتمون لما يزيد على 700 منظمة من منظمات المجتمع المدني انتشروا في مناطق نائية وأحياء فقيرة متنقلين من بيت لآخر لجمع أصوات الناس الذين لا يمتلكون تقنية التواصل.

وتتسم الشواغل بالاتساق والوضوح على الصعيد العالمي. فالناس يريدون إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولكنهم يطمحون أيضا إلى معالجة الأبعاد الكثيرة والمترابطة للتحديات المعقدة في الوقت الحاضر. وفي غمرة الشعور العالمي بالإحباط حيال جوانب عدم المساواة. يطالبون بمستوى أفضل من التعليم والرعاية الصحية. إلى جانب أولويات أخرى.

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم الإنمائي، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص122.

وحسب استقصاء الأمم المتحدة العالمي من أجل عالم أفضل فإن أهم خمس أولويات للعالم بحسب عدد الأصوات:[1]

الأولوية	عدد المصوتين
تعليم جيد	1.347.600
عناية صحية أفضل	1.106.771
حكومة نزيهة ومستجيبة	1.023.418
فرص للحصول على أعمل أفضل	983.355
إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي	862.764

الجدول رقم 4: الأولويات العالمية الخمس حسب التصويت.

فمن شأن الصحة الجيدة والتعليم أن يحسنا من قدرة الناس على تشكيل مصائرهم ويؤدي ذلك إلى تقوية أدائهم في المجتمع ومساهمتهم المباشرة في تحقيق الرفاه. فالنساء اللاتي يتلقين تعليما أفضل ينجبن أطفالا أقل لكنهم يتمتعون بصحة أفضل. وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات وفاة الرضع والأطفال.

والتربية والصحة الجيدتان ضروريتان إذا ما أريد تعظيم مهارات الناس وقدراتهم الخلاقة والمنتجة لمنفعة الأجيال الراهنة وأجيال المستقبل. فالتربية والصحة الجيدتان تنميان مقدرة الفقراء على التعامل مع المتغيرات في محيطهم، إذ يصبح بإمكانهم التنقل بين الوظائف ومواجهة تباطؤ النشاط الاقتصادي. ولذا فإن الاستثمار في رأس المال البشري ضروري لتخفيض الفقر وله تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.[2]

يؤثر التعليم بشكل خاص، على جميع أنواع النتائج المحصلة من التنمية البشرية، لأنه يتجاوز كونه مجرد مصدر للمعرفة؛ إذ يروج لنظافة صحية أفضل ويزيد من الإقبال على استعمال الخدمات الصحية.[3]

وأشار بعض الاقتصاديين إلى أهمية العنصر البشري، فقد أشاد "آدم سميث" بالرجل المؤهل علميا والذي يمكن مقارنته بأحدث الآلات المتطورة.

فبالإضافة لـــ"الفريد مارشال" الذي أكد على الدور الأساسي في الإنتاج، وأهمية التعليم في ذلك الدور، فالفئة المتعلمة –حسب مارشال– لا يمكن أن تعيش فقيرة، لأن الإنسان يمكنه من خلال العلم والوعي والطموح والإبداع تسخير كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شراكات جديدة من أجل التنمية، التقرير السنوي 2014/2013، ص ص 4،5.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثر المتغيرات على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، مرجع سبق ذكره ص.9.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير التنمية البشرية 2003، ص.85.

بمستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له (Marshall, 1930, P.218)، أعتبر ماركس أن الإنسان أثمن من رأس المال، كما أدخل "ايرفنج فيشر" رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلا عبر فترة من الزمن، وان هذا الدخل يتولد عن رأس المال. وقد أشار الفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر (Marshall,1930,P.216)، وذلك على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم والأدب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضله الآلات والأجهزة، إنما يمثل الإنتاج الذي يتلقاه أي جيل من الأجيال السابقة له، وذلك أنه إذا انمحت من الوجود الثروة المادية للعالم، فان بالإمكان استعادتها بسرعة الفكر ولكن لو بقيت الثروة المادية بدون الفكر، فان هذه الثروة سرعان ما تتضاءل ويعود الى العالم إلى الفقر والعوز(Shefi, 1970,P10)[1]، ويستشهد المفكر الجزائري مالك بن نبي بتجربتي اليابان وألمانيا في أولية عالم الأفكار في التطور.

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم، وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة.[2]

مؤهلات العنصر البشري ومحوريته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دعت الاقتصاديين إلى اعتبار العنصر البشري العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والتقني والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي.[3]

وقد أشار مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى الدور الريادي الذي تلعبه التربية التي أعتبرها وليام بيتي استثمار مربحا وتوظيفا مثمرا لرأسمال المال البشري.[4]

كما تعرض آدم سميث لدور التعليم بشكل خاص في زيادة الإنتاجية، في كتابه ثروة الأمم من خلال إشادته بالرجل المؤهل علميا-كما أشرنا سابقا-الذي حسب رأيه يمكن مقارنته بأحدث الآلات المتطورة والحديثة والمكلفة في مجال الإنتاج والتوظيف والاستثمار.[5]

وامتداد للتجديد الذي بدأ منذ الستينيات القرن الماضي، ظهر في نفس الفترة ما عرف باسم اقتصاديات التعليم "Economics of Education" الذي أبرز أهمية التعليم بوصفه استثمارا مربحا "وأصبح

1- نافز أيوب محمد "على أحمد"، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص.7.

2- جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، 1990، ص.83.

3- صدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص.17.

4- سهيل حمدان، اقتصاديات التعلم: تكلفة التعليم وعائداته، الطبعة الأولى، مؤسسة رسلان علاء الدين الدار السورية الجديدة، دمشق، 2002. ص.9.

5- على أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1993، ص.103.

ينظر إلى التعليم على أنه استثمار، بمعنى أن الطلب عليه أصبح اقتصاديا يمثل استثمارا مربحا تفوق عائداته تكاليفه على المستوى الفردي والاجتماعي وأصبحت التربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أهم فرع من فروع النشاط في العالم إذ اتخذنا مجموع النفقات المخصصة لها معيارا".[1]

فالمعرفة توسع إمكانات البشر، وتغذي فيهم الخيال وتنمى عندهم حس الإبداع (Nussbaum 2000). وإضافة إلى القيمة التي تختزنها المعرفة بحد ذاتها، فهي أيضا تؤدي دورا هاما وموضوعيا في توسيع آفاق الحريات الأخرى.

فبالتحصيل العلمي، يتمكن الإنسان من حماية مصالحه ومقاومة الاستغلال. وبالتحصيل العلمي يصبح الإنسان أكثر وعيا بكيفية تجنب المخاطر الصحية، ويستطيع العيش حياة أطول في رفاه وراحة. وبالتحصيل العلمي، يستطيع الإنسان الحصول على فرصة عمل أفضل وكسب أجر أعلى. [2]

أهمية التربية والتعليم بشكل خاص في التقدم، تثبتها تجارب الدول المتقدمة تاريخيا، فالمعطيات تشير إلى أن بعضها عممت التعليم الابتدائي خلال القرن التاسع عشر، الدانمارك 1817، اليابان 1886، انكلترا 1870، فرنسا 1882.[3]

وتلعب نسبة الإنفاق على التعليم من مجموع الإنفاق العام دورا بارزا في تركيز التعليم واستمراره، والتحسين من جودته، ففي اليابان قدر نموها بـــ 11,6% سنويا، أي 3,6% سنويا من الناتج القومي.[4]

وأكدت معظم الدراسات اليابانية والأجنبية أن إصلاح التعليم كان في موقع القلب لعملية التحديث برمتها، وكان دور المدرسة والجامعة على مختلف الأصعدة مهما جدا.[5]

وتثبت تجربة النمور الآسيوية أن نهضتها لم تقم على أساس الموارد الخام والثروات الطبيعية كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية، بل كانت-وما تزال-العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وإتاحة الفرص للعامل البشري للإبداع والمشاركة النوعية سر نجاح هذه الدول، ولا مبالغة في القول: إن العنصر الأساسي والركن الرئيسي في هذه الانطلاقة الاقتصادية هو العناية الفائقة بالتعليم أولا والتدريب ثانيا".[6]

1- إيدجار فور، فيليب هيريرا، وآخرون، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976، ص.35.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثروة الحقيقية للأمم مسارات في التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2010، ص.36.

3- عبد الله عبد الدايم، الثورة والتكنولوجيا في التربية العربية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص.102.

4- مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص.264.

5- مسعود ضاهر، نفس المرجع السابق، ص.76.

6- عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص.123.

وخلصت دراسة شملت 192 بلدا، إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو وفي المقابل، يسهم رأس المال المادي –الآلات والمباني والبنى الأساسية–بنسبة 16% من النمو، ويسهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية.[1]

ويدعو إيمانويل تود إلى إعطاء أولوية مطلقة للتعليم في مسالة التقدم الاقتصادي، إذ يرى أن "النهضة الاقتصادية التي شهدتها آسيا وأمريكا اللاتينية في القرن العشرين، كما في أوربا بين القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين نتيجة شبه فورية لنمو التعليم.[2]

وخلص "إبراهيم خضور" في بحث له إلى استنتاجين:[3]

– أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يكون ببساطة كعلاقة بين مدخلات ومخرجات ذات طابع اقتصادي بحت. فالمدخلات المادية تمر بعدة قنوات أو بعدة مراحل، ليست كلها ذات طابع اقتصادي والمسألة ليست مسألة توظيفات واستثمارات في مجال العمل فقط، بل إن التقدم الصناعي لا بد أن يستند إلى قاعدة راسخة وعريضة من المعرفة العلمية والقيم الاجتماعية والاتجاهات المساندة والملائمة له. وكل هذه المعطيات لا يمكن تصورها أو العمل على إيجادها إلا ضمن مجال العمل التربوي، وضمن المؤسسات العملية والتربوية بشكل خاص، ومن ثم فإن فشل التنمية الاقتصادية في جانب كبير منه يعبر عن فشل تربوي ينجم عن توظيف سيئ أو إعداد واستخدام غير موات للثروة البشرية لمقاصد العمل التنموي.

– إن العلاقة بين التربية والتعليم والتطور الاقتصادي تتعزز أكثر فأكثر نحو الاستخدام المكثف للمعرفة بدلا من التوظيف المكثف لرأس المال.

بالإضافة للتعليم تعتبر الصحة أولوية في سلم التنمية الاجتماعية، نتيجة للدور الذي تلعبه في حياة الفرد، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة هو الأكثر قدرة على الفعالية في المجتمع بما في ذلك القدرة على الإنتاج، لذلك تسعى المنظمات الدولية والدول القُطرية إلى التحسين من الأوضاع الصحية كل حسب قدرته.

فالتنمية الاجتماعية تؤدي دورا مزدوجا اجتماعي واقتصادي، حيث أنها في المدى البعيد تصب في هدف تحقيق أمثل استثمار متاح للموارد، منطلقة في ذلك من تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى أفراد المجتمع.

ويؤثر البنك الدولي بشكل كبير على حياة ومصادر رزق الملايين من البشر وتُوجه له انتقادات كبيرة في تعامله مع الآثار الاجتماعية لمختلف أنشطته العالمية، وقد ارتأينا أ ن نتعرض للمحة عن مقاربته للتنمية الاجتماعية نتيجة لانتشار برامجه عالميا. ونتيجة لمحوريته في الاقتصاد العالمي.

1- برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الطبعة الثانية، المطبعة الوطنية، عمان، 2002، ص.6.

2- إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2003، ص.50.

3- إبراهيم خضور، التربية والتغير الاجتماعي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول والثاني 2009، ص.389.

الفرع الثاني-البنك الدولي والتنمية الاجتماعية[1]

يعد البنك الدولي أساسا أداة لتنفيذ أجندة السياسات الاقتصادية للاقتصاديات الكبرى؛ ومنه فإن دوره يتجاوز مجرد دور البنك العادي أو مؤسسات التنمية، فهو في الواقع مهندس السياسات الاقتصادية، ومعبر للشركات المتعددة الجنسيات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وله دور محوري في تحديد الاستثمارات والتنمية المؤسسية والسياسات العامة في الدول النامية. ومن خلال القروض والضمانات، والأهم من ذلك من خلال التوجهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية، ويعد البنك أكثر مؤسسات التنمية نفوذا في العالم.

وهو مؤسسة مالية ومتعامل مصرفي أنشئت سنة 1945، وبدأ النشاط بها في يونيو 1946، وكانت الحاجة الماسة لإنشاء هذا البنك هي توفير رأس المال الوفير لإعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية. وهو أساس مجموعة البنك العالمية.[2]

يتوفر البنك على خمس مؤسسات وثيقة الترابط وهي:[3]

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عالي نسبيا؛
- المؤسسة الإنمائية الدولية التي تقدم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية؛
- هيئة التمويل الدولية التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص؛
- وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية؛
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

أولا-استراتيجية البنك للتنمية الاجتماعية

حسب وثائقه، فقد أعد البنك الدولي استراتيجيته المعنية بالتنمية الاجتماعية المؤسسية في العام 2005 استجابة للإجماع الدولي المتزايد حول ضرورة جعل التنمية قابلة للاستمرار على الصعيد الاجتماعي بقدر ما هي عليه بالنسبة للصعيدين الاقتصادي والبيئي. وقد عنونها بـــ:" تمكين الشعوب من أسباب القوة طريق تغيير المؤسسات: استراتيجية وخطة التنفيذ الخاصة بالتنمية الاجتماعية في عمليات البنك". وتركز هذه الاستراتيجية

---

1 -www.worldbank.org/socialdevelopment ملخص مأخوذ من العنوان التالي، ما لم يرد خلاف ذلك:

2 - Christopher. L, Gilbert David Vines, The World Bank Structure and Policies, Cambridge University Press, first published 2000, p. p.12,17.

3 - عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1432-2011، الجزائر، ص.ص.188، 189.

على الجهود الرامية إلى تمكين الفقراء من النساء والرجال من أسباب القوة عن طريق تعزيز مساندة البنك للاشتمال الاجتماعي والمجتمعات المتماسكة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة.

وتمثلت القوة المحركة وراء إعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية المؤسسية وفرة الشواهد والأدلة على أن "للتنمية الاجتماعية أهميتها"، وكان ذلك جليا على وجه الخصوص في الاستعراض الذي قامت به إدارة تقييم العمليات ومجموعة ضمان الجودة في البنك الدولي، وخلص استعراضها الذي كان تحت عنوان "تفعيل التنمية الاجتماعية لصالح الفقراء: استعراض إدارة تقييم العمليات لأنشطة البنك الدولي" إلى أن معالجة محاور التركيز ذات الصلة الخاصة بالتنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطا قويا بنتائج المشاريع الناجحة، وأنه كلما ازدادت محاور التركيز التي يعالجها مشروع ما، كلما تحسنت نتائجه، وقدرته على الاستمرار، وتقييمات أثره على التنمية المؤسسية.

وبالتزامن مع هذا الجهد على المستوى المؤسسي، أصدر مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي استراتيجية للتنمية الاجتماعية للمنطقة بعنوان، "ضمان المستقبل للجميع". وتعالج هذه الاستراتيجية التحديات ذات الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، ومنها:

أ- الاشتمال الاجتماعي (الشباب، والتفاوت بين الجنسين، وحماية الفئات المعرضة للمعاناة)؛

ب- تقوية التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية؛

ت- تعزيز قدرات المواطنين والجماعات المدنية لمحاسبة المؤسسات التي تقوم بخدمتهم.

وركز تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية في المنطقة-حسب البنك-على أربعة مجالات استراتيجية، هي:

❖ مساندة إطار شامل مؤاتٍ للتنمية الاجتماعية في الحوار المعنى بالسياسات: يجسد قضايا التنمية الاجتماعية في وثائق الاستراتيجيات الأساسية مثل استراتيجية المساعدة القُطرية، ووثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، وكذلك عن طريق السياسات التي تشجع مبادئ التنمية الاجتماعية المتعلقة بالاشتمال والتماسك الاجتماعي والمساءلة. وسيصاحبها مزيد من العمل التحليلي القائم بذاته، من قبيل التحليلات الاجتماعية القطرية، وتحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية؛

❖ بناء حافظة مشروعات تركز على المبادئ الأساسية للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتمال والتماسك الاجتماعي والمساءلة: سيشمل ذلك، بصفة عامة، مشروعات تجريبية متعددة القطاعات وعمليات برامجية لا يغطيها النهج القطاعي بدرجة كافية، مثل اشتمال الشباب، والمساواة بين الجنسين، وتحسين إدارة الحكم والتنمية المدفوعة وتغير المناخ، والحيلولة دون وقوع النزاعات وجهود الإعمار في أعقاب انتهاء النزاعات؛

❖ تحسين فعالية المشروعات والدراسات التي يساعد البنك الدولي في تمويلها عن طريق دمج التنمية الاجتماعية في القطاعات الرئيسية: لا تؤدي زيادة نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في تصميم وتنفيذ ورصد هذه المشروعات إلى تعزيز الملكية والالتزام بها فحسب، بل إلى تبني أيضا مؤسسات أفضل حالا، وتحقق

نتائج أكثر استدامة في عملية التنمية؛ وينطوي ذلك على الحفاظ على الاهتمام الذي يوليه البنك –حسب تعبيره- لعمليات الإقراض لأغراض الاستثمار عن طريق الإجراءات الوقائية الاجتماعية والعمل المتعلق بالتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود التحليلية المساندة لعمليات قروض سياسات التنمية عن طريق، مثلا، تحليلات الفقر وآثاره الاجتماعية؛

❖ تدعيم مقدرة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معه-من خلال بناء القدرات وإقامة الشركات-على الاضطلاع بالتنمية الاجتماعية: سيشجع هذا على خلق "جماعة الممارسين المهنيين" في مجال التنمية الاجتماعية، وبناء معارف التنمية الاجتماعية لأساليب العمل الجيدة داخل البلد المعني والخاصة بالفرق العاملة على مهام محددة، ويضفي صبغة شرعية على استخدام معارف التنمية الاجتماعية في تحسين قياس النتائج. وسيجري تشجيع الدخول في شراكات مع المؤسسات المحلية والإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات في الاتجاهين.[1]

ثانيا-برنامج خطة العمل **2015**

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، أطلقت إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي برنامج" :خطة عمل 2015" "المساءلة، والتماسك، والشفافية، والاشتمال، والفرص – الآن: جدول أعمال التقدم الاجتماعي". وحسب إدارة التنمية الاجتماعية في البنك، فإن "خطة عمل 2015" عبارة عن "جدول أعمال للتقدم الاجتماعي والأمن البشري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015، وعند التركيز من منظور استراتيجي، على بناء مجتمعات شاملة ومتماسكة تضم مؤسسات يمكن إخضاعها للمساءلة، سوف تحقق برامج التنمية نتائج هائلة تتميز بالفعالية وقابلية الاستمرار".

ومؤخرا، قامت إدارة تقييم العمليات (OED)، وهي إدارة مستقلة في البنك الدولي، باستعراض ما يزيد على 4.000 مشروع تابع للبنك الدولي تم تنفيذها على مدار الأعوام الثلاثين الماضية. وخلصت هذه الإدارة إلى أن حوالي 40% فقط من جميع المشروعات ركزت جهودها على بعض الأبعاد الاجتماعية مثل (المساواة بين الجنسين، والشباب، والمشاركة)، ونوهت إلى أن هذه المشروعات قد حققت نتائج أفضل، ومن المرجح استمرارها، كما كان لها أثر أكبر على التنمية المؤسسية مقارنة بالمشروعات الأخرى التي لم تركز اهتمامها على الأبعاد الاجتماعية.

وحسب البنك، فإن تجاربه تظهر أن التنمية الاجتماعية القابلة للاستمرار يجب أن تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: الاشتمال والتماسك والمساءلة:

- تعمل المجتمعات المتضمنة للآخرين على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لمواطنيها؛

1- البنك الدولي، التنمية الاجتماعية، مذكرة قطاعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سبتمبر 2008، ص.2،3.

– تتميز المجتمعات المتماسكة بقدرتها على تنظيم العمل الجماعي لتلبية الاحتياجات المشتركة، والتغلب على القيود، وسد الفجوة بين الفروق الاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة للاختلافات بدون اللجوء إلى العنف؛

– تشمل المساءلة مؤسسات تتميز بالشفافية، والاستجابة، وتقوم بتقديم الخدمات لعملائها بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف.

وتندرج المبادئ الموضحة أعلاه ضمن خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية للبنك الدولي، والتي كانت تحت عنوان: "تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات". وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى إدماج أدوات التنمية الاجتماعية في مختلف أنشطة البنك الدولي.

وتضم الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ما يلي:

– الأولوية الاستراتيجية رقم 1: الأبعاد الاجتماعية في البداية :تحسين تدابير مساندة البلدان لإدماج التنمية الاجتماعية في استراتيجياتها المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء أو التنمية؛

– الأولوية الاستراتيجية رقم 2: تحسين أداء المشروعات :تحسين فعالية التنمية الخاصة بالإقراض لأغراض الاستثمار، من خلال إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية وكفاءة؛

– الأولوية الاستراتيجية رقم 3: وضع أسس أفضل :تحسين أساليب البحث، وبناء القدرات، والشراكات، لتدعيم الأسس التي تؤدي إلى تحسن أداء العمليات؛

وينتظم جدول الأعمال الإنمائي لخطة عمل 2015 الخاصة بالبنك الدولي حول أربعة محاور مترابطة، هي: التحليل الاجتماعي، والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي، والمشاركة المدنية، ومنع الصراعات وإعادة الإعمار.

– التحليل الاجتماعي؛

يُستخدم التحليل الاجتماعي في مشروعات البنك الدولي وبرامجه وسياساته للتعامل مع الفرص المتعلقة بالتنمية والقيود والمخاطر التي تعترض سبيلها، والتي تنتج من السياق الاجتماعي. وقد وضع البنك الدولي عدة معايير وإجراءات للتشخيص ومساندة التنفيذ، والتقييم، من شأنها أن تجذب الانتباه إلى قضايا مثل التنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، والمشاركة، والمؤسسات المحلية.

وتستخدم الأدوات الرئيسية التالية في التحليل الاجتماعي: التقييمات الاجتماعية على مستوى المشروعات؛ وتحليلات الفقر وأثره الاجتماعي (PSIA) المتعلق بالإصلاحات والإقراض المستند إلى السياسات؛ والتحليلات الاجتماعية القطرية. ويجري تطبيق التحليل الاجتماعي حالياً في البلدان المتوسطة الدخل. ومنذ ربيع 2003، ساند البنك الدولي حوالي 100 نشاط مشابه لمنهج تحليل الفقر وأثره الاجتماعي.

أما التحليلات الاجتماعية القطرية(CSA)، فتعمل على دراسة المجالات الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية-المؤسسية، والثقافية على المستوى الكلي، لإثراء معلومات البنك الدولي والبلدان المقترضة حتى يتسنى تصميم سياسات وبرامج ومشروعات ذات أثر أكبر على التنمية الاجتماعية.

- التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD)

قام البنك الدولي مؤخرا، استناداً إلى ما وصفه بتاريخه الحافل بالتنمية التشاركية، بزيادة استثماراته بشكل ملحوظ في المناهج التي تضع السيطرة على اتخاذ قرارات التخطيط وموارد الاستثمار في أيدي منظمات المجتمعات المحلية. وتوفر التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية إطار عمل يربط بين مشاركة المجتمع والإدارة المحلية للموارد ونظام الإدارة العامة المحلي التشاركي، وذلك بالتوافق في معظم الأحيان مع الإصلاحات الرامية لتحقيق اللامركزية.

وتهدف برامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية إلى تقوية الروابط بين المجتمعات وشركاء القطاعين العام والخاص – لاسيما سلطات الإدارة المحلية – من أجل تحسين تقديم الخدمات، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتحسين المساءلة، وتعزيز القدرة المحلية.

ويبلغ مجموع قروض البنك الدولي الحالية الموجهة لبرامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية حوالي 2 بليون دولار أمريكي سنوياً.

- المشاركة والانخراط في الشؤون المدنية

تشجع المشاركة مبادئ الاشتمال والمساءلة ويعتبر التمكين من أسباب القوة. وقد أدمج البنك الدولي بنجاح عنصر المشاركة في الإعداد للمشروعات والبرامج؛ ومن ثم تستخدم معظم المشروعات التي يساندها البنك الدولي مناهج تشاركية لتحديد الأولويات وتدابير التنفيذ.

ولا يزال البنك الدولي يستخدم أدوات المساءلة الاجتماعية للمتابعة القائمة على المشاركة أثناء تنفيذ المشروعات، من خلال بطاقات تقارير المواطنين أو بطاقات تقييم نتائج المجتمعات، لكن تقتصر على بعض البلدان القليلة جدا، كما هو الحال في الأرجنتين، ومالاوي، والفلبين. ويساند البنك الدولي على نحو متزايد البلدان المتعاملة معه في تعزيز الصوت المسموع ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في نظام الإدارة العامة وإصلاحات القطاع العام (مثل إدارة الإنفاق العام، وتحقيق اللامركزية)، وفي البرامج التي تهدف إلى تحسين تقديم الخدمات العامة. ويستمر البنك الدولي في إتاحة الإرشادات المتعلقة بالمشاركة في استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، مع التركيز على دعم المساءلة الداخلية وترتيبات الشراكات في تنفيذ الاستراتيجيات ورصد نتائجها ومراجعتها.

وفي مجال الإقراض لأجل سياسات التنمية، يشجع البنك الدولي البلدان المتعاملة معه على تعزيز الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة في الإصلاحات الهامة المتعلقة بالسياسات.

إلا أن هذه الجهود تبقى قاصرة عن تحقيق مبتغاه في مناطق محددة كإفريقيا جنوب الصحراء مثلا، مما يطرح تساؤلات حول بعض الانتقائية لبعض الإجراءات التي تقتصر على دول محددة في مناطق محددة مثلا كتلك التي لا حظنا بخصوص تقارير المواطنين وبطاقات تقييم نتائج المجتمعات!

- الصراعات والتنمية

تعد الصراعات إشارة قوية على الانهيار الاجتماعي – فما أن تنتشر حتى يندلع العنف في كل مكان، مفضية إلى تحطيم الثقة بين الأشخاص والمجتمعات، وتقويض المبادئ والقيم التي تدعم التعاون والعمل الجماعي.

ومنذ عام 1998، وافق الصندوق الخاص بمرحلة ما بعد الصراع (PCF) على تقديم 142 منحة بما قيمته 71,2 مليون دولار أمريكي، إلى 38 بلداً/إقليماً. وقد تلقت منطقة أفريقيا معظم هذه الموارد التمويلية، وتبلغ نسبتها 42% من المقترحات المعتمدة. ونفذت المؤسسات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة غالبية هذه المنح.

وقد شجع البنك الدولي –حسب تعبيره–أيضا زيادة البحث في أسباب الصراعات، وقام بتوسيع نطاق قائمة مشروعاته المرتبطة بالصراعات، وزاد من مرونة آليات التمويل الخاصة به لمساندة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

وينتقد ادم ليرك سياسة البنك الدولي فيقول: "في جميع الحوارات، تم توجيه اهتمام ضئيل إلى السجل التعس للمساعدات السابقة أو إلى الإشراف خلال الخمسين السنة الماضية للبنك الدولي على تدفقات مالية بقيمة 500 ألف مليون دولار من الدول الصناعية. حسب تقدير البنك، فإن أقل من مشروع واحد من كل ثلاثة من مشاريعه التي نفذها في الدول الأكثر فقرا أعطى نتائج مُرضية وقابلة للاستدامة.

ففي العام 2001، كانت اثنتان وأربعون دولة محتاجة تتحمل عبئا قدره 175 ألف مليون دولار على شكل ديون رسمية من الواضح أنها لن تستطيع تسديدها، كما لم تستفد منها بشيء إلا الهبوط بنسبة 25% في مستوى معيشتها منذ عام 1980.[1]

وحسب تقرير البنك الدولي للعام 2014، فإن عمليات إقراض البنك الدولي التي تركز على التنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والاشتمال، لم تتجاوز حصتها بالنسبة للسنة المالية 2014، 3% من مجموع الإقراض البالغ 40,8 مليار دولار أمريكي. في حين أن محور الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر وصلت نسبته إلى 9%، بينما وصلت نسبة التنمية الريفية من نفس الغلاف إلى 16%.[2]

ومن الواضح أن المثالية في الطرح النظري لا تنعكس في التطبيق مما يفاقم من أوضاع الفقراء ويقف حاجز أمام تحقيق التنمية الاجتماعية.

1- ادم ليرك، هبات لفقراء العالم: مساعدات أكثر بنفس الكلفة، مجلة مواقف اقتصادية، مجلة إلكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر 2001.

2- البنك الدولي، التقرير السنوي 2014، ص.56.

خاتمة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل التركيز على شقين، الشق الأول هو إظهار البعد التاريخي لتطور مفهوم التنمية مرورا بمفهوم التنمية الاجتماعية وصولا إلى التنمية البشرية ومدخلاتها الحديثة. أما الثاني فقد حاولنا من خلاله استعراض الجهد العالمي المتراكم في سبيل تحقيق وإرساء التنمية بمختلف مفاهيمها.

وبالمجمل كان الفصل محاولة لاستعراض وتقديم حوصلة عن التطور النظري لمصطلحي التنمية والتنمية الاجتماعية، والنتيجة أو المحاولة التطبيقية لإرسائهما.

يعتبر مصطلح "التنمية" امتدادا لمصطلحي "التقدم المادي" و"التقدم الاقتصادي" اللذين كانا يستخدما للدلالة على تطور المجتمعات منذ القرن الثامن عشر ومصطلحي "التحديث" و"التصنيع" في مراحل أخرى لاحقة. لتدرج الكتابات الاقتصادية على استخدام مصطلح "التنمية" منذ الحرب العالمية الثانية.

كان الاهتمام قبل الحرب العالمية الثانية ينصب على كيفية تسهيل الوصول إلى الموارد الطبيعية، وفي حالات نادرة إدخال بعض الخصائص المنهجية على عملية التحضر من قبيل توفير الخدمات الأساسية.

فيما اقتصر آدم سميث عناصر النمو على المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، أكد على أن حرية التجارة والمنافسة تقودانهم إلى التوسع في أعمالهم مما يؤدي مع النمو السكاني إلى زيادة (انتشار) النمو الاقتصادي. أكد شومبيتر على أهمية دور المنظم في دفع التقدم الاقتصادي، بينما اقتصر اهتمام كينز على مشاكل الدول المتقدمة ومعالجة الاختلالات المؤدية لعرقلة النمو.

لتكون نهاية القرن العشرين بداية لظهور مصطلح "عملية التنمية" التي تعني عملية تأسيس لنظم اقتصادية وسياسية متماسكة.

ظهر مفهوم التنمية نتيجة للتحولات في آسيا وإفريقيا، وشهد تطورات عديدة شملت المفاهيم والمحددات وحتى الآليات.

برزت أفكار الجيل الأول من إقتصادي التنمية كمحاولة لإحداث تنمية في الدول النامية تمكنها من الالتحاق بالدول المتقدمة، وهو الجيل الذي طغت أفكاره منذ أربعينيات القرن الماضي والمؤسس النظري والتطبيقي لاقتصاديات التنمية بوصفها فرعا متخصصا من علم الاقتصاد.

وقد أفرزت هذه المرحلة تحليلات عديدة، ففيما ركز تحليل النيو كلاسيك على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري والاهتمام بعوامل التخلف، نظر التيار البنيوي إلى الاختلالات الحاصلة على أنها عملية تراكمية تحتاج لدور سلطوي، وخصص التجارة الخارجية بنظرة متشائمة، وحاول تقديم تفسير للسببية الدائرية والحلقات الشريرة. وناقش متعلقات التبعية. وتوصل إلى أن التبادل الدولي يؤدي إلى تفاقم الاختلالات، لتنشط بعد مرحلة استقلال افريقيا وبعض الدول الآسيوية والكاريبي كتابات تشرح أو تدين التبادل لغير متكافئ.

هذا التدافع الفكري ــإن صح التعبيرــ أدي إلى بروز رؤي ونماذج جديدة، فبرز نموذج التنمية المستقلة/المعتمدة على الذات. التي لا تعني الانعزال أو القطيعة الكاملة مع القطاع الخارجي ولا الانكفاء على الذات، وإنما تعنى توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإدارة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية.

فيما ظهر الجيل الثاني منذ 1973، وذهب إلى أن تحليل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية يمكن باستخدام الإطار التحليلي الذي توفره النظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، وبالتالي ليس هناك داع لتخصيص فرع لاقتصاديات التنمية.

ونتيجة للأزمات تركزت الفكرة المحورية لقضايا التنمية على أن التفاوت في الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة، وأن السبب في فقر دولة ما لا يكمن في الحلقة المفرغة للفقر وإنما في فقر السياسات، وعليه فإن اهتمام صناع القرار لا بد وان يركز على الأسواق والأسعار والحوافز، مما وفر تبريرا لدور أكبر للدولة قادر على تصحيح التشوهات.

على مستوى المفاهيم والمقاربات النظرية المحددة للتنمية، فإن التطور تجاوز البعد الاقتصادي البحت والضيق إلى البعد الاجتماعي الشامل والواسع.

يمتد جهد الأمم المتحدة التنموي على طول فترة زمنية معتبرة، فمن الميثاق العالمي للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول 1974 مرورا بالحق في التنمية 1986 وصولا إلى "المستقبل الذي نريد" 2012 حاولت الأمم المتحدة تقليص الفوارق وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من أجل دفع التنمية للأمام.

كان لخبرة التنمية في الخمسينيات والستينيات دورا كبير في تحويل الاهتمام من الاعتبارات الاقتصادية البحتة إلى أخرى اجتماعية، مما فتح المجال لظهور توجهات نحو خيارات أكثر شمولية، فبرزت التنمية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

تعددت التعاريف التي تناولت التنمية الاجتماعية، ودارت في أغلبها حول الجوانب الاجتماعية للتنمية. وتوسع المفهوم لتكون للتنمية الاجتماعية خططها وقواعدها وقياساتها الخاصة بها.

وفي إطار سعي الأمم المتحدة لتقليص الفوارق وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، حشدت الأمم المتحدة إمكانيات معتبرة من أجل إنجاح ما سمي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مؤتمر كوبنهاجن 1995، الذي ركز على الاحتياجات الأشد إلحاحا بالنسبة للأفراد، ورفع المؤتمر المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، كما دعا المؤسسات المالية الرئيسية في العالم إلى الاخذ بالحسبان في خططها الاقتصادية الآثار الاجتماعية.

وقد تضمن إعلان القمة 10 التزامات بتحقيق التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤلفا من 100 فقرة حدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة للناس في كل مكان.

ونتيجة لتعدد المقاربات المنتهجة لتحقيق التنمية الاجتماعية من مؤسسة لأخرى، ولاختلاف الأولويات القطاعية، تناولنا في المطلب الأخير من هذا الفصل، الأولوية القطاعية المتمثلة في الاستثمار في الرأسمال البشري، وأولية التنمية الاجتماعية بالنسبة للبنك من خلال برامجه المختلفة.

وبدا جليا أن نجاح أي بلد أو فرد في تحقيق الرفاه لا يمكن تقييمه بالمال فقط، فرغم ضرورته، إلا أن مقومات التقدم تشمل عناصر أخرى لا تقل أهمية عن المال من قبيل عيش حياة صحية ومديدة، فرصة الحصول على التعليم، وحرية التصرف في المعارف والمواهب.

وأولت الاستراتيجيات الناجحة أهمية قصوى للتعليم والصحة واستطاعت بذلك إحداث نقلة نوعية في بعض البلدان.

في حين إن استراتيجيات التنمية الاجتماعية التي تبناها البنك الدولي حددت كلا من الأبعاد الاجتماعية وتحسين أداء المشروعات ووضع أسس أفضل كأبرز الأوليات.

وبشكل عام، يتضح من الفصلين السابقين الصلة المباشرة والمتشابكة ما بين الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية والإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الأول لتحقيق التنمية الاجتماعية، فتنظيمات الاقتصاد التضامني التي تتعدد بتعدد العلاقات الاجتماعية وتتطور بتطورها، تبدو مؤهلة بشكل كبير للعب دور في إرساء التنمية الاجتماعية مما يفضي إلى انسجام وتماسك اجتماعيين يفتقد إليها عالم اليوم، وضروريان لأمنه وتعايشه السلمي.

الفصل الثالث:
دور التضامن في التنمية الاجتماعية في موريتانيا

نشأت موريتانيا دولة هشة وضعيفة، فإبان الاستقلال (28 نوفمبر 1960) لم تكن تمتلك من مقومات الدولة الكثير، هذه النشأة المختلة، جعلت من الدولة كائنا هشا، أدت إلى طغيان منطق القبيلة والفئوية على أدائها في مختلف المراحل.

في مرحلة ما بعد الاستقلال تكفلت الدولة في موريتانيا بالتدخل في كل الأنشطة، وفي ترسيخ المركزية السياسية، والسعي للتصنيع والنمو الاقتصادي، واكتسحت الحكومة نطاق الملكية العامة للمشاريع.

فكما في سائر الدول النامية فإن "استراتيجيات التنمية القائمة على التدخل، وفي كثير من الأحيان على الاقتحام من جانب الدولة، مع التركيز على السيطرة السياسية المركزية...كثيرا ما كانت تؤدي إلى الركود وإلى نظم سياسية واقتصادية تفتقر إلى الكفاءة، ولا تتجاوب مع هموم الناس، نظم متسلطة وفاسدة"[1]، أضف لذلك ضعف البنية السياسية والاقتصادية للدولة الوليدة في حالة موريتانيا.

بعد ذلك وتحديدا، في العام 1985 بدأت برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا، والتي قامت على ثلاثة مبادئ أساسية هي تحرير الأسواق وتحرير الأسعار والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد[2]، هذه المرحلة في موريتانيا، هي الثانية من مراحل التخطيط.

طبقت في موريتانيا هذه البرامج، تحت عنوانين مختلفة استقرت في الأخير على ما سمي بالوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية، فكانت البداية مع برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الذي غطى الفترة "1985-1988"، ثم تلاه برنامج الدعم والدفع" "1989-1991"، ثم بعد ذلك "برنامج التصحيح الهيكلي "1992-1995" ثم الوثائق المذكورة أعلاه التي غطت الفترة ما بين "1996-2000".

بعد ذلك تبنت موريتانيا الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، بموجب القانون التوجيهي رقم 2001/050 بتاريخ 25 يوليو 2001، الذي يعتبر مرجعا في مجال صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويمثل خطة لتنمية البلاد على المديين المتوسط والبعيد ويرمى من حيث بعده الاستراتيجي إلى القضاء على الفقر كمطلب وطني يحظى بأولوية جميع السياسات الوطنية.[3]

وتنفذ هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل: الأولى من 2001 إلى 2004، الثانية من 2006 إلى 2010، والثالثة من 2011 إلى 2015.

كل هذه الخطط لم تتمكن حتى اليوم من إنقاذ موريتانيا من براثن الفقر وضعف الدولة، والمنطق القبلي والفئوي يتجذر يوما بعد يوم في موريتانيا وتغذيه أساليب الفساد الرسمي والاستغلال السياسي، مما يوحى إلى

1- Grindle, Merilee S. 1997. ''The Good Government Imperative'' In Grindle, Merilee S, (ed), Getting Good Government: Capacity Building in Public Sectors of Developing Countries Cambridge: Harvard University Press, p.3.

2- الطلافحة، حسين، التخطيط ولتنمية في الدول العربية، جسر التنمية، العدد 113 مايو/أيار 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.

3 - الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المرحلة الثالثة (2011-2015)، ص4.

إمكانية تحديد مكمن العلاج في كيفية استغلال الإيجابيات في التقاليد التي تستند إليها القبلية، من خلال تنشيط آليات التضامن التقليدية والاستفادة من المبادرات المجتمعية التضامنية الحديثة.

في هذا الفصل سنتناول بشكل عام دور التضامن في التنمية الاجتماعية في موريتانيا من خلال التعرف أولا على التضامن الرسمي من خلال السياسات الاجتماعية المطبقة في البلد في المبحث الأول، فالتضامن الاجتماعي الأهلي في المبحث الثاني، ثم نتائج كل هذه الجهود وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: السياسة الاجتماعية للدولة الموريتانية 1985-2015

ترتكز وظائف السياسة الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الإنسانية والقيم المشتركة التي أهملت بسبب ضعف قدرات المؤسسات المختصة (أو عدم وجودها أصلا كما في حالة موريتانيا إبان الاستقلال وخلال عقود تلته)، من خلال إرساء التنمية السياسية (القضايا السياسية والدستورية) والتنمية الاقتصادية (محاربة الفقر وعدم المساواة) والتعليم (المعرفة والمهارات)، وإدراج الحقوق والمفاهيم والتطبيقات الاجتماعية في الأطر التشريعية وأطر السياسات العامة في غالبية المجتمعات، نظم الضمان الاجتماعي، شبكات الأمان اعتماد الحد الأدنى للأجور، والاعتراف بدور نقابات العمال والمجتمع المدني كشركاء في الدفاع عن الحقوق، وازدياد مشاركة المرأة وانخراطها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهي تؤمن-كجزء لا يتجزأ من السياسات العامة-مجموعة من الأدوات لتنظيم وتكميل مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية، بتأمين إعادة التوزيع والحماية والتماسك والعدالة الاجتماعية. كما أنها تكمل وتعزز التنمية الاقتصادية عن طريق تحسين رأس المال البشري والتوظيف المنتج[1].

وتحدد السياسة الاجتماعية في الأبعاد الثلاثة التالية:[2]

- الحماية الاجتماعية؛
- الاستثمار في البشر؛
- دعم التنمية الاجتماعية.

اعتمدت موريتانيا أسلوب التخطيط المركزي المتوسط سنتين فقط بعد استقلالها، فعرفت موريتانيا أربع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية امتدت فترة هذه الخطط من 1963 إلى عام 1985.

1- إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص.53.

2- الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، التحديات في منطقة الإسكوا، المجلد 2، العدد 8، ص.2.

ومن الملاحظ عدم توحيد المجال الزمني لتلك الخطط ما بين "رباعية وخماسية" وكذا الانقطاعات المتكررة بين الخطة ولاحقتها، كما أنها لم تراعي الظروف الموضوعية كوجود إحصائيات دقيقة، فالتعداد الأول بعد الاستقلال لم يتم سوى 1977، مما أدى إلى نقص في البيانات والسكان والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا النقص بطبيعة الحال أخل بتقديرات الاستثمار وجدوائية المشاريع.

كما أن الاعتماد على الخارج في التمويلات نظرا لعجز الموارد الداخلية عن تغطية هذه الاستثمارات انعكس سلبا على مستويين:

- الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية؛

- عدم التحكم في مصير المشاريع وتوجيهها، وقد أتضح ذلك من خلال المشاريع المنقولة من خطة لأخرى وتلك التي لم تنفذ أصلا، أو تلك التي زاد فيها الواقع التمويلي عن المتوقع.[1] وإن كان هذا العائقين ما زالا ملازمين لموريتانيا حتى اليوم.

ولم تكن السياسات الاجتماعية للدولة الموريتانية في هذه الفترة ذات أولوية، وكانت محدودة وغير واضحة المعالم.

وفي السياق الدولي، أدت ظروف كهذه إلى انشغال أجندة التنمية في الجزء الأكبر من الثمانينات وأوائل التسعينات بالبحث عن حلول للمشكلات الناتجة عن "التواجد المفرط من جانب الدولة" ...وإزاء التغيرات الناتجة عن أزمات الديون والأزمات المالية، والضغوط الدولية، وفقدان النظم المركزية السلطوية للمساندة والدعم، تميزت تلك الفترة بتحول مزدوج. فقد التزمت كثير من الحكومات بالمناهج المعتمدة على السوق في تحقيق النمو الاقتصادي في نفس الوقت الذي نظمت فيه المجتمعات المدنية نفسها للمطالبة بالديمقراطية وبمزيد من المشاركة في اتخاذ القرار... وخلال هذه الفترة أيضا، شارك خبراء التنمية في الهجوم على الدولة لأنها حسب رأيهم "تنامت بأكثر مما ينبغي، وتدخلت في العلاقات الاقتصادية بنشاط أكثر مما ينبغي، ودأبت على إساءة صنع السياسات وتنفيذها بأكثر مما ينبغي".

فعلى مدى الجزء الأكبر من الثمانينات، اشتد الاهتمام بالحد من تدخل الدولة في الاقتصاد حتى ملأ الأجندات السياسية للمؤسسات المالية الدولية، التي غالبا ما تصدرت هذا النوع من المبادرات، مع النخب السياسية الإصلاحية. وكانت أولى أولويات المصلحين الاقتصاديين تحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية للدولة، وتحرير التجارة المحلية والدولية، وتخفيف قبضة التحكم في الأسواق، وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة، والحد من السيطرة الحكومية والمالية للأجهزة البيروقراطية المركزية.[2]

1- سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، المطبعة الجديدة، أنواكشوط 1996، ص.217.

2- Grindle, Merilee S. 1997. ‘’The Good Government Imperative” In Grindle, Merilee S, (ed), Getting Good Government: Capacity Building in Public Sectors of Developing Countries Cambridge: Harvard University Press p.p.3-4.

وعليه، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنتناول في الأول الحماية الاجتماعية في موريتانيا، وفي الثاني الاستثمار في البشر في موريتانيا من خلال البرامج التنموية 1985-2015، وفي الثالث سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية في موريتانيا 1985-2015.

المطلب الأول: الحماية الاجتماعية في موريتانيا

من المتعارف عليه أن الحماية الاجتماعية دائما ما تكون في صلب السياسة الاجتماعية، وتشمل الحماية الاجتماعية التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى عنصر أساسي هو عنصر الرعاية الاجتماعية والتضامن داخل الأسرة. فالتأمين الاجتماعي هو أداة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بدورة الحياة، وهو يعتمد على المساهمات الاجتماعية، ويغطى مخاطر المرض والبطالة والتقدم في السن والإصابات. أما المساعدة الاجتماعية فتشكل أداة للتخفيف من حدة الفقر، وهي ممولة في معظم الحالات من الميزانية العامة، وتشمل المساعدات المقدمة للمحتاجين أو الإعانات.[1]

أهم المراحل التي مر بها نظام الحماية الاجتماعية في موريتانيا يمكن تلخيصها في التالي:

✓ المرحلة الممتدة ما بين 1960_1970: تميزت هذه الفترة بإنشاء وزارة مكلفة بالشؤون الاجتماعية وكلفت كذلك بالتنظيم والتضامن، كما تميزت بمحدودية خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة لصالح المجموعات المستهدفة، والتي اقتصرت على تكفل مصالح بالمسؤوليات التقليدية للمجتمع؛

✓ المرحلة الممتدة ما بين 1970_1978: تميزت بالجفاف وتدهور البنية الاقتصادية والاجتماعية والهجرة الريفية إلى المدن، مما نجم عنه التصدع الذي عرفه التضامن الاجتماعي، وبروز بعض الظواهر التي احتاجت إلى تدخل الحماية الاجتماعية كخدمات النجدة والوقاية الاجتماعية؛

✓ المرحلة الممتدة ما بين 1978_1986: عرفت ظهور قطاعات جديدة تهتم بالحماية الاجتماعية، كمفوضية الأمن الغذائي وبعض البرامج الأخرى، حيث تمحورت خدمات الحماية الاجتماعية في هذه الفترة على تعزيز قدرات المجموعات المستهدفة بالتوجيه والإرشاد الاجتماعي والإغاثة الغذائية والتضامن الاجتماعي؛

✓ المرحلة الممتدة ما بين 1987 _ إلى اليوم: حيث عرف نظام الحماية الاجتماعية خلالها تطورات كبيرة على الصعيد المؤسساتي والسياساتي تميز بإنشاء مفوضية محاربة الفقر في فترة معينة، إضافة إلى المؤسسات التي كانت موجودة، وكذا إنشاء برامج ذات أبعاد اجتماعية؛ وهدفت هذه المؤسسات والبرامج إلى تقديم المساعدة الاجتماعية، المساعدة الغذائية للمحتاجين، التكفل بالخدمات والعلاجات الصحية، تقديم الخدمات الاجتماعية المباشرة؛

1- الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، التحديات في منطقة الإسكوا، مرجع سبق ذكره، ص2.

ولمدة قصيرة خلال العام 2007 أسندت الحماية الاجتماعية لمفوضية الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (CPSSA)، ومنذ 2008 وهي ملحقة بالوزارة الجديدة وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأمومة (MASEF).

وقد قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الأول الحماية الاجتماعية في موريتانيا من خلال الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001_2015، وفي الثاني الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا، أما في الثالث فقد تناولنا الضمان الاجتماعي في موريتانيا.

الفرع الأول-الحماية الاجتماعية في موريتانيا من خلال الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015

تطور اهتمام الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر بالحماية الاجتماعية كمكون، فلم تهتم خطة عمل الإطار الاستراتيجي الأولى (2001-2004) بالحماية الاجتماعية كمجال ذو خصوصية، في حين احتلت قطاعات (التعليم، الصحة، المياه، التنمية الريفية، التنمية الحضرية) أهمية معتبرة.

اهتم الإطار الاستراتيجي في نسخته الثانية (2006-2010) بالحماية الاجتماعية باعتبارها محور استراتيجي أساسي في الإطار، وجعل لها مكان بين الأولويات في القطاع الاجتماعي كمحاور مرتبطة بتنمية الموارد البشرية، وبنشر الخدمات القاعدية.

تألفت الحماية الاجتماعية حسب الإطار الثاني من ثلاث مكونات[1]:

- العمل الاجتماعي: الذي يجب أن يتيح ضمان أفضل تكفل صحي وتعليمي بالمجموعات الهشة؛
- شبكات الأمان: التي تجب أن تمكن من معالجة خاصة للأشخاص الذين لسبب متعلق بقدراتهم البدنية أو العقلية أو بعدم استقرار في حياتهم لا يستفيدون من الخدمات العمومية؛
- آليات تقاسم الأخطار على المستوى الصحي: أكد الإطار على أهمية تبني استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار الخصائص المتعددة الأبعاد للإشكالية، ورغم التأكيد على أهمية تبني هذه الاستراتيجية إلا أنها بقيت حتى الآن في طور البناء.

كما أن عليها الأخذ بالاعتبار ثلاث جوانب أساسية:

- مساعدة وتسيير العوز (مكافحة الفقر) من خلال الدعم الاقتصادي للمجموعات الأقل حظا، دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تحقيق أهداف برنامج مكافحة التسول قيد التنفيذ؛ الاحتياط للأزمات، وتقوية التماسك الاجتماعي، استئصال مخلفات العبودية؛

1- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001-2015، المجلد الأول: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010، ص.36.

- التامين الصحي: من خلال توسيع تغطية الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CANM)؛
- مراجعة النصوص القانونية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) من أجل تكييفه مع التطورات الاجتماعية-الاقتصادية للبلد والتفكير في توسيع مجال تدخله من أجل تغطية فروع التأمين المرضي والتقاعد التكميلية.

ومن أجل تقوية نظام متعدد القطاعات لمكافحة الفقر والتهميش استهدف الإطار في المرحلة الثالثة (2011-2015):[1]

- تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي للحماية الاجتماعية؛
- تقوية قدرات أصحاب القرار والفاعلين في مجال الحماية الاجتماعية؛
- اعتبار الأمن الغذائي أولوية وطنية.

وبمفهومها الواسع تظهر في المحور الثالث (تنمية الموارد البشرية وتعميم الخدمات القاعدية) من الإطار الذي يشمل الأولويات في قطاعات التعليم والتكوين، والصحة، والتغذية، والشغل، والماء والصرف الصحي والنوع، وحماية الأطفال والنفاذ الشامل للخدمات القاعدية. وحددت المناطق ذو الأولوية بأنها المناطق الريفية والأحياء الشعبية في المناطق الحضرية.[2]

الفرع الثاني-الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا[3]

اعتمدت الحكومة الموريتانية خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 13 يونيو 2013 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي تسعى من خلال استراتيجية قطاعية مكتملة-حسب نصها-إلى إرساء أفضل الظروف المستديمة للإنصاف والحكم رشيد والكرامة الإنسانية، والعدالة والتضامن الاجتماعي، الحماية والتحوط، والترقية، والتحول الاجتماعي. ومن شأن تلك الظروف أن تتيح لكل الطبقات وخصوصا الأقل حظا والمهمشة مواجهة الأخطار المناخية، البيئية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية والنفاذ لكل الخدمات والبنى التحتية الضرورية.

1 -الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2011-2015، المجلد الثاني: خطة العمل 2011-2015، ص.35.

2- نفس المرجع السابق، ص.ص.37-44.

3- Ministère des Affaires Economique et du Développement, Comité du Pilotage de la Stratégie Nationale de Protection Sociale, Stratégie Nationale de Protection Sociale En Mauritanie, Elément essentiel pour l'équité et la contre la pauvreté, version Finale, janvier 2012.

أولا-الرؤية الوطنية

ارتكزت الرؤية الوطنية لاستراتيجية الحماية الاجتماعية على قيم التضامن الوطني وأسس الإنصاف المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف، وعلى الحقوق التي يكفلها الدستور الموريتاني، والنتائج المنشودة من استراتيجية التنمية الوطنية ومكافحة الفقر من أجل تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

ويتمثل الهدف الشامل الذي اعتمدته الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا المساهمة في تخفيف الهشاشة لدى المجموعات الأقل حظا ومساعدة السكان في مواجهة الأخطار الأكثر تأثيرا في حياتهم، وتمثلت أهدافها الخاصة في الآتي:

- المساهمة في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- تخفيض الحواجز المتعلق بالنفاذ للخدمات الصحية والتعليمية؛
- تقوية الضمان الاجتماعي ودعم الشغل والعمل؛
- بناء برامج المساعدة الاجتماعية ودعم المجموعات الهشة.

وترتكز محاورها الاستراتيجية على:

- الأمن الغذائي، التغذية، البيئة والتغير المناخي؛
- التعليم والصحة؛
- الضمان الاجتماعي والعمل/ والشغل؛
- تحسين ظروف الحياة الماء والصرف الصحي، السكن الصحي، الطاقة المنزلية؛
- المساعدة الاجتماعية ودعم المجموعات الهشة.

وتستهدف المجموعات الهشة التالية:

- ✓ الأشخاص الذين يقعون تحت الفقر المدقع؛
- ✓ العاطلون عن العمل والمتقاعدون؛
- ✓ صغار المستثمرين (المزارعين، المنمين، الصيادون، التجار)؛
- ✓ المرأة بشكل عام وخصوصا المعيلات لأسر؛
- ✓ الشباب والأطفال بشكل عام وخاصة الذين يعيشون ظروف صعبة؛
- ✓ لأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشكلون 5% من مجموع السكان، بنسبة تمدرس لا تتجاوز 5%؛
- ✓ المنكوبين وضحايا الكوارث؛
- ✓ السجناء بشكل عام وخاصة النساء والأطفال؛
- ✓ المهمشون والمقصيون؛

- ✓ المسنون؛
- ✓ المهاجرين؛
- ✓ الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو دائمة.

وتم اعتمادها بالتشاور مع الفاعلين الرئيسين والمستفيدين من السكان المستهدفين الذين تم مقابلتهم خلال العملية الاستشارية ضمن تحضير الاستراتيجية–حسب نصها–

ثانيا–الإنفاق على الحماية الاجتماعية

يعتمد تمويل الحماية الاجتماعية في موريتانيا على الدولة كفاعل رئيسي. وتعد الآليات الأكثر سهولة لتمويل نفقات الحماية الاجتماعية، والتي تغطي عناصر حيوية كثيرة هي التكفل بنفقات مباشرة على حساب ميزانية الدولة، على شكل دعم للمؤسسات العمومية وشبه العمومية من أجل تخفيض وتثبيت أسعار بعض المواد الضرورية وإعفاءات ضريبية للمنتجات التي تعتبر أيضا ضرورية.

وافقت الدولة على إعانات عمومية لمؤسسات عمومية وشبه عمومية لأنها تتيح المساهمة في ضمان الهدف الرسمي المتمثل في تخفيض وتثبيت أسعار بعض المواد الضرورية (اللبن، السكر، الأرز، الزيت). وتستطيع هذه التدخلات أيضا المحافظة على أسعار بعض الخدمات والمنتوجات عند مستوى أقل من السعر التوازني (الكهرباء، الماء)، كما أيضا في بعض الحالات تمنح الدولة إعفاءات ضريبية وجمركية لبعض المنتجات الضرورية (السكر، الأدوية، القمح، الزيت).

وتُقترح خيارات عديدة لتغطية نفقات الحماية الاجتماعية من قبيل إنشاء مؤسسة الزكاة، تبني دفع مساهمة للمساهمة في الجهد الوطني للتضامن الاجتماعي، الهبات الخاصة والأوقاف، تعبئة التمويل الخارجي.

وبخصوص الغلاف المالي المخصص للإنفاق على الحماية الاجتماعية فرغم ندرة الأرقام إلا أن أحدثها، تظهر أن نفقات الحماية الاجتماعية خارج نفقات برنامج التضامن الوطني 2010، وبدون نفقات الصحة الممولة خارجيا التي لم يتحصل عليها بعد وصلت إلى 10,6 مليار أوقية (أي ما يقارب 38,4 مليون دولار أمريكي) مقابل مخصص ابتدائي وصل إلى 10,9 مليار أوقية بنسبة إنجاز وصلت إلى 97,2%، بخصوص العام 2011 سُجل ارتفاع يقارب 13,9% ليصل إلى 12,1 مليار اوقية (43,04 مليون دولار أمريكي تقريبا)، فيما بقيت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية بدون برنامج التضامن الوطني من النفقات الاجتماعية تقريبا ثابتة ما بين 2010 و2011 على التوالي 19,1% و19,6% ، تماما كما بقي مجموع نفقات الحماية الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام على نفس المستوى ما بين العامين 2010 و2011 بنسبة لم تتجاوز 1,1%.

– النفقات حسب المحاور الاستراتيجية للحماية الاجتماعية

المحور الأول الأمن الغذائي والتغذية: استنفذ في العام 2010، 31,7% من مجموع نفقات الحماية الاجتماعية بمبلغ أعلى بقليل من المخصص الأصلي (3.424 مقابل 3.324 مليون أوقية) (12.4 مقابل 11,8

مليون دولار أمريكي) هيكلة نفقات هذا المحور أظهرت أن المخصص للأمن الغذائي/التغذية (92,7%) وملحقات زراعية (6,1%) التنمية الحيوانية (1,2%). في العام 2011، سجل الغلاف المبرمج لهذا المحور انخفاض خفيف إذ أستقر عند 2482,7 مليون أوقية (8,8 مليون دولار أمريكي).

المحور الثاني: النفاذ للصحة والتعليم: استنفذ (بدون نفقات الصحة الممولة خارجيا) 8,5% من مجموع نفقات الحماية الاجتماعية في العام 2010. تقاسم القطاعين هذه النفقات حسب الآتي:

- الصحة: 36,2% من مجموع نفقات المحور، غطت أهم برامج مواجهة الأمراض الرئيسية التي يتعرض لها السكان الأكثر هشاشة؛
- التعليم: (63,8%، غطت مراكز الكفالات المدرسية، منح للثانويين دعم التعليم لغير مصنف.

في العام 2011، نصيب هذا المحور من نفقات الحماية الاجتماعية بقي تقريبا ثابتا إذ لم يتجاوز 9%.

المحور الثالث: الضمان الاجتماعي والشغل/العمل: المجال الذي غطي العمليات المتحققة في مجالات الضمان الاجتماعي والشغل استنفذ في العام 2010 32,3% من مجموع نفقات التنمية الاجتماعية بمبلغ وصل إلى 3.460 مليون أوقية (أي ما يقارب 12,5 مليون دولار أمريكي)، 95% خصصت لجهود مساهمة الدولة والتوظيف في الصندوق الوطني للضمان الصحي (CANM) و5% نفقات على التشغيل بشكل خاص مقتصرة على (ANAPEJ). بخصوص 2011 قُرر أن تصل نفقات هذه المحور إلى 4.173 مليون أوقية (14,8 مليون دولار أمريكي تقريبا)، أي ما يمثل 34,4% من المخصص لنفقات الحماية الاجتماعية.

المحور الرابع: تحسين نطاق الحياة: يشمل النفقات على السكن نسبيا بتأهيل الأحياء الشعبية والعمليات على خدمات الماء والطاقة في الوسط الريفي وشبه حضري التي تقدمها وكالة النفاذ للخدمات الأساسية، وقد استنفذ هذا المحور 827 مليون أوقية (2,9 مليون دولار أمريكي تقريبا) في العام 2010 أي ما يمثل 7,7% من مجموع نفقات الحماية الاجتماعية (اقتصرت فقط على السكن)، في العام 2011، قُرر أن تصل هذه النفقات إلى 13,7% من مجموع نفقات الحماية الاجتماعية.

المحور الخامس: المساعدة الاجتماعية ودعم الفئات الهشة: التي تشمل نفقات المساعدة الاجتماعية والعمل الإنساني، التي تعتبر الثاني بعد المحور الأول بخصوص نسبة المخصص من مجموع نفقات الحماية الاجتماعية إذ وصلت إلى 19,5%، بمبلغ وصل إلى 2.077 مليون أوقية (7,5 مليون دولار أمريكي تقريبا). فيما الغلاف المخصص لـــ 2011 وصل إلى 30,2% ليبلغ 2.705 مليون أوقية (9,6 مليون دولار أمريكي تقريبا). خصصت هذه النفقات بقطاع المساعدة الاجتماعية الذي يغطي بشكل النفقات المتعلقة بنقل والتكفل بجلسات تصفية الكلى للمعوزين. وقطاع العمل الإنساني الذي يتضمن التكاليف المتعلقة بدمج المتسولين. واستئصال مخلفات العبودية، ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

الفرع الثالث–الضمان الاجتماعي في موريتانيا

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أنه ما من بلد فقير إلى حد يجعله عاجزا عن توزيع موارده توزيعا متوازنا، وأبانت حسابات لمنظمة العمل الدولية أن كلفة إنشاء نظام للضمان الاجتماعي الأساسي لا تتجاوز ما بين 1 و2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا النظام يجب أن يكفل الشروط الأربعة التالية:[1]

– ضمان حصول الجميع على المستحقات الصحية الأساسية؛

– ضمان أمن الدخل لجميع الأطفال عبر المستحقات الخاصة بالأسرة والطفل، والرامية إلى تسيير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية أي التعليم والصحة والإسكان؛

– ضمان حصول الفقراء والعاطلين عن العمل ضمن الفئات العمرية النشطة على المساعدات الاجتماعية الأساسية؛

– ضمان الدخل للمسنين، والمعوقين والناجين بتقديم معاشات تقاعدية أساسية.

ويعتبر مجال الضمان الاجتماعي في موريتانيا ضيقا، وضعيف، رغم أن موريتانيا وقعت على معاهدة منظمة العمل الدولية (OIT) رقم 102 بتاريخ 1952 المتعلقة بالضمان الاجتماعي، ويوجد في موريتانيا ثلاثة أنظمة للضمان الاجتماعي:[2]

✓ الأول يسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح العمال الأجراء حسب مدونة الشغل ومدونة التجارة البحرية.

✓ الثاني يسير من طرف صندوق متقاعدي الدولة لصالح موظفيها؛

✓ ثالث للتأمين الصحي يسير من طرف الصندوق الوطني للضمان الصحي (CNAM) الذي يستفيد منه الموظفون، العسكريون، البرلمانيون، وهو مؤسسة تم إنشاؤها بموجب الأمر القانوني رقم 2005–006 وهي مكلفة بنظام التأمين الصحي، وقد تم توسيع تغطيته مؤخرا ليشمل كل المؤسسات العمومية.

يوجد أيضا المكتب الوطني لطب العمل (ONMT) بموجب القانون رقم 017/2004 بتاريخ 6 يوليو 2004، وبموجب المادة 255 من مدونة الشغل مكلف بالدعم والحفاظ على الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية لكل العمال.

1- ILO, Role of Decent Work in Mobilizing Domestic Financial Resources Development; 2008.

2- Carol Watson et Ould Brahim Ould jiddou Fah, Etude sur la Protection Sociale En Mauritanie Analyse de la situation et Recommandations Opérationnelles, UNISEF, Mars 2010,p.p 43, 44.

أولا-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[1]

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الموريتاني هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع تقنيا لوصاية وزارة الوظيفة العمومية والشغل، وتخضع ماليا لوصاية وزارة المالية، وفق خصائص التضامن الجماعي، يرتكز تمويل هذا النظام على مساهمات الموظفين والعمال الأجراء.

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بوصفه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بموجب القانون 039-67 الصادر بتاريخ 3 فبراير 1967[2] الذي يمنحها الشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية. ويخول هذا القانون والنصوص اللاحقة الصندوق تسيير نظام الضمان الاجتماعي في موريتانيا.

ويغطي هذا النظام ثلاث (3) شعب هي الخدمات العائلية، الأخطار المهنية، معاشات الشيخوخة ومعاشات الإعاقة والوفاة.

وزيادة على الشعب المذكورة آنفا، يسير الصندوق صندوق عمل صحي واجتماعي (ص ع ص ا) يقدم خدمة حماية الأمومة والطفولة لصالح الأم والطفل كما يمنح مساعدات للهيئات الوطنية التي تتطابق نشاطاتها ومهامه الاجتماعية.

يتكون تمويل نظام الضمان الاجتماعي أساسا من مساهمات المشغلين (13%) والعمال (1%)، ويعمل حسب نظام التوزيع.

حسب آخر المعطيات التي تخص نسب المساهمة، فإن: 13% يتكفل بها رب العمل، و1% يتكفل بها العامل، السقف الحالي يصل إلى 70.000 أوقية (232 دولار أمريكي تقريبا)، والحد الأدنى للمساهمة حسب الحد الأدنى المضمون للأجراء المهنيين (SMIG) المعمول به (21.000 أوقية، أي ما يقارب 66 دولار أمريكي).

يتيح لرب العمل في إطار قانون العمل ضمان الخدمات العلاجية الصحية لموظفيه وأسرهم، ويدفع أيضا التعويضات اليومية في حالة المرض. وعلى العكس، التعويضات اليومية للأمومة تدخل في إطار الخدمات الأسرية، ولا يؤمن ضد خطر البطالة.

يديره مجلس إدارة ثلاثي الأطراف (الدولة، المشغلين والعمال) كما أن إدارته تعهد لمدير عام يساعده مدير مساعد يعينان بمرسوم.

يعد الانتماء إلى نظام الضمان الاجتماعي إلزاميا وذلك طبقا للمادة 2 من القانون 039-67 الصادر بتاريخ 3 فبراير 1967 دون تمييز حسب العرق أو الجنسية أو الجنس أو الأصل والخاضعون للنظام هم :

- ✓ كل الموظفين الخاضعين لمدونة الشغل ومدونة البحرية التجارية؛

1- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الموريتاني، www.cnss.mr

2- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجريدة الرسمية عدد 203/202، بتاريخ 22 مارس 1967.

- ✓ تلاميذ المدارس المهنية؛
- ✓ المتدربون والمساعدون؛
- ✓ عمال الدولة الذين لا يتمتعون بنظام ضمان اجتماعي خاص.

وعلى المستوى العالمي فإن الصندوق:

- عضو في الجمعية العالمية للضمان الاجتماعي؛
- عضو في لجنة إدارة مكتب الاتصال في إفريقيا الشمالية للجمعية العالمية للضمان الاجتماعي؛
- عضو مؤسس في الجمعية العربية للضمان الاجتماعي وعضو في مكتبها التنفيذي؛
- عضو في المبادرة الإفريقية البينية للوقاية من الأخطار المهنية؛
- عضو مراقب في المؤتمر الإفريقي للوقاية الاجتماعية.

وحسب أحدث الأرقام المتوفرة فإن نفقات المعاشات لغاية 31 ديسمبر 2013 استفاد منها 21780 شخص، 4554 معاشات أرامل، معاشات أيتام، وبلغت نفقاتها 1.991.110.221 أوقية (6.621.584 دولار أمريكي تقريبا)، فيما بلغت النفقات المتعلقة بالأخطار المهنية في نفس التاريخ إلى 1.342.289.408 أوقية (4.463.882 دولار أمريكي)، استفاد منها 4035 شخص، في حين أن نفقات الخدمات العائلية لغاية 31 ديسمبر 2013، وصلت إلى 289.691.672 أوقية (963.391 دولار أمريكي تقريبا)، عدد المعنيين بها 19000 يتكفلون ب 85000 طفلا.

ثانيا–طب العمل

يعتبر المكتب الوطني لطب العمل مؤسسة عمومية ذات خصوصية إدارية، تخضع لوصاية الوزارة المكلفة بالشغل، تم إنشاؤها بموجب القانون 017/2004، بتاريخ 6 يوليو 2004 حسب الفقرة 255 من مدونة الشغل.

وتتمثل مهمتها في الآتي:

- ✓ دعم وصيانة الرفاهية البدنية، العقلية والاجتماعية لكل العمال؛
- ✓ تسيير الخدمات الطبية للمؤسسات على المستوى المحلي مع التجهيزات في تلك التي يتجاوز عدد عمالها الدائمون أكثر من 750 عامل؛
- ✓ إنشاء وتوفير الخدمات الطبية ما بين المؤسسات لتلك التي لا يتجاوز عمالها الدائمون 750 عامل؛
- ✓ السهر على تنفيذ العقود الموقعة مع الدولة في النواحي حيث الظروف لا تتيح الخدمات الطبية بنوعيها السابقين؛
- ✓ تدارك كل الأخطار الصحية التي من الممكن أن يتعرض لها العمال جراء ظروف العمل؛
- ✓ حماية العمال في نطاق عملهم ضد كل ممارسات الوكيل الضارة صحيا للعمال؛

بالإضافة لمهام أخرى حددتها الفقرة رقم 257 من مدونة الشغل.[1]

ثالثا-الصندوق الوطني للتأمين الصحي[2]

وهو نظام للتأمين الصحي مؤسس على المشاركة بين فئات المجتمع، ويستفيد من الصندوق الوطني للتأمين الصحي الفئات التالية:

- البرلمانيون وموظفو الدولة ووكلائها العقدويين؛
- أفراد القوات المسلحة في وضعية الخدمة؛
- عمال المؤسسات العمومية والشركات ذات الرساميل العمومية وشخصيات اعتبارية خاضعة للقانون العام؛
- المستفيدون من معاشات التقاعد التابعون للفئات المؤمنة.

ويستفيد من نظام التأمين الصحي كل من:

- المؤمن الاجتماعي؛
- زوج المؤمن؛
- أطفال المؤمن الذين لم يتجاوزوا 21 سنة؛
- أطفال المؤمن المعاقين مهما كان عمرهم؛
- العاجزون عن مزاولة أي نشاط مدر للدخل.

ويغطي نظام التأمين الصحي أخطار وتكاليف العلاجات الصحية والحوادث والأخطار المرتبطة بحوادث العمل والأمراض المهنية وحتى الاستشارات والعمليات الجراحية كما يتكفل بتعويض 90% من سعر الأدوية والاستشارات وحتى الحجز الطبي. بشرط أن يتم الاستشفاء في أحد المستشفيات الحكومية أو في إحدى العيادات المعتمدة عند الصندوق الوطني للتأمين الصحي سواء إن كان تم في الداخل أوفي الخارج. وتستثني من التغطية بعض العمليات الجراحية ذات الطبيعة الخاصة.

وقد صدر قانون يعدل ويكمل بعض ترتيبات الأمر القانوني 2005/006، تحت الرقم 2010/018 الصادر بتاريخ 03 فبراير 2010 حيث وسع مجال تطبيقه ليشمل مستخدمي ومتقاعدي المؤسسات والشركات ذات الرأسمال العمومي، بالإضافة إلى الشخصيات الاعتبارية من القانون العام.

رابعا-برامج المساعدة الاجتماعية

دأبت موريتانيا على تبني برامج تضامنية مؤقتة نتيجة لظروف معينة كالجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية، كعمليات رمضان، وبرامج التدخل الخاص، آخر تلك البرنامج برنامج التضامن الوطني (PSN)

1- Carol Watson et Ould Brahim Ould Jiddou Fah, Etude sur la Protection Sociale En Mauritanie Analyse de la situation et Recommandations Opérationnelles op-cit p.46

2- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين الصحي موريتانيا www.cnam.mr

2011، وتتلخص هذه البرامج في فتح حوانيت لبيع المواد الغذائية بأسعار مخفضة. وكذا توفير علف الحيوان في المناطق الريفية بأسعار رمزية.

ما زالت بعض مكونات برنامج التضامن الوطني 2011 مستمرة، وقدتم البدء في تنفيذ هذا البرنامج الخاص استجابة للزيادة في الأسعار العالمية، ووصل غلافه المالي إلى 26.652 مليون أوقية (96,6 مليون دولار أمريكي)، وكان الغرض منه هو حماية السكان الأكثر فقرا من آثار ارتفاع الأسعار، وإنشاء فرص لتوزيع الدخول عن طريق خلق مناصب شغل في القطاع الأكثر كثافة يد عاملة، ومن خلال إعانات بالسلع الأولية الضرورية، وتنمية الزراعة ودعم الشغل والأنشطة المدرة للدخل. يتم بناء برامج التدخل الخاص على أساس ثلاث معايير تمثلت في:

المجانية، العمل مقابل الدخل، تغطية أقصي قدر من التكاليف العمومية المعتبرة خصوصا في المجالات الاجتماعية (الصحة والتعليم)، والطاقة، الماء، والتنمية الريفية.

في إطار النفقات، قد تمثلت مكونات البرنامج في: إعانات موجهة، مناصب شغل وأنشطة مدرة للدخل وبعض الأنشطة الزراعية المشمولة نظرا لتأثيرها المباشر على السكان الأكثر هشاشة، حسب ما تظهره الأرقام كالتالي:

- الإعانات الموجهة: استفادت من 8.577 مليون أوقية (31,08 مليون دولار أمريكي تقريبا) أي ما يمثل 3/1 من الغلاف الكلي للبرنامج (لكن فقط 5.589 مليون أوقية، (20,25 مليون دولار أمريكي تقريبا) (بدون مصاريف النقل، والتسيير والإدارية) موجهة لتأمين بيع القمح والأرز المحلي، والسكر والزيت الغذائي بأسعار اقل من أسعار السوق. ارتكزت هذه العملية على مقاربة تابعة لعمليات رمضان، نجم عنها فتح 600 حانوت على مجموع التراب الوطني بتركيز أكثر على مناطق تواجد الفقراء، ببيع كمية يومية مقدرة على أساس النصيب المقبول بهذا الخصوص (1 ليتر زيت، 1 كلغ سكر، 2 كلغ أرز)، تستمر العملية على 5 أشهر.
- الوظائف والأنشطة المدرة للدخل: وصل الغلاف الموجه لهذا المجال إلى 4.100 مليون أوقية (14,86 مليون دولار أمريكي تقريبا) أي ما يقارب 15% من مجموع البرنامج. لتغطية عمليات تتعلق بدمج أصحاب الشهادة العاطلين عن العمل (ملياران وجها لاستصلاح مساحات زراعية وُهبت لهم) وأنشطة مدرة للدخل (بـــ 1100 مليون لإنشاء مشاريع صغيرة) وبمبلغ للتنمية الاجتماعية وصل لمليار أوقية أي ما يقارب 3,6 مليون دولار أمريكي.
- تنمية الزراعة: استفادت بشكل خاص الأنشطة الأقوى محتوى (HIMO) من مبلغ وصل إلى ملياري أوقية. هذا الغلاف مخصص لبناء سدود لحماية المناطق الزراعية وللعمليات المضادة للآفات الزراعية.

وقد استفاد 779.055 شخص من مواد مجانية تشمل، 10637 طن من الحبوب، بالإضافة لـــ 1444 طن ما بين الزيت والسكر.

في مايو 2014، وصلت الحوانيت إلى 1354، منها 1019 في المدن الداخلية تسيرها مفوضية الأمن الغذائي، و335 في نواكشوط تسيرها سونمكس (SONIMEX). بمخصص شهري من القمح والأرز يصل إلى 9 أطنان، مخصص شهري من الزيت والسكر لا يتجاوز 6 أطنان.

الإعانات الخاصة بعلف الحيوانات التي جمدت في العام 2013، استؤنفت في مايو 2014، إذ تم توفير 22.000 طن من علف الحيوانات للمنمين بأسعار مدعمة.[1]

كما هناك تنظير متقدم لإنشاء صندوق وطني للتضامن الاجتماعي، ومن المنتظر من هذا الصندوق أن يتيح تشكيل ومَأسَسَة عدد من أنشطة الحماية الاجتماعية التي هي حاليا خارج الحيز المصنف، آليات تسييره ستخضع للآليات المؤسسية التي ستوضع لقيادة وتنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية، خبرة بعض الدول الإسلامية التي تحاول تجميع بشكل مصنف مخصصات الزكاة (السودان، الأردن) تظهر أن هذا العامل أساسي لإنجاح هذا النوع من المبادرات.

الغرض من إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي هو الاعتماد عليه كهيكلة تمويل وحيدة للتكفل بالنفقات التكميلية للحماية الاجتماعية (بالإضافة للنفقات التي تتحملها ميزانية الدولة) والمساهمة في تخفيض سريع للفوارق في هذا المجال. تغذية الصندوق ستكون من خلال موارد يتم تجميعها ضمن الإطار التمويلي (على الأقل في جزئها الخاص) للحماية الاجتماعية.

وبمساعدة من برنامج الغذاء العالمي، بدأت موريتانيا ببرنامج للتحويلات النقدية، وهو برنامج تم وضعه على عجل يستهدف 10 آلاف أسرة عُرضة للمخاطر في نواكشوط تم تحديدها من واقع مسح حديث للفقر. وتتلقى كل أسرة 15 ألف أوقية موريتانية شهريا (تعادل نصف الحد الأدنى القانوني للأجور، أي ما يعادل 50 دولار أمريكي) من خلال تحويل مصرفي. ومن الآثار الجانبية الإيجابية أن المستفيدين يحصلون أيضا على النفاذ للخدمات المالية.

وتم مد البرنامج في يونيو 2012 ليصل إلى 15 ألف أسرة في أربع مناطق ريفية تعاني من درجة مرتفعة من عدم الأمن الغذائي. ويتعين أن يستفيد برنامج زيادة نظم التحويلات النقدية جيدة التوجيه من توسيع مسح مدى التعرض للمخاطر والفقر لتوفير تغطية على المستوى القومي نظرا لتركز معظم الفقراء في المناطق الريفية.[2]

1-République Islamique Mauritanie ; Programme Alimentaire Mondial, Enquête de Sécurité Alimentaire des Ménages (ESAM), Juin 2014, p.5.

2- صندوق النقد الدولي، دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، 28 يناير 2013، ص.39.

المطلب الثاني: الاستثمار في البشر في موريتانيا من خلال البرامج التنموية 2015-1985

تتناول السياسة الاجتماعية بمعناها الأشمل السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم وسوق العمل، وهذا الجزء هو الذي يمثل مفهوم "الاستثمار في البشر" وهو عنصر أساسي من عناصر المهمة الاقتصادية للسياسة الاجتماعية.[1]

كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا متردية، وقد زادت برامج الإصلاح الاقتصادي من حدة تلك الأوضاع، مما أستدعي من موريتانيا "الدولة" انتهاج سياسات اجتماعية للحد من آثارها السلبية.

وعليه، فقد قسمنا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الفرع الأول السياسات التعليمية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية، وفي الثاني السياسات الصحية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية، بينما سنتناول في الثالث التشغيل من خلال البرامج التنموية في موريتانيا.

الفرع الأول-السياسات التعليمية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية

عرف النظام التربوي الموريتاني إصلاحات متعاقبة منذ السبعينيات. آخر تلك الإصلاحات تم إصداره بتاريخ 26 إبريل 1999 (القانون رقم 012.99 المتضمن إصلاح النظام التربوي الموريتاني).

وقد كانت موريتانيا تعاني من نقص وتأخر حادين في المنظومة التعليمية النظامية نتيجة لارتباط السكان بالتعليم التقليدي ونفورها من النظامي باعتباره مخالف للشريعة الإسلامية حسب المتداول، فقد كانت-مثلا-مؤسسات التعليم العالي تنحصر في المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا لتكوين الأساتذة قبل إنشاء الجامعة في العام 1981-1982.

في سنة 1985 وعت-حسب التعبير الرسمي-السلطات الموريتانية خطورة أداء الأمية وقامت بتنفيذ أنشطة تستهدف القضاء عليها، وقد تجسد هذا الوعي سنة 1987 من خلال إنشاء قطاع وزاري مكلف بإعداد وتنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال. وتم إنشاء منسقيات جهوية ومحلية من أجل تقريب الإدارة من المواطنين والإشراف محليا، على عمليات محو الأمية. وضمن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر-لاحقا-أُعتبر القضاء على الأمية رهانا وطنيا يتوقف عليه تحقيق التنمية البشرية المستديمة.[2]

1- الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص.3.

2- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر 2005.

استهدف أول تلك البرامج "برنامج التقويم الاقتصادي والمالي "85-88" التحسين من هذا القطاع عن طريق:[1]

- ✓ تسريع تنمية التعليم الأساسي في إطار الموازنة بين مراحل التعليم المختلفة؛
- ✓ تحسين فاعلية التعليم لمتطلبات السوق؛
- ✓ تحسين التسيير الإداري في قطاع التعليم؛

وربط تحقيق هذه الأهداف بالتالي:

- ✓ تحقيق مستوى للتمدرس الابتدائي يزيد عن 44% سنة 1988 تبعا لظروف الميزانية؛
- ✓ تحسين التعليم الفني في إطار حاجة السوق وإمكانيات الميزانية؛
- ✓ تطوير البنية التحتية للتعليم الفني والعالي؛
- ✓ تطوير التعليم الخاص بالإضافة إلى مراقبة الجودة.

على الرغم من بعض النتائج المرضية التي حققها البرنامج السابق على مستوى قطاع التعليم، فقد لوحظ تدهور بين من خلال:

- ✓ انخفاض نسبة التمدرس في المرحلة الابتدائية لتصل إلى 54,7% ممن هم في سن التمدرس؛
- ✓ شمل التسرب المدرسي مختلف المستويات التعليمية؛
- ✓ ضعف تنمية التعليم الفني والمهني، وضعف الفعالية الداخلية لنظام التربية؛
- ✓ ضعف نسبة القاعدة مقارنة بالتلاميذ وكذا ضعف نسبة الأساتذة مقارنة بالتلاميذ.

وبناءا على التشخيص السابق للقطاع تبني برامج الدعم والدفع عدة أهداف للرفع من مستوى التعليم من أهمها:

- زيادة كمية التعليم العالي وربطه بمتطلبات التنمية الاقتصادية؛
- الرفع من مستوى كفاءة النظام الداخلي والخارجي؛
- تدعيم سعة التخطيط والتسيير للقطاع المكلف بالتعليم.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه تم تبني استراتيجية استهدفت:

- زيادة ميزانية التعليم الأساسي بـــ 9% سنويا خلال فترة البرنامج؛
- تثبيت نمو التلاميذ في المرحلة الثانوية والجامعية طيلة فترة البرنامج، وزيادة ميزانية التعليم العالي بـــ 3% وتدعيم كلا من التعليم الفني والمهني؛

1 - RIM ; Ministère du Plan، Programme de Redressement Economique et Financier (PREF); Nouakchott 1985, p 86.

– تشجيع التعليمين المحظري والخاص كقطاعين مكملين لجهود قطاع التعليم، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع محو الأمية الذي لم تكن نتائجه مرضية على الرغم من إنشاء كتابه دولة مكلفة بمحو الأمية مدة قبل هذه الوضعية.

تبنت موريتانيا خلال الفترة 1995-1997 ما سمي ببرنامج التصحيح الهيكلي، الذي سعت من خلاله على المستوي الاجتماعي إلى ترقية الرأسمال البشري من خلال استراتيجية تضمن تحسين نوعية الخدمات الأساسية وتسهيل وصولها إلى المواطن، وذلك من خلال تعميق اللامركزية والمشاركة الواسعة لمختلف الجماعات المحلية.

كما برمجت الحكومة تنفيذ برنامجا لإصلاح التعليم الثانوي والعالي بالتعاون مع البنك الدولي.

أما الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية فقد كانت ترمى في مجال التعليم إلى:

– زيادة معدلات التمدرس، القضاء على الفروق بين معدلات التمدرس بين كل من الولايات من جهة وكذا بين الريف والمدينة ومن جهة أخرى بين الإناث والذكور والوصول بهذه المعدلات إلى حدود 82% سنة 1997/1996 و100% سنة 2000 وتحسين نوعية التعليم في كافة المستويات من الابتدائي إلى العالي والاهتمام بشكل خاص بالتعليم المهني طبقا لمتطلبات السوق.

وذلك بمتابعة الدولة جهودها الرامية لرفع نسبة التمدرس تحديدا من 77% في السنة الدراسية 1995/1994 إلى 97% في السنة 1998/1997، بالإضافة لرفعها بين الإناث من 44% خلال 1995/1994 إلى 50% في 1998/1997[1].

وبخصوص التعليم فإن سياسة الحكومة ضمن الوثائق السياسية استهدفت الآتي:

- أن تضمن لكل طفل موريتاني تمدرسا نظاميا منفتحا على العالم العصري وملائما للمحيط الثقافي وفي متناول الجميع، وتوفير إمكانية التكوين المؤهل والملائم للمتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل؛
- بناء حجرات تدريس وتكوين مزيد من المعلمين (بسعة 40 تلميذ في الحجرة الواحدة)؛
- إلزامية التعليم وفتح الكفالات المدرسية في الأحياء الفقيرة؛
- القضاء على الفوارق بين الولايات وإعطاء علاوة للمعلم الذي يعمل في الريف؛
- إصلاح التكوين الأصلي للمعلم وللمفتش؛
- توفير الكتاب المدرسي.

كان هدف هذا القطاع خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر هو توفير مصادر بشرية من شأنها تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وتحقيق الهدف حسب الإطار يتم من خلال[1]:

1 - RIM, 6eme DCPE, Document établie par les autorités Mauritaniennes en collaboration avec les services du Fonds Monétaire et la Banque Mondiale 1995, p.23

1. تحسين العرض في مجال التعليم من خلال إقامة تنظيم جديد للعرض المدرسي (العمومي والخصوصي) يكون أكثر ملائمة للطلب؛

2. تحسين جودة التعليم؛

3. تحسين الفعالية الداخلية والخارجية سبيلا إلى توفير يد عاملة ذات كفاءة عالية للتحسين من إنتاجية القطاع التقليدي وإلى تلبية حاجات القطاع العصري الذي هو مرشح للتوسع خلال العشريات القادمة؛

4. تحسين وتعزيز تسيير وإدارة النظام التربوي.

- محو الأمية: تركزت أهداف المرحلة الثانية في هذا المجال حول:

1- تمكين جميع الأشخاص في سن الرابعة عشر سنة فما فوق من معرفة القراءة والحساب؛

2- تحسين مستوى الاستبقاء في التعليم الأساسي؛

3- دعم محو الأمية القاعدي بمحو الأمية الأولي وبتكوينات مهنية قاعدية موجهة نحو النشاطات المدرة للدخل؛

4- تشجيع الكتابة من أجل التكوين الذاتي.

- التكوين الفني والمهني: تركزت أهداف المرحلة في هذا المجال على:

1- القيام بإصلاحات عميقة وموجهة، على المستوى المؤسسي، إلى توحيد الإدارة؛

2- التحسين من حكامة نظام التكوين الفني والمهني؛

3- تفعيل هيئات التشاور بين الدولة وأرباب العمل (المجلس الوطني للتكوين الفني والمهني).

وقد تم إطلاق مشروع دعم وعصرنة وتمهين جامعة نواكشوط في يناير 2004، ويتمثل هدفه الرئيسي في ترقية إدماج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي من خلال المساهمة في عصرنة البني والممارسات عبر ترقية البحث العلمي والتكوين الفني والشعب المهنية.

وفي سبيل تنمية الموارد البشرية تركز الجهد في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011-2015 على:

- استكمال التعليم القاعدي بصورة جيدة لأهميته في الرفع من إنتاجية العمل وتحسين صحة الفرد ومحيطه.

بالإضافة لتصحيح الاختلالات على مستوى الميادين التالية:

- التعليم الأساسي: وطبقا لأهداف التنمية فإن الهدف الرئيسي هو ضمان تعليم ابتدائي مكتمل وبجودة لكل الأطفال الموريتانيين؛
- التعليم الثانوي: تتمثل الأهداف في تحسين وزيادة سعة الاستقبال، تحسن نوعية وجودة التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار لبعد الشغل وتنمية المكتسبات، ضمان تناسق أفضل مع شعب التعليم العالي؛

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الأول: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010، مرجع سبق ذكره، ص.30، 32.

- التعليم العالي: ترمى الجهود إلى بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في إعادة هيكلة العرض وتحسينه وكذلك الرفع من جودته؛
- التكوين التقني والمهني: والهدف المنشود في هذا المجال هو زيادة وتنويع العرض وتحسين جودته وجدوائيته؛
- التعليم الأصلي: يمكن تلخيص أهم الأهداف في هذا القطاع في الآتي: مراعاة إسهام التعليم الأصلي في التعليم القاعدي للجميع وخصوصا في التعليم ما قبل المدرسي وعلى مستوى التعليم الأساسي ومحو الأمية بالنسبة للكبار، ووضع معابر تمكن التلاميذ وطلاب هذه الشعبة من الاندماج بصورة سهلة في مختلف مستويات النظام التربوي العصري؛
- محو الأمية: التركيز كان على ما اعتبر أهداف ذات أولوية تمثلت في الآتي: دعم قيادة تسيير برامج محو الأمية، تطوير وتنويع عرض محو الأمية عبر تعميم الأنشطة التي تدخل في إطار الهدف الاستراتيجي "التعليم للجميع" وتحسين فعالية مبادرات محو الأمية وتلك الهادفة إلى عقلنة تسيير وتنسيق برنامج محو الأمية.[1]

وبشكل عام، فقد تبنت الدولة الموريتانية البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي (2001-2010) الذي يعمل على تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق "التهذيب لجميع الموريتانيين في سن التمدرس".

وارتكز البرنامج الوطني لتطوير النظام التربوي على المحاور التالية:

- المزيد من عدم تركيز مصالح النظام التربوي؛
- توحيد النظام التربوي الوطني عن طريق إقامة شعبة موحدة؛
- الحد من الفوارق بين الجنسين عن طريق المزيد من تمدرس البنات؛
- الحد من الفوارق بين الولايات؛
- تعزيز السلك الأول من المرحلة الثانوية عن طريق زيادة سنة إضافية وكذا التعليم العلمي عن طريق استحداث تدريس الفيزياء والمعلوماتية؛
- تعزيز اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية).

وأولى "البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم (2011-2020) اهتماما خاصا للتعليم الأساسي. ويتبين ذلك من خلال سعيه الحثيث إلى معالجة التحديات التعليمية الوطنية، وخاصة أن موريتانيا تسجل أدنى نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية وبرامج محو أمية الكبار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[2]

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الثاني: خطة العمل 2011-2015، مرجع سبق ذكره، ص.37، 39.

2- معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، استعراض التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال محو الأمية الأسرية، في إطار برنامج بناء قدرات التعليم للجميع في موريتانيا 2009-2011، أغشت 2011، ص.2.

الفرع الثاني-السياسات الصحية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية

تميزت الوضعية الصحية في موريتانيا في بداية عقد الثمانينات بنواقص كبيرة كانت مقلقة للغاية. وقد تمثلت هذه النواقص في الضغط القوي على المرافق الصحية في المدن نتيجة للهجرة الجماعية، إضافة إلى العجز الكبير في مجال التجهيزات الصحية والأدوية والوسائل المادية والبشرية والتفاوت الكبير بين أقاليم البلد.

نتيجة لهذه الوضعية، رأت الدولة أن ذلك يتطلب التفكير في إمكانية الوصول إلى هدف منظمة الصحة العالمية الرامي إلى تحقيق الصحة للجميع للعام 2000 عن طريق توجيه الخدمات الصحية إلى القاعدة وتخفيف الفجوة بين الحضر والريف وحتى بين مختلف الطبقات الاجتماعية كما يلي:[1]

- زيادة مخصصات قطاع الصحة الأولية المتمثلة في التغذية والتلقيح (التطعيم) وصحة الأم والطفل؛
- إنشاء مراكز للتغذية المشتركة؛
- بناء وصيانة المراكز الصحية؛
- إشراك المواطن في تكلفة الدواء؛
- خلق نظام للمعلوماتية والمراقبة؛
- لبرلة (تحرير)(خوصصة) القطاع؛

تطرق برنامج الدعم والدفع إلى قطاع الصحة مستعرضا حالته المزرية، إذ أظهرت المعطيات أن مستوى أمد الحياة آنذاك منخفضا ويتراوح ما بين 43 و46 سنة، ونسبة الوفاة مرتفعة حوالي 21%، وبالنسبة لوفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات فتقارب 30%، والتغطية الصحة لا تشمل سوى 30% من السكان، وانطلاقا من هذا فقد أكد البرنامج على الهدف الإجمالي المتمثل في "الصحة للجميع سنة 2000" وعلى مدى سنوات البرنامج الثلاثة حُددت الأهداف التالية:

- العمل على أن تشمل التغطية الصحية سنة 1991، 50% من السكان بعد أن كانت لا تشمل سوى 30% سنة 1989؛
- الرفع من مستوى معيشة المواطنين في الريف؛
- رفع القدرة التخطيطية والتسييرية للوزارة المكلفة بقطاع الصحة والشؤون الاجتماعية.

خلال برنامج التصحيح الهيكلي (95-97)، تابعت الدولة تأهيل المستشفيات في بعض المراكز الولائية ونشر الوحدات الصحية في مختلف الولايات الوطنية.

أما الوثائق فقد استهدفت في مجال الصحة تحسين خدمات هذا القطاع، وإعطاء أولوية خاصة للأمومة والطفولة والتغطية الصحية للمناطق الريفية.

1- الهادي عبدو أبوه، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2006-2007، جامعة تلمسان، ص.182.

وقد حدد المخطط التوجيهي للصحة والشئون الاجتماعية للفترة 1998-2002 أهداف من بينها:[1]

- جعل الخدمات الصحية الأساسية في متناول الغالبية العظمى من المواطنين جغرافيا وماليا وخفض وفيات واعتلال الرضع والأطفال دون سن الخامسة بنسبة 50%؛
- توفير أدوية ذات جودة عالية بأثمان رخيصة في جميع مناطق البلد.

وقد تم وضع برنامج وطني لمكافحة أداء فقد المناعة المكتسبة والأمراض المتنقلة عن طريق الجنس.

في إطار استراتيجية مكافحة الفقر، خضعت السياسة الصحية وبرامجها وتكاليفها للمراجعة من أجل ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الصحة الوقائية والعلاجية الجيدة. فتمثلت الأهداف الرئيسية للسياسة المتبعة في مجال الصحة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر المرحلة الثانية(2006-2010) على:[2]

1- تحسين مدى ونوعية الحياة للفرد الموريتاني وذلك بالحد من الوفيات والإصابة بالأمراض عموما ووفيات وأمراض الأمهات والأطفال بصفة خاصة؛

2- الزيادة في مدى تباعد الولادات وخفض المؤشر التركيبي للخصوبة؛

3- التخفيف من انعكاس الآثار الوبائية بما فيها فيروس نقص المناعة المكتسب(السيدا) والأمراض الجديدة على التنمية النفسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد؛

4- الحد من انتشار المجاعة وسوء التغذية بين السكان وبصورة خاصة بين المجموعات الأكثر احتياجا؛

5- تأمين نفاذ الأطفال الذين يواجهون صعوبات والمجموعات الهشة إلى الخدمات الأساسية الفعالة والمستديمة والملائمة؛

6- دعم المشاركة الجمعوية في تنمية وتسيير استراتيجيات النفاذ إلى الخدمات الأساسية؛

7- دعم التنسيق بين القطاعات.

وفي ميدان البنى التحتية الصحية، تتوخى الأهداف العامة حتى أفق 2015 تزويد كل قرية يزيد سكانها على 1500 نسمة بنقطة صحية وكل مركز إداري يزيد سكانه على 10.000 نسمة بمركز صحي من فئة ب وكل مقاطعة يزيد سكانها على 20.000 نسمة بمركز صحي من فئة أ وكل مقاطعة يزيد سكانها على 40.000 نسمة بمستشفى مقاطعة.

أما من حيث المؤشرات الصحية. فمن شان الأهداف النوعية المحددة أن تساهم في تحسين الوضعية الصحية، وتحقق أهداف استراتيجية الحكومة المحددة حسب الآتي:

1- تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، ص.29.

2- حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2011، المجلد رقم1، مرجع سبق ذكره، ص.32.

– تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى نسبة 50 في الألف في حدود عام 2010، وإلى 40 في الألف في حدود 2015، ونسبة وفيات الأطفال والشباب إلى 45 في الألف في حدود 2010، وإلى 35 في الألف في حدود 2015.

وذلك عن طريق:

- تطوير عرض مجموعة من العلاجات تستهدف تحسين صحة الأمهات وتكفل الأمراض المعدية ومشاكل التغذية؛
- ضمان الاستفادة من تلك العلاجات لسكان الريف والحضر المحرومين بواسطة تفعيل المراكز الصحية، وتعميم الخدمات الصحية لتشمل العلاجات الوقائية 90% من السكان؛

وتحقيق الأهداف المرسومة في مجال الصحة ضمن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر من المبرمج له أن يقوم على المحاور التالية:

أ– تحسين الحالة الصحية للسكان خاصة الأكثر فقرا وخفض الاعتلال والوفيات المرتبطة بالأمراض الرئيسية؛

ب– تعزيز الإنصاف والنجاعة النفاذية المستديمة إلى العلاجات السياسية عن طريق الحد من انعكاس المصاريف الدوائية على مداخيل الأسر الأكثر عوزا؛

ت– خلق مناخ موات للصحة وذلك على الخصوص من خلال مشاركة الأهالي في تسيير وتطوير الأنشطة الصحية.

وفي مجال التغذية، حدثت الحكومة خطة العمل الوطنية للتغذية المصادق عليها سنة 1995 عن طريق تجييه أنشطة التغذية وإنشاء نظام لمتابعة هذه الخطة على الصعيد العلمي والميداني. وفي هذا الإطار، تتوخي الأهداف تنمية القدرات الوطنية في ميدان تقييم ومراقبة الوضعية الغذائية عبر:

– إنجاز مسوحات التفشي ومتابعة نمو الأطفال والوقاية والتكفل بالفقراء الذين يعانون من الهشاشة على المستوى الغذائي وتكوين المتدخلين على جميع المستويات وتكثيف جهود الإعلام والتهذيب والاتصال لصالح السكان من أجل ترقية العادات الغذائية السليمة (الإرضاع، استهلاك الأطعمة المحلية الغنية بالمواد الغذائية الضرورية للجسم).

وقد تطلب تطبيق هذه السياسات تعبئة وسائل مالية كبيرة من قبل السلطات العمومية. فقد ارتفعت الحصة الممنوحة للصحة من ميزانية الدولة بين سنتي 1996–2001 من 1,44% إلى 3,56% من قيمة الناتج الداخلي الخام.[1]

1– الجمهورية الاسلامية الموريتانية، مرصد التنمية البشرية المستديمة، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، ص.ص.27، 33.

الفرع الثالث–التشغيل من خلال البرامج التنموية في موريتانيا **(1985-2015)**

لم يدخل التشغيل في صلب السياسات العمومية للدولة الموريتانية بشكل رئيسي إلا بعد انتهاج سياسات التكيف الهيكلي، إذ تم وضع برنامج إصلاح اعتبر آنذاك من الشروط الضرورية لإعادة وتحسين قدرة الاقتصاد الموريتاني على خلق فرص توظيف، وبالذات في ظل وقف عمليات الاكتتاب وخوصصة المؤسسات وما أدت إليه تلك الإجراءات من بطالة في الأمد القصير، ولمواجهة هذه الوضعية سعت الحكومة لإعادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة والخالقة لفرص العمل، وتم في هذا الإطار إنشاء صندوق لدمج المواطنين في الحياة النشطة سنة 1985 يختص بإعطاء التمويلات للمشاريع الصغيرة للمتقاعدين، ولأصحاب المؤهلات الجامعية غير العاملين، وتشجيع العامل الموريتاني المهاجر على العودة إلى البلد.

هذا بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع غير المصنف وتشجيع العمل الجماعي والمنظم، ووضع برنامج لإحلال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية وهذا ما تطلب خلق وتطوير مؤسسات التكوين المهني وإعطاء الأولوية في هذا التكوين لحاجة السوق الوطني.

أما فيما يخص سياسة التشغيل فقد انتهج برنامج الدعم والدفع (1989-1991) رؤية سعى من خلالها لتخفيف حدة البطالة والقضاء على البطالة المقنعة وإعادة إصلاح نظام التعليم والتكوين المهني ليستجيب لمتطلبات السوق عن طريق:[1]

- دعم نظام التكوين والتخطيط؛
- توفير تحليل معمق لسوق العمل؛
- توجيه القرارات الخاصة بالقطاع الخاص وتحريضها على خلق فرص العمل.

وبما أن سياسة التشغيل هي جزء من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج حسب نص البرنامج فإن ذلك تطلب بذل جهود في المجالات التالية:

- إقامة مشاريع للتنمية الزراعية، ومواصلة برامج الغذاء مقابل العمل من أجل الدفع بالتشغيل في القطاع الريفي؛
- الرفع من التشغيل في القطاع الحديث عن طريق المساعدات الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن الطريق الأمثل لتشغيل اليد العاملة الموريتانية؛
- الرقي بالمشروعات الصغيرة الخاصة؛

ومنذ التسعينيات، ونتيجة لتراكمات النزوح الكبير من الريف الموريتاني والانفجار الحضري وتدمير الآليات الاقتصادية التقليدية بسبب استمرار الجفاف منذ السبعينيات، انتهجت الدولة الموريتانية سياسة تشغيل دارت حسب الوثائق الرسمية حول الأولويات التالية:

1– الهادي عبدو أبوه، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص.185، 186.

أ- تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع التشغيل؛

ب- إعطاء الأفضلية لتوجيه الاستثمارات العمومية صوب القطاعات ذات الأولوية من حيث مقدراتها في مجال إيجاد فرص العمل، كالزراعة والصيد التقليدي والقطاع لغير المصنف؛

ت- تنفيذ برامج كثيفة الاستخدام اليد العاملة؛

ث- تطوير التكوين المهني.[1]

وتتمثل آخر وثيقة معتمدة كمرجعية لسياسة التشغيل في الوثيقة التي أسفرت عنها المنتديات العامة للتشغيل الملتئمة في فبراير 1997 تحت إشراف وزارة الوظيفة العمومية والعمل والشباب والرياضة سابقا. في وقت لم يكن فيه لـــ"التشغيل" ظهور حتى في اسم وزارة. والحال أن هذه الوثيقة ارتكزت على تشخيص يتضمن معلومات غير واضحة وجزئية. وثمة وثائق أخرى أعدت بعد ذلك بكثير لكنها بقيت في طور المشروع و لم يتم تثمينها و/أو تكييفها لجعلها إطارا حقيقيا لتوجيه العمل الحكومي في ميدان التشغيل.

ترقية التشغيل: تركزت أهداف الإطار الاستراتيجي في مرحلته الأولى (2001-2004) في مجال التشغيل حول:

- توفير أكبر عدد من فرص العمل؛
- تنظيم سوق العمل؛
- التحسين من نوعية التشغيل.

ومن منظور مؤسسي، فقد وجد الجهاز المكلف بالتشغيل نفسه منذ أمد بعيد ضائعا في سراديب الهيكلة الوزارية، بدون أية سمة خاصة. و لم يظهر ما يدل على وجود إرهاصات مؤذنة بتغير في النظرة على هذا المستوى إلا بحلول السنوات الأخيرة من عقد الألفين.[2]

ويخضع التشغيل اليوم لوصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل وبالتكوين المهني والتقنيات الجديدة التي ينظمها المرسوم رقم 070-2010 الصادر بتاريخ 11 مايو 2010 المحدد لصلاحيات وزير التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه. وتتلخص المهام العامة للوزارة في الآتي:

- إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال التشغيل والدمج والتكوين الفني والمهني؛
- تصور وملائمة التشريعات العامة في مجالات التشغيل والتكوين الفني والمهني؛
- تصور وتنفيذ استراتيجية وطنية لتلبية حاجات المقاولات في مجال الكفاءات وذلك من أجل تحسين أدائها وقدرتها التنافسية؛

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر 2005، مرجع سبق ذكره، ص.43.

2- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، دراسة حول ملائمة الأجهزة المكلفة بالتشغيل، يونيو 2013، ص.22.

- تطوير عرض للتكوين المهني يستجيب لحاجات المواطنين بغية تسهيل دمجهم في الحياة النشطة وتحسين قابلية التشغيل لدى العمال؛
- السهر على تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الضابط للتكوين الفني والمهني في القطاعين العام والخاص مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسهر على تطبيقه؛
- الاضطلاع بالوصاية على المؤسسات التابعة للوزارة.

ومن الملاحظ في مختلف الخطط ندرة تحديد الأرقام المستهدفة والاعتماد على الأهداف الواسعة والفضفاضة الغير قابلة للقياس والتقييم، مما جعل بعضها ينتقل من خطة إلى أخرى، بدون إمكانية لتحديد مكامن العجز والنقص.

المطلب الثالث: سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية في موريتانيا 2015-1985

تندرج السياسة الاجتماعية بأشمل معانيها في مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى للسياسة العامة تؤثر بشدة على توجه السياسة الاجتماعية ومحتواها.

ويهدف دمج مجالات الاهتمامات الاجتماعية في السياسة العامة على اختلاف جوانبها إلى إزالة الحواجز وتوفير الظروف اللازمة لمشاركة متساوية لجميع المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية في العملية الإنمائية. ويتطلب دمج هذه المجالات من صانعي السياسات وضع سياسات تضمن تكافؤ فرص حصول الفئات المجتمعية على الخدمات التعليمية والصحية، وعلى الماء والأرض، وخدمات النقل والاتصالات والمعلومات والمعارف.

فموضوع المرافق العامة مثلا له أهميته في المناطق الحضرية، وهو يؤثر بشدة على الصحة والفقر. وسياسات الاقتصاد الكلي تؤثر على التضخم والاستثمار. وإصلاح الأراضي يمكن أن يعزز التوسع العمراني أو يبطئه، ويمكن أن يمعن في إفقار الناس أو يخرجهم من الفقر. وجميع هذه المجالات المرتبطة بالسياسات لها أبعادها الاجتماعية الهامة، ومن الضروري أخذها في الحسبان لدى وضع وتطبيق سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.[1]

وعليه، قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الفرع الأول مراحل وتطور الإطار المؤسسي لدعم وتحقيق التنمية الاجتماعية، وفي الفرع الثاني سياسات ودعم وتحقيق التنمية الاجتماعية 1985-2000، أما في الثالث فسنتناول سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية 2001-2015.

1- الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ص.3.

الفرع الأول-مراحل وتطور الإطار المؤسسي لدعم وتحقيق التنمية الاجتماعية

أولا-مراحل العمل الاجتماعي

مر العمل الاجتماعي للدولة الموريتانية بمراحل عدة يمكننا اختصارها في الآتي:

- من 1960-1970 كان العمل الاجتماعي العمومي ضيق جدا، وكان معظم السكان يقطنون في البوادي، والنظام التضامني الاجتماعي لا يزال قويا؛
- من 1970-1980 تميز هذا العقد بالجفاف الذي أجتاح البلاد وأدى إلى نفوق المواشي وتدهور البيئة وبالتالي سوء الظروف المعيشية للعديد من السكان. وكان العمل الاجتماعي محدودا في هذه الفترة ومقتصر على توزيع الطعام على السكان المتضررين.
- من 1980 إلى 1990 تميزت هذه الفترة بإعادة هيكلة الشئون الاجتماعية من أجل تحسين خدماتها والنهوض بعملها، ارتكز العمل الاجتماعي بشكل خاص على المساعدة الاستعجالية للمعاقين والأفراد المعوزين، فتح رياض الأطفال؛ التكفل بمصاريف علاج المعسرين، التكفل بالأطفال الذين لا أسر لهم؛ إعادة تكييف للمعاقين؛ ترقية التعاونيات النسوية، توفير المياه لبعض القرى النائية؛

تمخض عن خبرة العقود السابقة وضع إطار قانوني عرف بالمرسوم 98/09 بتاريخ 10 يناير 1998 الذي حدد مهام إدارة الشئون الاجتماعية كالآتي:

- ✓ دراسة المشاكل الاجتماعية المحددة من طرف الحكومة؛
- ✓ إعداد سياسة المساعدة والحماية الاجتماعية؛
- ✓ إعداد التشريعات الاجتماعية ومتابعة تنفيذها؛
- ✓ السهر على الإشكاليات الخطيرة المتعلقة بالطفولة؛
- ✓ اتخاذ المعايير الخاصة لمساعدة الطبقات الاجتماعية الضعيفة والمعاقين بدنيا وعقليا.

ولاحقا حدد المرسوم رقم 2000/93 الخاص اختصاصات إدارة العمل الاجتماعي التابعة لوزارة الصحة والشئون الاجتماعية كالتالي:

- دراسة ومتابعة كل الأعمال الاجتماعية؛
- دراسة سبل ووسائل والوسائل المكيفة من أجل حماية الطفولة المحرومة؛
- دعم الطبقات الأكثر حرمانا؛
- إعادة تأهيل المعاقين؛
- دراسة وتنفيذ السياسة الاجتماعية بالتعاون مع المجلس المكلف بالشئون الاجتماعية؛

- المشاركة في تحضير التشريعات ذات البعد الاجتماعي.[1]

ثانيا-التطور المؤسسي للعمل الاجتماعي

تغير إطار المسئولية المؤسسية للعمل الاجتماعي عدة مرات، فقد كانت الإدارة المكلفة بالشئون الاجتماعية/ والعمل الاجتماعي (la DAS) تابعة لوزارة الصحة والشئون الاجتماعية (MSAS) في البداية، عموما، كان تركز على الأسئلة المتعلقة بتحمل مصاريف العلاجات الصحية للمعوزين، لكن أيضا مكلفة بأعمال أخري اجتماعية متعلقة بخدمات الدعم الاجتماعي، وحماية الطفولة ودعم الأشخاص المعاقين.

ولمدة قصير إبتداءا من العام 2007، أُسند العمل الاجتماعي لمفوضية الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (CPSSA) ويتسع نطاق عملها للغذاء الملح. بعد ذلك وفي العام 2008، أُلحقت إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني (DASSN) بالوزارة الجديدة وزارة الشئون الاجتماعية، والطفولة والأمومة (MASEF)، التي تشمل أيضا إدارات مكلفة بالترقية النسوية، وبالمعاقين، وبالطفولة والأسرة.

حسب المذكرة التقديمية لإدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني (DASSN)، فهي مكلفة بالنهوض برفاهية السكان وتطوير التضامن الوطني وتحت هذا العنوان فهي مكلفة بالتالي:

- ✓ تصور ووضع قيد التنفيذ السياسة الوطنية للعمل الاجتماعي؛
- ✓ إعداد وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفقر؛
- ✓ تحقيق الدراسات والتقارير من أجل النهوض بمجالات التنمية الاجتماعية؛
- ✓ إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية المسنين؛
- ✓ إعداد وإعادة تحديث النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات العمل الاجتماعي والتضامن الوطني، والعمل على ملائمتها مع المعاهدات الدولية؛
- ✓ تنسيق برامج التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر، والإقصاء، والتعاون مع جميع الفاعلين والمتدخلين؛
- ✓ المشاركة في ترقية آليات النفاذ للعلاجات بالنسبة للمجموعات المعدومة؛ بالتعاون مع كل القطاعات المعنية بالحماية الاجتماعية (نظام التأمين-الأمراض، التعاضديات الصحية)؛
- ✓ تنفيذ البرامج الخاصة بإعادة الاعتبار وإعادة الدمج الاجتماعي للأفراد المسنين؛
- ✓ النهوض بالتحيز الاجتماعي، العمل الاجتماعي والتعاضديات التضامنية بالتعاون مع الوزارات القطاعية والتنظيمات المعنية؛
- ✓ تنظيم التعبئة ضد الفقر، وعدم الاستقرار، والإقصاء، المستمدة من الثقافة التضامنية، والمشاركة والشراكة؛
- ✓ المساهمة في وضع نظام للمعلومات الاجتماعية.

تتشكل إدارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني:

1- RIM, MSAS. (n.d) Politique de l'action social, sous-commission Action sociale et financement, Doc. Préim.1.

- مصلحة مكافحة الفقر والإقصاء؛
- مصلحة المساعدة الاجتماعية؛
- مصلحة ترقية التضامن الوطني، الاستراتيجيات والتشريعات.

تتخذ الإدارة إجراءات في مختلف مجالات الحماية الاجتماعية من بينها:

- تحسين التكفل بأمراض المعوزين بتسهيل النفاذ الشامل للعلاجات؛
- دعم وضع نظام التكفل بعلاج المعوزين على مستوى المستشفيات العمومية الوطنية؛
- المساهمة في إحصاء المعوزين في المراكز الحضرية الكبيرة؛
- ترقية التضامن الوطني بإنشاء الصناديق الجماعية من أجل التكفل بعلاج المعوزين في الضواحي؛
- دعم نظام التعاضديات في المجال الصحي؛
- المساهمة في إنشاء تأمينات ضد الأمراض شامل؛
- دعم المساعدة الاجتماعية لصالح المجموعات الهشة والمتضررة؛
- إطلاق دراسة لاستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية؛
- إعداد استراتيجية لحماية المسنين؛
- وضع معلومات حول المجموعات المهمشة.[1]

الفرع الثاني–سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية **1985-2000**

في ظل تفاقم الحالة الاجتماعية نتيجة للإصلاحات الهيكلية، التي تسببت في وقف الاكتتاب في الوظيفة العمومية وإعادة تأهيل المؤسسات وإصلاح القطاع البنكي، مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال وتركهم دون رواتب وأجور، وارتفاع أسعار المواد والخدمات؛ سعت الدولة للحد من آثار هذه الوضعية من خلال دعم العمل في القطاع الريفي والقطاع لغير مصنف، وكذا خلق وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى سياسة تطوير التشغيل، أبرز تلك العلاجات سياسة برنامج الدعم والدفع 89-91 التي اعتمدت على المحاور الثلاثة التالية:

- سياسة العون الغذائي وذلك من خلال خلية الغذاء مقابل العمل والتي تسمح بمشاركة الجميع في معركة التنمية؛
- زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في الميزانية وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي؛

1-Carol Watson, Ould Brahim Ould Jiddou Fah, Etude sur la protection sociale en Mauritanie op.cit. p.p.26, 27, 28.

– جمع المعلومات وتكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاح من خلال تحسين الحالة الاجتماعية.

وبحلول منتصف التسعينات، أضيف "الحكم الصالح" إلى أجندة التنمية، وذلك بالذات بعد أن أصبح واضحا أنه لا الأسواق ولا الديمقراطية قادرة على العمل بنجاح وربما حتى –مجرد العمل–ما لم تتمكن الحكومات من رسم وتنفيذ سياسات عامة وسليمة، وإدارة الموارد بالعدل والإنصاف، والتحلي بالشفافية، والكفاءة، والتجاوب الفعلي مع مطالب الرعاية الاجتماعية والمطالب الاقتصادية للمواطنين"[1]، في هذه الفترة كانت موريتانيا تعيش حقبة أخرى وهموما أخرى، وربما كانت ضحية لتجارب أخرى!

تبنت موريتانيا خلال الفترة 1995–1997 ما سمي ببرنامج التصحيح الهيكلي، الذي سعت من خلاله على المستوي الاجتماعي إلى ترقية الرأسمال البشري من خلال استراتيجية تضمن تحسين نوعية الخدمات الأساسية وتسهيل وصولها إلى المواطن، وذلك من خلال تعميق اللامركزية والمشاركة الواسعة لمختلف الجماعات المحلية.

وسعت الدولة لمكافحة الفقر في هذه الفترة حسب الوثائق من خلال رفع مستويات معيشة السكان الفقراء وحماية الفئات الأكثر فقرا، وارتكز ذلك على ترقية القطاعات التي تعتمد عليها هذه الفئات كمصدر رزق، وخصوصا قطاع الصيد التقليدي والقطاع لغير مصنف.

وللوصول لهذه الأهداف قامت الحكومة ببعض الإجراءات برأيها كانت أساسية من أهمها[2]:

– إدراج بند في الموازنة العامة مخصص للمساعدات الغذائية وذلك ابتداء من سنة 1996؛

– إنشاء وكالة للتشغيل، وتنفيذ الأشغال ذات النفع العام (AMEXTIPE)؛

– خلق آليات سهلة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيكون له بالغ الأثر في تشجيعها.

أما فيما يخص المياه فقد سعت إلى تحسين مستوى مصادر هذا القطاع وإنشاء برنامج وطني لزيادة التغطية بالمياه الصالحة للشرب.

أما فيما يخص تقليص الفوارق ما بين الجنسين فالوثائق استهدفت معدل التمدرس للبنات يصل إلى 62% في 96/97 و70% سنة 2000 ودمج المرأة في القطاعات المنتجة ومنحها الكثير من الدعم عن طريق التعاونيات النسوية والقروض الميسرة.

أما مكافحة الفقر كسياسة فتمثلت في استهداف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإعادة توجيه النفقات العمومية إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية، وتطبيق برنامج تنموي شعبي ومخفف للفقر يستهدف الفئات الأكثر تضررا والمجالات الخالقة لفرص العمل.

1 - Grindle, Merilee S. 1997. ‘’The Good Government Imperative” In Grindle, Merilee S, (ed), Getting Good Government: Capacity Building in Public Sectors of Developing Countries, Ibid, p.4.

2– الجمهورية الاسلامية الموريتانية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر 2005، مرجع سبق ذكره، ص.34.

الفرع الثالث–سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية **2001-2015**

تنتهج موريتانيا منذ العام 2001 سياسات مكافحة الفقر–كما ذكرنا سابقا–، وقامت بإعداد إطار استراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2001–2015 تم اعتماده بموجب القانون التوجيهي رقم 2001/050 بتاريخ 25 يوليو 2001، الذي يعتبر مرجعا في مجال صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويمثل خطة لتنمية البلاد على المديين المتوسط والبعيد ويرمى من حيث بعده الاستراتيجي إلى القضاء على الفقر كمطلب وطني يحظى بأولوية جميع السياسات الوطنية.[1]

وتنفذ هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل: الأولى من 2001 إلى 2004، الثانية من 2006 إلى 2010، والثالثة من 2011 إلى 2015.

فقد كانت الأهداف العامة لهذا الإطار على المدى البعيد والتي تم تحديدها عام 2001 تتمثل في:

1- تراجع انتشار الفقر إلى ما دون 25% عام 2015، 2- تراجع انتشار الفقر في الوسط الريفي إلى أقل من 35%، 3- رفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 2000 دولار، 4- ضمان النفاذ الشامل إلى التعليم الأساسي الجيد ولمدة لا تقل عن 9 سنوات، 5- خفض نسبة الأمية إلى 5% بحلول العام 2015، 6- توفير غطاء صحي بنسبة 100% في دائرة 5 كيلومتر، 7- تراجع نسبة وفيات الأطفال إلى أقل من40 في الألف ووفيات الأطفال الرضع إلى أقل من 55 في الألف، ولدى الأمهات إلى أقل من 300 لكل 100.000، 8- قلب اتجاه الإصابة بنقص المناعة المكتسبة(السيدا) لتصبح أقل من 1%، 9- رفع التوصيل بشبكة الماء إلى 65% في الوسط الحضري، 10- رفع نسبة التزويد بمياه الشرب إلى 74% في الوسطين الريفي وشبه الحضري، 11- زيادة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

أولا–المرحلة الأولى للإطار الاستراتيجي 2001-2004

في أفق 2004، فإن الإطار الاستراتيجي المرحلة الأولى (2001-2004) ركز في الجانب الاجتماعي على ما أسماه مكافحة الحرمان فخلص إلى أن إشكالية أحزمة الأمان للمجموعات الأكثر حرمانا هي في المقام الأول إشكالية عملية الحرمان والتعرض الناتجيين عن مناطق النمو الحضري وتواجد تلك المجموعات المهمشة أساسا في أحياء أطراف المدن الكبيرة وتتكون من:

- الأسر ذات العائل الواحد، وبالذات إذا كان امرأة أو أميا؛
- الأطفال؛
- المعاقون جسميا أو عقليا.

ولمعالجة هذا الموضوع ستنفذ برامج خاصة في الوسط الحضري أساسا تشمل:

1- الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المرحلة الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص.4.

– نشاطات تستهدف توفير الخدمات الأساسية (الصحة، الماء الشروب، التغذية، محو الأمية) للسكان والمهمشين؛

– تدخلات إعادة الدمج الاقتصادي والاجتماعي؛

– إعداد الدارسات بهدف معرفة أشكال الحرمان (الأسباب والعلاج)؛

– تطوير وتأمين المصادر البشرية؛ وتأمين الاستفادة من الخدمات الأساسية إلى جانب الاستراتيجية التي يتم إنجازها بغية تعجيل وتيرة النمو، وإرساء ذلك النمو بشكل أفضل في المحيط الاقتصادي للفقراء، وتواصل الحكومة إنجاز استراتيجيات طموحة لتنمية المصادر البشرية وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية (التعليم، العلاجات الطبية، الماء الشروب، الصرف الصحي، الطاقة).

إن هذه الخدمات ضرورية بالفعل للتنمية البشرية المستديمة وأي صعوبة في الاستفادة منها يمكن أن تقلل من إمكانية استطاعة ممارسة النشاطات المدرة للدخل وبالتالي زيادة احتمال وجود الفقر.

وفي مجال الماء الشروب استهدفت الاستراتيجية القطاعية التحسين السريع لاستفادة مجموع السكان من الماء الشروب مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر حرمانا، وتتمثل المبادئ المقررة في تطوير الإنتاج عن طريق إشراك أكثر للقطاع الخاص وللتجمعات، وعبر تحمل التكاليف من طرف المستهلكين ويتمثل الهدف المنشود على المدى الطويل في تزويد جميع القرى التي يتجاوز عدد سكانها 500 نسمة، بشبكة للماء الشروب، وزيادة نسبة التزويد عن طريق التوصيلات إلى 80% في الوسط الحضري.

وبخصوص دمج النساء في العملية الاقتصادية، فتمثل هدف الحكومة في مجال الترقية النسوية في ضمان المشاركة الكلية للنساء والقضاء على جميع مصادر عدم المساواة التي يتعرض لها، وهذا ما يتطلب اتخاذ إجراءات قادرة على تحسين ظروف المرأة وزيادة دورها في النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وذلك عن طريق:

- إعادة تكييف وتجديد الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية؛
- إشراك النساء بشكل أكثر في هيئات سلطة اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي؛
- التعليم؛
- الصحة الإنجابية؛
- الترقية؛
- القيام بحملات تحسيسية حول تباعد الولادات؛
- القيام بحملات موجهة ضد السيدا؛
- تحسين وتكوين الأطر المكلفين برسم وتنفيذ الاستراتيجيات حول مقاربة النوع في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

- تطوير أدوات تمويل نشاطات النساء الاقتصادية؛
- إصلاح الإطار التشريعي بغية إلغاء عناصر التمييز في التشريع وضمان إطار تشجيعي للنشاط الاقتصادي.[1]

– ثانيا–المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي 2006-2010[2]

ارتكزت أهداف المرحلة الثانية (2006-2010) من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في جانبها الاجتماعي على:

1- تقييم ومراجعة الإطار القانوني والتوجه نحو النهوض بحقوق الفئات الفقيرة وحمايتها؛

2- تنمية البنى الأساسية بصورة أكثر تمركزا وإنصافا بما يتيح للمناطق الريفية أن تستفيد منها؛

3- دعم التنسيق بين مختلف الفاعلين الذين يتدخلون في العمل الاجتماعي؛

4- تحسين قدرات المصالح المركزية في مجال العمل الاجتماعي.

ووعيا من الإطار بما أسماه التداخل بين نجاح سياسات تسريع النمو وترسيخه في المحيط الاقتصادي للفقراء وإشكالية تنمية المصادر البشرية وتعميم نفاذ الفقراء إلى الخدمات القاعدية. أبقت الحكومة على هذا المحور كأولوية من أولويات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

وفي هذا الإطار، حددت خطة العمل للمرحلة الثانية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إحدى عشرة أولوية ذات تأثير فعلي على الحد من الفقر والتفاوت وفي إطار هذا المجال فقد شملت:

– الماء والصرف الصحي: حدد الإطار هدفا عاما لقطاع المياه والصرف الصحي يتعلق بالتحسين من النفاذ إلى الماء والصرف الصحي كما ونوعا وبأسعار مناسبة للجميع وبصفة دائمة، ومن المبرمج أن يتحقق من خلال تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية:

1- التحسين من النفاذ إلى الماء الشروب؛

2- معرفة وحماية مصادر الماء؛

3- التحسين من ظروف الصرف الصحي؛

4- ترقية الشراكة العمومية والخصوصية؛

5- دعم قدرات القطاع.

– السياسة السكانية: تلخصت أهداف هذا المجال في الآتي:

1- تخفيض المؤشر المركب للخصوبة من 4,7 إلى 4,2%؛

2- تعزيز قدرات وتنفيذ ومتابعة إعلان السياسة السكانية؛

3- ضمان تنمية إقليمية منسجمة تشجع تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية؛

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، نوفمبر 2002، نواكشوط.

2- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره.

4- الحد من التفاوت بين الجنسين.

- الترقية النسوية والمساواة ما بين الجنسين، الطفولة: تركزت أهداف الإطار في هذه المجالات على الآتي:

1. دعم المشاركة الاقتصادية للنساء؛
2. الرفع من نفاذ النساء إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
3. ترقية الحقوق والمشاركة السياسية والاجتماعية للنساء؛
4. تنمية استراتيجيات لتغيير المسلكيات؛
5. دعم القدرات المؤسسية للقطاع؛
6. التحسين من عرض ونوعية تعليم الطفولة الصغرى وضمان التكفل بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة؛
7. إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية؛
8. ضمان التكفل بالخدمات الصحية والتهذيبية للمجموعات الأكثر احتياجا والمعوقات والأطفال الذين يعانون من مشاكل وربات الأسر والمسنين وتوفير محيط ملائم لدمجهم وتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية.

- النفاذ الشامل إلى الخدمات الأساسية: حدد الإطار هدفا عاما في مجال النفاذ الشامل إلى الخدمات تتمثل في مواكبة سياسات التنمية الخاصة لكل قطاع (المواصلات، التقنيات الجديدة، الكهرباء، الماء، الصرف الصحي) من خلال سياسات وبرامج تهدف إلى التحسين من النفاذ إلى هذه الخدمات خاصة لصالح السكان والمناطق الفقيرة.

- في مجال الأمن الغذائي تمثلت خطة عمل الإطار الاستراتيجي في هذه المرحلة في أربعة محاور:

1- تشجيع الحلول المستديمة لمشاكل العجز الغذائي؛
2- دعم نظام الإنذار المبكر؛
3- تحسين قدرات التدخل؛
4- تحسين التنسيق ودعم قدرات المتدخلين أخذا بتوصيات السياسة الوطنية لتنمية الأمن الغذائي.

وتحت عنوان "البرامج الموجهة لمحاربة الفقر" تعرض الإطار للإدارات التي تنفذ هذه البرامج وخصص منها (مفوضيات الأمن الغذائي، وكالة دمج اللاجئين) لصالح مجموعات من السكان ذوي الأوضاع الحساسة (الفقراء، المتسولون، حملة الشهادات، النازحون). وقد تركزت خطة الإطار على إعادة تنفيذ هذه البرامج وفقا لأربعة مبادئ أساسية:

1- تحديد المستهدفين؛
2- المقاربة المندمجة؛
3- المقاربة التشاركية؛
4- اللجوء تلقائيا إلى تفويض الإشراف.

ثالثا-المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011-2015

ضمن الإطار الاستراتيجي في مرحلته الثالثة (2011-2015)[1] انتهجت الحكومة في سبيل إرساء النمو في محيط الفقراء، على المدى القصير تحسين القدرة على الاستجابة للأزمات (كالغذاء مثلا) أو تطوير مشاريع خفيفة من شأنها أن تتجسد في أنشطة ذات تأثير عاجل على الفقر (نشاطات تدر الدخل، تمويل مبادرات فردية في المجال الزراعي...). وهناك حاجة كذلك إلى مواجهة سريعة للنقص في التجهيزات الجماعية ومن ثم إيجاد الوسائل الكفيلة بتوجيه ثمار النمو من أجل أن تستفيد المناطق والنشاطات التي يمارسها الفقراء من الاستثمارات المباشرة الضرورية لتحسين الظروف المعيشية لهذه الشريحة.

وسيكون الهدف المنشود هو جعل استراتيجيات محاربة الفقر أداة حقيقية لتضييق الفوارق عبر إيجاد إطار مناسب لإعادة توزيع ثمار النمو وهو ما يمر بتشجيع قنوات إعادة توزيع الثروة الوطنية.

ولهذا الغرض، فإن الأنشطة التي يتعين القيام بها خلال الفترة 2011-2015 ستتركز على المجالات التالية:

- التنمية الريفية: تمحورت استراتيجية التنمية الريفية خلال المجال الزمني المحدد حول خمسة أهداف رئيسية:

تشجيع نمو القطاع لضمان الأمن الغذائي، ضمان النفاذ العادل إلى الثروات، زيادة العرض وتوفير السلع والخدمات الضرورية لتنمية القطاع بصفة مستدامة، تحسين قدرات التسيير في قطاع ريفي يتوفر فيه شروط الاندماج والمناهج التشاركية، دعم منظومة مراقبة الأوبئة الخطيرة (حمى وادي الرفت، انفلونزا الطيور).

وسيتم تفعيل هذه الأنشطة عبر خطة العمل المشار إليها في محور "تسريع النمو والاقتصاد الكلي" مع دعم الدور الاجتماعي للقطاع بوصفه أهم مصادر العمالة في الوسط الريفي وأبرز أعمدة تحسين الأمن الغذائي للسكان وخاصة أولئك الذين يتعاطون الزراعة المطرية أو تنمية المواشي على نطاق كثيف أو واسع.

- الأمن الغذائي: ارتكز الأمن الغذائي في هذه المرحلة على السياسة الوطنية للأمن الغذائي، التي أصبحت ضرورية نظرا للطابع المزمن لسوء الأمن الغذائي في موريتانيا وتعدد الكوارث الطبيعية وللطابع الظرفي والمحدود لآليات الاستجابة لحدوث الأزمات الغذائية. وسيتم الشروع في صيغة للتشاور مع انطلاق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر لفترة 2011-2015 وذلك من أجل صياغة هذه السياسة الوطنية. ومن الضروري أيضا أن تواصل السلطات العمومية تنفيذ برامج تهدف إلى الحد من هشاشة السكان الفقراء أمام الصدمات الخارجية أو الداخلية وإلى إدارة الأزمات.

تبقى أهداف الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010 في هذا المجال صالحة وملائمة لخطة العمل في المرحلة الثالثة، غير أنه يتعين في إطار السياسة الوطنية للأمن الغذائي، تعزيز تدخل جميع القطاعات أو شبه القطاعات المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر.

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، المرحلة الثالثة، مرجع سبق ذكره.

وفي هذا الإطار، فإن السياسة الوطنية للأمن الغذائي بالإضافة إلى إشكاليات الإنتاج والتسويق واستقلالية المنتجين وهشاشة الأسر وأنظمة الإنتاج والأسواق والأسعار يلزمها أن تراعي 10 نقاط، تناقش المواضيع التالية:

– ضرورة المعلومات والبيانات وتقوية مرصد الأمن الغذائي، تقوية البرامج وآليات التدخل، وضع آليات لمنع الأزمات اقتصرت على منظومة للمخازن، تحسين وضع المجموعات الهشة في هذا المجال، تطوير القدرات في مجال التنفيذ، تفعيل صناديق العمل الإنساني، دعم قدرات مواجهة الأزمات، استهداف الشرائح الخاصة في أنشطة هذا المجال (المتسولون، الأطفال، شيوخ)، دعم قدرات التخزين، تنفيذ برامج للمساعدات العاجلة، تنفيذ برنامج الغذائي العالمي الخاص بموريتانيا/ الشق الخاص بالموارد المائية.

– التنمية الحضرية: شمل الإطار في هذا المجال مواجهة الهجرات من الداخل وتنفيذ سياسات طموحة في مجال الاستصلاح الحضري بقصد استفادة الأحياء الجديدة الآهلة بالسكان من الخدمات المناسبة كالمياه والصرف الصحي والسكن.

التمويل الخفيف والمشاريع الصغرى: تحددت أهداف هذا الإطار في هذا المجال من خلال ثلاثة أهداف:

1. تطبيق الترتيبات المقررة في الإطار التشريعي والقانوني الذي اعتمد عام 2007؛

2. الرفع من مهنية واستمرارية مؤسسات التمويلات الصغيرة من أجل عرض أفضل لسلع وخدمات التمويل الخفيف مع التنوع والاتساع؛

3. وضع إطار مؤسسي لتوجيه الاستراتيجية الوطنية للتمويلات الصغيرة بشكل فعال ومتفق عليه وضمان ملائمتها مع الاستراتيجية الوطنية للتمويلات الخفيفة والمؤسسات الصغيرة.

– تثمين البيئة اقتصاديا (رأس المال المنتج): تمثلت أبرز تحديات الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2011-2015 في إدماج الموارد الطبيعية في النسيج الإنتاجي للاقتصاد الوطني وبالتالي في تحرير طاقات الإنتاج وخلق القيمة المضافة والإسهام في النمو الاقتصادي وخاصة في تخفيف الفقر للترابط بين كل هذه العوامل من حيث الإنتاج والاستهلاك، وكذلك بين مناطق تواجد الفقراء والموارد الطبيعية. وهكذا فإن دفعا خاصا سيعطى للحجة التي تقول بالارتباط المباشر بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي لصالح الفقراء.

وستتركز استراتيجية تشجيع رأس المال الطبيعي في الفترة 2011-2015 حول هدف أساسي يتمحور حول:

1- مد الفقير بمعظم احتياجاته انطلاقا من محيطه المباشر؛

2- تخفيض الأعباء الاقتصادية لتدهور البيئة؛

3- تطوير آليات تمويل مستدامة للبيئة وفقا للمبادئ التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التضامن الاجتماعي الأهلي في موريتانيا

تمثل التنظيمات التضامنية بأشكالها العديدة التقليدية والحديثة (أتويزة، التجمعات التعاونية وتجمعات الجمعيات والروابط) في موريتانيا، شكلا من أشكال التآزر لمكافحة الفقر وسد الفوارق بشكل عام بمختلف مستوياتها وأنواعها، يمكن في إطارها إيجاد حلول لبعض المشاكل بما يخدم مصالح الأفراد الأشد فقرا، كما تشجع التجمعات المنظمة أيضا ديناميكية التكوين الذاتي وتعزيز أواصر التضامن التقليدية مع إتاحة تبادل المعلومات وتضافر الموارد.

واضطلعت هذه التنظيمات في موريتانيا (خصوصا في المناطق الحضرية) بدور ريادي في التحسيس والتعبئة، الأمر الذي ساعد على تنمية أنشطتها المنظمة في مجالات عديدة مشجعة بذلك اندماج الأفراد في الدوائر الإنتاجية عن طريق ممارسة أنشطة مدرة للدخل تساهم في تحسين مستوى معيشتهم، وحسب هيكلتها يمكننا تصنيف التنظيمات الأهلية في موريتانيا إلى نوعين:

- ✓ تنظيمات وأشكال تضامنية تقليدية وإسلامية؛
- ✓ تنظيمات تضامنية حديثة.

ومن أجل تكوين صورة عن تلك الآليات والتنظيمات سنتناول في هذا المبحث التضامن الاجتماعي الأهلي في موريتانيا بشكل عام ودوره، في محاولة منا لذلك، نستعرض أبرز تلك التنظيمات والآليات بالإضافة لبعض إنجازاتها، من خلال التطرق للتضامن الأهلي الإسلامي والتقليدي في المطلب الأول، تنظيمات الاقتصاد التضامني العصرية في موريتانيا في المطلب الثاني، أداء وهيكلة التنظيمات التضامنية في العاصمة نواكشوط في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التضامن الأهلي الإسلامي والتقليدي

يعتبر المجتمع الموريتاني مجتمعا متنوعا ومتعدد الثقافات، لا زال يتشبث بأغلب التقاليد الاجتماعية القديمة، هذا التعدد والتشبث بالتقاليد انعكسا على أداء المجتمع في شتى مناحي الحياة. وينقسم المجتمع الموريتاني عرقيا إلى إثنيات متعددة تتشكل من العرب والبربر والزنوج. وينصهر العرب والبربر في بوتقة واحدة ويطلق عليها "البيضان"

تعود التقسيمات الاجتماعية الموريتانية التقليدية لعنصر "البيضان" كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى بني حسان الذين وضعوا تقسيما اجتماعيا هرميا للمجتمع الصحراوي، جعلوا أنفسهم في هرمه وظل هو السائد إلى تاريخ قريب، ومع هذا كانت السمة العامة التي تطبع هذا التقسيم تتمثل في أن الفئات الاجتماعية تتبوأ

مواقعها في السلم الاجتماعي على أساس تمثيلها لروح الإسلام وعنايتها به أو تجسيدها لقيم البطولة العربية ما قبل الإسلام دون أن يكون للأواصر السلالية كبير دخل في بلورة البنية الاجتماعية للسكان.

وانطلاقا منه، أنقسم المجتمع إلى ثلاث فئات:

- ✓ فئتان تتبوءان مراكز في المجتمع هما:
- العرب أو بنوحسان حملة السلاح؛
- الزوايا سدنة العلم؛
- ✓ فئة غارمة تضم المجموعات التي لم تحتم بسيف أو قلم.[1]

هذا بالإضافة لإثنيات زنجية لها بناء طبقي يشبه الأول مع اختلاف بسيط.

اليوم، يحاول المجتمع المدني في موريتانيا أن يتجاوز المجتمع الأهلي والأعراف ومنطق الشرائح المتشظية "بين عرب وزنوج وعبيد سابقين وغيرها من الأطراف المحسوبة على شرائح معينة" في تلون يصل حد الغرابة –عند البعض–، تطبعه ثقافة الشرف والهيبة والهيمنة، إنه مجتمع يصعب التعامل معه بسطحية وسذاجة علمية. في موريتانيا الأحزاب والجمعيات تحاول أن تتصالح مع نفسها وماضيها، لكنها تقاوم وتغالب التصالح مع قيم التحديث والتمدن، وإلا كيف نفسر انتشار أكثر من 5000 منظمة غير حكومية وأكثر من 70 حزبا، ورغم ذلك لا يزال التاريخ السياسي المعاصر لموريتانيا يمشي الهوينا ويعاني التعثر والاستعصاء الديمقراطي، ويسير بمنطق الإصلاح السياسي عن طريق الانقلابات "البيضاء".[2]

وتتعدد أنظمة التضامن المحلية والتقليدية في موريتانيا، وهي تقوم إما على القرابة أو على أساس الممارسة الدينية. وتتعرض هذه الأنظمة اليوم لهزات عنيفة نتيجة للتحولات والأزمات التي تعصف بالمجتمع، مما يهدد بتفككها إن لم يتم تداركها وفق استراتيجية وطنية رسمية تضمن استغلالها الأمثل.

وعليه، تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، سنتناول في الأول أشكال التضامن الإسلامي والتقليدي، في حين سنتناول في الثاني أبرز نتائج برنامج أتويزة الوطني المستلهم من التقاليد.

الفرع الأول–أشكال التضامن الإسلامي والتقليدي

تتعدد أشكال التضامن في موريتانيا حسب عادات كل أثنية من مكونات المجتمع الموريتاني المتنوع والمتعدد الثقافات والأعراق.

---

1 – الطالب اخيار ولد مامينا، الشيخ ماء العينين، علماء وأمراء في مواجهة الاستعمار الأوربي، منشورات مؤسسة أمربيه ربه لإحياء التراث، الرباط، ط1، 2007، ص 252.

2– بوحنية قوي، المجتمع المدني في ليبيا وموريتانيا: عندما تزحف القبيلة على السياسة والبداوة على السلطة القانونية! الجزء الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، 23 أبريل نيسان 2014، ص.3.

وفي دراسة عن علاقة الفاقة بأنظمة التضامن التقليدية من أجل التكفل بالمعوزين في الحوضين (ولايتان موريتانيتان متجاورتان تقعان في الشرق الموريتاني)، أظهرت أنماط وآليات متعددة تخلد العمل الاجتماعي في مجتمع يعتبر حقوق الأفراد الضرورية غير قابل للتصرف. خصوصا في الوسط الريفي، ومن خلال المجموعات الهشة، حيث تتلاقي شبكات التضامن التقليدية تبين أن تلثي السكان تلبي حاجياتهم عن طريق الآليات الاجتماعية التعاونية، إذ أن 37% يجدون حلولا داخل الأسرة القبلية و4,6% فقط عن طريق الدولة.[1]

في مجتمع "البيضان" أو "المور" (Maure) توجد أنواع عدة من بينها:[2]

- أتويزة: وهي عبارة عن شكل من أشكال العمل الجماعي البدوي الأصيل، ويتواجد اليوم في الوسط الحضري، وهذا النمط من العمل الجماعي يكون بالتناوب لصالح كل فرد من المشتركين. ينفذه ويتقاسمه أعضاء المجموعة الواحدة، نفس العمر أو نفس العشيرة أو المجموعة استجابة لضرورة إنتاجية، أو استهلاكية، يمكن أن يستفيد منها شخص أو مجموعة من الأفراد. مثل فترة الحصاد أو فترة الزراعة، يستطيع مجموعة من القرناء أو عشيرة تقاسم مراحل الزراعة من الاستصلاح حتى الحصاد...الخ. وهي نظام تعاضدي منتشر في إفريقيا. ففي الأعمال الفلاحية مثلا، تتمثل "أتويزة" في يوم كامل من العمل المشترك في حقول أحد الأعضاء بشكل دوري (البذر، الحراثة، الحصاد...). وينتشر هذا النمط التضامني في صناعة الحصائر ونسج الخيام أيضا. وانتشاره اليوم في الأحياء الحضرية الهامشية يدل على فاعليته الاجتماعية.

وقد استلهمت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان وهي هيئة رسمية من مصطلح "أتويزة" برنامجا في العام 1999 لترقية البناء الذاتي في أحياء العاصمة نواكشوط الهشة، وقد تمخض عنها تجمعات غير مصنفة في إطارها يتقاسم الأعضاء -الذين في الغالب نسوة-الخبرات والاهتمامات المشتركة. ففي نسختها العصرية تُنتهج "أتويزة" كأسلوب جماعي في بناء المنازل الخاصة لأفراد المجتمع الواحد، والسدود والمدارس والمستشفيات...الخ.

✓ اللوحة: وهي عبارة عن مساهمات نقدية يدفعها أفراد القبيلة أو المجتمع الواحد، وعادة تكون استجابة لحاجات مجتمعية كإسداء الديون عن الغارمين، علاج الفقراء، دفع الدية، وتنتشر بين النساء أيضا في المناسبات الاجتماعية كالأعراس.

في مجتمع الهالبولار (الذي هو أحد الإثنيات الزنجية الموريتانية) يوجد عدة أنواع من أبرزها (Tontines) و(Piyé):

1- Dah Ould Khtour, formulation d'une proposition de prise en charge des soins des indigents dans le contexte Islamique des deux Hodhs, Ministère de la Santé et des Affaires Sociales en Mauritanie 2002.
2- Bilal o/ Hamzetta, Solidarité Sociale et Lutte Contre la Pauvreté en Mauritanie, Groupe de recherche sur la pauvreté et le développement en Mauritanie, p.6.

✓ (les Tontines): هو شكل من أشكال التضامن الاجتماعي يكون ما بين أعضاء المجموعة الواحدة، عشيرة، القرناء من نفس العمر، طبقة مهنية، الجيران. وهي جمع مساهمات الأعضاء النقدية لزمن محدد (أسبوع، شهر فما فوق) ودفعه بالتداول لأحد الأعضاء، وهو متداول اليوم في الأوساط الحضرية.

✓ (Piyé): هي شكل أيضا من أشكال التضامن الاجتماعي باعتبارها مصدر تمويل جماعي، وهي نمط يقوي العلاقة الاجتماعية، موجه لمساعدة أحد الأعضاء أو مجموعة منهم في تنظيم المناسبات الاجتماعية (الأعراس، العقيقة، التعزية...) ورغم تعدد المناسبات واختلافاتها إلا أن لها نفس نمط التصريف وهو نمط تفاخري، استهلاكي في الأساس.

وقد تم تحديد مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال التضامن الأخرى المستمدة من الشريعة الإسلامية أو من العادات التقليدية:

✓ الزكاة: التي هي أركان الإسلام الخمسة؛

✓ العمره: وهي الهدية التي تستفيد منها الفقير مدى العمر، لكن بعد موته تعود ملكيتها للمالك الأصلي أو ورثته في حالة موته هو الآخر؛

✓ الإفقار: وضع دابة تحت صرف فقير لاستعمالها كمطية، في الوسط الريفي تتاح المطية لمن يبحث عن دابة مفقود ولغيره من الخدمات المدفوعة الثمن، إذن تعتبر مصدر الدخل للفقراء؛

✓ الإسكان: وضع مسكن تحت تصرف فقير مدى الحياة، وفي حالة وفاته يعود للمالك أو لورثته؛

✓ المنحة: منح الفقير بقرة أو نعجة أو ناقة أو شاة فقط للاستفادة من لبنها طوال فترة حلبها؛

✓ العَريه: منح إنتاج التمر طوال فترة الكيطنة (وهي موسم حصاد التمور في موريتانيا)؛

✓ العَرْية: إعارة الأشياء لمن يحتاجها حتى يستغنى عنها؛

✓ العصبة وهو يعنى "رابط تضامني" بين أقرب الأقربين من الأب. وهي المسئولة عن تعويض الأب في حالة موته؛

✓ اللوحة: تقليديا، يجمع مختلف المجموعات الاجتماعية وسائل مادية ومالية لصالح الأفراد أو الأسر المعسرين، ويستثنى المعوز تقليديا من التكليف باللوحه. هذا بالإضافة إلى أشكال أخرى من قبيل؛ الصدقة؛ الهبة؛ الوقف والحسبة؛ حق الجار؛ زند.

تحليل هذه الأنماط التضامنية يمكننا من تحديد عدد من الملاحظات المتعلقة بكيفية عملها وأدائها وبالتالي انعكاسها على ظروف الفقراء:

تعتبر الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة الواجبة، وتكلف بها مؤسسات مصنفة في أغلبية الدول الإسلامية، على العكس في موريتانيا فللشخص المزكي حق التصرف دون مرورها بأي آلية رسمية، مما يحد من

دورها وقصرها ربما على المحيط الأسري والقبلي، ويجعل من الصعب الوقوف على قوة أدائها الاجتماعي، ويتبلور اليوم نقاش أولي من أجل الاستفادة من الزكاة في محاربة الفقر.

فزكاة الماشية لوحدها وحسب دراسة حديثة تصل في موريتانيا إلى 4 مليارات و382 مليون أوقية أي ما يمثل 14 مليون وستة آلاف وستمائة وستة وستون دولارا.[1]

وضعية الوقف أيضا ليست أحسن حالا من الزكاة فرغم وجود إدارة رسمية تحمل اسم إدارة الأوقاف، إلا أنها محدودة الوسائل والأداء، ويقتصر عملها اليوم على التدخلات الموسمية خصوصا، توزيع بعض المواد الغذائية على الأسر المحتاجة والمساجين خلال شهر رمضان.

وترجع هذه الوضعية لانعدام الثقة في الدولة كطرف أمين على الواجبات الدينية، مما يدعو لانتهاج أساليب جديدة في تسيير هذا النوع من المؤسسات وتوفير مزايا محددة في الأشخاص المقيمين عليها، وتوفير أسلوب إداري يكون محل ثقة المواطنين.

هذا بالإضافة إلى أن بقية الأنماط يمكنها لعب دور كبير في سد حاجة الكثير من فقراء موريتانيا إن تم تنظيمها بشكل جيد وحديث.

الفرع الثاني-أبرز نتائج برنامج أتويزة الوطني

تبنت الدولة برنامج "أتويزة" الوطني منذ العام 1998، وتم دمجه في يونيو من العام 2003 في برنامج التنمية الحضرية وأصبح يخضع لوصاية المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر وبالدمج (CDHLCPI) وفي هذا التاريخ، أُعتمد برنامج "أتويزة" الوطني باتفاق ثلاثي ما بين وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية والمفوضية (التي استبدلت منذ 2007 بالوزارات المسئولة عن التحضر والإسكان) ومجموعة البحث والتبادل التكنولوجي (GRET) بتمويل من الوكالة الدولية للتنمية. هدف البرنامج هو المساهمة في مكافحة الفقر في الوسط الحضري عن طريق تسهيل النفاذ للسكن وتنظيم الأحياء العشوائية في نواكشوط (7 أحياء)، ونواذيبو (4 أحياء).

ترجمت "أتويزة" إلى برنامج مركب من قروض وبناء مساكن موجهة للأسر المتواضعة، حسب التوليفات التالية:

- ✓ مساكن: بناء نوعية من المساكن ذات جودة وتكلفة مضبوطة موجهة لمجموعات مجزأة إلى مجموعات تضامنية (أتويزة)، للولوج لآلية إقراض تضامنية.
- ✓ تمويل صغير: عرض قروض صغيرة تقليدية موجهة لتحسين دخل السكان وآلية تمويل تتيح النفاذ للسكن؛
- ✓ التكوين: عرض تكوينات مهنية لسكان الأحياء التي يتم فيها البناء، تجارية والخدمات الجوارية؛

1- مقابلة مع الحسن ولد الطالب، آخر تحديث لها بتاريخ 2015/07/08.

✓ دعم الأنشطة الجماعية: لتحقيق المشاريع الصغيرة ذات الطابع الحضري المتفق عليه، الاقتصادية والاجتماعية وبالتوافق الاجتماعي المرتبط بالسكن.

أهم النتائج برنامج أتويزة الوطني:

✓ بناء 4.500 غرفة و14.000 بسور ومرحاض؛

✓ حصول أسر على دخل ما بين 15.000 إلى 50.000 أوقية شهريا؛

✓ محاربة فعالة للمضاربات العقارية؛

✓ المساهمة في استقرار الأسر في أحيائهم؛

✓ الاستجابة لمعيار الجودة/السعر، حسب مهنيي القطاع.

✓ 84% من الأسر عبروا عن رضائهم عن المساكن المقترحة؛

✓ أعطى البرنامج الأفضلية للموردين المحليين ومنتجي المواد في الأحياء التي يتم فيها التدخل؛

✓ قاربت نسبة تحصيل القروض السكنية حاجز 100%، و95% للقروض التقليدية؛

✓ في العام 2011، وصل موظفي بيت المال إلى 84 موظف، ولديه ممثلية في 7 أحياء في أنواكشوط وانواذيب، ووصل عدد زبنائه إلى 2400 زبون، 67% منهم نساء، وصل سقف الديون إلى 600 مليون أوقية؛

✓ تم تكوين 800 مهني بناء.

✓ أنشا GRET بالتعاون مع الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب (ANPEJI) والمعهد الوطني لترقية التكوين التقني والمهني (INAP-FTP) مركز إرشاد للاستقبال والتوجيه والدمج المهني لشباب الأحياء الشعبية، الذي كان انطلاقة لمشروع (CAP) للدمج.

✓ دعم المشاركة المجتمعية تم تنفيذ 95 مشروع (محو الأمية، مكافحة التصحر، التحسيس ضد الكوليرا، إعادة ترميم أقسام دراسية، تجهيزات لرياض أطفال)؛

وضمن محصلتها خلال 10 سنوات من العمل؛ وصلت التمويلات إلى 15 مليون أورو؛ وتوظيف ما يقارب 200 شخص؛ بناء 5900 مسكن؛ تم اعتماد 65.000 مشروع صغير حتى نهاية 2008، تكوين 1200 مهني، 800 منهم في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ 95 مشروع صغير تم تنفيذه في أحياء التدخل.[1]

تطور البرنامج منذ انطلاقه، اعتماد قروض السكن للأفراد المتضامنين (مجموعات أتويزة من 5 إلى 10 أشخاص الذين لديهم ضمان تعاضدي) من أجل بناء أنواع السكن، غرف ومراحيض، في 2007 قدرت التكلفة الكلية بـــ 400.000 أوقية (دعم الدولة يصل إلى 60% بالإضافة للمساهمة الشخصية)، بالإضافة إلى

1 - GRET ; TWIZA 10 ans de développement Social urbain en Mauritanie ; Politique et Pratique de Développement ; Numéro 5 Mai 2012, p.p. 1,2 ; 3.

اعتماد قروض صغيرة تقليدية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، القروض الاقتصادية الفردية لتمويل المؤسسات الصغيرة جدا، وقروض السكن ليست مدعومة من الدولة.

ما بين 2004 و2008 حسب بيت المال (الاسم الجديد للبرنامج) وصل مجموع القروض لما يناهز 1,87 مليار أوقية (7,74 مليون دولار تقريبا)، القروض التي لم تستحق بعد تجاوزت قيمتها 430 مليون أوقية (1,78 مليون دولار أمريكي) على ذمة 20.200 مستفيد نشط، 70% من المستفيدين نسوة، وأكثر المستفيدون من سكان الأحياء المهمشة. المصدر GRET et BEM Micro finance 2009

المطلب الثاني: تنظيمات الاقتصاد التضامني العصرية في موريتانيا

تسارعت وتيرة التحضر في موريتانيا في السنوات الأخيرة، مما ولد ضغطا قويا على الخدمات الاجتماعية وفاقم من سوء الحالة المعيشية للأسر، وفكك البنية التقليدية مما انعكس على شبكات التكافل الاجتماعي التقليدية التي كانت تقوم بدور حمائي لأغلب الفئات الضعيفة. وبرزت حاجة المجتمع وخصوصا بعد الهجرات الكثيفة إلى المدن إلى تنظيمات تواكب هذا التطور، فنشأت التنظيمات العصرية. ويعود الانتشار الأحدث لهذه المنظمات منذ بداية التسعينات لثلاث عوامل يمكن إيجازها في التالي:

✓ الإصلاح الهيكلي: كان الهدف الرئيسي من تلك الإصلاحات كما هو معروف هو تحرير الأسواق، مما أدى إلى انسحاب الدولة من أغلب القطاعات، مما أثر بشكل مباشر وسلبي على الأوضاع المعيشية المواطنين، مما أدى لتصدر التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية الشعبية المشهد من أجل سد الفجوات التي نتجت عن تلك الأوضاع؛

✓ التحول الديمقراطي: كان موريتانيا في العام 1991 على موعد مع ما سمي التحول الديمقراطي الذي يشرع التعددية السياسية ويحمى الحريات؛

✓ ضغط الممولين: دخل مفهوم "التنمية التشاركية" تدريجيا الحقل التنموي، وأصبح الممولون الدوليون يضغطون على الحكومات لإشراك المواطنين في تحديد الأوليات من خلال المجتمع المدني.

وفتحت موريتانيا-نظريا-المجال للمجموعات المحلية والمشاركة السكانية الكبيرة منذ انتهاجها للامركزية منذ العام 1986.

وعليه، قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الأول البنية القانونية والتنظيمية للتنظيمات، وفي الثاني أبرز أنواع التنظيمات الحديثة الناشطة اليوم، وفي الثالث المنظمات المهنية.

الفرع الأول-البنية القانونية والتنظيمية للتنظيمات

يعود القانون المنظم للمجتمع المدني الموريتاني لسنوات الاستقلال الأولى في فترة حكم الحزب الواحد (مثل: القانون 64-098 بتاريخ 1964/06/09 المتعلق بالجمعيات، والقانون 171/67 بتاريخ 1967/07/18 المتضمن النظام الأساسي للتعاونيات مع المرسوم المطبق له 67-265 والقانون 61-033 بتاريخ 1961/01/30 حول تكوين وتسيير النقابات المهنية... إلخ.).

تطورت بعض القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني كالمنظمة للنقابات مثلا، بينما بقية أخرى ثابتة غير مسايرة للتطورات الاجتماعية، فالقانون مثلا، المتعلق بالجمعيات على وجه الخصوص الذي يضع الهيئات تحت وصاية وزارة الداخلية ويخضعها لنظام الترخيص، بالنسبة للاعتراف بها، في حين أن جميع الهيئات لا يمكن وضعها تحت نفس العنوان بسبب اختلاف التسمية والحقائق الملازمة لكل هيئة والاختلافات فيما ما يتعلق بمستلزمات الإدارة الجيدة.

وقد شهد القطاع التعاوني منذ التحول الديمقراطي في موريتانيا انتعاشا، إذ تصل التقديرات مؤخرا إلى أن عدد منظمات النشاط التعاوني في القطاع الزراعي لوحدها تزيد على 20.000 تعاونية زراعية، و1.000 رابطة، وبعض النقابات التي تدافع عن مصالح المنتجين الزراعيين والمنمين.

وقد كان لإنشاء الحكومة في العام 1996 وحدة لتنسيق التنمية القاعدية ضمن وزارة الشئون الاقتصادية إسهام كبير في وضع إطار تشاوري عملي يمكن من معالجة قضايا مشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط في العملية التنموية؛

وقد صدرت في موريتانيا مراسيم ومشاريع قوانين تتعلق بالنظم القانونية الفردية الخاصة بالتنظيمات التضامنية منها وتعدل السابقة في محاولة من المشرع الموريتاني للاستجابة للأوضاع الجديدة، من أبرزها:

- القانون المتعلق بالنظام القانوني الخاص بالجمعيات والروابط التنموية (القانون رقم 2000.43) الذي يلغي أحكام المرسوم رقم (015.96) المحدد لعلاقات الدولة مع بعض الجمعيات والروابط. ويستحدث هذا القانون بعض التجديدات، إذ يعرف الجمعية أو الرابطة التنموية بأنها تلك التي تتوخى واحدا أو أكثر من الأهداف ذات الأولية المحددة في البرنامج الوطني لمكافحة الفقر؛
- مشروع المرسوم المتضمن تحديد إجراءات الاعتماد في النظام الخاص للجمعيات والروابط التنموية. ويحدد هذا المرسوم هيكلة اللجنة الاستشارية للاعتماد ومهمتها ودورية اجتماعاتها؛ استهدف التشريع الجديد إشراك الجمعيات والروابط في العملية التنموية من خلال معاملتها كشركاء في التنمية قادرين على الحلول محل الدولة فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية والخدمية والاضطلاع بدور قيادي في تعبئة الموارد البشرية؛
- القانون 200-43 بتاريخ 2000/07/26 المتعلق بجمعيات التنمية، القانون 98-008 بتاريخ 1998/01/20 المتضمن تنظيم المؤسسات التعاضدية أو التعاونية للادخار والقرض والقانون 200-05

المتضمن مدونة التجارة –المواد 761 وما بعدها–الذي يلغي ويحل محل القانون 97-009 بتاريخ 1997/01/21؛

- المرسوم رقم 680 الصادر عن وزارة الداخلية واللامركزية بتاريخ 2011/04/17. الذي أقر ما عرف بإرادة الحوار الاجتماعي التي تمر عبر إنشاء وتكوين ودعم لجنة التشاور القروية المكلفة، تحت رعاية المجلس البلدي بقيادة إنجاز مخطط التنمية البلدية للبلديات المعنية. والمرسوم المذكور يشير في (المادة 9) إلى أن تشكيلتها تتراوح ما بين 15 إلى 25 عضوا من شأنهم أن يمثلوا كافة الفاعلين المحليين بمن فيهم أعضاء من المجتمع المدني المحلي.

وقد ميزت دراسة لـــ "مجموعة أنواكشوط الحضرية" بين مختلف هيئات المجتمع المدني المحلية تبعا للبنية التالية:[1]

- مفهوم "الجمعية" يتم تحديده بموجب المادة 1 من القانون 64-098 على أنها "اتفاقية بموجبها تقوم مجموعة من الأشخاص معا بتوظيف معارفهم أو نشاطهم في موضوع آخر غير تقسيم الأرباح". وفي الدراسة فإن هذا المفهوم يستخدم لتعيين أية هيئة تتدخل خصوصا في مجالات الثقافة، والشبيبة والرياضة؛
- مفهوم "المنظمة غير الحكومية" وهو غير محدد بوضوح من قبل المشرع، استخدم في الدارسة لتعيين جميع الهيئات الجمعوية المتدخلة أساسا في التنمية؛ تتميز المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط بمبدأ التطوع والطابع غير الربحي لتدخلاتها. وتستمد قوتها من سعيها للمنفعة العامة. تتجاوز المنظمات غير الحكومية التعاونيات في مجال التدخل، لكنه يبقي رهنا لإمكانياتها التي غالبا ما تكون محدودة خاصة تلك التي تعتمد على مساهمات أعضائها. وتهتم المنظمات لغير الحكومية أكثر بالمجالات المتعلقة بالصحة والإعلام والتهذيب والاتصال والعمل الاجتماعي.

وفي إطار المقاربة التي طورتها بعض القطاعات والهيئات الدولية التي تفضل توجيه تدخلاتها صوب المناطق الريفية الفقيرة، أصبحت المنظمات غير الحكومية التي عهد إليها بتنفيذ بعض مكونات تلك التدخلات تقوم بشكل متزايد بأنشطة داخل البلد بما في ذلك الوسط الريفي. وقد عزز الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر هذا التوجه المبدئي الذي بدأت بعض المشاريع في تجسيده مثل برنامج لعصابه في المناطق الرعوية.

- مفهوم "التعاونية" يعني كل الهيئات المتدخلة خصيصا في النشاطات المدرة للدخل والتي تدار بطريقة تضامنية؛ وفي رأينا أن التعاونيات تستمد أصلها من نمط "أتويزة" –السابق الذكر–التقليدي للتضامن الذي يجمع في الغالب عددا من الأشخاص (ذكور وإناث) محدودا لإنجاز عمل جماعي. هذا الربط ما بين التقليدي والحديث من الممكن استغلاله بشكل أكثر فعالية؛

1- مجموعة نواكشوط الحضرية، الإدارة المحلية والتوافق الاجتماعي، دليل هيئات المجتمع المدني المحلية لمقاطعات نواكشوط التسع، "الحكم الديمقراطي والتنمية المحلية: اختلاف الفاعلين في خدمة المصلحة المشتركة"، 2011، ص.16.

أما النمط الرسمي للتعاونيات فقد ارتبط في موريتانيا بأشخاص نشطين مبادرين أو بدعم من هيئة تمويلية. مما حد من انتشارها وفعاليتها إلى حد كبير، لكونها لم تنجح في استيعاب البنية المجتمعية الخاصة في موريتانيا.

وظهور التعاونيات في موريتانيا ارتبط بالروابط الاجتماعية (القرابة) والجغرافية (الجيران في المدينة أو في القرية)، والمهنية (أصحاب المهن الواحدة، المزارعون، الصناع التقليديون).

وهي تخضع في موريتانيا للقانون رقم 171.67 الصادر بتاريخ 18 يوليو 1967 المطبق بالمرسوم 275.67 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 1967. وهو يتعرض بالتفصيل لكل مراحل إنشاء التعاونيات وكيفية عملها وأنواعها، بدءا بإجراءات التكوين مرورا بالعضوية ورأس المال ووصولا للإدارة والهيئات القيادية، بالإضافة لتنظيم التجمعات شبه التعاونية وانتهاءا بالوصاية.

وبموجب القانون المعدل رقم 015.93 الصادر بتاريخ 21 يناير 1993 تم إلغاء المرحلة التحضيرية، التي كانت مدتها سنتان، تعتبر فيها الهيئة تجمعا شبه تعاوني تمنع خلالها من بعض الميزات؛ الإلغاء كان يخص التعاونيات الزراعية–الغابية–الرعوية، كما تم بموجبه إنشاء نظام قرض مخصص للهيئات ذات النمط التعاوني؛

- مفهوم "الهيئة الاجتماعية المهنية" يُعني بجميع الهيئات المتدخلة خصيصا في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والمهنية؛
- مفهوم "التجمع ذي المنافع الاقتصادية" يعني جميع الهيئات التي تمتلك مميزات الشركات التجارية غير أن تسييرها يستند على معايير التضامن، وتقسم أرباحها حسب الأساليب المصادق عليها من قبل جميع الأعضاء؛
- مفهوم "ائتلاف/شبكات التعاونيات" يعني تجمع واحدة أو العديد من التعاونيات؛
- مفهوم "الاتحادية" يعني تجمع واحدة أو العديد من المنظمات غير الحكومية.

وتعاني البنية التنظيمية والقانونية لهذه التنظيمات من بعض الثغرات التي تحتاج إلى معالجة وتحسينات تمكنها من القيام بدور أكثر حسما في مكافحة الفقر وسد الفوارق، وتمكن من تحسين أدائها والاستفادة من إمكانياتها الكبيرة

الفرع الثاني–أبرز أنواع التنظيمات الحديثة الناشطة اليوم

في الواقع تتعدد أنواع التنظيمات التضامنية في موريتانيا فبالإضافة إلى الفرز حسب التصنيف القانوني السابق حسب دراسة المجموعة الحضرية، يمكننا استعراض أنماط تم تجريبها وكان لها أثر معتبر من قبيل:

أولا–صناديق الادخار

تتواجد صناديق الادخار بشكل كبير في العاصمة نواكشوط وفي المناطق المحاذية لحوض النهر، وهي عبارة عن تجمعات من النساء هدفها ذو طابع اجتماعي–اقتصادي، تُجمع مدخرات أعضاء المجموعة، ويتم تمكين

الأعضاء من النفاذ بصورة دورية إلى رأس المال الناشئ من جراء ذلك. وهو شكل من أشكال القرض الدوار. ويمكن أن تستخدم الأموال لتمويل بعض النشاطات المدرة للدخل.

وتنحدر أغلب المنتميات لهذه المجموعات من الوسط الفقير، وينتظمن حسب الفئات العمرية أو لَعْصار (القرناء) لإنشاء هذه الصناديق المشتركة، وتسير بالالتزام الشفهي والثقة المتبادل بين الشركاء.

ثانيا-لجان تسيير المشاريع الجمعوية

أنشأ هذا النوع من الهيئات من طرف الهيئات الممولة لإشراك المستفيدين في تنفيذ الأنشطة تبعا لمقاربة تشاركية.

وقد أخذت هذه اللجان أسماء متعددة من قبيل "لجان التنمية القروية" و"لجان التنمية الجمعوية" وجمعيات روابط التنمية الجمعوية".

ويستمر عدد قليل من هذه اللجان بعد انتهاء الدعم بتحوله إلى جمعيات أو روابط لمواصلة أنشطتها.

ثالثا-أنشطة الهيئات المحلية المدرة للدخل

- زراعة الخضروات

ينتشر نشاط زراعة الخضروات في موريتانيا، خصوصا في الوسط الريفي وفي الأحياء الهامشية في الوسط الحضري، ويكون خلال الفترة من أكتوبر وحتى إبريل. ويعمل الأفراد في إطار عائلي أو جغرافي لتلبية الاستهلاك الذاتي.

ويمتهن زراعة الخضروات المئات من سكان موريتانيا وخاصة النساء في الوسطين الحضري والريفي، مما جعلها تقوم بدور محوري في التغذية الجمعوية وترقية التشغيل الذاتي. وتحسين مستوى المعيشة. مما يؤكد على ضرورة دعمها والسعي في نشرها كتجارب مناسبة ومنتجة وذات قيمة خصوصا للأسر الضعيفة وفي المناطق الريفية، مما قد يساهم في الحد من تأثيرات انعدام الأمن الغذائي.

✓ التجارة ذات الطابع الجمعوي

تعتبر التجارة نشاطا رائجا ويتعاطاها نسبة كبيرة من الموريتانيين في القطاع لغير المصنف، وتتكفل بسد حاجيات الكثير من الأسرة المحدودة الدخل ويؤمنها ضد تقلبات الأسعار والقروض الربوية. وتنشط هذه التجارة في بيع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. هذا بالإضافة لأنواع أخرى:

- الخياطة والتطريز

- المشغولات الجلدية وصناعة الحصائر

- صناعة خيام الرقايع والصباغة، إنتاج الثريد والمعجنات، التنمية الحيوانية والصيد التقليدي، المطاعم والصناعة الحرفية ذات الوجهة السياحية.

هذا طبعا بالإضافة للنقابات الاجتماعية المهنية التي تدافع عن مصالح أعضائها السياسية والاقتصادية وهي تخضع لقانون الشغل، سنتناولها في الجزء التالي من البحث.

الفرع الثالث–المنظمات المهنية

في هذا الفرع سنستعرض المنظمات المهنية في أهم قطاعين يتأثر بها المواطن الموريتاني المتمثلين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

يعود القانون المنظم للنقابات المهنية لـــ 23 يناير 1970 تحت الرقم 70–030، والقانون المنظم للتعاونيات رقم 67–171 بتاريخ 18 يوليو 1967 والمنظم للرابطات رقم 64–098 بتاريخ 9 يونيو 1964.

تعتبر أغلبية المنظمات التي تدافع عن مصالح المنتجين العاملين في الزراعة والصيد، والنقابات المهنية ذات طبيعة ترابطية، وهي منظمات تخضع لقانون رقم 64–098 بتاريخ 9 يونيو 1964 المتعلق بالروابط.

أولا–المنظمات المهنية في قطاع الصيد البحري

يعتبر قطاع الصيد البحري مساهم بشكل خاص في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي للسكان، بفضل صادراته التي تتيح لموريتانيا إيرادات معتبرة من النقد الأجنبي تصل إلى ما بين 30 و40% من إيرادات الدولة، في حين أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام تقدر بـــ6%. في السنوات الأخيرة، وصل متوسط مساهمته إلى 25%، وساهم أيضا في خلق 36.000 ألف وظيفة عمل، شملت 54% من الوظائف على الأرض، 31% في قطاع الصيد التقليدي، 12% في القطاع الصناعي، 3% في بقية القطاعات الفرعية.[1]

ظهرت المنظمات المهنية في الصيد منذ الثمانينات، وتحديدا في العام 1982 إذ ظهرت (FIAP) ثم (FIAPECHE) في العام 1986.

تم تأسيس هاتين المنظمتين من طرف محترفي الصيد والمؤسسات شبه العمومية الخاصة بالمشاركة في استغلال الثروة البحرية الوطنية والدفاع عن مصالح منتسبيها.

منذ العام 1996، تم دمج هاتين المنظمتين لتشكلان الاتحادية الوطنية للصيد(FNP)، التي تعتبر اليوم أهم شريك للحكومة في تسيير قطاع الصيد، وأول شريك للمستثمرين الأجانب في القطاع.

بخصوص الصيد التقليدي الحرفي فأول التعاونيات ظهرت في عقد السبعينيات من القرن الماضي، آنذاك كان عدد المنظمات المهنية يصل إلى 50 تعاونية معترف بها بدعم من الدولة من أجل دعم التدخل الحكومي في القطاع. ويصل عددهم حاليا إلى 200 تعاونية مرخص لها من طرف وزارة الصيد والاقتصاد البحري.

✓ الاتحادية الوطنية للصيد (La Fédération Nationale de Pêche FNP)

1-FAO, UMNAGRI, Profil des Organisations Professionnelles Agricoles et de la Pèche en Mauritanie, Décembre 2013, p.7.

هي تنظيم عضو في الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين (UNPM)، تأسس في العام 1996 نتيجة للانشقاق الذي حصل آنذاك في اتحادية الصيد وتمخضت عنه اتحاديتان هما:

✓ اتحادية حرفيي ومعدات الصيد (FIAP) تم إنشاؤها 1984 استجابة لمبادرة المشغلين الاقتصاديين في قطاع الصيد، من أجل المشاركة في تصدير الموارد البحرية الوطنية وفي الدراسات، والمشاريع، وكل الفعاليات المختصة بالقطاع البحري بما فيه مصلحة البلد.

- اتحادية صناع وحرفيي الصيد (FIAPECHE) الذي تم إنشاؤه في العام 1986 وهي مؤسسة مختلطة (شبه عمومية) معنية بالمصالح الاقتصادية لمختلف المنتسبين خصوصا الخصوصيين منهم.

أبرز أهدافها يمكن اختصارها في الآتي:

✓ تشجيع الأنشطة البحرية؛

✓ تقييم تقارير التعاون والتشاور مع الدولة، والتنظيمات في دول العالم الثالث والشركاء الاجتماعيين؛

✓ تجميع ومعالجة ونشر كل المعلومات التي لها علاقة بالصيد.

ثانيا-في القطاع الفلاحي (الزراعة والتنمية الحيوانية)

بالنسبة للقطاع الفلاحي، نجد المنظمات المهنية بشكل خاص على مستوي التنمية الحيوانية والزراعية، اللذين يشكلان أبرز القطاعات الفرعية في الوسط الريفي. وتوجد هذه الروابط أيضا في منطقة الواحات وفي المناطق المطرية استجابة لتدخلات بعض المشاريع التنموية.

أبرز منظمات التنمية الحيوانية على النحو التالي:[1]

- المجمع الوطني لروابط التعاونيات الزراعية الرعوية (GNAP): هذه الهيكلة للتأهيل من أجل إطار ترابطي لروابط التعاونيات الرعوية (ACP) التي تطورت استجابة لتدخلات الشركاء التقنيين والماليين في الدولة. وقد عرفت بأنها من أكثر المنظمات فعالية ونشاطا في القطاع الرعوي والتنمية الحيوانية.
- الروابط التعاونية الرعوية (ACP): تم إنشاؤها ضمن إطار المشروع الثاني لدعم التنمية الحيوانية في موريتانيا الذي موله البنك الدولي خلال الفترة من 1987-1998، الذي كان له هدفين مهمين:

- إبطاء التراجع في المراعي؛
- تنمية الإنتاج الحيواني؛

تكفلت هذه الروابط بتسيير المراعي وبالتزويد وتعميم أفضل الخدمات وأفضل عناصر الإنتاج، بعد هذا المشروع، أطلق البنك الأفريقي للتنمية مشروع تسيير مسار وتنمية مجال التربية الحيوانية (PADEL) الذي تم إنهاؤه في 30 يونيو 2009، لواحق هذه التنظيمات في الغالب رمزية، بشكل عام كانت ضمن فضاء رعوي محدود غطي ما يقارب 2.000 إلى 5.000 كلم مربع، واستفاد منها 5.000 شخص.

1- FAO, UMNAGRI, op-cite, p.13.

أهم نشاطات روابط التعاونيات الرعوية:

- تسيير صندوق يتجدد ذاتيا من أجل شراء التموينات البيطرية؛
- تسيير المشروعات الصغيرة؛
- تسيير الموارد الطبيعية؛
- تحسيس، تكوين وتعليم أعضاء الرابطة؛
- حماية مصالح حراس القطعان.

تجمعت الروابط التعاونية الرعوية منذ 1994 في المجمع الوطني للروابط التعاونية الرعوية (GNAP)؛

- الروابط المهنية للتنمية الحيوانية (APE) التي أسندت لها مهمة تأمين التأطير التقني للمنمين (الصحة، التغذية، النظافة، إلخ) مقرها في أنواكشوط ولها تمثيليات في بعض الولايات (اترارزة، لبراكنة)، هذه الرابطة أعادت هيكلة رابطة منتجي ألبان "تفسكي" التي تم إنشاؤها في أبريل 2002 من طرف تجمع التعاونيات الرعوية.
- التجمع الوطني الموريتاني لمربي الدواجن (GNAM) وهي هيكلة أنشئت خصيصا لمربي الدواجن للقطاع النصف الصناعي، هذا التجمع عهد إليه بترقية وتنمية البني التحتية الضرورية لتطوير تربية الدواجن؛
- الاتحادية الوطنية التعاونية للجزارين الموريتانيين (FNCBM) هذ الهيكلة تجمع مجموع روابط الجزارين في موريتانيا؛
- الاتحادية الوطنية لتجار الماشية (FNCB)؛
- رابطة منتجي الألبان (APL) تم إنشاء هذه الهيكلة في العام 2008 ووجهت لتأمين تنظيم المنمين من أجل إنتاج الألبان بجودة ولرعاية المصالح في مجال تصنيع الألبان؛
- الشبكة الموريتانية لمراقبة الأوبئة المرضية لدي الحيوانات وهي شبكة مهنية تم إنشاؤها في العام 1999 ولها تمثيليات على كل التراب الوطني من طرف بيطريين وتقنيي التنمية الحيوانية والمنمين المكوَّنين. وتتكفل بالجوانب المتعلقة بالصحة والإنتاج الحيواني. وأيضا التأطير والتعميم؛
- التجمع الوطني للروابط الوطنية الرعوية وهي رابطة حيوية تضم الدفاع لدى السلطات العمومية والشركاء التقنيين والماليين في البلاد من أجل ترقية وتطوير القطاع الرعوي. وهي تتكون من الشريك ذو الامتياز والفاعل الحتمي من الهيئات التي تتكفل بتنمية قطاع التنمية الحيوانية، منذ تأسيسها في العام 1992 وهي تواصل مساهمتها في وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية الخاصة بتنمية قطاع التنمية الحيوانية.

بدأ هذا التجمع إنشاؤه باتحاد 15 رابطة تعاونية رعوية، في حين أنه يصل عددها اليوم إلى 45 رابطة تتوزع على جميع التراب الوطني، حاليا، أحصت 80.000 أسرة منمية تتوزع داخل 2.889 مخيم وقرية.

يرتكز تنظيم هذا التجمع على هيكلة تشمل كل المستويات الجغرافية التي يتواجد فيها المنمين والمزارعين، حسب التمثيل التالي:

– على المستوى المحلي والبلدي: المنمون، المزارعون، والتعاونيات الزراعية الرعوية تجتمع في جمعية عامة محلية من أجل تشكيل رابطة تعاونية رعوية لاختيار لجنة محلية تتكون من مكتب من 7 إلى 15 شخص حسب عدد المنتسبين، تجدد كل سنتين، حق الانتساب ثابت على 1.000 أوقية (ما يقارب 3,3 دولار أمريكي) للمنمي الممثل. بينما هناك نوعين من الاشتراكات السنوية:

– 50.000 أوقية (أي ما يقارب 166 دولار أمريكي) للروابط التعاونية الرعوية، وللتعاونيات الزراعية الرعوية؛

– 20.000 أوقية (أي ما يقارب 67 دولار أمريكي) للروابط التعاونية الرعوية للبدو والقرويين.

على مستوى الجمعية العمومية، فكل قرية لها الحق في 1 إلى 4 ممثلين والتعاونيات لها الحق في ممثل لكل 20 عضو.

على مستوى المقاطعات، نفس العملية المطبقة في الجمعية العامة يتشكل منها المجلس المقاطعي، ويعين المجلس المقاطعي ممثليه في الجمعية الولائية، ويجدد كل سنتين.

على المستوى الولائي: يجتمع ممثلوا مختلف الروابط في مقاطعات الولاية في جمعية عامة لانتخاب المكتب الولائي (من 7 إلى 11 عضو)، ولجنة تنفيذية ولائية (3 أعضاء)، ومن أجل تسمية ممثلين في الجمعية العمومية على المستوى الوطني.

على المستوى الوطني: تنعقد الجمعية العامة كل 4 سنوات مع رؤوسا الروابط، رؤساء المكاتب الولائية، ممثلي الروابط المعينين على المستوى الولائي، هذه الجمعية تنتخب مكتب وطني من 21 عضو، الذي بدوره يختار لجنة التنفيذية من 7 أعضاء. هذه اللجنة تشمل رئيس التجمع الوطني للروابط الفلاحية، المكلف بالتسيير اليومي للأنشطة وعلاقات المنظمة مع مختلف الشركاء. ويعرض عمله على المكتب الوطني.

خلال مختلف هذه المراحل، تحضر كملاحظ السلطات الإدارية وممثلي أقسام التنمية الريفية والبيئة، ويبقي تدخلها محدود في اختيار مختلفي الروابط على مختلف المستويات.

أهم نقاط قوة هذه الرابطة يمن تلخيصها في الآتي:

– الخبرة الواسعة في قطاع التنمية الحيوانية؛

– المشاركة في مختلف المراحل التحضيرية للسياسات القطاع؛

– مواكبة السلطات العمومية من أجل الدعم وتطوير التنمية الحيوانية؛

– حضور فعال وحقيقي على مستوى جميع التراب الوطني؛

– القيام بمجموعات من الدراسات والتحقيقات من أجل معرفة واسعة للقطاع (تصدير اللحوم والمواشي خطوة خطوة، فرع الألبان، المساهمة في الاقتصاد الوطني...)؛

– قيادة المنظمات المتدخلة في قطاع التنمية الحيوانية والرائدة بمختلف تنظيماتها إلى حضن القطاع؛

– الدخول في شراكات مع عدة وزارات (التجارة، المائية) وعدة منظمات غير حكومية والأجهزة المالية في البلد.

ويواجه هذا التجمع تحديات من قبيل:

- معوقات المراعي العابرة للحدود؛
- النقص في إخصائي الرعي على المستوى الهيكلي (خصوصا الدعم، التشاور)؛
- لا يتيح لهم القانون القيام بدور جيد بوصفهم هيكلة من أجل المرافعة، ودعم والدفاع عن مصالح أعضائها؛
- نقص التمويلات من طرف السلطات العمومية.

بينما في مجال الزراعة يمكننا تحديد المنظمات التالية:

رابطات للتسيير التشاركي للواحات (AGPO): التي يصل عددها الآن لـــ 98 رابطة محلية ناشطة تتوزع على 4 ولايات تم تأسيسه هذه الرابطات في إطار مشروع التنمية المستديمة للواحات (PDDO). وتقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية –صونادير–بإسداء النصح والإرشاد للمنتجين ولمجامعهم؛ كما يقوم مركز تكوين المنتجين بالمناطق الريفية بإسداء الخدمات التعاضدية.

ثالثا–هياكل المنتجين العاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري في موريتانيا[1]

تمثل هذه الهياكل كل أشكال التجمع الهيكلي في قطاع الفلاحة أو الصيد البحري بصفة منظمة وقانونية، بالإضافة للقيام بأنشطة والحصول على منافع في شكل خدمات أو تأطير أو ترويج إنتاج أو للدفاع عن حقوق المنتجين تجاه الإدارات والمؤسسات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بالبلد.

وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

➢ هياكل الإحاطة وإسداء الخدمات: تتمثل في الهياكل المهنية كالتعاضديات أو الجمعيات الأساسية، التي يكونها المنخرطين من المنتجين للقيام بنشاط أو بخدمة أو التصرف في الموارد الطبيعية لصالح مجموعة عاملة منتمية لنفس البقعة الجغرافية المحددة أو لنشاط فلاحي ذات خصوصية وعادة ما تكون هذه الهياكل على مستوى منطقة جغرافية محددة لتقوم بنشاطاتها وإشعاعها في حدودها ويتكون منخرطيها من المنتجين العاملين بتلك المنطقة.

وتختلف التسميات لهذه الهياكل من بلد إلى آخر، حيث توجد التعاضديات والجمعيات والمجامع والشركات التعاونية وغيرها. ويتمثل الرابط بينها في النشاط التعاوني وتقاسم الفوائد.

تتواجد هذه التنظيمات في عدة مجالات بأعداد كبيرة في موريتانيا، غير أن أغلبها غير نشط.

– تعاضديات الصيد البحري التقليدي وتعاضديات القرض والادخار في ميدان الصيد البحري في موريتانيا: تتمثل في هياكل تعاضدية خاصة بميدان الصيد البحري. أدرجت طرق التصرف بهذه الهياكل

1– منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الاتحاد المغاربي وشمال إفريقيا، هياكل العاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ديسمبر 2013.

سنة 1996 عند تحوير قانون التعاضد الذي يعود لسنة 1967، توجد 200 تعاضدية مصادق عليها من السلطة وناشطة بقطاع الصيد البحري.

– الجمعيات التعاضدية الرعوية: وهي تتمثل في هياكل جمعياتية تعود للعام 1987 في نطاق مشاريع تنموية للتصرف في المراعي. تنتظم حول المساحات الرعوية البالغة مساحتها ما بين 2000 إلى 5000 متر مربع. وتقوم بعدة أنشطة من بينها التموين بالمواد والأدوية الحيوانية والتأطير والتحسيس والتوعية والمحافظة على مصالح حراس القطيع، توجد 45 جمعية تعاضدية رعوية منخرطة في المجمع الوطني للجمعيات الرعوية "قناب"

– جمعية التصرف التشاركي بالواحات تتمثل في جمعيات تنظمها نصوص خاصة صادرة سنة 1998 تحدد طرق التصرف التشاركي بالواحات. تتمثل في إطار للتحاور وتساهم في إنجاز الأنشطة لسكان الواحات. عادة ما تحدث في نطاق مشاريع التنمية المستديمة للواحات. توجد 98 جمعية عاملة بالولايات الأربع التي يتواجد بها واحات.

– جمعيات التنمية المجتمعية القروية، تتمثل في هياكل جمعياتية استحدثت في إطار البرامج الخاصة لتنمية المجتمعات وذلك بدعم من البنك العالمي في نطاق برامج الحد من الفقر. تتواجد في موريتانيا 856 قرية بها جمعيات للتنمية المجتمعية القروية.

– المجامع ذات الأهداف الاقتصادية، تتمثل في شركات مستقلة ذات طابع اقتصادي أو مهني مدني تتكون من اثنين أو أكثر ذوات طبيعية أو معنوية، تتشارك في إنجاز أنشطة مشتركة، يوجد عدد هام من المجاميع في مجال التموين وتسويق الأسماك بكل من نواذيبو (العاصمة الاقتصادية لموريتانيا) ونواكشوط وكذلك في مجال إنتاج الخضروات ببوكي (مقاطعة محاذية للنهر).

➢ الهياكل الوسيطة: تتمثل في التجمعات الهيكلية المتكونة من المنتجين أو هياكلهم الأساسية والتي تعنى بحمايتهم وتوفير الخدمات لهم على مستوى وسيط باعتماد التوزيع الجغرافي أو المهني القطاعي. وتختلف التسميات إذ يمكن أن تكون غرف مهنية أو اتحاد للجمعيات أو للتعاضديات أو مجامع مهنية مشتركة أو كونفدراليات مهنية في ميدان الفلاحة والصيد البحري وتعنى جميعها بإسداء الخدمات وبالدعم والتأطير والمحافظة على الثروات. أبرز هذه الهياكل في موريتانيا كالتالي:

– التجمع الوطني للرابطات الرعوية "قناب" تتمثل في جمعية وطنية تجمع الجمعيات والتعاضديات الرعوية. يقوم بتنمية قطاع تربية الماشية من خلال الدفاع عن مصالحه ودعمه لدى السلطة العمومية وكافة المتدخلين. يتكون من 45 جمعية/رابطة تعاضدية رعوية. يدافع عن مصالح 800.000 راع، يتواجدون في 2889 مخيم رعوي.

– الجمعيات المهنية (تم التعرض لبعضها سابقا) تتمثل في هياكل جمعياتية يتم تكوينها اعتمادا على القطاع أو المنطقة الجغرافية ذات الخصوصية أو بعض أنواع المهنيين. وهي تتكون من الجمعيات الأساسية أو بعض المهنيين ذوي الخصوصيات. تتمثل أهم أنشطتها في التأطير والنصح والإرشاد كما تهتم بالدفاع عن مصالح منتسبيها.

أبرز الهياكل التي تمثل جمعيات مهنية:

- ✓ جمعية المهنيين بقطاع تربية الماشية؛
- ✓ التجمع الوطني لمربي الدواجن؛
- ✓ الفدرالية الوطنية للجزارين؛
- ✓ الفدرالية الوطنية لتجار الإبل؛
- ✓ جمعية منتجي الألبان؛
- ✓ جمعية شبكة النساء بالساحل؛
- ✓ جمعية المتعاملين بوالو؛
- ✓ المهنية المشتركة للبذور والمشاتل بموريتانيا؛
- ✓ المجلس الأعلى للمساحات الاشتراكية الكبرى.

– اتحاد التعاضديات، تتمثل في تجمعات للتعاضديات، تتأسس في نطاق النصوص المتعلقة بالتعاضد؛ تتكون من التعاضديات الأساسية العاملة على النطاق القطاعي أو المناطق ذات الخصوصية. يمكن ذكر الهياكل التالية التي تمثل اتحادات تعاضدية:

– الاتحاد العام لتعاضديات تاقنت؛

– اتحاد تعاضديات الخضروات بداخلة انواذيبو؛

– اتحاد التعاضديات للصيد البحري التقليدي (يوجد 3 اتحادات)؛

– مع وجود عدة تجمعات أخرى ذات خصوصية مثل المرأة المهنية وقطاع بائعي ومسوقي الأسماك.

➢ الهياكل النقابية: تتمثل في المنظمات الهيكلية التي يقوم بتكوينها المنتجين والمهنيين بصفة فردية أو من خلال مؤسسات وهياكل مختلفة لغاية الدفاع عن مصالحهم وحمايتها أمام السلطة العمومية والمؤسسات المتصرفة في الأنشطة القطاعية أو الميادين الفلاحية وكذلك المؤسسات التعديلية. ويمكن أن تكتسي صبغة النقابات أو الاتحادات أو الجمعيات أو التعاضديات أو الكونفدراليات وجميعها تلعب دور المدافع عن مصالح منظوريها. أبرز تلك الهياكل في موريتانيا نوجزها في الآتي:

– الفدرالية الوطنية للصيد البحري، تتمثل في هيكل نقابي عضو بالاتحاد الوطني للأعراف بموريتانيا، وتقوم الفدرالية بالدفاع عن مصالح الأعراف العاملين بقطاع الصيد البحري، يمكن أن يكون عضو بالنقابة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط بقطاع الصيد البحري وتتوفر لديه الشروط التالية:

- ✓ له مؤسسة اقتصادية
- ✓ يحقق رقم أعمال سنوي يبلغ 12 مليون أوقية (40.000 دولار أمريكي تقريبا)؛
- ✓ له 3 أعوان يصرح بهم بصفة مستمرة لدى الضمان الاجتماعي؛

✓ قد قام بدفع مساهماته.

ويكون الانخراط مفتوح باستمرار لكل شخص توفرت فيه الشروط السابقة الذكر؛ كما يمكن للمهنيين بميدان الصيد البحري التقليدي الانضمام للمنظمة من خلال قسم الصيد البحري –التقليدي وبشروط ميسرة. لا يمكن لتعاضديات الصيد البحري أن تكون عضوا بالمنظمة.

– فيدرالية الفلاحين والمربين بموريتانيا، يتمثل في هيكل نقابي عضو بالاتحاد الوطني للأعراف بموريتانيا، تتمثل استراتيجية المنظمة في تنظيم وتنسيق عمل كل الهياكل الوطنية والمحلية والإحاطة بهم لغاية النهوض بالقطاع الفلاحي وتربية الماشية من أجل تحسين وتطوير مساهمته في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي والحد من الفقر.

وترمى هذه الاستراتيجية إلى دعم قدرات الأعضاء بالمنظمة والانخراط الكلي في السياسات الفلاحية والرعوية للبلد، يكون عضو بالمنظمة:

✓ كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بنشاط فلاحي أو في مجال تربية الماشية؛

✓ يحقق رقم أعمال سنوي يصل إلى 12 مليون أوقية؛ (40.000 دولار أمريكي تقريبا)

✓ يشغل 3 أعوان على الأقل ويقوم بالتصريح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي؛

✓ كما يمكن للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الشروط السابق ذكرها أن يجتمعوا في أقسام منخرطة بالفدرالية؛

ويمكن للتعاضديات الفلاحية والرعوية التي لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها أن تجتمع في أقسام لتنخرط بالمنظمة على أن تقوم بدفع انخراط بالمنظمة سنوي بمبلغ 1500 أوقية (5 دولارات أمريكية تقريبا) عن كل هكتار، أو 1500 أوقية على كل رأس غنم.

المطلب الثالث: أداء وهيكلة التنظيمات التضامنية في العاصمة أنواكشوط[1]

أخترنا في هذ الجزء أن نتناول أداء وهيكلة التنظيمات التضامنية المنتشرة في العاصمة نواكشوط وذلك بعد تناول أبرز تلك الموجودة في الوسط الريفي، وكذا نتيجة للكثافة السكانية في العاصمة، فحسب إحصائيات 2013، فإن مجموع سكان العاصمة وصل إلى 958.399 ساكن، أي ما يقارب ثلث عدد السكان، مما قد يساهم في توضيح الصورة عن الأداء والهيكلة لهذه التنظيمات على المستوى الوطني.

1– مجموعة نواكشوط الحضرية، الإدارة المحلية والتوافق الاجتماعي، دليل هيئات المجتمع المدني المحلية لمقاطعات نواكشوط التسع، الحكم الديمقراطي والتنمية المحلية: اختلاف الفاعلين في خدمة المصلحة المشتركة، 2011.

تتواجد في مدينة نواكشوط مجموعة من المنظمات القاعدية الصغيرة، المنبثقة عن إرادة شعبية، والمتمتعة برأس مال اجتماعي. وهذه الهيئات القاعدية هي التي تساهم بصفة ناقصة في التشاور السياسي وتعاني من ضعف مؤسسي كبير. وهي كثيرة العدد، والدولة لا تمتلك لحد الساعة أي وسيلة فعلية لمتابعة تنميتها.

في العام 2011، كانت ولاية أنواكشوط تتشكل من تسع بلديات، أحصت المجموعة الحضرية فيها 795 هيئة مجتمع مدني محلي مع تحديد لمواقعها الجغرافية، وهي موزعة بصفة غير متساوية داخل بلديات أنواكشوط التسع (مثال :25 هيئة مجتمع مدني محلية تم إحصاؤها في مقاطعة لكصر مقابل 161 مقاطعة في الميناء). وكانت النساء فيها ممثلة بقوة وقد عكس تصنيفها (تعاونيات، جمعيات، منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع الخصوصية، شبكات واتحاديات) الانشغالات الخاصة لكل بلدية.

وهكذا نجد في بلدية الميناء (عدد سكانها 2013، 132.674 نسمة)، التي هي إحدى بلديات العاصمة الفقيرة اقتصاديا، أن التعاونيات تشكل الأغلبية وتكرس جهودها لقضايا التشغيل والقروض الصغيرة، في حين أن النسيج الجمعوي في بلدية عرفات (عدد سكانها 2013، 175.969 نسمة) أكثر أهمية، ونشاطات الأعضاء تتكثف أساسا حول القضايا المرتبطة بالوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التهذيب، الماء، ... إلخ). (تقديم رئيس المجموعة الحضرية ص.4)

تم تحديد 30 هيئة مجتمع مدني فقط هي الأكثر استجابة للمعايير، وراعي الإحصاء المعايير التالية:

- ✓ حيازة مقرات اجتماعية في منطقة البلدية؛
- ✓ امتلاك إفادة اعتراف صادرة عن السلطات المختصة؛
- ✓ مزاولة وتأدية خدمات ملموسة على الأرض، في الغالب بالتشارك مع البلدية المعنية أو كانت على الأقل تشعرها بنشاطاتها؛
- ✓ تعمل من أجل الدفاع عن المصلحة المشتركة وليس لمنفعة خاصة وهو ما يتضمن تنفيذ نشاط اقتصادي ذا طابع تضامني بحسب منفذيه أو ذا طابع اجتماعي.

وعليه، قسمنا هذا المطلب لفرعين، سنتناول في الفرع الأول الفرز حسب الفئة العمرية والمعايير التنظيمية والانتشار الجغرافي، وفي الثاني الفرز حسب الفعالية ومجال النشاط.

الفرع الأول–الفرز حسب الفئة العمرية والمعايير التنظيمية والانتشار الجغرافي

تعتبر الفئة العمرية 31-45 الأكثر تمثيلا في هيئات المجتمع المدني المحلية في العاصمة نواكشوط، إذ تتواجد هذه الفئة في ما يقارب 80% من هيئات المجتمع المدني المحلية في العاصمة.

ولدى الفئة العمرية 45 سنة فما فوق الميل أكثر إلى العمل في التعاونيات (93)، المنظمات الحكومية (71)، الجمعيات(47). بينما حضور الفئة العمرية المنتمية للمجال (21-31عاما) هو أكثر في

التعاونيات(103)، المنظمات غير الحكومية (67)، الجمعيات (57). في حين الفئة العمرية المنتمية إلى ما تحت 21 عاما هي الأقل تمثيلا إذ لم تمثل سوى في 20 جمعية، و18 منظمة غير حكومية، 17 تعاونية.

أكدت 89% من هيئات المجتمع المدني المحلية التي تم إحصاؤها على أنها لديها نظاما أساسيا، بينما لوحظ أن 17% من التعاونيات لا تمتلك نظاما أساسيا، وكذا 33% من التجمعات ذات المنافع الاقتصادية أيضا.

تتمتع 90% من هيئات المجتمع المدني المحلية باعتراف إداري، و10% من هيئات المجتمع المدني المحلية غير معترف بها، تتشكل أساسا من التجمعات ذات المنافع الاقتصادية والتعاونيات والشبكات وائتلافات التعاونيات.

فيما يتعلق بوسائل الاتصال، فإن 50% من هيئات المجتمع المدني المحلية تمتلك عنوانا الكترونيا في حين أن الهاتف الثابت متوفر بالنسبة لـــ 40% منها، و30% من هيئات المجتمع المدني المحلية لها عنوان بريدي و5% لديها موقع إلكتروني.

فيما أظهر الاستطلاع أن نمط العمل الأكثر ممارسة يبقي هو المحاسبة الكلاسيكية المتمثل في السجلات، أي ما يمثل 75% من هيئات المجتمع المدني المحلية. و10% من هيئات المجتمع المدني المحلية لديها محاسبة معلوماتية و15% ليست لديها محاسبة.

تتمركز التعاونيات حسب الترتيب التناقصي في كل من الميناء، تيارت، الرياض، توجنين، دار النعيم، السبخة، عرفات، لكصر، تفرغ زينة. في حين أن الجمعيات تتمركز بشكل أكثر في كلا من عرفات، دار النعيم، الرياض، توجنين. بينما تتواجد المنظمات لغير حكومية بشكل أكثر في السبخة وتفرغ زينة، عرفات، الميناء.

تنتشر هيئات المجتمع المدني المحلي في كل أحياء العاصمة نواكشوط، لكن التوزيع الجغرافي لها يحمل فوارق معتبرة، وقد أختار استطلاع المجموعة الحضرية مقارنة الانتشار الجغرافي لهيئات المجتمع المدني بنوعية المنازل في نفس الحيز الجغرافي.

وتظهر تلك المقارنة انتشار هيئات المجتمع المدني في مناطق الإسكان "المتوسطة المرتبة" و"المختلطة"(المختلطة: التي تضم مساكن "متوسطة المرتبة" و"المنخفضة المرتبة")، حيث تتواجد فيها أكثر من نصف الهيئات (264 للمناطق متوسطة المرتبة، و148 للمختلطة)، بينما انتشارها في مناطق سكن "المرتبة العليا" ضعيف جدا، إذ لا تتجاوز 38 هيئة، في حين أن انتشارها في الأحياء العشوائية معتبر.

وترتبط نوعية هيئة المجتمع المدني مع منطقة نوعية السكن، فأكثر من نصف هيئات المجتمع المدني المحلية المنتشرة في مناطق مساكن "المرتبة العليا" هي منظمات غير حكومية (55%) مع ملاحظة حضور ضعيف نسبيا للتعاونيات (11%). تتغير هذه النزعة في الكبات (الأحياء العشوائية)، إذ تصل نسبة التعاونيات حصريا إلى 88% من الهيئات التي تم إحصاؤها، و11% هي شبكات تعاونية، بينما تصل نسب التعاونيات في مناطق

مساكن "المرتبة المنخفضة" و"المختلطة" على التوالي 66% و57%. نتيجة أخرى استخلصها الاستطلاع من تصنيف الإسكان، وهي أن نوعية السكن لا تؤثر بشكل معتبر على توزيع الجمعيات باستثناء الأحياء العشوائية التي تنعدم فيها.

تؤثر بيئة هيئات المجتمع المدني المحلية على حقل النشاط، وبهذا الخصوص يلاحظ أنه داخل مناطق مساكن المستوى المنخفض (المرتبة المنخفضة، الأحياء العشوائية ومناطق المساكن المختلطة)، فإن هيئات المجتمع المدني المحلية التي تمت فهرستها تتدخل في الغالب في مجالات اجتماعية ضرورية (التهذيب، الصحة، الماء، البيئة، النشاطات المدرة للدخل). وغالبية كبيرة من هيئات المجتمع المدني المحلية التي تم التعرف عليها في الأحياء العشوائية تتدخل في مجالات النشاطات المدرة للدخل وبشكل أخص الخياطة على التوالي (49%، 57%)، و38% من الهيئات في نفس الأحياء تتدخل في الصحة والتهذيب، بينما في المناطق إسكان "المرتبة العليا"، تعمل 45% من هيئات المجتمع المدني المحلية العاملة في مجال التحسيس والمناصرة، و37% في حماية النساء والأطفال والمرأة، و24% في ترقية حقوق الإنسان.

وتستأثر مكافحة السيدا بأكثر التمويلات المتاحة في مجال الصحة على حساب أمراض أخرى، 28 هيئة مجتمع مدني فقط تعمل لمكافحة حمى الملاريا، في حين أن 152 هيئة تقوم بأعمال محاربة السيدا، في الوقت الذي يتم التثبت كل سنة من ما بين 200 إلى 300.000 حالة حمى ملاريا في موريتانيا وأنه في نفس الوقت يوجد ما يقارب فقط 25.000 شخصا مصابون بالسيدا.

ومن وجهة نظر الأسر فإن الصحة قد أصبحت "قضية مزعجة" للكثير من هذه الأسر، والتهذيب يشكل أولوية ليست أقل شأنا بسبب مصاريف اللوازم وتكاليف ارتياد المدارس.

الفرع الثاني-الفرز حسب الفعالية ومجال النشاط

ميز استطلاع المجموعة الحضرية بين 8 أنواع من هيئات المجتمع المدني المحلية في مدينة نواكشوط كما يلي:

✓ النوع الأول: هيئات مجتمع مدني ضعيفة التنظيم وغير نشطة (75 هيئة مجتمع مدني محلية)، غالبية هذه الفئة هي تعاونيات مجال تدخلها الأساسي الوحيد هو التجارة. ويتعلق الأمر بهيئات مجتمع مدني محلية غير معترف بها رسميا ولا تمتلك نظاما داخليا ولا جهازا للقرار وهي مسيرة حصريا من قبل نساء. وعددها 75 هيئة مجتمع مدني محلية (أي ما يقارب 9,43% من العينة الإجمالية) وهيئات المجتمع المدني من هذه الفئة تبدو غير نشطة والدراسة التحليلية لهذه الصنف تظهر أن:

- 97,3% من هيئات المجتمع المدني المحلية من هذا الصنف ليس معترفا بها رسميا؛
- 96% لا تمتلك جهازا لاتخاذ القرار؛
- 85% تعاونيات؛

- 22% تتدخل في التجارة (المجال الوحيد للنشاط المعتبر لهذا الصنف)؛
- 77% من هذه النوعية لها اقل من 30 منتسبا؛
- قليلة الشراكة مع المؤسسات؛
- الموازنة السنوية ضعيفة (57% من هذه الهيئات لديها موازنة سنوية أقل من 100.000 أوقية (332 دولار أمريكي تقريبا).)

✓ النوع الثاني: هيئات مجتمع مدني غير نشطة ومنظمة (57 هيئة مجتمع مدني محلية): يضم هذا النوع 57 هيئة مجتمع مدني محلية أي ما مجموعه 8% من هيئات المجتمع المدني المحلية في نواكشوط، هذا الصنف يتكون أساسا من تعاونيات (93%). تتدخل هيئات هذا الصنف أساسا في الصناعة التقليدية والتجارة (72% و67% على التوالي). وعلى عكس الأولي فهي تمتلك أنظمة داخلية وهي معترف بها رسميا، لكنها لا تتدخل في القروض الصغيرة ولافي الصحة والتحسيس من أبرز مميزاتها:

- 93% منها تعاونيات؛
- 72% في مجال الصناعة التقليدية، و67% في مجال التجارة؛
- 96% لديها نظام داخلي؛
- لديها القليل من الشراكات مع المؤسسات؛
- 72% منها لديها أقل من 20 منتسبا؛
- لا تتجاوز الميزانية السنوية لنصفها أكثر من 100.000 أوقية (332 دولار أمريكي تقريبا).

– النوع الثالث: تعاونيات وشبكات منظمة (93 هيئة مجتمع مدني محلية) هذا الصنف يضم 12% من العينة، أغلبها تعاونيات بنسبة تصل إلى 77%، مجال تدخل هذا الصنف الأساسي هو التجارة والصناعة التقليدية. أبرز مميزاتها:

- 99% من هيئات هذا الصنف معترف بها رسميا، وتمتلك جهازا للقرار؛
- 95% من التعاونيات أو من شبكات التعاونيات؛
- 90% تتدخل في مجال الخياطة أو الصباغة؛
- لدى 53% من هيئات هذا النوع ميزانية أقل من 300.000 أوقية (998 دولار أمريكي تقريبا)، وأكثر من 20% منها لديها ميزانية أكثر من 1.000.000 أوقية (3557 دولار أمريكي)؛
- 72% لديها أقل من 20 منتسبا؛
- 96% لديها نظام داخلي؛
- 53% لديها شراكة مع المنشآت الخصوصية.

✓ النوع الرابع: هيئات مجتمع مدني منظمة تتدخل في القروض الصغيرة والنشاطات المدرة للدخل: يعتبر هذا النوع أهم من سابقيه، إذ يمثل أكثر من ربع العينة (25,53%)، بمجموع يصل إلى 203 هيئة مجتمع مدني محلية أساسا، تشكل التعاونيات 95% منها، مجالات تدخلها المعتبرة الوحيدة هي القرض الصغير والنشاطات المدرة للدخل؛ فقد عملت 92% من هيئات المجتمع المدني المحلية من هذا الصنف في القروض الصغيرة والنشاطات المدرة للدخل بما يجعلها تمثل بذلك 68% من مجموع هيئات المجتمع المدني المحلية التي تتدخل في هذا القطاع. أغلبها معترف بها رسميا (97%)، وتعتبر (98%) أن دفع مساهمات ضروري من أجل الانتساب إليها. و84% من هيئات المجتمع المدني المحلية لديها أقل من 20 منتسبا، و70% لديها ميزانية سنوية أقل من 300.000 أوقية.

✓ النوع الخامس: هيئات مجتمع مدني معترف بها رسميا ومنظمة ومتطورة ونشطة، تتدخل في مجالات تنموية مختلفة (70 هيئة مجتمع مدني محلية). وهي تمثل 8,81% من العينة، وهي تنشط في غالبية مجالات التدخل المذكورة، وغالبية هيئات هذا الصنف هي منظمات غير حكومية (77%) وهي معترف بها رسميا، و84% منها لديها جهاز رقابي داخلي، و40% لديها رقابة خارجية، وهي تتدخل في التهذيب والتحسيس والمناصرة والدفاع عن حقوق الإنسان والدفاع عن المرأة والطفل بالتحديد والأسرة حسب الترتيب التالي 41%، 69%، 54%، 47%، بالإضافة لمجالات تدخل أخرى كالصحة مثلا؛ 52% من هيئات هذا الصنف لا يتجاوز منتسبوها 30 منتسب، و23% لديها أكثر من 100 منتسب. 83% لديها حساب مصرفي؛ 49% لديها تمويلات خارجية؛ 48% لديها شراكة دولية و45% لديها شراكة مع الإدارات المحلية؛ تتباين الميزانية السنوية لدى هذا الصنف من المنظمات، وتزيد على 2.000.000 أوقية بالنسبة لـــ 38,4% من هيئات هذا الصنف.

✓ النوع السادس: هيئات مجتمع مدني معترف بها رسميا ومنظمة ومتطورة ونشطة، تتدخل في حماية الفئات الأكثر ضعفا: تمثل هيئات هذا الصنف 5,03% من العينة، وعددها يصل إلى 40 هيئة مجتمع مدني محلية، ويتألف هذا الصنف أساسا من منظمات غير حكومية بنسبة 77% وجميعها لديها نظام أساسي. وهي تتدخل في المجالات التالية: التغذية، التهذيب، حماية النساء والأطفال، التأمين الغذائي، الصحة.

وتزيد أعمار 48% من أعضائها عن 45 سنة، و48% من هيئات هذا الصنف لديها أقل من 30 منتسبا، 33% لديها أكثر من 100 منتسب؛ 82% لديها حساب مصرفي، 40% لديها تمويلات خارجية، 51% لديها شراكة مع السلطات الرسمية، و58% لديها شراكة مع المؤسسات الدولية (منها 25% مع صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الأطفال، 40% لديها ميزانية سنوية تزيد على 1.000.000 أوقية)، 62% تعمل من أجل التغذية، 80%من أجل الأمن الغذائي، 68% من أجل التهذيب، 100% لديها نظام داخلي؛

✓ النوع السابع: هيئات مجتمع مدني تنشط في الثقافة والشبيبة والرياضة (59 هيئة مجتمع مدني محلية) وهي تمثل 7,42% من العينة، تتدخل في الثقافة والشبيبة والرياضة، 54% منها لديها أقل من 50 منتسبا، و44% لديها شراكة مع المؤسسات الدولية، 39% لديها موازنة سنوية أقل من 100.000 أوقية و41% لديها ميزانية أزيد من 500.000 أوقية.

78% منها جمعيات، 98,31% معترف بها رسميا وتمتلك نظاما داخليا؛

✓ النوع الثامن: منظمات غير حكومية وجمعيات معترف بها رسميا ولكن بمجالات تدخل متنوعة يضم هذا الصنف 25% من هيئات المجتمع المدني المحلية. أي ما يمثل 198 من مجموع العينة، 97% تتدخل في مجالات التهذيب، الصحة، وحتى في البيئة/الماء/ وحماية النساء والأطفال. و80% من منتسبيها أعمارهم أقل من 45 عاما، وجميعها تقريبا معترف بها رسميا، وتمتلك نظاما داخليا، وجهازا للقرار. و74% منها لديها أقل من 50 منتسبا منها، 41% لديها أقل من 20 مساهما؛ و50% لديها شراكة مع المؤسسات المحلية؛ 38% لديها ميزانية سنوية تقل عن 100.000 أوقية، و26% لديها ميزانية تفوق 1.000.000 أوقية.

ومن الواضح أن هذه الهيكلة والأداء في الغالب تستجب أكثر لمتطلبات ومعايير الممولين. ومن وجهة نظر الأسر فإن الصحة قد أصبحت "قضية مزعجة" للكثير من هذه الأسر، والتهذيب يشكل أولوية ليست أقل شأنا بسبب مصاريف اللوازم وتكاليف ارتياد المدارس، إذ بالكاد نجد منظمات تهتم بهذه القضايا أو تسعى لإيجاد حلول لها.

والجدير بالذكر أن معدل الفقر أنخفض من 25,9% في العام 2004 إلى 15,6% في العام 2008 في العاصمة نواكشوط (تقرير الفقر 2008). بينما شهد ارتفاعا في بعض ولايات الوطن الأخرى، ومن بين الأسباب الرئيسية التي يرجع لها هذا الانخفاض هو نشاط تنظيمات وآليات الاقتصاد التضامني في العاصمة نواكشوط.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاجتماعية في موريتانيا

هذا المبحث هو عبارة عن محاولة استعراض للأداء الاقتصاد والاجتماعي لموريتانيا وواقع وحصيلة للجهود المبذولة في سبيل إرساء التنمية الاجتماعية من خلال المؤشرات الدالة.

أولا، ارتأينا أن نبحث في تهيئة البيئة الاقتصادية في موريتانيا المواتية للتنمية الاجتماعية من خلال التعرض للأداء الاقتصادي لموريتانيا بالتركيز على أبرز المؤشرات الاقتصادية وخصوصا في الفترة الأخيرة في المطلب الأول، لنستعرض بعد ذلك في المطلب الثاني أبرز المؤشرات المحددة للوضع المعيشي كوضعية التنمية البشرية والفقر والأمن الغذائي والتغذية، ثم بعد ذلك في المطلب الثالث نتائج الاستثمار في البشر من خلال

مؤشرات التعليم والصحة والشغل، لنحط الرحال في استعراض وضعية الخدمات الاجتماعية القاعدية المتمثلة في السكن والكهرباء والماء الصالح للشرب في المطلب الرابع.

المطلب الأول: البيئة الاقتصادية

في إطار توصية برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995، بضرورة تبني إجراءات ترمي في إطار النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، إلى إيجاد بيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، وزيادة فرص العمل المنتج، وتخفيض البطالة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي، والتأكيد على ترابط الإجراءات الموصي بها، نحاول في هذا المطلب الاطلاع على البيئة الاقتصادية الموريتانية. والأرقام المسجلة على مستوى أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية البحتة.

لذلك قسمنا لهذا المبحث إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الأول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما سنتناول في الثاني ميزان المدفوعات والدين الخارجي، وفي الثالث الأداء الاقتصادي من خلال برنامج التسهيل الائتماني الممدد (2010-2013).

الفرع الأول–معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

تميز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني بالتذبذب، فخلال فترة التخطيط الشامل، تراجع من 15,5%، في العام 1961، إلى 0,7% في العام 1962 (بداية المرحلة الأولى من مراحل التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، إلى قيمة سالبة عند نهاية المرحلة (1984) وصلت إلى -3,2%، ليسجل في السنة الموالية (بداية المرحلة الثانية، مرحلة التصحيح الهيكلي) 1985 قيمة موجبة وصلت إلى 3%، ليسجل في السنوات الموالية قيما متباينة بعضها تحت الصفر، ليستقر عند حاجز -0,4%، في العام 2000 (نهاية المرحلة الثانية)، ليرتفع في العام الموالي (بداية المرحلة الثالثة، الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر) إلى 2%، ثم سجل رقما قياسيا في العام 2006 بنسبة نمو وصلت إلى 18,9%، ليتراجع في السنوات الموالية، فتصل نسبته في العام 2009 إلى -1,2%، ليعود إلى الارتفاع، فيسجل في العام 2012 نسبة وصلت إلى 7,6%[1].

وقد استمر التذبذب خلال العقد الأخير، بمتوسط معدل نمو وصل إلى 4,9%. وبخصوص السنتين الأخيرتين، فقد تراجع النمو الاقتصادي لموريتانيا في العام 2013 إلى 6,7% من 7% في العام السابق.[2]

1- The world Bank, 2014 Indicateur de développement Mondial, Mauritanie, sur site internet www.banaquemondiale.org

2- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2013، يونيو 2014، ص.5.

وبخصوص العام 2014، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو إجمالي للناتج المحلي الحقيقي في موريتانيا بمعدل 6,4%، صعودا من 5,7% في عام 2013، بفضل انتعاش قطاع صيد الأسماك.[1] ونسجل هنا فارق يزيد على النقطة ما بين معطيات البنك المركزي الموريتاني والبنك الدولي بخصوص نسبة النمو المسجلة للعام 2013.

الجدول رقم 5: معدلات النمو الاقتصادي الموريتاني خلال العقد الأخير

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
6,7	7	4	4,3	-1,2	3,5	1,6	18,9	9	5,7	6

المصدر: قاعدة معطيات البنك الدولي 2014

ويعتبر الاقتصاد الموريتاني هش وعرضة للصدمات، إذ تعرض خلال الفترة (2006-2009) لوحدها لأربع صدمات خارجية وداخلية أثرت سلبا على الاستقرار الاقتصادي الكلي وألحقت ضررا بالغا بالنمو، ويتعلق الأمر بما يلي:[2]

✓ الأزمة النفطية الغذائية لسنة 2008 التي نجم عنها ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والنفطية زاد من تردي الوضع الغذائي للسكان الأكثر فقرا في بلد يستورد 70% من حاجته الغذائية؛

✓ التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي تأثرت به البلاد عبر انخفاض الطلب وهبوط أسعار الصادرات الأساسية لموريتانيا (خام الحديد والنحاس ومنتجات الصيد). ولا شك أن التحويلات المالية (على ضآلتها نسبيا) قد انخفضت، كما تأخرت بعض المشاريع الاستثمارية الكبرى؛

✓ الانخفاض الكبير للإنتاج النفطي بسبب المصاعب الفنية مما أدى إلى مراجعة واسعة للآفاق الاقتصادية الكلية في البلاد وتقلص برنامج الاستثمار العمومي وبدت ضرورة اللجوء إلى طلب حجم أكبر من العون الخارجي.

✓ الأزمة السياسية الداخلية بما نجم عنها من بطء حاد في تعبئة العون الخارجي الضروري لتمويل برنامج الاستثمارات العمومية.

في العام 2013، حافظ القطاع الثاني على انتعاشه النسبي، لكنه بدرجة أقل من أداء القطاعين الأول والثالث، وباستبعاد الصناعات الاستخراجية فإن نمو الناتج المحلي الحقيقي تراجع إلى 5,5% مقابل ارتفاع بنسبة 8,2% في العام 2012، وباستبعاد النفط يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل نموا بنسبة 6% كمتوسط خلال السنوات الثلاثة السابقة. وبالأسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1249,8 مليون أوقية (4,156 مليون دولار أمريكي) أي بانخفاض 6,45% مقارنة بـــ 2012.[3]

1- صندوق النقد الدولي، إدارة التواصل، بيان صحفي رقم 15/52، 12فبراير 2015.

2- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الطاولة المستديرة لموريتانيا، بروكسل 22، 23 يونيو 2010، ص.66

3- البنك المركزي الموريتاني، تقرير السنوي 2013، يونيو 2014، ص.29.

وحسب صندوق النقد الدولي، لا تزال آفاق المدى القصير مواتية رغم بطء النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار خام الحديد. ومن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 5,5% في العام 2015 بسبب انخفاض النمو في قطاع التعدين وانخفاض الاستثمارات الخاصة والاستهلاك.

وتشدد تقديرات الصندوق على قدرة وفرة الموارد الطبيعية في موريتانيا على إتاحة فرص كبيرة للتنمية. وضرورة الإصلاحات الهيكلية لتحقيق مزيد من النمو وفرص العمل ومعالجة تحديات تنويع الاقتصاد وعدم المساواة والبطالة.[1]

نظرا لأن الهدف الرئيسي للتنمية في الدول النامية ومن بينها موريتانيا في مراحل التخطيط الأولى والثانية كان معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، ولاعتباره مؤشر لتقييم ما حقق من خلال مقارنته مع معدلات نمو مرجعية مقبولة، وإتباعا لطريقة على عبد القادر(2011)، يمكن اعتماد معدل النمو اللازم لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التخطيط 20 عاما (3,5%) أو30 عاما (2,3%) كمؤشر مقبول لمقارنة معدل النمو اللازم لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمواطن (2011) Ali، A.[2]

ومقارنة بين النتائج المسجلة في المراحل الثلاثة للتخطيط للتنمية في موريتانيا، فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال المرحلة الأولي(1961-1984) كما هو مبين في الجداول (6،7،8،9) وصل إلى 1,13%، وسجل تراجع خلال المرحلة الثانية (1984-2000) وصل إلى نسبة سالبة بلغت-0,5%، ليرتفع في المرحلة الثالثة (2000-2012) ليصل إلى 1,6%، ومنه نستنتج أن المرحلتين الأولي والثالثة (مرحلتي التخطيط الشامل بنسختيه القديمة والجديدة) قد حُقق فيهما نجاحا أحسن مقارنة بالمرحلة الثانية مرحلة "برامج التصحيح الهيكلي" التي وصل فيها معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى الفرد إلى قيمة تحت الصفر. وفي كل المراحل لم يصل المعدل إلى النسب المقبولة حسب طريقة على عبد القادر(2011).

الفرع الثاني–ميزان المدفوعات والدين الخارجي

يرتبط الاقتصاد الموريتاني بالخارج بشكل كبير، وبناءا عليه فسنستعرض في هذا اللمحة تطور مؤشرين يشكلان أهم الروابط ما بين موريتانيا والعالم الخارجي.

1- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 15/52، 12 فبراير 2015، ص.2،1.

2- Ali Abdel Gadir Ali Development Planning In Africa Key Issues، Challenges and Prospects; Meeting of the Committee of the AU Conference of Ministers of Economy and Finance and ECA Conference of Africa Ministers of finance، Planning and Economic Development; Addis Ababa, 24-27 March 2011, p.6

أولا-ميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري إجمالا عجزا ناهز 52 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2009، و430 مليون دولار أمريكي خارج صادرات النفط. ويقدم تقرير رسمي تحليل هذا الرصيد من خلال تحديد ثلاثة اتجاهات:

✓ الشروع في استغلال نفط شنقيط الذي نشط الصادرات سنة 2006؛

✓ اتجاه طبعته الأزمات خلال الفترة 2007-2009 بسبب الارتفاع الملحوظ للمواد المستوردة وارتفاع أسعار المواد الأولية (اقتناء مخزون كبير من المواد الغذائية إثر تفعيل البرنامج الخاص للتدخل). إلا أن ارتفاع حجم الواردات عوضته جزئيا الصادرات الأولى من الذهب والنحاس والأسعار المشجعة في سوق الحديد سنة 2007-2008؛

✓ إعادة امتصاص قوي للعجز سنة 2009 بسبب انخفاض فاتورة الاستيراد خاصة من المواد الغذائية والنفطية وذلك رغم تراجع الصادرات.

وفيما يخص التحويلات، فقد ارتفع مستواها في المتوسط إلى 159 مليون دولار أمريكي. بيد أن التحويلات الخاصة (على وجه الخصوص تحويلات العمال المهاجرين) بقيت شبه ثابتة عند 71 مليون دولا أمريكي في السنة، في حين شهدت التحويلات الرسمية تطورا مختلفا خلال الفترة بسبب الانخفاض المنتظم للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المساعدة التي انخفضت إذ انتقلت من 14,3 مليون دولار سنة 2006 إلى 6 ملايين دولار أمريكي سنة 2009.[1]

تظهر الأرقام أن رصيد ميزان المدفوعات في العام 2012 سجل فائضا وصل إلى 145,8 مليار أوقية (494.404.883 دولار أمريكي تقريبا) هذا الفائض يخفي تباينات كبيرة حيث أن الصادرات الموريتانية حققت زيادة خفيفة وصلت إلى 0,4% في حين أن الواردات ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 36%، وانتقلت من 59% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 إلى 78% في العام 2012.

في العام 2013، تميزت المبادلات الخارجية بانخفاض أسعار الصادرات في السوق الدولي وبمواصلة تباطؤ الطلب الخارجي لشركاء موريتانيا الأوربيين والآسيويين (الصين واليابان) وفي هذا السياق عرفت الصادرات تطورا نسبيا رغم الإنتاج القياسي الذي سجله الحديد حيث بلغ 12,7 مليون طن في هذا العام.

العجز التجاري في العام 2012، وصل إلى 157,7 مليار أوقية (534.757.544 دولار أمريكي) رغم الإيرادات الهامة التي تحققت على مستوى التحويلات، إضافة إلى عائدات اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوربي، الحساب الجاري أيضا سجل عجزا كبيرا حيث انتقل من 7,3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 إلى 31% في العام 2012.

1- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الطاولة المستديرة لموريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

وقد ساهم تراجع الواردات من السلع في تخفيف عجز الميزان التجاري إلى حوالي 117,8 مليار أوقية (399.457.443 دولار أمريكي) مقابل 145,1 مليار أوقية (492.031.197 دولار أمريكي) عام 2012.

وبالمقابل تعمق عجز المعاملات الجارية قليلا ليصل إلى 379,2 مليار أوقية (1.285.859.613 دولار أمريكي) أي 30,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 363,7 مليار أوقية (1.233.299.423 دولار أمريكي) أي 29,1% من نفس الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012.

ويعزى هذا التطور إلى التراجع الكبير في التحويلات الجارية الذي لم يعوضه تحسن في صافي ميزان الخدمات والعائدات.

وبخصوص العام 2013، ففيما يتعلق برأس المال والعمليات المالية، فقد استقر فائض صافي التدفقات الإيجابية عند 472 مليار أوقية (1.569.670.768 دولار أمريكي) مقابل 539,9 مليار أوقية (1.795.477.219 دولار أمريكي) عام 2012 أي بانخفاض 12,6%. ويغطي هذا المبلغ إلى حد كبير عجز الحساب الجاري كما يسهم في توطيد احتياطي الصرف الأجنبي الذي بلغ 995,6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 33,6 مليون دولار مقارنة بعام 2012. ونسبة إلى عدد أشهر الواردات من السلع والخدمات فإن مستوى هذا الاحتياطي يغطي قرابة 8 أشهر مقابل 6,3 أشهر عام 2012.[1]

بقيت الواردات مستقرة نسبيا عند 915 مليار أوقية (3.042.899.900 مليار دولار) مقابل 928,4 مليار أوقية (3.148.185.825 مليار دولار) عام 2102، وكان اغلبها واردات التجهيزات الخاصة بالصناعات الاستخراجية (52%)، تلتها الواردات النفطية (21%). بينما مثلت الواردات الأخرى كالمواد الغذائية ومواد البناء والتجهيزات والأقمشة والملبوسات والبضائع الاستهلاكية الأخرى 27%. وتقلصت فاتورة الطاقة والتي بلغت 190,5 مليار أوقية (633.521.782 دولار أمريكي) عام 2013 بنسبة 2,5% بفعل انخفاض الكميات المستوردة بـــ 4,5% بالتزامن مع تراجع معدل السعر لدى الاستيراد بـــ3,5%.

وباستبعاد واردات الشركات المنجمية والنفطية فإن كلفة استيراد المنتجات النفطية بلغت 113,3 مليار أوقية (376.787.495 دولار أمريكي)، مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 1,9% مقارنة بالعام السابق.[2]

ثانيا–الدين الخارجي

قدر مخزون الدين العام الخارجي لموريتانيا في العام 2012 بما يقارب 3049 مليون دولار أي بزيادة 17,1% عن المسجل في العام 2011. ومقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت نسبته في العام 2012 إلى 74,9% (حسب تقرير 2012) بعد أن كانت لا تتجاوز 60,8% في العام 2011. فيما وصل مخزونه في العام 2013 إلى 3329,6 مليون دولار أمريكي، بزيادة 7,8% مقارنة مع مستواه في نهاية 2012، وظلت

1- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2013، يونيو 2014، ص.35-36.

2- نفس المرجع السابق، ص.39.

تركيبة مخزون الدين الخارجي حسب فئة الدائنين مستقرة وهيمنت عليها الهيئات التنموية متعددة الأطراف حيث كانت حصتها 64,2% من المديونية الخارجية مقابل 35,8% لدائنين ثنائيين.

ويعزى تزايد مخزون الدين الخارجي لعام 2013 أساسا إلى تطور عمليات السحب على القروض الخارجية حيث زاد صافي تدفقات التمويلات الخارجية برصيد بلغ 174,1 مليون دولار أمريكي مع نهاية العام.

وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن مخزون الدين الخارجي قد انتقل من 78,1% عام 2012 إلى 79,6% عام 2013.[1] هذه النسبة التي تقارب 100% من الناتج الداخلي الخام تعتبر مرتفعة جدا.

وتعاني موريتانيا من مجموعة من القروض لغير ميسرة من أجل تمويل النفقات الرئيسية للاستثمار، التسوية السياسية للمتأخرات الخاصة بالكويت (التي تمثل ما يقارب 20% من مجموع الدين الخارجي العمومي) مازالت مستمرة، وكان من المقرر تسويتها في العام 2014.[2]

الفرع الثالث–الأداء الاقتصادي من خلال برنامج التسهيل الائتماني الممدد **(2010-2013)**

شرعت السلطات الموريتانية بعد تصدير أول دفعة من البترول في العام 2006 في برنامج للتوسع المالي تم العدول عنه مع بدء برنامج صندوق النقد الدولي في إطار التسهيل الائتماني الممدد في مارس 2010.

البرنامج المذكور وافق عليه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بتاريخ 15 مارس 2010 ومدته ثلاث سنوات وبقيمة إجمالية قدرها 77,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (118,1 مليون دولار) لصالح الجمهورية الاسلامية الموريتانية في إطار تسهيل الائتمان الممدد (Extended Credit Facility). وتتيح هذه الموافقة الاستفادة فورا من ما يعادل 11,04 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (16,9 مليون دولار أمريكي تقريبا)، مع إتاحة الحصول على بقية المبلغ على أقساط بشرط استكمال مراجعات نصف سنوية.

يغطى الاتفاق الفترة من 2010–2013، وتبلغ قيمته ما يعادل 120% من حصة موريتانيا لدى الصندوق وقدرها 64,4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

حسب البيان الصحفي الصادر عن صندوق النقد الدولي، سيتيح هذا الاتفاق توفير الدعم لبرنامج السلطات الموريتانية الاقتصادي، الذي يأتي لمعالجة اختلالات الاقتصاد الموريتاني، الذي تضرر نموه ومركزه المالي من جراء أزمة أسعار الوقود والغذاء في 2007-2008 والأزمة المالية التالية والركود العالمي في 2008-

1– البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2013، يونيو 2014، ص.45.

2- Banque Mondiale, Evolution Economique Récente de La Mauritanie ; Publication no 1, juillet 2014 ; p.13.

2009. وتفاقمت آثار هذه الصدمات الخارجية نتيجة وقوع أزمة سياسية داخلية أدت إلى انخفاض تدفقات المعونة، والهبوط الملحوظ غير المتوقع في الإنتاج النفطي.[1]

المراجعات نصف السنوية التي أشترطها الصندوق لاستفادة موريتانيا من بقية المبلغ على شكل أقساط نستعرضها حسب التسلسل الزمني، فمناقشات المراجعة الأولى للبرنامج تناولها البيان الصحفي رقم 10/356[2] الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2010، والذي أشار إلى أن البيانات المتاحة تشير إلى "تعافي" النشاط الاقتصادي، فمعدل التضخم وصل إلى 6,7% في نهاية يونيو 2010، والاحتياطات الدولية توفر 2,1 شهرا من الواردات. كما لوحظ ارتفاع في الإيرادات نتيجة لاقتران جهود التحصيل الفعالة بصعود النشاط الاقتصادي من جديد، وتم احتواء إيرادات التشغيل، لكن معدل تنفيذ النفقات الرأسمالية ظل منخفضا. وتنبأ البيان بأن يساعد ارتفاع أسعار الصادرات الموريتانية الأساسية على العودة بعجز الحساب الجاري إلى أقل من 10% من إجمالي الناتج المحلي.

البعثة والسلطات حددتا الأهداف التي يتعين تحقيقها في العام 2011، فالنمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيصل إلى 5,5%، وسيتم احتواء التضخم عند 5%، وزيادة احتياطات النقد الأجنبي لتعادل 2,7 شهرا. كما اتفقتا على الحاجة إلى تعجيل جهود ضبط أوضاع المالية العامة وتعميق الجهود الجارية في مجالات الإدارة المالية العامة والمؤسسات الحكومية والخدمة المدنية والقطاع النقدي. كما اعتبر أن تعزيز السياسات الاجتماعية وإنشاء شبكات للأمان الاجتماعي وتحسين بيئة الأعمال هي خطوات ضرورية لتشجيع التنمية ودعم رفاهية الشعب الموريتاني.

استكمال المراجعة الأولى خصص له البيان رقم 10/447[3] الصادر بتاريخ 19 نوفمبر 2010 الذي أكد على مواصلة الاقتصاد الموريتاني لتعافيه من فترة الركود التي بدأت في عام 2009، كما أكد أن تنفيذ البرنامج سيكسب موريتانيا صلابة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية، وتحسين الفرص المتاحة لحشد الدعم الخارجي لها، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وإنشاء ما يلزم من وظائف جديدة والحد من الفقر.

وبتاريخ 2011/04/05[4]، وتقييما للموقف الاقتصادي أصدر الصندوق بيانا أشار فيه إلى رضاه إلى حد كبير عن النتائج الاقتصادية الكلية في العام 2010، فمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وصل إلى 5,2%، وتم احتواء التضخم المحسوب على أساس سنوي في حدود 6,1% (أكبر مما كان مستهدفا)، فيما بلغت الاحتياطات الدولية 287 مليون دولار أمريكي، أي ما يغطي 2,1 شهرا، فيما اعتبر معدل البطالة مرتفعا بدون ذكر رقم محدد. وحددت أهداف 2011 كالتالي:

1- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/89، 15 مارس 2010.

2- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/356، 27 سبتمبر 2010.

3- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/447، 19 نوفمبر 2010.

4- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/159، 05 إبريل 2011.

تحقيق نمو حقيقي قدره 5,3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، واحتواء التضخم عند معدل 7,5% (أعلى مما كان مستهدفا في البيان السابق) وزيادة احتياطات النقد الأجنبي إلى 2,7 شهر من الواردات، وحث الصندوق على مواصلة تنفيذ البرنامج على هذا النحو المرضي. النتائج المرضية تلك أُرجعت إلى تحسن الطلب الخارجي وانتعاش الصناعات غير الاستخراجية، بدون ذكر جهد للبرنامج في هذا التحسن حسب البيان.

المراجعة الثانية التي أعلن عن استكمالها البيان الصحفي رقم 11/248[1] بتاريخ 22 يونيو 2011، لم ترد بها أرقام عن المؤشرات الاقتصادية المسجلة والمستهدفة فقد اكتفي البيان بالثناء على السياسات والتأكيد على المستويات المرتفعة للبطالة وانتشار الفقر ومخاطر التعرض للصدمات الخارجية التي تشكل مجتمعة تحديات كبيرة يتعين علاجها بشكل حاسم. كما أرجع قوة الأداء إلى السياسات السليمة، مقترنة بارتفاع الطلب الخارجي وأسعار الصادرات.

في إطار المراجعة الثالثة صدر البيان الصحفي رقم 11/379[2] بتاريخ 24 أكتوبر 2011، ووصف النتائج الاقتصادية الكلية في النصف الأول من 2011 بالمرضية، فمعدل التضخم قد تم احتوائه في حدود اقل من 6% في نهاية يونيو 2011، فيما بلغت الاحتياطات الدولية 3,6 شهرا من الواردات، فيما توقع أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4,8% في العام 2011.

أما بخصوص أهداف العام 2012 التي تم الاتفاق بشأنها مع السلطات الموريتانية فقد استهدف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يصل إلى 5,5%، والحفاظ على معدلات التضخم عند 7%، وتحسين رصيد المالية العامة، وزيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتغطي 4 أشهر من الواردات.

وفي إطار المراجعة الرابعة أشار البيان الصحفي رقم 12/178[3] بتاريخ 14 مايو 2012 إلى أن النمو الاقتصادي لا يزال مستمرا وأشارت التقديرات إلى تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 4% في عام 2011، وهو معدل أقل مما ورد في التنبؤات الأخيرة والمستهدف، التضخم وحسب البيان لا يزال تحت السيطرة رغم أنه وصل إلى معدل 5,7%، فيما وصل الاحتياطي الدولي إلى 501,6 مليون دولار أي ما يعادل 3,5 أشهر من الواردات، هذا الأداء القوي وحسب تعبير البيان وعلى مستوى الاقتصاد الكلى ظل غير كاف لاستيعاب معدلات البطالة والفقر المرتفعة. وتوقع البيان أن يسجل النمو 5,5%، ويتم احتواء التضخم في حدود 6% تقريبا، وأن يكفي الاحتياطي من النقد الأجنبي لـــ 3,8 شهر من الواردات.

استكمال المراجعة الرابعة أقره البيان الصحفي[4] رقم 12/248 بتاريخ 2 يوليو 2012، حيث أشار المدراء التنفيذيون إلى التقدم الذي حققته السلطات، كما وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات الإعفاء

1- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/248، 22 يونيو 2011.

2- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/379، بتاريخ 24 أكتوبر 2011.

3- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/178 بتاريخ 14 مايو 2012.

4- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/248، بتاريخ 2 يوليو 2012.

من إعلان عدم الالتزام بمعايير الأداء وتعديلها. الذي دائما ما يكون نتيجة للإخلال ببعض بنود الاتفاق من أحد الطرفين.

وفي 2012/11/27 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على تمديد الاتفاق لمدة ثلاثة أشهر حتى 30 يونيو 2012.[1]

أبرز نتائج البرنامج وآثاره نستعرضها من خلال النشرية السادسة الصادرة في يوليو 2013 عن صندوق النقد الدولي وتقرير البنك المركزي للعام 2012 اللذين استعرضا الوضع الاقتصادي لموريتانيا في العام 2012، حيث تناولت النشرية في ملحقاتها البرامج المؤجلة والتي تعثرت طيلة فترة البرنامج حيث ذكرت:

✓ أنه كان من المبرمج إنشاء استراتيجية شاملة لتسيير الدين الخارجي قبل ديسمبر 2011 تم تأجيلها إلى نهاية ديسمبر 2012؛

✓ تسعيرة الكهرباء بالنسبة للمستهلكين الكبار لم تعتمد بعد؛ والحكومة تؤكد صعوبة اعتمادها مع اقتراب الانتخابات (انتخابات نوفمبر 2013)؛

✓ إنجاز دراسة عن الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبيرة، كان مبرمجا إنهائها قبل ديسمبر 2011، تعتمد الدراسة على تدقيق مالي للشركات الخمس التالية: صوملك (الشركة الوطنية للكهرباء)، سوماغاز، الشركة العامة للماء، موريبوصت (الشركة الوطنية للبريد والاتصالات)، سونمكس؛ تم تأجيلها إلى ديسمبر 2012، النشرية السادسة أظهرت انه لم تكتمل حتى تاريخ صدورها (يوليو 2013) سوى دراسة عن شركة "موريبوصت" وحدها.[2]

ورغم أن كل البيانات أكدت على أن النشاط الاقتصادي لموريتانيا ظل محتفظا بصلابته في مواجهة الجفاف والصدمات الخارجية المتعددة وأن التضخم تم احتواءه وسجلت المالية العامة والاحتياطات الخارجية مستوى غير مسبوق من الاحتياطات الوقائية (ضغط عجز الموازنة وضغط معدل التضخم ورفع معدل النمو). في حين-وحسب نفس البيانات-فإن كل ذلك لم يكن له تأثير على معدلات الفقر والبطالة التي بقيت مرتفعة، وظل الاقتصاد شديد الاعتماد على التطورات التي تشهدها بعض القطاعات الريعية كالصناعات الاستخراجية (التي أسعارها عرضة للانخفاض عالميا، فمثلا انخفض سعر طن الحديد من 168 دولار للطن في العام 2011 إلى 134 طن للعام 2012) والتحسن في أداء القطاع الزراعي الذي لا ضامن لاستمراره (الجفاف الذي دائما ما يجتاح البلاد لفترات طويلة). وصحيح أن نسبة النمو زادت لكن أيضا ديون موريتانيا زادت، فمع نهاية العام 2013، استقر مخزون الدين الخارجي عند 3329,6 مليون دولار أمريكي، بزيادة 7,8% مقارنة مع مستواه

1- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/460، بتاريخ 27 نوفمبر 2012.

2- République Islamique de Mauritanie ; Fonds Monétaire International : sixième revue de l'accord triennal au de la facilité élargie de crédit et demande de dérogation pour non-observation d'un critère de réalisation ; Rapport N° : 13/188 ; Juillet 2013.

في نهاية 2012 وظلت تركيبة مخزون الدين الخارجي حسب فئة الدائنين مستقرة وهيمنت عليها الهيئات التنموية متعددة الأطراف حيث كانت حصتها 64,2% من المديونية الخارجيين مقابل 35,8% لدائنين ثنائيين.

وقياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن مخزون الدين الخارجي قد انتقل من 78,1% عام 2012 إلى 79,6% عام 2013.[1] مما يجعل المعالجات السريعة للوضعيات المالية الصعبة مثل الاقتراض الخارجي يعتبر هامشه ضيق. كما أن وضع الميزان الخارجي صعب في ظل الزيادة الكبيرة في الواردات في الأمد القصير.

متضمنات البرنامج بعضها فاقم من أوضاع الفقراء وأصبح عددهم مؤهلا للتزايد فمثلا ونتيجة لعدم اتخاذ تدابير ضامنة لحماية المواطن من الآثار المترتبة عن رفع الدعم عن منتجات الطاقة، التي من أبرزها زيادة أسعار المحروقات التي اعتبرت الوثائق الرسمية سعرها في موريتانيا أعلى من الأسعار العالمية. وعدت ذلك ميزة تحسب لموريتانيا ستمكنها من استرجاع بعض الدعم السابق...!

حزمة الإجراءات الاقتصادية التي تبناها البرنامج أثبتت عدم واقعيتها وعجزها عن الحد من البطالة والفقر، فقد كانت ضعيفة مع آثار تضخمية واضحة استدعت التغيير في المعدلات المستهدفة تقريبا في كل مراجعة. وفيما يبدو أنها تحاول اختزال المجتمع في سوق تتحكم فيه عدد من السلع في صور غير تنافسية (احتكار القلة)، إذ أن المنافع أصبحت من حق الأغنياء وليس الفقراء.

وكمحصلة، فإن الزيادة الحاصلة في معدل النمو تم توزيعها على الفئات المرتفعة الدخل باعتبار أن أيديولوجية السوق لا تهتم سوى بالقوة الشرائية الفاعلة التي هي بالتأكيد لدى الأغنياء دون غيرهم.

ورغم أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وصل إلى 6,7% بارتفاع قدره نصف نقطة مئوية بالنسبة لنهاية مدة اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد"، إلا أن النمو المسجل في الاقتصاد الموريتاني –وحسب تعبير بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 سبتمبر 2013– لم يصل بعد إلى مستوى شامل أو قابل للاستمرار بالقدر الكافي لتحقيق إنجاز كبير في مجال الحد من الفقر، فرغم تزايد الهوامش الوقائية في السنوات الأخيرة، يبقى تهديد الصدمات الخارجية قائما في حالة موريتانيا.[2]

ومن الواضح أن البيئة الاقتصادية تعاني من قصور هيكلي غير مساعد على تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة وقد يكون عائقا لها في بعض الأحيان.

1- البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 13/375، بتاريخ 30 سبتمبر 2013.

المطلب الثاني: أبرز المؤشرات المحددة للوضع المعيشي في موريتانيا

في هذا المطلب سنتناول أهم التطورات الحاصلة على مستوى أبرز المؤشرات المساعدة في تكوين صورة عن المستوى المعيشي في موريتانيا من خلال أبرز الفترات التي مرت بها الدولة الموريتانية منذ استقلالها، وخصوصا في الفترة ما بين 1985-2015، وهي وضعية قد تمكننا من تحديد الأولويات التي يجب أن تركز عليها الآليات التضامنية بمختلف أنواعها.

وقد قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، سنتناول في الأول مؤشر التنمية البشرية، وفي الثاني وضعية الفقر، أما الثالث فسنخصصه لوضعية الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا.

الفرع الأول-مؤشر التنمية البشرية

كان المستهدف من خطط التنمية الشاملة وبرامج التصحيح الهيكلي هو معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وبدءا من العام 1980 ظهر مؤشر التنمية البشرية كمقياس للتنمية لتقييم أداء التخطيط، وهو أيضا يعتبر مؤشرا اجتماعيا، لذلك من الممكن اعتباره مقياسا للأداء التنموي للفترة فقط ما بعد 1980، أي مرحلتي التصحيح الهيكلي 1985-2000 ومرحلة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015.

احتلت موريتانيا المرتبة 161 حسب مقياس دليل التنمية البشرية 2014 من بين 187 بلدا وهي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة التي تضم 46 بلدا.

وتحليل قيمة المؤشر خلال الفترات المذكورة يظهر بالنسبة لموريتانيا أن قيمته لم تتجاوز في العام 2012 0,485، وقد تطورت قيمته من 0,347 (1980)، لتصل إلى 0,367 (1990) ثم 0,433 (2000)، أي أنه وخلال العشرين سنة ما بين 1980-2000 ارتفعت قيمته ب 0,086، في حين أن قيمته وصلت في العام 2005 إلى 0,455، ثم 0,466 (2008) فـ 0,475 (2010) و(2011)، لترتفع قيمة المؤشر في العام 2013 لتصل إلى 0,487.

تطور الترتيب حسب دليل التنمية البشرية يظهر أن موريتانيا تراجعت درجتين ما بين 2008 و2013، وهو نفس التراجع الذي شهده الترتيب فيما بين العام 2012 و2013 من الترتيب 159 إلى الترتيب 161.

المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية كنسبة مئوية ما بين 1980 و1990 لم يتجاوز 0,55%، بينما وصلت نسبة نموه ما بين 1990 و2000 إلى 1,67 %، وما بين 2000 و2013 وصلت نسبة النمو إلى 0,91%.[1]

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره.

ويتضح أنه خلال العشرية الأولى من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر كان متوسط النمو السنوي لقيمة دليل التنمية البشرية أعلى من العشرية الأولى لبرامج التصحيح الهيكلي.

أما مؤشرات الدليل الأربعة بالنسبة لموريتانيا فقد أظهر تقرير التنمية البشرية 2014 أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة 2013 لا يتجاوز 61,6 سنة، بينما متوسط سنوات الدراسة 2012 فلم يتجاوز 3,7، في حين أن متوسط سنوات الدراسة المتوقع أستقر في 2012 عند 8,2 سنوات، في حين أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 2013 (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011) لم يتجاوز 2.988 دولار أمريكي.

بينما وصلت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في العام 2013 إلى 0,315، بنسبة تراجع وصلت إلى 35,3% مقارنة بالعام الماضي، فيما تأخر ترتيب موريتانيا حسب هذا الدليل برتبتين عن ترتيبها حسب دليل التنمية البشرية، مما يؤكد على تفاقم حدة اللامساواة.

وفي حين أن قيمة معامل عدم المساواة بين البشر في موريتانيا لم تتجاوز 34,6 في العام 2013، وصلت عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 36,6%، ووصلت قيمة دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة معدلا بعامل عدم المساواة إلى 0,405، بينما وصلت النسبة المئوية لعدم المساواة في التعليم إلى 45,9%، ووصل قيمة دليل التعليم معدلا بعامل المساواة في العام 2013 إلى 0,191، في حين لم تتجاوز قيمة دليل الدخل معدلا بعامل عدم المساواة 0,404، في حين أن عدم المساواة في الدخل بالنسبة للشريحة الخمسية (نسبة متوسط دخل 20% من الشريحة الأغنى من السكان إلى متوسط دخل 20% من الشريحة الأفقر من السكان) خلال الفترة 2003-2012 وصلت إلى 7,8، بينما وصلت نسبة بالما (حصة أغنى 10% من السكان من الدخل القومي الإجمالي مقسومة على حصة 40% الأفقر منهم) خلال نفس الفترة إلى 1,9، بينما معامل جيني خلال نفس الفترة أيضا وصلت قيمته إلى 40,5.

في حين وصل المتوسط في الدول العربية لقيمة مؤشر دليل التنمية البشرية 2013 إلى 0,682، وصل العمر المتوقع عند الولادة إلى 70,2 سنة ومتوسط سنوات الدراسة 6,3، وسنوات الدراسة المتوقع إلى 11,8، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى 15.817 دولار أمريكي.

بينما متوسط قيمة دليل التنمية البشرية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى لم يتجاوز 0,502، وصل العمر المتوقع عند الولادة إلى 56,8 سنة، ووصل متوسط سنوات الدراسة إلى 4,8، ووصلت سنوات الدراسة المتوقعة إلى 9,7، ونصيب الفرد من الدخل القومي وصل إلى 2.126 دولار أمريكي.

دليل التنمية البشرية المرتفع جدا وصلت قيمته إلى 0,890، العمر المتوقع وصل إلى 80,2، ووصل متوسط سنوات الدراسة إلى 11,7، في حين وصلت سنوات الدراسة المتوقعة إلى 16,3، وكذا نصيب الفرد من الدخل القومي وصل إلى 40.046 دولار أمريكي.

دليل التنمية البشرية المنخفض قيمته وصلت إلى 0,493، العمر المتوقع لم يتجاوز 59,4، متوسط سنوات الدراسة لم تتجاوز 4,2، في حين وصلت سنوات الدراسة المتوقعة إلى 9، لم يتجاوز نصيب الفرد السنوي من الدخل القومي 2.904 دولار أمريكي.[1]

ومن الواضح تأخر موريتانيا حسب هذا الدليل.

الفرع الثاني–وضعية الفقر[2]

تضمنت أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بحلول 2010 إلى 27% و17% في أفق 2015. ومن الواضح فشل موريتانيا في تحقيق هذه الأهداف.

فقد أظهرت تقارير المسح الدائم لظروف المعيشية للسكان (1990-2008) (EPCV) أن الفقر يسجل تراجعا مستمرا منذ 1990 لكن بوتيرة بطيئة، فقد كانت نسبته تصل إلى 56,6% ليتراجع إلى 54,3% في العام 1996، ثم 51% 2000 فـــ 46,7% في العام 2004، ثم 42% في العام 2008، أي بنسبة تراجع لا تتجاوز 14,6% خلال 18 سنة، بمعدل تراجع سنوي ضعيف لا يتجاوز 0,8%.

وبالرغم من التراجع في المعدل إلا أن عدد الفقراء في تزايد مستمر (وصل عددهم في العام 2008 1.382.200 بينما لم يكن يتجاوز 1.146.000 شخص في العام 2004)، تحت ضغط معدل الزيادة السكانية (2,4%)، والنمو الاقتصادي الحاصل في الفترة كان ضعيفا عن تحقيق الأهداف و لم يترسخ في محيط الفقراء (الريف خاصة)، الذي تغيب فيه الآليات التضامنية.

عمق الفقر تراجع من 28,2% (1990) إلى 17% (2000)، إلى14,5% (2008). الفقر المدقع انخفض من 36,1% (1996) إلى 25,9%(2008)، بتباطؤ شديد ما بين 2004 و2008 (27,9% إلى 25,9%).

ويعتبر الفقر في موريتانيا ظاهرة ريفية، إذ أن ما يقارب 60% (حسب معطيات 2008) يعيشون تحت خط الفقر في الريف، وفقراء الريف يمثلون 77% من فقراء موريتانيا.

أولا–الفقر النقدي ومؤشرات أبعاد الفقر

حسب التحقيق الدوري حول ظروف المعيشة في موريتانيا، فإن الفقر النقدي يسجل تراجعا منذ العام 1990، فمعدل الفقر كان يصل إلى 56,6% في العام 1990، فـــ 54,3% في العام 1996، فـــ 51% في العام 2000، فـــ 46,7% في العام 2004، فـــ 42%. بمعدل تراجع خلال 18 سنة يصل 14,6%، ومعدل

[1]– برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره.

2- République Islamique Mauritanie, Ministère des Affaires Economiques et du Développement ; Office National de la Statistique ; Profil de la Pauvreté en Mauritanie 2008.

سنوي لا يتجاوز 0,8%، وكان تراجعه خلال الفترة (1990-1996) هو الأبطأ، بينما شهد التراجع تسارعا منذ العام 2000، ويستمر عدد الفقراء في التزايد إذ وصل عددهم إلى 1.382.200 في العام 2008.

تراجع الفقر من 46,7% في العام 2004، إلى 42% في العام 2008، هذا التراجع ليس ذو دلالة إيجابية بخصوص المرسوم بأفق 2015، وقد عزت وثيقة رسمية ضعف مستوى تراجع الفقر خلال المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إلى:

- ✓ ضعف التحكم في النمو الديمغرافي، علما أن عدد سكان موريتانيا في العام 2013 لا يتجاوز 3.537.368 نسمة، بمعدل نمو لم يتجاوز 2,77% بين تعدادي 2000 و2013؛
- ✓ التوزيع لغير متكافئ لثمار النمو. الذي يعتبر منذ أمد اختلال هيكلي لم تنجح الحكومات المتعاقبة في معالجته؛

ويمكننا إضافة غياب آليات تضامن حقيقية وفعالة وذات جداوئية وتركز على الأنشطة الإنتاجية لا الاستهلاكية والموسمية فقط.

خط الفقر النسبي للعام 2008 وصل إلى 148.100 أوقية (613 دولار أمريكي تقريبا)، وبالاعتماد على هذا الخط تصل نسبة الفقر في موريتانيا إلى 48,8%. وتصل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي في الوسط الريفي إلى 68,2%، بينما لا تتجاوز النسبة 25,1% في الوسط الحضري.

مؤشرات أبعاد الفقر التي تظهر تطور اللامساواة بين الفقراء، تظهر أن مؤشر عمق الفقر شهد تراجعا من 28,2% في العام 1990 إلى 17% في العام 2000 إلى 14,5% في العام 2008، بينما شهد مؤشر شدة الفقر تراجعا من 18,1% إلى 6,9% في العام 2004، وبقي على نفس الحاجز في العام 2008.

وشهد مؤشر حدة الفقر أيضا تراجعا، فمن 36,15% في العام 1996، إلى 27,9% في العام 2004، إلى 25,95% في العام 2008. بمعدل تراجع لا يتجاوز 10,2% خلال 12 سنة.

بينما يظهر عمق الفقر تباينا معتبرا حسب الوسط، إذ وصل إلى 22,3% في الوسط الريفي، بينما لا يتجاوز 4,9% في الوسط الحضري، مما يظهر عدم ثبات للمستوى المعيشي في الوسط الريف مقارنة بالوسط الحضري، حيث أن متوسط مجموع إنفاق الفقراء يقترب من خط الفقر، مؤشر شدة الفقر حسب تقديرات 2008، يظهر أن الفقر أكثر شدة في الوسط الريفي (11,1%) منه في الوسط الحضري (1,7%). يساهم الوسط الريفي، بـــ 84% في مؤشر عمق الفقر، وبـــ 88,7% في شدته.

ثانيا-اتجاه الفقر، والفقر حسب وسط الإقامة

حدد خط الفقر في العام 2008 بـــ 129.600 أوقية (537 دولار أمريكي)، نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر(P_0) في العام 2008 وصلت إلى 42% في المستوى الوطني.

نسبة معيلي الأسر الفقراء على المستوى الوطني تصل إلى 35%، بدون فوارق تذكر على المستوى الوطني، 35,2% من الرجال الفقراء معيلي أسر (أي ما يمثل 68,7% من الفقراء معيلي الأسر)، و35,1% من نساء الفقيرات معيلات أسر (31,1% من الفقراء معيلي الأسر).

تخفى نسبة الفقر على المستوى الوطني فوارق حسب جنس المعيل، 42,6% من الأشخاص الذين يعيلهم رجل يعيشون تحت خط الفقر (أي ما يمثل 74,4% من الفقراء)، مقابل 40,3% من الأفراد الذين تعيلهم امرأة (أي ما يمثل 25,6%).

توجد تباينات معتبرة حسب تصنيفات الأسر، إذ أن أكثر من 45% من الأسر الفقيرة لديها أطفال، بينما 18% هي من الأسر ذات القرابة النووية.

نسبة الفقر أكثر ارتفاعا في الأسر ذات الحجم الكبير، خصوصا المتزوجين الذين لديهم أطفال (44,2%)، الأسر المتسعة (42,2%)، الأسر المتصلة بقرابة متسعة (40,4%) والأسر المتصلة بقرابة نووية (40,1%)، معدل الأعلى 6 أشخاص (باستثناء الأسر ذات القرابة النووية).

وتمثل الأسر ذات زوجين بأطفال والأسر ذات السعة 75% من مجموع الفقراء الكلي، هذه الأسر الأكثر فقرا معالة من طرف رجال بينما النسوة تعيل الأسر ذات القرابة.

يعيش 59,4% من سكان الريف تحت خط الفقر، بينما لا تتجاوز النسبة 20,8% في الحضر، تضرر الرجال من الفقر أكثر من تضرر النساء المعيلات مهما كان الوسط.

حسب الولايات، تنقسم الولايات إلى أربعة مجموعات رئيسية:

- ✓ المجموعة الأولى: الولايات الأكثر فقراء بمؤشر فقر يتجاوز 60% (تكانت، غورغل، لبراكنة)
- ✓ المجموعة الثانية: الولايات الأقل فقرا من الأولى بمؤشر فقر ينحصر بين 55% و60% (الحوض الشرقي، آدرار، كيدي ماغه، لعصابه)؛
- ✓ المجموعة الثالثة: الولايات التي ينحصر فيها مؤشر الفقر بين 30% و50% (الحوض الغربي، اترارزة، إينشيري)؛
- ✓ المجموعة الرابعة: الولايات التي مؤشر الفقر فيها أقل من 20%: أنواذيب، تيرس الزمور، أنواكشوط.

أعلى نسبة لمؤشر الفقر (67,8%) سجلت على مستوى ولاية تكانت، تليها كوركل (66,5%)، فلبراكنة (63,9%).

يوجد في المجموعة الأولى 33,5% من مجموع فقراء البلد، المجموعة الثانية (36,8%)، المجموعة الثالثة (16,8%)، والرابعة (12,9%).

تتقارب الدلالات التحليلية بالنسبة لمؤشري عمق وشدة الفقر، فيظهر التحليل حسب عمق الفقر أن المجموعة الأولى التي هي الأفقر، يصل المؤشر فيها إلى 24,4%، مقابل 21,4% بالنسبة للمجموعة الثانية، 13,2% في المجموعة الثالثة، بينما لا يتجاوز المؤشر 3,4% في المجموعة الرابعة.

بخصوص متوسط إنفاق الفرد في المجموعات الأربع، فإن متوسط إنفاق الفرد في المجموعة الأولى هو ما بين ثلث أو نصف متوسط إنفاق الفرد في المجموعة الرابعة الذي يعادل أيضا الضعف في المجموعة الثانية، بينما هو في المجموعة الرابعة لا يتجاوز 1,7 مرة بالنسبة للمجموعة الثالثة.

ويعيش 25,6% من سكان موريتانيا تحت خط الفقر الشديد المحدد في العام 2008 بـــ 96.400 أوقية (399 دولار أمريكي). لا تتجاوز النسبة في الوسط الحضري 7,7%، فيما تصل إلى 40,8% في الوسط الريفي.

تصل النسبة حسب المعيل إلى 32,6% في الوسط الريفي بينما لا تتجاوز 5,6% في الوسط الحضري.

حسب وسط الإقامة، ارتفعت نسبة الفقراء في الريف من مجموع الفقراء في البلد من 74,8% في العام 2004 إلى 77,7% في العام 2008، 59,4% من سكان الريف فقراء في العام 2008، في حين أن هذه النسبة لم تكن تتجاوز 59% في العام 2004، بينما كانت تصل إلى 70,4% في العام 1990، و72% في العام 1996، و66,2% في العام 2000، في حين أن نسبة الفقر في الوسط الحضري كانت في العام 1990 تصل إلى 39,6% لتتراجع النسبة إلى 31,5% في العام 1996، فـــ28,5% في العام 2000، فـــ 28,9% في العام 2004، لتستقر عند 20,8% في آخر تقرير (تقرير 2008).

في حين سجلت نسبة حدة الفقر الأضعف في كل من داخلت نواذيبو، تيرس الزمور، نواكشوط، إذ تقع ما بين 3 و11%.

ثالثا-مستوى وهيكلة إنفاق الأسر والأفراد والفقر حسب المجموعات الاقتصادية-الاجتماعية لمعيلي الأسر

على المستوى الوطني، يمثل المتوسط السنوي لإنفاق الفقير 34,5% من خط الفقر، ويمثل هذا المتوسط على مستوى ولاية تكانت (40,9%)، الحوض الشرقي (40,2%)، لبراكنة (38,3%)، لعصابه (36,4%)، غورغل وكيدى ماغه (35,3%) وهي تمثل الأبعاد الأكثر أهمية.

يمثل معدل الإنفاق السنوي للفقير في كل من داخلت نواذيبو، تيرس زمور، إينشيري، 70% من خط الفقر على مستوى هذه الولايات. وهو الأضعف مقارنة ببقية ولايات البلد.

سجل المتوسط الكلي لإنفاق الفرد الموريتاني في العام 2008 ارتفاعا، إذ وصل إلى 1.079.982 أوقية (4.471 دولار أمريكي)، بمعدل زيادة وصلت إلى 42,6% مقارنة بالعام 2004.

حسب وسط الإقامة، يصل المتوسط في الوسط الحضري إلى 1.560.305 أوقية (6.460 دولار أمريكي) بينما لم يتجاوز 1.003.639 أوقية (4.155 دولار أمريكي) في العام 2004، ولا يتجاوز

723.266 أوقية (2.995 دولار أمريكي) في الوسط الريفي في العام 2008، في حين في العام 2004 وصل إلى 590.229 أوقية (2.444 دولار أمريكي).

يصل متوسط الإنفاق السنوي للفرد في ولاية داخلت نواذيبو إلى 1.857.000 أوقية (7.689 دولار أمريكي)، بينما لا يتجاوز المتوسط 663.314 أوقية (2.746 دولار أمريكي) في ولاية تكانت.

تزايد نصيب الإنفاق على الغذاء (بما فيه الاستهلاك الذاتي) من 51,9% في العام 2004 إلى 57,8% في العام 2008، بينما شهد المخصص للتعليم والصحة تراجعا ما بين 2004-2008، رغم الارتفاع المسجل ما بين 2000-2004، بنسب على التوالي 1% و3,8% في العام 2008 مقابل 1,5% و6,1% في العام 2004.

متوسط إنفاق سكان الريف على الغذاء أعلى منه بالنسبة لسكان الحضر إذ تصل النسبتين على التوالي إلى 66,5% و52,3%. في حين أن المخصص للسكن والنقل هو أعلى في الحضر منه في الريف بنسب على التوالي تصل إلى 8,9% و1,3%.

الإنفاق على الغذاء في داخلت نواذيبو لا يتجاوز 50%، بينما يتجاوز 60% في ولاية لبراكنة.

يتفاوت مخصص الإنفاق على التعليم بشكل محدود ما بين الولايات إذ لا يتجاوز 0,5% في الحوض الشرقي وتيرس الزمور، بينما يصل في أنواكشوط إلى 1,4%.

وسجل على مستوى ولاية داخلت نواذيبو وإنشيري ونواكشوط وتيرس الزمور مخصص للسكن مرتفع يتراوح ما بين 16% و20% من مجموع الإنفاق الكلي.

متوسط الإنفاق المخصص للنقل الأضعف (أقل من 1%) على مستوى ولايات: كيدي ماغه، إينشيري، لبراكنه، بينما يتجاوز 3% في نواكشوط، تكانت، داخلت نواذيبو، في حين أن المخصص للاتصالات لا يظهر فوارق مهمة فيما بين الولايات، فيرتفع من 2,8% في غورغل إلى 6,6% في داخلت نواذيبو.

يسجل متوسط الإنفاق السنوي ارتفاعا مرتفعا من الفقير (574.000 أوقية (2.376 دولار أمريكي))، إلى 1.355.100 أوقية (5.611 دولار أمريكي) لغير الفقير، بخصوص الأخماس، لا يتجاوز المتوسط في الخمس الأول 426.400 أوقية (1.765 دولار أمريكي)، بينما يصل إلى 1.738.900 أوقية (7.200 دولار أمريكي) لدى الخمس الخامس.

مخصص إنفاق الفقير على الغذاء وصل إلى 67,7%، بينما لم يتجاوز نفس المخصص 55,5% لدى لغير فقير. من جهة أخرى، وصل نفس المخصص إلى 69,8% لدى الأفقر (الخمس الأول)، بينما لم يتجاوز 49,7% عند الأغنى (الخمس الخامس).

ومن أجل تقوية دخول الفقراء والحد من آثار الفقر في موريتانيا، يجب زيادة متوسط الإنفاق السنوي للفقير بـــ 44.700 أوقية (تقريبا 185 دولار أمريكي). في تكانت يجب أن يصل متوسط التحويل السنوي للفرد إلى 52.900 أوقية (219 دولار أمريكي)، بينما يجب أن يصل في ولاية داخلت نواذيبو إلى 24.800 أوقية (102 دولار أمريكي).

قسم التحقيق المستمر لظروف المعيشة الخاص بالعام 2008 المجموعات الاقتصادية الاجتماعية إلى 8 مجموعات حسب التالي:

- أجراء القطاع العام؛ -أجراء القطاع الخاص؛ -مستقلي القطاع الزراعي؛ - مستقلين غير زراعيين؛ - المتدربون/ الأعوان الأسريين؛ - العاطلون عن العمل؛ - لغير نشطين؛ -العمال الآخرون.

تظهر المعطيات حسب المجموعة الاجتماعية الاقتصادية للمعيل أن المستقلين الزراعيين الأكثر فقراء، إذ أن 69,7% من أفراد هذه المجموعة يعيشون تحت خط الفقر، في المرتبة الثانية "لغير نشطين" بنسبة وصلت إلى 47,3%، ثم تأتي مجموعات: العاطلون، المتدربون/ المساعدون الأسريون، العمال الآخرون، بنسبة تصل إلى 44,4% لكل واحدة منهم.

أجراء القطاع العام الأقل فقراء بنسبة لا تتجاوز 21,8%.

يظهر التحليل حسب مساهمة المجموعات في الفقر أن ثلث الفقراء ينحدر من الأسر التي يعيلها فرد غير نشط بنسبة تصل إلى 32,2%، وبينما لا تتجاوز مساهمة المستقلين الزراعيين 11,1% تصل مساهمة المستقلين غير الزراعيين إلى 21,2%.

وتظهر هذه الأرقام ضعف أداء موريتانيا، مما يحد من إمكانية تحقيقها لأهداف الألفية الإنمائية لأفق 2015،

وهو مما يعطى أهمية لاستغلال أشكال التضامن وخصوصا الإسلامية منها ومأسستها من أجل إنشاء صندوق وطني يوفر هذه التحويلات النقدية الضرورية-والتي هي تجربة رائدة في عالم اليوم-لمستحقيها.

فمن الواضح أن ما يقارب نصف الموريتانيين مازال يعاني من وطأة الفقر وخصوصا في المناطق الريفية، كما أن مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة في الإنفاق الأسري ضعيفة جدا، نتيجة لارتفاع أسعار بعض ضروريات الحياة الأخرى، مما يظهر أهمية تركيز أنشطة التضامن – سواء تلك الرسمية أو الأهلية-على هذه القطاعين.

الفرع الثالث–الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا

سنتناول وضعية الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا من خلال آخر التقارير الدورية المتوفرة التي تصدر عن برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع مفوضية الأمن الغذائي بموريتانيا[1]. وسنركز على الأربع سنوات الأخيرة.

فقد عانت موريتانيا من شح في الأمطار 2012/2011 مما أدى إلى انخفاض المحصول الزراعي، ونفوق المواشي. موجة الجفاف تلك انعكست على الوضع الإنساني في البلاد، ففي حين أن نسبة انعدام الغذائي في ديسمبر 2011 لم تكن تتجاوز نسبتها 18% من الموريتانيين. وصلت إلى 32% خلال شهر يوليو 2012 وهي النسبة الأعلى منذ اعتماد نظام متابعة الأمن الغذائي في موريتانيا 2006. بينما شهدت تراجعا في يناير 2013، إلى 16%، لترتفع إلى 23,7% في يونيو 2013، فيما كانت توقعات يناير 2013 تظهر أن النسبة من الممكن أن لا تتجاوز 22%، تفاقمت الوضعية في يونيو 2014 ووصلت إلى أن 26,2% من الموريتانيين يأنون تحت تهديد انعدام الأمن الغذائي.

في يناير 2013، سُجل انخفاضا خفيفا، كان ملاحظا أكثر في الوسط الريفي بينما هناك ارتفاع مسجلا في الوسط الحضري. 5,2% من الأفراد يعانون من انعداما للأمن الغذائي حادا و11,3% من انعداما للأمن الغذائي معتدلا.

على مستوى الريف، الانخفاض المسجل لنسبة انعدام الأمن الغذائي كان نتيجة للحصاد الجيد، بينما الارتفاع في الحضر ناتج عن صعوبة التمكن من الحصول على المنتجات الغذائية في الحضر.

شهد انعدام الأمن الغذائي في الوسط الحضري ارتفاعا ما بين يوليو 2012 و2013، بينما أنخفض في الوسط الريف، ففي الوسط الحضري ارتفعت نسبة من 11,2% (2012) إلى 17,4% (2013)، بينما في نفس الشهر من العام 2011 لم تكن تتجاوز 3,8%.

في بداية يناير 2013، كان هناك 564.000 شخص يعانون من انعدام للأمن الغذائي، 339.000 شخص في الوسط الريفي و225.000 في الوسط الحضري، على المستوى الوطني 117.000 مواطن يعانون من انعدام للأمن الغذائي حادا مقابل 387.000 شخص يعانون من نوع معتدل.

في يوليو 2013، كان هناك 800.000 موريتاني عرضة لانعدام الأمن الغذائي، أكثر من 190.000 الأشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي حاد، و610.000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي متوسط.

المستوى المرتفع لانعدام الأمن الغذائي في فترة ما بعد الحصاد في العام 2013 نتج بشكل أساسي عن أزمة 2012 التي كانت لها آثار سلبية على وسائل أهل الريف المعيشية، وأيضا بسبب الأسعار المرتفعة للمنتجات

1 - Mauritanie : Enquête de suivi de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des ménages ; CSA et PAM

الغذائية المستوردة التي أعاقت كل الأفراد الضعفاء في الحضر عن الحصول على الغذاء أكثر من الريف. كما سُجل تراجعا في الاستهلاك الذاتي للألبان الناتج عن انخفاض إنتاج اللبن، مشكلة إمكانية الوصول تعززت من خلال صعوبة الحصول على الغذاء الناتجة عن العوامل الثلاثة التالية:

❖ انخفاض الدخول الناتج عن نفوق المواشي، فبيع المواشي للحصول على نفقات الغذاء عادة تقليدية منتشرة.

❖ المستوى المرتفع لمديونية الأفراد خلال 2012 لمواجهة الأزمة وإنقاذ الماشية ودفع الإنتاج الزراعي مما خفض من إمكانية الأكثر فقرا من الحصول على غذاء غني ومتعدد رغم المستوى الجيد للمحصول الزراعي.

❖ ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما كان له أثر سلبي على القوة الشرائية للفقراء في الحضر أكثر من الريف.

وفي يونيو 2014، وصل عدد الذين يأنون تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا إلى 863.000 فرد، مقابل 800.000 شخص في نفس الفترة من العام السابق.

هذا الارتفاع نتيجة لتفاقم الظاهرة في الحوض الشرقي الذي شهد عجزا في الوضع الرعوي الزراعي، كما أن هناك تفاقم للحالة في العاصمة نواكشوط نتيجة للنزوح من الأرياف.

618.000 من المجموع يعانون من انعدام أمن غذائي متوسط، بينما يفترس انعدام الأمن الغذائي الحاد 245.000 شخص موريتاني، نصفهم يعيشون في مناطق الزراعة المطرية في جنوب الولايات التالية: الحوض الشرقي (50,7%)، الحوض الغربي (23%)، لعصابه (34,6%)، كيدي ماغه (32,1%)، كوركل (36,5%).

بالمقارنة بيوليو 2013، نلاحظ أن انعدام الأمن الغذائي تراجع في الشمال الذي عانى أزمات متتالية منذ 2010، والتي تعتبر أقل خطورة.

تضاعفت الظاهرة خلال الستة أشهر (الممتدة من يناير 2014 إلى يونيو 2014) في كل من الحوض الشرقي من 29,2% إلى 50,7%، الحوض الغربي (من 9,3% إلى 23%)، اترارزة (من 5,3% إلى 12%)، بينما كان الارتفاع في أربع ولايات (لعصابه، كيدي ماغه، لبراكنه، تكانت) خلال ستة أشهر ما بين 50 و60%.

إنتاج الحبوب الخام في حملة 2014/2013 انخفض إلى ما يقارب 300.000 طن، حسب أرقام وزارة التنمية الريفية. بانخفاض 12% مقارنة بالحملة السابقة، لكن بارتفاع 25% مقارنة بالمتوسط خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وصل نسبة الذين يعانون من انعدام أمن غذائي حاد في موريتانيا في يونيو 2014 إلى 7,5%، في حين أنها لم تكن تتجاوز 5,6% في نفس الفترة من العام السابق، بينما بقيت نسبة الذين يعانون من النوع المعتدل ثابتة في حدود 18%.

بقيت الظاهرة مستقرة نسبيا في المناطق الحضرية في فترة ما بين الحصادين 2014/2013 في حدود 17%، باستثناء نواكشوط الذين انتقلت فيه النسبة من 10,3% في يوليو 2013 إلى 17,5% في يونيو 2014(أي بارتفاع 60% خلال سنة)، بينما كانت تصل في يناير 2014 إلى 15,5% فقط.

في يونيو 2013، مقارنة المناطق ذات الكثافة السكانية و بقية المناطق تظهر أن سكان المناطق "الرعوية الزراعية" التي تؤوي المجموع الأكثر من الأشخاص الذين يتضررون من انعدام الأمن الغذائي يتواجد فيها 200.000 يعانون، في مناطق "مزارعي أراضي الزراعة المطرية" لوحظ أن هناك انخفاضا وصل إلى 40% ما بين ديسمبر 2011 و2012 فيما يخص نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، في المحصلة هاتين المنطقتين يتركز فيهما انعدام الأمن الغذائي حيث أن أكثر من 62% من الأفراد في هذه المنطقة عانوا خلال شهري ديسمبر 2012 ويناير 2013 (مقابل 75% في ديسمبر 2011)، منطقة "الرعاة و ساكني الواحات" ورغم إن نسبة مستوى الأمن الغذائي قاربت 33% بمجموع وصل إلى 44.000 شخص يعانون إلا أنها تمثل أقل من 8% من المجموع الكلي. في نواكشوط كان هناك 75000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في تلك الفترة.

المعدل الأهم ظهر في مناطق الزراعة المطرية، التي عانى 35,6% من أفرادها، والمناطق الزراعية الرعوية (29,6%). بالإضافة إلى ملاحظة أن أكثر من 60% من الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقتين.

الحصاد المتوسط (إلى سيئ) في مناطق الشريط الحدودي الجنوب-الشرق، ونفوق المواشي في المناطق الزراعية الرعوية أسباب تفسر تفاقم الظاهرة.

بشكل عام الجنوب، الوسط، وجزء من شرق البلاد هي المناطق الأكثر تضررا، انعدام الأمن الغذائي في الشمال عمليا مستقر نتيجة للتدخلات الحكومية في تلك الفترة.

في يونيو 2014، كان الأشخاص الذين يعيشون في مناطق الزراعة المطرية الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي بنسبة تصل إلى 53,4%، مما يشكل تراجعا مقارنة بفترة ما بين الحصادين من السنة السابقة إذ لم تكن تتجاوز 35,6%، أي ما يمثل ارتفاعا يصل إلى 50%.

كما أن الظاهرة أيضا ارتفعت في المناطق الرعوية الزراعية لتصل إلى 29,6%، وأيضا في المنطقة المعدنية الرعوية (22%). بينما بقيت متوسطة في بقية المناطق.

بخصوص الأسعار، ماعدا الأرز، أسعار كل المواد الغذائية الأخرى المستوردة واصلت ارتفاعها منذ زيادة يوليو 2010. سعر الأرز المستورد في نواكشوط سجل ارتفاعا وصل إلى 28% ما بين فبراير 2013 و2012 (+50% ما بين فبراير 2013 و2011) متجاوزا بذلك المستوى الأكثر ارتفاع خلال أزمة 2008. أسعار "القمح" من جانبها كانت نسبيا مستقرة مع انزلاق سنوي (-3% ما بين فبراير 2013 و2012) لكنه الأكثر ارتفاعا قبل يوليو 2010، رغم اعتماد برنامج أمل 2012.

أسعار المواد الغذائية المستوردة أكثر ارتفاعا في الولايات الداخلية بسبب المسافات الكبيرة ومصاريف النقل والزيادة في أسعار المحروقات (إلغاء دعم المحروقات)، في حين أن أكثر المواد الغذائية المستهلكة في الداخل مستوردة، ارتفاع الأسعار يعرقل الأفراد الأكثر فقرا من التمكن من الحصول على الغذاء مما ينعكس على الأمن الغذائي.

من الملاحظ أن الأسعار تتزايد مع مرور الزمن (منذ أكثر من سنتين) في حين أن دخول الأفراد الفقراء ثابتة وضئيلة بسبب تتابع الأزمات في البلاد. كما أن هناك آثار سلبية للأزمة المالية على الأمن الغذائي في موريتانيا بسبب موجة نزوح المعتبرة إلى الأراضي الموريتانية.

بخصوص العام 2014، عرفت أسعار المنتجات المستوردة استقرار في الفصل الأول من 2014، إذ أنها ارتفعت بمعدل 10% خلال السنوات الخمس الأخيرة، وصل سعر الأرز المستورد إلى 250 أوقية (ما يقارب أقل دولار أمريكي واحد) في سوق العاصمة نواكشوط وفي غرب البلاد، نفس الملاحظة تنطبق على القمح، السكر، الزيت حتى أسبوع قبل شهر رمضان، وتنتهج الدولة سياسات تثبيت الأسعار كمحاولة للتخفيف عن المجموعات الهشة.

والجدير بالذكر أن سعر الأرز التايلاندي الأكثر استهلاكا في موريتانيا، يسجل منذ أوت 2013 انخفاض في السعر، قاربت نسبة الانخفاض السنوية 45% في شهر يناير 2014، في شهر يوليو الانخفاض وصل إلى -36% مقارنة بيوليو 2013.

مقارنة بالسنوات الخمس الأخير، فإن متوسط الانخفاض خلال الفصل الأول من 2014 يتغير ما بين 25% و32% حسب الشهر.

وتعد سوء التغذية في موريتانيا عند الأطفال في المجال العمري من 0 إلى 5 سنوات إشكالية كبيرة في مختلف الولايات وخصوصا على مستوى المناطق والمجموعات الأكثر فقرا.

خلال العقود الأخير، بقي معدل نقص الوزن بين أطفال المجال العمري (0-5 سنوات) في موريتانيا مرتفع إذ يصل إلى 30% بدون تغير معتبر.

تقسم هذه الظاهرة البلد إلى جزئين، تعد الولايات الأكثر عرضة لتفشي الظاهرة (الوسط، الجنوب والشرق) إذ تتراوح النسبة ما بين 12,5 و20%، والأقل عرضة لتفشي الظاهرة (الشمال، أنواكشوط،

اترارزة)، بنسبة أقل من 10% في كل الفصول. وغالبا ما تتجاوز مناطق الجنوب والوسط أيضا خط الاستعجال الذي حددته منظمة الصحة العالمية بـــ 15%.

نسبة سوء التغذية المعلن عنها في يناير 2013 من طرف وزارة الصحة بدعم من اليونيسيف تقارب نفس المستوى في ديسمبر 2011 وتسير على نفس الاتجاه الملاحظ منذ سنوات، النسبة وصلت إلى 5,8% في يناير 2013 مقابل 6,8% ديسمبر 2011.

ولأول مرة منذ البدء في التحقيق الغذائي " SMART"(التي تنفذه وزارة الصحة الموريتانية بالتعاون مع اليونيسيف) في موريتانيا، لم تصل أي ولاية إلى خط الإنذار (10%) المعتمد من طرف منظمة الصحة العالمية، وحتى ولايتي لبراكنة وكوركل التي تجاوزتا خط الإنذار في السنة السابقة سجلتا أقل منه على التوالي 12,5% مقابل 5,7% و11,7% مقابل 8%. كان ذلك في يناير 2013، في حين أنه في يوليو 2013، حسب نتائج مسح (SMART)، عكس الانخفاض الملاحظ في السنوات الأخيرة، تجاوز نسبة سوء التغذية الحاد العامة (MAG) خط أزمة سوء التغذية في الولايات التالية: تكانت، لبراكنه، الحوض الغربي، كوركل، كيدي ماغه، لعصابه.

على المستوى الوطني، ارتفعت المعدل بشكل خفيف من 12% في يوليو 2012 إلى 12,8% في يوليو 2013.

ووصلت 6 ولايات إلى حد الخطر لسوء التغذية الحاد الكلي (MAG)، بالإضافة، إلى أن أكثر من ولايتين في حالة التأهب، إذ أن حالة انعدام الأمن الغذائي تتجاوز 30%.

يمكن تفسير انعدام الأمن الغذائي الذي تضرر منه نسبة معتبرة من الساكنة الموريتانية بثلاث عوامل رئيسية:

- ✓ نفاذ المخزون في فترة ما بين الحصادين، مما فرض الارتباط بالسوق؛
- ✓ الارتفاع الموسمي لأسعار المنتجات المحلية المرافقة لارتفاع أسعار المنتجات المستوردة.
- ✓ انخفاض القوة الشرائية للأفراد المرتبطة بعوامل موسمية كارتفاع الأسعار واسترجاع القروض، وأيضا نفوق المواشي الذي يقلل من الخيارات الاستراتيجية للمنمين.

وعلى العموم فإن بعض هذه الأسباب موسمي، لكن بشكل عام، مشاكل انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا هيكيلة (الفقر، التدهور البيئي) دورية (ما بين الحصادين، الجفاف، اجتياح الآفات الزراعية...).

تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي ودوريتها في موريتانيا تظهر أن الجهد الرسمي لمواجهة هذا التحدي قاصرا عن مجابهته بشكل دوري، مما جعل بعض المنظمات الدولية تتبنى برامج للمساعدة في مواجهة هذا التحدي.

في مايو 2013، أطلق برنامج الغذاء العالمي بفترة ابتدائية لمدة سنة، تدخل مستمر استعجالي تقويمي(IPSR) غطي ثمان ولايات في جنوب وشرق البلاد. قدر لدعم 372.000 مستفيد، نتيجة لأنشطة علاجية والحماية من سوء التغذية، تحويلات نقدية ومعاشية وأيضا أنشطة لدعم الإنتاج الزراعي تحت عنوان الغذاء مقابل العمل (VCT).

هذا البرنامج أيضا وفر تحويلات نقدية للمتضررين من الفيضانات التي تضررت منها العاصمة نواكشوط.

كما شمل البرنامج توفير تغذية لـــ 176.000 طفل في الابتدائي في الوسط الريفي.

بدعم من الاتحاد الأوربي(DEVCO)، قادت كلا من (FAO) و (PAM) و (UNICEF) برنامجا في جنوب البلاد وتحديدا في ولايتي لعصابة وكيدى ماغه، استهدف التخفيف من آثار الهشاشة، وتأهيل التعاضد بين الشركاء، ذلك من خلال:

- ✓ تحسين نوعية التكفل بسوء التغذية الحاد والمعتدل وبقية الأمراض؛
- ✓ تقوية وسائل العيش لدى الأسر الهشة؛
- ✓ تحسين الاستهلاك الغذائي للأسر على المدى القصير والمتوسط.

استفاد ما يقارب 19.000 أسرة (95.000 شخص) و24 مؤسسة تعليمية من هذا البرنامج.[1]

هذا، وتشير وثيقة رسمية إلى أن نسبة الأفراد الذين صرحوا بأنهم لم يجدوا ما يلبوا به الحاجات الغذائية لأسرهم ارتفعت من 40% في العام 2000 إلى 60% في العام 2008.[2]

وبشكل عام، يمكننا اختزال أسباب الأزمات الدورية التي تعصف بالأمن الغذائي في موريتانيا إلى تراجع الحالة الاقتصادية والغذائية للأفراد، الأمراض الموسمية، مع غياب برنامج تغذية حمائي، مما يمهد الدور لجهد تضامني أهلي يكون أقدر على سد الثغرات في هذا المجال وخصوصا بالاستناد للموروث الديني والتقليدي.

المطلب الثالث: نتائج الاستثمار في البشر في موريتانيا

في هذا المطلب نحاول وبناءا على ما تناولنا سابقا استعراض أهم الأرقام المسجلة على مستوى الاستثمار في البشر، فسنتناول في الفرع الأولى الأرقام فيما يخص التعليم، بينما في الثاني سنتناول تلك الخاصة بالصحة، في حين في الثالث سنتناول تلك المتعلقة بالتشغيل.

1- Mauritanie : Enquête de suivi de la sécurité alimentaire et nutritionnelle des ménages ; CSA et PAM, Juin 2014, p.6.

2- Fonds Monétaire International, Mauritanie : Questions Choisies, Rapport No. 12/249 ; August 2012 ; p.3.

الفرع الأول-التعليم

ظل التعليم في موريتانيا حتى السنوات الأخيرة يعاني من الفوارق الكبيرة سواء من حيث الجنس (بنات، ذكور)، أو من حيث الجهوية (العاصمة والمدن الداخلية)، ومن حيث وسط الإقامة (الحضر، الريف)، ورغم التحسن الملاحظ على المستوى الكمي، إلا أن التحسن على مستوى الكيفي في نظرنا ما زال بعيدا. في هذه الجزء سنسلط الضوء على مكونات ومؤشرات التعليم، والتطورات الحاصلة حسب المتوفر من أجل تكوين صورة عن المجال.

أولا-التغطية مستوى النظام التربوي

عرفت التغطية على مستوى النظام التربوي خلال الفترة الأخيرة زيادات ملحوظة على جميع مستويات التعليم وخاصة على مستوى التعليم الأساسي، حيث ارتفع معدل التمدرس الخام من 87,3% سنة 99/1998 إلى 97.6% سنة 08/2007. وإذا كانت التغطية على مستوى السلك الأول من التعليم الثانوي لم تتطور إلا يسيرا بين سنتي 99/1998 و08/2007، فإنها شهدت تقدما معتبرا على مستوى السلك الثاني خلال ذات الفترة مرتفعة من 14.3% إلى 24.1%. هذا فيما ارتفع متوسط مدة التمدرس (EVS) خلال الفترة 2004 و2008 من 6.5 سنة إلى 7.2 سنة؛ وهو ما يعني زيادة ما يقارب السنة.

إن مقارنة مختلف المصادر التي تمكن من تحليل التمدرس في موريتانيا تبين أنه إذا كانت نسبة ولوج السنة الأولى من التعليم الأساسي تفوق 100% بفعل الالتحاق المتأخر وتداخل الأفواج لعدد كبير من التلاميذ فإن احتمال الالتحاق بالمدرسة يوما ما لا يتعدى 88%. ويعني ذلك أن حوالي 12% من أطفال فئة عمرية ما لا يلتحقون حتى الآن بالمدرسة؛ فيما لا تنهي نسبة 58% منهم تعليمها الأساسي. كما أن النسبة التي تصل إلى السنة الأولى من السلك الأول الثانوي هي 26% فقط من نفس الفئة العمرية؛ ولا ينهي التعليم الثانوي منها إلا نسبة 16%. وهكذا يتبين ضعف الاستبقاء وبصورة خاصة في التعليم الأساسي حيث لا تتجاوز نسبة من يكملونه 55% من الذين التحقوا به أصلا. ويرجع عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي والتسرب خلال المرحلة إلى قضايا متعلقة بالعرض والطلب معا.

تعيش نسبة 9,4% من التلاميذ المتمدرسين سنة 08/2007 في وضعية انقطاع دراسي؛ فلم يتمكنوا من مواصلة دراستهم في المستوى الأعلى في ذات المدرسة؛ وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من 20% من الأطفال بين 10 و11 سنة يقطنون على مسافة تبعد أكثر من نصف ساعة من مدرستهم الابتدائية.

وإن كان هناك تحسن ملاحظ بخصوص معدل الاستبقاء، إذ ارتفع من 51,3% سنة 2002/2001 إلى 67,4% سنة 2012/2011، لكن ثلث التلاميذ يتسربون من المدرسة قبل إكمال المرحلة الإبتدائية، مع تفاوت وضعياتهم حسب الولايات وتفاقمها في الوسط الريفي.[1]

وأخيرا، يمكن ملاحظة أن الالتحاق بالمدارس القرآنية باعتبارها كافية يعد أهم العلل لدى الأهالي لتسويق عدم تمدرس أبنائهم إلى جانب انعدام الوسائل المالية.

بخصوص التعليم المزدوج، أظهرت نتائج التقويم الذي قيم به مجموع معلمي التعليم الأساسي سنة 2008 أن 497 معلما فقط (من أصل ما يزيد قليلا عن 11000) يتقنون بالفعل لغتي التعليم. ويمكن زيادة احتياط المدرسين المزدوجين بحوالي 1485 معلما محتاجين إلى تقوية قدراتهم اللغوية بنحو 200 ساعة في لغة واحدة، وبحوالي 567 معلما محتاجين إلى ذات التوقيت في اللغتين معا.

ودون الدخول في تفاصيل هذا التقويم الذي يشير إلى بعض العوز لدى المعلمين، وأيضا إلى صعوبات لدى مدرستي تكوين المعلمين من أجل تخفيف ذلك العوز، نلحظ بوضوح من خلال الأرقام مدى أهمية النقص في المعلمين المؤهلين للتدريس باللغتين العربية والفرنسية على السواء.

المعدل الخام للتمدرس في التعليم الابتدائي بلغ 2006 96,9%، هذه النسبة وصلت إلى 99% في العام 2009 متجاوز بذلك النسبة المستهدفة بحلول العام 2010، بخصوص الجنس، هناك تطور خفيف على مستوى الإناث حيث وصلت النسبة إلى 50,4%، 61% فقط من التلاميذ ينهون تعليمهم الابتدائي، في التعليم الثانوي نسبة التمدرس الخام تراجعت من 27,7% في العام 2006 إلى 22,9 % في العام 2009، التنقل من الأساسي إلى الثانوي سجل تراجعا كبيرا ما بين 56% في العام 2006 إلى 36,7% في العام 2009.

التعليم التقني شهد تطورا مهما تحقق من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتجديد للبنية التحتية للكثير من فروع التكوين، وتكوين عشرات المكونين والمؤطرين، وتجديد برامج التكوين، لكن آثاره بقيت محدودة للأسباب التالية:

1- ضعف عروض التكوين، فما يقارب 3% من مجموع منتسبي الثانوية، 1500 دبلوم سنويا، 70% منها عندهم مستوى CAP/BEP تتركز في مدينتي أنواكشوط و نواذيبو؛ 2- أغلب تمويلات المؤسسات مصدرها الدولة.[2]

فيما تصل نسبة الذين حصلوا على التعليم الابتدائي من إجمالي السكان الذين هم في سن التعليم الابتدائي (2001-2009) إلى 98,2%، صافي النسبة لا يتجاوز 79,7%. التعليم الثانوي 23,2%، الصافي

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، اللجنة الوطنية للمنتديات العامة للتربية والتكوين، التقرير النهائي، فبراير 2013، ص.24.

2- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التهذيب، تقرير عن حالة النظام التربوي الوطني، موجز تنفيذي، مارس 2010.

16,3%، التعليم العالي الإجمالي 3,8%، فيما وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل خلال الفترة (2005-2012) إلى 14,2%، ووصلت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 97% خلال الفترة 2003-2012، فيما وصلت النسبة في التعليم الثانوي لنفس الفترة إلى 27%، فيما لم تتجاوز النسبة في التعليم العالي 5%.

والجدير بالذكر، بخصوص التعليم العالي أن موريتانيا لم تكن تمتلك سوى جامعة واحدة حتى نهاية التسعينات، وعدة مدارس ومراكز تكوين مهنية.

وعلى مستوى محو الأمية، فقد انتقل معدل الإلمام بالكتابة والقراءة من 38,5% سنة 1988 إلى حوالي 50,8% سنة 1995.

وقد شهد تطورا إيجابيا في السنوات الأخيرة حيث أن النسبة في العام 2008 وصلت إلى 61,5%، بفوارق واضحة تتعمق حسب الجنس، ففي النساء لم تتجاوز 54,4% بينما في الرجال وصلت إلى 70,3%، وحسب الإقامة ففي الريف لم تتجاوز 50,3% بينما في الحضر بلغت 73,3%.

وأظهر المسح المرجعي للأمية في موريتانيا 2008 أن عدد الأميين في موريتانيا وصل إلى 677.527 ممن هم فوق سن الخامسة عشرة، قرابة الثلثين منهم نساء، وثلاثة أرباع منهم (75,1%) يعيشون في الوسط الريفي، أي 508.796 شخص.[1]

أحدث الأرقام تظهر أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، النسبة المئوية من فئة 15سنة فما فوق (2005-2008) لم يكن يتجاوز 56,8%. وشهد تطورا طفيفا خلال الفترة (2005-2012) إذ وصل إلى 58%، ووصل نفس المعدل لدى الشباب (15-24 سنة) خلال نفس الفترة إلى 69%.

وعلى الرغم من التطور الكمي الذي شهده قطاع التعليم في موريتانيا فإن هذا القطاع مازال يعرف نقصا على المستوى المطلوب من حيث التمدرس والمستوى الكيفي والتنظيمي و لم تستطيع الحكومة الوصول إلى معدلات النجاح المطلوبة وظلت معدلات الاختفاء كبيرة في مختلف السنوات وعلى مستوى كل الولايات.

فمعدل التسرب في جميع مراحل التعليم كنسبة من المتخرجين من التعليم الابتدائي (2005-2008) وصل إلى 18,1%، معدل الرسوب في جميع المراحل كنسبة من مجموع الملتحقين بالتعليم في الابتدائي في السنة السابقة (2005-2008) وصل إلى 2%، كما وصل معدل التسرب من التعليم الثانوي كنسبة من فوج الملتحقين خلال الفترة 2003-2012 إلى 18,8%.

وبخصوص جودة التعليم الابتدائي، فإن عدد التلاميذ إلى المعلمين (2005-2008) وصل إلى 37,2، معلمو المراحل الابتدائية المدربون وصلت نسبتهم خلال الفترة (2005-2008) إلى 100%، وهي نفس نسبة التدريب في العام 2012، في حين عدد التلاميذ لكل معلم وصل إلى 40 تلميذ للمعلم الواحد، ورغم التحسن

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، اللجنة الوطنية للمنتديات العامة للتربية والتكوين، التقرير النهائي، مرجع سبق ذكره، ص.53.

الملاحظ مؤخرا في النسب المحققة كأرقام، فإن نوعية التعليم تشهد تراجعا كبيرا، فكفاءة التعليم محل انتقاد كبير، فنسبة المجيبين بالرضا عن نوعية التعليم في موريتانيا 2012 لم تتجاوز30%.[1]

أحدث الإحصائيات المتاحة، تظهر أن عدد التلاميذ في التعليم الأساسي في العام 2013[2] وصل إلى 568.953 تلميذ، 281.859 منهم ذكور، و287.094 إناث، في حين أن عدد التلاميذ في 2012[3] كان يصل إلى 552.591، 237.313 منهم ذكور و279.278 إناث، بينما عددهم في العام 2011 لم يكن يتجاوز 535.976 تلميذ، 264.787 ذكور و271.189 إناث. عدد المعلمين في العام 2013 وصل إلى 17.292معلم، بينما في 2012 كان عدد المعلمين يصل إلى 13.774 معلم، بينما عددهم لم يكن يتجاوز 13.640 معلما في العام 2011. معدل التمدرس في العام 2013، تراجع إلى 99%، في حين أنه في 2012 كان يصل إلى 100%، بينما 2011 لم يكن يتجاوز 97%.

أما بخصوص التعليم الثانوي فقد وصل عدد تلامذته في العام 2013 إلى 117.265 تلميذ، 89.671 منهم ذكور، والإناث 81.594، في العام 2012 كان مجموع تلاميذ الثانوية يصل إلى 151.454، 83.016 منهم ذكور و68.438 إناث، في حين أن العدد الإجمالي في العام 2011 لم يكن يتجاوز 123.249، 67.641 ذكور و55.608 إناث، عدد الأساتذة في العام 2013، وصل إلى 6.652 أستاذ، في حين أن عددهم في العام 2012 وصل إلى 5.988، في العام 2011 لم يكن يتجاوز عدد أساتذة التعليم الثانوي 5.869 أستاذ.

ثانيا–الإنفاق الرسمي على التعليم في موريتانيا

النفقات الجارية في قطاع التعليم شهدت زيادة وصفتها الجهات الرسمية بـــ"الكبيرة" بين عامي 1995 و 2008 حيث ارتفعت من 16.921 مليون أوقية (130.161.538 دولار أمريكي) في عام 1995 إلى 33.321 مليون أوقية (137.975.155 دولار أمريكي) في عام 2008، فيما لم يتجاوز الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام 2008 13%، لتصل النسبة في العام 2010 إلى 15,2%، لتعود إلى 13% في العام 2011. (Education Statistic (world Bank) December 2014).

يعكس الإنفاق الجاري على كل طفل من 6 إلى 15 سنة الأولوية التي توليها الدولة للتعليم؛ والتي يبدو من الأرقام أنها لم تكن ذات أولوية متقدمة، فقد بلغ 29.000 أوقية (233 دولار أمريكي) سنة 1995 و32.000 أوقية (119 دولار أمريكي) في 2006 وهو تطور خفيف إلا أنه زاد منذ 2007 ليصل اليوم إلى 40.000 أوقية (153 دولار أمريكي).

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره.

2- المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2013.

3- المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2012.

مثلت النفقات المخصصة للتعليم 18.4% من النفقات الجارية للدولة باستثناء الديون في عام 2008. ولا تزال هذه القيمة أقل من الإطار الإرشادي للطريق السريع لتعميم التعليم (FAST-TRACK) (20 %) وأقل من متوسط إنفاق الدول الأفريقية المماثلة لموريتانيا الذي يصل إلى (25.1 %).[1]

في حين أن الإنفاق العام على التعليم 2000-2007 لم يتجاوز 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي، شهد تراجعا خلال الفترة(2005-2012) إلى 3,7%.[2]

آخر الإنجازات الرسمية حسب السلطات الرسمية، وسعيا لتحسين نوعية وخدمات التعليم العالي، شيدت الحكومة مركبا جامعيا اكتمل معظم أجزائه، يضم عدة كليات ومكتبة ومطعم جامعيين وسكن للطلاب بطاقة 4000 سرير تقريبا، ومباني إدارية؛ وافتتحت جامعة العيون للعلوم الإسلامية، كما أنشأت الدولة ثانويات الامتياز ومدارس عليا متخصصة ذُكر منها مدرسة المهندسين في ألاك، ومدرسة المعادن بأكجوجت، والمدرسة العليا متعددة التخصصات بنواكشوط، التي أُعيدت هيكلتها وأسندت إليها مهمة تكوين الطاقم الإداري والقضائي والإعلامي في البلد.[3]

الفرع الثاني-الصحة

لقد كانت الوضعية الصحية حتى الثمانيات في موريتانيا تتميز بهشاشة وضعف كبيرين، نتيجة عوامل عدة أهمها:

- ✓ تزايد الضغط على المصالح الصحية الحضرية (الهجرة من الريف)؛
- ✓ نقص الأدوية والإطار المؤهل؛
- ✓ ضعف الميزانية المخصصة للقطاع؛
- ✓ التوزيع السيئ للبنية التحتية والإطار الصحي بين الولايات من جهة، وبين العاصمة والولايات من جهة أخرى.

وزاد تطبيق موريتانيا للبرامج الإصلاحية الطين بلة، حيث كان سببا رئيسيا في زيادة تكلفة الدواء والخدمات الصحية، وذلك عن طريق إلغاء الدعم الحكومي وهو إلغاء لا مبرر له في ظل وضعية مزرية أصلا، كما أن زيادة تكاليف الأدوية المستوردة (المتأثرة بسعر الصرف) أثر سلبا على التكاليف الخاصة بشراء الأدوية (بتدهور سعر الأوقية) وضعف مخصص الاستثمارات في هذا القطاع نتيجة الضغط على ميزانية القطاع وتآكل هذه الأخيرة نتيجة للنفقات الجارية (الرواتب مثلا)، لقد أدت هذه الإجراءات وغيرها إلى تدني الدخول

1- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التهذيب، تقرير عن حالة النظام التربوي الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره.

3 - الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الوزارة الأولى، خطاب الوزير الأول أمام البرلمان الموريتاني، مايو 2014، ص31.

الحقيقية للأفراد وبالتالي ضعف قدرة الطبقات الفقيرة عن الاستفادة من الخدمات الصحية الملائمة وهذا ما انعكس على النتائج.

وعلى مستوى البنية التحتية، مكنت سياسة توفير البنية التحتية التي انتهجت في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي من توسيع الخدمات الصحية، ومضاعفة النقاط الصحية من 128 نقطة صحية عام 1992 إلى 259 سنة 1998، وارتفعت التغطية من 30% سنة 1991 إلى أكثر من 60% سنة 1998.

كما تزايد عدد عمال القطاع بـــ 5% سنويا ليصل عدد الأطباء إلى 249 بدلا من 171، والممرضين من 267 إلى 683 في الفترة 96/91.

وزاد الإنفاق العام على الصحة خلال الفترة من 91-97، من 1.029 مليون أوقية (128.625.000 دولار أمريكي) إلى 2.149 مليون أوقية (596.944.444 دولار أمريكي)، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد (عند التسعير بالأوقية) من نفقات القطاع من 397 أوقية (8 دولار) إلى 554 أوقية (3,6 دولار) خلال الفترة 91-97، في حين انتقل نصيب الفرد الموريتاني من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصحة من حوالي 228 أوقية أي ما يعادل 2,78 دولار سنة 1991 إلى 808 أوقية أي ما يعادل 5,341 دولار سنة 1997.

وعلى الرغم من التحسن الملاحظ في قطاع الصحة من حيث الأهداف المخطط لها إلا أننا نلاحظ أن التزايد الذي عرفه مخصص قطاع الصحة من الإنفاق الجاري إنما هو تزايد عند التسعير بالأوقية، لكن عند ما نحولها إلى الدولار نلاحظ أن المخصص تناقص مما يدعونا إلى التوقف عندما نصف هذا الحالة بالتحسن، خاصة إذ ما علمنا أن كل المستلزمات المتعلقة بالصحة مستوردة.

أما إعادة هيكلة قطاع الصحة التي تم تنفيذها فقد تمكنت من تحقيق بعض النتائج منها لا مركزية الخدمات الصحية والاجتماعية وتعميم العلاجات الصحية الأولية وسياسة الأدوية الأساسية وزيادة ميزانية القطاع مقومة بالعملة المحلية مما انعكس على:

- استفادة مناطق جديدة من الخدمات الصحية التي وصلت إلى 63% على حيز قطر 5 كلم و78% على حيز قطره 10 كلم، في الوسط الريفي وصلت إلى أكثر من 33%، وعرفت نسبة وفيات الأطفال تراجعا من 131 في الألف سنة 1985 إلى 111 في الألف سنة 1995 إلى 107 في الألف في سنة 1997.

إلا أن وفيات (الأطفال والأمهات) ظلت أثناء الولادة كبيرة نتيجة عوامل عدة منها ما هو اجتماعي وثقافي من قبيل الحمل المتكرر أو المتقارب والزواج المبكر، والأمية.

و لم تستطيع البرامج المطبقة تقليل الفوارق فيما بين الولايات على مستوى الخدمات الصحية حيث معدل التغطية الصحية لم يتجاوز مثلا 35% في الحوض الغربي بينما وصل إلى 78% في اترارزة.

ووصل العمر المتوقع عند الولادة إلى 50 سنة بينما وصل احتمال الوفاة قبل 40 سنة إلى 30% من المواليد وهي نسبة مرتفعة، كما ظل تشخيص الأوبئة دون المستوى المطلوب حيث انتشار أمراض الجهاز التنفسي والإسهال والملاريا.[1]

حسب إحصائيات 2011، تتوفر موريتانيا على 493 مكون صحي، منها 15 مركز طبي و426 مركز صحي (مستوصفات، عيادات، صيدليات، وأشباهها)، وبخصوص التغطية الصحية، فإن 67% من السكان يستفيدون من خدمات صحية داخل شعاع 5 كلم، كما تم بناء وإعادة تأهيل مراكز طبية وصحية وتوفير تجهيزاتها، و إنشاء ثلاث مراكز طبية مختصة (CNO,CNC,CHME)، تحويل أربع مراكز طبية في الولايات إلى مراكز طبية جهوية.

ورغم هذه التحسن في الإحصائيات فإن موريتانيا مازالت تعاني من ضعف الأداء الصحي عموما المتمثل في ضعف التغطية الصحية، ونوعية الخدمة وفعالية الإنفاق الصحي. فوفيات الأمهات حديثي الولادة وصلت إلى 686 في 100000 في العام 2006، بينما وفيات الأطفال حديثي الولادة فبلغت 122 في 1000. نسبة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية فلم تتجاوز 9%، بينما المستهدف بحلول 2015 أن تصل النسبة إلى 100%، الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية من جهة وبين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى تظهر أن الولادات تحت إشراف أشخاص مهنيين وصلت في المناطق الحضرية إلى 90% بينما لم تتجاوز 30% في المناطق الريفية، و95% لـــ 20% الأكثر غنى، بينما النسبة لا تتجاوز 21% بالنسبة لـــ 20% الأكثر فقرا.[2]

فيما تصل نسبة المجيبين بالرضا عن نوعية الرعاية الصحية (2008-2012) إلى 30%،

حسب إحصائيات 2012[3]، فإن عدد الأطباء وصل إلى 633 فيما كانوا لا يتجاوزون 567 في العام 2011، في حين أن عدد الصيادلة وصل إلى 90 في حين أن عددهم 2011 كان 85 صيدلي. في حين أن جراحي الأسنان في العام 2012 وصل إلى 135 بينما في 2011 كان عددهم 108 فقط، وتم تسجيل تراجع في عدد كل من الفنيين العاليين والقابلات وممرضي الدولة والاجتماعيين، فبينما كان عدد الفنيين العاليين في العام 2011 480 فني عالي، لم يتجاوز عددهم 2012 424 فني عالي، وفي 2011 وصل عدد القابلات إلى 496 قابلة في حين لم يتجاوز عددهم 428 قابلة في العام 2012، ممرضي دولة واجتماعي كان عددهم في العام 2011 2450 ممرضا بينما تراجعوا إلى 2362 ممرض في العام 2012.

1- الهادي عبدو أبوه، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص.ص.88-90.

2- BAFD, OCDE, PNUD, CEA, Perspective économique en Afrique, Mauritanie 2012. P.14

3 - المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2012.

وتتوفر موريتانيا على معدل طبيب وستة أعوان صحيين لكل عشرة آلاف مواطن، وحسب مصدر رسمي فإن عدد الأطباء والممرضين في موريتانيا وصل إلى 3334 موظفا، أدمجوا خلال السنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى التعاقد مع 54 طبيبا أجنبيا.[1]

فيما تظهر بيانات البنك الدولي 2014 أن الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في موريتانيا تراجع من 4,5% في العام 2010 إلى 3,3% في العام 2011 ليرتفع بعد ذلك إلى 3,8% في العام 2012 ويثبت عند نفس المستوى 3,8% في العام 2013.

وفي عرض لنتائج دراسة حول تدخل منظمات المجتمع المدني في المجال الصحي في موريتانيا منظمة بالتعاون ما بين المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. شملت 109 منظمات، وركزت على تحديد نوعية الأنشطة المقام بها ومكان التدخل وحجم المبالغ التي أنفقتها هذه المنظمات على القطاع الصحي خلال السنوات من 2008 إلى 2012.

أشار العرض إلى أن المبالغ التي أنفقتها منظمات المجتمع المدني على القطاع الصحي في موريتانيا خلال سنة 2012 كانت بحدود 1,8 مليار أوقية، أي ما يقارب 6,9 مليون دولار أمريكي، شكلت مساهمة المنظمات الوطنية منها 343 مليون أوقية، أي ما يقارب 1,3مليون دولار أمريكي، في حين كانت مساهمة منظمات المجتمع المدني الدولية منها 1,3 مليار أوقية، أي ما يقارب 4,9 مليون دولار أمريكي.

وأظهرت الدراسة أن المبالغ التي صرفتها منظمات المجتمع المدني الوطنية في المجال الصحي انتقلت من 178 مليون أوقية، أي ما يقارب 737 ألف دولار أمريكي سنة 2008 إلى 343 مليون أوقية سنة 2012 أي ما يقارب 1.318.723 دولار أمريكي، بينما انتقلت المبالغ التي صرفتها منظمات المجتمع المدني الدولية على نفس المجال من 612 مليون أوقية، أي ما يقارب 2,5 مليون دولار أمريكي سنة 2008 لتصل إلى مليار و396 مليون أوقية سنة 2012. وشملت مجالات تدخل هذه المنظمات حسب الدراسة التهذيب والتثقيف والتكوين مع الإشارة إلى اهتمام المنظمات خلال السنوات الأخيرة من السنوات التي شملتها الدراسة بمجالات إعادة التأهيل والعلاج. [2]

مما يؤكد على الدور الذي من الممكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني بوصفها أحد تنظيمات الاقتصاد التضامني، هذا بالإضافة إلى مخزون ديني وتقليدي من التضامن يولى أهمية خاصة للمرضي والتداوي يمكن الاعتماد عليه وتطويره.

1- الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الوازرة الأولى، خطاب الوزير الأول أمام البرلمان الموريتاني، مايو 2014، ص.36-37.

2- http://www.ami.mr/index.php?page=Depeche&id_depeche=35333.

الفرع الثالث–التشغيل

نحاول تناول موضوع التشغيل من خلال التقارير القطرية، وإن كان آخر تحقيق عن الشغل في موريتانيا ا أنجزه المكتب الوطني للإحصاء ما بين أغسطس وديسمبر 2012[1]، إلا أنه قوبل بانتقادات عديدة، مما أستوجب منا التطرق للنتائج المسجلة حسب المسوحات حول الظروف المعيشية للأسر.

أولا–وضعية التشغيل حسب تقرير 2012

غطي تقرير 2012 –حسب ما ذكر–كافة مساحة التراب الوطني. واعتبر كبطال فقط كل فرد يحقق في نفس الوقت المعايير الثلاثة (البطالة في معناها الأعم):

- ✓ عمره ما بين (14-64 سنة)؛
- ✓ لا يمارس عملا؛
- ✓ جاهز لممارسة العمل حالا أو على الأقل في ظرف 15 يوما.

وانطلاقا من تحليل نتائج هذا التحقيق فإن الساكنة الموريتانية المقدرة بـــ3,1 مليون منها 59% مقيمين في الوسط الريفي. والجزء الأكبر منها أطفال تقل أعمارهم عن 14 سنة (44,5%)، وهناك 52% من الساكنة تشكل القوى العاملة الوازنة (14-64 سنة).

حسب التقرير، فإن الساكنة في سن العمل تضم كل من الأفراد من 14-64 سنة، هذه المجموعة تمثل أكثر من نصف الساكنة في البلد، ويمثل الشباب أقل من 35 سنة الشريحة الأكثر من هذه المجموعة، وفي الأساس فإن هذه القوى العاملة متعلمة، حيث أن أكثر من نصفها قد زوال تعليما عاما، أو مهنيا أو تقنيا.

وحسب المعايير السابقة الذكر، فإن نسبة البطالة في موريتانيا تناهز 10,1% على المستوى الوطني مع فوارق كبيرة ما بين الوسط الحضري (16,6%) والوسط الريفي (4,4%).

وحسب التقرير، فإن البطالة هي في الواقع إشكالية تطرح بصورة أوضح بالنسبة للشباب 17%. وبالنسبة للفئة العمرية ما بين (20-30 سنة) اللذين هم في الأساس باحثون عن عمل بنسبة 66,1%، والبقية هم في العموم عمال قدماء أو فاقدون لأعمالهم.

إن نسبة النشاط أو نسبة المشاركة في الحياة النشطة والتي تمثل العلاقة بين الساكنة النشطة (14-64 سنة) والساكنة في سن العمل، أي القوى العاملة الجاهزة هي 44,3% وهو ما يسمح بتوقع لفرص العمل حسب الشروط (ظروف) وأوضاع السكان في سن العمل.

1 - République Islamique Mauritanie, Office National de la Statistique, Situation de l'emploi en Mauritanie en 2012 ; juillet 2013.

تعتبر الساكنة شابة نسبيا، إذ تتراوح أعمار غالبيتهم ما بين 14-44 سنة. تحليل النشاط الاقتصادي حسب السن واعتبارا لمحل الإقامة يسمح بتبيان أن الشباب ما بين 14-24 سنة والقاطنين في الوسط الريفي هم أكثر نشاطا من قرنائهم في الحضر.

نسبة التشغيل معبرا عنها بالنسبة المئوية للذين يزاولون فعليا نشاطا اقتصاديا للسكان في سن العمل قدرت بـــ 39,8%. مع فوارق بين الرجال والنساء. وفي الواقع فإن توزيع السكان المزاولون لأنشطة اقتصادية حسب الجنس والعمر يبين على العموم أن نسبة المشتغلين من الرجال هي 58,4%، وهي أكبر كثيرا من المشغلات من النساء التي لم تتجاوز 25,1%.

أما بالنظر لمحل الإقامة فإن التحليل يبين أن نسبة ممارسة الأنشطة الاقتصادية هي أكبر بقليل في الوسط الريفي إذ تبلغ 42% بينما في الوسط الحضري لم تتجاوز 37,3%.

أما التحليل بالنظر إلى الجنس ومحل الإقامة، فإنه بغض النظر عن الجنس فإن مزاولة التشغيل بالنسبة للرجال هي أكبر بضعفين ونصف منها عند النساء.

أما نسبة مزاولة الشغل حسب الولاية فإنها تبقى أكثر ارتفاعا في كيدى ماغه (50,8%) مع مساهمة قوية للأنشطة الريفية.

حسب التصنيف الاجتماعي-المهني، فإن الساكنة المزاولة للشغل هي مشكلة أساسا من عاملين لحسابهم الخاص (42,8%) مستخدمين أو عاملين يدويين مهرة (مؤهلين) (25,2%) وعاملين معيلين لأسر (10,1%).

حسب هذا المستوى الضعيف لنسبة التشغيل فإن الساكنة النشطة هي في الأساس تمارس أعمالا هشة وبدائية وفي الأغلب غير مصنفة، ونسبة الشغل الهش مقاسة بالعلاقة بين العاملين لحسابهم الخاص والعاملين العائليين المنزليين (ربات المنازل) لغير مدرجين في الساكنة النشطة نسبة إلى العدد الإجمالي للشغيلة هي (53%)، هذه الهشاشة في الشغل تظهر بوضوح أكثر لدى الشباب أقل من 20 سنة. ولدى الأفراد البالغين أكثر من 50 سنة على وشك التقاعد. أما نسبة التشغيل الذاتي والتي تقيس ديناميكية الساكنة النشطة والتي أنشأت أنشطة اقتصادية واعتبارا لضعف الشغل المؤجر هي 45%. وهذا ما يظهر توجها جيدا لدى الأفراد إلى خلق أنشطتهم الذاتية كصيغة مفضلة للولوج إلى العمل ولتخفيض البطالة.

إن العاملين في الاقتصاد لغير مصنف يمثلون حوالي 86,5% من السكان في سن القانونية للعمل، وبالعكس فإن العاملين في القطاع المصنف يمثلون فقط (13,5%) مِن مَن هم في سن العمل. الجزء الأساسي منهم يعمل في الإدارة العمومية أو في مؤسسات عمومية أو شبه عمومية، بينما العاملون في القطاع الخاص لا يمثلون أكثر من 4,3% من عاملين في القطاع المصنف.

إن تحليل الفترة المتوسطة للبطالة يبين أنها تبلغ في المعدل 5 سنوات. باعتبار البحث عن العمل بأجر من طرف البطالين، لكن هذه الفترة طويلة بما فيه الكفاية لكي يفقد البطالون أملهم ويعيدوا النظر في العروض والفرص المقدمة أو المقترحة عليهم ومواصفات وشروط الأعمال المرغوبة من طرفهم.

وعموما فإن العلاقات الشخصية تستعمل كوسيلة أساسية في البحث عن عمل من طرف البطالين بنسبة تصل إلى 61,6%، ونادرا ما تتم مباشرة بدون واسطة من طرف المستخدم بنسبة تصل إلى 17,5%، بينما حوالي 42% من البطالين لا تفضيل لديهم بالنسبة لنوع العمل المبحوث عنه بسبب طول مدة البطالة.

إن نسبة السكان لغير نشطين بالنسبة لجميع الأعمار تمثل 78% من مجموع السكان، أكثر من النصف هم من الشباب أقل من 14 سنة (57%) في سن التمدرس، وجزء ثاني من هذه الساكنة من أشخاص تجاوزوا سن التقاعد أي أكثر من 64 سنة 5,5%. الجزء الثالث مكون من أشخاص في السن القانونية للعمل من 14-64 سنة ويمثلون 37,5%، ولكن لأسباب مختلفة فإنهم ليسوا مؤهلين أو لا يرغبون في العمل.

ومن الشباب في المجال العمري 15-35 سنة، فيشير التقرير إلى أن 32,8% منهم ليسوا في المؤسسات التعليمية ولا يمارسون أي نشاط. هذه المجموعة تمثل جزءا من الساكنة المعرضة للخطر ومن المهم معرفتها ومتابعة تطورها. إنهم في المحصلة شبان غير نشطين لأسباب أخرى غير عدم التمدرس وهم موجودون بكثرة في الوسط الريفي.

نتائج هذا التحقيق عقبته النشرية السادسة آخر وثائق برنامج التسهيل الائتماني الممدد-السابق الذكر- المشترك ما بين موريتانيا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أشارت إلى أنه ورغم تسجيل نقاط مهمة على مستوى مؤشرات اقتصادية مهمة إلا أن ذلك لم ينعكس على الفقر والبطالة في البلد.

ثانيا-التشغيل حسب آخر مسح حول ظروف معيشة الأسر

أما المعطيات عن التشغيل والبطالة حسب المسوحات الدائمة حول الظروف المعيشية للأسر، الذي آخرها مسح 2008،[1] فتظهر أن معدل التبعية الاقتصادي[2]، وصل في موريتانيا حسب معطيات العام 2008 إلى 0,91 على المستوى الوطني، ويخفى هذا المعدل فروق معتبرة حسب الجنس (1,05 للرجال، 0,79 للنساء)، حسب وسط الإقامة (1,09 لسكان الريف مقابل 0,72 للحضر)، حسب المستوى المعيشي (1,2 للفقراء مقابل 0,74 لغير الفقراء).

حسب معطيات (2008-2009)، فإن 3,8% من الأطفال الذين أعمارهم ما بين 7 إلى 15 سنة يشتغلون، مقابل 3,7% في العام 2004، ما يقارب 34% من هذه الفئة العمرية يعملون في الزراعة

1 - République Islamique Mauritanie, Ministère des Affaires Economiques et du Développement; Office National de la Statistique ; Profil de la Pauvreté en Mauritanie 2008.

2- النسبة ما بين عدد الأشخاص الذين أعمارهم أقل من 15 سنة والذين أعلى من 64 سنة من جهة وعدد الأشخاص الذين أعمارهم ما بين 15 إلى 64 سنة.

(16,5%) وفي التنمية الحيوانية (17,5%)، معدل التشغيل أعلى في الريف (5,4%) منه في الحضر (1,5%)، تظهر حالة الأطفال العاملين وضعيات مختلفة، إذ تخضع في بعض الأحيان للمتغيرات الاجتماعية الثقافية، وكذا الواجبات الأسرية، تتغير نسبة التشغيل في هذه الفئة من الصفر (نواذيبو، تيرس الزمور، إينشيري) إلى 20,7 في الحوض الشرقي.

قدر مستوى البطالة في العام 2008 بنسبة تصل إلى 31,2%، بمستوى أخفض قليلا من تقديرات 2004 التي وصلت إلى 32,5%، البطالة أكثر ما بين النساء من الرجال بنسبة (رجال/نساء) وصلت إلى 0,54.

يظهر تحليل البطالة حسب العمر أنها تنتشر بشكل أكبر في الأوساط الشبابية؛ 66,7% من النساء النشطات واللاتي أعمارهن ما بين 15 إلى 24 سنة و44,1% من الرجال من نفس الفئة العمرية عاطلون عن العمل. تختلف نسبة البطالة بشكل خفيف ما بين الريف 31,1% والحضر 31,3%.

سُجلت على مستوى ولايات الحوضين وكيدماغه أقل نسبة بطالة حسب إحصائيات 2008 إذ تقع ما بين 19% و25%، فيما سجلت الولايات (لعصابه، اترارزة، لبراكنه، نواكشوط، آدرار، داخلت أنواذيب) نسب تقع ما بين 28% و40%، بينما الولايات التي سجلت معدلات مرتفعة: كوركل 40,7%، تيرس الزمور 41,5%، تكانت 42,9%، إينشيري 52,7%.

حسب المقاطعة، فقد سجلت بعض المقاطعات نسب مرتفعة جداً، باركيول (66,3%)، أمبود (56,1%)، أكجوجت 52,7%، المجرية 50,8%، بينما النسب الأدنى سجلت على مستوى المقاطعات: جكني 1,8%، تنمبدغه 2,4%، ول ينجه 7,6%.

وصلت نسبة السكان في سن النشاط (15 إلى 64 سنة) إلى 52,4% من مجموع السكان، مقابل 54,0% في العام 2004، وترتفع النسبة في الحضر (58,1%) مقارنة بالريف (47,8%)، انخفضت نسبة النشاط في هذه الفئة العمرية من 59,2% في العام 2004 إلى 52,2% في العام 2008، تخفي نسبة النشاط هذه فروق معتبرة ما بين النساء (34,4%) والذكور (74,6%).

تظهر المعطيات فوارق بين نشاط النساء حسب الفئة العمرية، إذ لا تتجاوز النسبة بين النساء الأكبر سنا (50 إلى 64 سنة) 28,6%، بينما تصل في الفئة العمرية (15 إلى 24 سنة) إلى 30,3%. بينما النسبة في بقية الفئات في حدود 39%، في المقابل تعتبر النسبة الرجال الذين أعمارهم ما بين 40 إلى 49 سنة هي الأنشط إذ تصل النسبة فيها إلى 94,7%.

فيما كانت نسبة النشاط في الوسط الريفي أقل منها في الوسط الحضري، على التوالي 46,9% و57,6%، وصلت النسبة إلى 38,8% فيما بين نساء الحضر، في حين لم تتجاوز 31% فيما بين نساء الريف. بالنسبة للرجال، تعتبر الفوارق أقل، 74,5% في الريف مقابل 75,1% في الحضر.

يظهر التحليل حسب ولاية الإقامة أن ولايتي الحوض الشرقي وداخلت نواذيبو الأكثر نشاط في البلاد، بنسبة نشاط تتجاوز 60%، بينما لبراكنه هي الأقل نشاطا بنسبة في حدود 40%.

على مستوى المقاطعات، تعتبر مقاطعتي جيكني وتمبدغه الأكثر نشاطا بنسبة تزيد على 85%، بينما تعتبر مقاطعة بابى الأقل نشاطا بنسبة تصل 29,3%.

يظهر التحليل حسب نظام الشغل أن العمل النظامي(الأجراء) يمثل 35,2%، و45,2% يعملون لحسابهم الخاص. بينما لا يمثل العمل حسب المهمة (بالساعة وباليوم) إلا 11,1%.

يهيمن العمل للحساب الخاص في الوسط الريفي بنسبة تصل إلى 57%، بينما في الوسط الحضري يسيطر العمل النظامي بنسبة تصل إلى 46%.

يظهر التحليل حسب النشاط الرئيسي أن القطاع التجاري هو المصدر الرئيسي (EPCV 2008-2009) بنسبة تصل إلى 24,6% من العمل، بينما حسب (EPCV 2004) فإن القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي بنسبة تصل إلى 20,4%، بينما حل القطاع الزراعي حسب (EPCV 2008-2009) في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 20,4% (ما يقارب 10% يعملون في القطاع الفرعي التنمية الحيوانية)، بينما لم تتجاوز نسب الإدارة العمومية والخدمات على التوالي 15,2% و14,9% من التشغيل على المستوى الوطني.

في الوسط الريفي، الفروع الرئيسية حسب عرض العمل هما الزراعة والتجارة على التوالي 42,7% (تشمل 21% في قطاع التنمية الحيوانية) و20,7%، بينما صنف كل من الخدمات والإدارة في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي (9,1%، و5,9%).

حسب الوسط الحضري، تهيمن فروع التجارة، الإدارة والخدمات، على التوالي 27,8%، 22,9% و19,7%.

وتعتبر البطالة إشكالية وطنية في موريتانيا، إذ تعتبر الدولة المشغل الرئيسي، في ظل ضعف القطاع الخاص، مما يحتم انتهاج سياسات وطنية مبنية على أسس محلية.

المطلب الرابع: البيئة الداعمة لتحقيق التنمية الاجتماعية

سنتناول في هذا المطلب وضعية البيئة الداعمة لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال استعراض وضعية النفاذ للماء الصالح للشرب في الفرع الأول، وفي الثاني الاتصالات والكهرباء، أما الثالث فقد خصصناه لوضعية السكن.

الفرع الأول-الماء

يعد النفاذ للماء الصالح للشرب مشكلة متفاقمة في موريتانيا، ولاتزال التغطية على المستوى الوطني قاصرة، وإن كانت سجلت تقدما طفيفا مؤخرا، فعلى المستوى الوطني وفي العام 2000 لم تتجاوز هذه النسبة 40%. لتصل في العام 2010 إلى 56%.

وفي 2008 كان يستفيد 58,3% فقط من السكان من الماء الصالح للشرب في المناطق الحضرية، 35% يحصلون عليه من خلال توصيل خاص (35% من المدن بما فيه نواكشوط، تسيرها الشركة الوطنية للماء و38% من المدن تسيرها ANEPA).[1]

وحسب خطاب الوزير الأول أمام البرلمان، مايو 2014، توجد ثلاثة مشاريع كبرى قيد الانجاز تشمل نواكشوط، وآفطوط الشرقي والحوض الشرقي، بتكلفة تصل إلى 135 مليار أوقية، أي ما يقارب 448 مليون دولار أمريكي. وسيستفيد من هذه المشاريع تجمعات ذات كثافة سكانية كبيرة ومعظم المناطق الأكثر فقرا. وباكتمال هذه المشاريع خلال السنة الجارية (2014)، سيتم تغطية 85% من حاجيات سكان هذه المناطق بالماء الصالح للشرب، في حين كانت هذه النسبة لا تتجاوز 27% سنة 2009.

الفرع الثاني-الاتصالات والكهرباء

يتواجد في السوق الموريتانية ثلاث شركات للهواتف الثابتة والجوال والانترنت، 73% من الموريتانيين مشتركين (71% في المتنقلة و2,42% هواتف ثابتة)، وقد ساهمت في تنمية البلاد عن طريق خلق وظائف غير مباشرة، استثمارات الشركات، إيرادات للخزينة العامة وتخفيض لتكلفة الاتصالات الوطنية والدولية.

بينما تعتبر الاستفادة من الكهرباء في موريتانيا مازالت قاصرة عن تغطية كل موريتانيا، فآخر الإحصائيات، تبين أن المستفيدون من الكهرباء تطوروا من 20% في العام 2000 إلى 56% فقط في العام 2010. بينما 26% من سكان الحضر و95% من سكان الريف لا يستفيدون من الكهرباء،[2] وصلت نسبة تغطية الحاجيات من الطاقة إلى 45% في نهاية العام 2012، ووصلت الاستثمارات العمومية في هذا المجال خلال الفترة إلى 2010-2013 إلى 246 مليار أوقية، أي ما يقارب 818 مليون دولار أمريكي.

وحسب خطاب الوزير الأول أمام البرلمان مايو 2014، فإن الطاقات المتجددة وصلت إلى نسبة 25% من إجمالي إنتاج الطاقة في موريتانيا باستغلال محطة الشيخ زايد للطاقة الشمسية مع بداية 2013، بطاقة 15 ميغاوات، والمحطة الكهرومائية بـــ"فلو" على النهر بقدرة 20 ميغاوات، على أن تصل النسبة إلى 30%

1- R.I.M ; MDEDD, Rapport national sur le développement Durable 2012 ; op.cit., p.17
2- R.I.M ; MDEDD, Rapport national sur le développement Durable 2012 ; op.cit., p.18.

قبل سنة 2015 مع انتهاء العمل في المحطة الهوائية جنوب نواكشوط بقدرة 31,5 ميغاوات في نهاية السنة الجارية 2014.

وبأفق 2015 ستتمكن موريتانيا من تلبية 90% من حاجاتها في مجال الكهرباء، وقد وصلت قدرات إنتاج الكهرباء بالمحطات المشيدة إلى 169 ميغاوات مقارنة بـــ 44 ميغاوات 2009، وسترتفع الطاقة الإنتاجية إلى أكثر من 350 ميغاوات في سنة 2014 بعد تسلم المحطة قيد التنفيذ. وقد تضاعف عدد المشتركين ما بين سنة 2009 و2013. وسيبدأ الربط الكهربائي قريبا بين نواكشوط العاصمة ونواذيبو (العاصمة الاقتصادية)، وسيتعزز بين موريتانيا والسينغال.

الفرع الثالث–السكن

في أواخر السبعينيات وأول الثمانينات، تأثر السكن في موريتانيا بعوامل عدة منها ما هو مناخي واقتصادي وسياسي، مما أدي إلى تزايد ظاهرة التقري والتحضر اللذين أديا إلى ظهور أصناف جديدة من السكن ذات أشكال متعددة مثل المساكن الهشة وأحياء الصفيح، حيث أثبتت دراسة قامت بها سوكوجيم (شركة موريتانية عمومية مكلفة بالإسكان) سنة 1975 أن 43% من الأسر في مدن البلاد السبعة الرئيسية كانت تسكن هذا النمط من المساكن.

وفي سنة 1990 أكد المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسرة أن غالبية المساكن هي هشة في مجموع التراب الوطني، حيث كان زهاء 45% من الأسر حينئذ يعيشون إما في خيام أو أكواخ، وفي نواكشوط كان 48% من سكانها يسكنون تلك النوعية من المساكن، فيما وصلت نسبتهم في بقية الولايات إلى ما يناهز 27%.

وفي سنة 1995 بين تحليل وضعية السكان في مجموع البلاد (مسح وزارة التخطيط واليونيسيف) أن السكن الهش يبقى هو الغالب في موريتانيا (الدور الطينية 27,5%، الخيام 29,4%، الصفيح 12,2%، المباني الإسمنتية والحجرية 27,4%).[1]

من خلال معطيات 2008 على المستوى الوطني، يمكننا تصنيف المساكن في موريتانيا إلى نوعين:

المساكن الهشة (الخيام، أكواخ، لمبارات، البركه) يسكنها 32,5% من الأسر، بينما يسكن 67,5% من الأسر منازل.

1- الهادي عبدو أبوه، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

يشكل "لمبارات" أغلب المساكن الهشة، إذ يسكنها 22,6% من الأسر، نفس الاتجاه لوحظ حسب معطيات 2004، بينما انخفض نسب الأسر الذين يسكنون خيام من 3,5% في العام 2004 إلى 1,9% في العام 2008.

تتركز المنازل في المناطق الحضرية بنسبة تصل إلى 84,9% من أسر الوسط، بينما النسبة لا تتجاوز 54,6% في الوسط الريفي، وتتركز المنازل الهشة في الوسط الريفي، الاستثناء كان تواجد لمبارات في الوسط الحضري بنسبة تصل إلى 5,5%، بينما في الوسط الريفي لا تتجاوز نسبتهم 0,6%.

الاتجاه العام لنتائج 2008 أخذ نفس المنحنى لتلك المسجلة على حساب معطيات 2004.

على مستوى الولايات، ظهرت تباينات في 2008، تنتشر لمبارات بشكل أكبر (ما يقارب 70%) في ولاية الحوض الشرقي، فيما لا تمثل المنازل سوى 24%، وتنتشر المنازل بشكل أكبر في ولايتي لعصابه وكيدماغه، بما يقارب نصف السكان على التوالي 49,8% و48,5%، وفي ولايات أخرى تنتشر أيضا المنازل بمستوى أقل تليها نوعية "لمبارات" باستثناء داخلت نواذيبو، تنتشر "لبركه" بدرجة ثانية، في كل من تيرس الزمور، نواذيبو، على التوالي، 7,3% مقابل 2,5%، 3,2% مقابل 0,3%، و 7,4% مقابل 5%، عكس لبراكنه التي تحتل في الأكواخ المرتبة الثانية (14,7%)، وتندر الخيام كمساكن في كل الولايات.

بالنظر إلى المقاطعات، تتعمق الفوارق أكثر، ففي 9 مقاطعات تنتشر "لمبارات" بشكل أكبر، وتتغير من 46,6% في مقاطعة مونكل، و83,3% في وادان، والمنازل في المرتبة الثانية.

في أنواكشوط، وإن كانت المنازل تنتشر بشكل أكبر في كل المقاطعات، يلاحظ تركز أكبر لـــ"لبركه"، وبشكل أكبر يظهر ذلك في مقاطعة الميناء بنسبة تصل إلى 31%.

بينما الخيام بقيت استثناءا ليس مهجورا في مقاطعات ألاك 13,5% وبير أم كرين 12,3%.

بالمقارنة بنتائج 2004، ربما لا تأخذ نفس المنحى في كل المقاطعات نتيجة لعدم تطابق المنهجيات المستعملة في التحقيقين، لذلك سُجل تراجع لانتشار المنازل.

فيما يخص المجموعات الاقتصادية الاجتماعية، تنتشر المنازل حسب معطيات 2008: على الأقل أسرتان من ثلاث يسكنون مسكن واحد، باستثناء مجموعة المستقلين الزراعيين إذ ما يقارب النصف فقط من الأسر يسكنون مسكن لوحدهم. تنتشر "لمبارات" في الدرجة الثانية.

مهما كان جنس معيل الأسر، تظهر النتائج هيمنة المنازل، بتركز أكثر فيما بين الرجال (69,3%)، بينما المعدل بين النساء لا تتجاوز 63,6%، ينتشر "لمبارات" بدرجة ثانية، مقارنة بالعام 2004 حافظت النتائج على نفس الاتجاه.

تظهر نتائج 2008 بشكل عام أن 3,3 فرد كمعدل يشتركون في غرفة واحدة مقابل 3,5 في 2004، فيما وصل المعدل في الوسط الحضري إلى 2,9 فرد/غرفة، مقابل 3,59 في الوسط الريفي.

مقارنة الولايات، تظهر تباينات واضحة، كل الولايات تجاوزت معدل 3 أفراد في غرفة، باستثناء داخلت نواذيبو (2,34 فرد/غرفة)، إينشيري (2,71)، تيرس الزمور(2,72)، أنواكشوط (2,92)، وآدرار (3 أفراد في غرفة واحدة)، سجلت القيمة الأعلى على مستوى تكانت (4,09 فرد/غرفة). بالنظر لحالة الفقر، سجلت هذه النسبة 2,7 ما بين غير الفقراء مقابل 4,3 ما بين الفقراء.

شهدت ظروف السكن تراجعا في العام 2008 مقارنة بالعام 2004، وخصوصا في ولايات: الحوض الشرقي، كوركل، تيرس الزمور، إينشيري ونواكشوط.

بالنظر للنتائج 2008، فإن 74% من الأسر على المستوى الوطني يمتلكون مساكنهم، عرفت النسبة انخفاض قارب 3 نقاط مقارنة بـــ 2004، حل "الإيجار" في الرتبة الثانية بنسبة تقارب 12% في العام 2008، وقد حققت أيضا ارتفاع خفيف مقارنة بالعام 2004.

عكس نتائج 2004، إذ كانت الرتبة الثالثة للمساكن المجانية (6,1%)، في حين أن الرتبة الثالثة في العام 2008 كانت من نصيب الأسر المتملكة، بنسبة 7,5% مقابل 4,8%.

حسب وسط الإقامة، فقد هيمنت الأسرة المالكة لمساكنها في العام 2008 في الوسط الريفي بنسبة 90%، تليها الأسرة المتملكة "الكزرة" 6,8%. الإيجار معدوم تقريبا في الوسط الريفي كما كان في العام 2004.[1]

يوجد طلب قوي على السكن في موريتانيا وخاصة في المدن الكبيرة، فآخر الاحصائيات تظهر أن نسبة مرتفعة تصل إلى 32,5% من المساكن غير ءامنة، 67,5% مساكن قوية. 74% مملوكة لساكنيها. 45% يمتلكون مراحيض، ورغم ذلك فإن مستوى النظافة مازال ضعيفا جدا. القطاع الخاص يساهم في توفير 78% من مواد بناء المساكن.[2]

1-ONS ; Profil de la Pauvreté en Mauritanie 2008. Op.cit. ; p.p.84-85.

2- R.I.M ; MDEDD, Rapport National sur le Développement Durable 2012 ; op.cit., p.18.

خاتمة الفصل الثالث

بشكل عام وبخصوص هذا الفصل، نستخلص فشل الدولة في إرساء تنمية اجتماعية حقيقية، كما أن الجهد الأهلي رغم إمكانياته المعتبرة لم يقم بالدور المنتظر منه، فالبيئة الاقتصادية ليست داعمة للتنمية الاجتماعية في موريتانيا نتيجة للتقلبات والصدمات الداخلية والخارجية الدورية، مما أدى إلى تقييد إمكانيات الدولة، هذا طبعا بالإضافة لهشاشتها البنيوية أصلا، وليست المؤشرات الاجتماعية أحسن حالا من الاقتصادية، إذن الفقر لا يزال يفترس ما يقارب النصف من سكان موريتانيا، كما أن ترتيب موريتانيا على مستوى مؤشر التنمية البشرية عالميا شهد تراجعا خلال السنة الأخيرة، وما زال انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا يهدد نسبة لا بأس منها من الشعب الموريتاني تصل في بعض الأحيان إلى الثلث.

ورغم بعض التطورات الإيجابية المسجلة على مستوى قطاعي الصحة والتعليم، خصوصا على مستوى الأرقام، تبقي الجودة بعيدة جدا في المتوفر من تلك الخدمات.

وتعد البطالة هما وطنيا، تتقاسمه الدولة ذات الإمكانيات الضئيلة، والمخرجات التعليمية الضعيفة، والقطاع الخاص الناشئ.

هذه الأوضاع تهدد التماسك والانسجام الاجتماعيين الوطنيين، ويتضح أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في موريتانيا ليست مناسبة في أغلب الأحوال، وبشكل أكثر وضوحا يمكن تتبع ذلك في التالي:

- ✓ أن المجيبين بالرضا عن مستوى المعيشة في موريتانيا خلال الفترة (2007–2003) لم تتجاوز نسبتهم 43%.
- ✓ المجيبون عن الرضا بالوظيفة خلال الفترة (2007-2012) لا تتجاوز نسبتهم 56%، المجيبين بالأمان خلال الفترة (2007-2012) وصلت نسبتهم إلى 63%، المجيبون بالرضا عن حرية الاختيار خلال الفترة (2007-2012) لا تتجاوز نسبتهم 48%. فيما وصلت قيمة دليل الرضا العام (2007-2012) إلى 4,7، لم تتجاوز نسبة المجيبون بملائمة السوق المحلية خلال الفترة (2007–2012) 32%؛
- ✓ بينما تعبر الملاحظات على مستوى مؤشرات الشعور حيال المجتمع المحلي عن ضعف الثقة في الآخر، إذن إن المجيبين بأن الآخرين جديرون بالثقة خلال الفترة (2009-2011) لم تتجاوز نسبتهم 30%، فيما تصل نسبة الرضا عن المجتمع المحلي خلال الفترة (2007-2012) إلى 64%؛
- ✓ ويعد الشعور حيال الحكومة أكثر سوءا، فالمجيبون بالرضا عن جهود الاهتمام بالفقراء خلال الفترة (2007-2013) لا تتجاوز نسبتهم 26%، بينما المجيبون بالرضا عن جهود المحافظة بالبيئة خلال الفترة

(2007-2013) تصل نسبتهم إلى 37%، في حين لم تتجاوز الثقة في الحكومة خلال الفترة (2007-2012) نسبة 38%.[1]

وتمثل هذه المعطيات نداء صارخا إلى موريتانيا مجتمعا ودولة من أجل تدارك الأوضاع، فمن الواضح من هشاشة الدولة وضعفها أنها ليست قادرة لوحدها على سد الثغرات رغم أنها الفاعل الاجتماعي الأهم، مما يؤكد على أهمية تكاتف الجهود الرسمية والأهلية من خلال استراتيجية وطنية تحدد الأدوار وترسم المسار، فالتجارب العالمية تؤكد على أهمية هذا التكاتف ونجاحه في مناطق كثيرة من العالم.

1- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في الفصل الأول حاولنا سبر أغوار الاقتصاد التضامني من خلال التأصيل التاريخي لمفهومه وتطبيقاته واستعراض أبرز آلياته، بينما في الثاني حاولنا من خلاله التأصيل التاريخي للفكر التنموي، ثم استعراض الجهود العالمية المبذولة لتحقيق التنمية، لنصل إلى التنمية الاجتماعية فنستعرض ماهيتها، فأبرز مظاهرها ومؤشراتها، والجهد العالمي الذي خُصص لها، ويأتي ذلك سعيا ومحاولة منا للإجابة على أسئلة الإشكالية المتعلقة بمفهومي الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية.

بينما يعتبر الفصل الثالث الخاص بموريتانيا، محاولة للإجابة على أسئلة الإشكالية الأخيرة، والمتعلقة بدور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية في موريتانيا، بالتركيز على السياسات الاجتماعية للدولة والتي نعتبرها في هذا البحث جهد تضامني وإحدى آليات الاقتصاد التضامني الرسمية، وبإمكانيات المجتمع الأهلي الموريتاني، لنستعرض بعد ذلك وضعية التنمية الاجتماعية في موريتانيا مما مكننا من تحديد تقريبي لأثر الجهد التضامني بشقيه الرسمي والأهلي على الوضع الاجتماعي في موريتانيا.

وقد توصلنا من خلال ذلك إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

الاستنتاجات

عرف التاريخ البشري أفكار اقتصادية متعددة، اختُلف على طرق تقسيمها، وقد ارتأينا تناول أغلب الآراء والأفكار الاقتصادية من خلال التصنيف القائم على أساس المنطلقات الفكرية والمنبع التاريخي لكل فكرة ومسيرة تطورها، وعليه وجدنا من الضروري التنبيه للصعوبة التي صادفتنا في طريقتنا لتزمين دقيق للأفكار الاقتصادية المتناولة. فالفِكر في الغالب لا تندرس بشكل نهائي، بل يتداولها المفكرون ويدرسونها من وجهات نظرهم المختلفة، وقد يثبتون صوابها من عدمه أو يطورونها، وعليه فقد راعينا التنصيف المتعارف للمدارس الاقتصادية المختلفة، لكن قدمنا الأفكار بطريقة تراعي شيئا من التسلسل الزمني للأفكار، والتصنيف المتعارف عليه وما يخدم وجهة نظر بحثنا الخاصة.

بعد استعراض التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، من الواضح أن الأفكار الاقتصادية دائما ما تتعاطى مع الأوضاع السائدة بشكل أو بآخر، كما أنها دائما ما تكون معالجاتها مرحلية قد لا تصمد طويلا أمام تراكم الأوضاع، مما نجم عنه أزمات دورية دائما ما تعصف بالنظام الاقتصاد القائم.

كانت ستينات القرن الماضي (القرن العشرين) بداية لانطلاق ثقافة مضادة جديدة، شملت أنواع مختلفة من الاعتماد على النفس في ميادين مختلفة، أبرزها ثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الشخصية، كمحاولة للتخفيف من أزمة التشغيل العام التي عرفتها المجتمعات الغربية، وتلك الثقافة ومتفرعاتها تشكل بمختلف تطبيقاته المعاصرة القاعدة الضامنة للاندماج الاجتماعي.

ظهر الاقتصاد التضامني بمفهومه الغربي المعاصر تدريجيا، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، كتعبير عن الرغبة في العودة إلى واحد من المبادئ المؤسسة للاقتصاد الاجتماعي: التضامن، وقد وجد صدى في سياق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها وما زال النظام الرأسمالي ينتجها.

وفي هذا الإطار، يستند الاقتصاد التضامني إلى الرغبة في وضع الإنسان في صلب العملية الاقتصادية والإنتاجية، من خلال تفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة؛ وهو يعمل من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية القائمة على ثقافة "السوق ذو التنظيم الذاتي"، حيث يهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية، وتفعيل أنظمة إنتاجية جماعية تعاونية، كمبادئ بديلة عن أو "المصححة الموازية" للمقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الأنانية والتنافسية ومراكمة الرأسمال.

يعتمد الاقتصاد التضامني كحقل (نظري، عملي) في تأدية وظيفته "المجتمعية"، على بعض الآليات التي تُتيحها المنافذ المتوفرة ضمن التفاعلات الاجتماعية الكونية الشائعة في عالمنا اليوم، كالسياسات العامة، والأسواق، والتكنولوجيا، والخبرات العالمية العابرة للحدود، وما يقوم به المواطنون العاديون سواء فرادى أو جماعة. ومع أن هذه الآليات منفصلة عن بعضها، إلا أنها تؤثر على بعضها البعض تأثيرا كبيرا. وتتيح فرص عالية تمكن من تخفيف اللامساواة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

وبالتحديد، فإن حقل الاقتصاد التضامني يشمل بالإضافة إلى المبادرات المجتمعية (فردية أو جماعية)، كلا من الجهود الرسمية التي تبذل بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة، وكذا أي شراكة بين الفضاء العام (الدولة) والفضاء الخاص (فرد أو منظمة) لا تهدف إلى الربح، بل هي بحافز المسئولية الاجتماعية تجاه المصلحة العامة.

وهو يهدف إلى سد حاجة الفقير وتوفير العمل للعاطل وتوزيع أكثر عدالة للدخول عبر آليات عديدة عن طريق سياسات رسمية ومبادرات فردية، هذه الأهداف تعتبر أساسا للتنمية الاجتماعية. وهي في نفس الوقت أهداف اقتصادية.

إن إمكانيات الاقتصاد التضامني يمكنها المساهمة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية، إذ أنها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاضد على كافة المستويات وبمختلف الوضعيات تمكن من سد الكثير من حاجيات المجتمعات وتقليص عديد الفوارق، والشواهد التجريبية كثيرة على ذلك شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

وتشكل تنظيمات الاقتصاد التضامني "مثلثا عمليا وعلميا" يتألف من الأهداف الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية والبيئية يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

مما يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد التضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري...إلخ.

ونتيجة لدور البيئة الاجتماعية في تحديد الآليات التي تحقق التنمية بمختلف مستوياتها، يتبين أن التغيير الاجتماعي ليس قرارا إداريا، وإنما يحدث عن طريق تراكمات متعددة ومحددة، وبالتالي فمعظم الأخطاء تنبع من المقاربة، التي تتجلي في انتهاج حلول بدون الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية، أو تعميم حل أو نهج معين على كل المجتمعات ومختلف طبقاتها، وفي الريف تماما كما في الحضر، وفي دول الجنوب كما في دول الشمال...بدون مراعاة الفوارق الاجتماعية وخصوصا الفوارق في قدرة المجتمعات على الاستفادة من الفرص.

ومنه يعتبر الاقتصاد التضامني فرصة لتجنيد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة واهتماماته المتعددة من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات.

التنمية الاجتماعية تؤدي دورا مزدوجا اجتماعي واقتصادي، حيث أنها في المدى البعيد تصب في هدف تحقيق أمثل استثمار متاح للموارد، منطلقة في ذلك من تأهيل وتكوين القدرات البشرية لدى أفراد المجتمع.

وتؤكد أغلبية المنظمات الدولية وقدر لا بأس به من الأبحاث العلمية والتجارب العالمية على الدور المحوري للاستثمار البشري عن طريق التعليم والصحة كمتطلبات أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وتثبت تجربة النمور الآسيوية أن نهضتها لم تقم على أساس المواد الخام والثروات الطبيعية كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية، بل كانت-وما تزال-العناية بالإنسان وتنمية الثروة البشرية وإتاحة الفرص للعامل البشري للإبداع والمشاركة النوعية سر نجاح هذه الدول، ولا مبالغة في القول: إن العنصر الأساسي والركن الرئيسي في هذه الانطلاقة الاقتصادية هو العناية الفائقة بالتعليم أولا والتدريب ثانيا.

بالإضافة للتعليم تعتبر الصحة أولوية في سلم التنمية الاجتماعية، نتيجة للدور الذي تلعبه في حياة الفرد، فالفرد الذي يتمتع بصحة جيدة هو الأكثر قدرة على الفعالية في المجتمع بما في ذلك القدرة على الإنتاج.

تتعدد مبادرات الأمم المتحدة الرامية لتحقيق التنمية، وتتطور وتحاول تشخيص الوقائع، وتضع في أحايين كثير يدها على الخلل، لكن يبقى الواقع التطبيقي بعيد كل البعد عن انعكاس الجهود النظرية، فالعالم حتى الآن عاجز عن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتواضعة، واللامساواة تتعمق، ويعيش العالم في جو من انعدام الأمن، كما أن الجوع مازال يموت ضحيته الكثير من ساكنة الكوكب.

لجأت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى سد الذرائع أمام المرونة التي أبداها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإقرار مبدئي التدرج والقدرة للتحلل من الالتزامات الواردة في العهد؛ فأوردت في التعليق رقم 3 لعام 1990 بشأن طبيعة التزام الدول الأطراف أنه يقع على عاتق هذه الدول التزام أساسي بضمان الوفاء-على أقل تقدير-بالالتزامات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد، وبدون هذا الالتزام الأساسي يصبح العهد-في رأي اللجنة-مجردا إلى حد كبير من مقوماته الرئيسية.

ومن الواضح أن المثالية في الطرح النظري لا تنعكس في التطبيق مما يفاقم من أوضاع الفقراء ويقف حاجز أمام تحقيق التنمية الاجتماعية في عالم اليوم.

إن نقص الفرص والحكم الاستبدادي واللامساواة العامة والإقصاء والحرمان، يزيدوا جميعا من احتمال فقدان الدولة لشرعيتها وسحب دعم المواطنين لها، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والنزاع والعنف، وهنا أيضا تبرز أهمية تنظيمات الاقتصاد التضامني التي تتبنى أهدافا حقوقية وسياسية.

وتسعى الدولة لسد الفوارق وتقليصها من خلال السياسة الاجتماعية التي هي إدارة المجتمع (المواطنين) إدارة عقلانية، تضمن التنمية المبنية على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والرفاهية للمواطنين. وهي جزء من وظيفة الدولة الأولية، وهي تتجاوز مجموعة محدودة من شبكات الأمان إلى خدمات واسعة لتغطية قصور السوق.

وتستطيع السياسات الاجتماعية المصممة والمنفذة بشكل جيد توفير قوة للبلدان ورعاية التنمية، والقضاء على الاستبعاد والاستعباد، والتغلب على الصراع. وهي تشكل جزءا أساسيا من أي استراتيجية إنمائية وطنية تهدف لتحقيق النمو والنتائج الاجتماعية العادلة.

قد لا تنجح الأدوات الأساسية للسياسات الاجتماعية في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائما وصول الخدمات إلى كل فرد، فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويسلتزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأن هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي.

إن السياسة الاجتماعية تحد من المشاكل الاجتماعية الناتجة من التراكم الرأسمالي وتُؤمن استمرار عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة لوظيفة توزيع ثمار النمو وارتفاع الإنتاجية بالاستناد إلى مفاهيم قيمية من قبيل مفهوم الحقوق الاجتماعية التي أصبحت جزءا من شريعة حقوق الإنسان ومفهوم العدالة وإتاحة فرص متساوية أمام جميع المواطنين.

الهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الجغرافية والعرقية.

لا تصل فوائد النمو الاقتصادي إلى الجميع تلقائيا، كما أن السياسات الاجتماعية غير المناسبة قد تعرقل النمو على الأمدين المتوسط والطويل، ويتم تبرير السياسات الاجتماعية ليس فقط من وجهة نظر إنسانية، بل أيضا لأنها حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي، للحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم على الأقل.

يعتبر ضعف الدولة اليوم واقعا خصوصا في الدول النامية، فمؤلفا كتاب "فخ العولمة" وبعد سرد أحداث كبيرة واقعية تثبت فشل الدولة، لخصا الوضع في "إن قائمة فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلانهاية. إذ شيئا فشيئا تفقد الحكومات في أرجاء المعمورة قدرتها على أخذ زمام المبادرة في

توجيه تطور أممها. فعلى كل الأصعدة يتضح للعيان الخطأ السائد في نظام التكامل العالمي: فمع أن تدفق السلع ورأس المال قد أتخذا أبعادا عالمية، إلا أن التوجيه والرقابة ظلتا مهمة وطنية. لقد صار الاقتصاد هو المهيمن على السياسة".

ويقر تقرير التنمية البشرية 2013 أنه ليس من الضروري أن يتولى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات، لكن مسئولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقومات الأساسية للتنمية البشرية".

ويبدو جليا إخفاق الجهود الاجتماعية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، لكونها لم تتجاوز تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة، إذ كانت السياسات تتركز على تنشيط "النمو الاقتصادي" الذي كان ينتظر منه أن تكون آثاره إيجابية على المؤشرات الاجتماعية، لذا كانت السياسات الاجتماعية ثانوية وتمويلها أقل، وكانت نتيجة ذلك تفاقم التوتر والاستياء الاجتماعي.

إن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر في الاندفاع، دون وجود ما يسمى بـــ "التكافل الاجتماعي" الذي ترعاه الدولة. ووجود نظام حكومي يرعى هذا التكافل، هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذي لا يزال يمنحه المواطنون في البلدان الصناعية لنظام السوق. مما يؤكد ضرورة العمل الجماعي للحد من المخاطر الناجمة عن تقصير المؤسسات الوطنية أو القصور في مقومات الحكم العالمي. (حسب تقرير التنمية البشرية 2013).

على مستوى المجتمعات الأهلية، يتصدر آليات الاقتصاد التضامني من حيث سعة الانتشار والقدرة على الإنجاز: التعاونيات كأكثر التنظيمات انتشارا وفاعلية، وقد ركز عليها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. وقد أثبتت–مثلا–التعاونيات المالية قوتها وقدرتها على التحمل منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الفترة 2007–2008، لفائدة أعضائها وموظفيها وعملائها. واحتفظت بتصنيفات ائتمانية جيدة وزادت أصولها وأرقام أعمالها وشهدت نموا معتبرا لقاعدة أعضائها وعملائها.

مما يظهر جليا أن إمكانيات الاقتصاد التضامني وبآليته المتعددة واهتماماته المتشعبة والشاملة لكل مناحي الحياة، فهو قادر على تقوية المجتمعات في عملية التفاوض من خلال خلق فرص عمل وخدمات جديدة ودفع المستوى المعيشي للناس والحفاظ على البيئة، مما يحقق تنمية اجتماعية مستدامة.

بخصوص موريتانيا، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال تكفلت فيها الدولة بالتدخل في كل الأنشطة، وفي ترسيخ المركزية السياسية، والسعي للتصنيع والنمو الاقتصادي، واكتسحت الحكومة نطاق الملكية العامة للمشاريع.

ولم تكن السياسات الاجتماعية للدولة الموريتانية في هذه الفترة ذات أولوية، وكانت محدودة وغير واضحة المعالم، لتشهد منذ الاصلاحات الهيكلية التي بدأت في العام 1985 تطورا محدودا، مقتصرة على

الحماية الاجتماعية، وبعض السياسات القطاعية المحدودة، فكانت بذلك عبارة عن جهود متفرقة غير متجانسة، أدت إلى فشلها في سد الفوارق وحتى في بعض أهدافها المتواضعة.

يظهر جليا أن موريتانيا تعاني بصورة عامة من القصور في أداء المؤسسات، وبالتالي عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية والتعامل مع مشاكل الفقر والبطالة والتهميش، ورغم بعض الانجازات المحدودة في كمها وتغطيتها إلا أن المردود الإجمالي لمختلف السياسات والبرامج بقي محدودا في تقليص الفوارق الاقتصادية-الاجتماعية.

ومن منظور مؤسسي فقد بقيت البنية المؤسسية وإلى وقت قريب تعيش تخبطا ألقى بظلاله على أداء البرامج والاستراتيجيات المنتهجة، -فمثلا-بقي الجهاز المكلف بالتشغيل منذ أمد بعيد ضائعا في سراديب الهيكلة الوزارية، بدون أية سمة خاصة. و لم يظهر ما يدل على وجود إرهاصات مؤذنة بتغير في النظرة على هذا المستوى إلا بحلول السنوات الأخيرة من عقد الألفين.

حسب تمييز "إفانز" -الذي تعرضنا له في صدر في هذا البحث-بين نوعين من الدول، دولة "النهب" ودولة "التنمية". تبدو موريتانيا أقرب لدولة النهب، التي تكون فيها العلاقات بين الحكومة والناس أكثر فردانية ومبنية على المصالح الفردية والعلاقات بين الأشخاص، وهي تفتقر إلى القدرة على منع الأفراد أصحاب المناصب من السعي إلى تحقيق أهدافهم. وتكون الروابط الشخصية هي وحدها مصدر التماسك، ويكون تعظيم المصلحة الفردية مقدما على تحقيق الأهداف الجماعية. وتكون الروابط مع المجتمع روابط مع الأفراد أصحاب المناصب، وليست صلات بين الناخبين وبين الدولة كمنظمة.

وهذا النموذج يعتبر العثرة الرئيسية أمام التنمية في هذا البلد الفقير، رغم توفر الموارد الطبيعية، وندرة السكان.

وتتعدد آليات التضامن في موريتانيا، إلا أن أكثرها تأثيرا هي التي تتكون نتيجة للروابط الاجتماعية التقليدية كالأسرة، الدين، العلاقات الجوارية...الخ.

آليات التضامن العصرية تتأثر بشكل كبيرا بالبيئة المؤسسية الرسمية وهي في بعض الحالات نتيجة لتفاعلات غير سليمة داخل تلك البيئة.

معطيات عديدة تدعم وتبرز الدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه آليات الاقتصاد التضامني في موريتانيا من أبرزها:

✓ يمثل العاملون في القطاع لغير مصنف في موريتانيا حوالي 86,5% من السكان في سن العمل، وهنا نذكر بتوصية منظمة العمل الدولية التي تؤكد على إمكانية استخدام "الاقتصاد الاجتماعي" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات لغير منظمة والمنظمة.

✓ الدراسة التي أثبتت أن ثلثي السكان في ولايتين موريتانيتين تُلبي حاجياتهم عن طريق الآليات الاجتماعية التعاونية، إذن 37% يجدون حلولا داخل الأسرة القبلية و4,6% فقط عن طريق الدولة، كما وصلت نسبة المساكن المجانية في العام 2004 إلى 6,1% من مجموع المساكن على المستوى الوطني.

✓ تصل تقديرات زكاة الماشية في موريتانيا إلى 4 مليارات و382 مليون أوقية أي ما يعادل 14 مليون وستة وستون دولارا، بدون غيرها مما تجب زكاته، مما يوحي بمقدرات مالية كبيرة تحتاج للاستغلال والتنظيم.

✓ يستفيد 800.000 راع يتواجدون في 2.889 مخيم وقرية من خدمات التجمع الوطني للرابطات الرعوية، وتغطى الجمعيات التعاضدية الرعوية مساحات بعضها يصل إلى 5000 متر مربع، كما تنشط جمعيات التنموية المجتمعية القروية في 856 قرية، ويتواجد في نواكشوط لوحده 795 هيئة مجتمع مدني.

✓ وصل إنفاق منظمات المجتمع المدني في العام 2012 إلى ما يقارب 1,8 مليار أوقية (6,9 مليون دولار أمريكي تقريبا).

التوصيات

تتطلب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في موريتانيا جهودا مكثفة، لن تكون الدولة لوحدها قادرة على معالجتها ولا قطاع خاص قوي -إن افترضنا وجوده في موريتانيا-، مما يستدعى الاستعانة بالجهد الأهلي ضمن استراتيجية وطنية تحدد الأدوار وتستغل المخزون التقليدي والديني في المجتمع.

وما تحتاجه موريتانيا اليوم هو الاستثمار في رعاية الفقراء باعتبار ذلك سليما من الناحية الاقتصادية، وكلما يحتاجه ذلك هو إرادة سياسية كافية وآليات لتحديد كيفية تخصيص الموارد وترتيبات إدارية رشيدة والتعاون بين الفاعليات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك المجتمع الأهلي.

فالتطوير والتطور المؤسسيان يحتاجان لفترة زمنية ليست بالقصيرة، وبالتالي ما تحتاجه ما تسمي المجتمعات التقليدية، والتي المجتمع الموريتاني أحدها، هو الاستفادة من تركيبتها ومسلماتها واستغلال ذلك في إطار جهد بحثي يصمم آليات يكون من السهل تقبلها اجتماعيا في تلك المجتمعات، ولديها القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة، وسد الفوارق.

وتتأكد يوما يعد يوم حاجة موريتانيا لشبكات أمان اجتماعي قوية نتيجة للتقلبات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية، نظرا لأمور عديدة من أهمها:

- اقتصار نظام الضمان الاجتماعي على فئة محدودة من السكان وتجاهل المجموعات الأكثر هشاشة؛
- ضعف الموارد المالية؛
- هشاشة الأمن الغذائي خصوصا في مناطق الريف-وآخر الإحصائيات تنبئ عن تفاقم الظاهرة-، وغياب استراتيجية واضحة تتيح مقاربة قادرة على مُعالجة للخلل؛

- ارتفاع نسبة سوء التغذية في بعض المناطق، مما يستوجب جهود تقوية وتوسيع وتسريع البرامج، وكذا عمليات التكفل والتحوط؛
- جهود محدودة لحماية الأطفال، وترقية المرأة، ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل الاجتماعي لصالح الأشخاص الأقل حظا، والمعوقات المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسسي، البنية التحتية، التمويل، المعلومات؛
- يتسم النظام التعليمي في موريتانيا بفوارق مقلقة بخصوص النفاذ للمدرسة والضبط المدرسي؛
- على المستوى الصحي، تعاني موريتانيا من تسيب مغلق في هذا المجال، بالإضافة لقصور التغطية الصحية من حيث الكم والكيف؛
- ارتفاع نسبة البطالة.

تستدعى وضعية آليات التضامن التقليدية والدينية تدخل رسمي على المستوي التنظيمي والفكري، يُمكن من جعلها قاطرة للتماسك الاجتماعي، نتيجة للقبول الاجتماعي الذي تحظي به، مما يحتم استراتيجية وطنية تستفيد من إمكانيات الإرث التقليدي والديني لهذه الآليات وعلى رأس تلك الآليات الزكاة والوقف.

وليست الآليات التضامنية العصرية-في أداء الدور-أحسن حالا من التقليدية، رغم انتشارها المعتبر فهي محدودة الأداء، ويرجع ذلك في الأساس لانعدام النضج الإداري والقصور في الرؤية، فالتنظيمات الحديثة تحتاج لجهود تعالج:

- انعدام التفاعل ما بين هذه الآليات والمجتمع؛
- عدم الاكتراث بحاجيات المجتمع الملحة والضرورية؛
- القصور في الرؤية وفي تشخيص التحديات الكبيرة، والاقتصار على المعالجات المحدودة للمشاكل بدون العمل على معالجة جذورها وتبني استراتيجية محددة وفعالة لذلك.
- نقص الوعي لدى العاملين في هذه التنظيمات بطبيعة هذا النوع من العمل وأهدافه؛
- الشروط التي يضعها بعض الممولين، واستعدادهم لتمويل نشاطات محددة قد لا تكون ذات جدوائية بالنسبة لمجتمع معين؛
- غياب برامج التدريب والتوعية؛
- شيوع الأنشطة التضامنية ذات الطابع الاستهلاكي (توزيع منتجات غذائية، ملابس.... الخ)، مع محدودية المشاريع الاستثمارية والتنموية.

ملاحق

✓ ملاحق

جداول

الجدول 6: متوسطي معدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترات المختلفة.

الفترة	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
1984-1961	%4,09	%1,13
2000-1984	%2,39	%0,5-
2012-2000	%4,5	%1,6

المصدر: من حسابات الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2014

الجدول 7: مقارنة المرحلة الأولي بالثانية

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 1984-1961	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 1984-2000		
	أقل من صفر	بين صفر و 2,3%	أكبر من 2,3%
أقل من صفر			
بين صفر و 3,5%	(1,13، -0,2)		
أكبر من 3,5%			

المصدر: من حسابات الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2014

الجدول 8: مقارنة المرحلة الأولى بالثالثة

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 1984-1961	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2012-2000		
	أقل من صفر	بين صفر و 3,5%	أكبر من 3,5%
أقل من صفر			
بين صفر و 2,3%		(1,13، 2)	
أكبر من 2,3%			

المصدر: من حسابات الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2014

الجدول 9: مقارنة المرحلة الثانية بالثالثة

متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2012-2000		
	أقل من صفر	بين صفر و 2,3%	أكبر من 2,3%
أقل من صفر		(0,5-، 2)	
بين صفر و 2,3%			
أكبر من 2,3%			

المصدر: من حسابات الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي 2014

الجدول 10: الأهداف حسب الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2001-2015

	الحالة المرجعية		الأرقام المحققة		المستهدف
	السنة	القيمة	2004	2008	2015

تخفيف الفقر					
عدد الفقراء بالآلاف	2000	1.11	1.146	1.382,2	584
نسبة انتشار	2000	%51	%46,7	%42	%16,3
نسبة انتشار الفقر الشديد	2000	%31,4	%28,8	%25,9	%4,8
عمق الفقر	2000	%17	%15,3	%14,5	%3,4
شدة الفقر	2000	%8,2	%6,6	%2,3	%1
مؤشر جيني(GINI)	2000	39%	%39,3	%38	39%
البيئة الاقتصادية					
دفع عجلة النمو الاقتصادي					
نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام سنويا	2000	1,9	5,2	3,5	6,6
نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام حسب الفرد سنويا	2000	1,2-	2,1	0,7	4
نسبة الاستثمار (% من الناتج الداخلي الخام)	2000	28,6	39,2	27,6	29,2
الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي					
نسبة التضخم (%)	2000	3,3	4,1	(2014)3,5	3,5

الاحتياطي الخام (بأشهر الاستيراد)	2000	6,5	4,7	(2013) 8	6
نسبة الديون (% من الناتج الداخلي الخام)	2000	202	138	%82,1 (2013)	%82,1
تحسين المستوى					
نسبة التمدرس الابتدائي	2000	%71	%96 (2006)	%98,7 -2012) (2013	%100
نسبة الذين يكملون السلك الابتدائي	2000	%55	%48	%61 (2009)	%100
نسبة الأمية لدى الكبار	2000	%42,8	%23	38,5 %(2008)	%5
نفقات التعليم (% من الناتج الداخلي الخام)	2000	%4,5	%5,9	%6	%6
تحسين الحالة الصحية العامة					
متوسط العمر عند الميلاد(بالسنة)	1998	53,6	56	(2013)61,1	62
نسبة وفيات الأطفال (في الألف)	2000	87	80	(2012) 65	42
زيادة النفاذ إلى الماء الشروب					

نسبة الربط بشبكة المياه	1997	%35	%45	(2010)%56	%60
زيادة الدخل وتحسين ظروف المعاش في الوسط الريفي					
نسبة انتشار الفقر الريفي	2000	%61,2	%54,9	%59,4	%34
نسبة انتشار الفقر الشديد	2000	%44,1	%36	%22,3	%24
مؤشر جيني في الوسط الريفي	2000	%36,7	%34,2	%33	%30,6

من تجميع الباحث:

المصادر: المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء 2013، التقارير الفقر الدورية الرسمية الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء، تقرير البنك المركزي الموريتاني 2013، تقرير التنمية البشرية 2014، النشرة الإحصائية، الفصل الثالث 2014، الصادرة عن البنك المركزي الموريتاني.

أشكال

الشكل رقم 3: هيكلة وأداء أبرز هيئات المجتمع المدني في نواكشوط 2011

الشكل رقم 4: تطور معدل النمو الاقتصادي في موريتانيا 2003-2013

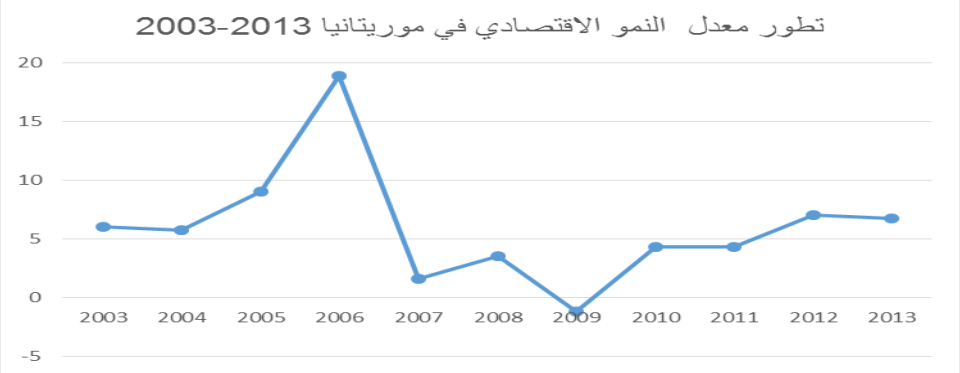

الشكل رقم 5: تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية لموريتانيا 1980-2013

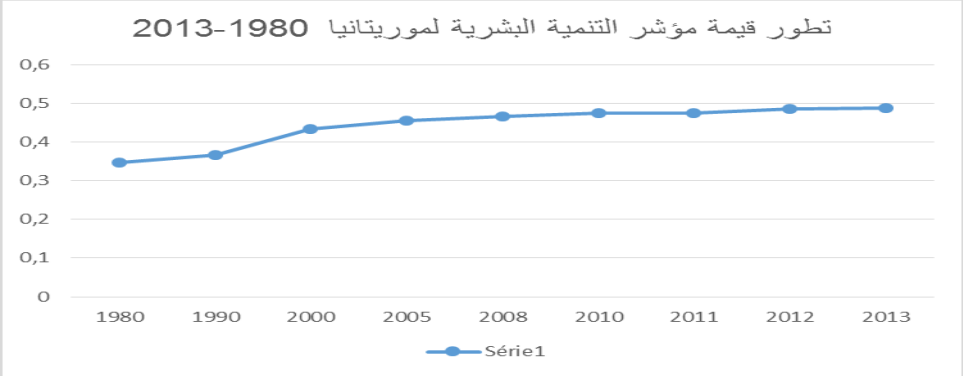

الشكل رقم 6: تطور الفقر في موريتانيا 1990-2008

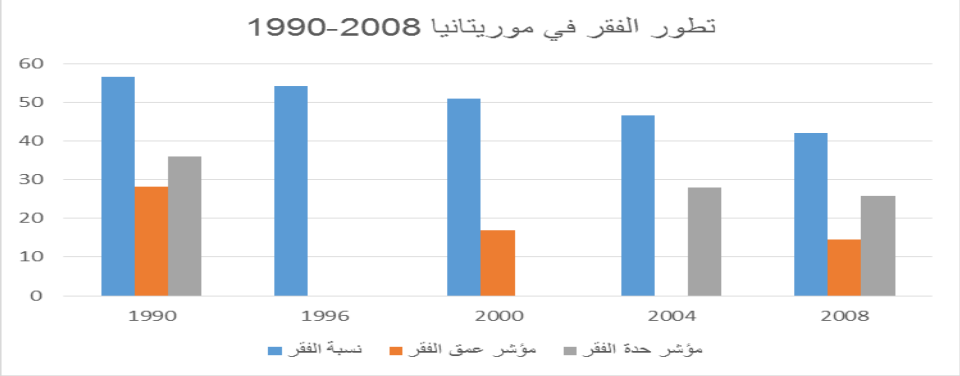

الشكل رقم 7: تطور الفقر في الوسطين الريفي والحضري في موريتانيا 1990-2008

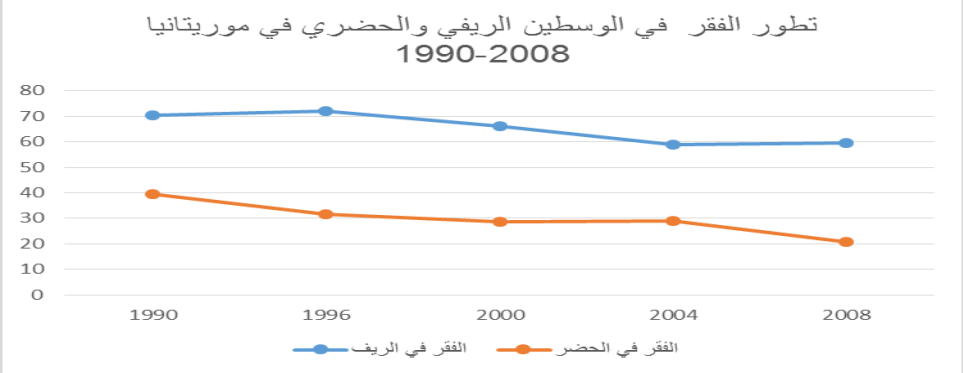

الشكل رقم 8: تطور نسبة انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا 2011-2014

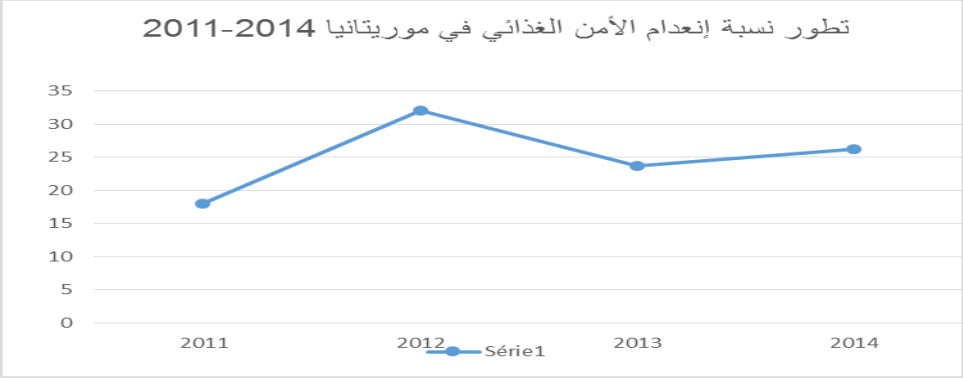

الشكل رقم 9: معلومات عن التعليم الابتدائي في موريتانيا 2011-2013

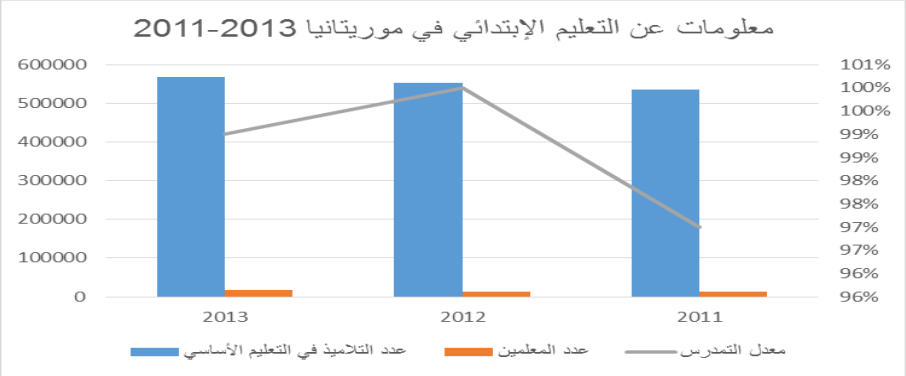

الشكل رقم 10: تطور عدد التلاميذ والأساتذة في التعليم الثانوي في موريتانيا 2011-2013

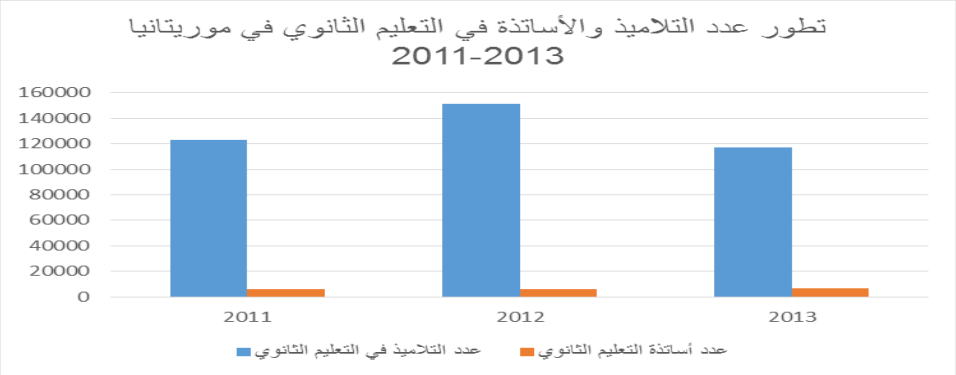

الشكل رقم 11: نسبة المساكن الهشة في موريتانيا 1990-2008

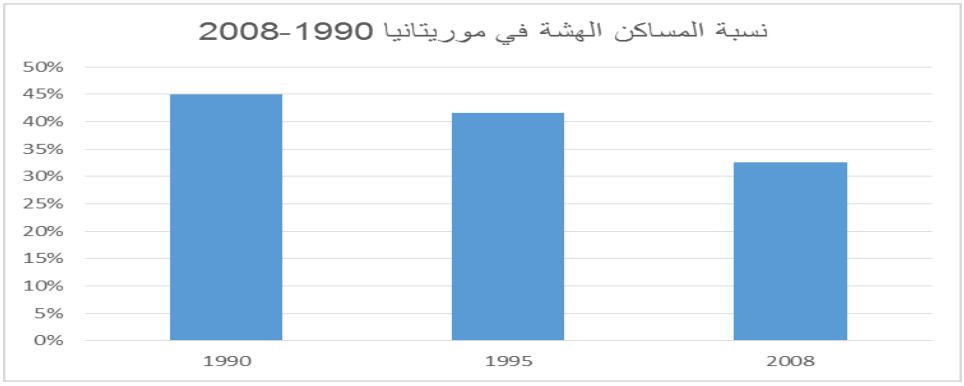

ملاحظة: الجداول والأشكال من إنجاز الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في صدر البحث

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- قائمة المراجع باللغة العربية

❖ كتب

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية 1422-2001.

2. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 1432-2011.

3. أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد، التخطيط الاجتماعي، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997-1998.

4. إسماعيل صبري عبد الله، نحو اقتصاد عالمي، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 1988.

5. أمارتيا صن، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2004.

6. الأمين العوض حاج احمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة: الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس 2008.

7. إيان كريب، النظرية الاجتماعية "من بارسونز إلى هابرماس"، محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 1999.

8. إيدجار فور، فيليب هيريرا، وآخرون، تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976.

9. إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2003.

10. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1990.

11. بشير محمد مقدمة في علم الاجتماع العام من خلال فكر غي روشي Guy Rocher تقديم وحوصلة تركيبية مع أمثلة مرفقة بدراسات، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان الجزائر، 2009.
12. جمال الرفاعي، التعاون في العالم (من الشرق إلى الغرب)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1964.
13. جمال حلاوة، على صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2009.
14. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، مجموعة من المترجمين، المشروع القومي للترجمة، مصر، الطبعة الثانية، 2011.
15. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000.
16. حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المطبعة العالمية، القاهرة، 1991.
17. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
18. سهيل حمدان، اقتصاديات التعلم: تكلفة التعليم وعائداته، الطبعة الأولى، مؤسسة رسلان علاء الدين، الدار السورية الجديدة، دمشق، 2002.
19. سيدي عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، المطبعة الجديدة، أنواكشوط 1996.
20. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الطبعة الثانية 2013.
21. الطالب اخيار ولد مامينا، الشيخ ماء العينين، علماء وأمراء في مواجهة الاستعمار الأوربي، منشورات مؤسسة أمربيه ربه لإحياء التراث، الرباط، الطبعة الأولى، 2007.
22. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية –المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001.
23. عاطف قبرصي. دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
24. عبد الباسط أحمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1981.
25. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، 1982.
26. عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

27. عبد الغفار شكر. نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، القاهرة، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة-آمال، 2004.

28. عبد القادر تومي، الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى 1432-2011.

29. عبد الله عبد الدايم، الثورة والتكنولوجيا في التربية العربية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1978.

30. عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1961.

31. عبدوتي ولد عالى مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني (المسيرة والملامح، المؤشرات)، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، موريتانيا، الطبعة الأولى، 2012.

32. على أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1993.

33. على عبد الصادق. مفهوم المجتمع المدني-قراءة أولية، مركز المحروسة، القاهرة، 2004.

34. على غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الثانية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

35. فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية (الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام)، عالم الكتب الحديث، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

36. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، بحث رقم 62، 2003.

37. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1990.

38. فولفجانج ساكس، قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، جمهورية مصر العربية، العدد 1252، 2009.

39. كارل بولانيي، التحول الكبير الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى كانون الأول /يناير 2009.

40. محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالث 1982.

41. محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، 1986.

42. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009.
43. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2008.
44. مركز الميزان لحقوق الإنسان، مجموعة التعليقات المتعلقة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، غزة 2005.
45. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
46. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1981.
47. مصطفى كامل السعيد، محاضرات في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة 1980.
48. منذر قحف، النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1995.
49. منذر قحف، حوارات للقرن الحادي والعشرين، الاقتصاد الإسلامي (علما ونظاما)، دار الفكر، دمشق 1999.
50. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، بيروت، دار النهضة، 1970.
51. هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، فخ العولمة "الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.
52. هشام محمد الاقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، 2010.
53. وفيق أشرف حسونة، سيسولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم 295، 1973.

❖ الدراسات

55. إبراهيم حسن عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيين، مصر، دار المعرفة، 1990.
56. إزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مذكرات توجيهية، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)، نيويورك، يونيو 2007.
57. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، دولة الكويت، رؤية استراتيجية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى المعيشة في دولة الكويت في ضوء التغيرات المحلية والدولية، مارس 2007.

58. بوحنية قوي، المجتمع المدني في ليبيا وموريتانيا: عندما تزحف القبيلة على السياسة والبداوة على السلطة القانونية! الجزء الثالث، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة-قطر، 23 أبريل نيسان 2014.

59. تحليل انتقادي عن تأثيرات برامج التعديل الهيكلي، جيوفاني أندريا كورنيا، ريتشارد جولي وفرانسيس ستيوارت 1987.

60. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، المركز الموريتاني لتحليل السياسات، دراسة حول ملائمة الأجهزة المكلفة بالتشغيل، يونيو 2013.

61. جمهورية العراق، برنامج الأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء 2011، الطبعة الأولى 2011.

62. صندوق النقد الدولي، دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، 28 يناير 2013.

63. عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

64. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، كانون الثاني/يناير 2012.

65. على مهدي كاظم، عبد الخالق نجم البهادلي، جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العُمانيين والليبيين، دراسة ثقافية مقارنة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 3، 2007.

66. كامل عبد الملك، ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة، القاهرة، دار مصر المحروسة، 2008.

67. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، يناير 2005.

68. محمد فهمي الشلالدة، المجتمع المدني، أبحاث ودراسات، عدد 23، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2003.

69. نادر فرجاني، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

❖ الرسائل العلمية

70. أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير 2009.

71. الهادي عبدو أبوه، تقييم تجربة مكافحة الفقر في موريتانيا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2006-2007.

❖ دوريات ومجلات ونشريات

72. إبراهيم خضور، التربية والتغير الاجتماعي، مجلة جامعة دمشق-سوريا، المجلد 25، العدد الأول والثاني 2009.

73. أحمد الكواز، إخفاق آلية السوق وتدخل الدولة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 69، يناير 2008

74. أحمد الكواز، مراجعة كتاب " 23 Things They Don' t Tell You About Capitalisme ،By: Ha-Joon Chang Allen lane London (2010)) ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، المجلد الثالث عشر –العدد الأول، يناير 2011.

75. ادم ليرك، هبات لفقراء العالم: مساعدات أكثر بنفس الكلفة، مجلة مواقف اقتصادية، مجلة إلكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، سبتمبر 2001.

76. الإسكوا، إدراج الإنصاف على أجندة التنمية، نشرة التنمية الاجتماعية، نوفمبر 2006.

77. الإسكوا، التكامل الاجتماعي في غربي آسيا، بيروت، 2010.

78. الاسكوا، السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية، التحديات في منطقة الإسكوا، المجلد 2، العدد 8، 2009.

79. الإسكوا، تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 1، المجلد 3، 2010.

80. الإسكوا، سياسات اجتماعية متكاملة، 2006.

81. تعلُّم النمو، قراءة في كتاب، مستقبل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2014.

82. جامعة الملك عبد العزيز، المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، نحو مجتمع معرفة، سلسلة يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الثامن عشر، 1428.

83. الجمهورية اليمنية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، الخلفية النظرية في أساسيات العمل التنموي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الإصدار الأول، 5 فبراير 2011.

84. جوزيف ستيغليتز، انعدام المساواة، ينبغي للاقتصاد أن يخدم المجتمع، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014.

85. حسن بن إبراهيم الهنداوي، مفهوم التنمية وخصائصها من وجهة نظر إسلامية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد الخامس، إبريل، 2008.

86. حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، جسر التنمية، العدد 113، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو/أيار 2012.

87. رياض بن جليلي، حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية، جسر التنمية، العدد 65، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، يوليو/تموز، 2007.

88. سمير عبد الرسول العبيدي، قراءة في كتاب "مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي"، المستقبل العربي، العدد، 414 آب/أغسطس 2013.

89. صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، صندوق النقد ومنظمات المجتمع المدني، سبتمبر 2012.

90. طالب عوض، عدالة النظام التجاري الدولي المعاصر والبدائل المتاحة أمام الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، 2013.

91. طاهر حمدي كنعان، دراسة بعنوان: "الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج"، مجلة "عمران" العدد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، أكتوبر 2012.

92. الطاهر زياني، محمد بن بوزيان، اقتصاد التضامن والتخفيض من الفقر: أية عقلانية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبوبكر القايد-تلمسان-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد "الاقتصاد التضامني: الحقل النظري والتطبيقي"، عدد 5 جوان 2006.

93. عابدين أحمد سلامة، توفير الحاجات الأساسية في ظل الدولة الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي 1،2، 1983.

94. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، منهجية الاقتصاد الإسلامي(القرآني) الحديث ومعالمه، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-السعودية: الاقتصاد الإسلامي، م24 ع1، 1432-2011.

95. على عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 76، أكتوبر/ تشرين الأول 2008.

96. محمد أحمد داني، اللامركزية والتنمية في الألفية الثالثة الميلادية، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد الخامس، إبريل 2008.

97. محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، سلسلة جسر التنمية، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، فبراير 2002.

98. محمد عدنان وديع، مفهوم التنمية، جسر التنمية، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير2002.
99. مصطفى كامل السيد وآخرون، قضايا التنمية: الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد 14، الطبعة الأولى، 1999.
100. نافز أيوب محمد "على أحمد"، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، العدد الرابع عشر، هولندا، يوليو 2010.
101. ناهد صالح، مؤشرات جودة الحياة نظرة عامة على المفهوم والمدخل. المجلة الاجتماعية القومية. 28 (2)، 1990.
102. نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008.
103. وليد عبد مولاه، التخطيط الاستراتيجي للتنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 124، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو/حزيران 2012.

❖ مؤتمرات وندوات

104. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مؤتمر " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، 21،20 مارس 2006، بيروت، المعهد العربي للتخطيط.
105. بدر محمد الأنصاري، استراتيجيات تحسين جودة الحياة من أجل الوقاية من الاضطرابات النفسية. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. جامعة السلطان قابوس–سلطنة عمان، 17-19 ديسمبر2006.
106. تقي عبد سالم العاني، الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم إلى الندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب المنعقد في الجزائر، 9-13 فبراير 2002.
107. جورج القصيفي، التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، 1990.
108. فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–جامعة سطيف، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، 8/7 أبريل 2008.
109. محمد أنس الزرقا، خطة الإسلام في إعادة توزيع الدخل والثروة (الزكاة والضمان الاجتماعي)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ندوة رقم 36 19.
110. محمود عبد الحليم منسي، علي مهدي كاظم، مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. جامعة السلطان قابوس–سلطنة عمان، 17-19 ديسمبر 2006.

111. معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 9-10 مايو/أيار 2013، الجامعة العربية، القاهرة.

112. منظمة العمل الدولية، المؤتمر الإقليمي الثلاثي بشأن الاقتصاد الاجتماعي، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 19-21 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

113. نجيب عيسى، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.

❖ تقارير وقرارات

114. الإسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن، نيويورك، 2005.

115. الأمم المتحدة، "إعلان الحق في التنمية"، قرار الجمعية العامة رقم 128/41، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1986.

116. الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، نيويورك، الجمعية العامة، الجلسة العامة 8 أيلول/ سبتمبر 2000.

117. الأمم المتحدة، الجمعية العامة الدورة الثامنة وستون، تقرير الأمين العام، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات، 2013/06/22.

118. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، البند 9 من جدول الأعمال، مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية، 15 ديسمبر 2000.

119. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، البند 27(ب) من جدول الأعمال، قرار، دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية، كانون الأول/ديسمبر 2013،

120. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، البند 93 (أ) من جدول الأعمال، الجلسة العامة 89، 16 كانون الأول /ديسمبر 1992.

121. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار A/RES/66/288، الدورة السادسة والستون، البند 19 من جدول الأعمال، سبتمبر 2012.

122. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، 2008.

123. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اللجنة الإحصائية، الدورة الثانية والأربعون، تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، مذكرة من الأمين العام، ديسمبر 2010.

124. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الدورة الثانية والخمسين، 15 شباط/فبراير 2013 و11-12/شباط/فبراير 2014، نيويورك 2014.
125. الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014، "بإمكاننا إنهاء الفقر 2015"، نيويورك 2014.
126. الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (النسخة الأولية)، كوبنهاجن 6-12 آذار، مارس 1995، 16 إبريل 1995، 9/166.
127. الأمم المتحدة، خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، منظور إقليمي، أكتوبر 2013.
128. الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مقدمة قصيرة للمنشور" إعمال الحق في التنمية"، جنيف، أكتوبر 2013.
129. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو"، تقرير التنمية البشرية للعام 2005.
130. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، تقرير التنمية البشرية 2014.
131. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، عرض عام، مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005.
132. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الثروة الحقيقية للأمم مسارات في التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2010.
133. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، تقرير التنمية البشرية 2003.
134. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2005_ملخص.
135. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شراكات جديدة من أجل التنمية، التقرير السنوي 2014/2013.
136. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013.
137. برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم 2011.
138. برنامج الأمم المتحدة، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الطبعة الثانية، المطبعة الوطنية، عمان، 2002.
139. البنك الدولي، التنمية الاجتماعية، مذكرة قطاعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سبتمبر 2008.
140. البنك الدولي، الفقر والرخاء، التقرير السنوي، واشنطن 2014.

141. البنك الدولي، لجنة النمو والتنمية، النمو في البلدان النامية في فترة ما بعد الأزمة، التقرير الخاص حول تداعيات الأزمة العالمية عام 2008، 2010.
142. البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي 2013، يونيو 2014
143. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجريدة الرسمية عدد 203/202 بتاريخ 22 مارس 1967.
144. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الطاولة المستديرة لموريتانيا، بروكسل 22، 23 يونيو 2010.
145. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، مرصد التنمية البشرية المستديمة، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2002، نواكشوط، موريتانيا.
146. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، المجلد الأول: حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010.
147. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013، سكان الولايات والمقاطعات والبلديات.
148. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والتنمية، مشروع الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، نوفمبر 2002، نواكشوط.
149. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة التهذيب، تقرير عن حالة النظام التربوي الوطني، موجز تنفيذي، مارس 2010.
150. الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2011-2015، المجلد الثاني: خطة العمل 2011-2015.
151. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وزارة الشئون الاقتصاد والتنمية، مرصد التنمية البشرية المستديمة والفقر، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر، 2005، نواكشوط، موريتانيا.
152. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، اللجنة الوطنية للمنتديات العامة للتربية والتكوين، التقرير النهائي، فبراير 2013.
153. الشبكة الاورومتوسطية للاقتصاد الاجتماعي(ESMED)، الاقتصاد الاجتماعي في المتوسط، مدريد، 2011.
154. صندوق النقد الدولي–التقرير السنوي 2013 "من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا".
155. عرض قدم في اجتماع خبراء الأمم المتحدة المعني بتسخير ميزة التعاونيات لبناء عالم أفضل، أديس أبابا، 4-6 أيلول/سبتمبر 2012، قدمه دافيد غراس تحت عنوان " Five lessons for growing financial co-ops".

156. كريمة القري، أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان–الأردن، 13/12 أكتوبر/تشرين الأول، 2013.

157. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة، ديسمبر 2010.

158. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(إسكوا)، الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة، من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، نيويورك 2008.

159. المعهد الأوربي للبحوث المتعلقة بالمنشآت التعاونية والاجتماعية، تقرير المؤتمر المتعلق بتعزيز فهم التعاونيات من أجل عالم أفضل، الذي نظمه معهد البحوث والتحالف الدولي للتعاونيات، في البندقية، إيطاليا، يومي 15 و16 مارس 2012.

160. معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، استعراض التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال محو الأمية الأسرية، في إطار برنامج بناء قدرات التعليم للجميع في موريتانيا 2009-2011، أغشت 2011.

161. المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2012.

162. المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا بالأرقام 2013.

163. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التعاونيات الزراعية تغذي العالم، أكتوبر 2012.

164. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الاتحاد المغاربي وشمال إفريقيا، هياكل العاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ديسمبر 2013.

165. منظمة العمل الدولية، مناقشة مواضيعية موازية، الخروج من السمة غير المنظمة: دور الاقتصاد الاجتماعي، الاجتماع الأفريقي الثاني عشر، جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، أكتوبر 2011، الوثيقة: AFRM.12/P.

❖ أدلة

166. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، دراسة في الأساليب، السلسلة واو، العدد 91، دليل الحسابات القومية، دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، نيويورك 2005.

167. مجموعة نواكشوط الحضرية–موريتانيا، الإدارة المحلية والتوافق الاجتماعي، دليل هيئات المجتمع المدني المحلية لمقاطعات نواكشوط التسع، 2011.

168. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى، 2013.

169. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، الطبعة الأولى 2005.

❖ بيانات صحفية وقوانين وخطابات ومقابلات

170. الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الوازرة الأولى، خطاب الوزير الأول أمام البرلمان الموريتاني، مايو 2014.

171. صندوق النقد الدولي، إدارة التواصل، بيان صحفي رقم 15/52، 12فبراير 2015.

172. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/159، 05 إبريل 2011.

173. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/178 بتاريخ 14 مايو 2012.

174. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/248، 22 يونيو 2011.

175. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/248، بتاريخ 2 يوليو 2012.

176. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/356، 27 سبتمبر 2010.

177. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 13/375، بتاريخ 30 سبتمبر 2013.

178. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 11/379، بتاريخ 24 أكتوبر 2011.

179. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/447، 19 نوفمبر 2010.

180. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 12/460، بتاريخ 27 نوفمبر 2012.

181. صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي رقم 10/89، 15 مارس 2010.

182. صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 15/52، 12 فبراير 2015.

183. مقابلة مع الحسن ولد الطالب، آخر تحديث لها بتاريخ 2015/07/08

184. منظمة التجارة العادلة، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للتجارة العادلة (السبت الثاني من شهر أيار من كل عام) الذي صادف 10 أيار/مايو 2014.

❖ مواقع إلكترونية صحفية

1. http://www.ami.mr/index.php?page=Depeche&id_depeche=35333.
2. Arabic.people.com.cn/31659/6577475.htm

❖ مواقع إلكترونية أخرى

3. http://www.mosd.gov.om/about_mosd.asp
4. http://www.un.org/ar/ecosoc/
5. http://www.un.org/en/development/desa/policy/index.shtml
6. http://www.un.org/esa/coordination/2012qcpr.htm.
7. www.un.org
8. www.worldbank.org/socialdevelopment
9. www.ngoce.org
10. www.cnam.mr
11. www.albankaldawli.org
12. http://www.social.gov.bh/theministry/about_mosd
13. www.fao.org

❖ قائمة المراجع باللغة الفرنسية

❖ Les Ouvrages

1. Jacques Prades, Bernadette Costa-Prades ; l'économie solidaire prendre sa vie en main ; Édition Milan, France 2005.
2. Pierre Bourdieu, Méditations Pascaliennes, coll. «Liber », Ed, du seuil, Paris 1997.

❖ Les Rapports

3. BAFD, OCDE, PNUD, CEA, Perspective économique en Afrique Mauritanie 2012.
4. Banque Mondiale, Evolution Economique Récente de La Mauritanie, Publication no 1, juillet 2014.
5. GRET ; Twiza 10 ans de développement Social urbain en Mauritanie ; Politique et Pratique de Développement ; Numéro 5 Mai 2012.
6. Ministère des Affaires Economique et du Développement, Comité du Pilotage de la Stratégie Nationale de Protection Sociale, Stratégie Nationale de Protection Sociale En Mauritanie, Elément essentiel pour l'équité et la lutte contre la pauvreté, version Finale, janvier 2012.
7. R.I.M ; MDEDD, Rapport national sur le développement Durable 2012.
8. République Islamique de Mauritanie ; Fonds Monétaire International : sixième revue de l'accord triennal au de la facilité élargie de crédit et demande de dérogation pour non-observation d'un critère de réalisation ; Rapport N° : 13/188 ; Juillet 2013.
9. République Islamique Mauritanie ; Programme Alimentaire Mondial, Enquête de Sécurité Alimentaire des Ménages (ESAM), 2011, 2012,2013, 2014, Janvier 2015.
10. République Islamique Mauritanie, Ministère des Affaires Economiques et du Développement ; Office National de la Statistique ; Profil de la Pauvreté en Mauritanie 2008.
11. République Islamique Mauritanie, Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Office National de la Statistique, Situation de l'emploi en Mauritanie en 2012 ; juillet 2013.
12. RIM, 6eme DCPE, Document établie par les autorités Mauritaniennes en collaboration avec les services du Fonds Monétaire et la Banque Mondiale 1995.
13. RIM, Ministère du plan, PREF, Nouakchott 1985
14. RIM, MSAS. (n.d) Politique de l'action social, sous-commission Action sociale et financement, Doc. Préim.1

❖ Les Articles

15. Bilal o/ Hamzetta, Solidarité Sociale et Lutte Contre la Pauvreté en Mauritanie, Groupe de recherche sur la pauvreté et le développement en Mauritanie, Université Bordeaux4, 2003.
16. François Espagne ; Economie Sociale et Solidaire : histoire et valeurs ; Forum régional de l'emploi dans l'économie social et solidaire en Rhône-Alpes Lyon, 11 janvier 2008.
17. Hillenkamp Isabelle, l'approche Latino-américaine de l'économie Populaire, les inégalités et la pauvreté ; Revue de La Régulation, N°06, Paris, 2éme Semestre 2009.
18. Marie J. Bouchard ; Nadine Richez-Battesti : l'évaluation de l'économie Sociale et Solidaire : une perspective critique et internationale ; Economie et Solidarités, Volume 39, numéro 1, 2008.
19. Pierre Llau, Vers une Economie Solidaire : l'expérience du Commerce Equitable, Revue Economie et Management, Université Tlemcen, N°5 Juin 2006.

❖ Les Etudes

20. Carol Watson et Ould Brahim Ould jiddou Fah, Etude sur la Protection Sociale En Mauritanie Analyse de la situation et Recommandations Opérationnelles, UNISEF, Mars 2010.
21. Centre International de Formation de l'Organisation Internationale du Travail 2011 : «Economie Social et Solidaire : Notre Chemin Commun Vers le Travail Décent » ; Deuxième édition de l'académie sur l'Economie Sociale et Solidaire, 24-28 Octobre 2011, Montréal, Canda.
22. Dah Ould Khtour, formulation d'une proposition de prise en charge des soins des indigents dans le contexte Islamique des deux Hodhs, Ministère de la Santé et des Affaires Sociales en Mauritanie 2002.
23. EFIGIP : Economie sociale et solidaire : quelques repères, Franche-Comté, France, Mai 2011
24. FAO, UMNAGRI, Profil des Organisations Professionnelles Agricoles et de la Pèche en Mauritanie, décembre 2013.

❖ المراجع باللغة الإنجليزية

❖ The Books

1. Adam smith, The Theory of Moral Sentiment, Edited by D. D. Raphael and A. L. Macfie. Indianapolis, IN: Liberty Classics, 1982.
2. Chambers, Donald E. Social Policy and Social Programs: A Method for the Practical Public Policy Analyst. 3. ed, Boston, Mass. (u.a): Allyn and Bacon, 2000.
3. Christopher. L, Gilbert, David Vines, The World Bank Structure and Policies, Cambridge University Press, first published, November 2006.
4. Evans, Peter. Embedded Autonomy: States & Industrial Transformation. Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1995.
5. Gosta Espihg Andersen, Social class, Social Democracy, and state policy, party policy and party Decomposition in Denmark and Sweden, New Social Science Monograph, E8(Copenhagen, New Social Science Monographs. 1980.
6. Grindle, Merilee S. The Good Government Imperative: Human Resources, Organizations, and Institutions, In Grindle, Merilee S, (ed), Getting Good Government: Capacity Building in the Public Sectors of Developing Countries Cambridge: Harvard University Press, August, 1997.
7. J. Mooij and W. W. Boonsta, eds. Raiffeisen's Footprint: The Cooperative Way of Banking. Amsterdam, VU University Press, 2012.
8. P.A. Samuelson, Economists and the history of ideas, Cambridge, MA: Harvard University Press; 1962.
9. Skocpol, Theda. "Bringing the state Back In: Strategies of Analysis in Current Research". In Peter B. Evans; Dietrich Rueschemeyer; & Theda Skocpol, (eds.), Bringing the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press, September 1985.
10. Sunga, Lyal S. NGO Involvement in International Human Rights Monitoring. International Human Right Law and Non-Governmental Organizations; Bruylant, 2005.
11. T.W.Hutchison, The politics and philosophy of Economics: Marxians, keynesians and Austrians, Oxford (Basil Blackwell) 1981.

❖ The Articles

12. Adam Przeworski, could we feed everyone?, the irrationality of capitalism and the infeasibility of socialism, politics and society, vol. 19, 1991.
13. Albert Michael, Robin Hahnel. Participatory Planning, science and society, (A)56 :1 1992.

14. Cohen Joshua, Maximizing social Welfare or institutionalizing democratic ideals? Commentary on Adam Przeworski's Article, politics and society, Vol 19, March 1991.
15. Cui Zhiyuan, Market Incompleteness, Innovation and Reform, politics and society, vol 19 no 1 , March 1991.
16. Howard Davis and Richard Scase, An introduction, western capitalism and state socialism, sociological inquiry, 1990.
17. Paul Johnson, what ever happened to socialism? ; Reader's Digest, vol. 141, October 1992.
18. Saith Ashwani, From Universal Values to Millennium Development Goals: Lost in Translation, Development and change, Vol. 37, No.6, 2006.

❖ The Conferences

19. Ali Abdel Gadir Ali Development Planning In Africa Key Issues, Challenges and Prospects; Meeting of the Committee of the AU Conference of Ministers of Economy and Finance and ECA Conference of Africa Ministers of finance, Planning and Economic Development; Addis Ababa, 24-27 March 2011.

❖ Papers

20. Amy Hawthorne, Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?, Middle East Series, Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, Number 44, March 2004.
21. Peter Utting, Nadine Van dijik and Marie-Adélaide Mathei, Social and Solidarity Economy Is There a New Economy in the Making?, Occasional Paper 10 Potential and Limits of Social and Solidarity Economy, United Nations Research Institute for Social Development(UNRISD), August 2014.
22. Schumpeter and Mr Usule Hick: Schumpeter J.A The theory of economic development, learning about economic development, Oxford economic paper, February 1957.

❖ Forums

23. Baudot, Jacques, "International Forum For Social Development". United Nations, Department of Economic and Social Affaire/DESA. Internal Memorandum, 2003.

❖ Reports

24. ILO, ILO Contribution to the Review Session on Chapter I of the Monterrey Consensus, Role of Decent Work in "Mobilizing Domestic Financial Resources Development"; UN Headquarters, New York, 14 February 2008.

25. Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development and World Food Programme. Agricultural Cooperatives: paving the Way for food security and rural development (2012).
26. World Bank. Categorizing ngos. Operational Directive 14.70 (2001).

❖ Dictionary

27. The Oxford Dictionary. Third Edition with corrections and Revised Addenda. London: Oxford University Press, 1955.

❖ Press Sites

28. Vidal, John. Global Poverty Targeted as 100,000 Gather in Brazil. Guardian; (January 26, 2005); http://www.theguardian.com/society/2005/jan/26/internationalaidanddevelopment.brazil
29. Agence France- Press. More Than 1,000 ngos Launch Anti-Poverty Appeal at Porto Alegere; (January 27, 2005).

الفهرس العام

الفهرس العام

المختصرات أ

الأشكال والجداول ج

المـــقـــدمـــة العامة 1

الفصل الأول: الاطار النظري للاقتصاد التضامني 14

المبحث الأول: التطور التاريخي للفكر الاقتصادي 14

المطلب الأول: الأفكار الاقتصادية الموازية للرأسمالية 15

الفرع الأول-الأفكار الاقتصادية في العصور البدائية والوسطى 15

الفرع الثاني-الاشتراكية 18

الفرع الثالث-الفكر الاقتصادي الإسلامي 20

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الرأسمالي 24

الفرع الأول-مرحلة التأسيس الفكري 25

أولا-جذور الفكر الرأسمالي 25

1-الرأسمالية التجارية 25

2-الفيزيوقراطيون 25

ثانيا-تيار التأسيس 26

الفرع الثاني-مرحلة الانتشار 27

أولا-التيار التبريري والدفاعي 28

ثانيا-التيار التجديدي 30

الفرع الثالث-التيار التصحيحي وما بعده 33

أولا-المنبع الكينزي 33

ثانيا-تيار الرفاهية 36

ثالثا-الفكر الاقتصادي المعاصر 39

المبحث الثاني: الاقتصاد التضامني 48

المطلب الأول: مفاهيم أساسية 49

الفرع الأول-الاقتصاد الاجتماعي 49
أولا-نبذة تاريخية 49
ثانيا-أبرز التعاريف 52
الفرع الثاني-المؤسسات لغير ربحية 55
أولا-الملامح المميزة 55
ثانيا-التمييز من حيث الخدمات 57
ثالثا-مفهوم القطاع لغير ربحي 57
الفرع الثالث-الاقتصاد الشعبي 62
أولا: مفهوم الاقتصاد الشعبي 62
ثانيا-تنظيمات الاقتصاد الشعبي 62
ثالثا-مواصفات الاقتصاد الشعبي 63
المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد التضامني 65
الفرع الأول-مفهوم الاقتصاد التضامني 65
الفرع الثاني-خصائص الاقتصاد التضامني 70
المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد التضامني 71
الفرع الأول-الأهداف الاجتماعية 72
الفرع الثاني-الأهداف الاقتصادية 73
المبحث الثالث: آليات الاقتصاد التضامني 76
المطلب الأول: جهد الدولة: السياسات الاجتماعية 77
الفرع الأول-مفهوم السياسات الاجتماعية 78
الفرع الثاني-تاريخ السياسة الاجتماعية 82
الفرع الثالث-بناء السياسات الاجتماعية وكيفية عملها 83
المطلب الثاني: الآليات المجتمعية أو الجهد الأهلي 88
الفرع الأول-مفهوم المجتمع المدني 90
الفرع الثاني-أهمية المجتمع المدني ودوره 93
الفرع الثالث-التعاونيات كأبرز جهد اقتصادي-اجتماعي للمجتمع المدني 95

أولا-مفهوم التعاونية 95
ثانيا-دور التعاونيات بالأرقام 100
ثالثا-الأثر الاقتصاد والاجتماعي للتعاونيات 102
المطلب الثالث: التجارة العادلة 104
الفرع الأول-أهمية التجارة العالمية 105
الفرع الثاني-مفهوم وتاريخ التجارة العادلة 107
الفرع الثالث-مبادئ التجارة العادلة وكيفية عملها 108
خاتمة الفصل الأول 113
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاجتماعية 114
المبحث الأول: التنمية 114
المطلب الأول: التطور التاريخي للفكر التنموي 115
الفرع الأول-الفكر التنموي قبل الحرب العالمية الثانية 115
الفرع الثاني-الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية 117
الفرع الثالث-تصنيف أبرز الأفكار التنموية 124
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم ومحدد التنمية 127
الفرع الأول-التعاريف المتعددة لمفهوم التنمية 127
الفرع الثاني-المقاربات المحددة التنمية 130
أولا-مقاربة النمو 130
ثانيا-مقاربة النظرية الراقية للتنمية 131
ثالثا-مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية 133
رابعا-مقاربة التنمية البشرية 134
المطلب الثالث: جهد الأمم المتحدة التنموي 139
الفرع الأول-مراحل تطور الجهد التنموي للأمم المتحدة 140
الفرع الثاني-الإعلان العالمي للحق في التنمية 141
الفرع الثالث-إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية 143
المبحث الثاني: التنمية الاجتماعية 147

المطلب الأول: ماهية التنمية الاجتماعية 148
الفرع الأول–التعاريف العلمية 148
الفرع الثاني–تعاريف مؤسسات الأمم المتحدة وبعض الدوائر الرسمية الإقليمية والقُطرية 151
الفرع الثالث–أهداف التنمية الاجتماعية 153
المطلب الثاني: قواعد التنمية الاجتماعية والتخطيط لها 156
الفرع الأول–قواعد التنمية الاجتماعية 156
الفرع الثاني–التخطيط للتنمية الاجتماعية 157
الفرع الثالث–نماذج التنمية الاجتماعية 160
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس التنمية الاجتماعية 162
الفرع الأول–معايير قياس التنمية الاجتماعية 164
أولا: معايير كيفية لقياس التنمية الاجتماعية 164
1-معيار نمط المعيشة 164
2-معيار الحاجات الأساسية 167
3-معيار الرفاه 168
4-معيار نوعية الحياة 169
الفرع الثاني–مؤشرات التنمية الاجتماعية 173
المبحث الثالث: "النهج" أو "المقاربة" العالمية لتحقيق التنمية الاجتماعية 179
المطلب الأول: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 180
الفرع الأول–ما قبل كوبنهاجن 180
الفرع الثاني–مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مؤتمر كوبنهاجن 1995) 181
أولا–إطار عمل القمة والتزاماتها 183
1-إطار عمل القمة 183
2-الالتزامات 185
ثانيا–برنامج العمل 186
1-إيجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية 186
2-القضاء على الفقر 187

3-توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة 188
4-تحقيق التكامل الاجتماعي 188
الفرع الثالث-متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي 189
المطلب الثاني: أبرز الأسس القانونية والأجهزة التنفيذية للتنمية الاجتماعية المنبثقة عن الأمم المتحدة 192
الفرع الأول-أبرز الأسس القانونية الدولية للتنمية الاجتماعية 193
الفرع الثاني-أبرز الإدارات التنفيذية والبحثية المهتمة بالتنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة 197
أولا-اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية 198
ثانيا-مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي 200
ثالثا-شعبة السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي 201
المطلب الثالث: أبرز المقاربات القطاعية والمؤسسية الدولية للتنمية الاجتماعية 202
الفرع الأول-الأولوية القطاعية للتنمية الاجتماعية: الاستثمار في الرأسمال البشري كأولوية للتنمية الاجتماعية 203
الفرع الثاني-البنك الدولي والتنمية الاجتماعية 210
أولا-استراتيجية البنك للتنمية الاجتماعية 210
ثانيا-برنامج خطة العمل 2015 212
خاتمة الفصل الثاني 216
الفصل الثالث: دور التضامن في التنمية الاجتماعية في موريتانيا 219
المبحث الأول: السياسة الاجتماعية للدولة الموريتانية 1985-2015 220
المطلب الأول: الحماية الاجتماعية في موريتانيا 222
الفرع الأول-الحماية الاجتماعية في موريتانيا من خلال الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2001-2015 223
الفرع الثاني-الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا 224
أولا-الرؤية الوطنية 225
ثانيا-الإنفاق على الحماية الاجتماعية 226
الفرع الثالث-الضمان الاجتماعي في موريتانيا 228
أولا-الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 229
ثانيا-طب العمل 230
ثالثا-الصندوق الوطني للتأمين الصحي 231

رابعا-برامج المساعدة الاجتماعية 231
المطلب الثاني: الاستثمار في البشر في موريتانيا من خلال البرامج التنموية 1985-2015 234
الفرع الأول-السياسات التعليمية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية 234
الفرع الثاني-السياسات الصحية في موريتانيا من خلال البرامج التنموية 239
الفرع الثالث-التشغيل من خلال البرامج التنموية في موريتانيا 1985-2015 242
المطلب الثالث: سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية في موريتانيا 1985-2015 244
الفرع الأول-مراحل وتطور الإطار المؤسسي لدعم وتحقيق التنمية الاجتماعية 245
أولا-مراحل العمل الاجتماعي 245
ثانيا-التطور المؤسسي للعمل الاجتماعي 246
الفرع الثاني-سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية 1985-2000 247
الفرع الثالث-سياسات دعم وتحقيق التنمية الاجتماعية 2001-2015 249
أولا-المرحلة الأولى للإطار الاستراتيجي 2001-2004 249
ثانيا-المرحلة الثانية من الإطار الاستراتيجي 2006-2010 251
ثالثا-المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر 2011-2015 253
المبحث الثاني: التضامن الاجتماعي الأهلي في موريتانيا 255
المطلب الأول: التضامن الأهلي الإسلامي والتقليدي 255
الفرع الأول-أشكال التضامن الإسلامي والتقليدي 256
الفرع الثاني-أبرز نتائج برنامج أتويزة الوطني 259
المطلب الثاني: تنظيمات الاقتصاد التضامني العصرية في موريتانيا 261
الفرع الأول-البنية القانونية والتنظيمية للتنظيمات 262
الفرع الثاني-أبرز أنواع التنظيمات الحديثة الناشطة اليوم 264
أولا-صناديق الادخار 264
ثانيا-لجان تسيير المشاريع الجمعوية 265
ثالثا-أنشطة الهيئات المحلية المدرة للدخل 265
الفرع الثالث-المنظمات المهنية 266
أولا-المنظمات المهنية في قطاع الصيد البحري 266

ثانيا-في القطاع الفلاحي (الزراعة والتنمية الحيوانية) 267
ثالثا-هياكل المنتجين العاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري في موريتانيا 270
المطلب الثالث: أداء وهيكلة التنظيمات التضامنية في العاصمة أنواكشوط 273
الفرع الأول-الفرز حسب الفئة العمرية والمعايير التنظيمية والانتشار الجغرافي 274
الفرع الثاني-الفرز حسب الفعالية ومجال النشاط 276
المبحث الثالث: واقع التنمية الاجتماعية في موريتانيا 279
المطلب الأول: البيئة الاقتصادية 280
الفرع الأول-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 280
الفرع الثاني-ميزان المدفوعات والدين الخارجي 282
أولا-ميزان المدفوعات 283
ثانيا-الدين الخارجي 284
الفرع الثالث-الأداء الاقتصادي من خلال برنامج التسهيل الائتماني الممدد (2010-2013) 285
المطلب الثاني: أبرز المؤشرات المحددة للوضع المعيشي في موريتانيا 290
الفرع الأول-مؤشر التنمية البشرية 290
الفرع الثاني-وضعية الفقر 292
أولا: الفقر النقدي ومؤشرات أبعاد الفقر 292
ثانيا-اتجاه الفقر، والفقر حسب وسط الإقامة 293
ثالثا-مستوى وهيكلة إنفاق الأسر والأفراد والفقر حسب المجموعات الاقتصادية-الاجتماعية لمعيلي الأسر 295
الفرع الثالث-الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا 298
المطلب الثالث: نتائج الاستثمار في البشر في موريتانيا 303
الفرع الأول-التعليم 304
أولا-التغطية على مستوى النظام التربوي 304
ثانيا-الإنفاق الرسمي على التعليم في موريتانيا 307
الفرع الثاني-الصحة 308
الفرع الثالث-التشغيل 312
أولا-وضعية التشغيل حسب تقرير 2012 312

ثانيا-التشغيل حسب آخر مسح حول ظروف معيشة الأسر 314
المطلب الرابع: البيئة الداعمة لتحقيق التنمية الاجتماعية 316
الفرع الأول-الماء 317
الفرع الثاني-الاتصالات والكهرباء 317
الفرع الثالث-السكن 318
خاتمة الفصل الثالث 321
الخاتمة العامة 323
الملاحق 331
المراجع 340
الفهرس العام 359

ملخص

تحاول هذه الأطروحة البحث في إمكانيات الاقتصاد التضامني ودوره في التنمية الاجتماعية في موريتانيا، وقد استعرضنا في فصليها الأولين مصطلحي الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية، من خلال تناول تاريخ المصطلحين وحاضريهما، لنتناول في الثالث دور الحقل في التنمية الاجتماعية في موريتانيا، من خلال استعراض الجهد الرسمي المتمثل في السياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة الموريتانية منذ استقلالها، ثم الجهد الأهلي من خلال تناول الآليات التضامنية التقليدية والإسلامية فالعصرية. لنتناول بعد ذلك واقع التنمية الاجتماعية في موريتانيا من خلال المعطيات المتوفرة.

وقد توصلنا في نهاية البحث إلى أن للاقتصاد التضامني في موريتانيا إمكانيات معتبرة لا زالت قاصرة عن لعب دور فعال في التنمية الاجتماعية، وتحتاج للاستغلال الأمثل من خلال رؤية وطنية حددنا بعض معالمها في التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني، التنمية الاجتماعية، الاقتصاد الاجتماعي، التنمية البشرية، السياسات الاجتماعية، المجتمع المدني، التعاونيات، التجارة العادلة، موريتانيا.

Résumé

Cette thèse tente de chercher dans les possibilités de l'économie solidaire et de son rôle dans le développement social en Mauritanie, nous avons exposé dans les deux premiers chapitres les termes de l'économie solidaire et du développement social, en mettant en exergue l'histoire des deux termes et leur situation actuelle, dans le troisième chapitre on a traité le rôle que joue ce type d'économie dans le développement social en Mauritanie, grâce à une exposition des efforts officiels, représentés par les politiques sociales adoptés par l'Etat mauritanien depuis son indépendance, puis les efforts locaux à travers une analyse des mécanismes de solidarité avec ces trois façades : conventionnelle, islamique et moderne.

Par la suite, on a essayé de mener une analyse de la réalité du développement social en Mauritanie à travers les données disponibles.

A la fin de ce travail, On a pu arriver à la conclusion que l'économie solidaire en Mauritanie est domptée de potentialités considérables mais qui n'ont pas pu encore jouer un rôle efficace dans le développement social, nécessitant ainsi une approche optimale passant par une vision nationale et qu'on a essayé d'identifier ces grandes lignes dans les recommandations.

Mots-clés : économie solidaire, le développement social, l'économie sociale, le développement humain, les politiques sociales, la société civile, les coopératives, le commerce équitable, la Mauritanie.

Abstract

In this thesis, we tried to search in the potentialities of the solidarity economy and its role in social development in Mauritania. In the two first chapters, we exposed the terms of the solidarity economy and social development by highlighting the history of both terms and their current situation. In the third chapter, we treated the role of this type of economy in social development in Mauritania by an exhibition of official efforts represented by the social policies adopted by Mauritanian government since the independence and the local efforts through an analysis of solidarity mechanisms with its three aspects: conventional, Islamic and modern.

Subsequently, we tried to carry out an analysis of the reality of social development in Mauritania through the available data.

At the end of this work, we could conclude that economy of solidarity in Mauritania is tamed with considerable potentials that have not yet been able to play a key role in the social development, requiring an optimal use throughout a national vision which we tried to identify its big lines in the recommendations.

Keywords: solidarity economy, social development, social economy, human development, social policies, civil society, cooperatives, fair trade, Mauritania.